شرح قطر الندى وبل الصدى

(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح قطر الندى وبل الصدى

تصنيف

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

أبي بلال الحضرمي

خالد بن عبود باعامر

تقديم الشيخ

يحيى بن علي الحجوري

المجلد الثاني

دار الآثار

صنعاء

الطَّبعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

رقم الإيداع ٢٠١٧/٤١٣

دار الآثار للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(+٩٦٧ ١) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف٣٠٧١١٢

فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

[نائب الفاعل]

ص- بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ(١):[٢] يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ(٣)، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، أَوْ مَصْدَرٍ(٤)، ويُضَمُّ أَوَّلُ الفِعلِ مُطْلَقًا، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: (تُعُلِّمَ)، وثَالِثُ نَحْوِ: (انْطُلِقَ)، ويُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي المُضَارِعِ، ويُكْسَرُ فِي المَاضِي، كـ(ضُرِبَ، ويُضْرَبُ)[٥] وَلَكَ فِي نَحْوِ: (قَالَ) وَ(بَاعَ) الكَسْرُ مُخْلَصًا، ومُشَمًّا ضَمًّا، والضَّمُّ مُخْلَصًا.

---

(١) قال أبوحيان: لم أر مثل هذه العبارة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي يسمَّ فاعله. اهـ.

قال الصبان: وهذه العبارة -يعني: عبارة ابن مالك- أولى وأخصر من قول كثير: المفعول الذي لم يسمَّ فاعله؛ لصدقه على (دينارًا) من: (أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا)، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل، وإن أجيب بأن المفعول الذي لم يسمَّ فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره.

"التصريح" (١/ ٢٨٦)، و"الصبان" (٢/ ٦١)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٢٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٢٥)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢١٧)، و"الشذور" ص(١٨٨-١٨٩)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٧٤)، و"المغني" (٢/ ٦٦٤).

[٢] (باب النائب عن الفاعل) ليس في الأصل، ج، ح، ط١.

(٣) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

[٥] كـ(ضرب ويضرب) ليس في ج، ح، ط١، ط٢.

[الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها]

ش- يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ: إِمَّا لِلْجَهْلِ بِهِ(١)، أَوْ لِغَرَضٍ(٢) لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ(٣)،

---

(١) جعل ابن هشام (الجهل بالفاعل) مقابلاً للغرض اللفظي والمعنوي، وجعله ابن مالك والأشموني من الغرض المعنوي.

قال الصبان: وعندي أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح. فتأمل.

ووافق ابنَ هشام ياسينُ والمدابغيُّ على ذلك، فقال ياسين: قابله -يعني: الجهل به- بالغرض اللفظي والمعنوي، فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض، وقد أصاب في ذلك ولم يخطئ الغرض، وإدخال ابن مالك له في الغرض المعنوي ليس بظاهر، وإن تبعه بعضهم.

ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف في بعض كتبه: فيه نظر؛ لأن الجهل إنما يقتضي أن يصرح باسمه الخاص به، لا أن يحذف بالكلية، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل: (سأل سائل)، و(سام سائم)، وهذا لا يعوزك في وقت ما ولا يعوقك في محل.

«الأشموني مع الصبان» (٢/ ٦١)، و«ياسين على الفاكهي» (٢/ ٧٤)، و«شرح التسهيل» (٢/ ١٢٥).

(٢) المراد بالغرض هنا السبب الباعث على الشيء.

(٣) قال اللقاني: أي: معنًى يشار إليه. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٨٦).

فائدة: ذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل، وهي تعود إلى ما ذكر المصنف، وقد نظمها أبوحيان في أرجوزته المسماة بـ«نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب» فقال:

وَحَذْفُـــهُ لِلْخَـــوْفِ وَالْإِبْهَـــامِ ... وَالْـــوَزْنِ وَالتَّحْقِيـــرِ وَالْإِعْظَـــامِ

وَالْعِلْـمِ وَالْجَهْـلِ وَالِاخْتِصَـارِ ... وَالسَّـــجْعِ وَالْوِفَـــاقِ وَالْإِيثَـــارِ

فالخوف منه أو عليه، فمثال الأول: قول من خاف من الحجاج: (قُتِلَ سعيد بن جبير)، ومثال الثاني قول والد قاتل زيد: (قُتِلَ زيد)، ومثال الإبهام: قول المتصدق الذي يخفي صدقته: (تُصُدِّقَ بصدقة على مسكين)، ومثال الوزن:

عُلِّقْتُهَـا عَرَضًـا وَعُلِّقَـتْ رَجُـلًا ... غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

وكقول عنترة:

فَـإِذَا شَرِبْـتُ فَـإِنَّنِي مُسْـتَهْلِكٌ ... مَـالِي وَعِـرْضِي وَافِـرٌ لَـمْ يُكْلَـمِ

=

فَالأَوَّلُ[١] كَقَوْلِكَ: (سُرِقَ المَتَاعُ)، و(رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) إِذَا لَمْ يُعْلَمِ السَّارِقُ وَالرَّاوِي، وَالثَّانِي[٢] كَقَوْلِهِمْ: (مَنْ طَابَتْ سَرِيرتُه حُمِدَتْ سِيْرَتُه)، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: (حَمِدَ النَّاسُ سِيْرَتَهُ) اخْتَلَّتِ[٣] السَّجْعَةُ[٤]، وَالثَّالِثُ[٥]: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا

= ومثال التحقير: (طُعِنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ)، وَ(قُتِلَ الْحُسَيْنُ ؓ)، ومثال الإعظام -أي: يعظم الفاعل بأن لا يذكر مع النائب- نحو قوله ﷺ: «مَنِ ابْتُلِيَ مِنْكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ القَاذُورَاتِ فَلْيَسْتَتِرْ»؛ إذ الفاعل الله سبحانه وتعالى، ومثال العلم: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ إذ من المعلوم أن الذي أحله هو الله، ومثال جهل الفاعل: (سُرِق المتاع) إذا لم يدر من السارق، ومثال الاختصار: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ [النساء: ٨٦]؛ إذ أولى من ذكر الفاعل على أنه ليس المحذوف مخصوصًا، ومثال السجع: (من طابت سريرته حمدت سيرته)، ومثال الوفاق -أي: التوافق في إعراب القوافي- قوله:

وَمَا الْمَالُ وَالأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ ... وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

بضم العين؛ لأن القوافي قبله مضمومة، ومثال الإيثار للسامع كراهية سماعه ذكر الفاعل: (ضُرِبَ زيد).

وذكر هذه الأغراض من تطفل النحويين على صناعة البيان. قاله ابن هشام. أي: أن هذه الأغراض إنما تخص علماء المعاني، وعلم المعاني فهم الباحثون عنها.

"حاشية ابن حمدون" (١/٢١٧-٢١٨)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٧٨)، و"الصبان" (٢/ ٦١)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٢٥)، و"الخضري" (١/ ٢٤٦-٢٤٧).

(١) وهو الحذف للجهل به.

(٢) وهو الحذف للغرض اللفظي، نحو: تصحيح السجع، ومنه الإيجاز أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ [النحل: ١٢٦]، وتصحيح النظم.

[٣] في ب، خ، ط١: (اختلفت).

(٤) لاختلاف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي. "عدة السالك" (٢/ ١٢١).

والسجع هو: توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، والمراد بالفاصلتين الكلمة الأخيرة من كل فقرة.

(٥) وهو الحذف لغرض معنوي، والأغراض المعنوية كثيرة، منها:

١- العلم بالفاعل. =

قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُوا۟ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟ ﴾[المجادلة:١١][(١)]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وإنْ مُدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَم أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ[(٢)]

= ٢- الجهل بالفاعل.

٣- رغبة المتكلم في الإبهام على السامع.

٤- رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل.

٥- رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل.

٦- خوف المتكلم على الفاعل أو من الفاعل.

٧- عدم تعلق عرض بذكر الفاعل كالآية المذكورة: ونظيرها: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]، ومن ذلك البيت المذكور؛ إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص، بل إلى أي فاعل كان.

"التصريح" (١/ ٢٨٦)، و"عدة السالك" (٢/ ١٢١).

(١) الإعراب: يا أيها الذين آمنوا: يا: حرف نداء، أي: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب، والهاء: حرف تنبيه، والذين: صفة لـ(أي)، أو عطف بيان، أو بدل، وآمنوا: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: الواو. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. قيل: فعل ماضٍ مغير الصيغة. لكم: جار ومجرور متعلق بالفعل. تفسحوا: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع نائب فاعل. في المجالس: جار ومجرور متعلق بالفعل (تفسحوا). فافسحوا: الفاء: واقعة في جواب (إذا) المتضمنة معنى الشرط، افسحوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة جواب لشرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، وجملة (قيل لكم تفسحوا) في محل جر بإضافة (إذا) إليها. يفسح: فعل مضارع مجزوم بالطلب وعلامة جزمه السكون وحرك؛ لالتقاء الساكنين. الله: لفظ الجلالة فاعل. لكم: جار ومجرور متعلق بالفعل.

(٢) التخريج: البيت للشنفرى في "ديوانه" ص(٢)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٣١٩)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٧/ ١٨٩)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٨٩٩)، و"تاج العروس" (ج ش ع)، و"التصريح" (١/ ٢٠٢)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"تلخيص الشواهد"=

= صـ(٢٨٥-٢٨٦)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٥٨).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٥٦٠)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٦٤)، و"الأشموني" (١/ ٢٥١)، و"الهمع" (١/ ٤٦٤)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٧٤)، و"المساعد" (١/ ٢٨٦)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٨٢)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٥٩).

اللغة: الزاد: في الأصل الطعام الذي يتخذ للسفر، ثم أطلق على كل طعام. **أجشع**: بالجيم فالمعجمة فالمهملة: أشد الحرص على الأكل، ويقال منه: جَشِعَ، -بالكسر- فهو جشع ومِجشاع، قال الشاعر:

وَلَسْتُ بِمِجْشَاعٍ وَإِنْ كُنْتُ أَخْمَصًا   وَلَا هَلِعٌ عِنْدَ الصَّرِيخِ الْمُثَوِّبِ

أعجلهم: بعجلهم فأعجل الأول بمعنى (عجل) بفتح فكسر، لا أنه أفعل تفضيل كالثاني؛ لأن مراده أن ينفي العجلة عن نفسه إذا مد القوم أيديهم إلى الزاد، وليس في نفي زيادة العجلة كبير مدح.

المعنى: وإن مدت أيدي القوم إلى الطعام ليأكلوا أو إلى الغنيمة ليأخذوها، لم أسرع إلى الأكل منه وإلى الأخذ منها؛ لأن الإسراع في ذلك من أشد الحرص، وهو وصف ذميم لا يفعله إلا من لا عقل له.

الإعراب: **وإن**: الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم. **مدت**: أصله مددت فحذفت حركة الدال الأولى فسكنت، ثم أدغمت الدال في الدال، فهو فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والتاء: علامة التأنيث الساكنة وحركت بالكسر؛ لأجل التخلص من التقاء الساكنين. **الأيدي**: جمع (يد) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة للثقل. **إلى الزاد**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **أكن**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، واسمها: ضمير مستتر فيها وجوبًا تقديره (أنا). **بأعجلهم**: الباء: حرف جر زائد، أعجل: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، وجملة (لم أكن...) في محل جزم جواب الشرط. **إذ**: حرف تعليل. **أجشع القوم**: مبتدأ ومضاف إليه. **أعجل**: خبر المبتدإ.

الشاهد فيه: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه، وحذف الفاعل هنا لغرض معنوي، وهو: أنه لم يتعلق غرض بذكره.

وفيه شاهد آخر في قوله: (بأعجلهم) حيث أدخل الباء الزائدة في خبر مضارع (كان) المنفي بـ(لم). =

فَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ لا[١] يَتَعَلَّقُ غَرَضٌ بِذِكْرِهِ(٢).

[إعطاء نائب الفاعل أحكام الفاعل]

وَحَيْثُ حُذِفَ فَاعِلُ الْفِعْلِ فَإِنَّكَ تُقِيمُ مَقَامَهُ(٣) الْمَفْعُولَ بِهِ، وتُعْطِيهِ أَحْكَامَهُ الْمَذْكُورَةَ لَهُ فِي بَابِهِ، فَتُصَيِّرُهُ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، وعُمْدةً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَةً، ووَاجِبَ(٤) التَّأْخِيرِ عَنِ الْفِعْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ، ويُؤَنَّثُ لَهُ الْفِعْلُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، تَقُولُ فِي (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا): (ضُرِبَ عمرٌو)، وفي (ضَرَبَ زيدٌ هندًا): (ضُرِبَتْ هندٌ).

= وشاهد ثالث: في قوله: (بأعجلهم) وهو استعمال صيغة أفعل في غير التفضيل، كما تقدم بيانه.

تنبيه: قال البغدادي: وَزعم بَعضهم: أن الشنفرى لقبه -أي: لقب صاحب البيت- وَمَعْنَاهُ عَظِيم الشّفة، وَأَن اسْمه ثَابت بن جَابر، وهذَا غَلَطٌ، كَمَا غَلِطَ الْعَيْنِيُّ فِي زَعمه أَن اسْمه عَمْرو ابن بَرّاق -بِفَتْح الْبَاء وَتَشْديد الرَّاء الْمُهْملَة-، بل هما صَاحِبَاه فِي التلصص، وَكَانَ الثَّلَاثَة أعدى العدائين فِي الْعَرَب لم تلحقهم الْخَيل، وَلَكِن جرى الْمثل بالشنفرى فَقيل: (أعدى من الشنفرى). اهـ. «خزانة الأدب» (٣/ ٣٢٢).

قلت: والذي ذكر أن اسمه ثابت بن جابر هو ابن هشام، كما في كتابه «تلخيص الشواهد» ص(٢٨٦)، وأما الزمخشري فذكر أن اسمه الشنفرى، وكذا المبرد.

انظر «بلوغ الأرب في شرح لامية العرب» ص(١٦).

[١] في ح، ط٢: (لم يتعلق).

(٢) فإن قيل: عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضًا.

أجاب اللقاني: بأن المراد علم السامع بعدم التعلق، فيكون غرضًا. أي: أن يعرف السامع أنه ليس هنا قصد ولا تعلق بذكره. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٨٦).

(٣) بضم الميم؛ لأنه من أقام الرباعي. «الخضري» (١/ ٢٤٧).

(٤) قيل: ولم يعبر في الأولين بالوجوب، وكان الأولى ذلك. «الآلوسي» ص(٣٠٩).

[نيابة غير المفعول عن الفاعل]

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولٌ بِهِ نَابَ الظَّرْفُ، أَوِ الجَارُّ والمَجْرُورُ، أَوِ المَصْدَرُ[١] تَقُولُ: (سِيرَ فَرْسَخٌ)، و(صِيْمَ رمضانُ)، و(مُرَّ بزيدٍ)، و(جُلِسَ جُلُوسُ الأميرِ).

[شروط نيابة الظرف والمصدر عن الفاعل]

وَلَا يَجُوزُ نِيَابَةُ الظَّرْفِ أَوِ الْمَصْدَرِ[٢] إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

أَحدُهَا: أنْ يَكُونَ مُختصًّا[٣]، فَلَا يَجُوزُ: (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا (صِيْمَ زَمَنٌ)، ولا (اعْتُكِفَ مَكَانٌ)، لِعدمِ اخْتِصَاصِهَا، فَإِنْ قُلْتَ: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ)، و(صِيْمَ زمنٌ طويلٌ)، و(اعتُكِفَ مكانٌ حسنٌ)- جاز؛ لِحُصُولِ الاخْتِصَاصِ بالوَصْفِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا[٤]، لَا مُلَازِمًا لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوِ الْمَصْدَرِيَّةِ، فَلَا

---

(١) في اقتصاره على ما ذكر نوع إشارة إلى أنه لا يجوز نيابة غيره. قال غير واحد: لا يجوز نيابة الحال والتمييز؛ لأنهما لا يقبلان التعريف، وما يقوم مقام الفاعل يقبله، ولا المستثنى، ولا المفعول معه، ولا المفعول له إذا كان منصوبًا باتفاق، وفي المجرور بالحرف قولان.
«الهمع» (١/ ٥٨٨)، و«الصبان» (٢/ ٦٦)، و«الآلوسي» ص(٣٠٩-٣١٠).

(٢) مراده به ما يشمل اسم المصدر.

(٣) المختص من المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد، وهو ما كان مفيدًا على معنى عامله، إما بتحديد عدد، نحو: (ضرب ضربتان)، أو بإضافة، نحو: (ضُرِبَ ضرب الأمير)، وإما بـ(أل)، نحو: (سير السير)، أو بوصف ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وخرج غير المختص وهو ما لا يفيد زيادة على معنى عامله، نحو: (سِيرَ سَيْرٌ)، والمختص من الظروف: ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية. «الصبان» (٢/ ٦٤).

(٤) المتصرف من الظروف: ما يفارق النصب على الظرفية والجر بـ(من). والمتصرف من المصادر ما يفارق النصب على المصدرية.
وخالف في ذلك الكوفيون والأخفش، فأجازوا نيابة غير المتصرف من الظروف، فأجازوا:=

يَجُوزُ (سُبْحَانُ اللهِ)[(١)] بالضَّمِّ، عَلَى أَنْ يَكُونَ نَائِبًا مَنَابَ فَاعِلِ فِعْلِهِ المُقَدَّرِ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ: (يُسَبَّحُ سبحانُ اللهِ)[(٢)]، وَلَا (يُجَاءُ إِذَا جاءَ زيدٌ)[(٣)] عَلَى أَنَّ (إذا) نَائِبَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَتَصَرَّفَانِ.

الثَّالِثُ: أَلَّا يَكُونَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَوْجُودًا[(٤)]، فَلَا تَقُولُ: (ضُرِبَ اليومُ زيدًا)؛ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ[(٥)] وَالْكُوفِيِّينَ[(٦)]، وَهَذَا الشَّرْطُ أَيْضًا جَارٍ فِي الْجَارِّ

= (جُلِسَ عندك)، أي: بالنصب، ويكون حينئذٍ في محل رفع، فليست الدال مضمومة كما توهم؛ لأن (عند) لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ(من)، والخلاف في نيابتها عن الفاعل لا في خروجها عن الظرفية. «الهمع» (١/ ٥٨٧)، و«الصبان» (٢/ ٦٤).

(١) قال الدنوشري: تمثيله للمصدر غير المتصرف بـ(سبحانُ الله) فيه مسامحة؛ فإنه اسم مصدر لا مصدر. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٨٩).

(٢) ومثل (سبحان): (مَعَاذ)، و(لبيك)، و(سعديك)، و(حنانيك)، و(دواليك).

(٣) ومثل (إذا): (قَطُّ)، و(عَوْضُ)، و(عند)، و(لدى)، و(لدن)، و(قبل)، و(بعد).

(٤) وهذا مذهب جمهور البصريين؛ فعندهم: إذا اجتمع مفعول به ومصدر وظرف ومجرور، تعين إقامة المفعول به. «الارتشاف» (٣/ ١٣٣٨).

(٥) انظر رأي الأخفش في «شرح التسهيل» (٢/ ١٢٨-١٢٩)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٧٢)، و«شرح الرضي» (١/ ١٩٤)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٣٨)، و«الهمع» (١/ ٥٨٥)، و«الأشموني» (٢/ ٦٨)، و«تلخيص الشواهد» ص(٤٩٧).

تنبيه: شرط الأخفش لنيابة غير المفعول مع وجوده تقدم غير المفعول به على المفعول به، فإن تقدم المفعول عليها لم يجز إلا إقامة المفعول به.

«الهمع» (١/ ٥٨٦)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٣٩)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٢٣).

(٦) انظر رأي الكوفيين في المصادر الآنفة.

وهم يرون جواز إنابة غير المفعول مع وجوده مطلقًا، أي: تقدم النائب على المفعول به أو تأخر. ووافقهم ابن مالك على ذلك، قال رَحِمَهُ اللهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١٢٨): وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك، مع أنه وارد عن العرب. ثم ذكر الأدلة المذكورة وزاد عليها. وقال في «الألفية»:

وَلَا يَنُوبُ بَعْضَ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ وُجِدْ

وَالْمَجْرُورِ(١)، وَالْخِلَافُ جَارٍ فِيهِ أَيْضًا[٢]، وَاحْتَجَّ الْمُجِيزُ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ(٣)، ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(٤) [الجاثية:١٤]، وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١) ويشترط فيه أيضًا ألَّا يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال، كـ(مذ)، و(منذ)، و(رُبَّ)، و(حروف القسم)، و(الاستثناء)، وألَّا يدل على تعليل، كـ(اللام)، و(الباء)، إذا جاءت للتعليل، وأما قوله:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَـلَا يُكَلَّـمُ إِلَّا حِـينَ يَبْتَسِـمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر، أي: (يغضي هو)، أي: الإغضاء.

[٢] (أيضًا) ليس في الأصل، ب، خ.

(٣) وكذا قرأ شيبة، وجاءت أيضًا عن عاصم في رواية، وقرأ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ: بالنون، وقرأ الباقون بالياء مبنيًّا للفاعل.

"النشر في القراءات العشر" (٢/ ٣٤٤، ٤١٢)، و"الدر المصون" ص(٤٧٩٠).

وأبو جعفر المذكور: هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ الْمَدَنِيُّ الْمَخْزُومِيُّ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ الْعَشَرَةِ، عَرَضَ الْقُرْآنَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ قَرَأَ أَيْضًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ صَلَّى بِابْنِ عُمَرَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ نَافِعٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ جَمَّازٍ، وَعِيسَى بْنُ وَرْدَانَ وَطَائِفَةٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٢٧هـ)، وَقِيلَ: سَنَةَ (١٣٢هـ).

"سير أعلام النبلاء" (٥/ ٢٨٨).

(٤) **الإعراب**: **ليُجزى**: اللام: حرف تعليل، يجزى: فعل مضارع مغير الصيغة. **قومًا**: مفعول به. **بما**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل. **كانوا**: (كان) مع اسمها. **يكسبون**: الجملة في محل نصب خبر (كان)، وجملة: (كانوا يكسبون): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: محذوف تقديره: بالذي كانوا يكسبونه. وعلى هذا التخريج تكون هذه القراءة حجة للكوفيين.

وهناك تخريجان آخران في هذه القراءة:

الأول: القائم مقام الفاعل: ضمير المفعول الثاني، عاد الضمير عليه؛ لدلالة السياق، تقديره: (ليُجزى هو -أي: الخير- قومًا)، والمفعول الثاني من باب (أعطى) يقوم مقام الفاعل بلا خلاف، ونظيره: (الدرهم أُعْطِيَ زيدًا).

الثاني: أن القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: ليجزى الجزاء، وفيه نظر؛ لأنه لا يترك المفعول به ويقام المصدر، ولا سيما مع عدم التصريح به. =

وإِنَّمَا يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذكرٍ قَلْبَهُ[(١)]

= وجعل المصنف الضمير القائم عائدًا على الغفران المفهوم من قوله ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤]، أي: (ليجزى هو -أي: الغفران- قومًا...).

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (١٢٨/٢)، و"شرح الكافية الشافية" (٢٧٢/١)، و"أوضح المسالك" (١٣٣/٢)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٩١)، و"تلخيص الشواهد" ص(٤٩٧)، و"التصريح" (٢٩١/١)، و"الأشموني" (٦٨/٢)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

اللغة: المنيب: اسم فاعل من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب. معنيًّا: -بفتح الميم، وسكون العين المهملة، وكسر النون، وتشديد الياء- من قولهم: عنيت بحاجتك أعنى بها: إذا اهتممت بها، فهو بمعنى الاهتمام بالأمر والعناية به وشغل الخاطر به، وهو اسم مفعول أصله (معنوي)، كـ(مضروب) قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة.

المعنى: إنما تصلح توبة الإنسان، وينال ثوابها، ويرضي مولاه ما دام قلبه ذاكرًا ربه متعلقًا به، نادمًا على ما فرط فيه مقلعًا عن المعاصي.

الإعراب: وإنما: الواو: بحسب ما قبلها، إنما: أداة حصر، يرضي: فعل مضارع. المنيب: فاعل. ربه: مفعول به ومضاف إليه. ما: مصدرية ظرفية. دام: فعل ماض من أخوات (كان)، واسمها: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (المنيب). معنيًّا: خبر (دام). بذكرٍ: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل. قلبه: مفعول به ومضاف إليه.

الشاهد فيه: إنابة الجار والمجرور وهو (بذكر) عن الفاعل مع وجود المفعول به، وقد استشهد به الكوفيون والأخفش على ذلك.

ونظيره قوله:

فَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابَا

أقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به.

وقوله:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَى نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

وقوله:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ... وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى =

فَأُقِيمَ (بِمَا)، و(بِذِكْرٍ) مَعَ وُجُودِ (قَوْمًا)، و(قَلْبَهُ).

وَأُجِيبَ(١) عَنِ الْبَيْتِ: بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ، وعَنِ الْقِرَاءَةِ بِأَنَّهَا شَاذَّةٌ(٢)، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مستترًا فِي الْفِعْلِ، عَائِدًا عَلَى (الْغُفْرَانِ) الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾[الجاثية:١٤]، أي: (لِيُجْزَى الغفرانُ قومًا)، وإِنَّمَا أُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ[٣]، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَذَلِكَ جَائِزٌ(٤).

= تنبيه: إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء من المصدر والظرف والجار والمجرور، قيل: ولا أولوية لواحد منها، وقيل: المصدر أولى، واختاره ابن عصفور، وقيل: الجار والمجرور، واختاره ابن معطٍ تبعًا للأخفش، وقال أبوحيان: ظرف المكان.

«الارتشاف» (٣/ ١٣٣٩)، والأشموني (٢/ ٦٨)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ٢٥٦)، و«الهمع» (١/ ٥٨٨)، و«التصريح» (١/ ٢٩١).

(١) المجيب: جمهور البصريين.

(٢) والقراءة الشاذة لا تصلح للاحتجاج بها؛ لأنها تشبه ما قد يكون من ضرورات الشعر.

قال محمد محيي الدين: وهذا الجواب ضعيف فيما نرى. «الحاشية على الشذور» ص(١٩٣).

قلت: قال السيوطي في «الاقتراح» ص(٢٠): فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أو آحادًا أو شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه...، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه. انتهى المراد.

[٣] (مقامه) ليس في الأصل، خ، ط١.

(٤) قال الدنوشري: أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد، فأما القراءة فلا دليل لهم فيها؛ لجواز أن يكون الأصل: (ليجزي الله الغفران قومًا بما كانوا يكسبون)، ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران؛ لتقدم ذكر ما يدل عليه، وهو قوله سبحانه: ﴿يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، فارتفع واستتر في الفعل، فإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور، وإنابة المفعول الثاني في باب (كسا) جائزة عند أمن اللبس، وهذا منه. اهـ.

«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٩١)، و«تلخيص الشواهد» ص(٤٩٨).

[كيفية تغيير صيغة الفعل]

وإذَا حُذِفَ الفَاعِلُ وأُقِيمَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ مَقَامَهُ، وَجَبَ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ: بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَاضِيًا كَانَ أَوْ مُضَارِعًا، وَبِكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي وَبِفَتْحِهِ فِي الْمُضَارِعِ[١]؛ تَقُولُ: (ضُرِبَ) و(يُضْرَبُ)، وَإِذَا كَانَ الفعلُ مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ[٢] أَوْ بِهَمْزَةِ وَصْلٍ شَارَكَ فِي الضَّمِّ ثَانِيهِ أَوَّلَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّاءِ، وثَالِثُهُ أَوَّلَهُ فِي مَسْأَلَةِ الهَمْزَةِ[٣]؛ تَقُولُ فِي (تَعَلَّمتُ

---

(١) وإلى هذا الحكم في الماضي والمضارع أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية» بقوله:

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

(٢) سواء كانت للمطاوعة كمثال المؤلف، ونحو: (تدحرج). أو لم تكن، نحو: (تغافل، وتبختر، وتمسكن). ويشترط في التاء الزائدة أن تكون زيادتها معتادة، فخرج نحو: (ترمس الشيء) بمعنى دفنه وستره، فإنها زائدة ولا يضم ثاني فعلها؛ لكونها زيادة غير معتادة. قاله المرادي.

وإنما كانت التاء هنا زيادتها غير معتادة؛ لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة.

وتعبير ابن هشام بالتاء الزائدة أولى وأحسن من تعبير ابن مالك في «الألفية» بتاء المطاوعة حيث قال:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

لقصر الحكم على تاء المطاوعة وهو أعم كما علمت؛ فلذلك أصلحه ابن غازي فقال:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الزِّيَادَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْ إِنْ تَكُنْ مُعْتَادَهْ

انظر: «حاشية ابن حمدون» (١/ ٢١٩).

فائدة: المطاوعة: هي حصول الأثر من الأول للثاني، نحو: (علمته فتعلم، وكسرته فتكسر، ودحرجته فتدحرج). وتاء المطاوعة هي التي تُصَيِّر الفعل المتعدي لازمًا.

(٣) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَثَالِثُ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

المَسْأَلَةَ): (تُعُلِّمتِ المَسْأَلَةُ) بِضَمِّ التَّاءِ والعَينِ، وفِي (انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ): (انْطُلِقَ بِزَيْدٍ)[1] بِضَمِّ الهَمْزَةِ والطَّاءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾[البقرة:١٧٣]، إِذَا ابْتُدِئَ بِالْفِعْلِ

---

(١) تمثيل ابن هشام بـ(انطلق) فيه إشارة إلى جواز بناء الفعل اللازم للمفعول، وهو مخالف لما عليه الأكثرون، فقد منعوا بناء اللازم مطلقًا.

قال الزجاج: لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين. اهـ.

وقال ابن السراج في كتابه «الأصول» (١/ ٧٧): واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال، نحو: (قام)، و(جلس)، لا يجوز أن تقول: (قيم زيد)، ولا (جُلِسَ عمرو)؛ إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له. اهـ.

قال في «التصريح» (١/ ٢٩٤): وخَصَّهُ -أي: المنع- أبوالبقاء بما لا يتعدى بحرف جر، ومثّله بـ(قام)، و(جلس)، وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير مخبر عنه، وذلك محال بخلاف ما يتعدى به فيجوز كـ(مُرَّ به).

قال الدنوشري: لا نسلم ذلك، تقول: (جُلِسَ في الدار)، أو (جُلِسَ الجلوسُ المعهودُ). اهـ.

وتمثيله بـ(قام)، و(جلس) فيه نظر؛ لأنهما يتعديان بحرف الجر، تقول: (قمت إلى زيد)، و(جلست في المسجد)، كيف والتعدية بحرف الجر مطردة. قاله ياسين.

والصحيح أن بناء الفعل اللازم للمفعول جائز مطلقًا، وفي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كـ(جُلِسَ) أي: الجلوس، وعليه الزَّجَّاجِيُّ وابنُ السِّيد. قال أبوحيان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام؛ لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه، المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيُّها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: أن الفعل فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء.

وأما الفعل الجامد كـ(نعم)، و(بئس) فلا يبنى اتفاقًا. وأما الفعل المتصرف الناقص، فإن كان من باب أفعال المقاربة فمنعه الجمهور، وإن كان من غيرها كـ(كان) وأخواتها فأجازه الجمهور وسيبويه، ومنعه الفارسي. قال أبوحيان: وهو الذي نختاره.

«الارتشاف» (٣/ ١٣٢٥، ١٣٢٧)، و«الهمع» (١/ ٥٨٩)، و«التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ٢٩٤)، و«الخضري» (١/ ٢٤٨).

قِيلَ (أُضْطُرَّ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالطَّاءِ، قَالَ[1] الْهُذَلِيُّ:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(٢)

---

[١] في خ، ط٢: (وقال).

(٢) التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في "اللامات" للزجاجي صـ(٩٦)، و"جمهرة أشعار العرب" صـ(٦٧)، و"المفضليات" صـ(٧٨)، و"لسان العرب" (هـ و ا) و"تاج العروس" (ص ر ع)، و(هـ و ي)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٢٣٨)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٢٦٢)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٢/ ٢٠٧-٢٠٨)، و"التصريح" (٢/ ٦١)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٤٢٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٣٣)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(١٧١)، و"الدر المصون" صـ(١٨١٨)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٨/ ٥٣٧)، و"المحرر الوجيز" (١/ ١١٥)، و(٢/ ٢٣٤).

وبلا نسبة في "الكافية الشافية" (١/ ٤٤٨)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(١٥٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٧٧)، و"الهمع" (٢/ ٥٢٩)، و"شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي (١/ ١١)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٨٢)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٢)، و"المحكم" (٤/ ٤٥٢)، و"معاني القرآن" للفراء (١/ ٣٥٢)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٢٢)، و"الدر المصون" صـ(١٣٧)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١/ ٥٨٢).

اللغة: **سبقوا**: تقدموا. **هَوَيَّ**: أصله: هواي، وهو الشيء المحبوب المشتهى. **أعنقوا**: أسرعوا، من الإعناق وهو سرعة السير. **فتخرموا**: استأصلتهم المنية وأخذتهم واحدًا واحدًا. **جنب**: الجنب ما تحت إبط الإنسان، وجمعه جُنوب. **مصرع**: المصرع مصدر ميمي مراده به مكان الصرع، وأصل الصرع الطرح على الأرض، أي: لكل جنب مكان يطرح عليه عند دفنه.

المعنى: أن هؤلاء الأولاد ماتوا وسبقوني إلى ما كنت أحب وأشتهي، واستأصلهم الموت واحدًا بعد واحد، ولكل إنسان أجله ومكانه الذي يوارى فيه جثمانه، فهذا الأمر مما لا يخص إنسانًا دون آخر، بل كل إنسان يموت ويلحد، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال الشاعر:

الْمَوْتُ كَأْسٌ وَكُلُّ النَّاسِ شَارِبُهُ وَالْقَبْرُ بَابٌ وَكُلُّ النَّاسِ دَاخِلُهُ

الإعراب: **سبقوا**: فعل وفاعل. **هويَّ**: مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف=

فإن[١] كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي ثُلَاثِيًّا مُعْتَلَّ(٢) الوَسَطِ -نَحْوُ: (قَالَ) و(بَاعَ)- جَازَ لَكَ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ:

إِحْدَاهَا -وَهِيَ الْفُصْحَى(٣)-: كَسْرُ الْأَوَّلِ[٤]؛ فَتَنْقَلِبُ[٥] الْأَلِفُ يَاءً.

= المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، منع من ظهورها التعذر؛ إذ أصله (هواي)، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالمضاف. وأعنقوا: الواو: حرف عطف، أعنقوا: فعل وفاعل. لهواهم: جار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة: (وأعنقوا) معطوفة على جملة: (سبقوا) وهي مفسرة لها. فتخرموا: الفاء: حرف عطف، تُخُرِّموا: فعل ونائب فاعل. ولكل: الواو: واو الحال، لكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل: مضاف. جنب: مضاف إليه مجرور بالمضاف. مصرع: مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: (فتخرموا)، فإن الفعل مبدوء بتاء زائدة ،فشارك الثاني الأولَ في الضم. وفيه شاهد آخر في قوله: (هويَّ) حيث قلبت ألف المقصور ياء حين أضيف لياء المتكلم وأدغمت الياء في الياء، وهذه اللغة مشهورة عن هذيل، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدي في "البسيط" عن طيِّئ، وقد قرئ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَيَّ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[البقرة:٣٨]، وقرأ ابن أبي إسحاق ﴿قَالَ هِيَ عَصَيَّ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾[طه:١٨]، وهذه اللغة قليلة، والكثير عدم قلبها ياء، بل تسلم وتقول: (هواي لا هَوَيَّ)، و(عصاي لا عَصَيَّ)، و(هُداي لا هُدَيَّ).

[١] في ط٢: (وإذا).

(٢) الأولى التعبير بـ(معل الوسط)؛ لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا، والمعل هو الذي أحد أصوله حرف علة، بشرط أن يدخله قلب وإعلال. فكل معل معتل، ولا عكس، فيخرج بالتقييد بالمعل ما كان معتلاً غير معل، نحو: (عَوِرَ، وصَيِدَ، واعْتَوَرَ) فحكمه حكم الصحيح، وكلام المصنف يقتضي أن حكمه حكم المعتل، وليس كذلك.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٢٠)، و"الخضري" (١/ ٢٤٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٩٤).

(٣) وهي لغة قريش ومن جاورهم.

[٤] في ط٢: (كسر ما قبل الألف). [٥] في ج، ط١: (فتقلب).

الثَّانِيَةُ: إِشْمَامُ الْكَسْرِ شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ(١)، تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ(٢)، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ أَيْضًا(٣).

الثَّالِثَةُ: إِخْلَاصُ ضَمِّ أَوَّلِهِ؛ فَيَجِبُ قَلْبُ الْأَلِفِ وَاوًا، فَتَقُولُ: (قُولَ) و(بُوعَ) وَهِيَ لُغَةٌ[٤] قَلِيلَةٌ(٥).

---

(١) الإشمام: هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر، أي: بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق، وجزء من الكسرة كثير لاحق.

"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٢٥٢)، و"الأشموني مع الصبان" (٢/ ٦٢).

(٢) أي: تنبيهًا على أن الضم هو الأصل، فالأصل: (قُوِلَ)، و(بُيِعَ)، فنقلت حركة العين- لاستثقالها- إلى ما قبلها بعد إسكانه، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وسلمت الياء في الثاني؛ لسكونها بعد حركة تناسبها.

"شرح الفاكهي" (٢/ ٥٧)، و"الصبان" (٢/ ٥٩-٦٣).

(٣) وهي لغة لكثير من قيس، وأكثر بني أسد، وقد قرئ بهما -أي: الأولى والثانية- قراءة سبعية. وأما اللغة الأخيرة لم تأتِ بها قراءة. قاله أبوحيان في "البحر المحيط" (١/ ٦١).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (وهي لغة ضعيفة).

(٥) وتُعْزَى لبني فقعس، وبني دُبَيْر -بالتصغير- وبلغتهم جاء قول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقول الآخر:

حُوكَتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

وإلى اللغات الثلاث أشار في "الألفية" بقوله:

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ ... عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

فائدة: سمع من كلام العرب أفعال تلازم البناء للمفعول ولم يستعمل منها المبني للفاعل، وهي كثيرة:

منها: (جُنَّ فلان)، و(بُهِتَ الذي كفر)، و(طُلَّ دمه، أي: أهدر)، و(أُولِعَ باللهو)، و(عُنِيَ بالمسألة، أي: اعتنى بها)، و(زُهِيَ علينا، أي: تكبر)، و(حُمَّ)، و(زُكِمَ)، و(وُعِكَ)، و(نُتِجَت البهيمة)، و(سُقِطَ في يده، أي: ندم)، و(غُمَّ الهلال)، و(أُغْمِيَ على المريض)، و(امتُقِعَ)، أو=

[الاشتغال]

ص- بَابُ الِاشْتِغَالِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (زيدٌ[١] ضَرَبْتُهُ)، أَوْ (ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، أَوْ (مَرَرْتُ بِهِ): رَفْعُ (زَيْدٍ) بِالِابْتِدَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ. وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ (ضَرَبْتُ)، و(أَهَنْتُ)، و(جَاوَزْتُ)، وَاجِبَةَ الْحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: (زيدًا اضْرِبْهُ) لِلطَّلَبِ، وَنَحْوِ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة:٣٨] مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ﴾[النحل:٥]؛ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ[٢]: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[القمر:٢٤]، و(مَا زيدًا رأيتُهُ)؛ لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ. وَيَجِبُ النصبُ فِي نَحْوِ: (إنْ زيدًا لقِيْتَهُ فأكرِمْهُ)، و(هَلَّا زَيدًا أكرمْتَهُ)؛ لِوُجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: (خَرَجْتُ فَإِذَا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو)؛ لِامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ: (زيدٌ قامَ أبوهُ وعمرٌو أكرمتُهُ)؛ لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[القمر:٥٢] و(أَزَيدٌ ذُهِبَ بِهِ).

= (انتُقِع لونُه إذا تغير من حزن أو فزع)، و(أُزهِصت الدابة، أي: أصيب حافرها)، و(سُلِجَ فؤاده، أي: ذهب خوفه وهدأ روعه)، و(فُلِجَ، أي: أصابه الفالج -وهو استرخاء أحد شقي البدن؛ لانصباب خلط بلغمي تنسد منه مسالك الروح-)، كذا في "القاموس" وغيره.

وهذه الأفعال اختلف النحاة في مرفوعها، فأكثر النحاة يرى أن الاسم المرفوع الذي يسند إليه أحد هذه الأفعال يعرب فاعلًا، فبناؤها للمفعول صوري فقط، وفي الحقيقة مبني للفاعل، فرفوعه فاعل لا نائبه، ويعربه بعضهم نائب فاعل.

"شرح الرضي" (٤/ ١٣٧)، و"القواعد الأساسية" الحاشية ص(١٢٥)، و"حاشية الخضري" (٢/ ٤٧).

[١] في ح، ط٢: (زيدًا).

[٢] (نحو) ليس في الأصل ب، ج، خ.

[حقيقة الاشتغال]

ش- ضَابِطُ هَذَا الْبَابِ[١]:

(١) أي: باب الاشتغال، وهو لغة: التلهي عن الشيء، فكأن العامل تلهى عن المعمول بغيره.
فإن قلت: شرط الضابط شمول الأفراد، وهو منتفٍ هنا؛ لخروج بعض أفراد المشْتَغِل وهو الوصف، أعني: اسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة بشرطه.
قلت: يمكن أن يجاب بأن المصنف اقتصر على ما هو الأصل؛ فلا يضر خروج الوصف.
"الآلوسي" ص(٣١٥-٣١٦).

وأشمل مما ذكر المصنف من الضابط أن يقال: هو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، نحو: (زيدًا ضربته)، و(زيدًا ضربت غلامه)، و(زيدًا أنا ضاربه)، و(زيدًا أنا ضارب غلامه اليوم أو غدًا).

فائدة: أركان الاشتغال ثلاثة:

١- مشغول، وهو العامل، ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، دون الصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، والحرف، والفعل غير المتصرف كفعل التعجب؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله. نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما، فتقول: زيدًا عليك أو زيدًا ضربًا إياه، وعلى القول الأول يتعين الرفع فيقال: (زيدًا عليكه)، و(زيدًا ضربًا إياه)، ومع (ليس) على القول بجواز تقدم خبرها عليها. فيقال: (زيدًا لستَ مثله)، أي: باينت زيدًا لست مثله. والمراد باسم المفعول هنا هو المصوغ من المتعدي لاثنين، نحو: (زيدٌ الدرهمَ معطاه)، وبه يسقط قول من قال: الصواب حذف اسم المفعول؛ لأنه لا يمكن معه الاشتغال.

٢- مشغول عنه، وهو الاسم السابق، ويشترط فيه أن يكون متقدمًا، فليس من الاشتغال نحو: (ضربته زيدًا) بل الاسم إن نصب كان بدلًا من الضمير، أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله، وأن يكون مختصًا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء، فليس من الاشتغال قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]، بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف، أي: وحب رهبانية، و(ابتدعوها) صفة كما في "المغني" (٢/ ٥٧٧)، وجعلها أبوعلي من باب الاشتغال ولم يحملها على ما ذكر، قال ابن هشام في "المغني": وإنما لم يحمل أبوعلي الآية على=

أَنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ[١]، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ[٢] عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ فِي اسمٍ عَامِلٍ فِي ضَمِيرِهِ[٣]،

= ذلك؛ لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل. اهـ.

ويشترط فيه أيضًا أن يكون واحدًا لا متعددًا على ما فيه من الخلاف الآتي قريبًا، ويشترط فيه أن يكون قابلًا للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال، وتمييز، ومصدر مؤكد، ويشترط فيه أن يكون مفتقرًا لما بعده فلا اشتغال في: (جاء زيد فأكرمه) ولا في: (في الدار زيد فأكرمه).

٣- مشغول به، ويشترط أن يكون ضميرًا معمولًا للمشغول أو من تتمة معموله، كـ(زيدًا ضربته أو مررت به، أو ضربت غلامه، أو مررت بغلامه).

"الصبان" (٢/ ٧١-٧٢)، و"الخضري" (١/ ٢٥٥).

فائدة: قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرًا منفصلًا كقوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، ونحوه؛ لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفًا، والتقدير: وإياي ارهبون فارهبون، وإنما يقدر الفعل مؤخرًا -وهو أوكد في الاختصاص- لأنا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلًا، وهو لا يجوز إلا عند التعذر، وهو هنا منتفٍ.

ونقل عن السعد في "حواشي الكشاف" أنه ليس من الاشتغال لمكان الفاء؛ لأن حرف العطف لا يتوسط بين المفسِّر والمفسَّر، بل (إياي) منصوب بفعل مضمر يدل عليه (فارهبون) فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال.

"حاشية الصبان على الأشموني" (٢/ ٧١)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٩٦).

(١) المتبادر من الاسم، الاسم الواحد؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات، ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسمًا واحدًا، فلا يجوز أن يقال: (زيدًا درهمًا أعطيته إياه)؛ لأنه لم يسمع، وأما (زيدًا وعمرًا ضربتهما) فكالاسم الواحد بسبب العطف، وأجازه الأخفش؛ إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال. وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل، نحو: (أزيدًا أخاه غلامه ضربته؟) أي: الابستَ زيدًا أهنتَ أخاه ضربتَ غلامه ضربته؟).

"الصبان" (٢/ ٧٢)، و"الخضري" (١/ ٢٥٥)، و"شرح الرضي" (١/ ٤٠٩).

(٢) ومثله اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة دون غيرها، واقتصر المصنف على ما هو الأصل في العمل.

(٣) نحو: (زيدًا ضربت غلامه).

وَيَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِحَيْثُ لَوْ فُرِّغَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْمُولِ، وسُلِّطَ عَلَى الِاسْمِ الْأَوَّلِ لَنَصَبَهُ[(١)].

مِثَالُ ذَلِكَ (زيدًا ضربْتُهُ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْهَاءَ، وسَلَّطْتَ (ضَرَبْتُ) على (زيدٍ) لَقُلْتَ (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَيَكُونُ (زَيْدًا) مَفْعُولاً مُقَدَّمًا، وَهَذَا مِثَالُ مَا اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِضَمِيرِ الِاسْمِ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فَإِنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ، وَمِثَالُ مَا اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِاسْمٍ عَامِلٍ فِي الضَّمِيرِ نَحْوُ قَوْلِكَ: (زيدًا ضَرَبْتُ أخاهُ)، فَإِنَّ (ضَرَبَ) عَامِلٌ فِي الْأَخِ نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، والأخُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ خَفْضًا بِالْإِضَافَةِ.

[الأوجه الإعرابية في الاسم المتقدم]

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: يَجُوزُ فِي الِاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْ يُرْفَعَ بِالِابْتِدَاءِ، وَتَكُونَ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَأَنْ يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ الْمَذْكُورُ[(٢)]؛

---

(١) أي: لصلح في حد ذاته لنصبه، وإن لم يصلح باعتبار العارض، فيشمل قسم وجوب الرفع؛ لأن الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي. «الصبان» (٢/ ٧٢).

تنبيهان:

الأول: يشترط في الفعل المفسّر ألّا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنًى عنه، فلا يجوز النصب في نحو: (زيد أنت تضربه) للفصل بـ(أنت) وهو مستغنًى عنه، وأما إذا كان الفاصل غير مستغنى عنه كأن يكون شرطًا في العمل، فيجوز الاشتغال في الاسم السابق ونصبه مع وجود الفاصل، نحو: (زيدًا أنت ضاربه).

«المكودي مع حاشية ابن حمدون» (١/ ٢٢٧)، و«الأشموني» (٢/ ٧٣).

الثاني: اشترط الجمهور اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه، نحو: (زيدًا ضربته) وصحح الدماميني خلافه؛ لحكاية الأخفش عن العرب: (زيدًا جلست عنده)، مع أن (زيدًا) مفعول، و(عنده) ظرف، والتقدير: لابست زيدًا جلست عنده.

«الخضري» (١/ ٢٥٦)، «حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٨٠)، و«الصبان» (٢/ ٧٢).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

فَالسَّـابِقَ انْصِـبْهُ بِفِعْـلٍ أُضْمِـرَا ... حَتْمًـا مُوَافِـقٍ لِمَـا قَـدْ أُظْهِـرَا

=

= وهذا مذهب الجمهور وهو المنصور، وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير. وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد. ويرد عليهما: (أزيدًا مررت به؟)، و(أزيدًا هدمت داره؟). وللفراء وشيخه أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما أن هناك عاملًا محذوفًا موافقة للجمهور فيما ذكروا والمخالفة فيما عدا ذلك.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٩٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٥٦)، و"الآلوسي" صـ(٣١٦).

وقوله: وجوبًا؛ لأن الفعل المذكور مفسّر له، ولا يجمع بين المفسّر والمفسَّر، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، فليس من باب الاشتغال، بل (رأيتُ) الثاني تأكيد للأول، فتكون جملة (رأيتُ) كررت للتوكيد لما طال الفصل بالمفاعيل، وقوله: (والشمسَ والقمرَ) معطوف على (أحدَ عشرَ) من باب ذكر الخاص بعد العام تفصيلًا؛ لأن الشمس والقمر دخلا في قوله (أحدَ عشرَ كوكبًا). ولك أن تجعل (رأيتهم...) كلامًا مستأنفًا على تقدير سؤال وقع جوابًا له، كأن يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ قال له عند قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ كيف رأيتهم؟ سائلًا عن حال رؤيتهما، فقال: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾. وبه قال الزمخشري. قال السمين: قلت: وهذا أظهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد والتأسيس، فحمله على الثاني أولى. اهـ.

أو يجعل المفعول الثاني لـ(رأيت) الأول محذوفًا؛ لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: إني رأيت أحد عشر كوكبًا ساجدين لي، والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعدُ، والجمع على هذا في (رأيتهم) للتعظيم، وأما على التخريج الأول فالجمع للتنزيل؛ لأنه لمّا عاملهم معاملة العقلاء في إسناد فعلهم إليهم جَمَعَهم جَمْعَهم، والشيء قد يعامل معاملة شيء آخر إذا شاركه في صفة ما.

وجوز بعضهم الجمع بين المفسّر والمفسَّر مستدلًا بهذه الآية، وقد علمت جوابها.

تنبيه: منع الجمع بين المفسّر والمفسَّر الذي وقع فيه الخلاف خاص بما إذا كان المفسّر -بالكسر- عوضًا عن المفسَّر -بالفتح- نحو: (زيدًا ضربته)، أما إذا كان التفسير بـ(أي)، نحو: (رأيت أبا عبدالله، أي: زيدًا) فيجوز الجمع بينهما، وكذلك التفسير بالجملة التي لا محل لها من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) تفسير لقوله: (النجوى) وقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١٠-١١] الآية فجملة (تؤمنون بالله=

فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ(١).

وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُهُ)، وَفِي الثَّانِي: (جَاوَزْتُ زيدًا مَرَرْتُ بِهِ)، ولا يُقدَّرُ[٢] (مَرَرْتُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الِاسْمِ بِنَفْسِهِ(٣)، وَفِي الثَّالِثِ: (أَهَنْتُ زيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، ولا تُقَدِّرُ (ضَرَبْتُ)؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا الْأَخَ(٤).

= ورسوله) مفسّرة للتجارة، وقد جمع بينهما، وكذلك إذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيري بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التي جمع فيها بين المفسِّر والمفسَّر.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٩٧)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٨٢).

(١) أي: والجملة المفسّرة لا محل لها من الإعراب على الأصح كما بينه في "المغني"، لكن ذكر أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة، وإن حصل بها تفسير. وقال الشلوبين: جملة التفسير بحسب ما تفسره، فهي في نحو: (زيدًا ضربته) لا محل لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ونحو: (زيدٌ الخبزَ يأكله) في محل رفع. قال ابن هشام: وكأن الجملة المفسرة عنده -أي: التي لها محل من الإعراب- عطف بيان أو بدل، ولم يُثْبِتِ الجمهور وقوع البيان والبدل جملة...، وَلم يثبت جَوَاز حذف الْمَعْطُوف عَلَيْهِ عطف الْبَيَان وَاخْتلف فِي الْمُبدل مِنْهُ. وَفِي "البغداديات" لأبي عَليّ قَالَ مَا ملخصه: إن الْفِعْل الْمَحْذُوف وَالْفِعْل الْمَذْكُور فِي نَحْو قَوْله: (لَا تجزعي إن منفِسًا أهلكته) مجزومان محلًا، وجزم الثَّانِي لَيْسَ على الْبَدَلِيَّة؛ إِذْ لم يثبت حذف الْمُبدل مِنْهُ بل على تَكْرِير (إن)، أَي: إن أهلكت منفسا إن أهلكته، وساغ إضْمَار (إن) وَإِن لم يجز إضْمَار لَام الْأَمر إِلَّا ضَرُورَة؛ لاتساعهم فِيهَا، ولقوة الدلالة عليها.

"المغني" (٢/ ٤٠٢-٤٠٣)، و"الصبان" (٢/ ٧٣)، و"الخضري" (١/ ٢٥٦)، و"موصل الطلاب" صـ(١١٤-١١٥)، و"الآلوسي" صـ(٣١٧)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٨٢).

[٢] في الأصل، ج، ط١: (ولا تقدر).

(٣) ولأن الفعل إذا تعدى بالجار لا يجوز إضماره. "أمالي ابن الشجري" (٢/ ٨٧).

(٤) فالحاصل: أن تقدير العامل المحذوف إما أن يكون من لفظ المتقدم ومعناه كالمثال الأول، وإما أن يكون من معناه دون لفظه كالمثال الثاني، وإما أن يكون لازمًا للمذكور كالمثال الثالث، فإن ضرب أخي زيد يستلزم إهانة زيد عادةً.

"الصبان" (٢/ ٧٣)، و"الكواكب" صـ(٢/ ٣٣٢).

[حالات الاسم المتقدم]

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلِاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ خَمْسَ حَالَاتٍ(١)؛ فَتَارَةً يَتَرَجَّحُ نَصْبُهُ، وَتَارَةً يَجِبُ، وَتَارَةً يَتَرَجَّحُ رَفْعُهُ، وَتَارَةً يَجِبُ، وَتَارَةً يَسْتَوِي الْوَجْهَانِ.

[مسائل ترجيح النصب]

فَأَمَّا تَرْجِيحُ[٢] النَّصْبِ فَفِي مَسَائِلَ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ فِعْلَ طَلَبٍ -وَهُوَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالدُّعَاءُ(٣)- كَقَوْلِكَ: (زَيْدًا اضْرِبْهُ)، و(زَيْدًا لا تُهِنْهُ)، و(اللَّهُمَّ عبْدَكَ ارْحَمْهُ).

وَإِنَّمَا تَرَجَّحَ[٤] النَّصْبُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ عَنِ الْمُبْتَدَإِ، وَهُوَ خِلَافُ الْقِيَاسِ(٥)؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ(٦).

---

(١) عدها في «أوضح المسالك» أربعًا، ولم يذكر منها ما يجب رفعه، قال: (لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه)؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير، وسلط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية.

قال اللقاني: بل هو صادق عليه، بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلًا. اهـ. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٩٧).

فالمقصود بقولهم: بحيث لو فرغ الفعل وسلط عليه لنَصَبَه، أي: لصلح في حد ذاته لِنَصْبِهِ، وإن لم يصلح باعتبار العارض.

[٢] في الأصل، ج، ط١: (ترجح).

(٣) ولو بصيغة الخبر، نحو: (زيدًا غفر الله له)، و(زيدًا لا يعذبُه الله). «التصريح» (١/ ٢٩٨).

[٤] في ب، ج، ح، ط١، ط٢: (يترجح).

(٥) بل منعه بعضهم كابن الأنباري، والجمهور على جوازه، وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه فإلحاقه بالمتفق عليه أولى.

«ياسين على الفاكهي» (٢/ ٨٢)، و«الصبان» (٢/ ٧٧)، و«الخضري» (١/ ٢٥٩).

(٦) وحق الخبر أن يكون محتملًا لهما. قاله ابن الشجري.

وَيُشْكِلُ عَلَى هَذَا[١]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨][٢]، فَإِنَّهُ نَظِيرُ قَوْلِكَ: (زَيْدًا وعَمْرًا اضْرِبْ أَخَاهُمَا)، وَإِنَّمَا رُجِّحَ فِي ذَلِكَ النَّصْبُ؛ لِكَوْنِ الْفِعْلِ الْمَشْغُولِ فِعْلَ طَلَبٍ، وَكَذَلِكَ[٣] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾[النور:٢][٤]، وَالْقُرَّاءُ السَّبْعَةُ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الرَّفْعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ[٥].

---

(١) أي: على كون النصب راجحًا قبل الفعل الطلبي. فلزوم القراء السبعة الرفع في الآيتين المذكورتين يرد على ترجيح النصب المذكور.

(٢) الإعراب: والسارق: الواو: حرف استئناف، السارق: مبتدأ. والسارقة: معطوف عليه، واختلفوا في الخبر، فذهب سيبويه: الخبر محذوف، وهو المشهور من أقوال البصريين تقديره: فيما يتلى عليكم، أو فيما فرض: السارق والسارقة، أي: حكم السارق، ويكون قوله: (فاقطعوا) بيانًا لذلك الحكم المقدر، فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها؛ ولذلك أتى بها فيه؛ لأنه هو المقصود، ولو لم يأت بالفاء لتُوُهِّمَ أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى: خبرية، والثانية: أمرية.

والثاني: وهو مذهب الأخفش ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة أنه مبتدأ أيضًا، والخبر الجملة الأمرية من قوله: (فاقطعوا)؛ وإنما دخلت الفاء في الخبر؛ لأنه يشبه الشرط؛ إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفة صلتها في قوة قولك: والذي سرق، والتي سرقت فاقطعوا.

وإنما اختار سيبويه أن خبره محذوف -كما تقدم تقديره دون الجملة الطلبية بعده- لوجهين:

أحدهما: أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب، نحو: (زيدًا فاضربه)؛ لأجل الأمر بعده، قال سيبويه في هذه الآية: الوجه في كلام العرب النصب كما تقول: (زيدًا فاضربه)، ولكن أبت العامة إلا الرفع.

الثاني: دخول الفاء في خبره، وعنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح كـ(الذي)، و(مَن) بشروط ذكرت في كتب النحو.

فاقطعوا: الفاء: استئنافية على قول سيبويه، والجملة بعدها مستأنفة، وعلى قول الأخفش والمبرد زائدة، والجملة خبر، وقد تقدم بيان ذلك. **أيديهما**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهما: مضاف إليه.

(٣) أي: ويشكل على ترجيح النصب أيضًا قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ٢] الآية.

(٤) وإعرابها نظير إعراب الآية المتقدمة.

(٥) أي: وهو ينافي أرجحية النصب ومرجوحية الرفع؛ إذ لا يعدل عن الأرجح إلى المرجوح، =

وَقَدْ أُجِيبَ[(١)] عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ: حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، فالسارقُ وَالسَّارِقَةُ: مُبْتَدَأٌ، وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَاقْطَعُوا: جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ[(٢)]؛ فَلَمْ يَلْزَمِ الْإِخْبَارُ بِالْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ عَنِ الْمُبْتَدَإِ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ[(٣)] عَمَلُ فِعْلٍ مِنْ جُمْلَةٍ فِي مُبْتَدَإٍ مُخْبَرٍ عَنْهُ بِغَيْرِهِ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى[(٤)]، ومِثْلُه: (زيدٌ فَقِيرٌ فَأَعْطِهِ)، و(خالدٌ مَكْسُورٌ فَلَا تُهِنْهُ)، وَهَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ[(٥)]، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ[(٦)]:

= فالظاهر من اجتماعهم على الرفع أن الرفع هو الأرجح، وإن كان الفعل طلبيًّا.

(١) حاصل الجواب: أن ذلك ليس من باب الاشتغال بالاتفاق، نعم، اختلف في المانع من دخوله في الباب فقط، فسيبويه من جهة أن الفعل من جملة، والاسم السابق من أخرى، فلا يصح تفريغ الفعل وتسليطه على الاسم، وذلك شرط هذا الباب، وعند المبرد من جهة أن الفاء السببية متوسطة بين الاسم والفعل، فهما وإن كانا في جملة واحدة لكن لا يصح التفريغ والتسليط، فلا يوجد الشرط أيضًا؛ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. "الآلوسي" صـ(٣١٩).

(٢) إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وإذا كانت مستأنفة لم تكن الآية من الاشتغال؛ لأن جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير، بحيث لو لم يشتغل به لعمل في الاسم السابق.

(٣) أي: لم يجز عمل فعل، وهو هنا (فاقطعوا)، و(فاجلدوا)، وقوله: (من جملة) يعني: جملة (فاقطعوا)، و(فاجلدوا)، وقوله: (في مبتدإ) يعني: (السارق)، و(الزانية)، وقوله: (مخبر عنه) أي: عن ذلك المبتدإ، وقوله: (بغيره) أي: بغير ذلك الفعل، أي: جملة (فاقطعوا)، و(فاجلدوا) وذلك الغير هو الجار والمجرور في (مما يتلى عليكم)، ولا شك أنه من جملة أخرى غير جملة (فاقطعوا)، و(فاجلدوا)، فإذا كان كذلك فكيف يكون من باب الاشتغال لِيَرِدَ نقضًا؟! "الآلوسي" (٣١٩-٣٢٠).

(٤) فلا ينصب الفعل إلا ما هو من جملته وذيوله، فجزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

(٥) انظر: "الكتاب" (١/ ١٤٣-١٤٤).

(٦) انظر رأيه في "شرح الرضي" (١/ ٤٠٥-٤٣٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٤٦)، و"الأشموني" (٢/ ٧٧)، و"المحرر الوجيز" (٢/ ٢١٨)، و"الدر المصون" صـ(١٣٤٧)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٧/ ٣١٩)، و"التصريح" (١/ ٢٩٩)، و"الهمع" (١/ ٤٠٣).

(أَلْ) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَالْفَاءُ جِيءَ بِهَا لِتَدُلَّ عَلَى السَّبَبِيَّةِ(١)، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)(٢)، وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا(٣)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَ هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ سُلِّطَ عَلَى الِاسْمِ لَنَصَبَهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ مُقْتَرِنًا بِعَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، كَقَوْلِكَ: (قَامَ زيدٌ وعمرًا أكرمتُه)(٤)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ كَانَتِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً؛ فَيَلْزَمُ عَطْفُ الِاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ، وَهُمَا مُتَخَالِفَانِ[٥]، وَإِذَا نَصَبْتَ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ:

---

(١) لأن الموصول فيه معنى الشرط -وهو التعليق أو العموم- فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط، والمعنى: (إن سرقا فاقطعوا، وإن زنيا فاجلدوا). «التصريح» (١/ ٣٩٩).

(٢) الإعراب: الذي: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. يأتيني: يأتي: فعل مضارع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. فله: الفاء: سببية، ودخلت على الخبر؛ لتضمن الموصول معنى الشرط، له: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. درهم: مبتدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ.

(٣) لأن ما قبلها بمنزلة الشرط، وما بعدها بمنزلة الجواب، فكما لا يعمل الجواب في الشرط، لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدإ المشبه للشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.
«الآلوسي» ص(٣٢٠).

تنبيه: لا يرد على ما ذكر من القاعدة في فاء السببية قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٣-٥]، وقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، فالفاء في الجميع للسببية؛ وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لوقوع الفاء في غير موضعها، فيشترط في الفاء المانعة أن تكون واقعة في موقعها كما في الآيتين المستشهد بهما.
«شرح الرضي» (١/ ٤٠٥ و٤٣٠).

(٤) الإعراب: قام: فعل ماض. زيد: فاعل. وعمرًا: الواو: حرف عطف، عمرًا: مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أكرمت عمرًا). أكرمته: فعل وفاعل ومفعول، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

[٥] في خ: (مختلفتان).

(وأكرمتُ عمرًا أكرمتُهُ)، فَتَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ فِعْلِيَّةً عَلَى فِعْلِيَّةٍ، وَهُمَا مُتَنَاسِبَتَانِ[١]، وَالتَّنَاسُبُ فِي الْعَطْفِ أَوْلَى مِنَ التَّخَالُفِ؛ فَلِذَلِكَ رُجِّحَ النَّصْبُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾[النحل:٤-٥](٢)، أَجْمَعُوا عَلَى نَصْبِ (الْأَنْعَامَ)؛ لِأَنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَهِيَ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾[النحل:٤].

وَمِنْهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ أَدَاةٌ الْغَالِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَفْعَالِ(٣)، كَقَوْلِكَ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، و(مَا زيدًا رأيتُهُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[القمر:٢٤](٤).

---

[١] في ب، ج، ح، ط١، ط٢: (متناسبان).

(٢) الإعراب: خلق: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (الله). الإنسان: مفعول به. من نطفة: جار ومجرور متعلق بالفعل. فإذا: الفاء زائدة أو صلة وتوكيد، إذا: فجائية حرف على الصحيح لا محل لها من الإعراب. هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. خصيم: خبر المبتدإ. مبين: خبر ثانٍ. والأنعام: الواو: حرف عطف، الأنعام: مفعول به لفعل محذوف تقديره: (وخلق)، وجملة: (خلق الأنعام) معطوفة على جملة (خلق الإنسان). خلقها: جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب تفسير للفعل المقدر.

(٣) كـ(همزة الاستفهام)، و(ما)، و(لا)، و(إن) النافيات، و(حيث) مجردة من (ما)، نحو: (حيث زيدًا تلقاه فأكرمه)، قال الشاعر:

فَـلَا حَسَـبًا فَخَـرْتَ بِـهِ لِتَـيْمٍ ... وَلَا جَـدًّا إِذَا ازْدَحَـمَ الْجُـدُودُ

فيخرج من الحروف النافيات (لن)، و(لم)، و(لما)؛ لاختصاصها بالأفعال، فيجب النصب بعدها. «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٧٧).

(٤) الإعراب: أبشرًا: الهمزة: حرف استفهام، بشرًا: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. منا: جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(بشرًا)، واحدًا: نعت لـ(بشرًا) أيضًا، إلا أنه يشكل عليه تقديم الصفة المؤولة على الصريحة، ويجاب بأن (منا) حينئذٍ ليس وصفًا بل حال من (واحدًا) قدم عليه، ويجوز أن يعرب (واحدًا) حالًا من هاء (نتبعه)، وفيه تخلص من الإعراب المتقدم. نتبعه: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (نحن)، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. =

[وجوب نصب الاسم المتقدم]

وَأَمَّا وُجُوبُ النَّصْبِ فَفِيمَا إِذَا تقدَّمَ عَلَى الاسْمِ أداةٌ خَاصَّةٌ بِالْفِعْلِ[1]، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ وَالتَّحْضِيضِ[2]، كَقَوْلِكَ: (إِنْ زيدًا رأيتَهُ فأَكْرِمْهُ)[3]، و(هلَّا زيدًا

= فهذه ثلاث مسائل يترجح فيه النصب، وقد أشار إليها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية» فقال:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ مشيرًا إلى ما ذكر:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(٢) وكذلك أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: (هل زيدًا أكرمته؟)، و(متى زيدًا لقيته؟)، ولا يقال: (هل) مشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال، نحو: (هل زيد أخوك؟)، و(هل قام زيد؟)، فهذا مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل، نحو: (هل زيد أخوك؟)، فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها، فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما. قاله التفتازاني وغيره.

قال بعضهم مقررًا ما ذكر:

مَلِيحَةٌ عَشِقَتْ ظَبْيًا حَوَى حَوَرًا ... فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوْرًا لِخِدْمَتِهِ
كَهَلْ إِذَا مَا رَأَتْ فِعْلًا بِحَيِّزِهَا ... حَنَّتْ إِلَيْهِ وَلَا تَرْضَى بِفُرْقَتِهِ

وما قيل في (هل) يقال أيضًا في (متى)، و(أين)، فمحل دخولها على الأسماء، ما لم يكن في حيزها فعل، نحو: (متى عمرو منطلق؟)، و(أين زيد مقيم؟).

«التصريح» (١/ ٢٩٧)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٣٥، ٢٢٨).

ومما يختص بالأفعال أيضًا أدوات العَرْضِ، نحو: (ألا زيدًا أكرمته).

(٣) الإعراب: إن: حرف شرط جازم. زيدًا: مفعول به لفعل محذوف دل عليه ما بعده، وهو في محل جزم فعل الشرط. رأيته: فعل وفاعل ومفعول، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، والتقدير: إن رأيت زيدًا رأيته. فأكرمه: الفاء: رابطة واقعة في جواب الشرط، أكرمه: فعل ومفعول، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت)، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

أكرمتَهُ)(١) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٢]:

لا تَجْزَعِــيْ إنْ مُنْفِســًا أهْلَكْتُــهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِيْ(٣)

---

(١) الإعراب: هلا: حرف تحضيض. زيدًا: مفعول به لفعل محذوف تقديره: هلا أكرمت زيدًا. أكرمته: فعل وفاعل ومفعول، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

[٢] في الأصل، ب، ج، خ: (قال الشاعر).

(٣) التخريج: البيت للنمر بن تولب في "الكتاب" (١/ ١٣٤)، و"الكامل" (١/ ٢٦٨) (٣/ ٢١٧)، و"المحكم" (٨/ ٥٢٧)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٨١)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٠٦، ٣٠٨) (١١/ ٣٨)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ١٦٠)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/ ٥٢)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٤٧٢)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٩٩-٥٠٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٣٨)، و"لسان العرب" (نفس) (خلل)، و"تاج العروس" (نفس).

وبلا نسبة في "أمالي ابن الشجري" (١/ ٤٨)، و"المقتضب" (٢/ ٧٦)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٣٢) (٩/ ٤٣)، و"شرح الرضي" (١/ ١٧٥) (٤/ ٩٩، ٤١٢)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٨٠)، و"لسان العرب" (عمر)، و"تاج العروس" (فصل الياء)، و"المغني" (١/ ١٦٦) (٢/ ٤٠٣)، و"الجنى الداني" صـ(٧٢)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٥٧)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٧٥)، و"اللباب في علل البناء والإعراب" صـ(٢٧٩).

اللغة: **لا تجزعي**: مضارع (جَزِعَ جَزَعًا) من باب (عَجِبَ) فهو جَزِعٌ، ومعنى الجزع أن تضعف قوة الإنسان عن حمل ما نزل به، ولا يجد بذلك صبرًا. **منفس**: اسم فاعل، قال في "القاموس" وشيء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم: يتنافس فيه ويرغب. فالمراد: المال النفيس. **أهلكته**: الإهلاك الإفناء، والمراد: أنفقته.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته فيقول لها: لا تجزعي على ما أتلفته وأنفقته من المال الكثير ونفائسه، فإني ما دمت حيًا أحصّل أمثاله أخلفه عليك، ولكن اجزعي إذا هلكت، فإنك لا تجدين من يخلفني عليك مثلي.

الإعراب: **لا**: ناهية جازمة. **تجزعي**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **إن**: حرف شرط جازم. **منفسًا**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: إن أهلكت منفسًا، والفعل المحذوف في محل جزم فعل الشرط، والجواب محذوف دل عليه المتقدم، **أهلكته**: فعل وفاعل ومفعول، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. **فإذا**:=

= الفاء: استئنافية، وجعلها العيني عاطفة. إذا: ظرف يتضمن معنى الشرط وهو في محل نصب بجوابه. هلكت: فعل وفاعل. فعند: الفاء زائدة، عند: ظرف زمان متعلق بالفعل (اجزعي) المتأخر، وعند: مضاف. ذلكِ: اسم إشارة مضاف إليه، والكاف: حرف خطاب. فاجزعي: الفاء: واقعة في جواب الشرط، اجزعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة: لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه: (إن منفسًا) حيث وقع الاسم بعد أداة خاصة بالأفعال، فوجب نصبه، ويروى (منفسٌ) -بالرفع- فيخرج على أنه فاعل لفعل محذوف، أي: إن هلك منفس.

تنبيهان:

الأول: البيت يروى: (وإذا هلكت...) بالواو بدل الفاء، قال البغدادي في «خزانة الأدب» (١/ ٣٠٦) مرجحًا هذه الرواية: قوله: (وإذا هلكت) الْوَاو عطفت هَذِه الْجُمْلَة الشَّرطِيَّة على الشَّرطِيَّة الَّتِي قبلهَا، وَلم أر فِي جَمِيع الطّرق من روى بِالْفَاءِ بدل الْوَاو إِلَّا الْعَيْنِيّ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْفَاء عاطفة، وَالْمعْنَى لَا يَقْتَضِي الْفَاء؛ فَإِنَّهَا تدل على التَّرْتِيب والتعقيب والسببية، وَالثَّلَاثَة منتفية، سَوَاء كَانَ التَّرْتِيب معنويًا كَمَا فِي: (قَامَ زيد فعمرو)، أَو ذكريًا وَهُوَ عطف مفصل على مُجمل، نَحْو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]. اهـ.

وانظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٥٣).

الثاني: قوله: (فعند ذلك فاجزعي) اختلف النحاة في تعيين الفاء الزائدة منهما.

قال أبوعلي في «المسائل القصرية»: الفاء الأولى: زائدة، والثانية: فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة أيهما شئت.

وعين البيضاوي في «تفسيره» الفاء الأولى، فإنه أورد البيت نظيرًا لقوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨] فقال: الفاء في (بذلك) زائدة، مثلها الفاء الداخلة على (عند) في البيت، وتقديم (عند) للتخفيف كتقديم (ذلك).

واختار ابن سيده زيادة الثانية -أي: في قوله (فاجزعي)-، وعلل ذلك بقوله: لِأَن الظّرْف مَعْمُول (اجزعي)، فَلَو كَانَت الْفَاء الثَّانِيَة هِيَ جَوَاب الشَّرْط لما جَازَ تعلق الظّرْف بقوله (اجزعي)؛ لِأَن مَا بعد هَذِه الْفَاء لَا يعْمل فِيمَا قبلهَا، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالفاء الأولى هِيَ جَوَاب الشَّرْط. اهـ. «المحكم» (٢/ ١٥٠).

وانظر: «خزانة الأدب» (١/ ٣٠٦)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٥٢).

[وجوب الرفع]

وَأَمَّا وُجُوبُ الرَّفْعِ فَفِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الِاسْمِ أَدَاةٌ خَاصَّةٌ بِالدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ[١] كَ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ[٢]، كَقَوْلِكَ: (خَرَجْتُ فإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو)[٣]؛ فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ[٤]؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ الْفِعْلِ، وَ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ[٥].

---

(١) وكذا يجب الرفع إذا وقع الفعل بعد ما له الصدارة في الكلام، كالاستفهام، والشرط، والتحضيض، والعرض، و(ما) النافية، نحو: (زيد هل تضربه؟)، و(زيد إن لقيته فأكرمه)، و(زيد هلا ضربته أو ألا ضربته)، و(زيد ما ضربته)؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ونحو: (زيد اضربنَّه)؛ لأن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله.

وإلى مسائل وجوب الرفع أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(٢) من إضافة الدال للمدلول، ورفع الاسم بعد (إذا) الفجائية وجوبًا على الصحيح عندهم. وقيل: يجوز النصب على الاشتغال بعد (إذا) مطلقًا، وهو ظاهر كلام سيبويه، ومشى عليه ابن الحاجب. وقيل: يجوز النصب، في نحو: (فإذا زيدًا قد ضربه عمر)، والمنع بدون (قد)، ووجهه المصنف بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، و(قد) يحصل بها الفرق؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٨٦)، و"التصريح" (١/ ٣٠٣).

(٣) الإعراب: خرجت: فعل وفاعل. فإذا: الفاء: زائدة لازمة، إذا: حرف مفاجأة. زيد: مبتدأ. يضربه عمرو: فعل ومفعول مقدم وفاعل مؤخر، والجملة: في محل رفع خبر المبتدإ.

(٤) أي: على الصحيح كما تقدم.

(٥) تنبيه: ذهب المصنف في "أوضح المسالك" (٢/ ١٥١) إلى أنه ليس من مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، فقال رَحِمَهُ اللهُ: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة (إذا) الفجائية؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها. اهـ.

قال الصبان (٢/ ٧٥): والمتجه عدّه منه؛ لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته، والمنع من عمله لعارض. اهـ. وقد تقدم بيان ذلك.

[استواء النصب والرفع]

وَأَمَّا الَّذِي يَسْتَوِيَانِ فِيهِ فَضَابِطُهُ: (أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الِاسْمِ عَاطِفٌ[١]، مَسْبُوقٌ بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، مُخْبَرٍ بِهَا عَنِ اسْمٍ قَبْلَهَا)[٢]، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (زيدٌ قامَ أَبُوهُ) جُمْلَةٌ كُبْرَى ذَاتُ وَجْهَيْنِ، وَمَعْنَى قَوْلِي: (كُبرَى) أَنَّهَا جُمْلَةٌ فِي ضِمْنِهَا جُمْلَةٌ، وَمَعْنَى قَوْلِي: (ذَاتُ وَجْهَيْنِ) أَنَّهَا اسْمِيَّةُ الصَّدرِ، فِعْلِيَّةُ العَجُزِ، فَإِنْ رَاعَيْتَ صَدْرَهَا رَفَعْتَ (عَمْرًا)، وَكُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، وَإِنْ رَاعَيْتَ عَجُزَهَا نصبْتَه، وَكُنْتَ قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ؛ فَالْمُنَاسَبَةُ حَاصِلَةٌ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ؛ فَاسْتَوَى الْوَجْهَانِ.

[ترجيح الرفع]

وَأَمَّا الَّذِي يَتَرَجَّحُ فِيهِ الرَّفْعُ فَمَا[٣] عَدَا ذَلِكَ[٤]، كَقَوْلِكَ: (زيدٌ ضربْتُهُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[الرعد:٢٣][٥]، أَجْمَعَتِ[٦] السَّبْعَةُ عَلَى رَفْعِهِ، وقُرِئَ شَاذًّا

---

(١) غير مفصول بـ(أما) احترازًا عن: (زيدٌ قام وأما عمرو فأكرمته)، فإن الرفع فيه راجح ولا أثر للعطف؛ لأن الكلام بعد (أما) مستأنف مقطوع عما قبله، ومحله كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب، كأن يكون الفعل المشغول فعل طلب، نحو: (زيد قام وأما عمرًا فأكْرِمْهُ).

(٢) وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

[٣] في ب، خ، ط١: (ففيما...).

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(٥) الإعراب: جنات: مبتدأ، وهو مضاف. عدن: مضاف إليه. يدخلونها: فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر.

[٦] في الأصل: (اتفقت).

بِالنَّصْبِ(١)، وَإِنَّمَا تَرَجَّحَ[٢] الرَّفْعُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ(٣)، ولا مُرَجِّحَ لِغَيْرِهِ.

وَلَيْسَ مِنْهُ(٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[القمر:٥٢](٥)؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ تَسْلِيطِ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَبْلَهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ[٦] هُنَا أَنَّهُمْ فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ، حَتَّى يَصِحَّ تَسْلِيطُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: وَكُلُّ شيءٍ مَفْعُولٍ لَهُمْ ثابتٌ فِي الزُّبُرِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِذَلِكَ الْمَعْنَى؛ فَالرَّفْعُ هُنَا وَاجِبٌ، لَا رَاجِحٌ(٧)،

---

(١) قرأ بها الْجُحْدَرِيُّ وَهَارُونُ عَنْ عَاصِمٍ.
«البحر المحيط» (٧/ ٢٩٩)، و«الدر المصون» ص(٤٢٥٢)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١٦/ ١٤١).

[٢] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (يترجح).

(٣) لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل، فرفع (زيد) في قولك: (زيد ضربته) أرجح من نصبه بإضمار فعل، ونصبه عربي جيد؛ خلافًا لمن منعه، وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا ... غَيْرَ زُمِيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

فإن قلت: تقدم معنا أن شرط الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم مختصًا كما مرَّ، وفارسًا نكرة محضة.
أجيب: بأن (ما) وإن كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف، أي: فارسًا أيَّ فارسٍ.
«الأشموني مع الصبان» (٢/ ٨٢).

(٤) أي: من باب الاشتغال.

(٥) الإعراب: وكل: الواو: استئنافية، كل: مبتدأ، وهو مضاف. شيء: مضاف إليه مجرور بالمضاف. فعلوه: فعل، وفاعل، ومفعول، والجملة: في محل رفع صفة لـ(كل) أو جر لـ(شيء). في الزبر: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، وجملة (كل شيء فعلوه في الزبر) مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

[٦] (المراد) ليس في ب، ج، ح، خ، ط١.

(٧) لأن نصب الاسم السابق يؤدي إلى فساد المعنى؛ إذ لو نصب لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، أي: صحائف الأعمال، مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، وليس هذا هو معنى الآية، وإنما معناها -والله أعلم- أن كل شيء فعلوه ثابت في صحائف أعمالهم، فيجب رفع (كل) على الابتداء، والجملة صفة لـ(كل شيء)، والخبر الجار والمجرور.
«الصبان» (٢/ ٨٠)، و«شرح الفاكهي مع الحاشية» (٢/ ٨٨).

والفِعْلُ المُتَأَخِّرُ صِفَةٌ لِلِاسْمِ(١)؛ فَلَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ(٢). [وَلَيْسَ مِنْهُ (أَزيدٌ ذُهِبَ بِهِ؟)(٣)؛ لِعَدَمِ اقْتِضَائِهِ النَّصْبَ(٤) مَعَ جَوَازِ التَّسْلِيطِ][٥].

---

(١) قال الشنواني: يريد (كل)، ولا يتعين بل يجوز أن يكون صفة (لكل أو لشيء) كما في «المغني». اهـ.
«السجاعي» ص(٧٥)، و«المغني» (٢/ ٤٣١).

(٢) لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(٣) بالبناء للمفعول.

(٤) لأن (ذهب) من الأفعال اللازمة، فلا يصدق على هذا المثال ضابط الباب؛ إذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع إعماله النصب فيه، فرفع (زيد) واجب؛ إما على الابتداء، أو على إضمار فعل تقديره: (أذَهَبَ زيد؟)، أو (أأُذهِبَ زيد ذُهِبَ به؟).
«المساعد» (١/ ٤٢٤)، و«الارتشاف» (٤/ ٢١٧٦)، و«شرح الفاكهي» (٨٨-٨٩).
فإعراب المثال المذكور هكذا: زيد: مبتدأ أو فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف. ذُهِبَ: فعل ماضٍ مغير الصيغة. به: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.

[٥] ما بين المعقوفين سقط من ج، ح.

[التنازع]

ص- بابُ التَّنَازُعِ[١]، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (ضَرَبنِي وضَرَبْتُ زيْدًا)، إعْمَالُ الأوَّلِ واخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ، فيُضمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أوِ الثَّانِي، واخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ، فيُضْمَرُ فِي الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نَحْوُ[٢]:

جَفَـوْنِي وَلَـمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءَ

وَليسَ مِنْهُ:

كَفَانِي -ولمْ أطْلُبْ- قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

لِفَسَادِ المَعْنَى.

ش- يُسَمَّى هَذَا البَابُ بَابَ التَّنَازُعِ(٣)، وبابَ الإِعْمَالِ(٤)، أيْضًا.

[ضابط التنازع]

وضَابِطُهُ: (أنْ يتقدَّمَ عَامِلَانِ(٥) ...

---

[١] في ط٢: (باب في التنازع).

[٢] في خ، ط١: (نحو قوله).

(٣) التنازع لغة: التخاصم والاختلاف، وسمي به هذا الباب؛ إما للخلاف بين الكوفيين والبصريين في المختار إعماله من العاملين أو العوامل، أو تشبيهًا للعاملين بالمتنازعين من جهة أن كلًّا منهما يطلب العمل في المعمول. وهذا الثاني أقرب. «الكواكب» (٢/ ٦١٤).

(٤) وهذه التسمية عند الكوفيين. «التصريح» (١/ ٣١٥).

(٥) العاملان: إما فعلان، أو اسمان، نحو: (أقائم وقاعد أخواك؟)، و(زيد ضارب وقاتل عمرًا)، أو مختلفان: اسم وفعل: (أقائم أو قعد زيد؟)، ونحو: (زيد ضارب ويكرم عمرًا)، ونحو: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة: ١٩]. ولا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، ولا بدّ أن يكون بين=

أَوْ أَكْثَرُ(١)، وَيَتَأَخَّرَ مَعْمُولٌ(٢) أَوْ أَكْثَرُ، وَيَكُونَ كلٌّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ طَالِبًا لِذَلِكَ

= العاملين نوع من الارتباط، وإما بالعطف، نحو: (أشكر وأحمد الله)، أو بأن يكون المتأخر للأول جواب السؤال أو الشرط، نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أو معمولاً له، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤]، أو يكون العاملان خبرين عن اسم، نحو: (زيد ضارب مكرم أخاه).

"عدة السالك" (١/ ١٦٥)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣١٥)، و"ضياء السالك" (٢/ ٩٨)، "الشذور مع الحاشية" صـ(٤٢٥).

(١) كذا وقع في عبارة ابن عصفور.

قال المصنف في الحواشي -تبعًا لأبي حيان-: وهو يوهم أنه سمع في أكثر من ثلاثة، وليس كذلك، فالأولى أن يقال: عاملان أو ثلاثة.

قال الدماميني في "شرح التسهيل": قلت: أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في "شرح الحاجبية" شاهدًا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي:

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي ... قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

انتهى.

قلت: جَعْلُه من تنازع أكثر من ثلاثة عوامل وهم، بل تنازع فيه ثلاثة فقط، وهي: (طلبت)، و(أدرك)، و(أبغ)، (في الندى)، و(عند).

إلا أن يجعل التنازع بالنظر إلى (عند) دون (الندى) فنعم، فيكون قد تنازع فيه أكثر من ثلاثة عوامل وهي: (طلبت)، و(أدرك)، و(قعدت)، و(أبغ)، والله أعلم.

ويمكن أن يستدل على تنازع أكثر من ثلاثة بما رواه البخاري في باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه: فصلى ثم جاء فسلم، فقال: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ!» ثلاثًا.

قال الكرماني: (ثلاثًا) متعلق بـ(صلى)، و(جاء) و(قال) و(سلم)، فهو من تنازع أربعة أفعال.

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٠)، و"الخضري" (١/ ٢٧٠)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣١٦)، و"النكت" (١/ ٢٨٢).

(٢) ظاهر الكلام أن التنازع يكون في جميع المعمولات، وفي "النهاية" لابن الخباز (٣/ ٩١٨-٩١٩): لا يقع التنازع في المفعول له والحال والتمييز، ويجوز في المفعول معه، تقول: (قمت وسرت وزيدًا) إن أعملت (سرت) وإن أعملت (قمت) قلت: (قمت وسرت وإياه وعمرًا). اهـ. =

الْمُتَأَخِّرِ[(١)]:

مِثَالُ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ مَعْمُولًا وَاحِدًا[(٢)] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦][(٣)]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿ءَاتُونِى﴾ فِعْلٌ وفَاعِلٌ ومَفْعُولٌ يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ،

= قال السباطي: وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق، نحو: (صمت وسرت اليوم)، وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له، فكما يقدر الضمير في المفعول فيه كذلك جوازه في المفعول له مقترنًا باللام. قال الصبان: والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل، نحو: (قمت وسرت خوفًا). وأجاز ابن معطٍ وقوعه في الحال، قال الفارضي: نحو: (زرني أزرك راغبًا) على إعمال الثاني، و(زرني أزرك في هذه الحالة راغبًا) على إعمال الأول.

تنبيه: علة منع التنازع في الحال والتمييز أن كلًّا منهما لا يضمر؛ لوجوب تنكيره، فلا يقال: (قمت وذهبت ضاحكًا)، ولا (كرُمتَ وشَرُفتَ أبًا) على التنازع، بل يجعل (ضاحكًا)، و(أبًا) منصوبين بـ(ذهبت)، و(شرفت) لا غير؛ لأن إعمال (قمت) في (ضاحكًا)، و(كرمت) في (أبًا) يحوج إلى الإضمار في (ذهبت) و(شرفت)، والحال والتمييز لا يكونان معرفتين.

"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ١٠٨-١٠٩)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣١٦).

(١) والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما، نحو: (قام وقعد زيد)، ونحو: (ضربت وأكرمت زيدًا)، ونحو: (قام وضربت زيدًا، و(ضربت وقام زيد).

"التصريح" (١/ ٣١٥).

وقوله: (لذلك المتأخر) علم منه أنه لا يقع في متقدم؛ إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني، ويستحقه قبل وجوده، فلا يكون فيه مجال تنازع؛ لأن الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أخذه الأول. فليس من التنازع: (زيدًا أكرمت، وضربت).

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٠).

(٢) هذا هو الأصل، قال في "التصريح" (١/ ٣١٦): وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد. اهـ.

(٣) الإعراب: آتوني: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول أول لـ(آتوني)، ومفعوله الثاني محذوف، أي: آتونيه، وقدره الزمخشري: (آتوني قطرًا). **أفرغ**: فعل مضارع مجزوم جواب الطلب. **عليه**: جار ومجرور متعلق بـ(أفرغ). **قطرًا**: مفعول به لـ(أفرغ)، وقد تنازع فيه=

و(أَفرِغْ) فِعْلٌ وفَاعِلٌ يَحْتَاجُ إِلَى مَفعُولٍ، وَتَأَخَّرَ عَنهُمَا (قِطرًا) وكُلٌّ مِنهُمَا طَالِبٌ لَهُ.

وَمِثَالُ تَنَازُعِ الْعَامِلَينِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْمُولٍ: (ضَرَبَ وأَكْرَمَ زيدٌ عَمْرًا).

وَمِثَالُ تَنَازُعِ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلَينِ مَعْمُولاً وَاحِدًا: (كَمَا صَلَّيْتَ وبَارَكْتَ وتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)[1] و(عَلَى إبرَاهِيمَ) مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْعَوَامِلِ الثَّلاثَةِ.

= العاملان (آتوني وأفرغ)، فأعمل فيه الثاني على مذهب البصريين، وأعمل (آتوني) في ضميره وحذف؛ لأنه فضله، والأصل (آتونيه)، ولو أعمل الأولُ لقيل: (أفرغه)، وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع. قاله السمين الحلبي "الدر المصون" صـ(٣١٣٣).

(١) هذا قطعة من حديث رواه الحاكم في "مستدركه" (١/ ٢٦٩)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٧٩) من طريق يحي بن السَّبَّاق، عن رجل من بني الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

فالحديث ضعيف لضعف يحي بن السباق، وإبهام شيخه الحارثي.

والحديث ضعفه ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٥٦)، و"الفتاوى الكبرى" (٢/ ١٩٢)، وابن القيم في "جلاء الأفهام" صـ(٢٨، ٢٣٥)، والحافظ في "الفتح" (١١/ ١٩٠) باب الصلاة على النبي ﷺ، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٤٣٧)، والألباني رحمه الله في "الضعيفة" (١٤/ ١٠٨١) برقم (٦٩٨١) فإنه قال بعد أن ذكره: منكر بزيادة الترحم، وأنكر على الحاكم والبيهقي تصحيحه فقال: وهذا غريب منهما؛ فإنه مسلسل بالعلل:

الأولى: الرجل الحارثي مجهول؛ لم يسمَّ.

الثانية: يحي بن السباق، قال أبوحاتم: ليس بقوي، وقال ابن حبان في "الضعفاء" (٣/ ١١٤-١١٥): كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات؛ لا يجوز الاحتجاج به في الديانة ولا الرواية عنه بحيلة.

الثالثة: سعيد بن أبي هلال قد أصيب بالاختلاط كما قال أحمد وغيره، لكن الآفة ممن قبله. وإن مما يدل على نكارة الحديث: الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة في كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهي مذكورة في "صفة صلاة النبي ﷺ" وليس في شيء منها ذكر الترحم. اهـ.

إعراب الحديث: **كما**: الكاف: حرف جر وتشبيه، ما: مصدرية. **صليت**: فعل وفاعل. **وباركت**: الواو: حرف عطف، باركت: فعل وفاعل. **وترحمت**: كـ(باركت). **على إبراهيم**: جار ومجرور متعلق بـ(ترحمت) وقد تنازع فيه: صليت وباركت وترحمت، وأعمل الأخير؛ لقربه وأضمر فيما قبله ما يحتاجه.

وَمِثَالُ تَنَازُعِ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْمُولٍ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «تُسَبِّحونَ وتَحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وثَلَاثِينَ»[١] فـ (دُبرَ) مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، و(ثَلَاثًا وثَلَاثِينَ) مَنصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَقَدْ تَنَازَعَهُمَا كُلٌّ مِنَ الْعَوَامِلِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِمَا[٢].

[خلاف النحاة في المختار إعماله]

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا خِلَافَ[٣] فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَيِّ الْعَامِلَيْنِ أَوِ الْعَوَامِلِ شِئْتَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمُخْتَارِ، فَالكُوفِيُّونَ يَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ؛ لِسَبْقِهِ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الْأَخِيرِ؛ لِقُرْبِهِ[٤].

---

(١) متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه البخاري برقم (٨٤٣، ٦٣٢٩)، ومسلم برقم (٥٩٥). قال الحافظ في "الفتح" (٢/ ٤٢٤): قوله: «تسبحون وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ..» كَذَا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ تَقْدِيمُ التَّسْبِيحِ عَلَى التَّحْمِيدِ وَتَأْخِيرُ التَّكْبِيرِ، وَفِي رِوَايَة ابن عَجْلَانَ تَقْدِيمُ التَّكْبِيرِ عَلَى التَّحْمِيدِ خَاصَّةً.

إعراب الحديث: تسبحون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. ومثله: (تحمدون)، و(تكبرون). دبر: ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بـ(تكبرون)، وهو مضاف. كل: مضاف إليه، وكل: مضاف. صلاة: مضاف إليه. ثلاثًا: مفعول مطلق، والعامل فيه (تكبرون). وثلاثين: معطوف عليه.

والحديث فيه تنازع ثلاثة عوامل في معمولين، فأعمل الأخير وأضمر في المتقدمين.

(٢) فأعمل الأخير لقربه فنصب به (دبر) على الظرفية، و(ثلاثًا) على المفعولية المطلقة، وأعمل الأولين في ضميرهما وحذفهما؛ لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون فيه إياه، وتحمدون فيه إياه. "التصريح" (١/ ٣١٦).

(٣) أي: بين البصريين والكوفيين.

(٤) ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة؛ وللعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الأصل؛ ولنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل، قال ابن مالك: ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر. =

[ما يضمر في الثاني إن أُعمِلَ الأول]

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ أَضْمَرتَ فِي الثَّانِي كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَرفُوعٍ ومَنصُوبٍ ومَجرُورٍ[١]، وَذَلِكَ نَحْوُ: (قَامَ وقَعَدَا[٢] أَخَوَاكَ)، و(قَامَ وضَرَبْتهُمَا أَخَوَاكَ)، و(قَامَ ومَرَرتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الِاسْمَ الْمُتَنَازَعَ فِيهِ -وَهُوَ (أَخَوَاكَ) فِي الْمِثَالِ- فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، فَالضَّمِيرُ وَإِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفظًا، لَكِنَّهُ مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً.

[ما يضمر في الأول إن أعمل الثاني]

وإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ: فَإِنِ احتَاجَ الأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ أَضْمَرْتَهُ[٣]، فَقُلْتَ: (قَامَا وقَعَدَ

= وانظر مذهب الكوفيين والبصريين في "الإنصاف" (١/ ٨٣-٩٦)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٦٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٤٢)، و"شرح الرضي" (١/ ١٧٩-١٨٠)، و"المساعد" (١/ ٤٥٢).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ مقررًا ما ذكر:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةْ

(١) وأجاز بعضهم حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة، مستدلًا بقوله:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

تنازع (يعشي) و(لمحوا) العمل في (شعاعه) وقد أعمل الأول ورفع (شعاعه) على أنه فاعل، وأعمل الثاني في ضميره فنصبه على أنه مفعول به ثم حذف؛ لأنه فضلة، ولو ذكره لقال: إذا هم لمحوه شعاعه. وهذا الحذف لضرورة الشعر عند البصريين.

"التصريح" (١/ ٣٢٠)، و"الهمع" (٣/ ١١٩)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٤٤)، و"ضياء السالك" (٢/ ١٠٤).

[٢] في ب، ح، خ: (وقعد).

(٣) لامتناع حذف العمدة، وإن لزم فيه الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء مصرحًا في غير هذا الباب، نحو: (رُبَّهُ رجلًا)، و(نعم رجلًا)، وجاء أيضًا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرًا=

أَخَوَاكَ)، وإنِ احْتَاجَ إِلَى مَنصُوبٍ أَوْ مَخْفُوضٍ حَذَفْتَهُ[1]، فَقُلْتَ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي

= وشعرًا، نحو: (ضربوني وضربت قومك) حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَـيْرِ جَمِيـلٍ مِـنْ خَلِيـلِيَ مُهْمِـلُ

وهذا مذهب البصريين، وَأَوْجَبَ الْكِسَائِيُّ، وَهِشَامٌ، وَالسُّهَيْلِيُّ الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية؛ هربًا من الإضمار قبل الذكر، وتمسكوا بظاهر قوله:

تَعَفَّـقَ بِـالْأَرْطَى لَهَـا وَأَرَادَهَـا ... رِجَـالٌ فَبَـذَّتْ نَـبْلَهُمْ وَكَلِيـبُ

ووجه التمسك به أنه لم يضمر في واحد من (تعفق) و(أراد)، فلم يقل (تعفقوا) على إعمال الثاني، ولا (أرادوها) على إعمال الأول، فظاهر البيت أنه أعمل الثاني (أراد) في (رجال) وأعمل الأول وهو (تعفق) في ضميره، وحذفه مع أنه فاعل -على رأي الكسائي ومن معه-؛ فرارًا من الإضمار قبل الذكر.

ويمكن أن يجاب: بأن في (تعفق) ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود على (رجال) وهو وإن كان جمعًا فهو في تأويل المفرد، أي: (جمع الرجال) و(جمع) مفرد في اللفظ، أو على تأويل (من ذكر)، أي: تعفق هو، أي: من ذكر.

وذهب الفراء إلى أن العاملين إن استويا في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: (قام، وقعد أخواك)، فـ(أخواك) عنده مرفوع بـ(قام، وقعد) فيكون الاسم الواحد فاعلًا لفعلين مختلفين لفظًا ومعنى، وإن اختلفا في طلب المعمول أضمرته مؤخرًا، نحو: (ضربني، وضربت زيدًا هو).

وهل الحكم يجري أيضًا -عند الفراء- في الاستواء في طلب المنصوب بجعل العمل للفعلين معًا كما هو الحال مع المرفوع، نحو: (أكرمت، وأعطيت زيدًا).

الظاهر أنه مثله، ويرشد إليه عبارة «الهمع» ونصها: وَقَالَ الْفراء كِلَاهُمَا يعملان فِيهِ إن اتفقَا فِي الْإِعْرَاب الْمَطْلُوب. اهـ.

ونص على ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «اختياراته النحوية والصرفية»، جمع ناصر بن حمد الفهد صـ(١٧٤).

وانظر: «أوضح المسالك» (٢/ ١٨٧)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (٢/ ١٠٣)، و«الهمع» (٣/ ١١٨).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَا تَجِـي مَـعْ أَوَّلٍ قَـدْ أُهْمِـلَا ... بِمُضْـمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْـعٍ أوهِـلَا =

أَخَوَاكَ)، و(مَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخَوَاكَ)، وَلَا تَقُلْ:[١] (ضَرَبتُهُمَا)، ولا (مَرَرتُ بِهِما)؛ لِأَنَّ عَودَ الضَّمِيرِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ[٢] لَفظًا وَرُتبَةً، إِنَّمَا اغتُفِرَ فِي الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ لِلسُّقُوطِ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَنصُوبُ وَالْمَجْرُورُ(٣).

[ما تخلف فيه شرط التنازع]

وَلَيسَ مِنَ التَّنَازُعِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

= بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْـهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ الْخَـبَرْ

وقوله: وأخِّرنه... إلخ، أي: أن المتنازع فيه إذا كان خبرًا في الأصل فلا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، بل يؤخر، نحو: (كنت وكان زيد قائمًا إياه)، و(ظنني وظننت زيدًا عالمًا إياه).

[١] في ب: (ولا تقول).

[٢] في ج، ح، خ، ط١: (على متأخر).

(٣) وأما قوله:

إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ

فضرورة، فأضمر في (ترضيه) ضمير المفعول، وذكر ولم يحذف مع أن القياس حذفه كما في: (ضربت وضربني زيد)، وهذا ضرورة عند الجمهور.

تنبيه: إذا تنازع ثلاثة، زعم ابن خروف وتبعه ابن مالك، أنه يكون العمل للثالث ويلغى الأول والثاني، وادعى ابن خروف أنه استقرأ ذلك في كلام العرب فوجده مثل ما قال، واستقراؤه استقراء ناقص؛ فقد جاء إعمال الأول، والإضمار في الثاني والثالث، كقول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ ... أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَاصِرُ

أعمل (كساك) ورفع به (أخ)، وأضمر في الثاني في قوله: (ولم تستكسه)، وفي الثالث: في (له). قاله أبوحيان وقال: وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث قبل أن يختلف ابن خروف وابن مالك. وقيل: ولكن لم يحفظ سماع في إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث، ولكن نُصَّ على الإجماع في جوازه.

"الارتشاف" (٤/٢١٤٦)، و"التصريح" (١/٣١٦-٣١٧)، و"الأشموني" (٢/١٠٣).

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْـعَى لِأَدنَى معيشـةٍ   كَفَانِي -ولَمْ أَطْلُبْ- قليلٌ مِنَ المالِ[(١)]

---

(١) التخريج: البيت لامرئ القيس في "ديوانه" صـ(١٢٩)، و"الكتاب" (١/ ٧٩)، و"الإنصاف" (١/ ٨٤-٩٢)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٧٨-٧٩)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٥٢)، و"المغني" (٢/ ٥٠٨)، و"شرح الشذور" صـ(٢٥١)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ٣٥)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٢٤٠، ٣٤٢) (٢/ ٦٤٢)، و"الهمع" (٣/ ١٢٣)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣١٨، ٣٢٠)، و"شرح الرضي" (١/ ١٨٥-١٨٦)، و"المفصل" صـ(٢١)، و"تاج العروس" (لو)، و"فقه اللغة" صـ(١١٩٦)، و"الدر المصون" (٤٦٩)، و"البحر المحيط" (١/ ٥٢٤-٥٢٥).

وبلا نسبة في "الخصائص" (٢/ ٣٨٩)، و"المقتضب" (٤/ ٧٦)، و"البحر المحيط" (١/ ٥٦٩) (٢/ ١٢٤)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٤٣)، و"المغني" (١/ ٢٥٦)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٩٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٨٤).

اللغة: **أسعى**: السعي: السير السريع دون العدو، ويستعمل للجد في الأمر. **أدنى معيشة**: حياة عادية يسيرة.

المعنى: **يقول**: لو أن سعيي لحياة عادية لكفاني قليل من المال، ولكني ساعٍ لطلب الملك والسيادة.

الإعراب: **ولو**: الواو: بحسب ما قبلها، لو: حرف امتناع لامتناع. **أنَّ**: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. **ما**: مصدرية. **أسعى**: فعل مضارع، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا)، و(ما) المصدرية وما دخلت عليه في محل نصب اسم (أن) أي: (لو أن سعيي). **لأدنى**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (أنّ)، وهو مضاف. **معيشة**: مضاف إليه، و(أنَّ) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة. **كفاني**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. **ولم**: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. **أطلب**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا)، ومفعوله: محذوف تقديره: (ولم أطلب الملك). **قليل**: فاعل (كفى) مرفوع. **من المال**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(قليل).

الشاهد فيه: (كفاني ولم أطلب قليل) هذا البيت ليس من باب التنازع فلم يتنازع فيه (كفاني) و(لم أطلب)، المعمول الذي هو (قليل)؛ لفساد المعنى؛ لأن من شرط التنازع صحة=

وَذَلِكَ لِأَنَّ شَرْطَ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلَانِ مُوَجَّهَيْنِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَا، وَلَوْ وُجِّهَ هُنَا (كَفَانِي) و(أطلبْ) إِلَى (قليلٌ) فَسَدَ[١] الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ (لَوْ) تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُثْبَتًا كَانَ مَنْفِيًّا، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَنِي أَكرَمتُهُ)، وَإِذَا كَانَ مَنْفِيًّا كَانَ مُثْبَتًا، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ يُسِئْ لَمْ أُعَاقِبْهُ). وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: (أَنَّ مَا أَسعَى لِأَدنَى معيشةٍ)، مَنْفِيٌّ لِكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مُثْبَتًا، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الِامْتِنَاعِ، وَكُلُّ شَيْءٍ امْتَنَعَ لِعِلَّةٍ ثَبَتَ نَقِيضُهُ، وَنَقِيضُ السَّعْيِ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ عَدَمُ السَّعْيِ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ، وَقَوْلُهُ: (ولَمْ أَطْلُبْ) مُثْبَتٌ، لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا بِـ(لَمْ)، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الِامْتِنَاعِ فَلَوْ وُجِّهَ إِلَى (قَلِيلٌ) وَجَبَ فِيهِ إِثْبَاتُ طَلَبِ الْقَلِيلِ، وَهُوَ عَيْنُ مَا نَفَاهُ أَوَّلًا، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ (أَطْلُبْ) مَحْذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ (وَلَمْ أَطْلُب الْمُلْكَ)، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ طَالِبٌ لِلْمُلْكِ وَهُوَ الْمُرَادُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَزِمَ[٢] فَسَادُ جَعْلِهِ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ لِعَطْفِكَ (لَمْ أَطْلُبْ) عَلَى (كَفَانِي)، وَلَوْ قَدَّرْتَهُ مُسْتَأْنَفًا كَانَ نَفْيًا مَحْضًا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ حُكْمِ (لَوْ).

= توجه العاملين إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، ولو وُجِّهَ (كفاني، ولم أطلب) إلى (قليل) للزم من ذلك اجتماع النقيضين -أي: طلب القليل وعدمه-؛ لأن (لو) لامتناع الشيء لامتناع غيره، فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيًّا، والمنفي فيهما مثبتًا؛ إذ امتناع الإثبات نفي، وامتناع النفي إثبات، فيكون السعي لأدنى معيشة منفيًّا؛ إذ هو مثبت في سياق (لو)، ولو وجه (ولم أطلب) إلى (قليل)؛ لكان طلب القليل مثبتًا؛ إذ هو منفي في سياق جوابها، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد في وقت واحد، وهو باطل، فيتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفًا تقديره: ولم أطلب الملك والمجد، ويدل عليه قوله بعده:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وانظر: "شرح الرضي" (١/ ١٨٦-١٨٧)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٩٥-٩٦).

[١] في ب: (لفسد).

[٢] في ج، ح، خ، ط٢: (يلزم).

قُلْتُ: إِنَّمَا يَجُوزُ التَّنَازُعُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ ارْتِبَاطٌ، وَتَقْدِيرُ الِاسْتِئْنَافِ يُزِيلُ الارْتِبَاطَ[1].

---

(١) فإن قال الكوفي: الواو للحال، وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض.

فالجواب: أنك تكون إذن مستشهدًا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح؛ إذ (واو) العطف أكثر من (واو) الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح أو بما هو نص في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحًا والمقصود مرجوحًا. «شرح الرضي» (١/ ١٨٧)، و«الصبان» (٢/ ٩٩).

فائدة: اعلم أنه يشترط في العاملين شروط عامة، وهي ثلاثة عند جمهرة النحاة:

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين ارتباط، فلا يجوز أن تقول: (قام قعد أخوك)؛ إذ لا ارتباط بين العاملين، ومثله: (وعزةُ ممطول معنًى غريمها).

الشرط الثاني: أن يكون العاملان متقدمين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك: (زيد قام وقعد)، ولا نحو: (زيدًا لقيت وأكرمت)؛ لتقدم المعمولين في هذين المثالين.

الشرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين، بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، فيخرج للفساد اللفظي قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وللفساد المعنوي قوله:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

«عدة السالك» (٢/ ١٦٤-١٦٥).

[المفعولات]

ص- بابُ الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش- قَدْ مَضَى أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا؛ وَاعْلَمِ الْآنَ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا[1]، وَالرَّفْعُ ثَقِيلٌ[2]، وَالْمَفْعُولُ يَكُونُ وَاحِدًا فَأَكْثَرَ، وَالنَّصْبُ خَفِيفٌ، فَجَعَلُوا الثَّقِيلَ لِلْقَلِيلِ، وَالْخَفِيفَ لِلْكَثِيرِ؛ قَصْدًا لِلتَّعَادُلِ.

ص- وَهُوَ خَمْسَةٌ[3].

ش- هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ كَـ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ،

---

(١) أي: لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد اصطلاحي، وأما (فتلقفها رجل رجل) فالاسمان فيه في معنى اسم واحد، أي: تلقفها الناس، وأما نحو: (ضرب زيد وعمرو) فالفاعل فيه واحد والاسم الثاني معطوف، ونحو: (قام الزيدان) الفاعل الاصطلاحي فيه أيضًا واحد كما لا يخفى.
"الآلوسي" ص(٣٣٣)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٦).

(٢) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات، وبالواو التي هي أثقل الحروف، وأما الألف فليس رفعًا أصليًا، بل نصب أصلي على أن غلبة الثقل تكفي. اهـ.
"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٦).

(٣) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس؛ فلذا أخبر عنه بخمسة، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد؛ لأن المقصود التقسيم، فهو نظير: (الكلمة: اسم، وفعل، وحرف)، فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الإخبار، وإلا جاز: (الرجل ثلاثة)، و(الرجل قائمون)، ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم، الا ترى إلى صحة: (الرجل ثلاثة: عربي، ورومي، وهندي)؛ لإرادته. اهـ.
"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٧).

وَهُوَ الْمَصْدَرُ كَ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الظَّرْفُ كَ (صُمْتُ يَومَ الْخَمِيسِ)، و(جَلَسْتُ أَمَامَكَ)، وَالْمَفْعُولُ لَهُ كَ (قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ)، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَ (سِرتُ والنِّيلَ).

ونَقصَ الزَّجَّاجُ(١) مِنهَا الْمَفْعُولَ مَعَهُ؛ فَجَعَلَهُ مَفعُولًا بِهِ، وقَدَّرَ (سِرْتُ وجَاوَزْتُ النِّيلَ).

ونَقَصَ الكُوفِيُّونَ(٢) مِنهَا الْمَفْعُولَ لَهُ، فَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، مِثْلُ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا).

وَزَادَ السِّيرَافِيُّ[٣] سَادِسًا، وَهُوَ الْمَفْعُولُ مِنْهُ نَحْوُ: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ

---

(١) انظر رأي الزجاج في "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٢٤٩)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٨٤)، و"المساعد" (١/ ٥٤٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٢١٣)، و"الهمع" (٢/ ٢٤٠)، و"الجنى الداني" ص(١٥٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٨)، و"اللباب في علل البناء والإعراب" ص(١٩٥).

وإنما لم يُعْمِلْ فيه الفعل السابق لفصل الواو، وعورض بالعطف، فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل، وبأن فيما ذكره إحالة لباب (المفعول معه)؛ إذ يصير منصوبًا على أنه مفعول به، لا مفعول معه.

(٢) انظر رأيهم في "الارتشاف" (١٣٨٤)، و"الهمع" (٢/ ١٣٣)، و"التصريح" (١/ ٣٣٧).

تنبيه: شارك الكوفيين في هذا القول الزجاجُ، ولكن جعل ناصبه فعلًا مقدرًا من لفظه، فإذا قلت: (جئت إكرامًا) فالتقدير: (جئت أكرمك إكرامًا). وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: (قعدت جلوسًا)، فإذا قلت: (ضربت زيدًا تقويمًا) فكأنك قلت: (قومت زيدًا بضربي له تقويمًا)، و(جئت إكرامًا لك) فكأنك قلت: (أكرمتك بمجيئي إكرامًا)، و(ضربت زيدًا تأديبًا)، فكأنك قلت: (أدبته تأديبًا). ولا يخفى ما في قولهما من التكلف.

[٣] في الأصل، ب: (السيرفي).

والسِّيْرَافِيُّ: هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ النَّحْوِيُّ، كَانَ مُشَارِكًا فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ كالنحوِ، وَاللُّغَةِ، وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْحِسَابِ، وَالْهَنْدَسَةِ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ مُعْتَزِلِيًّا. من مؤلفاته: كِتَابُ "الإِقْنَاعِ" فِي النَّحْوِ، و "أَخْبَارِ الْبَصْرِيِّينَ"، و "شرح كتاب سِيبَوَيْهِ". تُوُفِّيَ سنة (٣٦٨هـ).

رَجُلًا ﴾[الأعراف:١٥٥][1]؛ لِأَنَّ الْمَغْنَى مِنْ قَوْمِهِ.

وسَمَّى الجَوْهَرِيُّ الْمُسْتَثْنَى (مفعولاً دُونَهُ)[2].

---

(١) الإعراب: واختار: الواو: حرف عطف، واختار: فعل ماضٍ. موسى: فاعل. قومه: منصوب بنزع الخافض عند الجمهور، والتقدير: (من قومه)، أو مفعول به ثانٍ مقدم، وعند السيرافي يقال: مفعول منه؛ لأنه على تقدير (من) ولا مشاحة في الاصطلاح. سبعين: مفعول به. رجلًا: تمييز.

فَائِدَةٌ: (اختار) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين: أحدهما بنفسه، والآخر بواسطة حرف الجر، ويجوز حذفه، تقول: (اخترت زيدًا من الرجال)، ثم تتسع فتحذف فتقول: (اخترت زيدًا الرجال)، وهذا النوع مقصور على السماع، حصره النحاة في ألفاظ، وهي: (اختار)، و(أمر)، كقوله:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

و(أستغفرُ)، كقوله:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

و(سَمَّى)، نحو: (سميت ابني بزيد، وإن شئت: زيدًا).

و(دعا) بمعنى (سَمَّى)، نحو: (دعوته بزيد)، وقال الشاعر:

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ ... أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلَبَانِ

و(كنَى) بتخفيف النون، تقول: (كنَيْتُهُ أبا عبدالله)، و(بأبي عبدالله)، ويقال: (كنوته).

و(صَدَقَ)، قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾[آل عمران: ١٥٢].

و(زوَّج)، تقول: (زوجته بهند)، و(زوجته هندًا)، قال تعالى: ﴿ زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ولم يزد أبوحيان عليها.

ومنها أيضًا: (حدث)، و(أنبأ)، و(نبّأ)، و(أخبر)، و(خبّر) إذا لم تضمن معنى (أعلم)، قال تعالى: ﴿ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾ [التحريم: ٣]، وقال: ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ ﴾ [التحريم: ٣]، وتقول: (حدثتك بكذا)، وإن شئت: (كذا)، قال الشاعر:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا ... أَصُمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

"الدر المصون" (٢٠٠٨)، و"البحر المحيط" (٣٩٧/٤)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (١٢٣/٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٣٣١/٩)، و"شرح كتاب سيبويه" للسيرافي (٢٧٨/١-٢٧٩-٢٨٠)، و"شرح الشذور" ص(٣٨٠) وما بعدها.

(٢) إذ معنى (جاء القوم إلا زيدًا): جاءوا دونه، وهذا اصطلاح له، ولا مشاحة فيه. "الآلوسي" ص(٣٣٣).

[باب المفعول به]

ص- المَفْعُولُ بِهِ[١]، وَهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ كَـ (ضَرَبْتُ زَيْدًا).

ش- هَذَا الحَدُّ لِابْنِ الْحَاجِبِ[٢] رَحِمَهُ اللهُ وَقَدِ اسْتُشْكِلَ بِقَوْلِكَ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و(لَا تَضْرِبْ زَيْدًا). وأَجَابَ[٣] بِأَنَّ المُرَادَ بِالوُقُوعِ إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقُهُ بِمَا لَا يُعْقَلُ إِلَّا بِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ (زَيْدًا) فِي الْمِثَالَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِضَرَبَ، وأَنَّ (ضَرَبَ) يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَيْهِ[٤]، أَوْ

---

(١) قيل: الضمير في (به) راجع لـ(أل)، وفيه نظر؛ لأن (أل) لا تكون اسمًا إلا إذا دخلت على وصف قصد به الحدوث، وهذا مفقود هنا. وقيل: إنه راجع إلى الاسم الذي بعدها. والوجه: أنه لا مرجع له؛ لأن الكلمة كلها صارت علمًا على هذا النوع من الكلم، وكذا بقية المفاعيل.

وقوله: المفعول به، قد يقال: (المفعول) بحذف الصلة (به)، قال المصنف في "المغني": جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر دورانًا في الكلام خففوا اسمه.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٣١)، و"المغني" (٢/ ٦٦٦).

(٢) بل هو للزمخشري، أخذه ابن الحاجب عنه.

انظر: "كافية ابن حاجب مع شرحه عليها" (٢/ ٤٠٥) و"كافية ابن الحاجب مع شرح الرضي" (١/ ٣٠٠)، و"المفصل" ص(٣٤)، و"الهمع" (٢/ ٥).

(٣) يعني: ابن الحاجب. "شرح الرضي" (١/ ٣٠٠)، و"شرح ابن الحاجب للكافية" (٢/ ٤٠٥).

(٤) إذ لا يعقل (ضَرْبٌ) بلا مضروب، كما لا يعقل بلا ضارب، ومثله: (ركبت الفرس)، فالفرس مفعول به؛ لأنه اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الركوب؛ إذ هو متعلق به، بحيث لا يعقل بدونه؛ إذ لا يعقل ركوب بلا مركوب، كما لا يعقل بلا راكب، ولولا هذا التفسير لخرج منه (أردت السفر)، و(ما ضربت زيدًا)، و(لا تضرب زيدًا)؛ إذ الفعل فيها لم يقع على المفعول.

فإن قيل: تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولًا به بل الفاعل؛ =

= لأنهما كذلك.

أجيب: بأن المراد بالفعل الفعل الحقيقي، وهو المصدر، والمصدر لا يتوقف تعلقه على الزمان، وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقًا اصطلاحًا، بل قيامًا وإسنادًا، والتعلق مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في "حواشي الرضي". على أن المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل، بل وقوع فعل الفاعل، فيخرج الفاعل.

"شرح الفاكهي مع الحاشية" (٢/ ٩٨).

وقال الرضي في "شرح الكافية" (١/ ٣٠٠): وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل إلا به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: (مررت بزيد)، و(قربت من عمرو)، و(بعدت من بكر)، و(سرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولاً بها، ولا شك أنه يقال: إنها مفعول بها، لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق. اهـ.

فائدتان:

الأولى: علامة المفعول به: هو الذي يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام -أي: مستغن عن حرف الجر- مصوغ من لفظ فعله، فتقول في نحو: (ضربت زيدًا): زيدٌ مضروب، و(ركبت الفرس): الفرس مركوب. وهكذا.

الثانية: اعلم أن ناصب المفعول به إما فعل متعدٍّ تام، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، أو وصف لفعل متعدٍّ، نحو: ﴿إن الله بالغٌ أَمْرَهُ﴾[الطلاق: ٣] بنصب (أمره) وتنوين (بالغ) مرفوعًا قراءة سبعية، أو مصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسم فعل، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

"شرح الفاكهي مع الحاشية" (٢/ ٩٨)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٣١).

واعلم أن ناصب المفعول به قد يحذف، إما جوازًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي: أنزل خيرًا، وقوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: بل نتبع ملة إبراهيم. وإما وجوبًا سماعًا وقياسًا، فالسماعي كالواقع في الأمثال التي جرت كذلك فلا تغير، كقولهم: (كلَّ شيء، ولا شيمة حر) أي: ائت ولا ترتكب، و(هذا ولا زعماتِك) أي:=

عَلَى مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ[(١)].

= هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك. وقيل: التقدير: ولا أزعم. وكذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال، نحو: ﴿أَنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] أي: وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله، نحو: (انته أمرًا قاصدًا) أي: وأتِ، فإنه لا يجب إضمار فعلٍ. ومن المثل: (الكلابَ والبقر) بإضمار (أرسل)، ومعناه خل بين الناس جميعًا خيرهم وشرهم، واغتنم ائت طريق السلامة فاسلكها. ونحو قولهم: (أحشفًا وسوء كيلة) مثلٌ يضرب لمن يظلم الناس من وجهين، ومعناه: تعطيني حشفًا وتسيء الكيل؟!

والقياسي، وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم، أو على الاختصاص، نحو: (نحن - العربَ- أقرى الناس للضيف)، أو على الإغراء، نحو: (الصلاة! الصلاة!)، أو على التحذير، نحو: (الأسد! الأسد!)، أو على النداء كما أشار إليه بقوله: (ومنه المنادى)، وسيأتي الكلام عليه. وما تقدم كل له باب يتكفل ببيانه، فليطلب من المطولات، والتعرض له غير لائق بالمقام.

"الهمع" (٢/ ١٦-١٧-١٨)، و"شرح الفاكهي مع حاشية ياسين" (٢/ ٩٩).

(١) أي: الواقعة مفعولًا، نحو: (ضربت عمرًا)، ونحو ذلك؛ لأن تعقل الفعل يتوقف على شخصٍ ما، لا على خصوص شخص زيد.

[باب المنادى]

ص- وَمِنْهُ الْمُنَادَى.

ش- أَيْ: ومِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ، الْمُنَادَى[١]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (يَا عَبْدَ اللهِ) أَصْلُهُ أَدْعُو عبدَ اللهِ؛ فَحُذِفَ الفِعْلُ، وأُنِيبَ (يَا) عَنْهُ[٢].

---

(١) وهو لغة: المدعو بأي لفظ كان. واصطلاحًا: هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو)، ملفوظًا به أو مقدرًا. والمراد بالمطلوب إقباله، أي: المسئول إجابته، فلا يرد: (يا ألله)، ولا يرد: (يا زيد لا تقبل)؛ لأنه مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومسئول الإجابة.

واعترض نيابة حرف النداء عن (أدعو) بأن (أدعو) خبر، والنداء إنشاء.

وأجيب: بأن (أدعو) نقل إلى الإنشاء.

"الصبان" (٢/ ١٣٣)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩٩).

(٢) والمنادى منصوب اللفظ أو الموضع، واختلف في ناصبه:

فقال بعضهم: الناصب له الفعل المحذوف الذي ناب عنه حرف النداء ولم يستعمل إظهاره، وهذا مذهب الجمهور.

وقال آخرون: العامل فيه حرف النداء؛ لأنه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن معناه معنى الفعل.

والثاني: أنها أميلت، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل.

الثالث: أنه يعلق بها حرف الجر في قولك: (يا لزيد)، وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل أو ما عمل عمله.

وذهب آخرون إلى أن الناصب له معنوي، وهو: القصد.

وردّ بأنه لم يعهد من عوامل النصب.

"اللباب في علل البناء والإعراب" ص(٢٢٢-٢٢٣)، و"الهمع" (٢/ ٣٢)، و"شرح الرضي" (١/ ٣١٢).

=

= فـائدة: حروف النداء ثمانية:

أحدها: الهمزة، والجمهور على أنها للقريب، نحو:

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ذكر ابن الخباز عن شيخه أنها للمتوسط، قال ابن هشام في «المغني» (١/ ١٣): وهو خزق لإجماعهم.

وذكر في «شرح التسهيل»: أن النداء بها قليل في كلام العرب، وتبعه ابن الصائغ في «حواشي المغني»، قال السيوطي: وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف.

الثاني: (أي) -بالفتح، والقصر، والسكون-، قال:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَـاءَ حَمَامَـاتٍ لَهُـنَّ هَـدِيرُ

وفي معناه أقوال: قيل: للقريب كالهمزة، وعليه المبرد والجزولي، وقيل: للبعيد كـ(أيا) وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط.

الثالث: (يا) وهي أم الباب، ومن ثَمَّ قال أبوحيان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقًا، وإنَّهُ الذي يظهر من استقراء كلام العرب. اهـ.

وتستعمل في جميع ضروب النداء، وما عداها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب، ولا الندبة، ولا الاستغاثة إلا (وا)؛ فإنها لا تستعمل إلا في الندبة.

الرابع: (أيا) وهي للبعيد.

الخامس: (هيا) وهي للبعيد، قال:

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ بِغَيْبَـةِ أَبْصَـارِ الْوُشَـاةِ سَـبِيلُ

وهاؤه أصلٌ، وقيل: بدل من همزة (أيا) وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في «المغني».

السادس: (آي) -بالمد والسكون-.

السابع: (آ) بالمد، وهما للبعيد، وقد حكاهما الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، وذكر الأخفش في كتابه الكبير (آ) وجعلها ابن عصفور في «المقرب» للقريب كالهمزة.

الثامن: (وا) ذكرها ابن عصفور، نحو: (وافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ). وَالْجُمْهُور أَنَّهَا مُخْتَصَّة بالندبة لَا تسْتَعْمل فِي غَيرهَا. وَحكى بَعضهم أَنَّهَا تسْتَعْمل فِي غير الندبة قَلِيلًا، كَقَوْل عمر بن الْخطاب لعَمْرو بن الْعَاصِ: (وَاعجَبًا لَك يَا ابنَ الْعَاصِ).

«الهمع» (٢/ ٣٣-٣٦)، و«التصريح» (٢/ ١٦٣-١٦٤)، و«شرح الجمل» لابن عصفور=

[المنادى المنصوب]

ص- وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا كَ(يَا عبدَاللهِ)، أو شِبْهَهُ كَ(يَا حَسَنًا وَجْهُهُ)، و(يَا طَالِعًا جَبَلًا)، و(يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ)، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي).

ش- يَعْنِي أَنَّ الْمُنَادَى إِنَّمَا يُنْصَبُ لَفظًا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا[1] كَقَوْلِكَ: (يَا عَبْدَ اللهِ)[2]، و(يَا رَسُولَ اللهِ)[3]، وَقَالَ

= ص(٤٨-٤٩)، و"النكت" (٢/ ١٧٥).

(١) سواء كانت الإضافة محضة، وهي الخالصة من شائبة الانفصال، نحو: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، أي: يا ربنا، أو غير محضة، وهي إضافة الصفة إلى معمولها، نحو: (يا حسن الوجه)، وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى، إلا المضاف إلى ضمير المخاطب، فلا يقال: (يا غلامك)؛ لاستلزام اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى، وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى مخاطب؛ لوجوب تغايرهما.

"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ١٠٠).

تنبيه: قال ياسين في "حاشيته على التصريح" (٢/ ١٦٦): سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيًا أصالة قبل النداء كـ(يا سيبويه الزمان)، أو عروضًا بسبب الإضافة، نحو: (يا يوم لا ينفع مال ولا بنون)، وظاهره أنه منصوب محلًا، ولا يقال: إنه مبني على ضم مقدر؛ لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله؛ لكونه مبنيًا.

فإن قلت: هل يمكن أن يقال: إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء؟

قلت: لا يمكن ذلك؛ لأنه مبني، والإعراب إنما يكون في المبنيات محلًا، ولا يمكن تقديره كما لا يخفى. اهـ.

(٢) يحتمل أن يكون علمًا، وهو الظاهر، وألَّا يكون كذلك، كـ(يا غلام زيد).

"الآلوسي" ص(٢٣٧)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٠).

(٣) نداء رسول الله ﷺ بعد موته واعتقاد أنه يسمع وينفع، هذا لا شك أنه من الشرك الأكبر، =

الشَّاعِرُ[١]:

أَلَا يَـا عِبَـادَ اللهِ قَلْـبِي مُتَـيَّمٌ ... بِأحسَنِ مَنْ صَلَّى وأقبَحِهِمْ بَعْلَا[٢](٣)

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ(٤)، وَهُوَ (مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ

= ولكن النحاة في تمثيلهم بذلك لا يقصدون ما ذكر، وإنما هو مجرد مثال للمضاف، وبيان حكمه، أو باعتبار ما كان عليه الحال في حياته من نداء الصحابة له.

[١] في الأصل، ب، ج، ط١: (وقول الشاعر).

[٢] في ب، ج: (فعلًا).

(٣) التخريج: البيت منسوب للأخطل في "حياة الحيوان" (٢/ ١٠٦)، و"الجمل" ص(١٤٩).

وبلا نسبة في "الكامل في اللغة والأدب" (٢/ ٥٧)، و"الحيوان" للجاحظ (٣/ ٥٢٥)، وفيه (تأمروني) بدل (قلبي مقيم)، و"المستقصى في أمثال العرب" (١/ ١١٥) وفيه: (بأحسن من يمشي) بدل (من صلى)، و"مجمع الأمثال" (١/ ٣٤٨) (١٤٤٤) وفيه: (بأحسن من يمشي)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ص(٣٣).

اللغة: متيم: المتيم: هو الذي عبَّده الحب، يقال: تيمته تتييمًا: عبَّدته وذللته. **بعلًا**: البعل: الزوج.

المعنى: يصف الشاعر في هذا البيت جارية وبعلها، وأنها جميلة حسنة المنظر، وزوجها قبيح المنظر.

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **يا**: حرف نداء. **عباد**: منادى منصوب؛ لأنه مضاف وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وهو مضاف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه. **قلبي**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الياء، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. **متيم**: خبر المبتدإ. **بأحسن**: جار ومجرور متعلق بـ(متيم)، وهو مضاف. **من**: اسم موصول مضاف إليه. **صلى**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **وأقبحهم**: الواو: حرف عطف، وأقبحهم: معطوف على (أحسن). **بعلًا**: تمييز.

الشاهد فيه: (يا عباد الله) حيث ورد منصوبًا لفظًا؛ لكونه مضافًا.

(٤) وجه الشبه أن الأول عامل في الثاني، وأنه يتخصص بما بعده ويفتقر إليه، كما أن المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه. =

مَعْنَاهُ[1]، وَهَذَا الَّذِي بِهِ التَّمَامُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَرْفُوعًا بِالْمُنَادى[2]، كَقَوْلِكَ: (يَا مَحْمُودًا فِعْلُهُ)، و(يَا حَسَنًا وَجْهُهُ)، و(يَا جَمِيلًا فِعْلُهُ)، و(يَا كَثِيرًا بِرُّهُ)[3]، أَوْ مَنْصُوبًا بِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، أَوْ مَخْفُوضًا بِخَافِضٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ كَقَوْلِكِ: (يَا رَفِيقًا بَالعِبَادِ)[4]، و(يَا خَيرًا مِنْ زَيْدٍ)، أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ قَبْلَ النِّدَاءِ[5] كَقَوْلِكَ: (يَا ثَلَاثَةً وثَلَاثِينَ) فِي رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ[6].

= "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٠).

(١) على غير جهة الصلة أو الإضافة.

(٢) إما على الفاعلية، كالأمثلة الثلاثة الأخيرة، أو على النيابة عن الفاعل كالمثال الأول.

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. كثيرًا: منادى منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف. بره: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه، و(كثيرًا) صفة مشبهة، وكذلك (جميل)، و(حسن).

(٤) الإعراب: يا: حرف نداء. رفيقًا: منادى منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). بالعباد: جار ومجرور متعلق بـ(رفيقًا)، وهو صفة مشبهة.

(٥) احترز بقوله: (قبل النداء) عما لو حصل العطف حال النداء فلا أثر له في تصيير المعطوف عليه شبيهًا بالمضاف؛ لجواز جعله مفردًا معرفة؛ لاستقلاله، نحو: (يا رجل وامرأة)، فإذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الأول، وإذا كان حال النداء فليس كذلك؛ لأنه منفصل عنه.
"الآلوسي" صـ(٣٣٨)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٠).

(٦) أي: بالمعطوف والمعطوف عليه معًا، فيجب نصبهما؛ للطول بلا خلاف، أما نصب (ثلاثة)؛ فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول؛ لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف، فثلاثين جزء العلم، فهو من تمام معنى ما قبله، وأما نصب (ثلاثين) فبالعطف على (ثلاثة) باعتبار الأصل وقبل العلمية، وأما الآن فهو جزء من العلم.
"التصريح" (٢/ ١٦٧).

قال ياسين: أنت خبير بأنه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فإعراب كل واحدة على حدة مشكل، إلا أن يقال: أعرب كل بالإعراب الذي استحقه المجموع؛ دفعًا للتحكم، كقولهم: (الرمان حلو حامض). اهـ.

=

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ(١)، كَقَوْلِ الأَعْمَى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَيَا[٢] رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فبلِّغًا ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا(٣)

= ومفهوم قول ابن هشام: (في رجل سميته بذلك) أنك إذا ناديت جماعة هذه عدتها، فليس الحكم وجوب النصب مطلقًا، بل إذا كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضًا؛ لأنها نكرة غير مقصودة، وإن كانت معينة ضممت الأول وقرنت الثاني بـ(أل) وجوبًا؛ لأنه اسم جنس أريد به معين، فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي (أل)، ولك في هذه الحال نصبه ورفعه بالعطف على المحل أو اللفظ، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

فإن أعدت معه (يا) وجب حذف (أل) وبناؤه على الواو.

"أوضح المسالك" (٤/ ٢١)، و"التصريح" (٢/ ١٦٧-١٦٨)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي" (٢/ ٦٠)، و"شرح الأزهري على الآجرومية" ص(١٢٧)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٤٠-١٤١)، و"حاشية الخضري" (٢/ ١١٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٧٠).

(١) سواء كانت جامدة كمثال المصنف، أو مشتقة كقول الواعظ: (يا غافلًا، تنبه!) ولا يريد معينًا.

وقد أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ إلى هذه المسائل الثلاث فقال:

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

[٢] في الأصل: (أيا راكبًا...).

(٣) التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في "الكتاب" (٢/ ٢٠٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ١٢٨)، و"المفضليات" ص(٢٦)، و"الحماسة البصرية" ص(٤٠)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٩٥-٣٩٦) (٢/ ١٧١)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ١٣٧)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ص(٣١)، و"لسان العرب" (عرض)، و"تاج العروس" (عرض)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٩٧)، و"التصريح" (٢/ ١٦٧).

وبلا نسبة في "المقتضب" (٤/ ٢٠٤)، و"الجمل" للزجاجي ص(١٤٨)، و"الجمل" للفراهيدي ص(٨٠)، و"المفصل" ص(٣٦)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٩١)، و"الأصول في النحو" (١/ ٣٣٢، ٣٧٠)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٢٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١١٦)، "شرح =

= الأشموني» (٣/ ١٤٠)، و«الأغاني» (١٦/ ٣٥٣)، و«الصحاح في اللغة» (١/ ٤٥٩)، و«الدر المصون» (١٢٢، ٤٢٨٣)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١/ ٥٢٣) (١٦/ ٢٠١).

اللغة: عرضت: قال في «الصحاح»: عرض الرجل إذا أتى العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما، وأنشد هذا البيت. وقال شراح «الكتاب» و«الجمل»: عرضت بمعنى تعرضت وظهرت. وقيل: معناه بلغت العِرض، وهي جبال نجد، تعرف بذلك. قال العيني: والأصح أن معناه أتيت العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. والأقرب أن المراد اليمن بدليل قوله: (من نجران)؛ فإنها بلدة من بلاد همدان من اليمن، كما سيأتي وإن كان العروض يطلق أيضًا على مكة والمدينة لكن المراد هنا ما ذكرنا، والله أعلم. نداماي: جمع ندمان -بالفتح- بمعنى النديم، وهو المشارب، وإنما قيل له ندمان من الندامة؛ لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه. وقيل: المنادمة مقلوبة من المدامنة، وذلك إدمان الشراب، ويكون الندمان والنديم أيضًا المجالس والمصاحب على غير الشراب. نجران: بفتح النون وسكون الجيم: مدينة بالحجاز من شق اليمن، وسميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب، وهو أول من نزلها. راكبًا: الراكب: راكب الإبل، ولا تسمي العرب راكبًا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة، والجمع رُكبان، والركب: اسم للجمع عند سيبويه وعند غيره جمع راكب كتاجر وتجْر.

المعنى: ينادي الشاعر راكبًا أنه إذا بلغ العروض وانتهى إليها فليبلغ نداماه من تلك البلد أنه قد قتل ولم يبق أمل في التلاقي. والذين كان ينادمهم هم أبوكريب والأيهمان من اليمن، وقيس ابن معديكرب الكندي، وقد جمعهم في قوله:

أَبَـا كَـرِبٍ وَالأَيْهَمَـيْنِ كِلَيْهِمَـا وَقَيْسًا بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ الْيَمَانِيَا

الإعراب: فيا: الفاء: بحسب ما قبلها، يا: حرف نداء. راكبًا: منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة. إما: أصله: إن ما، فـ(إن): حرف شرط جازم، و(ما): زائدة أدغمت النون في الميم. عرضت: عرض: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. فبلغن: الفاء: واقعة في جواب الشرط، بلغن: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط. نداماي: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه، من نجران: من: حرف جر، ونجران: مجرور بـ(من) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (نداماي) لا وصف، خلافًا للخمي. أنْ: =

[بناء المنادى على ما يرفع به]

ص- وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ[١] كَ(يَا زَيْدُ)، و(يَا زَيْدَانِ)، و(يَا زَيْدُونَ)، و(يَا رَجُلُ) لِمُعَيَّنٍ(٢).

ش- يَسْتَحِقُّ الْمُنَادَى البِنَاءَ بِأَمْرَيْنِ: إفرادِهِ وتَعْرِيفِهِ، وَنَعْنِي بإفْرَادِهِ: أَلَّا يَكُونَ مُضَافًا ولا شَبِيهًا بِهِ(٣)، وَنَعْنِي بِتَعْرِيفِهِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ مُعَيَّنٌ، سَوَاءٌ كَانَ مَعْرِفَةً

= مخففة من الثقيلة؛ لأن التبليغ فيه معنى العلم، واسمها: ضمير الشأن محذوف تقديره: (أنه). لا تلاقيا: لا: نافية للجنس، وتلاقي: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر (لا) محذوف تقديره (لنا)، وجملة (لا تلاقيا لنا) في محل رفع خبر (أنِ) المخففة من الثقيلة، والمصدر المؤول من (أنْ) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به ثان للفعل (بلغن). وجوز اللخمي أن تكون (أنْ) تفسيرية، وجعلها العيني زائدة.

الشاهد فيه: (فيا راكبًا) حيث نصب (راكبًا)؛ لأنه منادى نكرة غير مقصودة؛ إذ لم يقصد به راكبًا بعينه، وإنما التمس راكبًا من الركبان يبلغ خبره لقومه وتحيته، ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم، ولم يجز له تنوينه ونصبه.

وأغرب أبوعبيدة حيث قال: أراد (يا راكباه) للندبة، فحذف الهاء، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٤]، مع أنَّ الثقات رووه بالنصب والتنوين، إلا الأصمعي فإنه كان ينشده بلا تنوين. كذا نقله ابن الأنباري في "شرح المفضليات". اهـ.

"خزانة الأدب" (٢/ ١٧١).

[١] في ج، ط١: (على ما يرفع به لو كان معربًا).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(٣) فالمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل في ذلك المركب المزجي، والعددي، والإسنادي، والمثنى، والمجموع، نحو: (يا معديكرب)، و(يا خمسة عشر)، و(يا برق نحره)، و(يا زيدان)، و(يا زيدون)، و(يا رجلان)، و(يا مسلمون)، و(يا هندان). وما كان مبنيًا قبل النداء كـ(سيبويه)، و(حذام) في لغة أهل الحجاز، قدرت فيه الضمة كما تقدر في المعتل كـ(موسى)، و(فتى)، و(قاضي). "أوضح المسالك مع ضياء السالك" (٣/ ٢٤٥-٢٤٦). =

قَبْلَ النِّدَاءِ[(١)]، كَ(زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو)، أَوْ مَعْرِفَةً بَعْدَ النِّدَاءِ[(٢)] -بِسَبَبِ الإِقْبَالِ عَلَيْهِ-

---

= تنبيه: إذا قلت: (يا قاضي) هل تثبت الياء أم تحذف كما يحذف التنوين؟

ذهب الخليل إلى أن التنوين يحذف لحدوث البناء، والياء تثبت؛ إذ لا موجب لحذفها. وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف؛ لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء، فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها. "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٣).

تنبيه آخر: قوله: وما كان مبنيًا قبل النداء كسيبويه... إلخ. يعني: إذا قلت: يا سيبويه، فالياء حرف نداء، وسيبويه: منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلية على الهاء.

فإن قلت: المبني لا تقدر فيه الحركة وإنما تقدر في المعرب ك(موسى)، قلت: إنما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة إعراب، وإلا فالمقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتحة على الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: (ضربت)، أو واو جماعة، نحو: (ضربوا)، وهذا على قولٍ مشهور عند النحاة. واستشكل أيضًا بأنه يجتمع في الكلمة المبنية المناداة بناءان: بناء في اللفظ، وبناء في التقدير، وأجيب بأنه لا تنافي بينهما؛ لتعدد الموجب، وأحد البناءين أصلي والآخر عارض. اهـ.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٥٩).

(١) كالعلم، وهل يستصحب هذا التعريف بعد النداء أم يسلب ويتعرف بالنداء؟، قولان:

ذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك إلى بقاء تعريفه بالعلمية، وأنه ازداد بالنداء وضوحًا وتأكيدًا، وهذا هو الصحيح.

وذهب المبرد إلى أنه سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء؛ لئلا يُجْمَعَ بين مُعَرِّفَين.

ورد هذا القول بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة؛ فإنهما لا يقبلان التنكير. وأما ما ذكر من اجتماع معرفين فأجيب عنه: بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى، بل المقصود طلب إصغائه لما يلقى له من الكلام، لكن لزم من الإقبال عليه تعيينه بذلك، وعلى التسليم لذلك يكون أحدهما مؤكدًا للآخر ومسوقًا؛ لزيادة الوضوح كما تساق الصفة لذلك، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في نحو: (علَّامة)، و(نسَّابة).

"شرح التسهيل" (٣/ ٣٩٢)، و"الصبان" (٣/ ١١٨)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٥٨-٥٩)، و"التصريح" (٢/ ١٦٥-١٦٦)، و"الارتشاف" (٢١٨٣)، و"المقتضب" (٤/ ٢٠٥)، و"الأصول" (١/ ٣٣١).

(٢) وهو النكرة المقصودة.

كَ(رَجُلٍ)، و(إِنْسَانٍ) تُرِيدُ بِهِمَا مُعَيَّنًا، فَإِذَا وُجِدَ فِي الِاسْمِ هَذَانِ الْأَمْرَانِ، اسْتَحَقَّ أَنْ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ[(١)]، لَوْ كَانَ مُعْرَبًا، تَقُولُ: (يَا زَيْدُ) بِالضَّمِّ، و(يَا زَيْدَانِ) بِالْأَلِفِ، و(يَا زَيْدُونَ)[(٢)] بِالْوَاوِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾[هود:٣٢][(٣)] ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[سبإ:١٠][(٤)].

---

(١) فإن قلت: لم بني؟

فالجواب: أنه بني لشبهه بضمير المخاطب في الإفراد، والتعريف، وتضمنِ معنى الخطاب، فهو يشبه الضمير في نحو: (أدعوك) فيما ذكر.

ولا يقال: العلة التي يبنى منها الاسم هي شبه الحرف، وهنا أشبه الاسم. فالجواب: أنا نقول: إنما يحتاج لشبه الحرف في البناء إذا كان أصليًا لازمًا لا تنفك الكلمة عنه، وهذا عارض، وإن قلت: لم بني على حركة، والأصل في المبني أن يسكن؟

فالجواب: بأنه بني على حركة؛ تنبيهًا على عروض البناء.

فإن قلت: لم كانت الحركة خصوص ضمة أو ما ناب عنها؟

فالجواب: بأنه لو بني على الكسر أو الفتح لَالْتُبِسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته وهما: (يا عبدِ) بكسرة واحدة، و(عبدَ) بفتحةٍ واحدةٍ. اهـ.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٥٩)، و"الصبان" (٣/ ١٣٧)، و"الخضري" (٢/ ١١٤).

(٢) قال الصبان (٣/ ١٣٨): الظاهر -كما قال البعض- أن نحو: (يا زيدان)، و(يا زيدون) من النكرة المقصودة، لا من العلم؛ لأن العلمية زالت؛ إذ لا يثنى ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره؛ ولهذا دخلت عليهما (أل) فتعريفهما بالقصد والإقبال. اهـ.

وانظر: "الخضري" (٢/ ١١٥).

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. نوح: منادى مبني على الضم مفرد علم في محل نصب. قد: حرف تحقيق. جادلتنا: فعل، وفاعل، ومفعول.

(٤) الإعراب: يا: حرف نداء، جبال: منادى مبني على الضم نكرة مقصودة في محل نصب. أَوِّبِي: (قرأ العامة بفتح الهمزة وتشديد الواو) فعل أمر من التأويب وهو الترجيع، وقيل: التسبيح بلغة الحبشة مبني على حذف النون، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: (أُوبِي) بضم الهمزة وسكون الواو، أمرًا من (آب يئوب) أي: رَجِّعَ معه بالتسبيح. معه: ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الياء في (أَوِّبِي).

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

ص- فَصْلٌ[(١)]، وتَقُولُ: (يَا غُلَامِ) بِالثَّلَاثِ[(٢)]، وَبِالْيَاءِ فَتْحًا، وإسكانًا، وَبِالْأَلِفِ[(٣)].

ش- إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ[(٤)]، كَ(غُلَامِي)، جَازَ فِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ[(٥)]:

إِحْدَاهَا: يَا (غُلَامِيْ) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[(٦)][الزخرف:٦٨].

---

(١) الفصل في اللغة: الحاجز بين شيئين، واصطلاحًا: اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب، وإعرابه في المتن خبر لمبتدإ محذوف، أي: هذا فصل على حد ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[النور:١] أي: هذه سورة. «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٦٥).

(٢) أي: بالحركات الثلاث على الميم.

(٣) أفرد المصنف هذا النوع من المنادى بفصل؛ لأن له أحكامًا تخصه.

(٤) إضافة محضة؛ فإن كانت إضافته غير محضة، نحو (يا مكرمِيْ)، (يا ضاربِيَ) فليس فيه إلا لغتان: إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ما لم يكن مثنى أو مجموعًا، فيتعين فيه فتح الياء.

فالحاصل أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أقسام:

١- ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: (يا فتايَ)، و(يا قاضِيَّ)، ومثله الوصف المثنى والمجموع، نحو: (يا مكرمَيَّ)، و(يا مكرمِيَّ).

٢- ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه بالفعل غير المثنى والمجموع، ففيه إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة كما تقدم، نحو: (يا مكرمِيْ)، و(يا مكرمِيَ).

٣- ما فيه ست لغات، وهو المراد هنا.

٤- ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم.

«أوضح المسالك» (٤/ ٣٥-٣٦).

(٥) وقد ذكر ابن مالك رحمه الله هذه اللغات غير الثالثة، فقال:

وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

(٦) الإعراب: يا: حرف نداء. عبادي: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل=

وَالثَّانِيَةُ: يَا (غُلَامِ) بِحَذْفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، وَبَقَاءِ[1] الْكَسْرَةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾(٢)[الزمر:١٦].

الثَّالِثَةُ: ضَمُّ الحَرْفِ الَّذِي كَانَ مَكْسُورًا لِأَجْلِ الْيَاءِ.

وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ حَكَوْا مِنْ كَلَامِهِمْ(٣) (يَا أُمُّ لَا تَفعَلِي)(٤) بالضَّمِّ،

= الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف. لا: نافية للجنس مهملة. خوف: مبتدأ. عليكم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، وجملة (لا خوف عليكم) جواب النداء مستأنفة.

تنبيه: قراءة إثبات الياء مع إسكانها قَرَأَ بِهَا نَافِعٌ، وَأَبُوعَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر (يا عبادي) بإثبات الياء مع فتحها، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ (يَا عِبَادِ) بِحَذْفِ الْيَاءِ. اهـ.

«المحرر الوجيز» (٥/ ٥٦)، و«الدر المصون» ص(٤٧٢٢)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١٧/ ٢٨٩).

[١] في ج، ح، ط٢: (وإبقاء).

(٢) الإعراب: يا: حرف نداء. عباد: منادى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة، وعباد: مضاف، والياء المحذوفة؛ تخفيفًا: مضاف إليه. فاتقون: الفاء: زائدة، اتقون: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء المحذوفة تخفيفًا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة (فاتقون) مستأنفة، وكذا جملة النداء.

وهذه اللغة -أعني: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها- أكثر ما في القرآن، وهي أفصح اللغات، ثم تليها ثبوت الياء ساكنة، ثم ثبوتها مفتوحة، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفًا، ثم اللغة المذكورة السادسة، وهي حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلًا عليها.

(٣) حكاه يونس. «التصريح» (٢/ ١٧٨)، و«الأشموني» (٣/ ١٥٦).

وحكى سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢٠٩): (يا ربُّ اغفر)، و(يا قومُ لا تفعلوا). اهـ.

وهذه اللغة إنما تفعل فيما يكثر فيه ألَّا ينادى إلا مضافًا، كـ(الرب)، و(الأم)، و(الأب)، و(الابن)، بخلاف (عدوي)، فلا يجوز: (يا عدو) بحذف الياء وضم الواو؛ لأن نداءه مضافًا للياء لم يكثر. «التصريح» (٢/ ١٧٨)، و«شرح الرضي» (١/ ٣٥٧).

(٤) الإعراب: يا: حرف نداء. أمُّ: منادى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء=

وَقُرِئَ[١] ﴿قُلْ رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾[٢][الأنبياء:١١٢] بالضم.

الرَّابِعَةُ: (يا غُلاميَ) بِفَتْحِ الْيَاءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾[الزمر:٥٣][٣].

= المحذوفة منع من ظهورها ضمة مشاكلة المفرد -أي: النكرة المقصودة- وأم: مضاف، والياء المحذوفة: مضاف إليه. لا: حرف نهي وجزم. تفعلي: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

(١) قرأ بها أبوجعفر بن القعقاع وابن محيصن.

"النشر في القراءات العشر" (٢/ ٣٦٥)، و"الجامع لأحكام القرآن" (١١/ ٣٥١)، و"تفسير البغوي" (١/ ٨١)، و"المحرر الوجيز" (٤/ ١٢٦)، و"فتح القدير" (٣/ ٦١٧).

وقرأ حفص عن عاصم ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ بصيغة الماضي، وقرأ العامة ﴿قُلْ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ بالأمر وبكسر الباء من (ربِّ) في القراءتين.

وانظر "أضواء البيان" تفسير سورة الأنبياء، و"تفسير البغوي" (٥/ ٣٦٠).

(٢) الإعراب: ربُّ: منادى بحرف نداء محذوف (يا ربُّ) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلب ما قبلها ضمة؛ لمشاكلة المفرد، ورب: مضاف، والياء المحذوفة: مضاف إليه. احكم: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت). بالحق: جار ومجرور متعلق بالفعل.

ونظير هذه القراءة قراءة من قرأ: (ربُّ السجنُ أحبُّ إليَّ) بضم الباء من (رب).

فائدة: قال أبوحيان في تابع هذا المنادى: والظاهر أن حكمه في الإتباع حكم المبني على الضم غير المضاف، لا حكم المضاف إلى الياء. اهـ.

أي: أنه يجوز في تابعه الوجهان.

قال الصبان: وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر، فإن مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه، وقد يوجه ما قاله أبوحيان، وإن قلنا تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه، وإن لم يكن منه حقيقة أفاده سم. اهـ.

"الصبان" (٣/ ١٥٦)، و"الخضري" (٢/ ١٢٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٧٨).

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. عبادي: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعباد: مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. الذين: =

الْخَامِسَةُ: (يَا غُلَامَا) بِقَلْبِ الْكَسْرَةِ الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فَتْحَةً، فَتُقْلَبُ[١] الْيَاءُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا(٢)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾(٣)

= اسم موصول في محل نصب صفة لـ(عبادي). أسرفوا: فعل وفاعل، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. على أنفسهم: جار ومجرور متعلق بالفعل.

[١] في ح، ط٢: (فتنقلب).

(٢) قال الشهاب القاسمي: الظاهر أن الألف اسم؛ لأنها منقلبة عن اسم، وينبغي أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه، وأنها في محل جر، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم، غاية الأمر أنها تغيرت صفتها. اهـ.
«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ١٧٧)، و«الصبان» (٣/ ١٥٥).

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. حسرتا: منادى منصوب مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا، والياء المنقلبة ألفًا: مضاف إليه. على ما فرطت: على: حرف جر، ما: مصدرية، فرطت: فعل وفاعل، والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه متعلق بمحذوف حال من (الحسرة) والتقدير: يا حسرتا كائنة على تفريطي. في جنب الله: جار ومجرور متعلق بالفعل، والله: لفظ الجلالة مضاف إليه.

وقوله: (في جنب الله) أي: في طاعة الله وحقه وأمره، ولا يثبت الجنب صفة لله، وقد أثبته بعض أهل العلم منهم الإمام المقرئ المحقق أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّلَمَنْكِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، وأنكر عليه الإمام الذهبي ذلك كما في ترجمته من «السير» (١٧/ ٥٦٩)، قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته: رأيت له كتابًا في السنة في مجلدين عامته جيد، وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبدًا مثل: (باب: الجنب لله) فهذه زلة عالم. اهـ.

ومن أثبت صفة الجنب لله من المتأخرين: صديق حسن خان في «قطف الثمر» (٦٧).

وهذه القراءة المذكورة هي قراءة العامة. وعن ابن كثير (يا حسرتاه) بهاء السكت وقفًا. وقرأ أبوجعفر: (يا حسرتي) على الأصل. وعنه أيضًا (يا حسرتاي) بالألف والياء. وفيها وجهان:

أحدهما: الجمع بين العوض والمعوض عنه.

والثاني: أنه تثنية (حسرة) مضافة لياء المتكلم. واعترض على هذا: بأنه كان ينبغي أن يقال: (يا حسرتَيَّ) بإدغام ياء النصب في ياء الإضافة. وأجيب: بأنه يجوز أن يكون راعى لغة الحارث ابن كعب وغيرهم، نحو: (رأيت الزيدان). وقيل: الألف بدل من الياء، والياء بعدها مزيدة. وقيل: الألف مزيدة بين المتضايفين، وكلاهما ضعيف. «الدر المصون» (٤٥١٦).

[الزمر:٥٦] ، ﴿ يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[يوسف:٨٤][١].

السَّادِسَةُ: (يا غُلَامَ)[٢] بِحَذْفِ الأَلِفِ، وَبَقَاءِ الْفَتْحَةِ دَلِيلًا عَلَيْهَا.

كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي[٣]

---

(١) الإعراب: يا أسفا: إعرابه كإعراب (يا حسرتا). على يوسف: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أسفا) أي: يا أسفا كائنًا على يوسف.

(٢) الإعراب: يا: حرف نداء. غلامَ: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا محذوفة مجتزأ عنها بفتحة، والألف المحذوفة المنقلبة عن الياء: مضاف إليه.

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "الإنصاف" (١/ ٣٩٠) (٢/ ٤٤٩، ٥٤٦)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٦)، و"التصريح" (٢/ ١٧٧)، و"الأشموني" (٣/ ١٥٥)، و"شرح الشافية" (٤/ ٢٠٨)، و"الهمع" (٢/ ٥٣١)، و"الخصائص" (٣/ ١٣٧)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٤٩)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٨٠)، و"خزانة الأدب" (١/ ١٤٢)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٥/ ٤١٣-٤١٤)، و"المحكم" (٤/ ٣٢٠)، و"الصحاح" (٢/ ١٥١)، و"تاج العروس" (لهف)، و"لسان العرب" (لهف)، و"البحر المحيط" (٥/ ٢٢٧)، و"المحرر الوجيز" (٣/ ١٨٩)، و"الدر المصون" (١٦٤، ٢٤٢٢)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٢/ ٧٩) (١٠/ ٤٩٣)، و"معاني القرآن" للأخفش (١/ ٥٧).

اللغة: براجع: اسم فاعل من (رجع) وهو أفصح من (أرجع) وفي القرآن الكريم: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٣]. لهف: حزن وتحسر، و(يا لهفي) كلمة يتحسر بها على الفائت.

المعنى: أن ما ذهب مني لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة التمني، وقولي: ليتني عملت كذا، ولا بكلمة لو أني فعلت كذا لكان كذا، وهي تفتح في مثل هذا عمل الشيطان كما قال ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

=

أيْ: (بِقَوْلِي يَا لَهْفَ).

وقَوْلِي: (وتَقُولُ: يَا غُلامُ بِالثَّلَاثِ) أيْ: بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ تَوْجِيهَ[1] ذَلِكَ.

ص- و(يَا أَبَتِ)، و(يَا أُمَّتِ)، و(يَا ابْنَ أُمَّ)، و(يَا ابْنَ عَمَّ): بِفَتْحٍ، وكَسْرٍ، وإِلْحَاقُ[2] الأَلِفِ أوِ اليَاءِ للأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، ولِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

[لغات أب وأم المضافين إلى ياء المتكلم]

ش- إِذَا كَانَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ أَبًا أَوْ أُمًّا، جَازَ فِيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ: اللغات[3] السِّتُّ الْمَذْكُورَةُ، وَلُغَاتٌ أَرْبَعٌ أُخَرُ:

= الإعراب: ولست: الواو: بحسب ما قبلها، لست: ليس مع اسمها. براجع: الباء: حرف جر زائد، راجع: خبر (ليس) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ(راجع). فات: فعل ماض، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود إلى (ما)، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. مني: جار ومجرور متعلق بالفعل (فات). بلهف: الباء: حرف جر، ومجرورها محذوف تقديره: بقولي، والجار والمجرور متعلق بـ(راجع)، ولهف: منادى بحرف نداء محذوف منصوب؛ لأنه مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفًا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة، والياء المنقلبة ألفًا محذوفة مضاف إليه، وجملة النداء: معمولة للقول المجرور المحذوف، أي: بقولي يا لهف. ولا: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. بليت: الباء: حرف جر، وليت: قصد لفظه مجرور بالباء. ولا: مثل سابقه. لو اني: قصد لفظه معطوف على (ليت).

الشاهد فيه: قوله: (بلهف) فإن (لهف) منادى بحرف نداء محذوف وهو مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا محذوفة، والفتحة دليل عليها، وأصله: يا لهفي. وقيل: إن (لهف) مجرور بالباء على الحكاية، وعليه فلا شاهد في البيت.

[1] في الأصل، ب: (وجه). [2] في الأصل: (ولحاق).

[3] (اللغات) ليس في ب، ح، ط2.

إِحْدَاهَا: إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً مَكْسُورَةً[١]، وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ مَا عَدَا ابْنَ عَامِرٍ[٢] فِي ﴿ يَتَأَبَتِ ﴾[مريم:٤٢][٣].

---

(١) قال الآلوسي: هذا بطريق التعويض كما صرح به غير واحد. اهـ.

وإنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب والأم؛ لأن كلًّا منهما مظنّة التفخيم، والتاء تدل عليه كما في (علَّامة) و(نسَّابة)، فالأب والأم مظنة التفخيم والتعظيم.

وقال صاحب الكشاف: جاز التعويض؛ لأن التأنيث والإضافة متناسبتان في أن كلًّا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره.

وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم؛ إذ لم تنقلب الياء إليها، بخلاف الألف في نحو: (يا عبدا) كما مر بيانه.

واعلم أن كلًّا من (يا أبت)، و(يا أمت) منصوب؛ لأنه معرب؛ فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة؛ لأجل التاء؛ لاستدعائها فتح ما قبلها، لا على التاء؛ لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها، وهذا ظاهر.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٧٨)، "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٤)، و"الصبان" (٣/ ١٥٨)، و"الدر المصون" (٢٥١٧) و"الكشاف" (٢/ ٤١٧).

فائدة: لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء خاصة، فلا يجوز: (جاءني أبت)، ولا (رأيت أبت) قاله المصنف في "أوضح المسالك" (٤/ ٣٨).

وتعويض التاء عن ياء المتكلم يختص بلفظتين: (يا أبت)، و(يا أمت) ولا يجوز في غيرهما من الأسماء، فلو قلت: (يا صاحِبَتِ) لم يجز البتة. "الدر المصون" (٢٥١٦).

(٢) انظر: "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٣٣٠)، و"حجة القراءات" (٣٥٣)، و"المحرر الوجيز" (٣/ ٢٣٢)، و"البحر المحيط" (٥/ ٢٨٠)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٢١٠)، و"الدر المصون" (٢٥١٦)، و"اللباب" (١١/ ٨).

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء، أبت: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة؛ لأجل التاء؛ لاستدعائها فتح ما قبلها، وأب: مضاف، والياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث مضاف إليه، وتاء التأنيث: حرف لا محل له من الإعراب.

فائدة: قال الزمخشري في "الكشاف" (٢/ ٤١٦): فإن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث=

الثَّانِيَةُ: إِبْدَالُهَا تَاءً مَفْتُوحَةً، وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ[١].

الثَّالِثَةُ: (يَا أبتا)[٢]، بِالتَّاءِ وَالْأَلِفِ، وَبِهَا قُرِئَ شَاذًّا.

الرَّابِعَةُ: (يَا أَبَتِي)[٣] بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ.

= بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: (حمامة ذكر)، و(شاة ذكر)، و(رجل ربعة)، و(غلام يفعة). اهـ.

قال السمين الحلبي: قلت: يعني أنها جيء بها لمجرد تأنيث اللفظ كما في الألفاظ المستشهد بها. اهـ. «الدر المصون» (٢٥١٧).

فإن قلت: ما هذه الكسرة التي على التاء؟

قال الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤١٧): هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك: (يا أبي)، قد زحلقت إلى التاء؛ لاقتضاء تاء التأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحًا. اهـ.

(١) وكذلك أبوجعفر والأعرج.

«البحر المحيط» (٥/ ٢٨٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢٣٢)، و«إعرب القرآن» للنحاس (٢/ ٢١٠)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٣٠)، و«روح المعاني» (١١/ ٤٩٧).

فائدة: الغالب في هذه التاء أن تبقى تاء عند النطق بها وقفًا ووصلًا؛ فلذلك وقف الجمهور على (يا أبت) بالتاء، وحجتهم أن هذه التاء بدل من الياء، فكما أن الياء على صورة واحدة في الوصل والوقف، فكذلك البدل يجب أن يكون مثل المبدل منه على صورة واحدة. ووقف ابن كثير وابن عامر في (يا أبت) بالهاء (يا أبه) وحجتهما أن التغييرات تكون في حال الوقف دون الإدراج تقول: (رأيت زيدًا) فتقف عليه بالألف. اهـ.

«حجة القراءات» (٣٥٤)، و«الدر المصون» (٢٥١٧).

تنبيه: تحريك التاء بالفتح هو الأَقْيَسُ، والكسرُ هو الأكثرُ. وإنما كان الفتح هو الأقيس؛ لأن التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح، وتحركها بحركة أصلها هو الأصل في القياس. قاله الحفيد.

«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٥٨)، و«التصريح» (٢/ ١٧٨).

(٢) الإعراب: يا: حرف نداء. أبتا: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، والتاء: حرف دال على التأنيث، والألف: مضاف إليه منقلبة عن ياء، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر: (يا أبتا علك أو عساكا).

(٣) الإعراب: يا: حرف نداء. أبتي: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، والتاء:=

وَهَاتَانِ اللُّغَتَانِ قَبِيحَتَانِ[١]، وَالْأَخِيرَةُ أَقْبَحُ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا[٢]، وَيَنْبَغِي أَلَّا تَجُوزَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[٣].

= حرف للتأنيث، والياء: ضمير مضاف إليه. وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

يَـا أَبَـتِي لَا زِلْـتَ فِينَـا فَإِنَّمَـا   لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

(١) لما فيهما من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله. "شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ١٠٥).

ومشى ابن الحاجب إلى جواز الجمع بين التاء والألف؛ لأنه جمع بين عوضين، بخلاف (يا أبتي)؛ فإنَّ فيه جمعًا بين العوض والمعوض عنه. وفي قولهم: (بين عوضين) تغليب؛ لأن الألف بدل عن الياء، لا عوض عنها.

وكذلك ظاهر عبارة الزمخشري تدل أيضًا على جواز الجمع بين التاء والألف، وأيضًا عبارة أبي حيان رَحِمَهُ اللهُ تدل على ذلك؛ فإنه قال: وهذه التاء عوض من ياء الإضافة، فلا تجتمعان، وتجامع الألف التي هي بدل من الياء، قال: (يا أبتا علك أو عساكا). اهـ.

قال السمين الحلبي: وفيه نظر من حيث إنَّ الألف كالياء؛ لكونها بدلًا منها، فينبغي ألَّا يجمع بينهما.

"الدر المصون" (٢٥١٦-٢٥١٧)، و"الكشاف" (٢/ ٤١٧)، و"البحر المحيط" (٥/ ٢٨٠).

(٢) يعني الجمع بين التاء والياء أقبح من الجمع بين التاء والألف، وإن كان الكل قبيحًا؛ وذلك لأن في الصورتين الجمع بين العوض والمعوض عنه، إلا أن في الأخيرة صورة المعوض عنه باقية، وفي التي قبلها غُيِّرت إلى الألف، وبعض الشر أهون من بعض.

"الآلوسي" ص(٣٤٣)، و"التصريح" (٢/ ١٧٨).

(٣) وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام، ويؤيده أنه قرئ: (يا أبتي إني أخاف).

"شرح المرادي على الألفية" (٢/ ١٩٣)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٥).

تنبيهان:

الأول: زعم ابن مالك أن الألف في (يا أبتا) هي التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدًا، أو مستغاثًا به، أو مندوبًا، وأنها ليست بدلًا من ياء المتكلم كما هي في: (يا حسرتا)، و(يا أسفا)؛ لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء فلا تجامع بدلها. اهـ.

"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٢٠).

التنبيه الثاني: اختلف في ضم التاء من: (يا أبت)، و(أمت)، فأجازه الفراء وأبوجعفر=

[المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم]

وَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُضَافًا إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ، مِثْلُ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي)[1] لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ[2] مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ (ابْنَ أُمِّ)، أَوْ (ابْنَ عَمِّ)، فَيَجُوزُ فِيهِمَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ[3]: فَتْحُ الْمِيمِ، وكَسْرُهَا، وقَدْ قَرَأَتِ السَّبْعَةُ بِهِمَا[4]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

= النحاس، ومنعه الزجاج.

وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: (يا أبتُ)، و(يا أمتُ) بالضم.

"شرح المرادي على الألفية" (٢/ ١٩٤)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٣١٨)، و"فتح القدير" (٣/ ٧)، و"الكتاب" (٢/ ٢١١).

(١) الإعراب: يا: حرف نداء، غلامَ: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. غلامي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه.

(٢) لبعدها عن المنادى، وعدم سماع حذفها في غير (يا بن أم)، و(يا بن عمّ)، فلا يَرِدُ أن البعد موجود فيهما أيضًا. "التصريح" (٢/ ١٧٩)، و"الصبان" (٣/ ١٥٧).

(٣) وذلك لكثرة استعمالهما في النداء؛ فَخُصَّا بالتخفيف، بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: (يا بن أختي). "شرح الرضي" (١/ ١٥٩)، و"الكواكب" (٢/ ٣٤٣).

تنبيه: ومثل (يا بن أم)، و(يا بن عم): (ابنة أمّ)، و(بنت عمّ)، وإنما لم يذكرهما؛ استغناءً بذكر المذكر عن ذكر فرعه. "شرح المرادي على الألفية" (٢/ ١٩٠).

(٤) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ بِالْفَتْحِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَعَاصِمٌ -فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ- بِالْكَسْرِ.

"النشر في القراءات العشر" (٢/ ٣٠٧)، و"السبعة في القراءات" (٢٩٥)، و"إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" (٢٩٠، ٣٨٨)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٥/ ١١٩)، و"المحرر الوجيز" (٢/ ٥٢٥)، و"روح المعاني" (٦/ ٢٧٢)، و"البحر المحيط" (٤/ ٣٩٤).

وإلى هاتين اللغتين أشار ابن مالك رحمه الله في "الخلاصة" فقال:

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ … فِي يَا بْنَ أُمَّ يَا بْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ

أما الفتح ففيه قولان: =

﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾[الأعراف:١٥٠][1] ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ

= أحدهما: أن الأصل (أمًا) و(عمًا) بقلب الياء ألفًا، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

الثاني: أنهما جُعِلَا اسمًا واحدًا مركبًا، وبني على الفتح. والأول قول الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَحُكِيَ عَنِ الْأَخْفَشِ، والثاني قيل: هو مذهب سِيبَوَيْهِ وَالْبَصْرِيِّينَ. وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاجي وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب، وعليه ففي المركب إضافتان: إضافة (ابن) إلى (أم) أو (عم)، وإضافة (أمّ) أو (عمّ) إلى الياء المحذوفة المجتزإ عنها بالكسرة.

وقال في «الارتشاف»: وأصحابنا يعتقدون أن (ابن أم)، و(ابنة أم)، و(ابن عمّ)، و(ابنة عمّ) حكمت لها العرب بحكم واحد، وحذفوا الياء -أي: وأبقوا الكسر دليلًا عليها-، كحذفهم إياها من (أحد عشر) إذا أضافوه إليها، فليس إلا إضافة واحدة.

«الارتشاف» (٤/٢٢٠٧)، و«التصريح» (٢/ ١٧٩)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٥٧)، و«الدر المصون» (٢٠٠٢-٢٠٠٣).

(١) الإعراب: ابن: منادى بحرف نداء محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. أمَّ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا ثم حذفت؛ تخفيفًا، وأم: مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا محذوفة مضاف إليه.

هذا أحد أوجه قراءة الفتح. والوجه الثاني أن (ابن أم) منادى مركب تركيب (خمسة عشر) مبني على ضم مقدر في محل نصب، ونقل السيوطي عن الرضي أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف إلى الياء المحذوفة.

إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. القوم: اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. استضعفوني: فعل، وفاعل، ومفعول، والنون: للوقاية، والجملة في محل رفع خبر (إن)، وجملة (إن القوم...) في محل نصب مقول القول.

وأما الإعراب على قراءة الكسر (ابن أمِّ) فعلى رأي الزجاجي: ابن: منادى كما تقدم إعرابه، وهو مضاف، أم: مضاف إليه، وأم: مضاف، والياء المحذوفة المجتزأ عنها بالكسرة مضاف إليه. وعلى قول أصحاب أبي حيان: (ابن أمِّ) منادى مركب تركيب (خمسة عشر) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التركيبي، والكسرة لمناسبة الياء، وياء المتكلم المحذوفة المجتزأ عنها بالكسر: مضاف إليه. والله أعلم فهو نظير: (يا أحد عشرِي) ثم (يا أحد عشرِ) بالحذف.

بِلِحْيَتِي﴾ [طه:٩٤][1].

وَالثَّالِثَةُ: إِثْبَاتُ اليَاءِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَـا ابـنَ أُمِّي وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفسِـي   أَنْـتَ خَلَّفْتَـنِي لِـدَهرٍ شَـدَيْدِ[2]

---

(١) الإعراب: يا بن أم: تقدم إعرابه. لا: حرف نهي وجزم. تأخذ: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت)، بلحيتي: جار ومجرور متعلق بالفعل (تأخذ)، ولحية: مضاف، والياء: مضاف إليه، وليس الباء في (بلحيتي) زائدة، إما لأن المعنى: لا يكن منك أخذ، وإما لأن المفعول محذوف، أي: لا تأخذني بلحيتي. ومن زعم زيادتها كـ(هي) في: (ولا تلقوا بأيديكم) فقد تعسف. قاله السمين الحلبي.
"الدر المصون" (٣٣١٣).

(٢) التخريج: البيت لأبي زُبَيد الطائي حرملة بن المنذر في "الكتاب" (٢/ ٢١٣)، و"التصريح" (٢/ ١٧٩)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" صـ(٣٧)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"لسان العرب" (شقق)، و"تاج العروس" (شقق.

وبلا نسبة في "المقتضب" (٤/ ٢٥٠)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٩)، و"الأشموني" (٣/ ١٥٧)، و"شرح المرادي للألفية" (٢/ ١٩١)، و"الهمع" (٢/ ٥٣٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ١٢)، و"الصحاح" (شقق)، و"البحر المحيط" (٤/ ٣٩٤)، و"الدر المصون" (٢٠٠٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٩/ ٣٢٥)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٥/ ١١٩).

اللغة: **شُقَيِّق**: تصغير شَقِيق، وهو الأخ. **خلفتني**: أي: جعلتني خليفة بعد موتك. ويروى (خليتني) أي: أسلمتني، وهي رواية سيبويه والجوهري. **لدهر شديد**: لزمن تبعاته شديدة.

المعنى: يرثي الشاعر أخاه ويقول: يا بن أمي ويا أخا نفسي، لقد ذهبت وتركتني وحيدًا أقاسي ويلات الزمن، وقد كنت ركنًا أستند إليه، وظهيرًا أعتمد إليه، فأوحشني فقدك.

الإعراب: **يا**: حرف نداء. **ابن**: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **أمي**: مضاف إليه، وهو مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. **ويا شقيق نفسي**: إعرابه كإعراب سابقه. **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **خلَّفتني**: فعل وفاعل ومفعول، والنون: للوقاية، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ. **لدهر**: جار ومجرور متعلق بالفعل (خلفتني). **شديد**: صفة لـ(دهر). =

وَالرَّابِعَةُ: قَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا، كَقَوْلِهِ:

يَـا بْنَـةَ عَمَّـا لَا تَلُـومِي واهْجَعِـي(١)

= الشاهد فيه: إثبات ياء المتكلم في (يا ابن أمي)، وهذه لغة قليلة في (ابن أم) إذا أضيف إلى الياء ونودي، وقال في "أوضح المسالك": ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة.

(١) هذا صدر بيت من الرجز، عجزه:

فَلَيْسَ يَخْلُو عَنْكِ يَوْمًا مَضْجَعِي

ويروى:

لَا يَخْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِي

وهذا البيت من قصيدة مطلعها:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي ... عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

مِن أنْ رأت رأسِي كرأسِ الأصْلعِ ... مَيَّزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ

وبعد البيت المذكور قوله:

ألم يكن يبيض إن لم يصلع ... إن لم يُصِبْنِي قبل ذاك مصرعي

أفناه مَا أفنى إيادًا فاربعي ... وَقوم عَاد قبلهم وَتبع

لَا تُسْمِعِيْنِي مِنْكِ لَوْمًا واسْمَعِي ... أيْهَاتَ أيْهَاتَ فَلَا تَطَلَّعِي

هِيَ الْمَقَادِير فَلُومِي أو دَعِي ... لَا تطمعي فِي فُرْقَتِي لَا تَطْمَعِي

التخريج: البيت لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة في "الكتاب" (٢/ ٢١٤)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٥٢)، و"المفصل" ص(٤٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ١٢)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ص(٣٧)، و"التصريح" (٢/ ١٧٩)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٤٤٠)، و"الصحاح" (١/ ٤٩٧) (عمم)، و"لسان العرب" (عمم) و"الأصول في النحو" (١/ ٣٤٢)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "المقتضب" (٤/ ٢٥٢)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٢٢)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٩)، و"الأشموني" (٣/ ١٥٧)، و"الهمع" (٢/ ٥٣٣)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٩١)، و"لسان العرب" (قوب)، و"الدر المصون" (٢٠٠٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٩/ ٣٢٦)، و"روح المعاني" (٦/ ١٧٧).

اللغة: **لا تلومي**: اللوم مصدر (لامه يلومه) إذا عذله. **اهجعي**: أمر من (هجع يهجع هجوعًا)=

وَهَاتَانِ اللُّغَتَانِ قَلِيلَتَانِ فِي الِاسْتِعْمَالِ[1].

= بمعنى نام بالليل، فالهجوع هو النوم بالليل خاصة، ولعله أراد هنا لازمه وهو السكوت؛ فإن النوم يلازمه السكوت. مضجع: المضجع موضع الاضطجاع.

المعنى: يقول الشاعر لزوجته أم الخيار، وهي ابنة عمه: دعي واتركي لومي وعتابي يا بنة عمي، وخذي نفسك بالراحة ونامي؛ فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعي ولا أستمع له؛ لأنه لم يرتكب ذنبًا يلام عليه، وهو دائمًا مع زوجته، فليس لها أن تعذله وتعتب عليه. وكانت كثيرة اللوم له؛ لكبَرِه، وضعفه، وحصول الصلع برأسه.

الإعراب: يا: حرف نداء. ابنة: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. عما: مضاف إليه، وعما: مضاف، والياء المنقلبة ألفًا: مضاف إليه. لا: ناهية جازمة. تلومي: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون، والياء: فاعل. واهجعي: الواو: حرف عطف، اهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: فاعل. فليس: الفاء: حرف تعليل، ليس: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير الشأن محذوف تقديره (هو). يخلو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. عنك: جار ومجرور متعلق بالفعل (يخلو). مضجعي: فاعل (يخلو) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومضجع: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. ويجوز أن يجعل (مضجعي) اسم (ليس) مؤخرًا، وفاعل (يخلو) ضميرًا مستترًا؛ لأن البيت من باب التنازع بناء على أن شرط الإعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في المتنازع فيه، وهو ما جرى عليه ابن مالك.

الشاهد فيه: (يا بنة عمَّا)؛ حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهو قليل أو ضرورة. ونظير هذا البيت قول الآخر:

كُـنْ لِيَ لَا عَـلِيَّ يَـا بْـنَ عَمَّـا ... نَعِـشْ عَزِيـزَيْنِ وَنُكْفَـى الْهَمَّـا

(١) فلذلك قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»:

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ ... فِي يَا بْـنَ أُمَّ يَا بْـنَ عَمَّ لَا مَفَرْ

وجعلهما في «الكافية الشافية» لغتين نادرتين، فقال:

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اشْتَهَرْ ... فِي (يَا بْنَ أُمِّيْ) (يَا بْنَ عَمِّي) وَنَدَرْ

كَسْـرٌ وَفَـتْحٌ مَـعَ يَـاءٍ أَوْ أَلِـفْ ... كـ(يَا بْنَ أُمِّي) (ابْنَةَ عَمَّا) فَاعْتَرِفْ

ولقلة وندرة هاتين اللغتين لا تكاد العرب تستعمل ذلك إلا في الضرورة.

[أحكام تابع المنادى]

ص- فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِـ(أَلْ)، مِنْ نَعْتِ المَبْنِي، وتَأْكِيدِهِ، وبَيَانِهِ، ونَسَقِهِ، المَقْرُونِ بِـ(أَلْ) عَلَى لَفْظِهِ، أَوْ مَحَلِّهِ ومَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، ونَعْتُ (أَيِّ) عَلَى لَفْظِها[1]، والبَدَلُ، والمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ، كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا.

ش- هَذَا الْفَصْلُ مَعْقُودٌ لِأَحْكَامِ تَابِعِ الْمُنَادَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا(٢)، وَكَانَ تَابِعُهُ نَعْتًا، أَوْ تَأْكِيدًا أَوْ

---

[1] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (على لفظه).

(٢) أي: غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع، نحو: (يا زيدًا وعمرًا)، ولا يجوز (وعمرٌو)؛ لأن المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة، تقول: (يا لزيدٍ وعمرٍو)، ولا يجوز رفعها ونصبها؛ لظهور إعراب المتبوع. قاله الرضي في "شرح الكافية".

والذي يظهر في تابع المستغاث الذي آخره زيادة الاستغاثة جواز الرفع والنصب، وما ذكر من تعليل المنع يرد عليه بأن يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون مبنيًّا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؟، بل هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه.

وكذلك تابع المجرور بلام الاستغاثة الظاهر أنه يجوز فيه النصب؛ مراعاة للمحل، وصرح به في "الهمع".

انظر "شرح الرضي" (١/ ٣٢٦)، و"الصبان" (٣/ ١٤٧)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٧٣).

تنبيه: قوله: (إذا كان مبنيًّا) احترز بقيد البناء عن المنادى المعرب، فإن تابعه من نعت، وتوكيد، وبيان، ونسق مقرون بـ(أل) منصوب لا غير ولو كان مفردًا، نحو: (يا عبدالله الحسنَ والحسنَ الوجه)، و(يا بني تميم أجمعين)، و(يا عبدالله كرزًا)، و(يا عبدالله والحارثَ).

وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد. "شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ١٠٦)

بَيَانًا، أَوْ نَسَقًا بالألِفِ وَاللَّامِ[١]، -وَكَانَ[٢] مَعَ ذَلِكَ مُفْرَدًا أَوْ مُضَافًا وَفِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ- جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى لَفْظِ الْمُنَادَى، وَالنَّصْبُ عَلَى مَحَلِّهِ[٣]، تَقُولُ فِي النَّعْتِ: (يَا زيدُ الظريفُ) بِالرَّفْعِ، و(الظَّرِيفَ) بالنَّصْبِ[٤]،

---

(١) ظاهره ولو كان مضافًا، نحو: (يا زيد والحسن الوجه).

(٢) أي: التابع.

(٣) قوله: (جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب...) وجه النصب ظاهر، وهو الحمل على المحل. واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه إن كانت الضمة ضمة إعراب يلزم عليه حدوث حركة إعراب من غير عامل؛ إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع؛ إذ عامل المنادى هو (أنادي) أو (أدعو) القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعًا، وإنما يطلب النصب، وإن كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء، والتوابع إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: (جاءني هؤلاءِ الكرامِ) بجر الصفة حملًا على اللفظ، بل يجب رفعها؛ حملًا على المحل.

وأجاب بعضهم بأن الإشكال لا يرد؛ لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة إعراب أو بناء، والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع -أي: إتباع- لا توصف لا بإعراب ولا بناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة.

وفي قول المصنف (جاز فيه الرفع على لفظ المنادى) إشارة إليه، وعلى هذا يكون التعبير بالرفع تسمحًا، فاعرفه.

ويمكن أن يجاب بأن حركة التابع إعرابية، فهو مرفوع؛ تبعًا للفظ -أي: لفظ المنادى- فإن الحركة البنائية التي عليه نزلت منزلة الحركة الإعرابية؛ لأنها تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله، فصارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن ترفع التوابع المفردة؛ لأنها كالتابعة للمرفوع.

انظر "حاشية ابن حمدون" (٢/ ٦٦)، و"الصبان" (٣/ ١٤٨-١٤٩)، و"موصل الطلاب مع الحاشية" ص(٢٣٣)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٣٠)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٧٤).

(٤) قال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم؛ لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: (الظريف) في قولك: (يا زيد الظريفُ) على تقدير: (أنت الظريف)، وانتصابه على تقدير: (أعني=

وَفِي التَّأْكِيدِ[1] (يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) و(أَجْمَعِينَ)، وَفِي الْبَيَانِ: (يَا سَعِيدُ كُرزٌ)(٢) و(كُرْزًا)، وَفِي النَّسَقِ(٣): (يَا زيدُ والضَّحَّاكُ)

= الظريفَ)، قال الرضي: وليس بشيء؛ إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه. «شرح الرضي» (١/ ٣٢٦)، و«الهمع» (٣/ ٢٣٥).

وإعراب المثال على رأي غير الأصمعي: يا: حرف نداء. زيد: منادى مبني على الضم؛ لأنه مفرد علم في محل نصب. **الظريف** -بالرفع-: نعت منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة، أو نعت للفظ (زيد) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، واعتقد قوم بناء النعت إذا رفع؛ لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى، حكاه في «النهاية». انظر: «الهمع» (٣/ ٢٣٦).

وأما على النصب فظاهر، فهو نعت لمحل (زيد) المنادى، فإنه في محل نصب بالنداء.

ومثله في الإعراب التوكيد والبيان والنسق المقترن بـ(أل).

[1] في ب: (التوكيد).

(٢) أي: بتنوين (كرز) وهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتباع على الخلاف المتقدم. «الصبان» (٣/ ١٤٩).

(٣) علة جواز الوجهين في النسق المقرون بـ(أل) أنه لما امتنع تقدير حرف النداء معه؛ لاقترانه بـ(أل)، وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبني، نحو: (زيد الظريف) في جواز رفعه ونصبه.

واختلف النحاة في المختار في النسق، فاختار الخليل، وسيبويه، والمازني الرفع؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وهذا اختيار ابن مالك في «الألفية»، قال رحمه الله:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

واختار أبوعمرو، وعيسى، ويونس، والجرمي النصب؛ لأن ما فيه (أل) لم يَلِ حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه، وتمسكوا بظاهر قوله: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠]؛ إذ إجماع القراء -سوى الأعرج- على النصب.

وقال المبرد: إن كانت (أل) معرِّفة فالنصب المختار كما في الآية، وإن لم تكن للتعريف فالرفع كالتي من بنية الكلمة، نحو: (اليسع) والتي للمح الصفة، نحو: (الحارث)؛ لأن (أل) حينئذٍ كالمعدومة. =

و(الضَّحَّاكَ)[1].

قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[2]

= «الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٤٩-١٥٠)، و«التصريح» (٢/ ١٧٦)، و«الهمع» (٣/ ٢٣٤)، و«شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون» (٢/ ٦٨)، و«الأصول في النحو» (١/ ٣٣٦).

(١) بالرفع والنصب، وتقدم الخلاف في المختار منهما.

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه:

مِيرَاثَ أَحْسَابٍ وَجُودٍ مُنْسَفِكْ

التخريج: البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٥٢-٢٣)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (١/ ٦٠)، و«المحكم المحيط» (٤/ ٢٧)، و«تاج العروس» (عنك)، و«لسان العرب» (عنك) (حبا).

وبلا نسبة في «المغني» (١/ ١٩)، و«الإنصاف» (٢/ ٦٢٨)، و«الخصائص» (٣/ ٣٣٥)، و«المقتضب» (٤/ ٢٠٨)، و«الدر المصون» (٧٣٥)، و«اللباب في علوم الكتاب» (٥/ ١٢٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ٤٤).

اللغة: الحكم: هو ابْنُ عَبْدِالْمَلِكِ بْنِ بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ، ووهم السيوطي في «شرح الأبيات» فقال: وحكم هو ابن عبدالملك بن مروان، ونقل ذلك عن «تاريخ ابن عساكر»، وأخذه ابن الملا وابن حي، وكتبه كل منهما في شرحه، وهذا غلط بيّن؛ فإن عبدالملك بن مروان ليس له ولد اسمه الحكم، وإنما هو ابن أخيه بشر بن مروان. فـ(بشر) أخو عبدالملك بن مروان، وله ولد سماه عبدالملك باسم أخيه. منسفك: قال الأصمعي: منصب واسع.

وقد وصفه بعد هذا البيت بأبيات ستة، ثم ذكر المقصود بالنداء فقال:

إِلَيْكَ أَشْكُو عَضَّ دَهْرٍ مُنْتَهِكْ ... بِـالمَنْكِبَيْنِ وَالجِـرانِ مُبْـتَرِكْ

مِـنَ السِّـنِين وَالهَـلاكِ المُهْتَلِـكْ ... مُنْجَرِدِ الحـارِكِ مَخْصُوصِ الوَرِكْ

وقَدْ عَلِمْنَا ذاكَ عِلْمًا غَيْرَ شَكّْ ... أَنَّـكَ بَعْـدَ اللهِ إِنْ لَـمْ تَـتْرُكْ

مِفْتـاحُ حاجـاتٍ أَنَخْنَـاهُنَّ بِـكْ ... فَنَجِّنَا مِنْ حَبْسِ حاجاتٍ وَرَكْ

معنى البيت: يا حكم أنت الذي ورثت عن عبدالملك الصفات الجميلة، والخصال الجليلة لا غيرك. =

رُوِيَ بِرَفْعِ (الوَارِثُ) ونَصْبِهِ، وَقَالَ آخَرُ[١]:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ أَروَى[٢] بِأَجْوَدَ[٣] مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا[٤]

= الإعراب: يا: حرف نداء. حكم: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. الوارث: نعت لـ(حكم) فإذا أجريته على محله نصبته بالفتحة الظاهرة، وإذا أجريته على لفظه ضممته ويكون حينئذٍ منصوبًا بفتحة مقدرة على الآخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع، وتقدم الخلاف في ذلك. عن عبدالملك: جار ومجرور متعلق بـ(الوارث)، وعبد: مضاف، والملك: مضاف إليه. ميراث: مفعول به منصوب بـ(الوارث)، وميراث: مضاف. أحساب: مضاف إليه. وجودٍ: معطوف على أحساب. منسفك: صفة لـ(جود).

الشاهد فيه: (الوارث) فإنه تابع للمنادى المبني، فيجوز فيه النصب على الموضع، والضم على اللفظ.

فائدة: رؤبة بن العجاج شعره كله رجز كأبيه، وليس له من غير الرجز غير هذين البيتين:

أيُّهَا الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بالشَّيْـ ـبِ أَقِلَّنْ بِالشَّبابِ افْتِخَارَا

قَدْ لَبِسْتُ الشَّبابَ غَضًّا طَرِيًّا فَوَجَدْتُ الشَّبابَ ثَوبًا مُعَارَا

"شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ٦٢).

[١] في ج، ط٢: (الآخر). [٢] في ب، ج، ط١: (سعدى).

[٣] في ب، خ: (بأكرم).

(٤) التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" ص(١٢٦)، و"المقتضب" (٤/ ٢٠٨)، و"اللمع في العربية" ص(١١٠)، و"المستقصى في أمثال العرب" (١/ ٥٥)، و"الحماسة البصرية" (١/ ٥٨)، و"الكامل" (١/ ٦١، ١٨١) (٢/ ٢٠٢)، و"خزانة الأدب" (٩/ ٤٠١)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ٦٣)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٥٦)، و"التصريح" (٢/ ١٦٩)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٤٠) (٣/ ٤٤)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ص(٣٣).

وبلا نسبة في "المغني" (١/ ١٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٣)، و"الجمل" للفراهيدي ص(١١٠)، و"الجنى الداني" ص(٤٠١)، و"الأشموني" (٣/ ١٤٣)، و"الهمع" (٢/ ٥٤)، و"الدر المصون" (٧٣٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٥/ ١٢٥)، و"الجمل" للزجاجي ص(١٥٤). =

وَالْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ، وَقَالَ آخَرُ:

= اللغة: كعب بن مامة: هو كَعْبُ بْنُ مَامَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَلُولَ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ شَبَابَةَ الْإِيَادِيُّ، الجواد الذي يضرب به المثل في الجود، وأبوه مامة كان ملك إياد، وكعب هو الذي آثر رفيقه النمري بالماء ومات عطشًا، وقصة الإيثار ذكرها الواحدي في كتابه «الوسيط في الأمثال»، وهي في «شرح أبيات المغني» للبغدادي. وابن أروى: قيل: المراد به عثمان بن عفان، ويروى: (ابن سعدى) وهو أوس بن حارثة بن لأمٍ الطائي الجواد المشهور، و(سعدى) أمه.

المعنى: أن كعب بن مامة وابن أروى أو ابن سعدى المشهورين بالكرم والجود بين قبائل العرب كلها، ليسا بأجود منك يا عمر الجواد. يعني: عمر بن عبدالعزيز رحمه الله.

الإعراب: فما: الفاء: بحسب ما قبلها، ما: نافية حجازية. كعب: اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ابن: صفة لـ(كعب) مرفوع بالضمة. مامة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث اللفظي. وابن أروى: الواو: حرف عطف، ابن: معطوف على (كعب) مرفوع بالضمة، وأروى: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة للتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. بأجودَ: الباء: حرف جر زائد، أجودَ: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة؛ لأنه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، وهو خبر (ما) الحجازية منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. منك: جار ومجرور متعلق بـ(أجود). يا عمر: الياء: حرف نداء: عمر: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب بالنداء. الجوادا: نعت لـ(عمر) لمحل (عمر) منصوب بفتحة ظاهرة، والألف: للإطلاق، ولو رفع حملًا على اللفظ لجاز.

الشاهد فيه: قوله (الجوادا) فإنه يجوز حمله على موضع المنادى، ويجوز حمله على لفظه، ولكن القوافي منصوبة، وقبل هذا البيت قوله:

إلى الفاروق يَنْتَسِبُ ابنُ ليلى ... ومروانُ الذي رفع العمادا
تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

وبعده:

هنيئًا للمدينة إذ أهَلَّت ... بأهْلِ المُلْكِ أبدًا ثم عادا
يعود الفضل منك على قريشٍ ... وتُفرِجُ عنهمُ الكُرَبَ الشدادا

...إلخ.

أَلَا يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[(١)]

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[سبإ:١٠][(٢)]، وقُرِئَ

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ١٢٩)، و"الجمل" للزجاجي صـ(١٥٣)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" صـ(٣٣)، و"اللمع في العربية" صـ(١١١)، و"الهمع" (٣/ ٢٣٣)، و"الجمل" للفراهيدي صـ(١١٠)، و"لسان العرب" (خمر)، و"العين" (خمر)، و"مقاييس اللغة" (خمر)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٤٨٧)، و"المحرر الوجيز" (١/ ٢٧٨)، و"البحر المحيط" (١/ ١٩٢)، و"معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٤٣)، و"الدر المصون" (١٠٥ ٤١٨٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٤/ ٢٨) (١٦/ ٢٢).

اللغة: خمر الطريق: الخمر كل ما يستر الإنسان وغيره من شجر وغيره.

المعنى: يقول الشاعر لصاحبيه (زيد والضحاك): قد جاوزتما المكان الذي فيه انقطاع السير، وهو المكان المستور بالأشجار وغيرها من الطريق، فسيرا آمنين.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. **يا زيد**: الياء: حرف نداء، زيد: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **والضحاك**: الواو: حرف عطف، الضحاك: معطوف على (زيد)، فإن أجريته على محله نصبته بالفتحة الظاهرة، وإن أجريته على لفظه ضممته ونصبته بفتحة مقدرة على الآخِر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع. **سيرا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فقد**: الفاء: حرف تعليل، قد: حرف تحقيق. **جاوزتما**: فعل وفاعل، والميم والألف: حرفان دالان على التثنية. **خَمَرَ**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **الطريق**: مضاف إليه من إضافة الصفة إلى الموصوف مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (والضحاك) فإنه يجوز حمله على لفظ المنادى، ويجوز حمله على محله.

(٢) تقدم إعراب (يا جبال أوبي). وأما إعراب (والطير):

فعلى قراءة النصب -وهي قراءة العامة- ففيه أوجه:

أحدها: أنه عطف على محل (جبال)؛ لأنه منصوب تقديرًا.

الثاني: أنه مفعول معه، قاله الزجاج، ورد عليه بأنه قبله لفظ (معه)، ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد إلا بالبدل أو العطف، لا يقال: (جاء زيد مع عمر مع بكر).

الثالث: أنه عطف على (فضلًا)، ولا بدّ من حذف مضاف تقديره: (وآتيناه فضلًا وتسبيح الطير). قاله الكسائي.

=

شَاذًّا:[١] ﴿ والطَّيْرُ ﴾ وَهَذِهِ أَمْثِلَةُ الْمُفْرَدِ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ الَّذِي فِيهِ (أَلْ)[٢]، تَقُولُ: (يَا زيدُ الحسنُ الوَجهِ والحسَنَ الوجهِ)[٣]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

يَـا صَـاحِ يَـاذَا الضَّـامِرُ العَـنْسِ[٤][٥]

= الرابع: أنه منصوب بإضمار فعل، أي: (سخرنا له الطير). قاله أبوعمرو.

وأما على قراءة الرفع (والطيرُ) ففيه أوجه أيضًا:

أحدها: أنه عطف نسق على لفظ قوله: (يا جبالُ).

الثاني: أنه معطوف على الضمير المستكن في (أوِّبي)؛ وجاز ذلك للفصل بالظرف.

الثالث: الرفع على الابتداء، والخبر مضمر، أي: والطير كذلك، أي: مؤوبةٌ، أو يئوب.

(١) قرأ بذلك: السُّلَمِيُّ، وَالأَعْرَجُ، وَيَعْقُوبُ، وأبونوفلٍ، وَأَبُويَحْيَى، وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ. "البحر المحيط" (٧/ ٢٥٣)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٣٣٤)، و"المحرر الوجيز" (٤/ ٤٧١)، و"الدر المصون" (٤١٨٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٦/ ٢٢).

(٢) وإنما ألحق المضاف المقرون بـ(أل) بالتابع المفرد في جواز الوجهين؛ لأن الإضافة غير محضة، فلم يعتد بها. "شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ١٠٦)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٢٨).

تنبيه: ومثل المضاف المقرون بـ(أل): الشبيهُ بالمضاف عند الرضي.

(٣) ونحو: (يا زيدُ والضاربُ الرجلِ) ولا يتأتى ذلك في التوكيد؛ لأنه لا يتأتى فيه أن يكون مضافًا مقرونًا بـ(أل)، وكذا عطف البيان. "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٦).

[٤] في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١: (العيس).

(٥) هذا صدر بيت، وعجزه:

والرحلِ ذي الأنسـاعِ والحِلْسِ

التخريج: البيت لخزز بن لوذان السدوسي في "الكتاب" (٢/ ١٩٠)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ٨١)، و"المفصل" (٤٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٧-٨).

ولخالد بن المهاجر في "الأغاني" (١٦/ ٢١٠)، و"معجم شواهد العربية" ص(٢٥٧).

ولخزز بن لوذان أو لخالد بن المهاجر في "خزانة الأدب" (٢/ ٢٠١، ٢٠٤).

وبلا نسبة في "الخصائص" (٣/ ٣٠٥)، و"الأصول في النحو" (١/ ٣٣٩)، و"المقتضب" (٤/ ٢٢٣)، و"مجالس ثعلب" ص(٥٩، ٨٨)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٣٣)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٣٥)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٧٦). =

= اللغة: صاح: مرخم صاحب. الضامر: مِن ضَمَرَ الحيوانُ وغيره، من باب (قعد): دق وقل لحمه. العنس: بفتح العين وسكون النون: الناقة الصلبة الشديدة، ويروى: (العيس) بكسر أوله وسكون ثانيه، وهي الإبل البيض جمع (عَيساء) كـ(بيض وبيضاء) لفظًا ومعنًى. الرحل: قال في «المصباح»: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع، ومركب للبعير، وحِلْس، ورسن، وجمعه: أرْحُل ورِحال. اهـ. الأنساع: جمع نسع، وهو سير يربط به الرحل، ويروى: (والرحل والأقتاب...). والأقتاب: جمع قَتَب بالتحريك، قال في «المصباح»: هو رحل صغير على قدر السنام. وروى ابن الشجري في «أماليه» بدله: (والأقتاد) وقال: هو جمع (قتد) وهو خشب الرحل. الحلس: بكسر المهملة وسكون اللام: كساء رقيق يجعل على ظهر البعير تحت البرذعة، والجمع أحلاس.

المعنى: ينادي الشاعر صاحبًا له يكثر الأسفار: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل، والترحال المتواصل، والرحل المشدود، بسير عريض فوق الحلس.

وبعد هذا البيت قوله:

سَيْرَ النَّهَارِ وَلَسْتَ تَارِكَهُ وَتَجِدُّ سَيْرًا كُلَّمَا تُمْسِي

الإعراب: يا صاح: يا: حرف نداء، صاح: منادى مرخم أصله: (يا صاحبُ) مبني على الضم في محل نصب، أو أصله: (يا صاحبي) فيكون منادى مضاف. يا: حرف نداء. ذا: اسم إشارة منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي وهو السكون في محل نصب. الضامر: نعت لـ(ذا)، فإن حملته على ضم المنعوت المقدر ضممته، ويكون في محل نصب كالمنعوت، وإن حملته على موضعه الذي هو النصب نصبته بفتحة ظاهرة، والضامر: صفة مشبهة فيه ضمير مستتر تقديره (أنت) فاعل بالصفة المشبهة. العنس: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة. والرحل: الواو: حرف عطف، الرحل: معطوف على (العنس) مجرور وعلامة جره الكسرة. ذي: نعت لـ(الرحل) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والأنساع: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة. والحلس: الواو: حرف عطف، الحلس: معطوف على الأنساع، مجرور وعلامة جره الكسرة.

الشاهد فيه: قوله (الضامر العنس) فإنه مضاف مقرون بـ(أل) فيجوز فيه الرفع إتباعًا للفظ، والنصب إتباعًا للمحل، وقد روي بالوجهين.

ونظير هذا البيت قول عبيد بن الأبرص:

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنِّيَ صَاحِبِ الأَحْلَامِ =

يُرْوَى بِرَفْعِ (الضَّامِرُ) وَنَصْبِهِ.

فَإِنْ كَانَ التَّابِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُضَافًا، وَلَيْسَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَحَلِّ[(١)]، كَقَوْلِكَ: (يا زيدُ صاحبَ عَمْرٍو)، و(يَا زَيدُ أَبَا عبدِ اللهِ)، و(يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ) أو (كُلَّهُمْ)[(٢)]، و(يَا زَيدُ وأبَا عَبْدِ اللهِ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ

= ومعنى البيت: يا أيها الرجل المخوفنا بمقتل شيخه حجرٍ، إنك لا تقدر على الانتقام منا، وتحقيق ما توعدتنا به من إبادة قبائلنا.

وقوله: (تمنِّيَ): منصوب على أنه مصدر حذف عامله، أي: تمنيت تمنيَ، وصاحب: مضاف إليه.

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا كَأَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ

وإنما لم يجز رفعه؛ لئلا يفضل الفرعُ الأصلَ؛ إذ إنه لو وقع منادى وجب نصبه، فنصبه إذا وقع تابعًا أولى.

انظر "شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٧٨)، و"شرح الفاكهي مع الحاشية" (٢/ ١٠٦).

وأجاز الكسائي والفراء والطوال رفع المضاف من نعت وتوكيد، وتبعهم ابن الأنباري، فيجوز عندهم: (يا زيدُ صاحبُنا)، و(يا تميم كلُّهم) بالرفع فيهما. وهو محمول عند الجمهور على القطع، لكن جزم شيخ الإسلام في "حاشيته على شرح ابن الناظم" في باب التوكيد بمنع قطعه، وهكذا صرح الأزهري في "شرح الأزهرية"؛ تبعًا للمصنف في بعض كتبه بأن ألفاظ التوكيد لا تقطع، بخلاف النعوت.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٧٤)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٦)، و"الأشموني" (٣/ ١٤٨)، و"حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح ابن الناظم" (٢/ ٧٣٧).

(٢) أشار بهذا التنويع إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة؛ نظرًا إلى كون لفظ المنادى اسمًا ظاهرًا، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة، وبلفظ الخطاب؛ نظرًا إلى كون المنادى مخاطبًا، فعلمت أنه يجوز أيضًا (يا زيد نفسه، ونفسك) قاله الدماميني. ثم قال: ويجوز (يا أيها الذي قام)، و(يا أيها الذي قمتَ). وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت: (يا أيها الذي قام وقعدتَ) كان فيه التفات، وليس كذلك؛ لأن الالتفات من خلاف الظاهر، وكلا الطريقين موافق للظاهر، فالغيبة لظاهر اللفظ، والخطاب لظاهر المنادى. اهـ.

"الصبان" (٣/ ١٤٨).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الزمر:٤٦][1].

---

(١) الإعراب: قل: فعل أمر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). اللهم: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم: عوض عن (يا) المحذوفة. فاطر: نعت لمحل (اللهم) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهذا على رأي المبرد رَحِمَهُ اللَّهُ. السموات: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة. والأرض: معطوف على السموات.

فائدة: قوله: (فاطر السموات) فيه أوجه:

أحدها: ما ذكرناه من كونه نعتًا لمحل (اللهم). وهذا رأي المبرد.

الثاني: أنه عطف بيان.

الثالث: أنه منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء، أي: يا فاطر السموات. وهذا رأي سيبويه.

الرابع: أنه بدل من (اللهم).

"الدر المصون" (٧٣٤).

تنبيه: لا يوصف (اللهم) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته، أعني: الأسماء المختصة بالنداء، نحو: (يا هناه)، و(يا نومان)، و(يا ملعكان وفلُ)، وخَرَّج الآية -كما تقدم- على النداء المستأنف. قال الرضي: ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعًا من الوصف، بلى السماع مفقود فيها. اهـ. "شرح الرضي على الكافية" (١/ ٣٥١)، و"الكتاب" (٢/ ١٩٦).

فائدة: (اللهم) الأصل فيها عند البصريين (يا الله) فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة، وهذا خاص بهذا الاسم الشريف، فلا يجوز تعويض الميم من حرف النداء في غيره.

واستدلوا على أنها عوض من (يا) أنهم لم يجمعوا بينهما، فلا يقال: (يا اللهم) إلا في ضرورة، كقوله:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا   سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يَا اللهُمَّ مَا

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

وقال الكوفيون: الميم المشددة بقية فعل محذوف تقديره: (أمَّنا بخير) أي: اقصدنا به، من قولك: (أممت زيدًا) أي: قصدته، ومنه: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ [المائدة: ٢]، أي: قاصديه، وعلى هذا فالجمع بين (يا) والميم ليس بضرورة عندهم؛ إذ ليست الميم عوضًا منها.

وقد رد البصريون هذا بأنه قد سمع: (اللهم أمَّنا بخير)، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ﴾ [الأنفال: ٣٢]، فقد صرح بالمدعو به، فلو كانت الميم بقية (أمَّنا) لفسد المعنى؛ فبان بطلانه.

"الدر المصون" (٧٣٤)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٤٩-٣٥٠).

وإنْ كَانَ التَّابِعُ نَعْتًا لِـ(أيٍّ)[١]، تَعَيَّنَ رَفْعُهُ عَلَى اللَّفْظِ[٢]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا

---

(١) ظاهر كلامه أنه صفة مطلقًا، أي: مشتقًّا كان أو جامدًا؛ لتأويل الجامد بالمشتق، كالمعين والحاضر. وقيل: عطف بيان، قال ابن السيد: وهو الظاهر. وقيل: إن كان مشتقًّا فهو نعت، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان، وهذا أحسن. «الأشموني» (٣/ ١٥١).

تنبيه: لا يوصف (أيٌّ) في هذا الباب إلا بما فيه (أل) الجنسية أو اسم إشارة عارٍ عن الكاف، نحو: (يا أيهذا الرجل).

فلا يجوز الوصف بما فيه (أل) التي للعهد أو التي للغلبة، ولا التي للمح، نحو: (أيها الحارث أو الصعق)، ولا ما فيه (أل) من مثنى أو مجموع كان علمًا قبل دخولها، فلا يقال: (يا أيها الزيدان)، ولا (يا أيها الزيدون)، ويقوم مقام ذي الألف واللام الجنسية موصول مصدر بالألف واللام، نحو: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾ [الحجر: ٦]، ولا يجوز إتباع (أي) بغير هذه الثلاثة، فلا يقال: (يا أيها صاحب الفرس) مثلاً، ولا يقطع عن الصفة، فلا يقال: (يا أيها) بدون ما ذكر.

«شرح التسهيل» (٣/ ٣٩٩)، و«الهمع» (٢/ ٥٠-٥١).

(٢) إلى ذلك أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

وإنما وجب رفعه؛ لأنه مقصود بالنداء، وهو مفرد، وأما (أيٌّ) فهي وُصلة لندائه، وهي مبنية على الضم؛ لأنها نكرة مقصودة و(ها) التنبيه حرف تنبيه زائد زيادة لازمة، لا تفارقها عوضًا عن المضاف إليه.

وقوله: (وجب رفعه) ظاهره ولو كان مضافًا، نحو: (يا أيها الحسنُ الوجه)، ولا بُعد فيه.

وهذه المسألة التي ذكرت في حكم وصف (أي) كالمستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى.

تنبيه: أجاز المازني النصب والرفع في وصف (أيٍّ) قياسًا على نحو: (يا زيد الظريف) وقرئ شاذًّا (يا أيها الكافرين).

قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله، ولا تابعه أحد بعده.

«شرح الفاكهي مع الحاشية» (٢/ ١٠٦-١٠٧)، و«شرح الرضي» (١/ ١٤٠-١٤١)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٥٠)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٤٠٠).

ٱلنَّاسُ ﴾[البقرة:٢١][1]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾[الأنفال:٦٤].

وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ بَدَلًا، أَوْ نَسَقًا بِغَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ[2]؛ أُعْطِيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادَى[3]، تَقُولُ فِي الْبَدَلِ: (يَا سَعِيدُ كُرْزُ) بِضَمِّ (كُرْزُ) من غَيْرِ[٤] تَنْوِينٍ، كَمَا تَقُولُ: (يَا كُرْزُ) و(يَا زيدُ[٥] أَبَا عَبْدِ الله) بالنَّصْبِ، كَمَا تَقُولُ: (يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ)؛ وَفِي النَّسَقِ (يا زَيْدُ وعَمْرُو) بِالضَّمِّ، و(يَا زَيْدُ وأَبَا عبدِ اللهِ) بِالنَّصْبِ، وَهَكَذَا أَيْضًا حُكْمُ الْبَدَلِ وَالنَّسَقِ لَوْ كَانَ الْمُنَادَى مُعْرَبًا[6].

---

(١) الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه؛ عوضًا عن المضاف إليه لا محل له من الإعراب. الناس: صفة للفظ (أي) أو عطف بيان على ما تقدم من التفصيل.

(٢) وأما المقرون بالألف واللام فقد تقدم حكمه وأنه يجوز فيه الرفع والنصب، وإليه أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

(٣) وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

"شرح الفاكهي على القطر" (٢/١٠٧)، و"التصريح" (٢/١٧٦).

وقوله: (أعطي ما يستحقه لو كان منادى) أي: أنه يضم إن كان مفردًا، وينصب إن كان مضافًا، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

.... وَاجْعَـلَا كَمُسْـتَقِلٍّ نَسَـقًا وَبَـدَلَا

[٤] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (بغير). [٥] في ب، ح، ط٢: (سعيد).

(٦) أي: فليس ذلك مختصًا بتابع ذي الضم، فتقول: (يا عبدالله بشرُ)، و(يا عبدالله وبشرُ) بضم (بشر) فيهما، و(يا عبدالله أخا زيد)، و(يا عبدالله وأخا زيد)، بنصب الأخ فيهما.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٣/٤٠٢): وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها، فيقولون: (يا زيد وعمرًا، وعمرو) كما يقال بإجماع: (يا زيد والحارثُ، والحارثَ)، وما رأوه غير بعيد من الصحة، إذا لم تنوِ إعادة حرف النداء؛ فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين كما يقصد تشريكهما في عامل واحد، نحو: (حسبت زيدًا وعمرًا حاضرين)، و(كأن زيدًا وعمرًا أسدان)، ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان: =

[المنادى المفرد إذا تكرر مضافًا]

ص- ولَكَ فِي نَحْوِ: (يَا زَيْدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ) فَتْحُهُمَا، أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ[(١)].

ش- إِذَا تَكَرَّرَ الْمُنَادَى المُفْرَدُ مُضَافًا، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعمَلاتِ) جَازَ لَكَ فِي الأَوَّلِ وَجْهَانِ[(٢)]:

= حال يجعل فيها كمستقل، وهو الكثير، كقولي فيما تقدم: (يا غلامُ زيدُ).

وحال يعطى فيها الرفع والنصب؛ لشبهه فيها بالتوكيد، والنعت، وعطف البيان، وعطف النسق المقرون بـ(أل) في عدم الصحة؛ لتقدير حرف النداء قبله، نحو: (يا تيمُ الرجالُ والنساءُ). اهـ.

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

(٢) وكذلك يجوز الوجهان إذا كان المنادى علمًا موصوفًا بـ(ابن) متصل به مضافًا إلى علم، نحو: (يا زيدُ بن سعد) بالضم والفتح، والمختار عند البصريين -غير المبرد- الفتح.

وضمُّه على الأصل؛ لأنه مفرد علم، والفتح إما على الإتباع لفتحة (ابن)؛ إذ الحاجز بينهما ساكن، فهو غير حصين، وعليه اقتصر في "التسهيل"، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا كـ(خمسة عشر) وعليه اقتصر الفخر الرازي؛ تبعًا للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، أو على إقحام (ابن) وإضافة (زيد) إلى (سعد)؛ لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه. حكاه في "البسيط" مع الوجهين السابقين. فعلى الأول فتحة (زيد) فتحة إتباع، وعلى الثاني فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة إعراب. وفتحة (ابن) على الأول فتحة إعراب، وعلى الثاني فتحة بناء.

وينظر على الثالث ما وجه الفتح. وقد يقال: إنه فُتِحَ تخفيفًا، أو هو تأكيد، ولا ينافي التأكيدُ الإقحامَ كما صرح بذلك المرادي نقلاً عن بعضهم في (يا سعد سعد الأوس) على قول سيبويه من أن الأول مضاف للأوس والثاني مقحم عند الفتح.

"التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ١٦٩)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٤١-١٤٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٨٦).

أَحَدُهُمَا: الضَّمُّ، وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِهِ[١] مُنَادًى مُفْرَدًا، وَيَكُونُ الثَّانِي حِينَئِذٍ: إِمَّا مُنَادًى سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ، وَإِمَّا عَطْفَ بَيَانٍ، وَإِمَّا مَفْعُولًا بِتَقْدِيرِ أَعْنِي(٢).

وَالثَّانِي: الْفَتْحُ(٣)، وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: (يازيدَ اليَعْمَلاتِ زيدَ اليعمَلاتِ)(٤) ثُمَّ

---

[١] في ب، ح، خ: (تقدير).

(٢) وإما بدلًا، وإما توكيدًا. زاد التوكيد ابن مالك في «شرح التسهيل» ونوزع فيه، وأجاز السيرافي: أن ينصب على النعت، وتأول فيه الاشتقاق، أي: جعله مشتقًا بتأوله بالمنسوب إلى الأوس. وضعفه الشاطبي بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع.

«شرح التسهيل» (٣/ ٤٠٥)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ١٨٥)، و«شرح الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٥٤).

(٣) فإن قلت: أي الوجهين أرجح أضم الأول أم فتحه؟

قلت: بل ضمه؛ لوضوح وجهه، وقد صرح ابن مالك في «الكافية» بأنه الأمثل.

فإن قلت: فهل يشترط في ذلك أن يكون الاسم المكرر علمًا كما مثل؟

قلت: مذهب البصريين أنه لا يشترط بل اسم الجنس نحو: يا رجلُ رجلَ القوم، والوصف نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيد كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين.

وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونًا فتقول: يا صاحبًا صاحبَ زيد، ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك. اهـ.

«شرح المرادي على الألفية» (٢/ ١٨٦)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١٥٤).

(٤) وهذا الكلام بعض بيت، وتمامه:

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ تَطَـاوَلَ اللَّيْـلُ عليـكَ فـانْزِلِ

التخريج: الرجز لعبدالله بن رواحة في «حياة الحيوان» (٢/ ٢٥٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٧)، و«شرح أبيات ابن عقيل» ص(٢١٩)، و«لسان العرب» (عمل)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٤٣٣)، (٢/ ٨٥٥)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٣/ ٢٩٥)، و«خزانة الأدب» (٢/ ٢٦٥).

ولبعض ولد جرير في «الكتاب» (٢/ ٢٠٦)، و«المفصل» ص(٤٢-٤٣)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٠).

ولعمر بن لجا في «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٤٤١) (٣/ ١٦٠). =

= وبلا نسبة في "اللامات" ص(١٠٠)، و"المقتضب" (٤/ ٢٣٠)، و"شرح الكافية الشافية" (١٧/٢)، و"شرح الرضي" (٣٥٢/١)، و"شرح ابن عقيل" (١٢٢/٢)، و"الأشموني" (١٥٣/٣)، و"الهمع" (١٦٣/٣)، و"المغني" (٤٥٧/٢)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٢٠٤).

اللغة: زيد: هو زيد بن أرقم ذكر ابن إسحاق أنه كان يتيمًا في حجر عبدالله بن رواحة، وقيل: هو زيد بن حارثة. قال البغدادي في "خزانة الأدب" (٢٦٦/٢): وَهَذَا الثَّانِي بعيد؛ فَإِنَّهُ يستبعد أن يُقَال لأمير الْجَيْش: انْزِلْ عَن راحلتك وَاحْدُ الْإِبِلَ؛ فَإِن زيد بن حَارِثَة كَانَ أَمِير الْجَيْش فِي غَزْوَة مُؤْتَة. اهـ.

اليعملات: (بفتح الياء والميم) الإبل القوية على العمل، جمع يعملة، وإنما أضيف زيد إليها؛ لاشتهاره بالحداء، أي: الغناء لها عند سيرها. **الذُّبَّل**: -بضم الذال المعجمة وتشديد الباء المفتوحة- الضوامر من طول السفر، وهو جمع ذابل.

المعنى: يا حادي النوق التي عندها قوة على العمل وضوامر تطاول الليل عليك وأنت سائر، فانزل في هذا المحل؛ لأجل أن تستريح من مشقة السير؛ وتستريح أيضًا النوق معك من هذه المشقة.

الإعراب: يا: حرف نداء. زيد: يجوز بناؤه على الضم ونصبه، فإن بني على الضم تقول في إعرابه: زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب، و(زيد) الثاني يجب نصبه على أنه منادى ثانٍ حذف منه ياء النداء، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو على أنه معطوف على (زيد) الأول عطف بيان باعتبار محله، أو على أنه بدل منه بدل كل من كل؛ نظرًا للمحل أيضًا، أو على أنه توكيد لفظي له؛ تبعًا للمحل أيضًا، أو على أنه نعت له؛ لأنه وإن كان جامدًا لكنه مؤول بالمشتق، أي: المنسوب إلى اليعملات كما قاله السيرافي، وهذا القول رده الشاطبي كما تقدم. وعلى كل من هذه الأعاريب الستة السابقة (زيد) الثاني مضاف، و(اليعملات) مضاف إليه، وإن نصب (زيد) الأول تقول في إعرابه: يا: حرف نداء. زيد: منادى منصوب؛ لأنه مضاف، و(اليعملات) مضاف إليه، و(زيد) الثاني: زائد عند سيبويه بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثاني على التوكيد. وأورد على سيبويه بأنه يلزم على كلامه الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، وأجيب عنه: بأنه لما اتحد الاسمان لفظًا ومعنى اغتفر الفصل بالثاني؛ لأنه كلا فصلٍ. وأورد عليه بأنه يلزم على زيادة (زيد) الثاني مخالفة مذهب الجمهور؛ لأنه لا تجوز عندهم زيادة الاسم، وأجيب عنه: بأن ما ذكر مبني على مذهبه ومذهب الباقين من جواز الزيادة، ولا يعارض مذهب بمذهب. وأورد عليه أيضًا بأن (زيد) الثاني لو كان زائدًا كما قلت، و(زيد) الأول مضاف إلى=

اخْتُلِفَ فِيهِ:

فَقَالَ سِيبَوَيْهِ[(١)]: حُذِفَ (اليَعْمَلاتِ) مِنَ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ، وأُقْحِمَ (زيدٌ) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ[(٢)].

= (اليعملات) لنون؛ لعدم إضافته مع أنه لم ينون، وأجيب عنه: بأنه إنما لم ينون لمشاكلته للأول، ولا يصح إعرابه بدلًا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم؛ لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول، والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم؛ فإن الاسم الأول فيها غير مضاف.

وقال المبرد: إن (زيد) الثاني مضاف إلى (اليعملات) وإن (زيد) الأول مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف له الثاني، وأن الأصل: (يا زيد اليعملات زيد اليعملات) فحذف من الأول لدلالة الثاني، ويكون نصبه على الأوجه الستة السابقة. وأورد عليه: بأنه يلزم على كلامه مخالفة الكثير؛ إذ هو الحذف من الثاني لدلالة الأول لا العكس، وأجيب عنه: بأن هذه المخالفة واتباعه للقليل وتركه للكثير لا ضرر فيه.

الذبل: صفة لـ(اليعملات) مجرور مثله. **تطاول**: فعل ماضٍ. **الليل**: فاعل مرفوع. **عليك**: جار ومجرور متعلق بـ(تطاول). **فانزل**: الفاء: سببية، انزل: فعل أمر مبني على السكون، وحركه بالكسر؛ للشعر، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت).

الشاهد فيه: قوله: (يا زيد زيد اليعملات)، حيث تكرر لفظ المنادى في حالة الإضافة فحينئذٍ يجوز في الأول البناء على الضم، ويجوز الفتح، ويجب في الثاني النصب كما تقدم.

(١) انظر رأيه في «الكتاب» (٢/ ٢٠٦)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٧)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٥٣)، و«الارتشاف» (٤/ ٢٢٠٤)، و«الهمع» (٢/ ٥٨)، و«الأشموني» (٣/ ١٥٤)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٢٤)، و«شرح السيرافي على الكتاب» (١/ ٣١٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٠).

(٢) وهو توكيد لفظي لـ(زيد) الأول، وممن ذكر أنه توكيد على رأي سيبويه، والرضي، والمرادي. وترك تنوينه؛ مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكَّد به.

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه؛ لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم. وجاز الفصل به بينهما في السعة على أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة -وذلك بالظرف خاصة في الأغلب-؛ لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه=

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ[(١)]: حُذِفَ (الْيَعْمَلَاتِ) مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَكُلٌّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ تَخْرِيجٌ عَلَى وجهٍ ضَعِيفٍ: أَمَّا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ فَفِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ، وَهُمَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ فَفِيهِ الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، [وَهُوَ قَلِيلٌ وَالْكَثِيرُ عَكْسُهُ][٢].

= لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: (إنَّ إنَّ زيدًا قائم) مع قولهم لا يفصل بين (إنَّ) واسمها إلا بالظرف، وتقول: (لا لا رجل في الدار) مع أن النكرة المفصول بينها وبين (لا) التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]، وقد تقدم بيان ذلك.

"شرح الرضي" (٢/ ٣٥٣).

(١) انظر رأيه في كتابه "المقتضب" (٤/ ٢٢٧)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٢٠٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٥٥)، و"الهمع" (٢/ ٥٨)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٥)، و"شرح السيرافي على الكتاب" (١/ ٣١٥)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ١٠).

تنبيه: المبرد له تخريج آخر في نحو المثال المذكور يوافق فيه سيبويه ذكره في "الكامل" في موضعين (٥/ ٨٤) (٧/ ١٤٥-١٤٦)، وكذلك في "المقتضب" (٤/ ٢٢٧)، واقتصار ابن هشام وغيره على التخريج المذكور يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه، مع أنه في "المقتضب" ذكر تخريج سيبويه أولًا ثم ذكر ثانيًا التخريج المذكور، وفي "الكامل" اقتصر في الموضعين المذكورين على تخريج سيبويه. وانظر "الحاشية على المقتضب" (٤/ ٢٢٧).

وهناك مذهب ثالث للأعلم، وهو: أن الاسمين ركبا تركيب (خمسة عشر) وجعلا اسمًا واحدًا، ففتحة الثاني فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، في محل نصب.

ومذهب رابع للفراء، وهو: لا حذف، ولا إقحام، ولا تركيب، بل الاسمان مضافان للمذكور. وأورد عليه بأنه يلزم على كلامه توارد عاملين على معمول واحد، وأجيب عنه: بأن العاملين لما اتحد لفظهما وعملهما جاز تواردهما على معمول واحد.

وأولى وأحسن من هذه الأقوال -والله أعلم- أن يقال: إن (زيدًا) الأول مبني على الضم المقدر؛ لأنه مفرد علم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة اتباع حركة (زيد) الثاني وهي الفتح.

"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (٢/ ٧٠-٧١)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٥٦).

[٢] ما بين المعقوفين سقط من ب، ج، خ.

[المنادى المرخم]

ص- فصلٌ: وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ: وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ؛ تَخْفِيفًا، فَذُو التَّاءِ مُطْلَقًا كَ(يَا طَلْحَ) وَ(يَا ثُبُ)، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وعَلَمِيَّتِهِ، ومُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، كَ(يَا جَعْفَ): ضَمًّا وفتحًا.

[حقيقة الترخيم]

ش- مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ[1]، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا[2]، وَهِيَ تَسْمِيَةٌ

---

(١) الترخيم لغة: التسهيل والتليين، يقال (صوت رخيم) أي: سهل لين، ومنه قوله:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ ... رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

أي: رقيق الحواشي، أي: الكلمات، وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل. «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٣٠٠)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٧١).

وهو في اصطلاح النحاة: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص.

وهو أقسام ثلاثة: ترخيم النداء: وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق، وهو الذي عقد له المؤلف هذا الباب، وعرّفه بقوله: حذف آخر المنادى تخفيفًا.

الثاني: ترخيم التصغير، وهو حذف بعض الحروف لأجل التصغير، كقولهم في أسود سويد.

الثالث: ترخيم الضرورة، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

وهذا النوع يشترط لترخيمه ثلاثة شروط، صرح ابن مالك في هذا البيت باثنين منهما، وهما: الاضطرار، وكون الاسم الذي يراد ترخيمه صالحًا للنداء فلا يرخم نحو: (الغلام)، والثالث: كونه زائدًا على ثلاثة أحرف، وهذا الشرط مأخوذ من المثال، وهو في غير المختوم بالهاء، وأما هو فلا يشترط فيه الزيادة على ثلاثة أحرف، ومثال ترخيم الضرورة قوله:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالخَصَرْ

وقوله:

إن ابن حارثَ إن أَشْتَقْ لرؤيتهِ ... أو أمتدِحْه فإن الناس قد علموا

(٢) أي: لا للإعلال، وهذا يسمى بالحذف بلا علة أو الحذف الاعتباطي. ولم يقيد الآخر بكونه حرفًا فشمل كلامه الحرف، والحرفين، وعجز المركب. «الصبان» (٣/ ١٧٢). =

قَدِيمَةٌ(١)، وَرُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾[الزخرف:٧٧](٢) فَقَالَ: مَا كَانَ أَشْغَلَ أَهْلَ النَّارِ عَنِ التَّرْخِيمِ(٣)! ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ(٤) وَغَيْرُهُ. وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الَّذِي حَسَّنَ التَّرْخِيمَ هُنَا أَنَّ فِيهِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّهُمْ يَقْتَطِعُونَ[٥]

= قال ابن مالك رحمه الله معرفًا الترخيم بما ذكر:

تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى   كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

(١) أي: إطلاقه على الحذف المذكور تسمية قديمة.

(٢) الإعراب: الواو: استئنافية. نادوا: فعل وفاعل. يا: حرف نداء. مال: منادى مرخم مبني على الضم على الحرف المحذوف على لغة من ينتظر، وجملة (ونادوا) مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

وانظر قراءة ابن مسعود رضي الله عنه في «البخاري» برقم (٣٣٣٠)، و«الكشاف» (٤/ ٢٦)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٧)، و«الدر المصون» (٤٧٢٨)، و«روح المعاني» (١٨/ ٤٠٧)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١٧/ ٢٩٤)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٦/ ١١٦)، و«تحفة الأشراف» (٩/ ١١٤) (١١٨٣٨).

وبهذه القراءة قرأ أيضًا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَابْنُ وَثَّابٍ، وَالْأَعْمَشُ.

المصادر السابقة حاشا البخاري، وانظر «فتح الباري» (٨/ ٧٢٢) ط: دار السلام.

وقال الزيلعي في كتابه «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» (٣/ ٣٥٥) في هذا الأثر: غريب.

وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف»: لم أجده بإسناد.

وأما القراءة عنه فرواها البخاري من طريق ابن عيينة تحت الرقم المذكور، وروى عبدالرزاق عن الثوري أنه قال: وفي حرف ابن مسعود (ونادوا يا مال). يعني: بالترخيم.

وانظر «فتح الباري» (٦/ ٣٧٩، ٣٧٦) (٨/ ٧٢٢).

(٣) فاستبعد ابن عباس رضي الله عنهما هذه القراءة؛ لأن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه؛ إذ هو تحسين للفظ، وهم في شغل عن ذلك بعقابهم. وسيأتي توجيه الترخيم في هذا المقام وهذه الحال.

والشاهد في الأثر ذكر الترخيم، وأنه تسمية قديمة يطلق على ما ذكر.

وانظر «الخضري» (٢/ ١٣١).

(٤) «الكشاف» (٤/ ٢٦٤).

[٥] في ب، ج، ط١: (يقطعون).

بَعْضَ الِاسْمِ؛ لِضَعْفِهِمْ عَنْ إِتْمَامِهِ[١].

[شروط المنادى المرخم]

وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ مَعْرِفَةً[٢].

ثُمَّ إِنْ كَانَ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ، لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عَلَمِيَّةٌ، وَلَا زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ[٣]؛ فَتَقُولُ

---

(١) هذا بمعنى قول ابن جني، ولفظه: وللترخيم في هذا الموضع سرٌّ؛ وذلك أنهم لعظم ما هم فيه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم، فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة. وبهذا يجاب عن قول ابن عباس رضي الله عنه وقد حكيت له القراءة به ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم! مشيرًا بذلك إلى إنكار القراءة المذكورة؛ فإن (ما) للتعجب وفيها معنى الصدّ، يعني: أنهم في حالة تشغلهم عن الالتفات إلى الترخيم وترك النداء على الوجه الأكثر في الاستعمال.

قال الطيبي: وهذا نظير قولك لمن كان في شدة، واشتغل عنها بما لا يهمه: (ما أشغلك عن هذا!)، (أمَا يصدك عن هذا ما أنت فيه من الهول والشدة).!!!!

وحاصل الجواب: أن الترخيم لم يصدر عنهم لقصد التصرف في الكلام والتفنن فيه كما في قوله:

يُحْيِي رُفَاتَ الْعِظَامِ بَالِيَةً ... وَالْحَقُّ يَا مَالِ غَيْرُ مَا تَصِفُ

بل للعجز وضيق المجال عن الإتمام.

"روح المعاني" (١٨/ ٤٠٧)، و"حاشية الآلوسي على القطر" ص(٣٥١).

(٢) أي: بالعلمية إن كان مجردًا من التاء، وبها أو بالقصد في ذي التاء. واشترط كونه معرفة؛ لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها، وخص الآخر بذلك؛ لأنه محل التغيير.

"التصريح مع الحاشية" (٢/ ١٨٤).

(٣) أي: فيجوز ترخيمه مطلقًا، سواء كان تعريفه بالعلمية كقوله:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

أم بالقصد والإقبال كقوله:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ... سَيْرِي وإشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

أصله يا جارية، وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل، قالوا: (يا شا، ادجني)، أي: يا شاة ادجني، أي: أقيمي بالمكان، يقال: دجن بالمكان يدجن دجونًا، أي: أقام به. فالمعتبر في ذي التاء التعيين وعدم الإضافة، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ولا المضاف، فلا يجوز الترخيم=

فِي (ثُبَةٍ) -وَهِيَ الْجَمَاعَةُ- (يَا ثُبَ) كَمَا تَقُولُ فِي (عَائِشَةَ): (يَا عَائِشَ).

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ، والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَجَاوِزًا ثَلَاثَةَ[١] أَحْرُفٍ(٢)، وَذَلِكَ نَحْوُ: (حَارِثٍ، وجَعْفَرٍ)، تَقُولُ: (يَا حَارِ) و(يا جَعْفَ)، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (عَبْدِ اللهِ)، و(شَابَ قَرْنَاهَا) أَنْ يُرَخَّمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مَضْمُومَيْنِ(٣) وَلَا فِي نَحْوِ: (إِنْسَانٍ) مَقْصُودًا بِهِ

= في نحو قول الأعمى: (يا جارية خذي بيدي)، ولا في نحو: (يا طلحة الخير).
وأما قوله:

يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر.

[١] في الأصل، ب، ط١: (لثلاثة).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ مشيرًا إلى ترخيم العلم وذي التاء:

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِـ(الهَا) وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ (الهَا) قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمْ

والشرط الأول الذي ذكره ابن هشام لا بدَّ أيضًا من توفره في ذي التاء، فهو شرط مشترك.
ومن الشروط المشتركة أيضًا:
ألَّا يكون مضافًا، كـ(طلحة الخير، وعبدالله). ولا شبهه، كـ(طالعة جبلًا)، و(ثلاثًا وثلاثين). ولا ذا إسناد، كـ(قامت فاطمة)، و(برق نحره). ولا نكرة غير مقصودة، كـ(يا امرأة، ويا رجلًا، خذا بيدي). ولا مختصًا بالنداء، كـ(فُلُ)، و(فُلَةُ). ولا مبنيًا قبل النداء، كـ(خمسة عشر)، و(حذامِ). ولا مستغاثًا ولا مندوبًا. فكل ذلك لا يرخم وإن كان بالهاء. وأما شرط كونه متجاوزًا ثلاثة أحرف وعلمًا فمختص بالمجرد، فراد المصنف بالإطلاق في المتن الإطلاق عن هذين فقط كما بينه في الشرح، لا أنه لا يشترط فيه شيء أصلًا؛ فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره ما ذكر.
"الخضري" (٢/ ١٣٢)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠٩)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٨٤)، و"الأشموني" (٣/ ١٧٦)، و"الهمع" (٢/ ٧٧).

(٣) لأن الأول مضاف والثاني مركب تركيبًا إسناديًا، وهو محكي، والمحكي لا يرخم، وأجاز ترخيم=

مُعَيَّنٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا[١]، وَلَا فِي نَحْوِ: (زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) و(حَكَمٍ)؛ لِأَنَّهَا ثُلَاثِيَّةٌ[٢]،

= المركب ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٤٢١-٤٢٢)، و«شرح الكافية»، و«الألفية». قال في «شرح التسهيل»: وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم، ونصَّ في باب النسب على أن من العرب من يرخمه، فيقول في تأبط شرًّا: يا تأبط، ورتب على ترخيمه النسب إليه، ولا خلاف في النسب إليه، وقال في «التسهيل»: ويجوز ترخيم الجملة وفاقًا لسيبويه، وقال في «شرح الكافية» (٢/ ٣٣): وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كـ(تأبط شرًّا) وهو جائز؛ لأن سيبويه حكى ذلك في بعض (أبواب النسب)... ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل. اهـ.

وقال في «الألفية»:

.... وَقَــلْ تَـرخِيمُ جُمْلَـةٍ وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

وأجاز ابن مالك والكوفيون ترخيم المضاف، بحذف آخر المضاف، كقوله:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ يُذْكَرُ

وقوله:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَـيَدْعُوهُ دَاعِـي مِيتَـةٍ فَيُجِيـبُ

أي: يا آل عكرمة، وأبا عروة. وأجاب سيبويه والبصريون بأنها ضرورة.

«الهمع» (٢/ ٧٨)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٦٢).

(١) وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة، نحو: (يا غضنف) في (غضنفر) قياسًا على قولهم: (أطرق كرا، ويا صاح) وهو قياس على شاذ، والذي سهل ترخيم (صاحب) كثرة استعماله، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٢/ ٣٣): وكثر دعاء بعضهم بعضًا بـ(الصاحب) فأشبه العلم فرخم بحذف بائه. اهـ.

وليس مراده بيان أنه مقيس، بل بيان المسهل؛ لترخيمه.

والرضي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجعل (أطرق كرا) من باب الترخيم حتى يقاس عليه، بل جعل (كرا) ذكر الكروان. ونص عبارته، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وليس (أطرق كرا) منه؛ لأن (الكرا) ذكر الكروان. وقال المبرد: هو مرخم (كروان). ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح. اهـ. «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٧-٣٦٨).

(٢) ففي الحذف إضرار بالكلمة؛ فيلزم منه نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب. قال=

وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ[١] التَّرْخِيمَ فِي (حَكَمٍ)، و(حَسَنٍ) وَنَحْوِهِمَا مِنَ الثُّلَاثِيَّاتِ الْمُحَرَّكَةِ[٢] الْوَسَطِ؛ قِيَاسًا عَلَى إِجْرَائِهِمْ نَحْوَ: (سَقَرَ) مُجْرَى (زَيْنَبَ)، فِي إِيجَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ، لَا مُجْرَى (هِنْدٍ) فِي إِجَازَةِ الصَّرْفِ، وَعَدَمِهِ[٣]، وإِجْرَائِهِم (جَمَزَى) لِحَرَكَةِ وَسَطِهِ مُجْرَى

= الرضي في «شرح الكافية» (٢/ ٣٦٥): وإنما اشترطوا في العلم زيادة على الثلاثة؛ لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسيًّا مطَّردًا عن أقل أبنية المعرب -أي: عن الثلاثة- بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو: (يد)، و(دم)، فإن النقص فيه، وإن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياسي، والشذوذ لا يعبأ به، وبخلاف نحو: (عمٍ)، و(شجٍ)، و(عصًا)، وإن كان قياسيًّا، لكنه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلت: المنادى المرخم مبني، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف، نحو: (ما) و(من).

قلت: البناء فيه عارض، فهو في حكم المعرب، وضمُّه مشبه للرفع على ما بينا قبل.

فإن قلت: المؤنث الثلاثي بالهاء يجوز ترخيمه مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضًا.

قلت: إنما جاز ذلك؛ لأن الهاء ليست من أصول الكلمة، بل هي حرف مستقل، فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين، فكأن الترخيم لم يحدث شيئًا، فتأمل.

«حاشية ابن حمدون على المكودي» (٢/ ٨٨)، و«شرح الجمل» (٢/ ٧٦).

وما ذكر من منع ترخيم الثلاثي مطلقًا -أي: سواء كان ساكن الوسط أو متحركه- هو مذهب الجمهور.

(١) انظر رأيه في «شرح التسهيل» (٣/ ٤٢٣)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٦٣)، و«الأشموني» (٣/ ١٧٥)، و«التصريح» (٢/ ١٨٥)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٣٢)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٢٢٠)، و«شرح الجمل» لابن عصفور (٢/ ٦٧).

وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين إلا الكسائي، ونُقِلَ أيضًا عن الأخفش.

انظر «الارتشاف» (٢/ ٢٢٣٢)، و«الهمع» (٢/ ٨٠).

[٢] في ب، خ: (المتحركة).

(٣) فالفراء علل مذهبه بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع؛ قياسًا على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف، كـ(سقر). «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٨٩).

تنبيه: قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كـ(هند) و(عمرو) لم يجز ترخيمه، قولًا واحدًا. =

(حُبَارَى) فِي إِيجَابِ حَذْفِ أَلِفِهِ(١) فِي النَّسَبِ(٢)، لَا مُجْرَى (حُبْلَى) فِي إِجَازَةِ حَذْفِ أَلِفِهِ(٣) وَقَلْبِهَا(٤) وَاوًا.

وأَشَرْتُ بِقَوْلِي: (كَ(يَا جَعْفُ) ضَمًّا وفَتْحًا) إِلَى أَنَّ التَّرْخِيمَ يَجُوزُ فِيهِ قَطْعُ النَّظَرِ عَنِ الْمَحْذُوفِ، فَتَجْعَلُ[٥] الْبَاقِيَ اسْمًا بِرَأْسِهِ(٦) فَتَضُمُّهُ، وَيُسَمَّى[٧] لُغَةَ مَنْ لَا

= وقال ابن مالك في "شرح الكافية" (٢/ ٣٢): فلو كان الثلاثي ساكن الوسط لم يجز ترخيمه بإجماع.

وهذا النقل منهما فيه نظر؛ فقد ثبت الخلاف فيه أيضًا، حكي عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبوالبقاء العكبري، وصاحب النهاية، وابن الخشاب، وابن هشام الخضراوي.

"الارتشاف" (٢/ ٢٢٣٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٢٠)، و"الأشموني" (٣/ ١٧٥)، و"الهمع" (٢/ ٨٠).

(١) لأن الألف إذا كانت خامسة كما في (حبارى)، أو سادسة كما في (قَبَعْثَرى) -وهو الجمل العظيم الشديد- كان حذفها واجبًا، فهم قد أجروا (جمزى) الرباعي؛ لتحرك وسطه مجرى الخماسي فأوجبوا فيه الحذف مثله. "الآلوسي" ص(٣٥٣).

(٢) قال الآلوسي في "حاشيته على القطر" ص(٣٥٣): ضبطه بعض من يوثق به بفتح النون وسكون السين على أنه مصدر (نسب)، وصرح بأن العامة يقرءونه (النِّسَب) بكسر النون وفتح السين، على أنه جمع النسبة، وليس بذاك. اهـ.

(٣) فيقال: (حُبْلِيٌّ).

(٤) فيقال: (حُبْلَوِيٌّ). وقال بعضهم: إذا قلبت الألف واوًا في نحو: (حبلى) جاز الإتيان بألف قبلها، فتقول: (حُبلاوي)، والمختار سقوط الألف.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٣٢٩)، و"شذا العرف" ص(١٠٢)، و"الكافية الشافية" (٢/ ٣٠٦).

[٥] في ب، ح، ط١: (فيجعل).

(٦) أي: كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة ولم يحذف منه شيء، فيعطى من البناء الضم وغيره ما يستحقه.

[٧] في ب، ج، خ: (وتسمى).

يَنْتَظِرْ(١)، وَيَجُوزُ أَلَّا تَقْطَعَ[٢] النَّظَرَ عَنْهُ، بَلْ تَجْعَلُهُ مُقَدَّرًا فَيَبْقَى [مَا كَانَ][٣] عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ(٤)، وَيُسَمَّى[٥] لُغَةَ مَنْ يَنْتَظِرُ(٦).

فَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَعْفَرٍ: (يَا جَعْفَ)(٧) بِبَقَاءِ فَتْحَةِ الْفَاءِ، وَفِي (مَالِكٍ) (يَا مالِ) بِبَقَاءِ كَسْرَةِ اللَّامِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ(٨)، وَفِي (مَنْصُورٍ) (يَا مَنْصُ)(٩) بِبَقَاءِ ضَمَّةِ الصَّادِ، وَفِي (هِرَقْلَ): (يَا هِرَقْ) بِبَقَاءِ سُكُونِ الْقَافِ.

---

(١) وإليها أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

[٢] في ب، ج، ط١: (يقطع). [٣] ما بين المعقوفين ليس في ب، ج، خ.

(٤) وهذا هو الأكثر في لسان العرب أن يُنوى المحذوفُ، فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة أو سكون، بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا، تقول في (جعفر): (يا جعفَ) بالفتح، وعلى كسره إن كان مكسورًا، تقول في (حارث): (يا حارِ) بالكسر، وعلى ضمه إن كان مضمومًا، تقول في (منصور): (يا منصُ) بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم، وعلى سكونه إن كان ساكنًا، نحو: (يا هرقْ) في (هِرَقْل). «التصريح» (٢/ ١٨٨)، و«الهمع» (٢/ ٨٨-٨٩).

[٥] في ج، ح، خ، ط١: (وتسمى).

(٦) وإليها أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

قال الدنوشري: وتسمية لغة من ينوي المحذوف (لغة من ينتظر)، ولغة من لا ينويه (لغة من لا ينتظر) تسمية حادثة من النحاة، ولو قيل: إن الأولى أن تسمى: (لغة من ينوي المحذوف)، والثانية: (لغة من لا ينويه) لكان أحسن، كما لا يخفى على ذي لب.

«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ١٨٨).

(٧) الإعراب: يا: حرف نداء. جعف: منادى مفرد علم مبني على الضم على الحرف المحذوف، في محل نصب.

(٨) وقد تقدم تخريجها.

(٩) الإعراب: يا: حرف نداء. منصُ: منادى مبني على الضم على الحرف المحذوف، في محل نصب.

وَتَقُولُ عَلَى اللُّغَةِ الأُولَى: (يَا جَعْفُ)(١)، وَ(يَا مالُ)، وَ(يَا هِرَقُ)، بِضَمِّ أَعْجَازِهِنَّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي السَّرِيِّ[٢] الْغَنَوِيِّ(٣)، و(يَا مَنصُ) بِاجْتِلَابِ ضَمَّةٍ، غَيْرِ تِلْكَ الضَّمَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ التَّرْخِيمِ.

[المحذوف للترخيم]

ص- ويُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: (سَلمَانَ)، و(مَنْصُورٍ)، و(مِسْكِيْنٍ) حَرْفَانِ، ومِنْ نَحْوِ: (مَعْدِي كَرِبَ) الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش- الْمَحْذُوفُ للترخيم عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

---

(١) الإعراب: يا: حرف نداء، جعفُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

ومثله: (يا مالُ)، و(يا هرقُ)، و(يا منصُ). فهذه اللغة لا ينظر فيها إلى الحرف المحذوف، بل يجعل الحرف الذي كان قبل الأخير كأنه آخر الكلمة فيضم.

[٢] في ح، خ، ط١: (السَّراء).

(٣) أي: في قوله: (يا مالُ) فإنه قرأ قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧] (يا مالُ) بالترخيم على لغة من لا ينتظر، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه ومن تقدم ذكره بالترخيم على لغة من ينتظر.

وانظر قراءة أبي السري في "البحر المحيط" (٨/٢٧-٢٨)، و"الكشاف" (٤/٦٦٧)، و"روح المعاني" (٨/٤٠٧)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٧/٢٩٤)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٨/٣٠)، و"الدر المصون" (٤٧٢٨).

تنبيه: المختوم بالتاء التي للفرق بين المذكر والمؤنث لا يرخم إلا على لغة من ينتظر؛ لحصول اللبس، نحو: (مُسْلِمَة)، و(حارثة)، و(حفصة) فيقال: (يا مسلمَ)، و(يا حارثَ)، و(يا حفصَ) فإن لم تكن للفرق كـ(حمزة)، و(طلحة)، و(مَسْلَمَة) فيجوز فيه الوجهان.

قال ابن مالك رحمه الله:

وَالْـــتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْـــلِمَهْ   وَجَـــوِّزِ الْـــوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْـــلَمَهْ

"شرح ابن عقيل" (١/١٣٦)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/١٨٢)، و"أوضح المسالك" (٤/٦٢).

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ حَرْفًا وَاحِدًا، وَهُوَ الْغَالِبُ(١) كَمَا مَثَّلْنَا[٢].

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَرْفَيْنِ، وَذَلِكَ فِيمَا[٣] اجْتَمَعَتْ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ(٤)؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ زَائِدًا(٥). الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا(٦). الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ فَمَا فَوْقَهَا(٧)، وَذَلِكَ نَحْوُ: (سَلْمَانَ)، وَ(مَنْصُورٍ)،

---

(١) لأن الحذف خلاف القياس، فتقليله أولى. «ياسين على الفاكهي» (٢/ ١١٠).

[٢] في ج: (مثلتُ).

[٣] في الأصل، ب: (وذلك إذا اجتمعت)، وفي ط١: (وذلك فيما إذا اجتمعت).

(٤) زاد في «التوضيح» شرطًا آخر، وهو أن يكون ما قبل الحرف الأخير؛ تبعًا لحركة من جنسه، فلا يحذف من نحو: (فِرْعَون)، و(غُرْنَيْق) الواو والياء؛ لعدم المجانسة، ولعله مشى هنا على ما ذهب إليه الجرمي والفراء من عدم الاشتراط، وذكر الجرمي أن هذا مذهب أكثر النحويين. «أوضح المسالك» (٤/ ٥٨، ٦٠)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٢٣٤)، و«الآلوسي» ص(٣٥٤).

(٥) وحروف الزيادة عشرة، جمعها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ أربع مرات في بيت نصه:

هَنَـاءٌ وتَسْـلِيمٌ تَـلَا يَـوْمَ أُنْسِـهِ ... نِهَايَـةُ مَسْـئُولٍ أَمَـانٌ وَتَسْـهِيلُ

وقد جمعت في تراكيب أخر، من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها، فقال: سألتمونيها؟ قال: نعم. قال: قد أجبتكم. يعني: أنه قد أجابهم بقوله: (سألتمونيها)، فهذه هي حروف الزيادة مجموعة فيما ذكر.

ومما جمعت فيه قولهم: (اليوم تنساه).

«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٣٣٠-٣٣١)، و«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٣٠٣).

(٦) أي: حرف علة.

فَائِدَةٌ: اعلم أن حروف (واي) إن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومدٍّ، كـ(قال)، و(يقول)، و(يبيع). أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط، كـ(فرعون)، و(غرنيق). أو تحركت فعِلَّة فقط. فكل مدٍّ لين، وكل لين عِلَّة، ولا عكس، فالألف حرف مد دائمًا؛ لأنها دائمًا ساكنة بعد فتحة. «الخضري» (٢/ ١٣٣).

(٧) وقد أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا القسم مع ذكر شروطه، فقال:

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إنْ زِيـدَ لَيِّنـًا سَـاكِنًا مُكَمِّـلا =

و(مِسْكِينٍ) عَلَمًا تَقُولُ: (يَا سَلْمُ)، و(يَا مَنْصُ)، و(يَا مِسْكُ)[(١)]، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَـــامَرْوُ إنَّ مَطِيَّـــتِي مَحْبُوسَـــةٌ   تَرْجُـو الحِبَـاءَ وَرَبُّهَـا لَـمْ يَيْـئَسِ[(٢)]

= أَرْبَعَـــةً فَصَـــاعِدًا وَالخُلْـــفُ فِي   وَاوٍ وَيَـــاءٍ بِهِمَـــا فَـــتْحٌ قُفِـــي

فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ الأربعة الشروط المذكورة، والشرط الخامس المختلف فيه، وقد تقدم بيانه.

(١) ظاهر إطلاقه جواز ترخيم ما حذف منه حرفان على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر، ويستثنى من ذلك ما إذا حصل لبسٌ في ترخيمه بحذف الحرفين، نحو: (هندات)، و(زيدين)، و(حمدون) أعلامًا، فلا يرخم الأولان إلا على لغة من ينتظر؛ لأن في ترخيمهما على لغة من لا ينتظر لبسًا بنداء المفرد الذي لا ترخيم فيه، ولا يرخم الأخير (حمدون) مطلقًا؛ للإلباس على اللغتين. اهـ. من "الصبان" (٣/ ١٧٧) بتصرف.

(٢) التخريج: البيت للفرزدق في "ديوانه" (١/ ٣٨٤)، و"الكتاب" (٢/ ٢٥٧)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٥٠٥)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣١٣)، و"الأغاني" (١٦/ ١٧٦) (٢٤/ ٢٣٦)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ص(٤٢)، و"خزانة الأدب" (٦/ ٣٢٠)، و"التصريح" (٢/ ١٨٦)، و"اللمع" ص(١٧٧)، و"معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" ص(١٧)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٤/ ٥٨)، و"الأشموني" (٣/ ١٧٨)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٢٢)، و"الجمل" للزجاجي ص(١٧٢)، و"الجمل" للفراهيدي ص(١٦٢)، و"الزاهر في معاني كلمات الناس" (٢/ ١٠٤).

اللغة: يا مرو: أراد (يا مروان). مطيتي: المطية: الراحلة، مأخوذ من المطو وهو الإسراع؛ لأنها تسرع في سيرها، أو من المطا وهو الظهر؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها. محبوسة: ممنوعة من العود إلى منزل صاحبها. الحباء: -بكسر الحاء- بزنة الكتاب: العطاء. ربها: صاحبها. لم ييئس: لم يقطع الأمل في العطاء.

المعنى: يقول للممدوح: إنني باقٍ هنا أنا ومطيتي لم أبرح رحابك؛ انتظارًا لعطائك، ولم أقطع الأمل في أن يصل إليَّ، ولا يزال رجائي معقودًا بك.

الإعراب: يا: حرف نداء. مرو: منادى مبني على الضم على الواو على لغة من لا ينتظر في محل نصب. إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. مطيتي: اسمها منصوب وعلامة نصبه=

يُرِيدُ (يَا مَرْوَانُ) وَقَالَ الْآخَرُ[١]:

قِفِيْ فَانْظُرِيْ يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟(٢)

= فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومطية: مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. محبوسةٌ: خبر (إنّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. ترجو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). الحباء: مفعول به لـ(ترجو)، والجملة الفعلية: في محل نصب حال من الضمير في (محبوسة). وربها: الواو: للحال، ربها: مبتدأ ومضاف إليه. لم: حرف نفي وجزم وقلب. ييئس: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للروي، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود إلى المبتدإ، والجملة الفعلية: في محل رفع خبر المبتدإ، وجملة المبتدإ والخبر: في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (يا مرو) فقد رخم بحذف النون والألف قبلها، وأصله (يا مروان) وهو مستوفٍ للشروط التي ذكرت.

تنبيه: رواية الديوان:

مَـرْوَانُ إِنَّ مَطِيَّـتِي مَعْكُوسَـةٌ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

[١] في ط١: (آخر).

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه:

أَهَـذَا الْمُغِـيرِيُّ الَّـذِي كَـانَ يُـذْكَرُ؟

التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٣١٤)، و«الحلل في شرح أبيات الجمل» ص(٤٢)، و«خزانة الأدب» (١١/ ٣٩٢-٣٩٣)، و«شرح أبيات المغني» (١/ ٣٦١-٣٦٢).

وبلا نسبة في «الجمل» للزجاجي ص(١٧١)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٢٢).

اللغة: يا أسم: مرخم أسماء. تعرفينه: الهاء ضمير الشاعر، وهو عمر. المغيريُّ: يعني: الشاعر نفسه نسب نفسه إلى جده المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم.

الإعراب: قفي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل. فانظري: الفاء: حرف عطف، انظري: كإعراب (قفي). يا: حرف نداء. أسمُ: منادى مرخم مبني=

يُرِيدُ (يَا أسماءُ).

وَيَجِبُ الِاقْتِصَارُ عَلَى حَذْفِ الحَرْفِ الأَخِيرِ فِي نَحْوِ: (مُخْتَارٍ)[١] عَلَمًا[٢]؛ لِأَنَّ المُعْتَلَّ أَصْلِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ (مُخْتَيَرٌ) أَوْ (مُخْتَيِرٌ)، فَأُبْدِلَتِ الْيَاءُ أَلِفًا[٣]، وَعَنِ الْأَخْفَشِ[٤] إِجَازَةُ حَذْفِهَا؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِالزَّائِدَةِ[٥]، كَمَا شَبَّهُوا أَلِفَ (مُرَامَى) فِي النَّسَبِ بِأَلِفِ (حُبَارَى) فَحَذَفُوهَا[٦]،

= على الضم على الميم على لغة من لا ينتظر في محل نصب. هل: حرف استفهام. تعرفينه: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه: قوله (يا أسم) فقد رخم بحذف حرفين: الهمزة والألف قبلها، وأصله (يا أسماء)، ولا يصح في هذا النوع المستوفي للشروط الاقتصار على حذف الآخر وحده، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله، وقد صرح بالوجوب ابن عقيل في "شرح الألفية"، والرضي في "شرح الكافية". ونظير البيت المذكور قوله:

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ... إِنَّ الْحَـوَادِثَ مَلْقِـيٌّ ومُنْتَظَـرُ

(١) ومثله (منقادٌ) علمًا، فتقول في ترخيمهما: (يا مختا، ومنقا) بحذف آخرهما فقط، ولا يحذف ما قبله؛ لأصالة الألفين فيهما، فإنهما منقلبان عن أصل، فأصل (مختار) و(منقاد): (مُخْتَيَر)، و(مُنْقَوَد)، بفتح الياء والواو، أو بكسر الياء، فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين، والمنقلب عن أصلٍ أصلٌ.

"التصريح" (٢/ ١٨٧)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣١١).

(٢) لما مرَّ أنه إنما يرخم من الخالي من التاء العلمُ. "الصبان" (٣/ ١٧٨).

(٣) لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٤) انظر رأيه في "شرح الرضي" (١/ ٣٧٠)، و"التصريح" (٢/ ١٨٧)، و"الهمع" (٢/ ٨٣)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٣٤).

(٥) فيقال: (يا مختُ)، (يا منقُ) بحذف الألف من كل منهما مع الآخِرِ؛ نظرًا إلى الحالة الراهنة. "التصريح" (٢/ ١٨٧).

(٦) أشار بهذا التشبيه إلى أن ما قاله الأخفش له نظير، وحاصله أن (حبارى) في حال النسب تحذف ألفه؛ لكونها زائدة، فشبهوا به ألف (مرامى) التي هي أصلية، فحذفوها فقالوا: (مراميٌّ)=

وَفِي نَحْوِ: (دُلَامِصٍ)[١] عَلَمًا[٢]؛ لِأَنَّ الْمِيمَ -وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً- بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (دِرعٌ دُلَامِصٌ) و(دِرْعٌ دِلَاصٌ)، لَكِنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ، لَا مُعْتَلٌّ، وَفِي نَحْوِ: (سَعِيدٍ) و(عِمَادٍ) و(ثَمُودَ)، لِأَنَّ الحَرْفَ المُعْتَلَّ لَمْ يُسْبَقْ بِثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَعَنِ الْفَرَّاءِ[٣] إِجَازَةُ حَذْفِهِنَّ[٤]، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ:

تَنَكَّـرْتِ مِنَّـا بَعْـدَ مَعْرِفَـةٍ لَمِـي[٥]

= كما قالوا: (حباري). «السجاعي» ص(٨٣).

(١) بضم الدال المهملة، أي: البَرَّاق. (٢) تقدم بيان سبب التقييد بالعلمية.

(٣) انظر رأيه في «شرح التسهيل» (٣/ ٤٢٣)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٣٢)، و«شرح الرضي» (١/ ٣٧١)، و«الهمع» (٢/ ٨٤)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٢٢٣)، و«التصريح» (٢/ ١٨٧).

تنبيه: قال أبوحيان في «الارتشاف» (٥/ ٢٢٣٣): اختلف النقل عن الفراء، فنقل ابن مالك عن الفراء أنه يرى حذف الحرف الأخير وحرف اللين من ثلاثتها: (سعيد)، و(عماد)، و(ثمود)، ونقل غيره عن الفراء أنه في (ثمود) بحذف الأخير وحرف المد، وفي: (سعيد)، و(عماد) بحذف الأخير فقط. وانظر «الهمع» (٢/ ٨٤).

(٤) ولم يوجبه كما في: (عمّار)، و(مسكين)، و(منصور)، فيجوز عند الفراء أن يقال في: (عماد)، و(سعيد)، و(ثمود): (يا عما)، و(يا سعي)، و(يا ثمو) على لغة من ينتظر في (ثمود)، و(يا عمَ)، و(يا سعَ)، و(يا ثمَ).

(٥) هذا صدر بيت، وعجزه:

وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ

التخريج: البيت لأوس بن حجر في «ديوانه» ص(٦٨)، و«الكتاب» (٢/ ٢٥٣-٢٥٤)، و«الصاحبي» ص(٥٨)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٣٠٤)، و«دواوين أشعار العرب على مر العصور» (١٧/ ٤٠٩)، و«الشعر والشعراء» ص(١١٤)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٤٥٦)، و«شرح أبيات سيبويه» للأعلم (١/ ٣٩٦).

اللغة: تنكرت منا: أراد أنها أنكرتنا بعد ما كانت عارفة بنا. لمي: يريد يا لميس (اسم محبوبته). التصابي: الميل إلى الصِّبا واللهو.

المعنى: أنكِ يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد معرفتك بنا زمن الشباب. =

أَيْ: (يَا لَمِيْسُ)؛ فَحَذَفُوا السِّينَ فَقَطْ.

وَفِي نَحْوِ: (هَبَيَّخٍ)(١)، و(قَنَوَّرٍ)(٢)؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ مُحَرَّكٌ[٣].

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ كَلِمَةً بِرَأْسِهَا(٤)، وَذَلِكَ فِي الْمُرَكَّبِ تركيبَ مَزْجٍ[٥](٦)،

= الإعراب: تنكرتِ: فعل وفاعل. منا: جار ومجرور متعلق بالفعل (تنكر). بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(تنكر)، وهو مضاف. ومعرفة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة. لمي: منادى مرخم حذف منه حرف النداء، أصله: (يا لميس) مبني على الضم على الحرف المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر، أو مبني على الضم المقدر على الياء للاستثقال على لغة من لا ينتظر. وبعد: الواو: حرف عطف، بعد: ظرف زمان معطوف على (بعد) المتقدم، وهو مضاف. والتصابي: مضاف إليه. والشباب: معطوف على التصابي. المكرم: صفة لـ(الشباب).

الشاهد فيه: قوله: (لمي) حيث رخم بحذف السين فقط، أصله: (يا لميس)، ولم يحذف حرف العلة؛ لأنه لم يسبق بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفه.

(١) بفتح الياء: الغلام الممتلئ لحمًا. ويطلق على الأحمق، وعلى من لا خير فيه، وعلى الوادي العظيم، لكن المراد به هنا وبما بعده المجعول علمًا على شخص.

«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٩١).

(٢) قال الجوهري: القَنَوَّرُ -بتشديد الواو-: الضخم الرأس، يقال: بعيرٌ قَنَوَّرٌ، ويقال: هو الشرِس الصَّعب من كلِّ شيء. اهـ. «الصحاح» (٢/ ٩٧) (قنر).

[٣] في ب، خ، ط١: (متحرك).

(٤) قال الدنوشري: تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية، وأما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة.

«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ١٨٧).

[٥] في الأصل، ب، ح، خ، ط١، ط٢: (المزج).

(٦) وإلى هذا القسم أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ... ....

يعني: أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه، وشمل ما آخره (ويه) نحو (سيبويه)، وما ليس آخره (ويه)، نحو: (بعلبك)، وما سمي به من العدد المركب، نحو: (خمسة عشر)، فتقول: (يا سيبَ)، و(يا بعلَ)، و(يا خمسةَ) أي: ببقاء الفتح على لغة من نوى، وبالبناء على الضم الظاهر على الباء في الأول. وعلى اللام في الثاني، وعلى التاء في الثالث على لغة من لم ينوِ. ولا يقال=

نَحْوُ: (مَعْدِي كَرِبَ) و(حَضْرَمَوتَ)، تَقُولُ: (يَا مَعْدِي)[1]، و(يَا حضرَ).

= إن صدر المركب كان مبنيًا قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثاني ضمه؛ لأنا نقول: سبب بنائه قبل النداء التركيب، وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينوِ، فحيث قدر اسمًا مستقلاً يجب أن يعطى حكم ما كان معربًا قبل النداء، وهو البناء على الضم.

ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه). وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول: (يا سيبوي). وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: (يا بعلب)، (يا حضرم) لم أرَ به بأسًا.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٩٢)، و"الأشموني" (٣/ ١٧٨-١٧٩).

تنبيهان:

الأول: المنقول أن العرب لم ترخم المركب، وإنما أجازه النحويون قياسًا على ما فيه تاء التأنيث؛ لأن الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبًا، وحذفه في النسب، وتصغير صدره، كما أن تاء التأنيث كذلك، واحترزنا بـ(غالبًا) عن نحو: (معدي كرب).

"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٧٩)، و"الكتاب" (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، "الهمع" (٢/ ٨٢)، و"النكت" (٢/ ١٨٧)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٣٠).

الثاني: إذا رخمت (اثنا عشر)، و(اثنتا عشرة) علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول: (يا اثن)، و(يا اثنت) كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا. نص على ذلك سيبويه. وعلته أن عجزهما بمنزلة النون؛ ولذلك أعربا.

وقولهم: بمنزلة النون، أي: المحذوفة التي عاقبتها (عشر) و(عشرة)؛ ولذلك لا يضاف (اثنا عشر)، و(اثنتا عشرة)، كما يضاف (ثلاثة عشر) وأخواته.

ونظر فيه ابن الحاجب بأن (عشر) و(عشرة) اسمان برأسهما، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف معهما كما تحذف مع النون، كذا في "الدماميني".

"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٧٩)، و"الكتاب" (٢/ ٢٦٩)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٢٤).

(١) الإعراب: يا: حرف نداء. معدي: منادى مرخم مبني على الضم المقدر على الياء في محل نصب على لغة من لا ينتظر، أو مبني على الضم على الجزء المحذوف على لغة من ينتظر. ومثله (يا حضرَ).

[المستغاث به]

ص- فَصْلٌ وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: (يَالَلّهِ لِلْمُسلِمِينَ) بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ[١]، إِلَّا فِي لَامِ[٢] الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ (يَا)، وَنَحْوُ[٣]: (يَا زَيْدا لِعَمْرٍو)، و(يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ العَجِيْبِ).

[حقيقة المستغاث به وما يستعمل له من حروف النداء]

ش- مِنْ أَقْسَامِ الْمُنَادَى: الْمُسْتَغَاثُ [بِهِ][٤].

وهو: (كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخَلِّصَ مِنْ شِدَّةٍ، أو يُعِيْنَ عَلَى دَفْعِ[٥] مَشَقَّةٍ)(٦).

---

[١] (به) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

[٢] (لام) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

[٣] في ب، ج، ط١، ط٢: (نحو) من غير واو.

[٤] (به) سقط من الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١.

[٥] (دفع) سقط من الأصل.

(٦) قال الصبان (٣/ ١٦٢): التعبير بالإعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع، فحصل التغاير بين المتعاطفين. اهـ.

والاستغاثة بالمخلوق لا تجوز إلا فيما يقدر عليه المخلوق، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، فهذه استغاثة جائزة؛ لأن موسى كان قادرًا على الإغاثة فيما طلب منه، فإن استغاث بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، فهذا شرك أكبر!

قال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الانتصار لحزب الله الموحدين» ص(٧٢): والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية، من الأمور الحسية: في قتال، أو إدراك عدو أو سبع ونحوه. كقولهم: (يالَزيدٍ)، (يالَقومي)، (يا لَلمسلمين)، كما ذكروا في كتب النحو، بحسب الأسباب الظاهرة بالفعل. وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد: (كالمرض، وخوف الغرق، والضيق، والفقر، وطلب الرزق) ونحوه فمن خصائص الله؛ فلا يطلب فيها غيره.

وَلَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ إِلَّا (يَا) خَاصَّةً[(١)]، وَالْغَالِبُ اسْتِعْمَالُهُ مَجْرُورًا بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ[(٢)]...

---

(١) لكونها أشهر في النداء، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به.
"شرح الرضي" (١/ ٣٢٠).
ويجب كونها مذكورة؛ لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت، والحذف منافٍ لذلك.
"التصريح" (٢/ ١٨٠).

(٢) وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين:
أحدهما: للفرق بين المستغاث به والمستغاث له؛ وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللام، والمنادى محذوف نحو: (يا لِلمظلوم)، و(يا لِلضعيف) أي: يا قوم....
والثاني: وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه، وهو كاف الخطاب؛ لأنها التي يقع موقعها المنادى.
وإنما كان الجار اللام فقط؛ لأن اللام تكون للاختصاص، والمنادِي خَصَّ المستغاث به بطلب الاستغاثة، فبينهما مناسبة.
"شرح الرضي" (١/ ٣١٧)، و"التصريح" (٢/ ١٨١)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٦٣)، و"شرح الجمل" (٢/ ٦٥).
وقوله: (**والغالب...**)
ومن غير الغالب ما سيأتي من قوله: وللمستغاث به استعمالان آخران:
أحدهما: أن تُلْحِق آخرَه ألفًا، فلا تلحقه حينئذٍ اللام، نحو: (يا زيدا لعمرٍو).
والثاني: ألَّا تُدْخِل عليه اللام من أوله، ولا تُلْحِقه الألف من آخره، ويجعل كالمنادى المطلق وهذا الاستعمال أقلها نحو: (يا زيدُ لعمرٍو). وسيأتي بيان هذين الاستعمالين، وإلى الاستعمال باللام أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

تنبيه: إنما أعرب المستغاث به مع كونه منادى مفردًا معرفة؛ لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف، أي: لأن اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين، أو لأن اللام أضافت معنى الفعل إلى مجرورها. وقال السيوطي: إنما أعرب المستغاث مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه؛ لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله. =

وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(يَا) عِنْدَ ابْنِ جِنِّي(١)؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ(٢)، وَعِنْدَ ابْنِ الضَّائِعِ[٣](٤)

= "الهمع" (٢/ ٧٣)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٢)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٦٣).

فائدتان: الأولى: هذه اللام المفتوحة تدخل على المنادى إذا استغيث به كما تقدم، وتدخل أيضًا على المتعجب منه، نحو: (يا لَلماء)، و(يا لَلدواهي)، وقد تدخل هذه اللام على المنادى المهدد نحو: (يا لَزيد لأقتلنك!) قال مهلهل:

يَـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـروا لِي كُلَيْبًـا يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الْفِـرَارُ

وقولهم: إن هذه لام الاستغاثة، كأنه استغاث بهم لنشر كليب، واستغاث بهم للفرار تكلف، ولا معنى للاستغاثة ها هنا، لا حقيقة ولا مجازًا.

"شرح الرضي" (١/ ٣١٧ و ٣١٩، ٣٢٠).

الثانية: إذا وصف المستغاث جرت صفته، نحو: (يا لَزيد الشجاعِ لِلمظلوم)، وفي "النهاية": لا يبعد نصب الصفة حملًا على الموضع، أي: موضع الموصوف؛ لأنه مفعول، وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع. وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر -كما مرَّ-.

"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٦٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٠٤)، و"الهمع" (٢/ ٧٣)، "شرح الرضي" (١/ ٣٢٦).

(١) انظر رأيه في: "سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٢٩)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٢١١)، و"المساعد" (٢/ ٥٢٦)، و"الأشموني" (٣/ ١٦٤)، و"الهمع" (٢/ ٧٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ٦٥).

(٢) قال ابن عصفور في "شرح الجمل" (٢/ ٦٥): أما مذهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات، ولا في الظروف. اهـ.

وفيه نظر؛ لأنه -أي: معنى الحرف- قد عمل في الحال، والمجروراتُ والظروفُ من باب أولى، قال الشاعر:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

"المغني" (١/ ٢١٨) (٢/ ٤٣٨-٤٣٩).

[٣] في ب، ج، ط١، ط٢: (الصائغ).

(٤) ابْنُ الضَّائِعِ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الكتاميُّ الإشبيليُّ أَبُو الْحَسَنِ، من شيوخ أبي حيان له "شرح الجمل" و "شرح كتاب سيبويه" جمع فيه بين شرحي السِّيرافيِّ وابن خروف، توفي في خمس=

وَابْنِ عُصْفُورٍ(١) بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ(٢)، وَيُنْسَبُ[٣] ذَلِكَ إِلَى سِيبَوَيْهِ(٤)، وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ(٥): هِيَ زَائِدَةٌ(٦)؛ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وذِكْرُ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ بَعْدَهُ مَجْرُورًا بِلَامٍ

= وعشرين ربيع الآخر سنة (٦٨٠هـ). "بغية الوعاة" (٢/ ٢٠٤)، وانظر رأيه في "المساعد" (٢/ ٥٢٦).

(١) انظر رأيه في: "شرح الجمل" (٢/ ٦٥)، و"المساعد" (٢/ ٥٢٦)، و"الهمع" (٢/ ٧٠)، و"الأشموني" (٣/ ١٦٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤).

(٢) أي: الذي نابت عنه (يا).

فإن قلت: (أدعو) يتعدى بنفسه، فلماذا عدي بالجار هنا؟

فالجواب: أنه لما حذف والتزم حذفه ضَعُفَ فقُوِّي، أو أنه ضمن معنى فعل يتعدى بالحرف كـ(ألتجئ). "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٢)، و"شرح الجمل" (٢/ ٦٥)، و"الصبان" (٣/ ١٦٤)، و"شرح الرضي" (١/ ٣١٧)، و"المساعد" (٢/ ٥٢٦).

[٣] في ب، خ: (ونسب).

(٤) انظر رأيه في "الارتشاف" (٤/ ٢٢١١)، و"المساعد" (٢/ ٥٢٦)، و"الهمع" (٢/ ٧٠)، و"الأشموني" (٣/ ١٦٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤).

(٥) ابْنُ خَرُوفٍ: -بفتح الخاء- هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ نِظَامُ الدِّينِ الْأَنْدَلُسِيُّ، كان إمامًا في العربية محققًا مدققًا، لم يتزوج قط، اختلَّ آخر عمره حتى مشى في الأسواق عريانًا بادي العورة، صنف "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل"، و"كتابًا في الفرائض". توفي سنة (٦٠٩هـ)، وقيل غير ذلك. "بغية الوعاة" (٢/ ٢٠٣)، و"حاشية الأمير على المغني" (١/ ١٩).

وانظر رأيه في: "شرح الرضي" (١/ ٣١٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٢١١)، و"المساعد" (٢/ ٥٢٦)، و"الهمع" (٢/ ٧٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤)، و"الأشموني" (٣/ ١٦٤).

(٦) وهذا القول اختاره أبوحيان. ووجْهُهُ: أن الفعل في النداء يتعدى بنفسه، وبدليل صحة إسقاط اللام، ومعاقبة الألف المزيدة لها في آخر الاسم، وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبًا بفتحة مقدرة؛ لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وردَّ هذا القول بأن الزيادة خلاف الأصل، قال ابن عصفور: وأما من ذهب إلى أنها زائدة فباطل؛ لأنه مهما قدر أن لا يزاد الحرف كان أولى؛ لأن الزيادة ليست بقياس. اهـ.

"شرح الجمل" (٢/ ٦٥)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٦٤)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٢)، و"الهمع" (٢/ ٧٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤).

مَكْسُورَةٍ دَائِمًا عَلَى الأَصْلِ[(١)]، وَهِيَ حَرْفُ تَعْلِيلٍ، وَتَعَلُّقُهَا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ[٢]: (أَدْعُوكَ لِكَذَا)[(٣)]، وَذَلِكَ كَقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه: (يَا للهِ لِلْمُسلِمِينَ)[(٤)]، -بِفَتْحِ اللَّامِ الأُولَى

---

(١) وهذا ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمر فتفتح معه، إلا مع الياء، نحو: (يا لزيد لك)، و(يا لزيد لي).

قال الرضي في «شرح الكافية» (١/ ٣١٨): وإنما يكسر لام المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير. اهـ.

وقد يجر المستغاث من أجله بـ(من) إذا كان مستنصرًا عليه:

يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ … لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينَا

فإن كان مستنصرًا له تعين جره باللام.

«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٦٥)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)، و«الهمع» (٢/ ٧١).

[٢] في ج، ط٢: (وتقديره).

(٣) فالكلام جملتان. وقيل: إنها تتعلق بحال محذوفة، أي: (يا لزيد مدعوًا لكذا)، وقيل: بحرف النداء. وقيل: بفعل النداء، وإليه ذهب ابن الضائع، ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جر. والكلام على هذه التقديرات جملة واحدة.

وقد علم بما نقل من الخلاف في تقدير متعلق لام المستغاث له أن قول ابن عصفور في «شرح الجمل» (٢/ ٦٥): إنها تتعلق بفعل مضمر تقديره (أدعوك لزيد) قولًا واحدًا، ليس كما قال، بل الخلاف موجود. «شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٢٠٦)، و«الهمع» (٢/ ٧١).

(٤) قال ذلك عمر رضي الله عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي عليه لعنة الله، واسمه فيروز، عبدٌ للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. لله: مستغاث به متعلق بحرف النداء أو بفعل النداء المحذوف الذي نابت عنه الياء. للمسلمين: مستغاث من أجله جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: (أدعوك للمسلمين)، أو بحال محذوفة والتقدير: (يا لله مدعوًا للمسلمين).

وأثر عمر هذا لم أقف عليه مسندًا، وذكره الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٢٤٥)، وكذلك صاحب «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٦٢) من غير سند، وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٢٩) ضمنًا في ترجمة عبدالله بن داود الخريبي وكان عسرًا في التحديث، جاءه أبوالعيناء ليحدثه، فقال: اذهب فتحفظ القرآن. قال أبوالعيناء: قد حفظته، =

وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ-، وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُسْتَغَاثًا آخَرَ؛ فَإِنْ أَعَدتَ (يَا) مَعَ الْمَعْطُوفِ فَتَحْتَ اللَّامَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَـا لَقَـوْمِي ويَـا لَأَمْثَـالِ قَـوْمِي ... لِأُنَـاسٍ عُتُـوُّهم فِي ازْدِيَـادِ[1]

= قال: اذهب فتعلم الفرائض. قال: قد تعلمتها. قال: اذهب فتعلم اللغة. قال أبوالعيناء: قد علمتها قبل هذين. فقال له: لِمَ قال عمر -يعني: حين طعن-: (يا لله للمسلمين)، لِمَ فتح تلك، وكسر هذه؟ قال أبوالعيناء: فتح تلك اللام على الدعاء، وكسر هذه على الاستغاثة. فقال عبدالله بن داود: لو حدثت أحدًا لحدثتك.

وهذه القصة ذكرها الذهبي أيضًا في "السير" في ترجمة عبدالله بن داود (٩/ ٣٥١)، والحافظ في "تهذيب الكمال" في ترجمة المذكور (١٠/ ١١٣).

وهذا يدل على أن قول عمر رضي الله عنه كان مشهورًا عندهم، ومَن وَجَدَ الأثر مسندًا فليفدني مشكورًا.

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ٢٣)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٢٣)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٠٤)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٤٤)، و"التصريح" (٢/ ١٨١)، و"الأشموني" (٣/ ١٦٤)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

اللغة: **عتوهم**: العُتُوُّ -بضم العين المهملة، والتاء المثناة من فوق، وتشديد الواو-: من (عتى يعتو) إذا استكبر.

المعنى: أستغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة؛ ليمنعوني من قومٍ يزدادون علوًا واستكبارًا عليَّ، ويظلمونني بغير سبب.

الإعراب: **يا**: حرف نداء واستغاثة. **لقومي**: اللام: حرف جر، قومي: مجرور باللام بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه الياء، أو بحرف النداء. **ويا لأمثال قومي**: الواو: حرف عطف، لأمثال: اللام: حرف جر، أمثال: مجرور باللام مستغاث به كالأول متعلق بما تعلق به الأول، وهو مضاف، وقومي: مضاف إليه. **لأناس**: اللام: حرف جر، وهي مكسورة؛ لأنها دخلت على المستغاث منه (أناس). **عتوهم**: مبتدأ ومضاف إليه. **في ازدياد**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة من المبتدإ والخبر في محل جر صفة لـ(أناس).

الشاهد فيه: قوله (ويا لأمثال قومي) حيث فتحت فيه اللام؛ لتكرير حرف النداء.

وَإِنْ لَمْ تُعِدْ (يَا) كَسَرْتَ لَامَ الْمَعْطُوفِ[1]، كَقَوْلِهِ:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يَا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[2]

---

(١) قال الرضي في "شرح الكافية" (١/٣١٨): وإنما كسرت لام المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث. قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا ما ذكر:

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "المقتضب" (٤/٢٥٦)، و"الجمل" للزجاجي صـ(١٦٧)، و"الأصول" (١/٣٥٣)، و"الصاحبي في فقه اللغة" صـ(٢٦)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" صـ(٤٠)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/٢٣)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٢٢٣)، و"شرح الرضي" (١/٣١٧)، و"خزانة الأدب" (٢/١٣٥)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/٢٠٥)، و"التصريح" (٢/١٨١)، و"شرح الجمل" (٢/٦٥)، و"المساعد" (٢/٥٢٦-٥٢٧)، و"الأشموني" (٣/١٦٥)، و"الهمع" (٢/٧٠)، و"لسان العرب" (لوم)، و"تاج العروس" (لوم).

اللغة: **الناني**: البعيد، وأراد هنا بعيد النسب. **مغترب**: غريب. **الكهول**: جمع كهل. **الشبان**: جمع شاب، قال ابن حبيب: زمان الغلومية سبع عشرة سنة، منذ يولد إلى أن يستكملها، ثم زمان الشبابية سبع عشرة سنة إلى أن يستكملها أربعًا وثلاثين، ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة، ثم هو شيخ إلى أن يموت.

المعنى: يبكي عليك الغريب ويُسَرُّ بموتك القريب، وذلك أحد الأعاجيب، كما قال الآخر:

يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ ... وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورُ

الإعراب: **يبكيك**: يبكي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء؛ للاستثقال، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. **ناء**: فاعل مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين. **بعيد**: صفة أولى لـ(ناء) مرفوعة بالضمة الظاهرة، وبعيد: مضاف. **الدار**: مضاف إليه، ولا تضر إضافة (بعيد) إلى (الدار) معرفة؛ لأنها في نية الانفصال؛ لأن الدار فاعلة في المعنى وإن كانت مخفوضة اللفظ؛ لأن التقدير: بعيد داره. **مغترب**: صفة ثانية لـ(ناء) مرفوعة بالضمة الظاهرة. **يا**: حرف نداء واستغاثة. **للكهول**: اللام: حرف جر وهي مفتوحة؛ لدخولها على المستغاث به، الكهول: مستغاث به مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه (يا)، أو بـ(يا) لنيابتها عن الفعل المحذوف. **وللشبان**: الواو: حرف عطف، للشبان: اللام: حرف جر، الشبان:=

ولِلْمُسْتَغَاثِ [بِهِ][١] اسْتِعْمَالَانِ آخَرَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تُلحِقَ آخِرَهُ أَلِفًا؛ فَلَا تَلحَقُهُ حِينَئِذٍ اللَّامُ مِنْ أَوَّلِهِ(٢)، وذَلِكَ كَقَولِهِ:

يَـــا يَزِيـــدَا لآمِـــلٍ نَيْـــلَ عِـــزٍّ ... وغِـــنًى بَعْـــدَ فَاقَـــةٍ وهَـــوَانِ(٣)

= مستغاث به مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور معطوف على المستغاث به المتقدم. للعجب: الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره: أدعوكم للعجب، وتقدم الخلاف في ذلك.

الشاهد فيه: قوله: (وللشبان) حيث كسرت فيه لام المستغاث به على غير القياس؛ لأنها معطوفة على اللام الأولى، وإنما كسرت لعدم تكرر حرف النداء، وعدم اللبس بالمستغاث من أجله.

[١] (به) ليس في الأصل، ب، ج، ح، ط١.

(٢) وإلى هذا الاستعمال أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ

وإنما لا يجوز حينئذ أن تلحقه اللام من أوله، فلا يقال: (يا لزيدا)، قيل: لأن اللام تقتضي الجر، والألف الفتح، فبين أثريهما تنافٍ، فلا يحسن الجمع بينهما، ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه. «الصبان مع الأشموني» (٣/ ١٦٦).

تنبيه: إذا قلت: (يا زيدا) صرح الرضي والجامي بأنه حينئذٍ مبني على الفتح، وأن توابعه لا ترفع، وتقدم تزييف ما قالاه، وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مرَّ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم، وإن كان فيه بعد. اهـ.

«الصبان» (٣/ ١٦٦)، و«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ١٨١).

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٢٤)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٤٦)، و«المغني» (٢/ ٣٧١)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/ ٧٩١)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٢٠٧)، و«الجنى الداني» صـ(١٧٧)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١٦٦)، و«التصريح» (٢/ ١٨١)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» صـ(٢٤٤)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٦/ ١٥٨).

اللغة: لآمل: اسم فاعل من أَمَل -بفتح الهمزة والميم جميعًا- وهو الرجاء والتوقع. نيل: بفتح النون وسكون الياء المثناة، مصدر نال الشيء يناله، ومعناه: حصله. عز: بكسر العين المهملة =

وَالثَّانِي: أَلَّا تُدْخِلَ عَلَيْهِ اللَّامَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلَا تُلْحِقَهُ[١] الأَلِفَ آخِرَهُ[٢]، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المُنَادَى(٣)، فَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: (يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو) بِضَمِّ (زَيْدٍ)، و(يَا عَبْدَ اللهِ لِزَيْدٍ) بِنَصْبِ (عَبْدَ اللهِ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ ... ولِلْغَفَـلاتِ تَعْـرِضُ لِلأَرِيـبِ(٤)

= وتشديد الزاي: المنعة والقوة. غنى: -بكسر الغين المعجمة- مقصورًا: الثراء وكثرة المال. فاقة: الفقر والاحتياج. هوان: الذل والصغار.

المعنى: يا يزيد، أستغيث بك وأدعوك لمن يطلب القوة والعز، والغنى بعد الفقر والذل.

الإعراب: يا يزيدا: يا: حرف نداء. يزيدا: منادى مستغاث به مفرد علم مبني على ضم مقدر على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغاثة في محل نصب. لآمل: اللام: حرف جر وهي مكسورة. آمل: مستغاث من أجله مجرور باللام وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره: (أدعوك لآمل)، وآمل: اسم فاعل، وفاعله: مستتر فيه تقديره (هو). نيل: مفعول به لـ(آمل) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. عز: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وغنى: الواو: حرف عطف، غنى: معطوف على (عزٍّ) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر. بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(نيل) أو (آمل)، وهو مضاف. فاقة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وهوان: الواو: حرف عطف، هوان: معطوف على (فاقة) مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه: قوله: (يا يزيدا) حيث استعمل المستغاث به بالألف ولم يؤت معه باللام المفتوحة في أوله؛ لأنه لا يجمع بينهما؛ لما تقدم.

[١] في الأصل، ح، خ، ط١: (ولا تلحق). [٢] في ط٢: (من آخره).

(٣) وإلى هذا الاستعمال أشار ابن مالك رحمه الله في «الكافية الشافية»:

وَقَـدْ يَجِـيءُ دُونَ لَامٍ وَأَلِـفْ ... كَمِثْلِ يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو وَالصَّلَفْ

واقتصر في «الألفية» على الاستعمال الأول والثاني، وترك القسم الثالث؛ لقلته.
«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٧٧).

(٤) التخريج: البيت بلا نسبة في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٢٤)، و«شرح ابن الناظم على =

[المنادى المندوب]

ص- والنَّادِبُ: (وَا زَيْدَا)، (وَا أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَا)، (وَا رأْسَا)، ولَكَ إِلْحَاقُ الهَاءِ وقْفًا.

[حقيقة المندوب]

ش- المَنْدُوبُ المَذكُورُ فِي الاصْطِلاحِ[1]: هُوَ الْمُنَادَى الْمُتَفَجَّعُ(١) عَلَيْهِ أَوْ

= الألفية» ص(٢٢٤)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٤٧)، و«التصريح» (٢/ ١٨١)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١٦٦)، و«شرح شواهد الأشموني» للعيني، و«معجم شواهد العربية» ص(٧٧).

اللغة: **الغفلات**: جمع غفلة، مصدر غفل عن الشيء: لم يلتفت إليه، ولم يلقِ إليه باله. **تعرض**: تنزل به. الأريب: العالم بالأمور البصير بالعواقب.

المعنى: أستغيث وأدعو قومي ليعجبوا العجب كله، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب.

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **يا**: حرف نداء واستغاثة. **قوم**: منادى مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة؛ اجتزاء بكسرة الميم، ويجوز أن يكون مبنيًا على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة. **للعجب**: جار ومجرور مستغاث لأجله متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب. **العجيب**: صفة لـ(للعجب). **وللغفلات**: الواو: حرف عطف، للغفلات: معطوف على (للعجب). **تعرض**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هي) يعود على (الغفلات). **للأريب**: جار ومجرور متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل نصب حال من (الغفلات).

الشاهد فيه: قوله: (يا قوم) حيث ترك فيه الألف واللام جميعًا، وأجري عليه أحكام المنادى المطلق فتحصل: أن المستغاث به يجوز استعماله على أحد ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مجرورًا بلام مفتوحة.

الثاني: أن تكون في آخره ألف عوض عن اللام.

الثالث: أن يكون خاليًا من اللام والألف.

[1] (المذكور في الاصطلاح) ليس في ب، ح، خ، ط٢.

الْمُتَوَجَّعُ[٢] مِنْهُ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ:

=(١) أي: المتحزن عليه، وهو من نزلت به الفجيعة، أو أصابته نازلة.

(٢) وهو الموضع أو المكان الذي فيه الألم، نحو: (وا رأساه)، و(وا ظهراه)، قال الشاعر:

فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ... وَمِنْ زَفَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

أو السبب الذي أدى إلى الألم، نحو: (وامصيبتاه)، قال الشاعر:

تَبْكِيهِمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً ... وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَهْ

فالرزية والمصيبة سببا الألم الذي حصل له.

"المساعد" (٢/ ٥٣٤-٥٣٥)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١١٣)، و"التصريح" (٢/ ١٨١).

تنبيه: لا يندب إلا المعرفة بالعلمية، أو بالإضافة، أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من (أل)، نحو: (وا من حفر بئر زمزماه)؛ فإنه في قوة: (وا عبد المطلباه)؛ إذ من المعلوم عندهم أن من حفر بئر زمزم هو عبدالمطلب. فلا يندب المبهم من ضمير، واسم إشارة، ولا موصول لم تشتهر صلته، ولا نكرة، فلا يقال: (وا أنتاه)، ولا: (وا هذا)، ولا: (وا من ذهباه)، ولا: (وا رجلاه)؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، وأجاز الرياشي: (وا رجلاه)؛ مدعيًا أنه جاء في الحديث: «وَا جَبَلَاهُ!». قال صاحب "التصريح": فإن صح فهو نادر. اهـ.

والحديث صححه العلامة الألباني رحمه الله في "صحيح الجامع" برقم (٥٧٨٨)، ولفظه: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بَاكِيهِمْ فَيَقُولُ: وَا جَبَلَاهُ! وَا سَنَدَاهُ! أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا وُكِّلَ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهَزَانِهِ: هَكَذَا كُنْتَ؟!» رواه الترمذي عن أبي موسى ﷺ.

واشتراط التعريف إنما هو في المتفجع عليه، وأما المتوجع منه، فيجوز أن تقول: (وا مصيبتاه)، وإن كانت المصيبة غير معروفة. قاله الدماميني. وقال بعضهم: الإطلاق هو الصواب، وأما (وا مصيبتاه) المندوبة هنا فهي معينة بإضافتها لياء المتكلم المنقلبة ألفًا المحذوفة؛ لأجل الندبة، بدليل أن المتكلم لا يقول ذلك إلا فيما أضافه إلى نفسه.

"الهمع" (٢/ ٦٥-٦٦)، و"الخضري" (٢/ ١٢٨)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٣-١١٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٤١٤)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٨١).

وإلى ما ذكر من الشروط أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ لِلْمَوْصُولِ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ... كَ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَا مَنْ حَفَرْ)

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَه وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[1]

(١) هذا بيت من ثلاثة أبيات لجرير يرثي بها عمر بن عبدالعزيز، وقبله - وهو الأول -:

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا

وبعده -وهو الثالث-:

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالقَمَرَا

التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" ص(٣٠١)، و"التعازي والمراثي" ص(٢١)، و"المغني" (٢/ ٣٧٢)، و"الكامل" (٢/ ٢٠٢)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٧٩٢)، و"شرح أبيات المغني" (٦/ ١٦١)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ٢٧٨)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٥٠)، و"التصريح" (٢/ ١٦٤، ١٨١)، و"شرح الأشموني" (٣/ ١٦٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٤١٣)، و"الهمع" (٢/ ٦٨)، و"شرح ابن الناظم" ص(٢٢٥)، و"المساعد" (٢/ ٥٣٤)، و"شرح المرادي على الألفية" (٢/ ٣٠٩)، و"شرح الشافية" (٤/ ٣٣).

اللغة: **حملت أمرًا**: -هو بالبناء للمفعول وتشديد الميم، والخطاب- أي: كلفت. **أمرًا عظيمًا**: أراد بالأمر العظيم: الخلافة، وهي العظمى. **اصطبرت**: بالغت في الصبر والاحتمال، ويروى: (فاضطلعت به) يقال: اضطلع بالأمر، إذا قدر عليه، كأنه قويت ضلوعه بحمله.

المعنى: كلفت الخلافة العظمى، وصبرت على بلواها، وقمت فيها بالأمر بالمعروف والنهي والعدل والإحسان. وكان قد ولي الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبدالملك في صفر سنة تسع وتسعين؛ فرضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مثواه! ومناقبه ﵁ كثيرة، ألف فيها ابن الجوزي مجلدًا حافلًا.

الإعراب: **حملت**: فعل ونائب فاعل، وهو المفعول الأول. **أمرًا**: مفعول به ثانٍ. **عظيمًا**: صفة لـ(أمرًا). **فاصطبرت**: الفاء: عاطفة، اصطبرت: فعل وفاعل. **له**: جار ومجرور متعلق بـ(اصطبر). **وقمت**: الواو: حرف عطف، قمت: فعل وفاعل. **فيه**: جار ومجرور متعلق بـ(قمت). **بأمر الله**: جار ومجرور ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(قمت) أيضًا. **يا**: حرف نداء وندبة. **عمرا**: منادى مندوب مبني على ضم مقدر على الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة؛ لمناسبة الألف التي للندبة.

الشاهد فيه: قوله: (يا عمرا) حيث إنه منادى مندوب متفجع عليه، أي: متحزن عليه.

فائدة: قال المبرد في "الكامل" (٢/ ٢٠٢): قوله: (يا عمرا) ندبة، أراد يا عمراه، وإنما=

وَالثَّانِي كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

وَا حَـرَّ قَلْبَـاهُ مِمَّـنْ قَلْبُـهُ شَـبِمُ ... ومَنْ بِجِسْمِي وحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ[1]

= الألف للندبة وحدها، والهاء يزاد في الوقف؛ لخفاء الألف، فإذا وصلت لم تزد هاء، تقول: (يا عمرا ذا الفضل)، فإذا وقفت قلت: (يا عمراه) فحذف الهاء في القافية؛ لاستغنائه عنها. اهـ. أي: حتى يقيم القافية.

وانظر "شرح أبيات الجمل" (٦/ ١٦١)، و"شرح الشافية" (٤/ ٣٤).

(١) التخريج: البيت للمتنبي في "ديوانه" ص(١٢٦)، و"يتيمة الدهر" (١/ ٣٧)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ١١٧)، و"خزانة الأدب وغاية الأرب" للحموي علي بن عبدالله (١/ ١٩٦)، و"التصريح" (٢/ ١٨٣).

وهذا البيت من أبيات كثيرة عاتب بها سيف الدولة؛ إذ قبل كلام حساده فيه، ومنها:

يَا أَعْدَلَ النَّاسِ إِلَّا فِي مُعَامَلَتِي ... فِيكَ الْخِصَامُ وَأَنْتَ الْخَصْمُ وَالْحَكَمُ

أُعِيذُهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً ... أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فِيمَنْ شَحْمُهُ وَرَمُ

وَمَا انْتِفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِنَاظِرِهِ ... إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلَمُ

ومنها:

إِذَا رَأَيْتَ نُيُوبَ اللَّيْثِ بَارِزَةً ... فَـلَا تَظُـنَّنَّ أَنَّ اللَّيْـثَ يَبْتَسِـمُ

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ ... وِجْدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ

ومن أبياتها:

شَرُّ الْبِلَادِ مَكَانٌ لَا صَدِيقَ بِهِ ... وَشَرُّ مَا يَكْسِبُ الْإِنْسَانُ مَا يَصِمُ

ومنها:

وإِنْ كَانَ ذَنْبِي كُلَّ ذَنْبٍ فَإِنَّهُ ... مَحَا الذَّنْبَ كُلَّ الْمَحْوِ مَنْ جَاءَ تَائِبَا

ومنها:

وَمَا كَمَدُ الْحُسَّادِ شَيْئًا قَصَدْتُهُ ... وَلَكِنَّهُ مَنْ يَزْحَمِ الْبَحْرَ يَغْرَقُ

اللغة: واحر قلباه: وا حُرْقَةَ قلبي، شبم: -بفتح الشين المعجمة وكسر الباء- أي: بارد، وجاء الشبم بفتحتين، ومعناه البرد. وفي إرادته من المبالغة ما لا يخفى، إلا أنه لم يصح رواية في المشهور. قاله الآلوسي. =

وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ إِلَّا حَرْفَانِ: (وَا) وَهِيَ الغَالِبَةُ عَلَيْهِ والمُخْتَصَّةُ بِهِ، و(يَا) وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَلْتَبِسْ بِالمُنَادَى المَحْضِ.

[حكم المنادى المندوب]

وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُنَادَى[(١)]؛ فَتَقُولُ (وَا زَيْدُ) بِالضَّمِّ، و(وَا عَبْدَ اللهِ) بِالنَّصْبِ، وَلَكَ أَنْ تُلْحِقَ آخِرَهُ أَلِفًا[(٢)]، فَتَقُولَ: (وَازَيْدَا) (واعَمْرَا)، وَلَكَ إِلْحَاقُ الْهَاءِ فِي

= المعنى: أن قلبي حار من حبه، وقلبه بارد من حبي، وأنا عنده مختل الحال معتل الجسم، أي: اعتقاده فيَّ فاسد.

الإعراب: وا: حرف نداء وندبة. حر: منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه مضاف. قلباه: مضاف مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف: للدلالة على الندبة حرف لا محل له من الإعراب، والهاء: للسكت حرف وزيادتها في الوصل خطأ عربية أو ضرورة. ممن: جار ومجرور متعلق بـ(حر). قلبه: مبتدأ ومضاف إليه. شبم: خبره، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. ومن: الواو: حرف عطف، من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر معطوف على الموصول قبله. بجسمي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره مقدم، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. وحالي: معطوف على (جسمي). عنده: ظرف ومضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف حال من (حالي). سقم: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدإ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله: (واحر قلباه) حيث إنه منادى متوجع منه.

تنبيه: قال محمد محيي الدين: المتنبي هو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية، ولا على بيان معاني مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به، فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس. اهـ.

(١) يعني: أن حكم المندوب كحكم المنادى، يضم إن كان مفردًا، وينصب إن كان مضافًا، وإلى ذلك أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ...

(٢) أي: جوازًا. وقال الأندلسي: يجب إلحاقها مع (يا)؛ لئلا يلتبس بالنداء المحض. والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرًا مع (يا) أيضًا، وإلا وجب الإلحاق معها.. ، =

الْوَقْفِ[١] فَتَقُولُ: (وَازَيْدَاهْ) (واعَمْرَاهْ)، فَإِنْ وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي[٢]، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ ضَمُّهَا؛ تَشْبِيهًا بِهَاءِ الضَّمِيرِ، وَكَسْرُهَا عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[٣]. وَقَوْلِي (والنَّادبُ) مَعْنَاهُ: وَيَقُولُ النَّادِبُ[٤].

= وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، نحو: (يا زيدَه)، (وازيدَ) ولم يثبت.

«شرح الكافية» للرضي (١/ ٣٨٠).

وإلى إلحاق الألف أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِف

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ

(٢) تقدم أن المتنبي لا يحتج بشعره على قواعد العربية.

(٣) قال ابن جني: (قلباهُ) فيه قبح في الإعراب؛ لأن هذه الهاء لا تثبت في الوصل، إلا أن الكوفيين ينشدون بيتًا، وهو:

يَـا مَرْحَبَـاهُ بِحِمَـارِ نَاجِيَـهْ

وآخر:

يَـا رَبِّ يَـا رَبَّـاهُ إِيَّـاكَ أَسَـلْ

وآخر لامرئ القيس:

وَقَـدْ رَابَـنِي قَوْلُهَـا يَـا هَنَـا ... هُ وَيْحَـكَ أَلْحَقْـتَ شَرًّا بِشَـرْ

والبصريون لا يلتفتون إلى شيء من هذا، فقالوا في (هناهُ): الهاء بدل من الواو في (هنوك)، و(هنوات)، فهي بدل من لام الفعل؛ فلذلك جاز ضمها. وقال أبوزيد في (مرحباهُ) أنه شبهها بحرف الإعراب فضمها، وإذ قد جاز (قلباه) فالوجه كسر الهاء؛ لالتقاء الساكنين، أو فتحها لذلك أيضًا؛ لمجاورتها الألف، وليس للضم وجه. اهـ.

وقوله: (وليس للضم وجه) فيه نظر؛ فإنه يجوز؛ تشبيهًا بهاء الضمير كما قال المصنف، وتقدم قول أبي زيد في (مرحباه) أنه شبهها بحرف الإعراب فضمها.

(٤) وذلك لعطف النادب على المستغيث، وهو فاعل (يقول)، والعطف يقتضي المشاركة.

«الآلوسي» صـ(٣٦٠).

[باب المفعول المطلق]

ص- وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ: وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ[١] عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كَ(ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كَ(قَعَدْتُ جُلُوسًا)، وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَ(ضَرَبْتُهُ سَوْطًا) ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[النور:٤]، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[النساء:١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[الحاقة:٤٤]، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿فَكُلَا[٢] مِنْهَا رَغَدًا﴾[البقرة:٣٥].

ش- لَمَّا أَنْهَيْتُ الْقَوْلَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى، شَرَعْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الثَّانِي مِنَ المَفَاعِيلِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ.

[تعريف المفعول المطلق]

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ (مَصْدَرٍ(٣)، ...

---

[١] في ط٢: (المتسلط).

[٢] هكذا في الأصل والمخطوطات التي بجوزتي، ومطبوع السجاعي، والآلوسي.
وصواب الآية: ﴿وَكُلَا﴾.

(٣) تعريف المفعول المطلق بالمصدر، فيه إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر، نحو: (ضربته سوطًا)، وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق، نحو: (أعجبني ضربك).
وأجيب: بأنه لما كان الغالب في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا عرفه به، وإلا فقد يكون غير مصدر كما سيأتي من قوله: (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق، ولم تكن مصدرًا).
فبين المفعول المطلق والمصدر عموم وخصوص وجهي، يجتمعان في نحو: (ضربت ضربًا)، وينفرد=

فَضْلَةٍ(١)، سُلِّطَ[٢] عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ(٣).

= المصدر في نحو: (أعجبني ضربك)، والمفعول المطلق في نحو: (ضربته سوطًا).

ومنهم من جعل بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس، وعلى هذا القول (سوطًا) في المثال نائب عن مفعول مطلق وليس نفسه؛ لأن المفعول المطلق عنده لا يكون إلا مصدرًا، والأول أقرب، والله أعلم.

"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (١/٢٤٨-٢٤٩)، و"حاشيته على شرح الأزهري للآجرومية" صـ(١١١-١١٢)، و"حاشية أبي النجا على شرح الأزهري" صـ(٨٤).

(١) أي: ليس جزءًا من الكلام بأن لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٦).

[٢] في ط٢: (تسلط).

(٣) بأن وافقه في المعنى ولم يكن من مادته.

فائدتان:

الأولى: المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

١- مؤكد لعامله، نحو: (أعجبني ضربك زيدًا ضربًا)، و(ضربت ضربًا)، ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، و(أنت مطلوب طلبًا)، وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق؛ لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذا ما هو بمثابته.

وفائدته: دفع توهم السهو أو المجاز في الكلام؛ فلذلك استدل أهل السنة على المبتدعة بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، على إثبات صفة الكلام لله سبحانه وتعالى، وأنه يتكلم بكلام حقيقي يليق بجلاله وعظمته بصوت وحرف، وأنه كلم موسى عليه السلام بذاته بلا ترجمان ولا واسطة. وعللوا ذلك بأن الفعل أكد بالمصدر المفيد تحقق النسبة ورفع توهم المجاز، وقد قال الفراء -وهو من أئمة اللغة-: إن الكلام إذا أكد بالمصدر ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة. اهـ.

وهذا مجمع عليه عند النحاة.

انظر "التنبيهات السنية" صـ(١٤٠)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٦)، و"حاشية الخضري" (١/ ١٨٥).

٢- مبين لنوع عامله، بأن دلَّ على هيئة صدور الفعل، إما باسم خاص، نحو: (رجع =

= القهقرى)، أو بإضافة، كـ(ضربت ضرب الأمير)، أو بوصف، كـ(ضربت ضربًا أليمًا)، أو بلام العهد، كـ(ضربت الضرب) أي: المعهود بينك وبين المخاطب، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه إن اختلفت أنواعه، نحو: (سرت سيري زيد الحسن والقبيح)، و(ضربت ضربي زيد وعمرو)، و(قتلت قُتولًا كثيرة)، وقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]. قال الدنوشري: إنما جمع الظن؛ لاختلاف أنواعه؛ لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعد الله من النصر حق، ومن ضعف إيمانه اضطرب ظنه، ومن كان منافقًا ظن أن الدائرة تكون على المؤمنين، فاختلفت ظنونهم.

٣- **مبين لعدد عامله**، بأن دل على مرات صدور الفعل، كـ(ضربت ضربتين، وضربات)، وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق.

وإلى الأقسام الثلاثة أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا ما يجمع منها وما لا يجمع:

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

الفائدة الثانية: ناصب المفعول المطلق أحد أمور ثلاثة، أشار إليها في «الألفية» بقوله:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ

أي: أن المفعول المطلق إما أن ينصب بمصدر مثله، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]، فـ(جزاء) مفعول مطلق عامله (جزاؤكم). أو ينصب بفعل، أي: متصرف، فخرج فعل التعجب، وغير ناقص، فخرج (كان) وأخواتها، وغير ملغي عن العمل، فلا يقال: (ما أحسن زيدًا حسنًا)، ولا: (كان زيد قائمًا كونًا)، ولا: (زيد قائم ظننت ظنًّا)، أو ينصب بوصف يراد به الحدوث كاسم الفاعل، واسم المفعول، وبناء المبالغة، نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، ونحو: (الخبز مأكول أكلًا)، ونحو: (زيد ضراب ضربًا)، وخرج بقيد الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق، فلا يجوز: (زيد أفضل منك فضلًا)، و(زيد حسن وجهه حسنًا). وأما قوله:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ ... لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فناصب لؤمًا محذوف، أي: تلؤم لؤمًا، وألحق المصنف الصفة المشبهة باسم الفاعل، كقول النابغة:

وَأُرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبِلْ

وفي «حاشية عبادة على الشذور»: ولا ينصب باسم الفعل، لا تقول: (نزال نزولًا)، ولا:=

فَالأَوَّلُ(١) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء:١٦٤](٢)، وَالثَّانِي(٣) كَقَوْلِكَ: (قَعَدْتُ جُلُوسًا)، و(تَأَلَّيتُ حِلْفَةً)، قَالَ الشَّاعِرُ:

تَـأَلَّى ابـنُ أوسٍ حِلْفَـةً لِـيَرُدَّنِي ... إلى نِسْـوَةٍ كَـأَنَّهنَّ مَفَائِـدُ[٤](٥)

= (صه سكوتًا).

"التصريح" (١/ ٣٢٥)، و"الخضري" (١/ ٢٧٦)، و"حاشية عبادة" (٢/ ٣٨).

(١) أي: نصب المصدر بعامل من لفظه.

(٢) الإعراب: الواو: حرف عطف. كلم: فعل ماضٍ. الله: فاعل. موسى: مفعول به. تكليمًا: مصدر مؤكد لعامله.

(٣) أي: نصب المصدر بعامل من معناه، وهذا على مذهب المازني، والسيرافي، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، فإذا قلت: (قعدت جلوسًا) أي: قعدت وجلست جلوسًا، و(فرحت جذلًا) أي: وجذلت جذلًا. وهذا لا يطرد في نحو: (حلفت يمينًا)؛ إذ لا فعل له، مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة.

"شرح الرضي" (١/ ٢٧٠)، و"الخضري" (١/ ٢٧٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٥٥)، و"الهمع" (٢/ ٩٨-٩٩).

[٤] في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١: (مقايد)، وهو جمع (مِقْوَد) كمِنْبَر، وهو ما يقاد به الفرس والبعير وغيرهما.

(٥) التخريج: البيت لزيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي في "خزانة الأدب" (١٠/ ٧٠-٧٢)، و"ديوان الحماسة" (١/ ٢١٧)، و"شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي (١/ ١٦٩).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٣٧٧)، و"شرح الرضي" (٤/ ٧١)، و"الدر المصون" (٣٦١٩)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٤/ ٣٣٣).

اللغة: تألى: أقسم وحلف، يقال: آلى الرجل وتألى بمعنى، قاله المرزوقي. وهذه الأبنية من الأَلِيَّة، وهي اليمين والحلف. وحلفه: قال السجاعي: بكسر الحاء وسكون اللام. ليردني: يروى بفتح اللام وضم الدال على أن اللام لام القسم، ويروى أيضًا بكسر اللام وفتح الدال على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام (كي). وجعلها بعضهم عند كسرها لام القسم، وأعملها=

وَذَلِكَ لِأَنَّ الأَلِيَّةَ هِيَ الحَلِفُ[(١)]، وَالقُعُودَ هُوَ الجُلُوسُ[(٢)].

= عمل لام (كي)، قال البغدادي: وَقَالَ بعض الْمُتَقَدّمين: تَقول: حلف ليفعلن. فَإِذا حذفت النُّون كسرت اللَّام وأعملتها إعْمَال لَام (كي)، والموضع مَوضِع الْقسم وَالْمعْنَى مَعْنَاهُ. اهـ.

مفائد: جمع مِفْأد، وهي عيدان الحديد يشوى عليها اللحم.

المعنى: حلف ابن أوس حلفة ليأسرنني ثم يمنُّ عليَّ فيردني على نسوة كأنهن مفائد، أي: عيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم، فهو يشير إلى أنهن سود قبيحات هزيلات.

الإعراب: تألى: فعل ماضٍ. ابن: فاعل، وهو مضاف. أوس: مضاف إليه. حلفة: مفعول مطلق منصوب بعامل من معناه، وهو (تألى). ليردني: اللام: بالفتح واقعة في جواب القسم، يردني: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا يعود على (ابن أوس) تقديره (هو)، والجملة واقعة في جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وعلى كسر اللام فهي لام (كي)، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة. إلى نسوة: جار ومجرور متعلق بالفعل (يردني). كأنهن: كأن: حرف تشبيه من أخوات (إن) ينصب الاسم ويرفع الخبر، هن: ضمير متصل في محل نصب اسم (كأن). مفائد: خبر (كأن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (حلفة) فهو مفعول مطلق سلط عليه عامل من معناه، وهو (تألى)، وفيه شاهد آخر وهو حذف نون التوكيد، وقد قال سيبويه: إن لام القسم يلزمها إحدى النونين، وقد تحذف في الشعر. اهـ. وهنا حذفت في الشعر.

وهذا جائز عند البصريين للضرورة، وأجاز الكوفيون حذفها والاكتفاء باللام عنها من غير ضرورة، ويحكى عن أبي علي الفارسي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون.

(١) قال الآلوسي: -بفتح الحاء المهملة وكسرها وإسكان اللام- أي: القسم، وهو مصدر (حَلَفَ) كـ(ضَرَبَ)، وجاء أيضًا في مصدره (حَلِفٌ) كـ(كَتِفٍ)، وهو محتمل هنا، ومحلوف ومحلوفة.اهـ.

وانظر "القاموس"، و"المخصص" لابن سيده (٤/ ٧٤)، و"تاج العروس" (حلف).

(٢) هذا هو المشهور فيما بين اللغويين. ونقل عن بعضهم أن القعود هو الانتقال من علو إلى سفل؛ ولهذا قيل لمن أصيب برجله مُقْعَد، والجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو. وعلى هذا ما حكي عن الخليل أنه يقال للقائم: اقعد لا اجلس، وللنائم أو الساجد: اجلس لا اقعد، وتعقب أنه ورد في الأحاديث الشريفة وكلام الفصحاء ما يخالفه، كما روي عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ خرج في مرضه إلى أن قال: فجلس ﷺ. وعروة أرسخ في لغة العرب من=

وَاحْتَرَزْتُ بِذِكرِ الْفَضْلَةِ عَنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (كَلامُكَ كَلَامٌ حَسَنٌ)، وَقَوْلِ الْعَرَبِ: (جَدَّ جِدُّهُ)(١)، فَكَلَامٌ الثَّانِي وجِدُّهُ: مَصْدَرَانِ سُلِّط عَلَيْهِمَا عَامِلٌ مِنْ لَفظِهِمَا[٢] -وهُوَ الْفِعْلُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي وَالْمُبْتَدَأُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ؛ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ(٣): إنَّ الْمُبْتَدَأَ عَامِلٌ فِي الْخَبَرِ-، وَلَيْسَا(٤) مِنْ بَابِ المَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فِي شَيْءٍ[٥](٦).

وَقَدْ(٧) تُنصَبُ أَشْيَاءُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَ إنْ لَمْ تَكُنْ مَصْدَرًا(٨)، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ النِّيَابَةِ عَنِ الْمَصْدَرِ:

نَحْوُ: (كُلٌّ) و(بَعْضٍ)(٩) مُضَافَيْنِ إلَى الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا

= أن يخفى عليه مثله، وفي حديث أنس ﷺ عند البخاري ومسلم في حديث القبر: «أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ...» الحديث. وممن صرح بالترادف: الكِرْماني والنووي وغيرهما، وهو الحق، فيستعمل كل منهما حيث يستعمل الآخر، كما هو شأن المترادفين في المشهور.

"حاشية الآلوسي" ص(٣٦١)، و"مرقاة المفاتيح" (١/ ٤٥١).

(١) الأصل: (جَدَّ زيدٌ جدًّا) أي: اجتهد اجتهادًا، ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد، فأسند إلى الجد مجازًا للملابسة بينهما، وهو صدوره منه.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١١٦).

وهذا المعنى على كسر الجيم من (جده)، وأما بفتح الجيم فالمعنى: عظمت عظمته.

[٢] في ط١: (لفظيهما).

(٣) "الكتاب" (١/ ٨١) (٢/ ١٢٦-١٢٧). (٤) أي: (كلام) الثاني و(جدُّه).

[٥] في ط١ زيادة بعد قوله (في شيء)، وهي: (لأنهما عمدة، الأول جزء والثاني فاعل).

(٦) لأن (كلام) خبر، و(جدُّه) فاعل؛ فهما عمدتان وليسا بفضلتين.

(٧) (قد) محتملة للتقليل، فتحمل القلة على القلة النسبية الإضافية، وإلا فهو كثير في نفسه، ومحتملة أيضًا في كلامه للتحقيق؛ لكثرة ورود النيابة في ذلك.

(٨) قال ابن مالك رحمه الله:

وَقَــدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ

(٩) المراد: ما دل على كلية كـ(كل)، و(جميع)، و(عامة). أو بعضية كـ(بعض)، و(نصف)، و(يسير). =

كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾[النساء:١٢٩][١]، ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾[الحاقة:٤٤][٢].

وَالْعَدَدِ[٣]، نَحْوُ: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[النور:٤][٤]، فَـ(ثَمَانِينَ): مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وجَلْدَةً: تَمْيِيزٌ.

وَأَسْمَاءِ الآلَاتِ[٥]، نَحْوُ: (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا أَوْ عَصًا أَوْ مِقْرَعَةً[٦]).

= «الصبان» (٢/ ١١٢-١١٣).

(١) الإعراب: الفاء: فصيحة. لا: ناهية جازمة. تميلوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون، والواو: فاعل. كل: مفعول مطلق نائب عن مصدر، وهو مضاف. الميل: مضاف إليه.

(٢) الإعراب: الواو: استئنافية. لو: حرف امتناع لامتناع. تَقَوَّلَ: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على النبي ﷺ. علينا: جار ومجرور متعلق بالفعل (تقول). بعض: مفعول مطلق نائب عن مصدر، وهو مضاف. الأقاويل: مضاف إليه، وجملة (ولو تقول...) مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

(٣) قال الرضي في «شرح الكافية» (١/ ٢٦٩): إما عدد صريح مميز بالمصدر، نحو: (ضربته ثلاث ضربات)، قال الله تعالى: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، أو مجرَّد عن التمييز، نحو: (ضربته ألفًا)، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف، أي: ضربًا ألفًا. اهـ.

(٤) الإعراب: فاجلدوهم: الفاء: رابطة الخبر بالموصول المتضمن معنى الشرط في قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾ [النور: ٤]، والموصول مبتدأ، اجلدوهم: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل، والهاء: مفعول به، والميم: علامة الجمع، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ. ثمانين: مفعول مطلق نائب عن مصدر. جلدة: تمييز منصوب.

(٥) أي: الألفاظ الدالة على آلات الفعل ويشترط في نيابة الآلة أن تكون آلة للفعل عادة، نحو: (ضربته سوطًا)، و(رشقت العدو سهمًا، أو رصاصة، أو قذيفة)، فلا يجوز: (ضربته خشبة، أو عمودًا) أو (رميته كرسيًّا)؛ لأن هذه الآلات لم تعهد للضرب والرمي.

«التصريح» (١/ ٣٢٩)، و«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٢٠)، و«الهمع» (٢/ ١٠١-١٠٢).

[٦] في الأصل، خ: (ضربته سوطًا وعصًا ومقرعة) بالواو.

وَلَيْسَ مِمَّا يَنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ صِفَتُهُ(١)، نَحْوُ: ﴿فَكُلَا[٢] مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة:٣٥](٣)؛ خِلَافًا لِلْمُعْرِبِينَ، فَإِنَّهُمْ[٤] زَعَمُوا أَنَّ الْأَصْلَ: (أَكْلًا رَغَدًا)، وَأَنَّهُ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ ونَابَتْ صِفَتُهُ[٥] مَنَابَهُ فانْتَصَبَتِ انْتِصَابَهُ، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ(٦) أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ حَالٌ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: (فَكُلَا[٧] حَالَةَ[٨] كَوْنِ الْأَكْلِ رَغَدًا)(٩).

---

(١) هكذا قرر هنا أن صفة المصدر ليست مما تنوب عنه.

واختار في "أوضح المسالك"؛ تبعًا لابن مالك في "شرح التسهيل" أن صفة المصدر مما ينوب عنه.

"أوضح المسالك" (٢/ ١٨٧)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٨١)، "التصريح" (١/ ٣٢٦)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٩٤).

[٢] هكذا في المخطوطات، والسجاعي، والآلوسي (فكلا) بالفاء، والصواب بالواو ﴿وَكُلَا﴾.

(٣) الإعراب: الواو: حرف عطف. كُلَا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. منها: جار ومجرور متعلق بالفعل (كُلا)، ومن: للتبعيض، ولا بدَّ من حذف مضاف، أي: من ثمارها. ويجوز أن تكون (من) لابتداء الغاية، وهو أحسن، رغدًا: منصوب على الحال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل، أي: فكلاه، أي: الأكل رغدًا، وعلى قول المعربين (رغدًا) مفعول مطلق نائب عن مصدر، والأصل (أكلًا رغدًا). وقال ابن كيسان: هو مصدر في موضع الحال، أي: كلا رَاغِدَيْنِ مُهَنَّأَيْنِ.

[٤] (فإنهم) ليس في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢.

[٥] في الأصل (الصفة).

(٦) "الكتاب" (١/ ٢٣١)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٠٩)، و"الدر المصون" (١٢٨)، و"المغني" (٢/ ٦٥٢)، و"المساعد" (١/ ٤٦٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٥٧)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٢٨٤).

وقوله: (ومذهب...) قال الدنوشري: هو واضح في نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]، وأما نحو: (سرت أحسن السير) مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية؛ لأنها لا تقع معرفة على مذهبه، فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بأن تعرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك. اهـ. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٢٦).

[٧] في ج، ط١: (وكلا).

[٨] في ب، خ: (حال).

(٩) عبارة "المغني": والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكلاه، أي: فكلا الأكل.

ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ[١] أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا)، فَيُقِيمُونَ الجَارَّ والمَجْرُورَ مَقَامَ الفَاعِلِ، ولَا يَقُولُونَ: (طَوِيلٌ) بِالرَّفْعِ[٢]؛ فَدَلَّ[٣] عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، لا مَصْدَرٌ[٤]، وإِلَّا لَجَازَتْ إِقَامَتُهُ مَقَامَ الفَاعِلِ[٥]؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ بِاتِّفَاقٍ[٦].

---

(١) أي: على أنه حال لا غيرُ. (٢) أي: على أنه القائم مقام الفاعل.

(٣) أي: عدم قولهم (طويل) بالرفع، أو المذكور من إقامتهم الجار والمجرور، وعدم قولهم ذلك. "حاشية الآلوسي" صـ(٣٦٥).

(٤) أي: لا نعت لمصدر، كما في "المغني" (٢/ ٦٥٢).

(٥) قال الدنوشري: قد يرد بأنه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه؛ فليتأمل. اهـ.

إذ كثيرًا ما يكون الشيء جائز الوقوع ولا يقع أصلًا، ولعلهم إنما أنابوا الجار والمجرور دون صفة المصدر؛ لقولهم: إن الجار والمجرور مفعول به غير صريح، فهو أولى بالنيابة مناب الفاعل.

وقيل: إنهم اكتفوا بنيابة الجار والمجرور؛ لقربه من العامل. ومقتضاه أنهم لو قدموا (طويلًا) في المثال لكان أحق بالنيابة. وقيل أيضًا: إن المانع من رفع (طويل) كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولًا على السعة -أي: نائبًا عن الفاعل على خلاف الأصل-؛ ولهذا -أي: لأجل كراهية اجتماع مجازين- يقولون: (دخلت الدار) بحذف (في)؛ توسعًا، ومنعوا: (دخلت الأمر)؛ لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز.

"حاشية الآلوسي" صـ(٣٦٥-٣٦٦)، و"المغني مع الدسوقي" (٢/ ٢٧٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٢٦)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢١-١٢٢).

(٦) أي: فكذلك صفته تكون نائبه عند حذفه، يعني: أن التزام النصب فيما ذكر يدل على أنه حال، وليس بصفة لمصدر محذوف. وتقدم الجواب عن ذلك.

تتمة: جملة ما ذكره ابن هشام هنا مما ينوب عن المصدر أربعة أشياء:

(**الْكُلِّيَّةُ**)، و(**الْبَعْضِيَّةُ**)، و(**الْعَدَدُ**)، و(**الْآلَةُ**). وبقي أيضًا مما ينوب عنه: (**اسْمُ الْمَصْدَرِ**)، نحو: (اغتسلت غسلًا)، و(توضأت وضوء النبي ﷺ)، و(**اسْمُ الْإِشَارَةِ**)، نحو: (ضربته ذلك الضرب)، و(**ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ**)، نحو: (ضربته زيدًا)، أي: ضربت الضرب زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]، أي: لا أعذب العذاب، و(**نَوْعُ الْمَصْدَرِ**)، نحو: (قعد القرفصاء)، و(رجع القهقرى)، و(**هَيْئَةُ الْمَصْدَرِ**)، نحو: (مات الكافر ميتة سوء)، و(**مَا الاسْتِفْهَامِيَّةُ**)، نحو: (ما تضرب زيدًا؟) أي: أيَّ ضربٍ ضربته، و(**مَا الشَّرْطِيَّةُ**)، نحو: (ما=

[باب المفعول له]

ص- والمَفْعُولُ لَهُ: وَهُوَ المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وفَاعِلًا، كنَحْوِ: (قُمْتُ إجْلالًا لَكَ)، فَإِنْ فَقَدَ المُعلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة:٢٩].

وَإِنِّي لَتَعْـــرُونِي لِـــذِكْرَاكِ هِـــزَّةٌ
فَجِئْـتُ وَقَـدْ نَضَّـتْ لِنَـوْمٍ ثِيَابَهَـا[١]

ش- الثَّالِثُ مِنَ المَفَاعِيلِ: المَفْعُوْلُ لَهُ، وَيُسَمَّى المَفْعُولَ لِأَجْلِهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ.

[تعريف المفعول له]

وَهُوَ: كُلُّ مَصْدَرٍ مُعَلِّلٍ لِحَدَثٍ مُشَارِكٍ لَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ[٢]، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ

= شئت فقم) أي: أيَّ قيام شئت فقم، و(صِفَةُ الْمَصْدَرِ) -على الصحيح-؛ خلافًا لما قرره المصنف هنا، نحو: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١].

انظر: "النكت" للسيوطي (١/ ٢٩٤-٢٩٥)، و"الخضري" (١/ ٢٧٧-٢٧٨)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٧٨-١٨٨)، و"الأشموني" (٢/ ١١٢-١١٣-١١٤).

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

يُنْصَبُ مَفعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ
وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ ... وَقْتًـا وَفَـاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فُقِـدْ
فَــاجْرُرْهُ بِــالْحَرْفِ ....

فائدة: مناسبة ذكر المفعول له عقب المفعول المطلق: اشتراكهما في كون الغالب في كل منهما أن يكون مصدرًا، حتى قال الزجاج: إنه مفعول مطلق. "حاشية ابن حمدون" (١/ ١٥٧).

(٢) ما ذكره من اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل، قال أبوحيان: إنه من اشتراط المتأخرين=

تَعَالَى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ ﴾[البقرة:١٩](١)، فَالْحَذَرُ: مَصْدَرٌ [مَنْصُوبٌ][٢] ذُكِرَ عِلَّةً لِجَعْلِ الأَصَابِعِ فِي الآذَانِ، وزَمَنُهُ وَزَمَنُ الْجَعْلِ وَاحِدٌ، وفَاعِلُهُمَا أَيْضًا وَاحِدٌ، وهُمُ الْكَافِرُونَ؛ فَلَمَّا استُوفِيَتِ الشُّرُوطُ(٣) انْتَصَبَ(٤).

= كالأعلم، ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحد من المتقدمين.

"الارتشاف" (٣/ ١٣٨٣)، و"النكت" (١/ ٤٠٢)، و"الهمع" (٢/ ١٣١).

(١) الإعراب: **يجعلون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع فاعل. **أصابعهم**: مفعول به ومضاف إليه. **في آذانهم**: جار ومجرور متعلق بالفعل (يجعلون). **من الصواعق**: جار ومجرور متعلق أيضًا بـ(يجعلون)، و(من) سببية. **حذر**: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. **الموت**: مضاف إليه، وجملة (يجعلون...) إما مستأنفة لا محل لها من الإعراب، أو في محل نصب حال من الضمير في قوله (وتركهم) أي: تركهم في ظلمات غير مبصرين غير عاقلين جاعلين أصابعهم. أو حال من الضمير في قوله (فيه ظلمات) يعود على الصيب، كأنه قال: جاعلين أصابعهم في آذانهم من صواعقه. يعني: الصيب.

[٢] (منصوب) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

(٣) وهي كونه مصدرًا وكونه علة لحدث وكونه مشاركًا لذلك الحدث في الزمان والفاعل.

"الآلوسي" ص(٣٧٠).

(٤) وهذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه، فالمفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاث أحوال:

إحداها: أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة.

والثانية: أن يكون محلى بـ(أل).

والثالثة: أن يكون مضافًا. وكلها يجوز معها الجر بحرف جر دال على التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد من (أل) والإضافة النصب، وعكسه المحلى بـ(أل)، وأما المضاف فيستوي فيه الأمران.

تنبيه: شرط بعضهم شرطًا زائدًا على ما ذكر، وهو أن يكون من أفعال النفس الباطنة، لا من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: (جئت خوفًا ورغبة)، ولا يجوز: (جئت قراءة للعلم، وقتالًا للكفار، وضربًا لزيد).

قال الشاطبي في "شرح الألفية" (٣/ ١٤١-١٤٢): وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل. اهـ.

وانظر: "التصريح" (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، و"النكت" (١/ ٤٠٢).

فَلَوْ فَقَدَ الْمُعَلَّلُ شَرْطًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَجَبَ جَرُّهُ بِلَامِ التَّعْلِيلِ[١].

فَمِثَالُ مَا فَقَدَ الْمَصْدَرِيَّةَ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩][٢]، فَإِنَّ الْمُخَاطَبِينَ هُمُ الْعِلَّةُ فِي الْخَلْقِ، وخُفِضَ ضَمِيرُهُمْ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَصْدَرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى معيشةٍ   كَفَانِي -ولَمْ أطلبْ- قليلٌ مِنَ المالِ[٣]

فَأَدْنَى: أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ؛ فَلِهَذَا جَاءَ مَخْفُوضًا بِاللَّامِ.

وَمِثَالُ مَا فَقَدَ اتِّحَادَ الزَّمَانِ[٤] قَوْلُهُ:

---

(١) زاد في «الشذور»: أو نائبها، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الكافية»: وهو (من)، و(في).
وزاد في «شرح العمدة»: (والباء)، و(الكاف). «النكت» (١/ ٤٠٣).
قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال ﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»، وقال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾ [النساء: ١٦٠]، وقال: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

(٢) الإعراب: هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ. الذي: اسم موصول في محل رفع خبر. خلق: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (الله). لكم: جار ومجرور متعلق بـ(خلق). ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ(خلق)، وجملة (خلق...) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. في الأرض: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة (ما)، أي: (استقر). جميعًا: حال من (ما).
ونظير هذه الآية في فقد المصدرية قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، فالأنام علة للوضع وليس مصدرًا؛ فلذلك جر باللام.

(٣) البيت تقدم استشهاد المصنف به على أنه ليس من باب التنازع؛ لفساد المعنى عند توجه العاملين على المعمول (قليل)، والاستشهاد به هنا في قوله: (لأدنى) فإنه علة لما قبله، ولكنه فَقَدَ المصدرية فجُرَّ باللام؛ وجوبًا.

(٤) أي: اتحاد زمان الفعل المعلَّل -بفتح اللام- واتحاد زمان المصدر المعلِّل -بكسرها-.

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا[١](٢)

---

[١] عجز البيت ليس في الأصل، ب، ج، ح، ط١.

(٢) التخريج: هذا صدر بيت وعجزه:

لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

والبيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص(٣)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣١٣)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ١٣٩، ١٤٢)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ١٩٦، ٣٧٤)، و"شرح شذور الذهب" ص(٢٥٢)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٤٥٦)، و"التصريح" (١/ ٣٣٦)، و"المساعد" (١/ ٤٨٥)، و"لسان العرب" (نضا)، و"تاج العروس" (فضل)، (نضا)، و"شرح أبيات المغني" (٧/ ١٩٤).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٢/ ١٩٩)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٨٥)، و"الهمع" (٢/ ١٣١)، و"الأشموني" (٢/ ١٢٤).

اللغة: نضت: -بالضاد المعجمة مخففة ومشددة- من (نضا الثوب ينضوه نضوًا)، إذا خلعه ونزعه. لدى السِّتر: أي: عند السِّتارة. لِبسة: -بكسراللام- حال اللابس، وهيئة لبس الثوب كـ(الجلسة). المتفضِّل: اللابس ثوبًا واحدًا للنوم أو للخفة في العمل، واسم ذلك الثوب (الفُضُل) بضمتين.

المعنى: جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها من جسدها؛ لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا لبس المتفضل، وهو الثوب الواحد الذي تتوشح به.

الإعراب: فجئت: الفاء: بحسب ما قبلها، جئت: فعل وفاعل. وقد: الواو: واو الحال، قد: حرف تحقيق. نضت: فعل ماض، والتاء: حرف للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). لنوم: جار ومجرور متعلق بالفعل (نضت). ثيابها: مفعول به ومضاف إليه. لدى الستر: لدى: ظرف بمعنى (عند) متعلق بالفعل (نضت) وهو مضاف، والستر: مضاف إليه، وجملة (وقد نضت...) في محل نصب على الحال من الفاعل في (جئت) أي: والحال أنها قد ألقت لأجل النوم ثيابها. إلا: حرف استثناء. لبسة: منصوب على الاستثناء من (ثيابها)، ولبسة: مضاف. المتفضل: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (لنوم) فإنه وإن كان علة لخلع الثياب، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم؛ فلذا جره باللام.

فَإِنَّ النَّوْمَ وَإِنْ كَانَ عِلَّةً فِي خَلْعِ الثِّيَابِ، لَكِنَّ زَمَنَ خَلْعِ الثَّوْبِ سَابِقٌ عَلَى زَمَنِهِ.

وَمِثَالُ مَا فَقَدَ اتحادَ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ:

وَإِنِّي لَتَعْـــرُونِيْ لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[(١)]

---

(١) التخريج: البيت لأبي صخر الهذلي في "الإنصاف" (١/ ٢٥٣)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٢٣٩، ٢٤٢)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣١٤)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٤٥٦-٤٥٧)، و"شرح أبيات المغني" (١/ ٣٣٩-٣٤٠)، و"شرح التصريح" (١/ ٣٣٦)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(١٤٦)، و"لسان العرب" (رمث) وصدره عنده: (إذا ذُكرت يرتاح قلبي لذكرها).

وبلا نسبة في "شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٦٧)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٩٦، ٣٧٢)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٦١)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ٨٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٩٩)، و"الأشموني" (٢/ ١٢٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٤٣)، و"المساعد" (١/ ٤٨٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٨٥)، و"الهمع" (٢/ ١٣٢)، و"شرح شذور الذهب" ص(٢٥٣).

اللغة: **تعروني**: من عراه الشيء يعروه إذا غشيه وأصابه. **لذكراك**: -بكسر الذال المعجمة- التذكر والخطور بالبال. **هِزَّةٌ**: -بكسر الهاء أو فتحها- أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البردة، أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه. **انتفض**: تحرك واضطرب. **القطر**: المطر.

المعنى: إني ليصيبني -يا محبوبتي-؛ لأجل ذكري إياكِ بلساني أو قلبي نشاط، وارتياح، وتحرك، واضطراب كاضطراب العصفور وارتياحه في حال بلِّ القطر له. وهذا كناية عن شدة حبه وولعه بها.

الإعراب: **وإني**: الواو: بحسب ما قبلها، إني: (إن) مع اسمها. **لتعروني**: اللام: مزحلقة، تعروني: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو؛ للثقل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **لذكراك**: جار ومجرور متعلق بالفعل (تعرو). **هزة**: فاعل (تعرو). **كما**: الكاف: حرف جر وتشبيه، ما: مصدرية، و المصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمعطوف على (هزة) محذوف، والتقدير: وإني لتعروني لذكراك هزة وانتفاض كانتفاض العصفور. **انتفض**: فعل ماضٍ. **العصفور**: فاعل. **بلله**: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. **القطر**: فاعل، وجملة (بلله القطر) في محل نصب حال من (العصفور) وحذف بعده: واهتز، أي: بلله=

فَإِنَّ الذِّكْرَى هِيَ عِلَّةُ عُرُوِّ الهِزَّةِ، وَزَمَنُهمَا وَاحِدٌ، وَلَكِنِ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ، فَفَاعِلُ العُرُوِّ هُوَ الْهِزَّةُ، وَفَاعِلُ الذِّكْرَى هُوَ الْمُتَكَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لِذِكْرِي إِيَّاكَ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ الفاعلُ خُفِضَ[1] بِاللَّامِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[النحل:٨][2]، فَإِنَّ ﴿تَرْكَبُوهَا﴾ بِتَقْدِيرِ: (لِأَنْ تَرْكَبُوهَا)، وَهُوَ عِلَّةٌ لِخَلْقِ

= القطر واهتز، دل على ذلك قوله: (هزة) فالبيت فيه من البديع: الاحتباك، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ويحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، فالتقدير فيه: وإني لتعروني لذكراك هزة وانتفاض كما انتفض العصفور واهتز.

الشاهد فيه: قوله: (لذكراك) حيث جره باللام وجوبًا مع أنه علة عرو الهزة؛ لاختلاف الفاعل، ففاعل العرو هو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى (لذكري إياك)، فلما اختلف الفاعل خفض باللام.

والبيت فيه شاهد آخر ذكر الرضي أن الكوفيين والأخفش استدلوا به على أنه لا يجب الإتيان بـ(قد) مع الماضي المثبت الواقع حالاً. فإن جملة (بلله القطر) حال من (العصفور).

وأوجب البصريون اقتران مثل ذلك بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة.

انظر: "شرح الكافية" للرضي (٢/ ٨٣)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٢٣٩)، و"الإنصاف" (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٦٦-٦٧).

[1] في الأصل، خ، ط٢: (خفظه)، وفي ب (خفظته).

(٢) الإعراب: لتركبوها: اللام: للتعليل، تركبوها: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد اللام وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر باللام متعلق بالفعل (خَلَقَ) مقدر. وزينة: الواو: حرف عطف، زينة: مفعول لأجله منصوب معطوف على محل المصدر المؤول معنى، وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله (لتركبوها) وإلى هذا بنفسه؛ لاختلال شرط في الأول وهو عدم اتحاد الفاعل؛ فإن الخالق الله، والراكب المخاطبون، بخلاف الثاني.

وثَمّ أوجه أخرى في نصب (وزينة):

منها: أنه نصب على الحال، وصاحب الحال إما مفعول (خلقها)، وإما مفعول (لتركبوها)، فهو مصدر أقيم مقام الحال، وعليه الواو زائدة. =

الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، وَجِيءَ بِهِ مَقْرُونًا بِاللَّامِ؛ لِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْخَلْقِ هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَفَاعِلَ الرُّكُوبِ بَنُو آدَمَ، وَجِيءَ بِقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَزِينَةً﴾ مَنْصُوبًا؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْخَلْقِ وَالتَّزْيِينِ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

= الثالث: أنه نصب بإضمار فعل، فقدره الزمخشري (وخلقها زينة)، وقدره ابن عطية وغيره (وجعلها زينة).

الرابع: أنه مصدر لفعل محذوف، أي: ولتتزينوا بها زينة.

وقرأ قتادة عن ابن عباس رضي الله عنهما: (لتركبوها زينة) من غير واو، وفيها الأوجه المتقدمة، ويزيد أن تكون حالاً من فاعل (لتركبوها) أي: لتركبوها متزينين بها.

"البحر المحيط" (٥/٤٦٢)، و"الدر المصون" (٢٨١٢)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٢/١٦-١٧).

[باب المفعول فيه]

ص- وَالْمَفْعُولُ فِيهِ: وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) مِنِ اسْمِ زَمَانٍ كَ(صُمْتُ يَومَ الخَمِيسِ، أَوْ حِينًا أَوْ أُسْبُوعًا)، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السِّتُّ كَ(الأَمَامِ)، وَ(الفَوقِ)، وَ(الْيَمِينِ)، وعَكْسِهِنَّ، ونَحْوُهُنَّ[١]: كَ(عِنْدَ) وَ(لَدَى)، والمَقَادِيرُ: كَ(الفَرْسَخِ)، وَمَا صِيْغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كَ(قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ).

ش- الرَّابِعُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ: الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا[٢].

---

(١) بالرفع عطفًا على الجهات، أي: ونحو الجهات الست، ويجوز جره بالعطف على (أمام)، أي: ونحو أمام. قال الفيشي: وإنما لم يقل: (ونحوها) بضمير المفرد المؤنث؛ لأن العدد إذا كان قليلًا أُتي بضمير جمع المؤنث، وإذا كان كثيرًا أُتي بضمير المفرد المؤنث غالبًا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾[التوبة:٣٦]، فالضمير في ﴿مِنْهَا﴾ عائد على الاثني عشر، وفي ﴿فِيهِنَّ﴾ عائد على الأربعة الحرم. اهـ.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٢٨)، و«حاشية الفيشي على القطر» (١٤٠).

(٢) قوله: (المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا)، يستفاد منه أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف. وهذه التسمية عند البصريين. واعترض الكوفيون التسمية بالظرف، بأن الظرف الوعاء المتناهي الأطراف، وليس اسم الزمان والمكان كذلك، وأجيب: بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه، ولا مشاحة في الاصطلاح. قال المُصَرِّحُ: وسماه الفراء: (محلًا)، والكسائي وأصحابه: (صفة). اهـ.

«الصبان» (٢/ ١٢٥)، و«التصريح» (٢/ ٢٣٧).

تنبيه: قدم المصنف المفعول فيه على المفعول معه؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان=

[تعريف المفعول فيه]

وَهُوَ[١]: كُلُّ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ[٢] سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي)[٣] كَقَوْلِكَ: (صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ)، و(جَلَسْتُ أَمَامَكَ).

= فوق الاحتياج إلى المصاحب، وأيضًا يصل الفعل إلى المفعول معه بواسطة (الواو)، وإلى المفعول فيه بنفسه.

(١) أي: اصطلاحًا، وأما لغة: فهو ما كان وعاء لشيء، وتسمى الأواني ظروفًا؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفًا؛ لأن الأفعال توجد فيها، فصارت كالأوعية لها.
"شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٤١).

(٢) هذا التعريف للمطرد، فلا يرد بعض أسماء تنصب على الظرفية، وليست زمانًا ولا مكانًا، نحو: (حقًّا)، فإنهم توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى (في)، نحو: (أحقًّا أنك ذاهب؟)، فـ(حقًّا) منصوب على الظرفية متعلق بالاستقرار على أنها خبر مقدم، وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور، والأصل: (أفي حقٍّ ذهابك؟)، فحذف (في) وانتصب (حقًّا) على الظرفية. "حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٤٣).

(٣) قيل: هو أولى من قوله كغيره في "التوضيح": ما ضمن معنى (في)؛ لأنه يقتضي أن يكون المفعول فيه مبنيًّا؛ إذ تضمن معنى الحرف من أسباب البناء. وأجاب عنه اللقاني بأن المقتضي للبناء تضمنه إياه وضعًا، وهذا عارض عند التركيب والاستعمال. اهـ.
"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٣٧)، و"الآلوسي" صـ(٣٧٥).

وقوله أيضًا: (على معنى في) أجود من قول بعضهم: (على تقدير في)؛ لأن تقدير (في) يوهم جواز استعمال لفظ (في) مع كل ظرف، وليس الأمر كذلك؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه (في) كـ(عند) و(مع) و(قبل) و(بعد)، وكلها -أي: هذه الظروف- مقارن لمعناها ما دام ظرفًا. "شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٠٢).

وإلى ما ذكر من التعريف أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُمِّنَـا ... فِي بِـاطِّرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

وقال في "شرح الكافية الشافية": المفعول فيه: هو ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها. وهذا التعريف مقارب لتعريف المصنف، إلا أن فيه إفصاحًا أكثر.

وعُلِمَ بِمَا ذَكَرْتُهُ[1] أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الظُّرُوفِ (يومًا) و(حَيْثُ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾[الإنسان:١٠](٢)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام:١٢٤](٣)، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا زَمَانًا وَمَكَانًا(٤)، لَكِنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى مَعْنَى (فِي) وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَخَافُونَ نفسَ الْيَوْمِ(٥)، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحِقِّ لِوَضْعِ الرِّسَالَةِ فِيهِ؛ فَلِهَذَا أُعْرِبَ كُلٌّ مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ، وعَامِلُ (حيثُ) فِعْلٌ مُقدَّرٌ دَلَّ عَلَيهِ (أَعْلَمُ)، أَيْ: يَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ(٦)،

---

[1] في ح: (ذكرناه).

(٢) الإعراب: إنا: (إن) مع اسمها. نخاف: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). من ربنا: جار ومجرور متعلق بالفعل. يومًا: مفعول به لـ(نخاف). عبوسًا: صفة لـ(يومًا). قمطريرًا: صفة ثانية.

(٣) الإعراب: الله: مبتدأ. أعلم: خبره. حيث: مفعول به لفعل محذوف دل عليه (أعلم) مبني في محل نصب والتقدير: (يعلم حيث...) وهذا قول الفارسي، وتبعه الناس عليه. يجعل: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). رسالته: مفعول به ومضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة (حيث) إليها.

ونظير هذه الآية قول الشاعر:

وَحَلَّأَهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ ... أَخُو الْخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَّوَاجِزُ

فـ(حيث) مفعول به لـ(يرمي)؛ لأنه ليس المراد أنه يرمي شيئًا حيث تكوى النواجز، وإنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع.

(٤) يعني بالزمان (يومًا)، وبالمكان (حيث).

(٥) وليس المراد أنهم يخافون في ذلك اليوم، وإنما المراد كما قال: يخافون نفس اليوم فالخوف واقع عليه لا فيه.

(٦) لم يجعل عامله (أعلم) لما ذكره في «أوضح المسالك»، من أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا. لكن قال في الحواشي: قال محمد بن مسعود في كتابه «البديع»: غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به؛ لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]، وليس تمييزًا؛ لأنه ليس فاعلًا في المعنى كما هو في: (زيد حسن وجهًا). وقول=

وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا[1] أَيْضًا نَحْوُ: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[النساء:١٢٧](٢)؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى (فِي) لَكِنَّهُ لَيْسَ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا.

= العباس بن مرداس: (وأضربُ مِنَّا بالسيوف القوانسا). اهـ.

ونقل أبوحيان في «الارتشاف» القول بنصب اسم التفضيل المفعول به عن محمد هذا أيضًا ومثّل له بقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]. اهـ.

وفي جعل (حيث) في الآية مفعولاً به نظر؛ لأنه ضرب من التصرف. وفي «التسهيل» أن تصرف (حيث) نادر، وشرحه المرادي بقوله: لم تجئ فاعلاً ولا مفعولاً به. اهـ.

فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه؛ ولهذا قال الدماميني: ولو قيل: إن المراد: (يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة) لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما عهد من ظرفيتها.

«التصريح» (١/ ٣٣٩)، و«ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٢٦)، و«الآلوسي» صـ(٣٧٦)، و«الصبان» (٢/ ١٢٦).

[١] في الأصل، ب، خ، ط٢: (منهما).

(٢) الإعراب: أن: حرف مصدر ونصب واستقبال، تنكحوهن: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، هن: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وقوله: (أن تنكحوهن) على حذف حرف الجر ففيه الخلاف المشهور: أيكون المصدر في محل نصب بنزع الخافض، أم في محل جر؟

واختلف في تقدير حرف الجر هنا، فقيل: هو (في) أي: (وترغبون في أن تنكحوهن؛ لمالهن وجمالهن) أي: في نكاحهن، وقيل: هو (عن) أي: (وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن وفقرهن) أي: عن نكاحهن، وكان الأولياء كذلك: إن رأوها جميلة موسرة تزوجها وليُّها، وإلا رغب عنها. ولا يقال: حرف الجر يحذف باطراد مع (أنْ) و(أنّ) بشرط أمن اللبس، يعني: أن يكون الحرف متعينًا نحو: (عجبت أن تقوم) أي: من أن تقوم، بخلاف: (مِلْتُ إلى أن تقوم) أو(عن أن تقوم) والآية من هذا القبيل.

والجواب: أن المعنيين صالحان؛ يدل عليه ما ذكر من سبب النزول، فصار كل من الحرفين مرادًا على سبيل البدل.

فالحاصل: أن المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه إما في محل جر، أي: (وترغبون في نكاحهنّ) أو (عن نكاحهن) أو في محل نصب بنزع الخافض: (وترغبون نكاحهن)، وأما=

[ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء الزمان]

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ تَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، لَا[1] فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُخْتَصِّ مِنْهَا(٢)، وَالْمَعْدُودِ(٣)، وَالْمُبْهَمِ(٤). وَنَعْنِي بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِـ(مَتَى)، كَـ(يَوْمِ الْخَمِيسِ)، وبِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لِـ(كَمْ)، كَـ(الأُسْبُوعِ)، وَ(الشَّهْرِ)، و(الحَوْلِ)، وبِالْمُبْهَمِ مَا لا يَقَعُ جَوَابًا لِشَيْءٍ مِنْهُمَا[5]، كَـ(الحِينِ) وَ(الْوَقْتِ)(٦).

= إعراب (وترغبون): فالواو: عاطفة، و(ترغبون) تقدم إعراب نظيره.

[1] في ط١، ط٢: (ولا..).

(٢) المختص من ظروف الزمان، هو ما له نهاية تحصره، سواء كان معرفة أو نكرة، كـ(يوم)، و(ليلة)، و(شهر)، و(يوم الجمعة)، و(ليلة القدر)، و(شهر رمضان).
"شرح الرضي" (٢/ ١٢)، و"الأشموني" (٢/ ١٢٨).

(٣) قال المرادي: وأما المعدود فهو من قبيل المختص، خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.
"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٩٣)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٢٧).
وقال ابن عنقاء في "شرح الآجرومية" (٢/ ٦٧٢): وقضية هذا التقسيم أن المعدود ليس بمختص وعليه كثيرون، والصحيح أنه قسم من المختص لا قسيم له. والحاصل: أن ما دل على قدر غير معين ولم يصلح جوابًا لما ذكر فبهم كـ(حين) و(زمان) وإلا فمختص، معدودًا كان أو غيره؛ إذًا التخصيص يكون بالعدد والصفة و(أل) والإضافة اهـ.

(٤) المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره، معرفة كان أو نكرة، أو ما دل على زمن غير مقدر، كـ(حين)، و(زمان)، و(مدة)، و(وقت)، و(الحين)، و(الزمان)، و(الوقت).
"شرح الرضي" (٢/ ١٢)، و"الأشموني" (٢/ ١٢٨).

[5] في ب، ج، خ: (منها).

(٦) وعبارة المصنف في "الجامع": ما صلح من الزمان جوابًا لـ(متى)، كـ(يوم الجمعة)، أو(شهر رمضان) فمختص، أو لـ(كم)، كـ(يومين) فمعدود، أو لهما فمختص معدود، كـ(أسماء الشهور)، غير ما أضيف إليه شهر، وهو (الربيعان)، و(رمضان)، وغيرهن: مبهم كـ(حين). اهـ.
وكلام سيبويه وجماعة كالصريح في جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور، كـ(شهر صفر، وشعبان). وخصه بعضهم بـ(رمضان) و(الربيعين)، كما جزم به ابن هشام وكثيرون. فإن قيل لك: متى صمت؟ أو كم صمت؟ فإنه يصح أن تقول في جوابهما: (صمت الربيع، أو المحرم، =

[ما ينصب من أسماء المكان على الظرفية]

وَأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ لَا يَنْتَصِبُ مِنْها عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا مَا كَانَ مُبْهَمًا[١].

وَالْمُبْهَمُ[٢] ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: أسماءُ الْجِهَاتِ السِّتِّ[٣]: وَهِيَ: (الفَوقُ)، و(التَّحتُ)، و(الأَعْلَى)[٤]، و(الأَسْفَلُ)، و(اليَمِينُ)، و(الشِّمَالُ)، و(ذَاتُ اليَمِينِ)، و(ذَاتُ الشِّمَالِ)، و(الوَرَاءُ)، و(الأَمَامُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[يوسف:٧٦][٥]، ﴿قَدْ

= أو صفرًا، أو رمضان، أو ربيعًا)، ومثل ذلك: (الصيف والشتاء).

قال ابن عنقاء: فإن قلت: شهر رمضان بزيادة شهر لم يصح إلا في جواب (متى).

"الكواكب" ص(٣٥٦)، و"الجامع" ص(٥٨)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٢٧)، و"شرح ابن عنقاء على الآجرومية" (٢/ ٦٧٢).

(١) المبهم من ظروف المكان: هو ما ليس له صورة وحدود محصورة، والمختص عكسه.

فالمراد بالصورة هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر، والمراد بالحدود، أي: نهايات من جهاته محصورة، أي: مضبوطة.

وقد أشار إلى نصب جميع أسماء الزمان والمبهم من المكان ابن مالك رَحَمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

(٢) أي: من المكان.

(٣) وسميت بذلك باعتبار الكائن في المكان، فإن له ست جهات.

وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه؛ لأنها أمور اعتبارية -أي: باعتبار الكائن في المكان- فقد يكون خلفك أمامًا لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر؛ ولأنه ليس لها أمر معلوم، فخلفك -مثلًا- اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا.

"التصريح" (٢/ ٣٤١)، و"الصبان" (٢/ ١٢٩)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٦٣).

[٤] (الأعلى) ليس في الأصل، ب، ج، خ.

(٥) الإعراب: وفوق: الواو: استئنافية، فوق: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف. كل: مضاف إليه، وكل: مضاف. وذي: مضاف إليه، وذي: مضاف. وعلم: مضاف=

جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[مريم:٢٤][1]، ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[الأنفال:٤٢][2]، ﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ ﴾[الكهف:١٧][3]، ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ ﴾[الكهف:٧٩][4].

= إليه. عليم: مبتدأ مؤخر، والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(١) الإعراب: قد: حرف تحقيق. جعل: فعل ماضٍ. ربك: فاعل ومضاف إليه. تحتك: ظرف مكان متعلق بمحذوف مفعول به ثانٍ، والكاف: مضاف إليه. سريًا: مفعول به أول منصوب، وجملة (قد جعل...) مستأنفة استئنافًا بيانيًا.

(٢) الإعراب: والركب: الواو: عاطفة، الركب: مبتدأ. أسفل: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدإ، أي: والركب كائن أسفل. منكم: جار ومجرور متعلق بـ(أسفل).

(٣) الإعراب: وترى: الواو: استئنافية، ترى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). الشمس: مفعول به منصوب. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه متعلق بـ (تزاور). طلعت: فعل ماضٍ، والتاء: حرف للتأنيث، والفاعل: مستتر تقديره (هي)، وجملة (طلعت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها. تزاور: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: مستتر تقديره (هي). عن كهفهم: جار ومجرور متعلق بـ(تزاور). ذات: ظرف مكان منصوب بـ(تزاور)، وهو مضاف. اليمين: مضاف إليه، وجملة (تزاور...) جواب شرط غير جازم وهو (إذا) لا محل لها من الإعراب. وإذا غربت...: نظير (إذا طلعت...) في الإعراب.

(٤) الإعراب: وكان: الواو: حرف عطف، كان: فعل ماضٍ ناقص. وراءهم: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (كان) مقدم، وهم: مضاف إليه. ملك: اسم (كان) مؤخر، وجملة (وكان...) معطوف على جملة (فكانت لمساكين...).

واختلف المفسرون في (وراء) هنا هل هي على حقيقتها أو بمعنى أمام، وأنشدوا على الثاني:

أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا ... فَيَشْمَتَ أَعْدَائِي وَيَسْأَمَنِي أَهْلِي

وقول لبيد رضي الله عنه:

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي ... لُزُومُ الْعَصَا تُحْنَى عَلَيْهَا الأَصَابِعُ

وقول سوار بن المضرب السعدي:

أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي ... وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا

«الدر المصون» (٣١١٩).

وَقَوْلِي: (وَعَكْسِهِنَّ) أَشَرْتُ بِهِ إِلَى (الوَرَاءِ)، و(التَّحْتِ)، و(الشِّمَالِ)، وقَوْلِي: (وَنَحْوُهُنَّ) أَشَرْتُ بِهِ إِلَى أَنَّ الْجِهَاتِ وَإِنْ كَانَتْ سِتًّا[١]، لَكِنْ أَلْفَاظُهَا كَثِيرَةٌ(٢).

ويَلْتَحِقُ[٣] بِأَسْمَاءِ الجِهَاتِ: مَا أَشْبَهَهَا فِي شِدَّةِ الإِبْهَامِ، وَالاحْتِيَاجِ إِلَى مَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهَا كَ(عِنْدَ)، و(لَدَى)(٤).

---

[١] في الأصل، ب، ط١: (ستة).

(٢) إذ منها: (قدام)، و(خلف)، و(ذات اليمين)، و(ذات الشمال)، و(الأعلى)، و(الأسفل). «حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٢٨).

[٣] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (يلحق).

(٤) ونحو: (وسط)، و(بين)، و(إزاء)، و(حذاء)، و(تلقاء). فهذه الظروف تشبه أسماء الجهات في الإبهام؛ لأنها لا تختص بمكان معين، ولا تعرف حقيقتها بنفسها، بل بالمضاف إليه.

وقوله: (كـ(عند)): (عند) هي اسم لمكان حاضر أو قريب، فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والثاني نحو: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، وقد تفتح فاؤه، وقد تضم، ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية، أو مخفوضة بـ(من). قال الحريري:

وَعِنْــدُ فِيهَــا النَّصْــبُ يَسْــتَمِرُّ ... لَكِنَّهَــا بِمِــنْ فَقَــطْ تُجَــرُّ

وعنها ألغز الحريري في «المقامات» (٢٢٧) بقوله:

مَـا مَنْصُوبٌ أَبَـدًا عَلَى الظَّـرْفِ ... ولَا يَخْفِضُـهُ سِـوَى حَـرْفِ

وقول العامة: (ذهبت إلى عنده) لحن، وقد ترد للزمان، نحو: «**إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**».

وقوله: (لدى) الصحيح أنها مرادفة لـ(عند)، فتكون للقرب الحسي، نحو: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[غافر: ١٨]، والمعنوي، نحو قولك: (لديه علم)، وتقلب ألفها ياء مع الضمير. واختلفوا في إعرابها، فصرح المصنف في «المغني» بإعرابها، وقال شيخ الإسلام: إن المصرح به خلافه. وفي شرح «المغني» للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب.

وتخالف (لدى) (عند) في أمور، منها:

أن جرَّها ممتنع بخلاف (عند)، وأيضًا (عند) أمكن منها من وجهين: =

الثَّانِي: أَسْمَاءُ مَقَادِيرِ المِسَاحَاتِ كـ(الْفَرْسَخِ)[١]، وَ(الْمِيْلِ)، وَ(الْبَرِيدِ).[٢]

= الأول: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني، تقول: (هذا القول عندي صواب)، و(عند فلان علم به). ويمتنع ذلك في (لدى) فلا تكون ظرفًا إلا للأعيان، تقول: (زيد لديه مال)، ولا تقول: (هذا القول لديه صواب)، و(لدى فلان علم به). واستظهر بعضهم أنه نادر لا ممتنع.

قال الصبان: ثم رأيت بعضهم ردَّ المنع بقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩].

الثاني: أنك تقول: (عندي مال)، وإن كان غائبًا عنك، ولا تقول: (لدي مال) إلا إذا كان حاضرًا. قاله الْحَرِيرِيُّ، وأبوهلال الْعَسْكَرِيُّ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ. وزعم بعضهم أنه لا فرق بين (لدى) و(عند)، وقول غيره أولى.

"الأشموني مع الصبان" (٢/ ٢٦٤)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢٨)، و"المغني" (١/ ١٥٦).

(١) الفرسخ: ثلاثة أميال، والمِيل: أربعة آلاف خطوة أو ألف باع، والبريد: أربعة فراسخ.
"الصبان" (٢/ ١٢٩)، و"الخضري" (١/ ٢٩٢)، و"الكواكب" صـ(٢٥٧).

(٢) جعل المقادير من المبهم أحد مذاهب النحاة، وهو مذهب الجمهور؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة، أي: لعدم تعين محلها، فلا تختص ببقعة بعينها.

الثاني: أنها من المختص؛ لأن الفرسخ -مثلًا- معلوم من المسافة، وكذا الباقي.

الثالث: -وصححه أبوحيان- أنها شبيهة بالمبهم، من حيث إنها ليس شيئًا معينًا في الواقع؛ فإن المِيل -مثلًا- يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار، فهي مبهمة حكمًا.

وظاهر عبارة المصنف في "الجامع" أن المقادير ليست داخلة في المبهم؛ فإنه قال فيه: وشرط المكان الإبهام كـ(مكان)، و(ناحية)، وأسماء الجهات، أو إفادة المقدار، كـ(مِيل)، و(فرسخ...)، وكذلك أيضًا في "الشذور" قال رَحِمَهُ اللَّهُ: أو مكان مبهم أو مفيد مقدار. وقال في "شرح شذور الذهب": وَأَكْثَرهم يَجْعَل هَذَا من الْمُبْهم، وَحَقِيقَة الْقَوْل فِيهِ أن فِيهِ إبهامًا واختصاصًا، أما الْإِبْهَام فَمن جِهَة أنه لَا يخْتَص ببقعة بِعَينهَا، وَأما الِاخْتِصَاص فَمن جِهَة دلَالَته على كمية مُعينَة، فعلى هَذَا يَصح فِيهِ الْقَوْلَانِ. اهـ.

يعني: القول بالإبهام، والقول بأنه مختص.

"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٩٣)، و"الصبان" (٢/ ١٢٩)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٤٦)، و"النكت" للسيوطي (١/ ٤٠٦)، و"الهمع" (٢/ ١٤٩-١٥٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٣٠)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٦٣). =

الثَّالِثُ: مَا كَانَ مَصُوغًا[1] مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ[2]، كَقَوْلِكَ: (جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ)[3]

= تنبيه: زعم السهيلي أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف؛ لأنه لا يقدر بـ(في)، ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى الحركة، فلا يقال: (قعدت ولا رقدت مِيلًا)، والظرف يقع فيه كل ناصب له، فهو اسم لخطًى معدودة، فكما أن (سرت خطوة) مصدر، فكذلك (مِيلًا) ونحوه. اهـ.

قال أبوحيان: واللغة تساعد مذهبه؛ لأن اللغويين شرحوا (الغلوة)، و(الفرسخ)، و(المِيل)، و(البريد) بالخطى والأبواع. اهـ.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢٨)، و"الهمع" (٢/ ١٥٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٣٠).

(١) أي: مشتقًّا.

(٢) جعل ما صيغ من مصدر العامل من المبهم تبع فيه ظاهر عبارة "الألفية" وهو قوله:

.... وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

قال المرادي: والظاهر أنه من المختص لا من المبهم، كما نصَّ عليه غيره، وهو ظاهر كلامه في "شرح الكافية"؛ حيث جعله قسيمًا للمبهم. اهـ.

قلت: وكذلك جعله المصنف في "الشذور"، و"أوضح المسالك"، و"الجامع"، قال السيوطي: ولا خلاف فيه بين النحويين، وقد صرح صاحب "الإفصاح" بأنه مختص نصب؛ تشبيهًا بالمبهم. اهـ.

"النكت" (١/ ٤٠٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٩٣-٢٩٤)، و"شرح الشذور" (٢٢٥-٢٢٦)، و"الأوضح" (٣/ ٢٠٨)، و"الجامع" ص(٨٥)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٦٣)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٠٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٢٩).

ويمكن حمل كلام المصنف هنا على أنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكمًا، وهذا منه؛ لأن (مجلس زيد) -مثلًا- وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودًا. وقد تقدم كلام المصنف المنقول عن "الشذور" في النوع الثاني من المبهم، وأنه يصح فيه القولان؛ فلا يبعد أن يقال ذلك أيضًا هنا، والله أعلم.

ثم وجدت الشيخ ياسين الحمصي قال بنحو ما قلت؛ فلله الحمد والمنة!

انظر: "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢٩)، و"الصبان" (٢/ ١٣٠).

(٣) الإعراب: جلست: فعل وفاعل. مجلس: ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو مضاف. زيد: مضاف إليه.

=

فالمَجْلِسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْجُلُوسِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ لِعَامِلِهِ، وَهُوَ (جَلَسْتُ) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن:٩][(١)] وَلَوْ قُلْتَ: (ذَهَبْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ) أَوْ (جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو) لَمْ يَصِحَّ؛ لِاخْتِلَافِ مَصْدَرِ اسْمِ الْمَكَانِ وَمَصْدَرِ عَامِلِهِ[(٢)].

= قوله: (مجلس) قال الأهدل في "الكواكب" ص(٣٥٧): وفي الحواشي التي علقتها على "شرح القطر" (مجلِس) بكسر اللام؛ لأن المراد به المكان، وكذا تكسر إذا أريد به الزمان، فإن أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فن الصرف. اهـ. وانظر "السجاعي" (٨٨).

(١) الإعراب: الواو: حرف عطف. كنا: (كان) مع اسمها. نقعد: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: مستتر فيه وجوبًا تقديره (نحن). منها: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (مقاعد). مقاعد: ظرف مكان منصوب وهو ممنوع من الصرف. للسمع: جار ومجرور متعلق بالفعل (نقعد) أو بمحذوف صفة لـ(مقاعد).

وقس على ذلك فعل الأمر، نحو: (قم مقام زيد)، والوصف، نحو: (أنا قائم مقامك)، والمصدر، نحو: (أعجبني جلوسك مجلس زيد).

(٢) بل يجب التصريح معه بـ(في)، وإنما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفي به في المفعول المطلق، نحو: (قعدت جلوسًا)؛ لكون نصبه على الظرفية مخالفًا للقياس، لكونه مختصًّا، فلم يتجاوز به السماع، بخلاف: (قعدت جلوسًا). قاله المصنف في "المغني" (٢/ ٥٧٦-٥٧٧). وانظر: "الصبان" (٢/ ١٣٠).

وإلى الشرط المذكور أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

وأما قولهم: (هو مني مقعد القابلة، ومَزْجَرَ الكلب، ومناط الثريا) فشاذ نصبه؛ لمخالفته لعامله في المصدر؛ إذ التقدير: (هو مني مستقر في مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا) فعامله الاستقرار، فليس مما اجتمع معه في أصله، فلو أعمل في المزجر (زَجَرَ) وفي المناط (ناط) وفي المقعد (قعد)، لم يكن شاذًا. وهذا مذهب سيبويه والجمهور -أعني: القول بالشذوذ وعدم القياس على المسموع- فلا يقال منه إلا ما سمع، فلو قلت: (هو مني مجلسك ومتكأ زيد، ومربط الفرس، ومقعد شراك النعل) لم يجز، خلافًا للكسائي.

"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٩٣)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٣٩)، و"التصريح" (١/ ٣٤١-٣٤٢)، و"الأشموني" (٢/ ١٣٠).

[باب: المفعول معه وحقيقته]

ص- وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ[(١)]، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ[(٢)] عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ[(٣)].

---

(١) جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل؛ لأمرين:

أحدهما: أنه لا يقال له مفعول إلا بواسطة حرف ملفوظ به -وهو الواو-، بخلاف غيره.

الثاني: أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقًا، وهذا قيل فيه: سماعي، وقيل: قياسي، وهو الصحيح.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ٢٦٦)، «شرح شذور الذهب» صـ(٢٦٠).

(٢) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أي: مقارنته له في الزمان، سواء اشتركا في الحكم، كـ(جئت وزيدًا) أو لا، كـ(ذاكرت والمصباح)، وبذلك فارقت واو العطف؛ فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة، وإن وجدت في نحو: (كل رجل وضيعته). ذكره شارح الجامع، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة؛ لِنَصْبِ ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في: (ضربت زيدًا وعمرًا)، كانت للعطف اتفاقًا كما قاله الدماميني. وخرج نحو: (أشركت زيدًا وعمرًا)، و(خلطت البر والشعير). فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه؛ لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها؛ فإنها لمجرد العطف؛ فتدبر! «الصبان» (٢/ ١٣٤).

(٣) المراد: (أو بما فيه حروفه ومعناه): اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، نحو: (أنا سائر والنيل)، و(أنا مسجون وعمرًا)، و(أعجبني سيرك والنيل)، واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به. ويدخل أيضًا في العمل اسم الفعل، نحو: (حسبك وزيدًا درهم)، فـ(زيدًا) مفعول معه، و(درهم) فاعل (حسب) بمعنى (يكفي)، والكاف مفعول به، فإن جعل (حسب) صفة مشبهة بمعنى (كافي) مبتدأ، و(درهم) خبره، فـ(زيدًا) مفعول به لمحذوف، أي: (ويحسب زيدًا) لا مفعول معه؛ لما=

كَ(سِرتُ والنِّيلَ)، و(أَنَا سَائرٌ والنيلَ)[(١)].

ش- خَرَجَ بِذِكْرِ (الإِسْمِ) الفِعْلُ المَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ: (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ: أَيْ: لَا تَفْعَلْ هَذَا، مَعَ فِعْلِكَ هَذَا وَلَا يُسَمَّى مَفْعُولًا مَعَهُ[(٢)]؛ لِكَوْنِهِ ليس اسْمًا، والجُمْلَةُ الحَالِيَّةُ فِي نَحْوِ: (جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ

= تقدم من التعليل.

«المغني» (٢/ ٥٦٢-٥٦٣)، و«الخضري» (١/ ٢٩٦-٢٩٧)، و«الصبان» (٢/ ١٣٤).

وإلى ما ذكر المصنف أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ

(١) فالنيل يصدق عليه في المثالين أنه مفعول معه؛ لتوفر ما ذكر فيه فهو اسم، وفضلة، وبعد واو أريد بها التنصيص على المعية، وهذه الواو تالية لجملة ذات فعل وهو (سرت) في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني، فإن فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي: السين، والياء، والراء، وسمي النيل مفعولًا معه؛ لأنه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل. «التصريح» (١/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) أي: وإن كانت واوه للمعية، وعليه فالمراد بالاسم في التعريف: الاسم الصريح، فلا يسمى المؤول من (أن) والفعل مفعولًا معه. وقال حفيد ابن هشام: هو بمنزلة الاسم، فينبغي أن يعطى حكمه. وقد صرح بعضهم أنه مفعول معه، وهو الحق. اهـ.

وعليه فتخرج الواو عن العطف.

قال ياسين: وكنت سألت قديمًا مشايخ العصر عن وجه المنع، فلم يُبْدُوا جوابًا شافيًا، وظهر لي أن قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه، وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول؛ فليتأمل!

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٣٠-١٣١)، و«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٣٤٣)، و«الصبان» (٢/ ١٣٥).

لَيسَ بِاسْمٍ[١]، وَلَكِنَّهُ جُمْلَةٌ(٢).

وَبِذِكْرِ (الْفَضْلَةِ) مَا بَعْدَ الْوَاوِ فِي نَحْوِ: (اشْتَرَكَ زَيْدٌ وعَمرٌو) فَإِنَّهُ عُمْدَةٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ، لَا يُقَالُ: (اشْتَرَكَ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الِاشْتِرَاكَ لَا يَتَأَتَّى إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ. وَبِذِكْرِ الْوَاوِ مَا بَعْدَ (مَعَ) فِي نَحْوِ: (جَاءَ[٣] زيدٌ مَعَ عَمْرٍو)، وَمَا بَعْدَ الْبَاءِ فِي نَحْوِ: (بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثَاثِهَا). وبِذِكْرِ إِرَادَةِ التَّنْصِيصِ عَلَى المَعِيَّة نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) إِذَا أُرِيدَ مُجَرَّدُ العَطْفِ(٤).

[شروط المفعول معه]

وقَوْلِي (مَسْبُوقَةٍ ...إلخ) بَيَانٌ لِشَرْطِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدّ أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقًا بِفِعْلٍ، أَوْ بِمَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وحُرُوفُهُ(٥)، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ (سِرْتُ والنِّيلَ)، وَقَوْلِ اللهِ

---

[١] في خ: (ليس باسم مفرد).

(٢) خلافًا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري. «التصريح» (١/ ٣٤٣).

[٣] في ح، ط٢: (جاءني).

(٤) فإن إرادة مجرد العطف مانعة من النصب عند الجمهور، ونقل الجلال السيوطي عن قوم أنهم ينصبون، ولو أريد بالواو معنى العطف المحض وليس بشيء. «حاشية الآلوسي» ص(٣٨٤).

(٥) بالرفع عطفًا على (معنى). «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٤٨).

ويستفاد من هذا الشرط أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وهذا متفق عليه، فلا يقال: (والطريق سرت)، واختلفوا في تقديمه على مصاحبه، والصحيح المنع، وأجاز ذلك ابن جني؛ تمسكًا بقوله:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

على رواية نصب (السوءة، واللقب) يعني: أن المراد في الأول: جمعت غيبة ونميمة مع فحش، وفي الثاني: ولا ألقبه اللقب مع السوءة؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سوءة.

ولا حجة له فيهما؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها ضرورة، وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله: (ولا ألقبه اللقب، ولا أسوءه=

تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[يونس:٧١][(١)]، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: (أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ).

= السوءة) ثم حذف ناصب السوءة.

«الأشموني» (٢/ ١٣٧)، و«شرح الكافية» للرضي (٢/ ٣٧-٣٨)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٣١٣).

تنبيه: العامل في المفعول معه قد يكون مقدرًا، سمع من كلامهم: (ما أنت وزيدًا)، و(كيف أنت وقصعةً من ثريد)، خرجه النحاة على أن (زيدًا)، و(قصعة) منصوبان بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: (ما تكون وزيدًا)، و(كيف تكون وقصعة من ثريد)، واختلفوا في (كان) المقدرة، فنص الفارسي وغيره على أنها تامة، وعلى هذا فتكون (كيف) في موضع نصب على الحال، وأما (ما) فلا تكون حالًا، بل مفعولًا مطلقًا. نص عليه المصنف في الحواشي. والصحيح أن (كان) ناقصة و(كيف) و(ما) في موضع نصب خبرها، والتقدير: (أيَّ حالٍ تكون أو كنت مع زيد، أو مع قصعة من ثريد)، وهذا مذهب ابن خروف، وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك رَحِمَهُ الله بقوله:

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

«التصريح مع الحاشية» (١/ ٣٤٣)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٩٧).

(١) الإعراب: الفاء: حرف عطف على الجواب: ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾[يونس:٧١]، وقيل: جواب الشرط (فأجمعوا) وقوله: ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه، وقيل: الجواب محذوف، أي: (فافعلوا ما شئتم). أجمعوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل. أمركم: مفعول به ومضاف إليه. وشركاءكم: الواو: للمعية، شركاءكم: مفعول معه ومضاف إليه. وهناك أوجه أخرى في (شركاءكم):

فقيل: إنه معطوف على (أمركم) بتقدير حذف مضاف، أي: أمر شركائكم؛ ودل على ذلك ما قيل من أن (أجمع) للمعاني. وقيل: إنه عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف. قيل: لأنه يقال أيضًا: أجمعت شركائي. وقيل: إنه منصوب بإضمار فعل لائق، أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة. وقيل: تقديره (وادعوا)، وكذلك في مصحف أُبَيٍّ: (وادعوا) فأضمر فعلًا لائقًا، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾[الحشر: ٩]، أي: واعتقدوا الإيمان، ومثله قول الآخر: (علفتها تبنًا وماءً باردًا) أي: وسقيتها، وقوله:

إِذَا مَـا الْغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا   وَزَجَّجْـنَ الْحَوَاجِـبَ وَالْعُيُونَـا

أي: وكحلْنَ العيون؛ لأن العيون لا تزجج بل تكحل. =

وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[١])(٢)؛ خِلَافًا لِلصَّيْمَرِيِّ(٣)؛ لِأَنَّكَ

= قال الرضي في الآية (٢/ ٤٥): والأولى جعله مفعولاً معه للسلامة من الإضمار. اهـ.

فائدة: قال ابن هشام في "المغني" (٢/ ٣٦٠): لم يأتِ المفعول معه في القرآن بيقين. اهـ.

ومعنى ذلك أنه لم يأتِ في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه، بل تحتمل ذلك وتحتمل العطف.

ومن ذلك الآية المذكورة كما تقدم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

[١] في الأصل: (وضعته).

(٢) وقال بعضهم: هذا إذا قدر الخبر مثنى، كأن قيل: (كل رجل وضيعته مقترنان)، أما إذا قدر مفردًا معطوفًا على ضميره ما بعد الواو، كأن قيل: (كل رجل موجود أو مقترن وضيعته) لم يخرج مما نحن فيه؛ لأنه من قبيل: (جئت وزيدًا)، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جوازه.

ورد ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في "شرح التسهيل" (٢/ ٢٥٤) التفصيل المذكور فقال: ومن ادعى جواز النصب في نحو: (كل رجل وضيعته) على تقدير: (كل رجل كائن وضيعته) فقد ادعى ما لم يقله عربي، فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه. اهـ.

انظر: "الصبان" (٢/ ١٣٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٤٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٨٦-١٤٨٧).

(٣) فإنه يجيز النصب على المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز.

والصَّيْمُرِيُّ -بفتح الميم وضمها-: هُوَ عَبْدُاللهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّيْمَرِيُّ، له "التبصرة" في النحو، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، وأكثر أبوحيان من النقل عنه. اهـ.

"بغية الوعاة" (٢/ ٤٩)، وانظر رأيه في كتابه "التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٥٧)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ٤٤)، و"التصريح" (١/ ٣٤٣)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٨٣)، و"الأشموني" (٢/ ١٣٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٢٦٠).

تنبيه: قولهم: (عن تمام الاسم...) معناه: أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلامًا تامًّا فيشابه التمييز الآتي بعده -أي: بعد الاسم المشبه للفعل بأحد الأشياء المذكورة- المفعول به؛ لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله -أي: قبل التمييز- عاملاً؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله. =

لَمْ تَذْكُرْ فِعْلًا وَلَا مَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) بالنَّصْبِ[1]؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ وإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ (أُشِيرُ)، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حُرُوفُهُ.

[حالات الاسم الواقع بعد الواو]

ص- وَقَدْ يَجِبُ[٢] كَقَوْلِكَ (لَا تَنْهَ عنِ القَبِيْحِ وإِتْيانَهُ)، وَمِنْهُ (قُمْتُ وَزَيْدًا)، و(مررتُ بِكَ وَزَيْدًا) عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، ويَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ: (كُنْ أنتَ وزيدًا كَالأخِ)، ويَضْعُفُ فِي نَحْوِ: (قامَ زيدٌ وعمرٌو).

ش- لِلِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْوَاوِ الْمَسْبُوقَةِ بِفِعْلٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ حَالَاتٌ[٣]:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَجِبَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَطْفُ مُمْتَنِعًا لِمَانِعٍ مَعْنَوِيٍّ[٤] أَوْ صِنَاعِيٍّ[٥]، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ[٦]: (لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيانَهُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ

= "شرح الرضي على الكافية" (٢/ ٩٢و٩٥)، و"الكليات" لأبي البقاء (١٦٥٣).

(١) بل يجب جر (أباك)؛ لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل، فيقال: (هذا لك ولأبيك، أو وأبيك)؛ خلافًا لأبي علي الفارسي، فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه، والإشارة، والظرف؛ ولهذا أجاز في قوله:

لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ... هَـذَا رِدَائِيَ مَطْوِيًّـا وَسِرْبَـالَا

أن (سربالًا) نصب على المعية بـ(هذا)، والجمهور على أنه نصب بـ(مطويًّا) لا غيرُ.

"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ١٣٦-١٣٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٨٤)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٣١).

[٢] في ب، ح، ط٢: (وقد يجب النصب). [٣] في خ، ط٢: (ثلاث حالات).

(٤) أي: يرجع إلى المعنى، فيحصل بالعطف فساد معنوي.

(٥) أي: يرجع إلى صناعة الإعراب، فيحصل بالعطف فساد لفظي.

وقد أشار إلى ذلك ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فقال:

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ

(٦) أي: لمن ينهى عن القبيح ويأتيه. "شرح الفاكهي" (٢/ ١٣١).

الْمَعْنَى [عَلَى الْعَطْفِ][1]: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَعَنْ إِتيانِهِ)(٢)، وَهَذَا تَنَاقُضٌ(٣). وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: (قُمْتُ وَزَيْدًا)، و(مررتُ بكَ وَزَيْدًا). أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ، إِلَّا بَعْدَ التَّوْكِيدِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الأنبياء:٥٤](٥)، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[المؤمنون:٢٢](٦)، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ(٧) شَيْئًا،

---

[١] هذه الزيادة من ط٢.

(٢) وهو خلاف المعنى المراد.

(٣) أي: مناقض للمعنى المراد للمتكلم؛ إذ مراده النهي عن القبيح مع إتيانك إياه.

كما في قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وليس مراده النهي عن النهي عن الإتيان بالقبيح مطلقًا. «السجاعي» صـ(٨٨).

وعلل الدماميني الامتناع بعدم الفائدة؛ لأن (لا تنه عن القبيح) معناه: (لا تنه عن إتيانه)؛ لأن النهي إنما يكون عن الأفعال، فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه مستغنى عنه، وهو من عطف الشيء على نفسه. ثم قال: وهذا لا ينهض مانعًا؛ بدليل ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. «حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٣١).

(٤) زاد غير واحد: (أو فاصل ما) كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فالفاصل هنا (لا) الزائدة لتوكيد النفي.

(٥) الإعراب: **لقد**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، قد: حرف تحقيق. كنتم: (كان) مع اسمها. **أنتم**: ضمير فصل توكيد لاسم (كان) في محل رفع. **الواو**: عاطفة. آباؤكم: معطوف على اسم (كان) وهو مضاف، وكم: مضاف إليه. **في ضلال**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان). **مبين**: صفة لـ(ضلال)، وجملة (لقد كنتم...) جواب القسم المقدر لا محل لها من الإعراب.

(٦) الإعراب: **الواو**: حرف عطف. **عليها وعلى الفلك**: جاران ومجروران متعلقان بـ(تحملون). **تحملون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: نائب فاعل، وجملة (وعليها وعلى الفلك تحملون) معطوفة على جملة (منها تأكلون).

(٧) وهذا مذهب الكوفيين، فذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المتصل بلا تأكيد ولا فصل، =

فَعَلَى قَوْلِهِ يَجُوزُ الْعَطْفُ؛ وَلِهَذَا قُلْتُ: (عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا).

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَرَجَّحَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ عَلَى الْعَطْفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (كنْ أَنتَ وَزَيْدًا كَالأَخِ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ (زَيْدًا) عَلَى الضَّمِيرِ فِي (كُنْ) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مَأْمُورًا، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنْ تَأْمُرَهُ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تَأْمُرَ مُخَاطَبَك بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُ كَالأَخِ[1]، قَالَ الشَّاعِرُ:

= والعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار.

ومنع ذلك في المسألتين البصريون، إلا في الشعر.

انظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩)، و"التصريح" (١/ ٣٤٥).

وأشار ابن مالك إلى المسألتين في "الألفية"، ورجح في مسألة عود الخافض قول الكوفيين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة الأولى:

وَإِنْ عَـلَى ضَمِـيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ … عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَـا وَبِلَا فَصْلٍ يَـرِدْ … فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وقال في المسألة الثانية:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى … ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى … فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(١) قال الفاكهي في "شرح القطر" (٢/ ١٣٢): ومقتضى هذا التعليل وجوب النصب، لا رجحانه. وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات، وفيه نظر؛ إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لمباشرة العامل، وهو هنا غير صالح لذلك؛ إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعًا للظاهر، وهو ممتنع؛ ولهذا قدر ابن مالك في نحو: ﴿ أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] فعلًا محذوفًا، أي: وليسكن، وأقره عليه في "المغني" بل تابعه عليه في "الأوضح". اهـ.

وإلى تعين النصب مال أبوالبقاء، وقال المصرح: وبقوله أقول.

"التصريح" (١/ ٣٤٥)، و"الصبان" (٢/ ١٣٩).

قوله: (وبتقدير جواز العطف...) إلخ الذي يظهر أنه لا مانع من عطف الظاهر على المضمر هنا، وما ذكره من أنه يلزم عليه عمل فعل الأمر في الاسم الظاهر، هذا إذا كان الاسم الظاهر =

فَكُونُــوا أَنْــتُمْ وَبَــنِي أَبِــيكُمْ مَكَــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحَــالِ[(١)]

= غير تابع، أما إذا كان تابعًا لغيره فلا مانع من عمل فعل الأمر فيه؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، فلا حاجة لما قيل: إنه فاعل لفعل محذوف.
"الصبان" (٢/ ١٣٨).

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "الكتاب" (١/ ٢٩٨)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ١٢٠) (٢/ ١٨٤)، و"مجالس ثعلب" ص(٢٥)، و"التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٥٨)، و"الأصول" (١/ ٢١٠)، و"المفصل" ص(٥٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٤٨، ٥٠)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣٣٥-٣٣٦)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٢١٣)، و"التصريح" (١/ ٣٤٥)، و"الجمل" للفراهيدي ص(١٢٢)، و"الهمع" (٢/ ٢٤٥)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٥٢٠)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٢٦٠).

اللغة: **وبني أبيكم**: أي: إخوانكم، **الكليتين**: -بضم الكاف، ويقال: الكُلوتين- لحمتان حمراوان لا صقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين. **الطحال**: -بكسر الطاء-: دم متجمد.

المعنى: كونوا أنتم مع إخوانكم متوافقين متصلين بعضكم ببعض كاتصال الكُليتين وقربهما من الطحال. وأراد الشاعر بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب، وضرب لهم مثلًا بقرب الكُلْيتين من الطِّحَال.

الإعراب: **فكونوا**: الفاء: بحسب ما قبلها، كونوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: اسمها. **أنتم**: ضمير فصل توكيد للضمير المتصل وهو الواو. **وبني**: الواو: للمعية، بني: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **أبيكم**: مضاف إليه. **مكان**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (كونوا)، أي: مستقرين مكان، وهو مضاف. **الكليتين**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. **من الطحال**: جار ومجرور متعلق بـ(مكان).

الشاهد فيه: قوله: (وبني أبيكم) فإن فيه وجهين:

الأول: النصب على أن يكون مفعولًا معه، والواو بمعنى (مع)، والعامل فيه الفعل الظاهر، وهو الأرجح.

والثاني: الرفع على أن يكون عطفًا على (الواو) في (كونوا)، وهو ضعيف؛ لضعف العطف من جهة المعنى.

وَقَدِ اسْتُفِيدَ مِنْ تمثيلي بـ(كُنْ أَنتَ وَزَيْدًا كَالأَخِ)، أَنَّ مَا بَعْدَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهُ[١] فَقَطْ، لَا عَلَى حَسَبِهِما، وَإِلَّا لَقُلْتُ (كَالأَخَوَيْنِ)، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ[٢].

وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ كَيْسَانَ[٣]، وَالسَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِيَانِهِ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ[٤] إِجَازَةُ مُطَابَقَتِهِمَا معًا[٥]؛ قِيَاسًا عَلَى الْعَطْفِ[٦]، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ[٧].

---

(١) أي: يطابق ما قبل المفعول معه، سواء كان خبرًا عما قبله كالمثال المذكور، ونحو: (كنت وزيدًا قائمًا) أو حالًا عما قبله، نحو: (سرت وزيدًا راكبًا).
"الارتشاف" (٣/ ١٤٩٥)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ٤٥).

(٢) قال أبوحيان: وإياه أَختَارُ؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.
"الهمع" (٢/ ٢٤٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٩٥).

(٣) انظر رأيه في "الارتشاف" (٣/ ١٤٩٥)، و"المساعد" (١/ ٥٤٧)، و"الهمع" (٢/ ٢٤٧)، و"شرح الرضي" (٢/ ٤٥)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٢٦٣).

(٤) انظر رأيه في "شرح التسهيل" (٢/ ٢٦٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٩٥)، و"المساعد" (١/ ٥٤٧)، و"الدر المصون" (١٣٤٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٧/ ٣١٤).

[٥] (معًا) ليس في ح، ط١، ط٢.

(٦) واختاره ابن مالك في "التسهيل وشرحه" (٢/ ٢٥٢، ٢٦٢)، وكذلك الرضي في "شرح الكافية" (٢/ ٤٥)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال: (كنت وزيدًا منطلقين)، و(سرت وزيدًا راكبين) نظرًا إلى المعنى، وإلى أصل الواو، أي: العطف. اهـ.
وهذا مذهب الجمهور كما نقله ياسين في "حاشيته على شرح الفاكهي" (٢/ ٦٣٢). وهذا الاختيار مع قولهم بأولوية كون ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط.
قال الدماميني: وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو: (كان زيد ومُؤَدِّبَهُ كالعبد). اهـ. "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٣٢).

(٧) لعل ذلك لما نقلناه عن أبي حيان. "حاشية الآلوسي" ص(٢٩٢).

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يَتَرَجَّحَ الْعَطْفُ، ويَضْعُفَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَذَلِكَ(١) إِذَا أَمْكَنَ الْعَطْفُ بِغَيْرِ ضَعْفٍ فِي اللَّفْظِ، وَلَا ضَعْفٍ فِي الْمَعْنَى(٢)، نَحْوُ: (قَامَ زيدٌ وعمرٌو)؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الْأَصْلُ(٣) وَلَا مُضْعِفَ لَهُ[٤]؛ فيتَرَجَّحُ[٥].

---

(١) أي: ترجح العطف، وضعف المفعول معه.

(٢) وإليه أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ

اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف؛ لأنه مع النصب يكونان جاءا معًا، وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معًا أو منفردين، والثاني قبل الأول أو بالعكس، فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟!

فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصًا فالنصب لا غير، وإن قصدت عدم التنصيص وبقاء الاحتمال والإبهام فالرفع لا غير، وإن لم تقصد شيئًا وقصدت مطلق النسبة جاز الأمران، ولعل هذا الأخير محمل كلامهم. أفاده الدماميني.

"الخضري" (١/ ٢٩٨)، و"الصبان" (٢/ ١٣٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٣) وأيضًا لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب؛ إذ القائل بأن النصب سماعي لا يجيزه؛ وأيضًا لصيرورة العمدة في النصب فضلة، فهذه جملة من العلل في ترجيح العطف على المعية.

"الصبان" (٢/ ١٣٨).

[٤] في ب، خ: (فيه).

[٥] في خ، ط١: (فترجح).

[باب: الحال]

ص- بَابُ الْحَالِ[١](٢). وَهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ (كَيْفَ)(٣)، كَ(ضَرَبتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا).

[شروط الحال]

ش- لَمَّا انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْمَفْعُولَاتِ، شَرَعْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَنْصُوبَاتِ؛

---

[١] في الأصل، ج، ح، خ: (والحال...).

(٢) ألف الحال منقلبة عن واو، والأصل: (حَوَل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، والدليل على أن الألف منقلبة عن واو جمعها على (أحوال)، وتصغيرها على (حويلة)، والجمع والتصغير يردَّان الأشياء إلى أصولها.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١١٣)، و"التصريح" (١/ ٣٦٥).

(٣) قال ابن مالك رحمه الله:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

وتطلق الحال لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الإنسان من خير وشر، ولفظ الحال يذكر ويؤنث، فتقول: (حال وحالة حسن أو حسنة)، فمن التذكير قول الشاعر:

وَإِنْ أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنِ امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ حَالَهُ وَاللَّيَالِيَا

ومن التأنيث قوله:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير فيقال: حال حسنة.

"شرح شذور الذهب" ص(٢٦٧)، و"الصبان" (٢/ ٦١٩)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٣٤)، و"الخضري" (١/ ٣١٤).

فَمِنْهَا الْحَالُ: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ [ثَلَاثَةُ][1] شُرُوطٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا(٢)، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً(٣)، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلْوُقُوعِ فِي جَوَابِ (كَيْفَ)(٤)، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا).

فَإِنْ قُلْتَ: يَرِدُ عَلَى ذِكْرِ الْوَصْفِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[النساء:٧١](٥)،

---

[١] (ثلاثة) ليس في الأصل، ب، ج، ح، ط١.

(٢) المراد به ما دل على معنًى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل. والمراد الوصف ولو تأويلًا؛ لتدخل الجملة وشبهها، والحال الجامدة؛ لتأويل كل بالوصف المشتق. «الخضري» (١/ ٣١٤).

(٣) المراد بها ما ليس جزءًا من الكلام، أي: ما ليس ركنًا في الإسناد لا ما يستغنى عنه الكلام، فإن كثيرًا من الأحوال يتوقف عليه صحة المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، ونحو ذلك، وقد أشار المصنف إلى ما ذكرنا.

«حاشية عطار على شرح الأزهرية» صـ(١١٣).

(٤) وذلك بأن يكون مذكورًا لبيان الهيئة، أي: للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه، أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه، أو لهما.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٣٤).

(٥) الإعراب: فانفروا: الفاء: عاطفة على (خذوا) من قوله: ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾[النساء:٧١]، انفروا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. ثبات: حال منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو جامد مؤول بمشتق، أي: متفرقين.

فائدة: (ثُبَاتٍ) جمع (ثُبَةٍ)، ووزنها في الأصل: (فُعَلَة) كـ(حُطَمَةٍ)، وإنما حذفت لامها وعُوِّض منها تاء التأنيث، وهل لامها واو أو ياء؟ قولان:

حجة القول الأول: أنها مشتقة من (ثَبَا يثبو)، كـ(خلا يخلو)، أي: اجتمع. وحجة الثاني: أنها مشتقة من (ثبيت على الرجل) إذا أثنيت عليه، كأنك جمعت محاسنه. وتجمع بالألف والتاء، والواو، والنون، ويجوز في فائها حين تجمع على (ثبين) الضم والكسر.

«الدر المصون» (١١٥٧).

فَإِنَّ ﴿ثُبَاتٍ﴾ حَالٌ وَلَيْسَ بِوَصْفٍ، وَعَلَى ذكر الْفَضْلَةِ، نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[الإسراء:٣٧][1]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[2]

---

(١) الإعراب: ولا تمش: الواو: عاطفة على قوله: (ولا تقف)، لا: ناهية جازمة، تمشِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). في الأرض: جار ومجرور متعلق بالفعل. مرحًا: مصدر واقع موقع الحال، أي: (مَرِحًا) بكسر الراء، ويدل عليه قراءة بعضهم فيما حكاه يعقوب (مَرِحًا) بالكسر، أي: أن (مَرَحًا) منصوب على الحالية، وهو مؤول بالمشتق، وقيل: (مرحًا) مفعول مطلق، وقيل: مفعول لأجله.

والمَرَحُ: شدة السرور والفرح، يقال: (مَرِحَ يَمْرَحُ مَرحًا، فهو مَرِحٌ) كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، فهو فَرِحٌ).

(٢) التخريج: البيت لعدي بن الرَّعْلاء الغساني في "خزانة الأدب" (٩/ ٥٨٣-٥٨٤)، و"شرح أبيات المغني" (٣/ ٥٨٣-٥٨٤)(٧/ ١٦)، و"لسان العرب" (موت)، و"تاج العروس" (موت).

وبلا نسبة في "إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٣٦٣)، و"الدر المصون" (٧٣٧)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٥/ ١٣٤)، و"تفسير السمعاني" (١/ ١٣٨)، و"الأشموني" (٢/ ١٦٩)، و"المغني" (٢/ ٤٦١).

اللغة: كئيبًا: هو من اتصف بالكآبة، وهي سوء الحال والانكسار من الحزن. كاسفًا: أصل الكسوف للشمس والقمر، ثم استعير ذلك لتغير الوجه والحال، فقيل: كسف وجهه، وحاله، وقال شمر: الكسوف في الوجه: صفرة وتغير. وقال أبوزيد: كسف باله إذا حدثته نفسه الشر. وقيل: كسوف البال: أن يضيق عليه أمله. وفي "العباب": البال: الحال، يقال: فلان كاسف البال، أي: سيئ الحال، قال امرؤ القيس:

فَأَصْبَحْتُ مَعْشُوقًا وَأَصْبَحَ بَعْلُهَا ... عَلَيْهِ الْقَتَامُ كَاسِفَ الظَّنِّ وَالْبَالِ

وقال الهواري: البال: الأمل، وكسوف البال: أن يضيق على الإنسان الأمل.

المعنى: ليس من مات فاستراح من مِحَنِ الدنيا بميت، بل إنما الميت هو الحي الذي يعيش حزينًا متغيرًا مكسور الخاطر قليل الأمل في المستقبل قليل الطموح، فهذا هو الميت حقيقة.=

= والواجب على العبد إن حصل له تغير وسوء حال أن يضرع إلى مولاه سبحانه وتعالى القائل ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، وقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]. ولله در المكودي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال:

إِذَا عَرَضَتْ لِي فِي زَمَانِيَ حَاجَةٌ ... وَقَدْ أَشْكَلَتْ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ

وَقَفْتُ بِبَابِ اللهِ وَقْفَةَ ضَارِعٍ ... وَقُلْتُ إِلَهِي إِنَّنِي لَكَ قَاصِدُ

وَلَسْتَ تَرَانِي وَاقِفًا عِنْدَ بَابِ مَنْ ... يَقُولُ فَتَاهُ: سَيِّدِي الْيَوْمَ رَاقِدُ

الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص. من: اسم موصول في محل رفع اسم (ليس). **مات**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **فاستراح**: الفاء: عاطفة مفيدة للسببية، استراح: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة معطوفة على جملة الصلة لا محل لها من الإعراب. **بميت**: الباء: حرف جر زائد، ميت: خبر (ليس) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو مجرور لفظًا منصوب محلًا. **إنما**: أداة حصر. **الميْت**: مبتدأ. **ميْت**: خبره، وهو مضاف. **الأحياء**: مضاف إليه. **إنما**: أداة حصر كالتي قبلها. **الميْت**: مبتدأ. **من**: اسم موصول بمعنى (الذي) خبر المبتدإ في محل رفع. **يعيش**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (من). **كئيبًا**: حال أولى من فاعل (يعيش) منصوبة بالفتحة الظاهرة. **كاسفًا**: حال ثانية منصوبة. **باله**: فاعل (كاسف) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **قليل**: حال ثالثة، وقليل: مضاف. **الرجاء**: مضاف إليه، وجملة (يعيش...) بأحوالها الثلاثة صلة الموصول (من) لا محل لها من الإعراب، والضمائر كلها عائدة عليها.

الشاهد فيه: قوله: (كئيبًا) فإنه يرد على قوله في الحد (فضلة)، مع أنه لا يستغنى عنه، ويتوقف معنى الكلام عليه. وأجاب المصنف بأن المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه.

فائدة: قول الشاعر: (إنما الميت ميت الأحياء) فرق نحاة الكوفة بين الميّت والميْت، فقالوا: الميّت -بالتشديد- هو الحي الذي لم يمت بعدُ، والميْت -بالتخفيف- هو الذي مات وفارقت روحه جسده، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، قال الأصمعي مقررًا ما ذكر:

أَيَا سَائِلِي تَفْسِيرَ مَيْتٍ وَمَيِّتٍ ... فَدُونَكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ =

فَإِنَّهُ لَوْ أُسْقِطَ ﴿مَرَحًا﴾ و(كَئِيبًا) فَسَدَ الْمَعْنَى، فَيَبْطُلُ[١] كونُ الْحَالِ فَضْلَةً، وَعَلَى ذِكْرِ الْوُقُوعِ فِي جَوَابِ (كَيْفَ)، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠][٢].

= فَمَنْ كَانَ ذَا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ ... وَمَا الْمَيْتُ إِلَّا مَنْ إِلَى الْقَبْرِ يُحْمَلُ

وأنكر نحاة البصرة ذلك، وقالوا: هما بمعنى واحد، وأنشد المبرد البيت المذكور:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

فجمع بين الميْت والميّت على معنى واحد.

وهذا القول اختاره القرطبي في "تفسيره"، قال رحمه الله: مَيِّتٌ وَمَيْتٌ وَاحِدٌ، وَكَذَا مَيِّتَةٌ وَمَيْتَةٌ، هَذَا قَوْلُ الْحُذَّاقِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ. وَلَمْ يَسْتَثْنِ أَحَدًا، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِدَلَائِلَ قَاطِعَةٍ. وَأَنْشَدَ: ليس من مات...

قَالَ: فَهَلْ تَرَى بَيْنَ مَيِّتٍ وَمَيْتٍ فَرْقًا؟! اهـ.

"الجامع لأحكام القرآن" (١٤/ ٣٢٧-٢٣٨).

ويؤيد قول البصريين قراءة الأخوين وحفص عن عاصم لقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، بتشديد (الميّت) في الموضعين.

ففي هذه القراءة استعمال المشدد فيمن فارقت روحه جسده.

وقرأوا قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، بالتخفيف، والمراد به الكافر، لا من فارقت روحه جسده.

وزعم بعضهم أن (مَيْتًا) بالتخفيف لمن وقع به الموت، وأن المشدد يستعمل فيمن مات ومن لم يمت، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وهذا مردود بما تقدم من قراءة الأخوين وحفص، حيث حفظوا في موضع لا يمكن أن يراد به الموت، وهو قوله ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ إذ المراد الكافر كما تقدم.

"الدر المصون" (٧٣٧)، و"تفسير السمعاني" (١/ ٣٠٨)، و"شرح أبيات ابن عقيل" للجرجاوي ص(٦١).

[١] في الأصل، ح، خ، ط١: (فبطل).

(٢) الإعراب: الواو: حرف عطف. لا: ناهية جازمة. تعثوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. في الأرض: جار ومجرور=

قُلْتُ: ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ فِي مَعْنَى مُتَفَرِّقِينَ، فَهُوَ وَصْفٌ تَقْدِيرًا، وَالْمُرَادُ بِالْفَضْلَةِ مَا يَقَعُ بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ، لَا مَا يَصِحُّ الِاسْتِغْنَاءُ[1] عَنْهُ، وَالْحَدُّ الْمَذْكُورُ لِلْحَالِ الْمُبَيِّنَةِ[2] لَا الْمُؤَكِّدَةِ[3].

[تنكير الحال]

ص- وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ.

= متعلق بالفعل (تعثوا)، ويجوز أن يتعلق بـ(مفسدين). مفسدين: حال من فاعل (تعثوا) وهو الواو وهي حال مؤكدة؛ لأن معناها قد فهم من عاملها، وحَسَّنَ ذلك اختلاف اللفظين، ومثله: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥]، وجملة (ولا تعثوا...) معطوفة على جملة (كلوا) من قوله: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٦٠].

(١) لو قال: ما ليس جزءًا من الكلام لكان أولى؛ لأن كلامه لا يشمل ما لو كانت الحال في أثناء الكلام أو في ابتدائه، نحو ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[القمر:٧]، اللهم إلا أن يريد تمام الجملة ولو بحسب الرتبة. ا.هـ "حاشية الفيشي" (١٤٣).

(٢) وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، وإنما كان هذا تعريفًا للمبينة فقط؛ لأن من جملة فصوله قوله: (يقع في جواب «كيف»)، وهو لا يشمل المؤكدة.

(٣) وقد عرَّفها الرضي بأنها: اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون الجملة. قال: فقولنا: (غير حدث) احترازًا عن المنصوب في: (رجع رجوعًا).

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(١١٣)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ٥١).

وضابطها: هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها.

وهذه الحال ثلاثة أنواع:

١- مؤكدة لعاملها، كقوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل: ١٩]، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩].

٢- مؤكدة لصاحبها، كقوله تعالى: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩].

٣- مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: (زيد أبوك عطوفًا) وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة السابقة لها، فإن العطف -أي: الشفقة، والحنو، والرحمة- من شأن الأبوة.

"شرح الأزهري مع الحاشية" صـ(١١٦)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٢٩٩، ٣٠١).

ش- شَرْطُ الْحَالِ: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً[(١)]، فَإِنْ جَاءَتْ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ وَجَبَ تَأْوِيلُهَا بِنَكِرَةٍ[(٢)]، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: (ادخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ)[(٣)]، و(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)[(٤)]،

---

(١) وإنما اشترط التنكير؛ لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها -أي: كيفية وقوع الفعل منه أو عليه- وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة إلى تعريفها صونًا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض. اهـ.

"شرح المكودي" (١/ ٢٨٥)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٣٦).

وقوله: (والخروج عن الأصل...) أي: وهو النكرة، وقد تقدم في النكرة والمعرفة أن النكرة هي الأصل، المعرفة فرع عنها، فإن أمكن الأصل فلا يعدل إلى غيره، وأيضًا لو عرف الحال لتوهم أنه صفة إذا كان صاحب الحال منصوبًا كـ(ضربْتُ اللصَّ المكتوفَ) ولتوهم أنه مقطوع عن التبعية إذا كان صاحب الحال مجرورًا أو مرفوعًا، كـ(مررت بزيد الراكبَ)، و(جاء زيد الراكبَ) بالنصب فيهما.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٨٥)، و"التصريح مع الحاشية" (١/ ٣٧٢-٣٧٣).

وخالف في الشرط المذكور يونس والبغداديون، فلم يشترطوه مطلقًا، فأجازوا نحو: (جاء زيد الراكب)، وحجتهم في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع.

وأجاز الكوفيون التعريف فيما تضمن معنى الشرط، نحو: (زيدٌ الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ) فإن الراكب والماشي حالان، وصح تعريفهما؛ لتأويلهما بالشرط؛ إذ التقدير: (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى). "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٣٦).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

(٣) **الإعراب**: ادخلوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل. **الأول**: حال من الواو على زيادة (أل). **فالأول**: الفاء: عاطفة، الأول: معطوف على ما قبله، وهو أيضًا على زيادة (أل).

(٤) هذا المثال مأخوذ من قول لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصف إبلًا أوردها صاحبها الماء مزدحمة، فقال:

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والنَّغص -بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة-: مصدر (نغص الرجل إذا لم يتمَّ مراده). **والدخال** -بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة-: من المداخلة. **والعراك**: مصدر عارك معاركة وعراكًا، أي: ازدحم.

وقِرَاءَةِ[١] بَعْضِهِمْ(٢): ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[المنافقون:٨] بِفَتْحِ اليَاءِ، وضَمِّ الرَّاءِ، وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ وَنَحْوُهَا مُخَرَّجَةٌ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ(٣)، وَكَقَوْلِهِمْ: (اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، وَهَذَا مُؤَوَّلٌ بِمَا لَا إِضَافَةَ فِيهِ، والتَّقْدِيرُ: اجْتَهِدْ مُنْفَرِدًا(٤).

[شروط صاحب الحال]

ص- وصَاحِبِهَا(٥): التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ(٦)، نَحْوُ: ﴿خَاشِعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧]، ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت:١٠]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨]،

لِمَيَّـــةَ مُوحِشـــًا طَلَـــلُ

ش- أَيْ: وشَرْطُ صَاحِبِ الْحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ:

---

[١] في الأصل، ب، خ: (وقرأ بعضهم).

(٢) هذه القراءة حكاها الكسائي والفراء عن قوم، ولم أقف على اسم أحد منهم.
انظر "المحرر الوجيز" (٥/ ٢٨٩)، و"البحر المحيط" (٨/ ٢٨٠)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٤/ ٤٣٥)، و"الدر المصون" (٥٢٩٠)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٩/ ١١٦).

(٣) وهكذا في "شرح الشذور" أيضًا خرّج هذه الأمثلة على زيادة (أل)، وحينئذٍ فلا يحتاج إلى تأويل. وقيل: تؤول بنكرة، أي: (مترتبين)، و(معتركة)، و(ذليلين)، وهذا الذي صنعه في "أوضح المسالك".
"حاشية ابن حمدون" (١/ ٢٨٥)، و"التصريح" (١/ ٣٧٣).

(٤) ف(وحدك) حال، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه، أي: متوحّدًا أو منفردًا.

(٥) بالجر عطفًا على الضمير من (شرطها)، وفي بعض النسخ (وشرط صاحبها).

(٦) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَلَـمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ   لَـمْ يَتَـأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَـلَا   يَبْغِ امْـرُؤٌ عَلَى امْـرِئٍ مُسْتَسْـهِلَا

الْأَوَّلُ: التَّعْرِيفُ[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَاشِعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧][٢]، فـ(خَاشعًا): حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وَالضَّمِيرُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ.

وَالثَّانِي: التَّخْصِيصُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت:١٠][٣]. فـ﴿سَوَآءً﴾: حَالٌ مِنْ ﴿أَرْبَعَةِ﴾، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَكِرَةً، لَكِنَّهَا مُخَصَّصَةٌ[٤] بِالْإِضَافَةِ إِلَى ﴿أَيَّامٍ﴾.

---

(١) لأنه كالمبتدإ في المعنى، فهو مخبر عنه بالحال في المعنى -أي: محكوم عليه بالحال-، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا.
«الأشموني مع الصبان» (٢/ ١٧٤)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

(٢) الإعراب: خاشعًا: حال منصوبة من فاعل (يخرجون)، و(خاشعًا) قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمْزَةَ، وَالْكِسَائِيِّ، وقرأ أُبَيٌّ وعبد الله: ﴿خَـٰشِعَةً﴾، وقرأ الجمهور: ﴿خُشَّعًا﴾. أبصارهم: فاعل (خاشعًا)، وهم: مضاف إليه. يخرجون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل في محل رفع، وجملة (يخرجون) مستأنفة. ويجوز أن يعرب (خاشعًا) صفة لمفعول محذوف، وناصبه (يدع)، أي: (يوم يدع الداعي إلى شيء نكر قومًا أو فريقًا أو فوجًا خاشعًا أبصارهم).

(٣) الإعراب: في أربعة: الجار والمجرور متعلق بالفعل المتقدم في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت: ١٠]، وأربعة: مضاف. أيام: مضاف إليه. سواء: حال من (أربعة) المخصص بالإضافة، وقيل: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: استوت استواء، قاله مكي وأبوالبقاء، وقيل: حال من (ها) في (أقواتها)، وقيل: من (ها) في (فيها) العائدة على الأرض.

وقرأ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَعِيسَى، وَيَعْقُوبُ: (سواءٍ) -بالخفض- صفة لـ(أيام)، وقرأ أبوجعفر: (سواءٌ) -بالرفع-، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه خبر لمبتدإ محذوف، أي: هي سواءٌ لا تزيد ولا تنقص.

والثاني: قال مكي: هو مرفوع بالابتداء، وخبره (للسائلين) وفيه نظر من حيث الابتداء من غير مسوغ.

للسائلين: جار ومجرور متعلق بـ(سواء) بمعنى (مستويات للسائلين)، وقيل: متعلق بـ(قدَّر)، أي: (قدر فيها أقواتها؛ لأجل الطالبين لها، المحتاجين، المقتاتين).

[٤] في الأصل: (مختصة).

الثَّالِثُ: التَّعْمِيمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨][(١)]، فَجُمْلَةُ ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حَالٌ مِنْ ﴿قَرْيَةٍ﴾، وَهِيَ نَكِرَةٌ عَامَّةٌ لِوُقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ.

الرَّابِعُ: التَّأْخِيرُ عَنِ الْحَالِ[(٢)]، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لِمَيَّـةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ ... يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خِلَـلُ[(٣)]

---

(١) الإعراب: الواو: استئنافية. ما: نافية. أهلكنا: فعل وفاعل. من قرية: من: حرف جر زائد، أو صلة وتوكيد، قرية: مجرور لفظًا منصوب محلًا مفعول به لـ(أهلكنا). إلا: أداة حصر. لها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. منذرون: مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال من (قرية) وإن كانت نكرة؛ لأنها في سياق النفي، ولا يجوز عند الجمهور أن تكون الجملة صفة لـ(قرية) للفصل بـ(إلا) بين الصفة والموصوف؛ خلافًا للزمخشري، فإنه يعرب الجملة بعد (إلا) صفة إن سبقت بنكرة وإن جيء بالواو مع هذه الجملة، فالواو عنده زيدت لتأكيد وصل الصفة بالموصوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

(٢) أي: فتقديم الحال على صاحبها هو المسوغ قياسًا على المبتدإ إذا قدم خبره.

"الخضري" (١/ ٣١٨)، و"الصبان" (٢/ ١٧٤).

(٣) التخريج: البيت منسوب لكُثَيِّر عزة في "الكتاب" (٢/ ١٢٣)، و"خزانة الأدب" (٣/ ١٩٨، ٢٠١)، و"شرح أبيات المغني" (٢/ ١٨١-١٨٢)، و"شرح التصريح" (١/ ٣٧٥)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٢٤٩)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣٧٥)، و"شرح شواهد الكتاب" للأعلم (١/ ٣٢٧)، و"لسان العرب" (وحش).

وبلا نسبة في "المغني" (١/ ٨٥) (٢/ ٤٣٦، ٦٥٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٢٧١)، و"شرح الشذور" ص(٢٧٥)، و"معاني القرآن" للفراء (١/ ١٢١)، و"الأشموني" (٢/ ١٧٤)، و"البحر المحيط" (٢/ ١١٢) (٦/ ٢٨٧)، و"لسان العرب" (خلل)، و"تهذيب اللغة" (وحش) وروايته (لسلمى)، و"الدر المصون" (٢٤١، ٤٦١، ٣٣٨٠)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٢/ ٢٧٤) (٣/ ٤٣٠).

=

= تنبيه: البيت المذكور اختلفت رواياته، منهم من رواه (لسلمى موحشًا)، ومنهم من رواه (لعزة موحشًا)، ومنهم من رواه: (لمية موحشًا). قال البغدادي في "خزانة الأدب" (٣/ ٢٠١): من روى أوّله: (لعزة موحشًا...) إلخ قَالَ: هُوَ لكثير عزة، مِنْهُم: أَبُوعَلِيّ فِي"التَّذْكِرَة القصرية". وَمن رَوَاهُ (لميّة موحشًا) قَالَ: إِنَّه لذِي الرّمة؛ فَإِن عزة اسْم محبوبة كثيّر، وميّة اسْم محبوبة ذِي الرمة. وَالشَّاهِد الْمَشْهُور فِي هَذَا الْمَعْنى هُوَ:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقد قيل: إنّه لكثير عزّة. اهـ.

اللغة: لِمَيَّة -بفتح الميم وتشديد الياء-: وهو اسم امرأة. موحشًا: اسم فاعل من وحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد القفر الذي لا أنيس فيه. طَلَلُ -بفتحتين-: ما بقي شاخصًا من آثار الديار. يلوح: يظهر ويلمع، من لاح يلوح لوحًا. خِلَلُ -بكسر الخاء المعجمة-: جمع خِلَّة، قال الجوهري: الخِلَّة -بالكسر-: واحدة خِلَل السيوف، وهي بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

المعنى: أن دار مية قد أقفرت من أهلها، ودرست معالمها، ولم يبق فيها إلا آثار ضئيلة، تظهر للرائي كأنها نقوش في البطائن التي تغشى فيها أجفان السيوف.

الإعراب: لمية: اللام: حرف جر، مية: اسم مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. موحشًا: حال من (طلل) تقدمت عليه، طلل: مبتدأ مؤخر. يلوح: فعل مضارع، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (طلل)، والجملة في محل رفع صفة لـ(طلل). كأنه: (كأن) مع اسمها. خلل: خبر (كأن)، وجملة (كأنه...) في محل نصب حال من فاعل (يلوح).

الشاهد فيه: قوله: (موحشًا) حيث جاء حالًا من (طلل) الذي هو نكرة؛ لوجود المسوغ وهو تقديمها عليه.

ومثل هذا البيت قوله:

وَفِي الْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ الْعَيْنُ تَشْهَدِ

فـ(بيّنًا) حال من (شحوب) و(شحوب) نكرة، والمسوغ التقدم.

تنبيه: قد تأتي الحال من النكرة من غير مسوغ، وهذا نادر، ومن ذلك قوله: (عليه مائةٌ بيضًا)، و(فيها رجل قائمًا)، ومنه الحديث «فَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»، وهذا لا يقاس عليه=

فـ (مُوحِشًا) حَالٌ مِنْ (طَلَلُ)، وَهُوَ نَكِرَةٌ؛ لِتَأَخُّرِهِ[١] عَنِ الْحَالِ.

= عند الخليل ويونس، واختار أبوحيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرًا قياسًا، ونقله عن سيبويه، وإن كان دون الإتباع في القوة.

"الهمع" (٢/ ٣٠٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١٥٧٧-١٥٧٨)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٣٧-١٣٨)، و"الكتاب" (٢/ ١١٢)، و"الأشموني" (٢/ ١٧٦)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٢٣٣).

فائدة: زاد في "التسهيل" من المسوغات ثلاثة:

أحدها: أن يكون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لأن الواو ترفع توهم التبعية.

ثانيها: أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل، نحو: (هذا خاتم حديدًا). وإنما كان الوصف بها خلاف الأصل؛ لجمودها، فلا يتبادر إلى الذهن التبعية.

ثالثها: أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال، نحو: (هؤلاء ناس وعبدالله مقبلين). اهـ.

وقوله: (... مع المعرفة) قال الدماميني: أو مع نكرة مخصصة، نحو: (هذا رجل صالح وامرأة مقبلين).

"شرح التسهيل" (٢/ ٣٣٤)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ١٧٦).

[١] في ح، ط١، ط٢: (لتأخيره).

[باب: التمييز وحقيقته]

ص- والتَّمْيِيزُ[١]، وَهُوَ: اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جَامِدٌ، يُفَسِّرُ مَا[٢] انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

[شروط التمييز]

ش- مِنَ المَنْصُوبَاتِ: التَّمْيِيزُ(٣)، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ خَمْسَةُ أمورٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ اسْمًا(٤). وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فضلةً. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً(٥). وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ

---

[١] في ط١، ط٢: (بابٌ: والتمييز..). [٢] في ح، ط٢: (مفسِّر لما انبهم..).

(٣) هو في الأصل: مصدر (مَيَّزَ يُمَيِّزُ تَمْيِيزًا).

وقولهم في الاسم (تمييز) من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، كالطلع والنجم، بمعنى الطالع والناجم. قاله أبوالبقاء.

وهو لغة: فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] أي: انفصلوا عن المؤمنين، وقوله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨] أي: ينفصل بعضها عن بعض.

(٤) أي: صريحًا؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا شبهها، وهذا مما يفارق فيها التمييز الحال.

(٥) اشتراط التنكير في التمييز هو مذهب البصريين، واختاره ابن مالك وأبوحيان.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الطبري، وابن الطراوة، والزمخشري في موضع إلى جواز إتيان التمييز معرفة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] فإن (نفسه)، و(معيشتها) معرفتان وقد جاءتا تمييزًا في رأيهم.

ومن ذلك قول العرب: (ما فعلت الخمسة عشر الدرهمَ)، وقولهم: (سفه زيد نفسه)، و(وجع زيد بطنَه)، و(ألِمَ زيد رأسَه)، و(غبن زيد رأيه) ومن ذلك قول الشاعر: =

= رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فإن (النفس) معرفة وقد جاءت تمييزًا في البيت.

وقول الشاعر:

عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقِدْ ... لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبِيضُ وَالسُّمْرُ

فإن (الرعب) معرفة، وقد جاء تمييزًا في البيت.

وهناك جملة أخرى من الأبيات فيها تعريف التمييز بـ(أل) في الظاهر استدل بها الكوفيون على ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر بعض أدلة الكوفيين: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ أَصَحُّ فِي اللُّغَةِ وَالْمَعْنَى... وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ. اهـ.

وتأول البصريون ما استدل به الكوفيون ومن تبعهم على جواز مجيء التمييز معرفة بما يأتي:

أما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] فإن نصب (نفسه) ليس على التمييز، وإنما على نزع الخافض، والأصل (في نفسه)، قاله الأخفش وغيره، أو تضمين (سفه) معنى ما يتعدى بنفسه، كـ(أهلك) و(جهل) ونحوه. قاله الزجاج وغيره.

أو على أن (سفه) يتعدى بنفسه كـ(سفَّه) فيكون (نفسه) مفعولًا به. حكى هذه اللغة ثعلب والمبرد، وحكي عن أبي الخطاب ويونس أنها لغة، وأما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] فليس نصب (معيشتها) على التمييز، وإنما على تضمين (بطر) معنى (خسر) أو (كفر)، أي: (كفرت نعمتها)، أو على نزع الخافض؛ إذ التقدير (في معيشتها) فلما حذف الجار تعدى الفعل أو التقدير: بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على الظرفية، أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به.

وأما أقوال العرب السابقة فهي محمولة على زيادة (أل) كما في (الخمسة عشر الدرهم)، أو أنه منصوب على نزع الخافض؛ إذ التقدير: غبن في رأيه، ووجع في بطنه، وأَلِمَ في رأسه، أو أنه منصوب على المفعولية بالفعل الذي قبله مضمنًا فعلًا متعديًا، كأنه قيل: (سوأ رأيه) و(شكا بطنه)، و(شكا رأسه).

وأما الأبيات فـ(أل) في: (النفس) و(الرعب) زائدة. اهـ.

"اختيارات أبي حيان النحوية" (١/ ١٤٠-١٤٨)، و"اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتقريراته في النحو والصرف" ص(١٩٣-١٩٧)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٣٣)، و"الهمع" (٢/ ٣٤٤-٣٤٥).

جَامِدًا[١]. وَالْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُفَسِّرًا لِمَا انْبَهَمَ[٢] مِنَ الذَّوَاتِ.

فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَالِ فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْأُوَلِ، وَمُخَالِفٌ له فِي الْأَمْرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مُشْتَقٌّ مُبَيِّنٌ لِلْهَيْئَاتِ[٣]؛ وَالتَّمْيِيزُ جَامِدٌ مُبَيِّنٌ[٤] لِلذَّوَاتِ[٥].

[أقسام التمييز]

ص- وَأَكْثَرُ وقوعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ، كَـ(جَرِيبٍ نَخْلًا)، و(صَاعٍ تَمْرًا)، و(مَنَوَيْنِ عَسَلًا)، وَالْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، و[٦]﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص:٢٣]، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ (كَمِ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: (كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ)، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ، وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ.

---

(١) أي: غالبًا، وقد يأتي مشتقًا إن كان وصفًا نائبًا عن موصوف، نحو: (لله دره فارسًا)، فإن الأصل: (لله دره رجلًا فارسًا).

(٢) أي: خفي.

(٣) المراد بالهيئات: الصفات، لا الصورة المحسوسة المشاهدة، وإلا لخرج نحو: (تكلم صادقًا)، و(مات مسلمًا)؛ فإن الصدق والإسلام مبينان لصفة التكلم والموت وليسا بمحسوسين مشاهدين، بل هما أمران معنويان. «حاشية عطار على شرح الأزهرية» ص(١١٣-١١٤).

[٤] في الأصل: (مُفَسِّرٌ).

(٥) ومما يخالف فيه التمييزُ الحالَ أيضًا: أن الحال تتعدد، نحو: (جاء زيد راكبًا ضاحكًا)، بخلاف التمييز، فإنه لا يتعدد بدون عطف، أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. ومنها: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كما عرفت في باب الحال، ولا كذلك التمييز، وهذا الأخير فيه نظر؛ فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: (ما طاب زيد إلا نفسًا). قاله الشمني. «الأشموني مع الصبان» (٢/ ٢٠٢-٢٠٣).

[٦] في الأصل: (والعدد هو أحد عشر كوكبًا) إلى تسع وتسعين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص:٢٣]، وفي ج، ح: (والعدد نحو أحد عشر كوكبًا) إلى (تسع وتسعين نعجة).

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مفسّرًا لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلًا، كَـ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢]، و﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤]، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ، نَحْوُ: (امْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً).

وقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة:٦٠]، وقولِهِ:

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

ومِنْهُ: بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا. خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ.

ش- التَّمْيِيزُ ضَرْبَانِ: مُفَسِّرٌ لِمُفْرَدٍ، ومفسّرٌ لِنِسْبَةٍ.

[تمييز المفرد ومظانه]

فَمُفَسِّرُ الْمُفْرَدِ[1] لَهُ مظَانٌّ[2] يَقَعُ بَعْدَهَا:

أَحَدُهَا: الْمَقَادِيرُ[3] وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: المِسَاحَاتِ، كَـ(جَرِيبٍ[4] نخلًا)،

---

(١) قدمه على مفسّر النسبة؛ لأن المفرد مقدم على المركب. «التصريح» (١/ ٣٩٦).

(٢) جمع مَظِنَّة -بكسر الظاء المشالة- وهي في أصل اللغة: كل موضع يظن فيه وجود الشيء، ثم استعمل في كل موضع يوجد فيه الشيء تحقيقًا، وهو من متعارفات المصنفين.
«حاشية الآلوسي».

(٣) جمع مقدار، بمعنى المقدر، لا الآلة التي يقع بها التقدير؛ لأن الذي يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة، وإلا لوجبت الإضافة، نحو: (اشتريت قفيز بُرٍّ) تريد المكيال الذي يكال به البر.
«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٦١)، «حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٤١)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٣٠-١٦٣١).

(٤) الجريب: المساحة من الأرض كالفدان، قيل: مساحته عشر قصبات في مثلها، والقصبة: ستة أذرع، فالجريب إذن ستون ذراعًا طولًا في مثلها عرضًا. وقال ابن هشام في «شرح اللمحة»: الجريب: قطعة من الأرض تقديرها ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع.
«حاشية الآلوسي»، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٦١).

والكَيلِ، كَ(صاعِ تمرًا)، وَالْوَزْنِ، كَ(مَنَوينِ[١] عَسَلًا).

الثَّانِي: العَدَدُ، كَ(أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا)، وَقَوْلِهِ[٢] تَعَالَى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤][٣]، وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَعْدَادِ مِنَ الأَحَدَ عَشَرَ إِلَى التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ[٤]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص:٢٣][٥] وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ لِلهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا»[٦]، وفُهِمَ مِنْ عَطْفِي فِي الْمُقَدِّمَةِ الْعَدَدَ عَلَى

---

(١) تثنية (مَنًا) -بتخفيف النون والقصر كـ(عصًا)-: وهي آلة يعرف بها مقادير الموزونات، فيقال في تثنيته: (منوان)، كما يقال في تثنية عصا (عصوان)، ويقال فيه: (منٌّ) بالتشديد كـ(ضَبٌّ)، وتثنيته (منَّان) بالتشديد، كما يقال في ضبٌّ ضبَّان. «التصريح» (١/ ٣٩٦).

أمثلة ما ذكر: تقول: (اشتريت جريبًا نخلًا، وصاعًا تمرًا، ومنوين عسلًا).

[٢] في ط٢: (ومنه قوله تعالى).

(٣) الإعراب: إني: (إنّ) مع اسمها. رأيت: فعل وفاعل. أحد عشر: مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب. كوكبًا: تمييز.

(٤) تمييز العدد إما واجب النصب كتمييز الأحد عشر إلى التسعة والتسعين بإدخال الغاية، أو واجب الجر بالإضافة كتمييز المائة والألف والعشرة، عندي مائة درهم، وألف درهم، وعشرة دراهم.

(٥) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. هذا: ها: للتنبيه، ذا: اسم إشارة في محل نصب اسم (إنَّ). أخي: خبر (إنَّ) ومضاف إليه أو بدل. له: جار ومجرور خبر مقدم. تسع: مبتدأ مؤخر. وتسعون: معطوف على (تسع)، والجملة في محل رفع خبر ثانٍ لـ(إنّ) على إعراب (أخي) خبرًا، أو في محل رفع خبر على إعرابه بدلًا.

(٦) الحديث متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري برقم (٢٧٣٦) (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧).

إعراب الحديث: إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. لله: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. تسعة: اسم (إنَّ) مؤخر. وتسعين: معطوف على (تسعة) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. اسمًا: تمييز للعدد.

وهذا الحديث لا يستفاد منه حصر أسماء الله في هذا العدد، إنما المقصود منه أن لله أسماءً تسعة وتسعين موصوفة بهذه الصفة، أي: من أحصاها دخل الجنة، ولا يلزم من هذا أن لا =

الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا، وَهُوَ(١) قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ[٢](٣)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بالمِقدار[٤] مَا لَمْ تُرَدْ حَقِيقَتُهُ(٥)، بَلْ مِقْدَارُهُ(٦)، حَتَّى(٧) إِنَّهُ تَصِحُّ إِضَافَةُ الْمِقْدَارِ(٨)

= يكون له أسماء غيرها، لكنها ليست موصوفة بهذه الصفة.

قال النووي رحمه الله: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ حَصْرٌ لِأَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَسْمَاءٌ غَيْرُ هَذِهِ التِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ التِّسْعَةَ وَالتِّسْعِينَ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فَالْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِإِحْصَائِهَا، لَا الْإِخْبَارُ بِحَصْرِ الْأَسْمَاءِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ سَمَّيْتَ بِهِ نفسك، أو رلااستأثرت بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»... وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» فَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِإِحْصَائِهَا، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: مَعْنَاهُ: حَفِظَهَا. وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «مَنْ حَفِظَهَا» وَقِيلَ: أَحْصَاهَا: عَدَّهَا.). اهـ. "شرح النووي لمسلم" (١٧/ ٥).

ولا مانع أن يكون المراد بالإحصاء العد، والحفظ، والعمل بمقتضاها، والله أعلم.

(١) أي: عدم كونها من جملتها.

[٢] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (وهو قول المحققين).

(٣) وبه قال أَبُوعَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ. وَذَهَبَ الْأَبَدِيُّ، وَابْنُ الضَّائِعِ، وَابْنُ الْحَاجِبِ إلى أنه قسم من المقادير، قال الأبدي: والمقادير المبهمة تحصرها المعدودات، والمكيلات، والموزونات.

وقال ابن الضائع: والمقادير أربعة أنواع: معدود، ومكيل، وموزون، وممسوح. "الارتشاف" (٤/١٦٢٧)، و"حاشية الآلوسي"، و"الخضري" (١/ ٣٣٠-٣٣١).

[٤] في ط٢: (بالمقادير).

(٥) أي: ذاته، أي: أنك إذا قلت -مثلًا-: (عندي رطل زيتًا)، لا تريد بالرطل حقيقته التي هي الصنجة والآلة التي يوزن بها، وإنما يراد المقدر بها.

(٦) أي: بل المقدار بهذه الآلة.

(٧) هذا الكلام علة لقوله: (بل مقداره).

(٨) أي: لفظ المقدار.

إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ[١]، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلٍ زَيْتًا، وَلَا تَقُولُ: عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا، إِلَّا عَلَى مَعْنًى آخَرَ[٢].

[تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية]

وَمِنْ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ تمييزُ (كَم)[٣] الاسْتِفْهَامِيَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (كَمْ) فِي الْعَرَبِيَّةِ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مَجْهُولِ الْجِنْسِ[٤] وَالْمِقْدَارِ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْتِفْهَامِيَّةٍ بِمَعْنَى أَيِّ عَدَدٍ، وَيَسْتَعْمِلُهَا مَنْ يَسْأَلُ عَنْ كَمِّيَّةِ الشَّيْءِ، وخَبَرِيَّةٍ بِمَعْنَى كَثِيرٍ، وَيَسْتَعْمِلُهَا مَنْ يُرِيدُ الافْتِخَارَ وَالتَّكْثِيرَ.

وَتَمْيِيزُ الاسْتِفْهَامِيَّةِ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ[٥]؛ تَقُولُ: (كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ)؟، و(كَمْ دَارًا

---

(١) أي: فإنه تراد حقيقته، فلذلك لا تصح إضافة لفظ المقدار إليه.

(٢) قال الآلوسي: وهو ما إذا نزلت واحدًا منزلة عشرين رجلًا من حيث الشجاعة والقوة، فيصح حينئذٍ أن تقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، وهو وجه حسن. وقيل: هو عدم إرادة حقيقة العشرين، بل إرادة ما يقاربها.

فالحاصل: أن المراد بالمقادير ما يقدر بها، فالمراد بالرطل كمية الزيت. وأما العدد فهو نفس المعدود؛ إذ العشرون هي نفس الرجال. «الخضري» (١/ ٣٣١).

(٣) قسم في «شرح شذور الذهب» العدد إلى صريح وكناية، فالصريح الأحد عشر إلى تسعة وتسعين، والكناية هي (كم) الاستفهامية، وهنا أشار إلى هذا التقسيم إشارة.

(٤) أي: الحقيقة، وقوله: والمقدار، أي: الكمية.

قال ياسين: ومعنى جهل الجنس: أنه لا يدرى أنه من الآحاد أو غيرها، ومعنى جهل المقدار: أنه لا يدرى هل هو خمسة -مثلًا- أو غيرها.

«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ٢٧٩)، و«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٤٢).

(٥) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

وأجاز الكوفيون جمعه مطلقًا، نحو: (كم عبيدًا ملكتَ؟)، وجعله البصريون حالًا، والتمييز محذوف، أي: كم نفسًا ملكت حالة كونهم عبيدًا، أي: مملوكين. وفصل بعضهم فقال: إن كان=

بَنَيْتَ؟).

وَتَمْيِيزُ الْخَبَرِيَّةِ[(١)] مَخْفُوضٌ دَائِمًا، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ مَجْمُوعًا كَتَمْيِيزِ الْعَشَرَةِ فَمَا دُونَهَا، تَقُولُ: (كَمْ عَبِيدٍ مَلَكْتُ)، كَمَا تَقُولُ: (عَشَرَةَ أَعْبُدٍ مَلَكْتُ)، و(ثلاثَةَ أَعْبُدٍ مَلَكْتُ)، وَتَارَةً يَكُونُ مُفْرَدًا كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ فَمَا فَوْقَهَا، تَقُولُ: (كَمْ عَبْدٍ مَلَكْتُ)، كَمَا تَقُولُ: (مائَةَ عَبْدٍ مَلَكْتُ)[(٢)]، و(أَلْفَ عَبْدٍ مَلَكْتُ)، وَيَجُوزُ خَفْضُ تَمْيِيزِ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا دَخَلَ

= السؤال عن الجماعات نحو: (كم غلمانًا لك؟) إذا أردت أصنافًا من الغلمان جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش. «الهمع» (٢/ ٣٥٠-٣٥١)

وقوله: (أردت أصنافًا...) فالمعنى: (كم صنفًا من أصناف الغلمان استقروا لك؟) فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم.

وهذا أيضًا مخرج عند البصريين على الحالية، والتمييز محذوف، فالتقدير: كم نفسًا استقروا لك حالة كونهم غلمانًا؟ أي: خدَّامًا.

«الأشموني مع حاشية الصبان» (٤/ ٧٩-٨٠).

فائدة: قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ في «الهمع» (٢/ ٣٥١): يجوز فصل تمييز (كم) الاستفهامية في الاختيار، وإن لم يجز في (عشرين) وأخواته إلا اضطرارًا، ويكثر بالظرف والمجرور، وقد يفصل بعاملها وبالخبر، نحو: (كم ضربت رجلًا؟)، و(كم أتاك رجلًا؟)، لكن اتصاله هو الأصل والأقوى.

(١) فإن قلت: ما معنى تسمية (كم) هذه خبرية؟

قلت: مِنْ معنى الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدإ. ألا ترى أن قول القائل: (كم عبيدٍ ملكتُ) يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر؟!

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٤٢)، و«الصبان» (٤/ ٧٩).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

والإفراد أكثر من الجمع وأفصح، حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ، وعليه العُكْبُري في «شرح الإفصاح»... ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريين، وقال الكوفيون: بـ(من) مقدرة حذفت وأبقي عملها.

وضعف بأن إضمار حرف الجر وإبقاء عمله إنما يكون في ضرورة أو شذوذ. ويشترط في جر تمييز (كم) الخبرية الاتصال، فإن فصل بجملة، أو ظرف، أو جار ومجرور نصب؛ حملًا على=

عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ[١]، تَقُولُ: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟)، وَالْخَافِضُ لَهُ: (مِنْ) مُضْمَرَةً[٢] لَا

= الاستفهامية، والنصب قد يكون واجبًا؛ وذلك إذا كان الفصل بجملة، أو ظرف وجار ومجرور معًا، وقد يكون راجحًا إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط.

فالفصل بالجملة يوجب النصب وإن لم يجتمع مع غيره، كقول الشاعر:

كم نالني منهُمُ فضلًا على عدمٍ ... إذ لا أكادُ مِنَ الإقتارِ أحتمل

وأما الظرف والجار والمجرور فلا يوجبان النصب إلا عند اجتماعهما، كقوله:

تــؤُمُّ سِــنانًا وكــم دونــه ... مــن الأرضِ مُحْــدَوْدِبًا غارُهــا

وربما ينصب من غير فصل، روي (كم عمةً لك...) البيت بالنصب.

وذكر بعضهم أن النصب من غير فصل لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب. قال أبو حيان: وهي لغة قليلة.

"الهمع" (٢/ ٣٥٣)، و"الأشموني مع الصبان" (٤/ ٨١).

(١) سواء كان حرف الباء أو غيرها من حروف الجر، نحو: (على كم فرس ركبتَ؟)، و(إلى كم مذهبٍ انتميتَ؟)، و(في كم دار جلست؟) ونحوها. واشترط في "الشذور" لجره شرطين:

أحدهما: أنه يدخل عليها حرف جر.

والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: (بكم درهمٍ اشتريت؟).

"شرح شذور الذهب" صـ(٢٧٧).

(٢) وإلى ما ذكر المصنف أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَأَجِــزَ انْ تَجُــرَّهُ مِــنْ مُضْــمَرَا ... إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

ووجه الجر حينئذٍ تطابق (كم) ومميزها في الجر، والمصنف يرى إضمار (من) واجبًا كما في "المغني"، وذهب الأزهري في "التصريح" إلى أنه جائز، وكذا الفاكهي في "شرح القطر"، ويؤيد ما ذهبوا إليه ظهورها في بعض المواضع، نحو قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] على أن (كم) في الآية استفهامية على ما قاله الزمخشري.

"المغني" (١/ ١٨٥)، و"التصريح مع الحاشية" (٢/ ٢٧٩)، و"الفاكهي مع الحاشية" (٢/ ١٤٣-١٤٤)، و"الصبان" (٤/ ٨٠)، و"حاشية الآلوسي".

تنبيه: ما ذكره المصنف من نصب تمييز (كم) الاستفهامية إلا عند دخول الجار عليها فيجوز جره هو المذهب المشهور، وهو قول سيبويه، وهناك مذهبان آخران:

أحدهما: لزوم النصب مطلقًا. =

الإِضَافَةُ[(١)]؛ خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ[(٢)].

الثَّالِثُ مِنْ مَظَانِّ تَمْيِيزِ الْمُفْرَدِ: مَا دَلَّ عَلَى مُمَاثَلَةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[الكهف:١٠٩][(٣)] وقَوْلِهِمْ: (إِنَّ لَنَا أَمْثَالَهَا إِبِلًا).

الرَّابِعُ: مَا دَلَّ عَلَى مُغَايَرَةٍ، نَحْوُ: (إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا [أَوْ شَاءً])[٤][(٥)]، وَمَا أَشْبَهَ

= والثاني: جواز الجر مطلقًا؛ حملًا على الخبرية، وإليه ذهب الْفَرَّاء، وَالزَّجَّاجُ، والسِّيْرَافِيُّ. «الأشموني» (٤/ ٧٩-٨٠)، و«الهمع» (٢/ ٣٥١)، و«التصريح» (٢/ ٢٧٩).

(١) الدليل على ذلك: ما قاله ولد ابن مالك -البدر بن مالك- في «شرح الألفية» ص(٢٨٣-٢٨٤) من وجهين:

أحدهما: أن (كم) الاستفهامية لا تصلح تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه، فكذلك ما قام مقامه.

الثاني: أن الجر بعدها لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على (كم) فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ(من) مضمرة؛ لأن الحرف الداخل عليها عوضًا من اللفظ بها. اهـ.

وانظر: «التصريح» (٢/ ٢٧٩)، و«شرح الفاكهي» (٢/ ١٤٤)، و«حاشية الآلوسي»، و«المساعد» (٢/ ١٠٩).

(٢) مستدلًا بأن حرف الجر ضعيف، فلا يبقى عمله بعد حذفه؛ ولهذا كل موضع حذفت منه حرف الجر نصبته، إلا في مواضع دعت الضرورة إلى تقدير عمل الحرف المحذوف، ولا ضرورة هنا؛ لأنها اسم بُيِّن بعدد مجرور، فكان هو الجار، كـ(مائة رجلٍ). «حاشية الآلوسي».

وانظر رأي الزجاج في «المغني» (١/ ١٨٥)، و«الارتشاف» (٢/ ٧٧٩)، و«التصريح» (٢/ ٢٧٩)، و«الهمع» (٢/ ٣٥١)، و«الأشموني» (٤/ ٨٠)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٣٩١)، و«المساعد» (٢/ ١٠٩).

(٣) الإعراب: ولو: الواو: حالية، لو: حرف شرط غير جازم. جئنا: فعل وفاعل. بمثله: جار ومجرور متعلق بـ(جئنا)، والهاء: مضاف إليه. مددًا: تمييز لـ(مثل). وجواب (لو) محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير: ولو جئنا بمثله مددًا لنَفِدَ، وجملة (ولو جئنا) في محل نصب حال من (كلمات)، أي: لا تنفد كلمات ربي على كل حال ولو في هذه الحال.

[٤] في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١: (وشاء) بالواو.

(٥) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. غيرها: اسم (إنّ) مؤخر، ومضاف إليه. إبلًا: تمييز لـ(غير).

ذَلِكَ[١].

وَقَدْ أَشَرْتُ بِقَوْلِي: (وأَكْثَرُ وُقُوعِهِ)[٢] إِلَى أَنَّ تَمْيِيزَ الْمُفْرَدِ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُقُوعِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ[٣].

[تمييز النسبة وأقسامه]

وَمُفَسِّرُ النِّسْبَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُحَوَّلٍ، وَغَيْرِ مُحَوَّلٍ[٤].

---

(١) كـ(هذا خاتمٌ حديدًا)، و(نِحْيٌ سمنًا)، و(مثقالُ ذرةٍ خيرًا)، فالأول فرع للتمييز، والثاني شبيه بالكيل، والثالث شبيه بالوزن. فهذه كلها من مظان تمييز المفرد؛ لأنها ترفع إبهام اسم قبلها مجمل الحقيقة. والعامل في تمييز المفرد النصب هي الذات المفسَّرة بلا خلاف، ووجه إعمال الذات المفسَّرة مع جمودها أنها شبيهة بالمبتدإ في الطلب، فالمبتدأ عمل في الخبر؛ لطلبه له من جهة المعنى، والمميَّز عمل في التمييز؛ لأنه محتاج إليه ليبينه ويفسره؛ ولشبه بعض منه باسم الفاعل، كـ(عشرين) شبيه بـ(ضاربين)، و(رطل زيتًا) شبيه بـ(ضارب زيدًا) أي: في وجود ما به التمام، وهو النون والتنوين.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٠٠)، و"التصريح" (١/ ٣٩٥)، و"الخضري" (١/ ٣٣١).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح الكافية" (١/ ٣٤٤): ولما كان الغرض بالتمييز رفع الإبهام، وكان الإبهام بعد العدد، والوزن والكيل والمساحة أكثر منه بعد ما سوى ذلك، قوي داعي التمييز مع هذه، فوقع بعدها أكثر من وقوعه بعد غيرها.

(٣) فقد يقع بعد المقادير من المفردات، ويقع بعد غيرها كما ذكر في تمييز (مثل) و(غير)، ونحو: (ذنوب ماءً)، و(راقودٌ خلًّا)، و(نِحْيٌ سمنًا)، و(مثقال ذرة خيرًا) مما أجرته العرب مجرى المقادير في الافتقار إلى التمييز، وكذلك نحو: (هذا خاتم حديدًا)، و(باب ساجًا)، و(جبة خزًّا)، فهذه أشياء وقعت بعد مفردات تمييزًا، وليست المفردات بمقادير ولا أعداد.

(٤) فالتحويل في تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول، نحو: (امتلأ الإناءُ ماءً)، وأكثر وقوع غير المحول بعد ما يفيد التعجب، نحو: (أكرم بأبي بكر رجلًا)، و(ما أشجعه رجلًا)، و(ما أعدله خليفة)، ومنه: (لله دره فارسًا)، و(يا له رجلًا)، و(يا لها امرأةً)، و(حسبك به ناصرًا)، و(لله در زيد عالمًا!).

نقل سم عن "شرح التسهيل": أن التمييز بعد الضمير في نحو: (لله دره فارسًا) وما بعده من=

[أقسام المحول]

فالمُحوَّلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:

مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤][(١)]، أَصْلُهُ: اشْتَعَلَ شيبُ الرَّأسِ؛ فَجُعِلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلاً، وَالْمُضَافُ تَمْيِيزًا.

وَمُحَوَّلٌ عَنِ الْمَفْعُولِ[(٢)]، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢]، أَصْلُهُ: وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ، فَفُعِلَ فِيهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا[(٣)].

ومُحَوَّلٌ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِمَا[(٤)]، وَذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُخْبَرِ بِهِ عَمَّا هُوَ مُغَايِرٌ

= تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع، نحو: (لقيت زيدًا؛ فلله دره فارسًا!)، و(جاءني زيد فيا له رجلًا)، و(زيد حسبك به ناصرًا)، وكذا بعد الاسم الظاهر، نحو: (لله در زيد رجلًا)، و(يا لزيد رجلًا)، ومن تمييز المفرد إن كان مجهوله.

"الصبان" (٢/ ١٩٨)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٤٦)، و"الكواكب" ص(٢٨٣).

ويستفاد مما ذكر ابن هشام من تقسيم تمييز النسبة إلى محول وغير محول أن تمييز المفرد لا تحويل فيه. "الصبان" (٢/ ١٩٥).

(١) الإعراب: الواو: حرف عطف. اشتعل: فعل ماضٍ. الرأس: فاعل. شيبًا: تمييز محول عن الفاعل.

(٢) القول بالتحويل عن المفعول هو قول أكثر المتأخرين، وبه قال ابن عصفور وابن مالك، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. وأنكر تحويله من المفعول الأستاذ أبوعلي الشلوبين، وتلميذه أبوالحسين الأبذي، وأبوالحسين بن أبي الربيع. وحمل الشلوبين (عيونًا) في الآية على الحال المقدرة؛ لأن حال التفجير لم تكن عيونًا، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك. وقال ابن أبي الربيع: (عيونًا) نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها، أو على إسقاط الخافض، أي: بعيون.

وقال الأبذي: هذا القسم لم يذكره النحويون، وإنما الثابت كونه منقولًا عن الفاعل، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، نحو: (ضُرب زيد ظهرًا وبطنًا)، و(فُجِّرت الأرضُ عيونًا).

"الارتشاف" (٤/ ١٦٢٣)، و"الهمع" (٢/ ٣٤١)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٤٥).

(٣) أي: حُوِّل المفعول وجعل تمييزًا، وأوقع الفعل على الأرض.

(٤) أي: غير الفاعل والمفعول.

لِلتَّمْيِيزِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا)، أَصْلُهُ: (عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[الكهف:٣٤][(١)]، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ[(٢)] بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ هُوَ عَيْنَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ وَجَبَ خفضُهُ بِالْإِضَافَةِ[(٣)]، كَقَوْلِكَ: (مالُ زيدٍ أَكْثَرُ مَالٍ)، إِلَّا[(٤)] إِنْ كَانَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ[٥] مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ فَيَنْصَبُ، نَحْوُ: (زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا)[(٦)].

---

(١) الإعراب: أنا: مبتدأ. أكثر: خبره. منك: جار ومجرور متعلق بـ(أكثر). مالًا: تمييز محول عن مبتدإ، أصله: مالي أكثر من مالك، فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه، فارتفع على الابتداء، وانفصل فصار: (أنا أكثر منك)، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا، والله أعلم.

(٢) أي: الاسم الواقع.

(٣) فالحاصل في ضابط تمييز أفعل التفضيل من حيث النصب والجر أن يقال: إن كان التمييز من جنس ما قبله جر، نحو: (زيد أفضل رجل)، وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب، نحو: (زيد أكثر مالًا). «الصبان» (٢/ ١٩٨).

أو يقال: إن صح الإخبار بما بعد أفعل التفضيل عما قبله جر، ما لم يضف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو: (زيد أفضل رجل)، وإن لم يصح الإخبار نصب، نحو: (زيد أكثر مالًا)، فيقال: (زيد رجل) ولا يقال: (زيد مال).

(٤) مستثنى من قوله: فإن كان الواقع بعد أفعل...إلخ، وهو استثناء منقطع، أي: لكن إن كان أفعل...إلخ.

وقوله: غيره، أي: غير عين المخبر عنه. «حاشية الفيشي» (١٤٥).

[٥] (التفضيل) ليس في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١.

(٦) هذا المثال فيه نظر؛ لأن التمييز ليس عين المخبر عنه، فهذا يجب نصبه أضيف أفعل التفضيل أو لم يضف. والمثال الصحيح: (زيد أكرم الناس رجلًا)، أو (زيد أفضل الناس رجلًا)، وإنما نصب لتعذر إضافة (أفعل) مرتين؛ لأنه أضيف أولًا إلى الناس، فلو أضيف ثانيًا إلى رجل للزم إضافته مرتين، وذلك ممتنع؛ لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره.

«التصريح» (١/ ٣٩٨).

تنبيهان:

الأول: اختلف النحاة في العامل في تمييز النسبة، فذهب سيبويه، والمازني، والمبرد إلى أن=

وَغَيْرُ الْمُحَوَّلِ نَحْوُ: (امْتَلأَ الْإِنَاءُ مَاءً)، وَهُوَ قَلِيلٌ.

[وقوع الحال والتمييز مؤكدين]

وَقَدْ يَقَعُ كُلٌّ مِنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ مؤَكِّدًا غَيْرَ مُبَيِّنٍ لِهَيْئَةٍ وَلَا ذَاتٍ(١).

= الناصب له هو العامل الذي قبله من فعل: (طاب زيد نفسًا) أو شبهه، (زيد طيِّب نفسًا)، و(مسرور قلبًا)، و(كثير مالًا)، و(أفْرَهُ عبدًا).

وذهب قوم إلى أنَّ الناصب له هو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل ولا ما أشبهه، وهو اختيار ابن عصفور، ونسبه إلى المحققين.

"الارتشاف" (٤/ ١٦٢١)، و"التصريح" (١/ ٣٩٥)، و"الأشموني" (٢/ ١٩٥).

التنبيه الثاني: لا يتقدم التمييز على عامله إن كان عامله اسمًا جامدًا، كـ(رطل زيتًا)، أو فعلًا جامدًا، نحو: (ما أحسنه رجلًا)؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه، واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه محول، فذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أكثر المتأخرين.

وذهب الكسائي، والجرمي، والمازني، والمبرد إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح؛ قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وتمسكًا بما سمع منه، كقوله:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ... وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقوله:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

"الارتشاف" (٤/ ١٦٣٤)، و"التصريح" (٢/ ٤٠٠)، و"الخضري" (١/ ٣٣٥).

(١) القول بإتيان الحال مؤكدة هو قول الجمهور، وادعى المبرد، والفراء، والسهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبيِّنة أبدًا، والصحيح الأول.

وتقدم تقسيم الحال المؤكدة إلى ثلاثة أقسام:

١- مؤكدة لعاملها. ٢- مؤكدة لصاحبها. ٣- مؤكدة لمضمون جملة قبلها.

"التصريح" (١/ ٣٨٧).

وأما التمييز فالجمهور منعوا وقوعه مؤكدًا، وأولوا ما ورد، ووافقهم المصنف في "المغني".

"شرح الفاكهي" (٢/ ١٤٧)، و"المغني" (٢/ ٤٦٣-٤٦٤).

مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْحَالِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠][(١)]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥][(٢)]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٣][(٣)]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩][(٤)]، وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وتُضِيءُ فِيْ وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيرةً ... كَجُمانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا[(٥)]

---

(١) تقدم إعرابها.

(٢) الإعراب: ثم: حرف عطف. وليتم: فعل وفاعل. مدبرين: حال من التاء منصوب وعلامة نصبه الياء، وهي حال مؤكدة لمعنى الفعل، وجملة (ثم وليتم) معطوفة على جملة (وضاقت) من قوله: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥].

(٣) الإعراب: ويوم: الواو: حرف عطف، يوم: معطوف على (يوم) السابق في قوله ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣]. أبعث: فعل مضارع مغير الصيغة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). حيًّا: حال من نائب الفاعل مؤكدة لمعنى عاملها.

(٤) الإعراب: فتبسم: الفاء: عاطفة، تبسم: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (سليمان). ضاحكًا: حال من الضمير المستتر مؤكدة لعاملها، وجملة (فتبسم...) معطوفة على جملة (قالت نملة...).

(٥) التخريج: البيت للبيد بن ربيعة العامري ﷺ في "ديوانه" ص(١٠٢)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٣١)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣٨٦)، و"الصحاح" (١/ ١٠٢-١٠٣) (جمن)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ٢٦) (جمن)، و"لسان العرب" (جمن).

وبلا نسبة في "المخصص" (١/ ٣٨٣)، و"جمهرة اللغة" (١/ ٢٤٧)، و"معاني القرآن" للنحاس (١/ ٤٢٠).

اللغة: **تضيء**: الإضاءة: الإنارة. **وجه الظلام**: أوله، وكذلك وجه النهار. **البحري**: الغواص. **الجُمَانَةُ** -بضم الجيم وتخفيف الميم-: حبة تعمل من فضة كالدرة، وجمعها (جُمَانٌ). **نِظَامُهَا** -بكسر النون-: هو الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ.

المعنى: أن تلك البقرة التي يصفها الشاعر تضيء في غلس الظلام، وتلمع كلمعان حبة الفضة التي سلت من خيطها.

الإعراب: وتضيء: الواو: بحسب ما قبلها، تضيء: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر=

ومِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّمْيِيزِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[التوبة:٣٦][(١)]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[الأعراف:١٤٢][(٢)] وَقَوْلُ أَبِي طَالِبٍ:

وَلَقَدْ عَلِمتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا[(٣)]

= تقديره (هي) يعود على البقرة الموصوفة بذلك. في وجه: جار ومجرور متعلق بالفعل، ووجه: مضاف. **الظلام**: مضاف إليه. منيرة: حال من فاعل (تضيء) مؤكدة لعاملها. **كجمانة**: الكاف: للتشبيه، والجار والمجرور: متعلق بـ(تضيء) أيضًا، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف حال ثانية من فاعل (تضيء)، وجمانة: مضاف. **البحري**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **سُلَّ**: فعل ماض مغير الصيغة. **نظامها**: نائب فاعل، ومضاف إليه، والجملة الفعلية في محل جر صفة لـ(جمانة).

الشاهد فيه: قوله: (منيرة) فإنه حال مؤكدة لعاملها (تضيء).

(١) الإعراب: **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **عدة**: اسم (إنّ) وهو مضاف. **الشهور**: مضاف إليه. **عند الله**: عند: ظرف متعلق بـ(عدة) مصدر بمعنى (العدد). **اثنا**: خبر (إنَّ). **عشر**: جزء عددي مفتوح لا محل له من الإعراب. **شهرًا**: تمييز مؤكد؛ لأنه قد فهم ذلك من الأول، فهو كقولك: (عندي من الدنانير عشرون دينارًا)، ونحو: (اشتريت من الكتب عشرين كتابًا)، فـ(شهرًا)، و(دينارًا)، و(كتابًا) لم تذكر لبيان الذات؛ لأنها معلومة، وإنما ذكرت للتأكيد.

(٢) الإعراب: **وواعدنا**: الواو: استئنافية. **واعدنا**: فعل وفاعل. **موسى**: مفعول به. **ثلاثين**: مفعول به ثانٍ على تقدير مضاف، أي: تمام ثلاثين. **ليلة**: تمييز. **وأتممناها**: الواو: عاطفة، أتممناها: فعل وفاعل ومفعول، والهاء تعود على المواعدة المفهومة من (واعدنا) أي: وأتممنا مواعدته بعشر، وقيل: إنها تعود على ثلاثين. قاله الحوفي. **بعشر**: جار ومجرور متعلق بـ(أتممنا). **فَتَمَّ**: الفاء: عاطفة، تَمَّ: فعل ماضٍ. **ميقات**: فاعل (تمّ)، وهو مضاف. **ربه**: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه. **أربعين**: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **ليلة**: تمييز.

(٣) التخريج: البيت منسوب لأبي طالب في "ديوانه" صـ(٨٦)، وفيه:

وَعَرَضْتَ دِينًا قَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّهُ مِنْ خَيرِ.........

و"خزانة الأدب" (٢/٦٧)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٨٤)، و"شرح ابن الناظم" صـ(١٨٠)، =

= و"تهذيب اللغة" (٣/ ٣٦٣) (كفر)، و"لسان العرب" (كفر)، و"تاج العروس" (كفر)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٩٦)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٧٩)، و"شرح التصريح" (٢/ ٩٦)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٦٨٧)، و"البحر المحيط" (٤/ ١٠٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١/ ٣١٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٥).

وبلا نسبة في "شرح الأشموني" (٣/ ٣٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٦٢).

الإعراب: **ولقد**: الواو: للقسم وليست عاطفة، اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، قد: حرف تحقيق. **علمت**: فعل وفاعل. **بأن**: الباء: حرف جر زائد، أن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **دين**: اسم (أنَّ)، وهو مضاف. **محمد**: مضاف إليه. **من خير**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، أو (من) زائدة على قول من يرى زيادتها في الإثبات، وخير: مجرور لفظًا مرفوع محلًّا خبر (أنّ)، وخير: مضاف. **أديان**: مضاف إليه، وأديان: مضاف. **البرية**: مضاف إليه. **دينًا**: تمييز مؤكد، وجملة (أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء الزائدة، أي: بخيرية دين محمد، والمصدر يكون قد سد مسد مفعولي (علم).

الشاهد فيه: قوله (دينًا) فهو تمييز مؤكد؛ لأن معناه مفهوم من الكلام الذي هو فيه.

تنبيه: هذا البيت من جملة أبيات تنسب إلى أبي طالب، وهي:

وَاللهِ لَـنْ يَصِـلُوا إِلَيْـكَ بِجَمْعِهِمْ حَـتَّى أُوَسَّـدَ فِي الـتُّرَابِ دَفِينَـا
فَامْضِي لِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ أَبْشِـرْ وَقِـرَّ بِـذَاكَ مِنْـكَ عُيونَـا
وَدَعَـوتَنِي وَزَعَمْـتَ أَنَّكَ نَاصِـحِي فَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ قَبْلُ أَمِينَـا
وَعَرَضْـتَ دِينًـا قَـدْ عَرَفْـتُ بِأَنَّـهُ مِـنْ خَـيْرِ أَدْيَـانِ الْبَرِيَّـةِ دِينَـا
لَـوْلَا الْمَلَامَـةُ أَوْ حِـذَارِي سُـبَّةً لَوَجَـدْتَنِي سَمْحًـا بِـذَاكَ مُبِينَـا

ولها سبب وقصة، روى البيهقي رَحِمَهُ اللهُ في "دلائل النبوة" (٢/ ٦٢-٢٣) قال: أَخْبَرَنَا أَبُوعَبْدِاللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُوالْعَبَّاسِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الأَخْنَسِ، أَنَّهُ حُدِّثَ أَنَّ قُرَيْشًا حِينَ قَالَتْ لِأَبِي طَالِبٍ هَذِهِ الْمَقَالَةَ -إِنَّ لَكَ سِنًّا، وَشَرَفًا، وَمَنْزِلَةً فِينَا، وَإِنَّا قَدِ اسْتَنْهَيْنَاكَ مِنِ ابْنِ أَخِيكَ حَتَّى تَكُفَّهُ عَنَّا، أَوْ نُنَازِلَهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَهْلِكَ أَحَدُ الفَرِيقَيْنِ- بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ جاءُونِي فَقَالُوا: كَذَا وَكَذَا، فَأَبْقِ عَلَيَّ وَعَلَى نَفْسِكَ، وَلَا تُحَمِّلْنِي مِنَ الأَمْرِ مَا لَا أُطِيقُ أَنَا وَلَا أَنْتَ، فَاكْفُف عَنْ قَوْمِكِ مَا يَكْرَهُونَ مِنْ قَوْلِكَ! فَظَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ قَدْ بَدَا لِعَمِّهِ فِيهِ، وَأَنَّهُ خَاذِلُهُ، وَمُسْلِمُهُ، وَضَعُفَ عَنِ الْقِيَامِ مَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَمِّ لَوْ=

= وُضِعَتِ الشَّمْسُ فِي يَمِينِي وَالْقَمَرُ فِي يَسَارِي مَا تَرَكْتُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللهُ تَعَالَى أَوْ أَهْلِكَ فِي طَلَبِهِ» ثُمَّ اسْتَعْبَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَكَى، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ لَهُ حِينَ رَأَى مَا بَلَغَ الْأَمْرُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا ابْنَ أَخِي! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: امْضِ عَلَى أَمْرِكَ وَافْعَلْ مَا أَحْبَبْتَ؛ فَوَاللهِ لَا أُسْلِمُكَ لِشَيْءٍ أَبَدًا! ثم قال الشعر المذكور.

وهذا إسناد -كما ترى- معضل؛ يعقوب بن عتبة هذا من ثقات أتباع التابعين من السادسة.

وانظر: «السيرة» لابن إسحاق ص(١٣٥)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١/ ١٤٨)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٥٦)، و«السلسلة الضعيفة» برقم (٩١٣) ذكره بالقصة من غير ذكر الأبيات، وخرجه الألباني أيضًا في «السلسلة الصحيحة» برقم (٩٢) بسند آخر عن عقيل بن أبي طالب قال: جاءت قريش... إلخ. وليس فيه ذكر الأبيات. وفيه: فلحظ رسول الله ﷺ ببصره (وفي رواية: فحلق رسول الله ﷺ ببصره) إلى السماء فقال: «تَرَوْنَ هَذِهِ الشَّمْسَ؟ مَا أَنَا بِأَقْدَرَ عَلَى أَنْ أَدَعَ لَكُمْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُشْعِلُوا لِي مِنْهَا شُعْلَةً!». يعني: الشمس. فقال أبو طالب: ما كذب ابن أخي قط؛ فارجعوا!

قال الألباني رحمه الله: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وفي يونس بن بكير وطلحة بن يحيى، كلام لا يضر. وأما حديث: «يَا عَمِّ، وَاللهِ لَوْ وَضَعُوا الشَّمْسَ فِي يَمِينِي، وَالْقَمَرَ فِي يَسَارِي عَلَى أَنْ أَتْرُكَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللهُ أَوْ أَهْلِكَ فِيهِ مَا تَرَكْتُهُ!». فليس له إسناد ثابت؛ ولذلك أوردته في «الأحاديث الضعيفة». اهـ.

فالحاصل، أن الأبيات لم تثبت؛ لأن سندها معضل كما رأيت. وأما القصة فالعلَّامة الألباني رحمه الله يحسنها، لكن من غير لفظ: (يا عم، لو وضعوا الشمس...) إلخ وهي أيضًا في «صحيح السيرة النبوية» (١٤٣)، وهذا الحديث الذي حسنه الألباني أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٥٠-٥١) قال: قال محمد بن العلاء: أخبرنا يونس، قال: حدثني طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله، عن موسى، قال: أخبرني عقيل بن أبي طالب.... وذكر الحديث. ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٤) من طريق أبي يعلى قال: أخبرنا ابن نمير، عن يونس ابن بكير، به.

وموسى: هو ابن طلحة بن عبيد الله القرشي ثقة جليل.

تنبيه آخر: استدل الشيعة بهذه الأبيات ونظائرها -مما نسب إلى أبي طالب وبعض الأحاديث الواهية- على إسلام أبي طالب، والأحاديث الصحيحة تدل على أنه مات كافرًا على ملة=

وَمِنْهُ[1] قَوْلُ الشَّاعِرِ:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحْلُ فحلُهُمُ فَحْلًا وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[2]

= عبدالمطلب، كما في حديث المسيب بن حزن رضي الله عنه في الصحيحين، بل في هذه الأبيات التي يستدلون بها على إسلامه ما يدل على أنه لم يسلم، وهو قوله:

لَوْلَا الْمَلَامَةُ أَوْ حِذَارِي سُبَّةً لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا

قال ابن عساكر رحمه الله في صدر ترجمته: قيل: إنه أسلم، ولا يصح إسلامه. اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله: رأيت لعلي بن حمزة البصري جزءًا جمع فيه شعر أبي طالب، وزعم أنه كان مسلمًا ومات على الإسلام، وأن الحشوية تزعم أنه مات كافرًا، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه. اهـ. "فتح الباري" (٢/ ٦٤٠).

وقد تكلم الحافظ رحمه الله على إسلام أبي طالب في "الإصابة" بكلام طيب، وردّ على ذلك الشيعي الذي زعم إسلامه، وناقش الأدلة التي استدل بها، وذكر الأدلة الصريحة الصحيحة في عدم إسلامه. فراجع المصدر المشار إليه إن شئت. (٧/ ٢٣٦) وما بعدها.

(١) إشارة إلى الخلاف في جواز الجمع بين فاعل (نعم)، و(بئس) الظاهر وتمييزه، وعدم جوازه. "حاشية الآلوسي".

قال ابن مالك رحمه الله:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(٢) التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" صـ(٤٠٨)، و"خزانة الأدب" (٩/ ٤٠٠)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٨٣)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٧٩)، و"التصريح" (٢/ ٩٦)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٢٨٧-٢٨٨)، و"لسان العرب" (نطق)، و"تاج العروس" (نطق).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ٤٩٦)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٦٨)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٣٤)، و"الهمع" (٣/ ٣١)، و"شرح ابن الناظم" صـ(١٨٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٦٣).

اللغة: **التغلبيون**: نسبة إلى (تغلب) -بالغين المعجمة- كـ(تَضْرِبُ)، لكن تفتح لامه في المنسوب؛ لثقل كسرتين مع ياء النسبة، وقد تكسر كما قاله الأزهري. وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم، منهم الأخطل. **فحلهم**: أراد به الأب. **زَلَّاءُ**: -بفتح الزاي المعجمة، =

= وتشديد اللام، وبالمد- وهي المرأة اللصقة العجز خفيفة الألية. **مِنْطِيقُ**: -بكسر الميم- مبالغة ناطق، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو البليغ، ولكن المراد به هنا المرأة التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها، والحشية كساء غليظ خشن.

المعنى: أن هؤلاء القوم مذمومون لرداءة أبيهم؛ لأنه غير عريق في النسب، ورذالة أمهم؛ لأنها قليل لحم الأليتين، فتأتزر بالإزار؛ لتعظم به عجيزتها.

الإعراب: **والتغلبيون**: الواو: بحسب ما قبلها، التغلبيون: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **بئس**: فعل ماضٍ جامد. **الفحل**: فاعل (بئس). **فحلهم**: مبتدأ، وجملة (بئس الفحل) خبر مقدم، وجملة المبتدإ والخبر في محل رفع خبر للمبتدإ (التغلبيون). **فحلًا**: تمييز مؤكد لفاعل (بئس). **وأمهم**: الواو: عاطفة، أمهم: مبتدأ ومضاف إليه. **زلاء**: خبر المبتدإ. **منطيق**: خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله: (فحلًا) حيث جاء تمييزًا مؤكدًا كما علمت، وفيه شاهد آخر، وهو: الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وهو جائز عند المبرد، وابن السراج، والفارسي، واختاره ابن مالك، وولده مطلقًا، أفاد التمييز فائدة زائدة عن الفاعل، نحو: (نعم الرجل رجلًا فارسًا)، أم لم يفد، نحو: (نعم الرجل رجلًا)، وهو الصحيح؛ لوروده كما رأيت. ومما سمع أيضًا قوله:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

وقوله:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

وحكي من كلامهم: (نعم القتيلُ قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب).

ومنع ذلك سيبويه وتبعه السيرافي مطلقًا، أفاد التمييز أو لم يفد؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وتأولوا (فحلًا)، و(فتاة)، و(قتيلًا) على الحال المؤكدة، وأما (زادًا) فتأولوه مع التأويل الأول على أنه مصدر محذوف الزوائد منصوب بـ(تزود) أو مفعول به لـ(تزود)، و(مثلَ) منصوب على الحال؛ لأنه لو تأخر لكان صفة.

وقال أبوحيان: وعندي تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب، وذلك أن في (نعم) و(بئس) ضميرًا، و(فحلًا) و(فتاة) و(زادًا) تمييز لذلك الضمير، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور، فـ(الفحل)، و(الفتاة)، و(الزاد) هي المخصوصة، و(فحلهم)، و(زاد أبيك) أبدال من المرفوع قبلها. =

وَسِيبَوَيْهِ[(١)] رَحِمَهُ اللهُ يَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ)، وَتَأَوَّلُوا (فَحْلًا) فِي الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ.

وَالشَّوَاهِدُ عَلَى جَوَازِ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرَةٌ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَدُخُولُ التَّمْيِيزِ فِي بَابِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أَكْثَرُ مِنْ دُخُولِ الْحَالِ.

= وثَمَّ مذهب ثالث: وهو التفصيل، فإن أفاد التمييز معنى لا يفيده الفاعل جاز، نحو: (نعم الرجل رجلًا عالمًا)، ومنه في الأثر: (نعم المرءُ من رجل لم يطأ لنا فراشًا، ولم يفتش لنا كنفًا منذ أتانا!).

ومنه قوله:

تَخَــيَّرَهُ فَلَــمْ يَعْــدِلْ سِــوَاهُ ... فَــنِعْمَ الْمَـرْءُ مِـنْ رَجُـلٍ تِهَـامِي

وهذا المذهب صححه ابن عصفور.

"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٦٢-٦٣-٦٤)، و"الهمع" (٣/ ٣١-٣٢)، و"خزانة الأدب" (٩/ ٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠)، و"الأشموني" (٣/ ٣٤)، و"التصريح" (٢/ ٩٥-٩٦)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٧٨-١٧٩).

(١) أي: في ظاهر كلامه. انظر "الكتاب" (٢/ ١٧٧).

[باب: المستثنى]

ص- والمُسْتَثْنَى[1] بـ(إلَّا) منْ كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[البقرة:٢٤٩].

---

(١) عبر المصنف بالمستثنى ولم يعبر بالاستثناء كما فعل سيبويه ومن بعده؛ لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى أحدها، وممن عبر بالمستثنى ابن مالك في "التسهيل".

"الهمع" (٢/ ٢٤٩)، و"المساعد" (١/ ٥٤٨).

والمستثنى اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء، وهو لغة -أي: الاستثناء-: الصرف، يقال: ما ثناك عن كذا، أي: صرفك عنه. واصطلاحًا: هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لشيء لولا ذلك الإخراج لكان داخلًا في الكلام السابق.

وأما المستثنى: فهو المخرج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها، مخالفًا لما قبلها نفيًا أو إثباتًا.

فقولهم: (المخرج) جنس يشمل المخرج بالبدل، نحو: (أكلت الرغيف ثلثه)، وبالصفة، نحو: (أعتق رقبة مؤمنة)، وبالشرط، نحو: (اقتل الذمي إن حارب)، وبالغاية، نحو: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[البقرة:١٨٧]، وبالاستثناء، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقولهم: بـ(إلا) متعلق بالمخرج، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم.

وعرفه في "التسهيل" بأشمل من هذا، فقال: هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها، بشرط الفائدة.

فقوله: (تحقيقًا أو تقديرًا) إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع، فالمنقطع مخرج من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ، فإنه إذا قيل: (جاء القوم) فهم -عرفًا- مجيء ما يتعلق بهم أيضًا، فقولهم (إلا الحمير)، أخرج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك.

وقوله: (أو ما بمعناها) يشمل جميع أدوات الاستثناء.

وقوله: (بشرط الفائدة) احترازًا عن نحو: (جاءني ناس إلا زيدًا)، أو (جاء القوم إلا رجلًا)؛ فإنه لا يفيد.

=

فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء:٦٦]، وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ تَمِيمٍ[١]، وَوَجَبَ[٢] عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[النساء:١٥٧] مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ:

= وقوله: (من مذكور أو متروك) إشارة إلى قسمي التام والمفرغ.

"التصريح" (١/ ٣٤٦-٣٤٧).

مسألة: اختلف النحاة في المستثنى، مِن أيِّ شيء هو مخرج؟

فذهب الكسائي إلى أنه مخرج من المستثنى منه دون حكمه، فإذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا)، كأنك قلت: (قام القوم الذين بعض منهم زيد)، ولم تتعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره، فـ(زيد) عنده مسكوت عنه لم يوصف بقيام ولا نفيه، فيحتمل أن يكون قد قام، وأن يكون غير قائم.

وذهب الفراء إلى أنه مخرج من الحكم نفسه، أي: من الفعل دون المستثنى منه، فإذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا) فـ(زيدًا) خارج من الفعل وهو القيام، ولم تخرجه من المستثنى منه وهو القوم.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المستثنى مخرج من المستثنى منه ومن حكمه، وهو الراجح، فإذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا) فـ(زيدًا) مخرج من القوم ومن حكمهم وهو القيام.

ويبطل مذهب الكسائي قولك: (لا إله إلا الله)؛ إذ هذا اللفظ مثبت للإلهية لله وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد (إلا) مسكوتًا عنه لم يكن المتلفظ بها مُقِرًّا بالإلهية، ولا مثبتًا للربوبية، بل ساكتًا عن ذلك.

ويبطله أيضًا: أنه لو كان الإخراج من الاسم وحده لما صح الاستثناء من مضمون، قولك: (زيد أخوك إلا أنه ناءٍ عنك)، و(عمرو صديقك إلا أنه يواد عدوك). ونحو هذا.

ومنها: أنه لا يوجد من كلام العرب: (قام القوم إلا زيدًا فإنه قام)، ولو كان الإخراج من الاسم وحده والمستثنى مسكوت عنه لجاز إثبات القيام له، كما جاز نفيه عنه، فإن السكوت عن حكمه لا يفيد نفي القيام عنه ولا إثباته، فلا يكون واحد منهما مناقضًا للاستثناء.

"بدائع الفوائد" (٣/ ٤٨-٤٩)، و"اختيارات أبي حيان النحوية" (١/ ١٥٠-١٥١)، و"المساعد" (١/ ٥٤٨-٥٤٩)، و"الجنى الداني" ص(٥١٣-٥١٤).

[١] في ج، ط٢: (عند بني تميم). [٢] في ب، ج، خ: (وواجب..).

وَمَـا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـدَ شِـيْعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[١]

أو فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:٥٠]، وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا.

ش- مِنَ المَنْصُوبَاتِ: المُسْتَثْنَى فِي بَعْضِ أَقْسَامِهِ(٢).

[المستثنى بـ(إلا) وشروط وجوب نصبه]

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الإِسْتِثْنَاءُ بـ(إِلَّا)(٣)، وَكَانَتْ مَسْبُوقَةً بِكَلَامٍ تَامٍّ(٤)، مُوجَبٍ(٥)، وَجَبَ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ نَصْبُ الْمُسْتَثْنَى، سَوَاءٌ كَانَ الإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا(٦)، نَحْوُ: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا

---

[١] في الأصل، ب، ط١: (إلا مشعبَ الحق مشعبُ).

(٢) وهي حالة نصبه، أي: أن الذي يُعَدُّ من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة، وأما في غيرها من الأحوال -كالرفع والجر- فليس داخلًا في المنصوبات، وإن أطلق عليه أنه مستثنى.
فذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد وإفادة لتمام القسمة، وإن كان مما ليس الكلام فيه.
"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(١١٨)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ١٥٠).

(٣) بدأ الكلام على المستثنى بـ(إلا)؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء، وغيرها يقدر بها، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) كما فعل في "الشذور". اهـ. "شرح الفاكهي" (٢/ ١٥١).

(٤) المراد بالكلام التام أن يكون المستثنى منه مذكورًا فيه قبلها.

(٥) بفتح الجيم، والمراد بالإيجاب: ألَّا يسبق الكلام نفي ولا شبهه، والكلام الموجب: هو الكلام المثبت.

(٦) اختلف الناس في ضابط المتصل، فقيل: ضابطه: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع بخلافه، فنحو: (قام القوم إلا زيدًا) متصل، و(قام القوم إلا حمارًا) منقطع. وقيل فيه: أن يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه، وهذا أحسن من الأول، فالأول يرد عليه نحو: (قام بنوك إلا ابن زيد) فإنه من جنسه مع أنه منقطع، ونحو: (ضربت زيدًا إلا وجهه) فهذا متصل=

قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[البقرة:٢٤٩][(١)]، أَوْ مُنْقَطِعًا[(٢)]، كَقَوْلِكَ: (قَامَ القومُ إلَّا حمارًا)، وَمِنْهُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ[(٣)] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ

= مع أنه ليس من جنسه، فإنه لا يصدق عليه أنه من جنس كله، فقولهم: (بعضًا) المراد به ما يشمل الفرد والجزء، ولكن يرد على التعريف الذي استحسن قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ [النساء: ٢٩]، فإن المستثنى بعضٌ مما قبله ومن جنسه مع أنه منقطع، فينبغي أن يقال: المتصل ما كان بعضًا محكومًا عليه بنقيض ما قبله، لا مطلق بعض، والمنقطع بخلافه، أي: ما ليس بعضًا مما قبله، أو بعضًا منه ولكن ليس محكومًا عليه بنقيض ما قبله. فما فَقَد القيد الأول نحو: (قام القوم إلا حمارًا)، أو(قام بنوك إلا ابن زيد)، وما فقد القيد الثاني نحو الآيتين، فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها، ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل. قاله القرافي. «الخضري» (١/ ٣٠١-٣٠٢).

(١) الإعراب: فشربوا: الفاء: استئنافية، شربوا: فعل ماضٍ، والواو: فاعله. منه: جار ومجرور متعلق بالفعل. إلا: أداة استثناء. قليلًا: مستثنى منصوب. منهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(قليلًا)، وجملة (فشربوا منه...) مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

(٢) تقدم بيان ضابطه.

ويشترط فيه أن يناسب المستثنى منه، فلا يجوز: (قام القوم إلا ثعبانًا)، وألَّا يسبق ما هو نص في خروجه، فلا يجوز: (صهلت الخيل إلا الإبل)، بخلاف: (صوتت الخيل إلا الإبل). «الصبان» (٢/ ١٤٣).

(٣) وممن قال بهذا القول: الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، واستدلوا بأمرين:

أحدهما: عصمة الملائكة من ارتكاب الكفر الذي ارتكبه إبليس، كما قال تعالى عنهم: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

والثاني: قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، فإن الله صرح في هذه الآية الكريمة بأنه من الجن، والجن غير الملائكة، قالوا: وهذا نص قرآني في محل النزاع. =

إِبۡلِيسَ﴾[الحجر:٣٠-٣١][1].

= وذهب الجمهور منهم ابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم، وابن جريج، وابن المسيب، وقتادة، وغيرهم إلى أنه من الملائكة، والاستثناء في الآية المذكورة وغيرها متصل، واستدلوا على قولهم: (إنه ملك في الأصل) بما تكرر في الآيات من قوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾[الحجر:٣٠-٣١]، قالوا فإخراجه بالاستثناء من لفظ الملائكة دليل على أنه منهم، وقال بعضهم: والظواهر إذا كثرت صارت بمنزلة النص، ومن المعلوم أن الأصل في الاستثناء الاتصال، لا الانقطاع.

قال الشنقيطي رحمه الله بعد أن ذكر أدلة الفريقين: وَأَظْهَرُ الْحُجَجِ فِي الْمَسْأَلَةِ حُجَّةُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَلَكٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ﴾ [الكهف: ٥٠] الْآيَةَ، هُوَ أَظْهَرُ شَيْءٍ فِي الْمَوْضُوعِ مِنْ نُصُوصِ الْوَحْيِ. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى.

"أضواء البيان" (تفسير سورة الكهف)، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(١) الإعراب: **فسجد**: الفاء: استئنافية، سجد: فعل ماضٍ. **الملائكة**: فاعل. **كلهم**: توكيد، ومضاف إليه. **أجمعون**: توكيد ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو. **إلا**: حرف استثناء. **إبليس**: استثناء منقطع. وقيل: متصل، وعلامة نصبه الفتحة ولم ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. وقيل: هو اسم عربي. قال به أبوعبيدة، مشتق من الإبلاس ولم ينصرف للعلمية، وأنه لا نظير له في الأسماء، وهذا بعيد، على أن في الأسماء مثله، نحو: (إخريط)، و(إجفيل)، و(إصليت)، و(ازميل)، و(إعليط)، و(إحليل)، و(إكليل)، و(إحريض).

تنبيه: وجوب النصب عند توفر الشروط الثلاثة أمر إضافي بالنسبة لامتناع الإتباع في المفرد، فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد (إلا) في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه، ويكون المستثنى حينئذٍ الجملة، وقد قرئ شذوذًا: (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم)، وفي الحديث: «**كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ**»، وقوله: «**فَلَمَّا تَفَرَّقُوا أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ**» فالتقدير: إلا قليل منهم لم يشربوا، وإلا المجاهرون ليسوا معافين، وإلا أبو قتادة لم يحرم.

"الصبان" (٢/ ١٤٢)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٤٨).

تنبيه آخر: اختلف النحاة في ناصب المستثنى بعد (إلا) على أقوال:

أحدها: أن ناصبه (إلا). واختاره ابن مالك والمصنف في "المغني". قال ابن مالك رحمه الله: وهو مذهب سِيبَوَيْهِ، وَالْمُبَرِّدِ، وَالْجُرْجَانِيِّ، وقد خفي كونُ هذا مذهبَ سِيبَوَيْهِ على كثير من شراح كتابه.

وثانيها: أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا). قال ابن عصفور: وهو=

فَلَوْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، وَلَكِنَّ الْكَلَامَ السَّابِقَ غَيْرُ مُوجَبٍ؛ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا.

[جواز النصب والإتباع]

فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا جَازَ فِي الْمُسْتَثْنَى وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُجْعَلَ تَابِعًا لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَوْ عَطْفُ نَسَقٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ[1].

= مذهب سِيبَوَيْهِ، وَالْفَارِسِيِّ، وجماعة، وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين.

وثالثها: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلًا. وهو مذهب ابْنِ خَرُوفٍ.

ورابعها: أن الناصب (أستثني) مضمرًا بعد (إلا). حكاه السِّيرَافِيُّ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَالزَّجَّاجِ.

وخامسها: أن الناصب (أنَّ) مقدرة بعد (إلا)، والتقدير: إلا أنَّ زيدًا لم يقم. حكاه السِّيرَافِيُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ.

وثَمَّ أقوال أخرى، قال المرادي بعد أن ذكر هذه الأقوال: وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد، وأظهرها القول الأول والثاني.

"الجنى الداني" ص(٥١٦-٥١٧)، و"التصريح" (١/ ٣٤٩)، و"الهمع" (٢/ ٢٥٢-٢٥٣)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٧١)، و"الارتشاف" (٣/ ١٥٠٥-١٥٠٦).

قال أبوحيان رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكر الخلاف: ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدإ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي ومعنى كلامي. اهـ.

(١) لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة. قاله أبوحيان.

وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي. ورد مذهب الكوفيين بأن (إلا) لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: (ما قام إلا زيد) وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل.

"التصريح" (١/ ٣٤٩-٣٥٠)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١١٩).

قال في "المغني" (١/ ٧٠): وقد يجاب بأنه ليس تاليه في التقدير؛ إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد. اهـ.

قال الدماميني رادًّا على ابن هشام: ولكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد، =

الثَّانِي: أَنْ يُنْصَبَ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ[(١)]، وَالإِتْبَاعُ أَجْوَدُ مِنْهُ[(٢)].

= والفرض أنه غير مطرد. اهـ. «الصبان» (٢/ ١٤٥).

واعترض مذهب البصريين: بأنه كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي، والبدل لا بدَّ أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى.

وأجاب السيرافي: بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإثباتًا، نحو: (مررت برجل لا كريم ولا لبيب).

يعني: أنه كما جازت المخالفة في النعت جازت في البدل، وكذلك كما جازت المخالفة في العطف في نحو: (جاء زيد لا عمرو) جازت في البدل، وكلها توابع.

واعترض أيضًا على البصريين: بأن بدل البعض لا بدَّ فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه، وهو مفقود في نحو: (ما قام القوم إلا زيد).

وجوابه: أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب، وإنما الواجب مطلق ربطه، وهو حاصل بـ(إلا)؛ لدلالتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضًا منه. أو يقال: الضمير مقدر، أي: (إلا زيد منهم).

«الأشموني مع الصبان» (٢/ ١٤٥)، و«التصريح» (١/ ٣٤٩-٣٥٠)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٢٧٢).

وانظر مذهب البصريين والكوفيين في «الإنصاف» (١/ ٢٦٦، ٢٦٩)، و«الهمع» (٢/ ٢٥٣)، و«البحر المحيط» (٣/ ٢٩٧)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٢٨٢)، و«شرح الرضي» (٢/ ١٣١).

(١) أي: ليس برديء بل هو فصيح، ولكنه خلاف المنتخب الراجح.

(٢) وإنما رجح الإتباع في غير الإيجاب على النصب؛ لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفي الإتباع تشاكلٌ بين اللفظين، وهذا إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع، ولم يكن ردًا لكلام تضمن استثناءً، فإنه إن كان كذلك ترجح النصب، كقولك: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا)، ونحو: (ما جاءني أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا)، ونحو: (لا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيسًا)، ومنه الحديث: «**مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ!**»؛ لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل في الإعراب، وقد ضعف داعيه بالتباعد. =

وَنَعْنِي بِغَيْرِ الإيجابِ: النَّفْيَ، وَالنَّهْيَ، وَالاسْتِفْهَامَ.

مِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء:٦٦][1]، قَرَأَ السَّبْعَةُ -غَيْرَ ابْنِ عَامِرٍ- بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الْوَاوِ، فِي (مَا فَعَلُوهُ)، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ بِالنَّصْبِ[2]، عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَمِثَالُ النَّهْيِ قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[هود:٨١][3] قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ كَثِيرٍ بِالرَّفْعِ، عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ (أَحَدٌ)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ عَلَى

= ونحو: (ما قاموا إلا زيدًا) ردًا لقول قائل: (قاموا إلا زيدًا)؛ ليتطابق الكلام. ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة والتي قبلها مردودة.

"شرح التسهيل" (٢/ ٢٨٢-٢٨٣)، و"الصبان" (٢/ ١٤٤)، و"الهمع" (٢/ ٢٥٤)، و"الخضري" (١/ ٣٠٢)، و"النكت" للسيوطي (١/ ٤١٩-٤٢٠)، و"الجامع" لابن هشام ص(٦٨).

(١) الإعراب: ما: حرف نفي. فعلوه: فعل وفاعل ومفعول. إلا: حرف استثناء ملغاة. قليل: بدل من الواو بدل بعض من كل. منهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(قليل)، وجملة (ما فعلوه...) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم، وهو ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم﴾ [النساء: ٦٦].

(٢) انظر "النشر في القراءات العشر" (٢/ ٢٨٣)، و"الدر المصون" (١١٥١)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٦/ ٤٧٣)، و"البحر المحيط" (٣/ ٢٩٨).

(٣) الإعراب: ولا: الواو: عاطفة، لا: ناهية جازمة. يلتفت: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه السكون. منكم: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أحد). أحد: فاعل لـ(يلتفت). إلا: حرف استثناء. امرأتك: (بالنصب) منصوب على الاستثناء، (وبالرفع) بدل من (أحد) بدل بعض من كل.

تنبيه: شرط الفراء -لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع- أن يكون المستثنى منه معرفة، ورد بالسماع كهذه الآية في قراءة النصب. وحكى سيبويه: (ما مررت بأحد إلا زيدًا)، و(ما أتاني أحد إلا زيدًا). قال ابن مالك: وهذا يقتضي جواز ما ادعى الفراء امتناعه، فرأيه في المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود.

"شرح التسهيل" (٢/ ٢٨٣-٢٨٤)، و"الهمع" (٢/ ٢٥٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١٥٠٨).

الِاسْتِثْنَاءِ[1]، وَفِيهِ وَجْهَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى مِنْ (أَحَدٌ)، وَجَاءَتْ قِرَاءَةُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ الْقِرَاءَةِ الرِّوَايَةُ، لَا الرَّأْيُ، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى مِنْ (أَهْلِكَ)[2]؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ النَّصْبُ وَاجِبًا.

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٢٧)، و«البحر المحيط» (٥/ ٢٤٨)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٢١١)، و«الدر المصون» (٢٤٦١)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١٠/ ٥٣٧).

(٢) وهو المختار عند الزمخشري؛ لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال: (امرأتك) بالرفع بدل من (أحد)، وبالنصب مستثنى من قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، لا من قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١].

واعترض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين؛ فإن المرأة تكون مسريًا بها على قراءة الرفع، وغير مسرًى بها على قراءة النصب.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك التناقض وتدافع القراءتين؛ فقد جاء في التفسير القولان: أنه مسرى بها وغير مسرى بها، فمن قال: إنه سرى بها يعني: أنها سرت هي بنفسها مصاحبة لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سُراها، ومن قال: إنه لم يسرِ بها، أي: لم يأمرها ولم يأخذها، وأنه لم يَدُمْ سُراها معهم بل انقطع، فصح أن يقال: إنه سرى بها ولم يسرِ بها، وقد أجاب الناس بهذا، وهو حسن.

أما المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فلم يرتضِ توجيه الزمخشري للرفع والنصب، ولم يرتضِ تخريج قراءة الأكثرين على الوجه المرجوح، فجعل الاستثناء على القراءتين من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]، قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر ما يرد على قول الزمخشري من استلزام التناقض: وَالَّذِي أَجْزم بِهِ أَن قِرَاءَة الْأَكْثَرين لَا تكون مرجوحة، وَأَن الِاسْتِثْنَاء فِي الْآيَة من جملَة الْأَمر على الْقِرَاءَتَيْنِ؛ بِدَلِيل سُقُوط: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١] فِي قِرَاءَة ابْن مَسْعُود، وَأَن الِاسْتِثْنَاء مُنْقَطع بِدَلِيل سُقُوطه فِي آيَة الْحجر-يعني: قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[الحجر:٦٥]-، وَلِأَن الْمُرَاد بالأهل الْمُؤْمِنُونَ وإن لم يَكُونُوا من أهل بَيته، لَا أهل بَيته، وَإِن لم يَكُونُوا مُؤمنين... وَوجه الرّفْع -يعني: مع أنه استثناء منقطع من كلام تام موجب وهو واجب النصب- أنه على الِابْتِدَاء، وَمَا بعده الْخَبَر. -أي: قوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾- [هود: ٨١].

انظر: «المغني» (٢/ ٥٩٧-٥٩٨)، و«الدسوقي» (٢/ ٢٣٢)، و«الدر المصون» (٢٤٦٣)، و«شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢-١٣٣)، و«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٣٥٠)، و«الصبان» (٢/ ١٤٦).

وَمِثَالُ الِاسْتِفْهَامِ[(١)] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦][(٢)]، قَرَأَ الْجَمِيعُ بِالرَّفْعِ عَلَى الإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ، فِي (يَقْنَطُ)، وَلَوْ قُرِئَ (إِلَّا الضَّالِّينَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ لَجَازَ، وَلَكِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا فَأَهْلُ الْحِجَازِ يُوجِبُونَ النَّصْبَ[(٣)]، فَيَقُولُونَ: (مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا)[(٤)]، وَبِلُغَتِهِمْ جَاءَ التَّنْزِيلُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾[النساء:١٥٧][(٥)].

---

(١) أي: المتضمن معنى النفي كالآية المذكورة، وكقوله: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، فـ(الله) بدل من الضمير في: (يغفر) وأكثر ما يكون معنى النفي في الاستفهام إذا كان بـ(هل) أو (مَن)، فمثال (هل) قولك: (هل يفعل هذا أحدٌ إلا زيد).

"شرح التسهيل" (٢/ ٢٨٠-٢٨١)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٣٠٠).

(٢) الإعراب: **الواو**: عاطفة، أو صلة وتوكيد. **من**: اسم استفهام مضمن معنى النفي في محل رفع مبتدأ. **يقنط**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (من). **من رحمة ربه**: جار ومجرور متعلق بـ(يقنط)، وربه: مضاف إليه. **إلا**: حرف استثناء. **الضالون**: بدل من الضمير في (يقنط)، وجملة (يقنط من رحمة ربه...) في محل رفع خبر المبتدإ، وجملة (ومن يقنط...) -على أن الواو عاطفة- معطوفة على جملة مقول القول المقدرة، والتقدير: قال لا أقنط، ومن يقنط من رحمة ربه...، وأما على أن الواو صلة وتوكيد، أي: زائدة، فجملة (ومن يقنط...) في محل نصب مقول القول.

(٣) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

"التصريح" (١/ ٣٥٣).

وقال الرضي -معللًا المنع-: لأن بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب. اهـ.

يعني: إذا تبع ما قبله سيعرب بدل غلط منه، وبدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب.

وانظر: "شرح الكافية" (٢/ ١١٩).

(٤) نقل القرافي أن: (أحدًا) إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل.

وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالًا للمنقطع. "الصبان" (٢/ ١٤٧).

(٥) الإعراب: **ما**: نافية. **لهم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **به**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (علم)؛ لأنه صفة تقدمت. **من علم**: من: حرف جر زائد، أو صلة=

وَبَنُو تَمِيمٍ يُجِيزُونَ النَّصْبَ والإِبْدَالَ(١)، وَيَقْرَءُونَ(٢): ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْعِلْمِ، بِاعْتِبَارِ الْمَوْضِعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِالْخَفْضِ عَلَى الإِبْدَالِ مِنْهُ،

= وتوكيد، علم: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو يقال: مجرور لفظًا مرفوع محلًا. إلا: حرف استثناء: اتباع: منصوب على الاستثناء، وهو مضاف. الظن: مضاف إليه. ويجوز أن يعرب (علم) فاعل بالجار والمجرور؛ لاعتماده على النفي، وجملة (ما لهم...) مستأنفة استئنافًا بيانيًّا.

(١) إلى ما ذكر ابن هشام من ترجيح الإتباع في التام غير الموجب وبيان خلاف تميم والحجازيين أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

مَا اسْتَثْنَتِ الَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

وإبداله عندهم على الإضراب كما صرح به الرضي، وقال سم: بدل كل بملاحظة معنى (إلا)؛ إذ معنى إلا حمار، غير حمار، وغير حمار يصدق على الأحد. «الصبان» (٢/ ١٤٧).

(٢) قال السجاعي: لعل المراد أن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك، وإلا فالقراءة سنة متبعة كما ذكره المصنف قريبًا، أو كونه بلغه أنهم يقرءون ذلك قراءة شاذة بلغتهم عن النبي ﷺ.

ومما يؤيد لغتهم قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وقوله:

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

أي: السيف المشرفيُّ، قال أبوعبيد: المشرفية سيوف تنسب إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب، يقال: سيف مشرفي، ولا يقال: مشارفي؛ لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن، فلا يقال: (مَهَالِبِيٌّ)، ولا (جَعَافِرِيٌّ)، ولا (عَبَارِيٌّ)، ولا (مَسَامِعِيٌّ). وقوله:

وَبِنْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السِّنَانُ وَعَامِلُهْ

وقول السجاعي: (وإلا فالقراءة سنةٌ متبعة)، أصله أثر عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال السيوطي في كتابه «الحاوي»: أما قولهم: القراءة سنة متبعة، فهذا أثر عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» وغيره.

قال البيهقي في تفسيره: أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة، ولا تجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغًا في اللغة. اهـ.

بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ الْخَافِضَ لَهُ (مِنَ) الزَّائِدَةُ، و﴿ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ مَعْرِفَةٌ مُوجَبَةٌ، و(مِنَ) الزَّائِدَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكِرَاتِ الْمَنْفِيَّةِ، أَوِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهَا[1]، وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾[الملك:٣][2].

---

(١) قد يقال: (اتباع الظن) تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ويجاب: بأنه إنما يرتكب ذلك عند الحاجة إليه، ولا حاجة إليه هنا ضرورية.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٥٣) و"الآلوسي".

والقول بأن (من) الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية...إلخ، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز أبوالحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ: وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[الأنعام: ٣٤]، وقوله: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١]، وقوله: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله: ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقوله: ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٢٥].

ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِـي لَهَـا حُبُّهَـا عِنْـدَنَا ... فَمَـا قَالَ مِـنْ كَاشِـحٍ لَـمْ يَضُرْ

أراد: فما قال كاشح لم يضر. ومنه قول الآخر:

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ الْعَدلِ قُلْتُ لَهُمْ ... قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلَاجِي وَتَهْجِيرِي

أراد قد كان طول إدلاجي وتهجيري.

وقوله:

يَظَـلُّ بِـهِ الْحِرْبَـاءُ يَمْثُـلُ قَائِمًـا ... وَيَكْـثُرُ فِيـهِ مِـنْ حَنِيـنِ الْأَبَـاعِرِ

أراد: ويكثر فيه حنينُ الأباعر.

وممن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائيُّ، وحمل على ذلك قولَ النبي ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ**»، فقال: أراد: إن أشدَّ الناس... المصورون. وممن رأى ذلك أبوالفتح ابن جني.

"شرح التسهيل" (٣/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) **الإعراب**: **ما**: حرف نفي. **ترى**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، **في خلق**: جار ومجرور متعلق بـ(ترى)، وهو مضاف.=

[تقدم المستثنى على المستثنى منه يوجب نصب المستثنى مطلقًا]

وَإِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجَبَ نَصْبُهُ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا، نَحْوُ: (مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ)، أَوْ مُتَّصِلًا، نَحْوُ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ) قَالَ الكُمَيْتُ:

وَمَـا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَـدَ شِـيعَةٌ وَمَالِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحقِّ مذهبُ[1]

= الرحمن: مضاف إليه. من: صلة وتوكيد أو حرف جر زائد. تفاوت: مجرور لفظًا منصوب محلًا مفعول به لـ(ترى). فارجع: الفاء: فصيحة، ارجع: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). البصر: مفعول به. هل: حرف استفهام. ترى: تقدم إعراب نظيره. من فطور: من: حرف جر زائد. فطور: مجرور لفظًا منصوب محلًا مفعول به. وجملة (ما ترى في خلق...) استئنافية، وجملة (ارجع...) جواب شرط مقدر، أي: إن أردت أو إذا أردت المعاينة فارجع، وجملة (هل ترى...) في محل نصب مفعول به لفعل مقدر معلق بالاستفهام، أي: ارجع وانظر هل ترى من فطور.

(١) التخريج: البيت للكميت في "الإنصاف" (١/ ٢٧٥)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ١٣٥)، و"شرح أبيات المغني" (٦/ ٣٣٣)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٣٤٢)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٥٢٧)، و"تلخيص الشواهد" ص(٨١-٨٢)، و"التصريح" (١/ ٣٥٥)، و"الأغاني" (١٧/ ٢٩)، و"الحلل شرح أبيات الجمل" ص(٥٧)، و"الكامل في اللغة والأدب" (١/ ١٣٢)، و"اللمع في العربية" ص(٦٨)، و"لسان العرب" (شعب) و"تاج العروس" (شعب)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٢٩١-٢٩٢) (٩/ ١٣٩-١٤٠)، و"شرح شذور الذهب" ص(٢٨٤).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٢/ ٢٣٤)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٠٤)، و"الأشموني" (٢/ ١٤٩)، و"الهمع" (٢/ ٢٥٥)، و"المقتضب" (٤/ ٣٩٨)، و"مجالس ثعلب" ص(١٣)، و"الصحاح" (١/ ٣٥٨) (شعب).

اللغة: شيعة: الشيعة: الأعوان. مذهب الحق: هو طريقه الذي يسلكه الذاهب إليه. وفيه رواية أخرى للعجز، وهي: (وما لي إلا مشعب الحق مشعب). ومشعب الحق -بفتح الميم-: طريقه.

المعنى: ليس لي أعوان وأنصار يعينونني وينصرونني غير آل محمد ﷺ، وليس لي طريق=

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الإِتْبَاعُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتْبُوعِ[1].

= أسلكه إلا طريق الحق.

والكميت كان شيعيًا متعصبًا لبني هاشم.

الإعراب: الواو: بحسب ما قبلها. ما: نافية. لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. إلا: حرف استثناء. آل: منصوب على الاستثناء، وهو مضاف. أحمد: مضاف إليه. شيعة: مبتدأ مؤخر، وهو مستثنى منه.

وإعراب عجز البيت كإعراب صدره.

الشاهد فيه: قوله: (آل)، و(مذهب) نُصِبَا وجوبًا على الاستثناء مع أن الكلام غير موجب؛ لتقدمهما على المستثنى منه.

فائدة: الكميت اسم لأكثر من شاعر، فهو اسم للكميت بن زيد شاعر إسلامي، وهو الكميت الأصغر، وهو صاحب البيت المذكور، وللكميت الأوسط، وهو الكميت بن معروف، والكميت الأكبر، وهو الكميت بن ثعلبة، وهو جدُّ الكميت بن معروف، والكميت الأصغر هو أكثر شعرًا وآخرهم. اهـ. «المقاصد النحوية» (٢/ ٣٤٢).

(١) ما ذكره المصنف من وجوب النصب إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه هو ما قرره ابن الحاجب في «الكافية» وشرحها. وذهب ابن مالك في «الألفية» و«الكافية» وشرحها إلى أن النصب هو المختار، ويجوز الإتباع على البدلية.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الألفية»:

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

واستدل في «شرح الكافية» بحكاية سيبويه، قال: قال سيبويه: حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: (مالي إلا أخوك ناصر)، فيجعلون (ناصرًا) بدلًا، قال: وهذا مثل قولك: (ما مررت بمثلك أحدٍ). هذا نص سيبويه. وأكثر المصنفين لا يعرفون هذا، وهو أيضًا مذهب الكوفيين، ومن شواهد ذلك قول حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لِأَنَّهُـمْ يَرْجُـونَ مِنْـهُ شَـفَاعَةً ... إِذَا لَـمْ يَكُـنْ إِلَّا النَّبِيُّـونَ شَـافِعُ

انتهى.

أورد ابن خروف على البدلية أنه بدل الأكثر من الأقل. قال أبوحيان: يعني: بدل كل من بعض، وهو غير معهود. =

[الاستثناء غير التام]

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ السَّابِقُ عَلَى (إِلَّا) غَيْرَ تَامٍّ -وَنَعْنِي بِهِ: أَلَّا يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا- فَإِنَّ الِاسْمَ الْمَذْكُورَ[1] الْوَاقِعَ بَعْدَ (إِلَّا) يُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ لَمْ تُوجَدْ (إِلَّا)[٢]،

= وأجاب ابن عصفور: بأنه من وضع العام موضع الخاص؛ فيكون بدل شيء من شيء.

يعني: أن المؤخر عام أريد به الخصوص، فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض، فقلب المتبوع تابعًا، والتابع متبوعًا، كما في نحو: (ما مررت بمثلك أحد).

وبقي أمر آخر، وهو أن ظاهر كلام «الألفية» وكذلك كلامه في «شرح الكافية» قياس ذلك، وهو رأي الكوفيين والبغداديين، ومنعه البصريون، واقتصروا فيه على السماع، وصححه ابن عصفور.

«النكت» للسيوطي (١/ ٤٢٢-٤٢٣)، و«شرح الكافية» (١/ ٣١٦)، و«الهمع» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨)، و«الارتشاف» (٣/ ١٥١٦-١٥١٧)، و«شرح الرضي للكافية» (٢/ ١١٧)، و«الكافية مع شرحها» لابن الحاجب (٢/ ٥٣٧)، و«شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري» (١/ ٣٠٤)، «الأشموني مع الصبان» (٢/ ١٤٨)، و«التصريح مع الحاشية» (١/ ٣٥٥).

[١] (المذكور) ليست في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا

ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفي أو شبهه، فالنفي نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[النور: ٥٤]. وشبه النفي نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا يقع ذلك في إيجاب، فلا يجوز: (قام إلا زيد).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن كان في الإيجاب معنى النفي عومل معاملته، نحو: (عدمت إلا زيدًا)، و(صمت إلا يوم الجمعة) فإنهما بمعنى: (لم أجد، ولم أفطر). اهـ.

ونحو: (قرأت إلا يوم كذا) أي: لم أترك القراءة إلا يوم كذا.

قال أبوحيان: هذا يلزم منه جوازه في كل موجب؛ إذ ما من موجب إلا ويمكن نفيُ نقيضه، فيقدر في: (قام إلا زيد): (لم يقعد إلا زيد). =

فَيُقَالُ[١]: (مَا قامَ إِلَّا زَيدٌ) بِالرَّفْعِ، كَمَا يُقَالُ: (مَا قَامَ زيدٌ)، و(مَا رَأيتُ إِلَّا زيدًا) بِالنَّصْبِ، كَمَا يُقَالُ: (مَا رَأيتُ زيدًا)، و(مَا مَررتُ إِلَّا بزيدٍ) بِالْجَرِّ[٢]، كَمَا يُقَالُ: (مَا مَررتُ بزيدٍ)، وَيُسَمَّى ذَلِكَ استثناءً مُفَرَّغًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ (إِلَّا) قَدْ تَفَرَّغَ لِطَلَبِ مَا بَعْدَهَا، وَلَمْ يَشْتَغِل عَنْهُ بِالْعَمَلِ فِيمَا يَقْتَضِيهِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِن اسْمٍ عَامٍّ مَحْذُوفٍ؛ فَتَقْدِيرُ (مَا قَامَ إِلَّا زيدٌ): (مَا قَامَ أحدٌ إِلَّا زيدٌ)، وَكَذَا الْبَاقِي.

[المستثنى بغير (إلا)]

ص- وَيُسْتَثْنَى بِـ(غيرِ) و(سِوَى)، خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ، بإِعْرَابِ الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا)، وبِـ(خَلَا)، و(عَدَا)، و(حَاشَا)، نَوَاصِبَ، أَوْ خَوَافِضَ، وبِـ(مَا خَلَا)، وبِـ(مَا عَدَا)، و(لَيْسَ)، و(لَا يَكُونُ)، نَوَاصِبَ.

ش- الْأَدَوَاتُ الَّتِي يُسْتَثْنَى بِهَا -غَيْرَ (إِلَّا)- ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا يَخْفِضُ دَائِمًا، وَمَا يَنْصِبُ دَائِمًا، وَمَا يَخْفِضُ تارةً ويَنْصِبُ أُخْرَى.

= وأناط ابن الحاجب جواز ذلك إذا كان ما بعد (إلا) فضلة، واستقام المعنى، كقولك: (قرأت إلا يوم كذا)، فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا، بخلاف: (ضربت إلا زيدًا)؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدًا. وبخلاف: (ضربني إلا زيدٌ)؛ فإنه لا يستقيم أن يضربه كل أحد ويستثني زيدًا.

انظر: "الكافية" مع شرحها لابن الحاجب (٢/ ٥٤٨)، و"الصبان" (٢/ ١٥٠)، و"النكت" للسيوطي (١/ ٤٢٣)، و"شرح الرضي" (٢/ ١٣٩)، و"الخضري" (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

فائدة: يجوز التفريغ في المعمولات إلا المفعول معه، والمصدر والحال المؤكدين، فلا يقال: (ما سرت إلا والنيل)، و(ما ضربت إلا ضربًا)، و(لا تعث إلا مفسدًا)؛ لتناقضه بالنفي والإثبات، وأما: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] فؤول، أي: إلا ظنًّا ضعيفًا، فهو نوعي لا مؤكد.

"شرح الرضي للكافية" (٢/ ١٣٥)، و"الأشموني مع الصبان" (٢/ ١٥٠)، و"الخضري" (١/ ٣٠٤).

[١] في الأصل، ب، ج، ط١: (فتقول)، وهكذا فيما يأتي بالبناء للمعلوم.

[٢] (بالجر) ليس في الأصل، ب، ج.

[حكم المستثنى بغير وسوى]

فَأَمَّا الَّذِي يَخْفِضُ دَائِمًا فَ(غَيْرُ) وَ(سِوَى)[(١)]، تَقُولُ: (قَامَ القَوْمُ غَيرَ زيدٍ)، و(قَامَ القومُ سِوَى زيدٍ) بِخَفْضِ (زيدٍ) فِيهِمَا، وتُعْرَبُ (غَيرُ) نفسُها بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الِاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِلَّا)، فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ[(٢)]؛ فَتَقُولُ: (قَامَ القومُ غيرَ زيدٍ) بِنَصْبِ (غيرَ)[(٣)] كَمَا

---

(١) وفيها لغات: كسر السين مع القصر (سِوى)، وضم السين مع القصر (سُوى)، وفتح السين مع المد (سَواء)، وكسر السين مع المد (سِواء)، وقل من ذكر هذه اللغة الأخيرة وممن ذكرها أبو علي الفارسي في "حجة القراءة"، والفاسي في "شرحه للشاطبية".

وهل يستثنى بها في جميع اللغات؟

الجواب: نعم، ومحل ذلك ما لم تكن (سُوى) بمعنى مستوٍ نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[طه:٥٨] قُرِئَ بالكسر والضم. أي: مستوٍ طريقنا وطريقك إليه، كما قاله المفسرون، ولا (سَواء) -بالفتح والمد- بمعنى وسط نحو: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾[الصافات:٥٥]، أو تام نحو: (هذا درهم سَواء)، أو مستوٍ نحو: ﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾[النحل:٧١] أي: مستوون، فلا يستثنى بشيء من ذلك. اهـ.

"شرح ابن عقيل مع الخضري" (١/ ٣٠٩)، و"شرح الرضي" (٢/ ١٥٢).

(٢) قال ابن مالك رحمه الله:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

وتفارق (غير) (إلا) في خمس مسائل:

إحداها: أن (إلا) تقع بعدها الجمل دون (غير).

الثانية: أنه يجوز أن يقال: (عندي درهم غير جيد) على الصفة، ويمتنع: (عندي درهم إلا جيد).

الثالثة: أنه يجوز أن يقال: (قام غير زيد)، ولا يجوز: (قام إلا زيد).

الرابعة: أنه يجوز أن يقال: (ما قام القوم غير زيد وعمرو) بجر (عمرو) على لفظ (زيد)، ورفعه؛ حملًا على المعنى؛ لأن المعنى: (ما قام إلا زيد وعمرو)، ولا يجوز مع (إلا) مراعاة المعنى.

الخامسة: أنه يجوز: (ما جئتك إلا ابتغاء معروفك) بالنصب، ولا يجوز مع (غير) إلا الجر، نحو: (ما جئتك لغير ابتغاء معروفك). "التصريح مع الحاشية" (١/ ٣٦١-٣٦٢).

تنبيه: ما ذكره من منع مراعاة المعنى مع (إلا) هو مذهب الجمهور، وجوزها ابن مالك مع (إلا) أيضًا. "الصبان" (٢/ ١٥٥).

(٣) أي: على الاستثناء، وهو مذهب المغاربة، واختاره ابن عصفور، وإنما نصبت على الاستثناء مع=

تَقُولُ: (قَامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا) بِنَصْبِ (زَيْدًا)[١]، وَتَقُولُ: (مَا قَامَ القومُ غيرَ زيدٍ) و(غيرُ زيدٍ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، كَمَا تَقُولُ: (مَا قَامَ القومُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زيدٌ)، وَتَقُولُ: (مَا قَامَ القومُ غيرَ حمارٍ)، بِالنَّصْبِ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ وَبِالنَّصْبِ أَو الرَّفْعِ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَعَلَى ذَلِكَ فَقِسْ(٢)، وَهَكَذَا حُكْمُ (سِوَى)(٣)؛ خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ(٤)؛ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهَا وَاجِبَةُ

= أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها؛ لأنه لما كان مشغولًا بالجر؛ لكونه مضافًا إليه، جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص على (غير)، والدليل على أن الحركة لما بعدها، حقيقة جواز العطف على محله، نحو: (قام القوم غير زيد وعمرو وعمرًا) بالجر والنصب، عطفًا على لفظ (زيد) ومحله، ونحو: (ما قام أحد غيرُ زيد وعمرٍو وعمرٌو) بالجر وبالرفع، عطفًا على اللفظ وعلى المحل، كما هو ظاهر كلام سيبويه.

وهناك مذاهب أخرى في نصب (غير):

فقيل: على الحال، وهو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك، فتؤول بمشتق، أي: (قام القوم مغايرين لزيد).

وقيل: على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام في كلٍّ. واختاره ابن الباذش.

«الأشموني مع الصبان» (٢/ ١٥٧-١٥٨).

[١] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (زيد).

(٢) كوجوب الرفع وغيره من النصب والجر فيما إذا كان العامل مفرغًا، نحو: (ما قام غيرُ زيد)، ووجوب النصب فيما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه: (ما فيها غيرَ زيد أحد). والحاصل: أنها تعطى ما ثبت للاسم الواقع بعد (إلا) من الأحكام، فتفطن! اهـ. «حاشية الآلوسي».

(٣) قال ابن مالك رحمه الله:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

(٤) انظر: «الكتاب» (١/ ٣١-٣٢) (٢/ ٣٥٠)، وهذا مذهب الجمهور أيضًا والخليل، وهو مذهب مرجوح؛ لأن الواقع في الكلام نثرًا وشعرًا خلاف ذلك. فمن وقوعها في النثر مجرورة: قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»، وقوله: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ»، ومن وقوعها مرفوعة في النثر ما حكاه الفراء: (أتاني سواك)، وأما الشعر فكثير، منه قوله:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ ... مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ =

النَّصْبِ، عَلَى الظَّرْفِيَّةِ دَائِمًا[(١)].

[حكم المستثنى بليس ولا يكون وما خلا وما عدا]

الثَّانِي: مَا يَنْصِبُ فَقَطْ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: (لَيْسَ)، وَ(لَا يَكُونُ)، وَ(مَا خَلَا)، وَ(مَا عَدَا)[(٢)]،

= ومنه:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

ومنه:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا ... نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

«الأشموني» (٢/ ١٥٨-١٥٩).

(١) إلا في الشعر فتخرج عن الظرفية عندهم، وهي منصوبة عندهم على الظرفية المكانية.

فإن قلت: ما وجه ظرفيتها في الاستثناء؟

قال الناصر: ومعنى قول الجمهور بظرفيتها: أنها منصوبة في حال الاستثناء؛ نظرًا لأصلها من الظرفية، وإلا في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية؛ لأنها خرجت عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء.

«حاشية عطار على شرح الأزهرية» ص(١٢٠)، و«شرح الرضي» (٢/ ١٦٢).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ وَخَلَا) ... وَبِـ(عَدَا) وبـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

فَائِدَةٌ: ذكر الطبلاوي أن (ليس) و(لا يكون) و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا) لا تستعمل في الاستثناء المفرغ، ولا في المنقطع. نبه عليه الرضي في غير (حاشا)، وتقاس (حاشا) على ذلك. اهـ.

«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٦٤)، و«شرح الرضي» (٢/ ١٢٥)، و«الهمع» (٢/ ٢٥١)، و«الارتشاف» (٣/ ١٤٩٨).

تنبيه: قول ابن مالك:... وبـ(يكون) بعد (لا)، وقول المصنف: (ولا يكون) فيه إشارة إلى أن (لا) قيد في (يكون) فلو نفيت بـ(ما) أو (لمَّا) أو (لن)، لم تقع في الاستثناء. اهـ.

«الهمع» (٢/ ٢٨٤).

وقال الرضي (٢/ ١٢٤): ولا يستعمل موضع (لا يكون) غيره، نحو: (ما كان) و(لم يكن)، ونحو ذلك.

تَقُولُ: (قَامُوا لَيسَ زيدًا)[(١)]، و(وَلَا يَكونُ زيدًا) و(مَا خَلا زيدًا)، و(مَا عَدَا زيدًا)، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ»[(٢)] وَقَالَ لَبِيدٌ:

أَلَا كلُّ شيءٍ مَا خَلَا اللهَ باطلُ ... وَكلُّ نَعِيمٍ لَا مَحالَةَ زائلُ[(٣)]

---

(١) الإعراب: قاموا: فعل وفاعل. ليس: فعل ماضٍ يفيد الاستثناء، واسمها: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو). زيدًا: خبرها منصوب.

وقوله: (ولا يكون) الواو: عاطفة. لا: نافية. يكون: فعل مضارع ناقص، واسمها: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو). زيدًا: خبرها.

وقوله: (ما خلا زيدًا) ما: مصدرية ظرفية. خلا: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو). زيدًا: مفعول به.

(٢) متفق عليه عن رافع بن خديج رضي الله عنه، رواه البخاري برقم (٢٤٨٨)، و(٥٥٠٩)، ومواضع أخرى، ومسلم برقم (١٩٦٨).

إعراب الحديث: ما: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، ويجوز أن تكون اسم شرط جازم. أنهر: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). الدم: مفعول به. وذكر: الواو: عاطفة، ذكر: فعل ماضٍ مغير الصيغة. اسم: نائب فاعل، وهو مضاف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه. عليه: جار ومجرور متعلق بـ(ذكر). فكلوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة (فكلوا) في محل رفع خبر (ما)، والفاء في (فكلوا): إما أن تكون واقعة في جواب الشرط على أن (ما) شرطية، وعلى أنها موصولة تكون دخلت في خبرها؛ لتضمنها معنى الشرط. ليس: فعل ماضٍ يفيد معنى الاستثناء، واسمها: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو). السن: خبرها. والظفر: معطوف على (السن).

(٣) التخريج: البيت للبيد رضي الله عنه في "ديوانه" صـ(٧٣)، و"الأغاني" (١٥/ ٣٦٣)، و"خزانة الأدب" (٢/ ٢٢٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٢٤)، و"الشذور" صـ(٢٨٢)، و"الهمع" (١/ ٢٢)، و"لسان العرب" (رجز)، و"المقاصد النحوية" (١/ ٥)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ١٥٠، ١٥٣)، و"شرح التصريح" (١/ ٢٩، ٣٦٤)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٧٨)، و"شرح ابن الناظم" صـ(٧)، و"المغني" (١/ ١٣٣)، و"شرح أبيات المغني" (٣/ ١٥٤-١٥٦)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٧)، و"الأشموني" (١/ ٢٨). =

= وبلا نسبة في «أوضح المسالك» (٢/٢٥٣)، و«أسرار العربية» صـ(١٩٣)، و«الهمع» (٢/٢٦١، ٢٨١)، و«اللمع» (٧)، و«الكامل» (١/١٩)، و«شرح شواهد المغني» (٢/٥٣١)، و«الدرر اللوامع» (١/٥٣١)، و«شرح عمدة الحافظ» (١/٢٥٤).

اللغة: **باطل**: من (بطل الشيء يَبْطُلُ بُطْلًا وبُطُولًا وبُطْلانًا)، ومعناه هنا: الذاهب الزائل، أي: الهالك الفاني، أي: القابل للهلاك. وفي عرف المتكلمين: الباطل: الخارج عن الانتفاع، والفاسد يقرب منه، والصحيح: ضده ومقابله. وفي الشرع: يراد به ما هو المفهوم منه لغة، وهو ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة، إما لانعدام محلية التصرف، كبيع الميتة والدم، أو لانعدام أهلية المتصرف، كبيع المجنون والصبي الذي لا يعقل. قوله: **نعيم**: النعيم: كل ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال، وكذلك النِّعمة والنُّعمى والنَّعماء، فالمد في الفتح والقصر في الضم. قوله: **لا محالة**: قال الجوهري: قولهم: لا محالة، أي: لا بدَّ، ويقال: الموت آتٍ لا محالة. فإن قلت: الجنة نعيم، وهي لا تزول ولا تفنى أبدًا، فكيف قال: (وكل نعيم لا محالة زائلُ).

الجواب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن لبيدًا إنما قال ذلك قبل أن يسلم، فيمكن أن يكون في اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها، أو كان يعتقد وجودها ولكن لا يعتقد دوامها، كما ذهب إليه طائفة من أهل الأهواء والضلال.

والثاني: أنه يمكن أن يكون أراد ما سوى الجنة من نعيم الدنيا؛ لأنه كان في صدد ذمِّ الدنيا، وبيان سرعة زوالها.

أو يكون المراد: كل شيء سوى الله جائز عليه الفناء لذاته، حتى الجنة والنار، وإنما يبقيان بإبقاء الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلهما. قاله ابن حجر في «فتح الباري» (٧/١٩٣)، وبنحوه قال السيوطي في «البدور السافرة»، عند ذكر قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، قال: أي: قابل للهلاك، وكل محدث قابل لذلك وإن لم يَهلِك بخلاف القديم الأزلي. «شرح أبيات المغني» (٣/١٥٩)، و«المقاصد النحوية» (٢/١٠، ١٢).

ومعنى البيت: كل ما سوى الله هالك، ونعيم الدنيا كله زائل، فلا يبقى نعيم مما يتنعم به الناس في دنياهم باقيًا لأصحابه.

الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **كل**: مبتدأ، وهو مضاف. **شيء**: مضاف إليه. **ما**: مصدرية. **خلا**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). **الله**: لفظ الجلالة منصوب على=

وانْتِصَابُهُ بَعْدَ (لَيْسَ) و(لا يَكُونُ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهُمَا، واسْمُهُما مُسْتَتِرٌ فِيهِمَا [أَيْ: وُجُوبًا[1]][2].

= التعظيم. باطل: خبر (كل). وكل نعيم: الواو: عاطفة، كل: مبتدأ، وهو مضاف، ونعيم: مضاف إليه. لا: نافية للجنس. محالة: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبر (لا) محذوف تقديره: (موجودة). زائل: خبر المبتدإ (كل)، وجملة (ما خلا الله، ولا محالة) معترضتان، لا محل لهما من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله (ما خلا) حيث نصب الاسم بعدها، ولا يجوز فيه غير ذلك، وهي من أدوات الاستثناء.

تنبيه: هذا البيت روى البخاري ومسلم الشطر الأول منه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ!». وزاد بعضهم: «وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ!». وفي لفظ لهما: «أَصْدَقُ بَيْتٍ قَالَهُ الشَّاعِرُ!»، وفي لفظ لمسلم: «أَشْعَرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَتْ بِهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ»، وله أيضًا: «أَصْدَقُ بَيْتٍ قَالَتْهُ الشُّعَرَاءُ».

انظر: البخاري برقم (٣٨٤١، ٦١٤٧، ٦٤٨٩)، ومسلم برقم (٢٢٥٦).

[1] (أي: وجوبًا) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

(٢) فلا يظهر هذا الاسم المقدر؛ لأن هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن (إلا)، فكما لا يكون بعد (إلا) في الاستثناء إلا اسم واحد، فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد؛ لأنها في معناها.

واختلف النحاة في عود الضمير المستتر فيهما على أيِّ شيء يعود؟ فقيل: على البعض المفهوم من الكل السابق، فإذا قيل: (قاموا ليس أو لا يكون زيدًا)، فالتقدير: (ليس أو لا يكون بعضهم زيدًا)، وهذا مذهب جمهور البصريين.

وقيل: يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: (ليس القائم زيدًا)، وهو مذهب سيبويه كما قاله المصنف في «الحواشي».

وقيل: يعود على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنًا، والتقدير: (ليس قيامهم قيام زيد)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب الكوفيين. ورد بأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط، وبأنه غير مطرد؛ لتخلفه في نحو: (القوم إخوتك ليس زيدًا).

واختلف النحاة في موضع جملة (ليس زيدًا، و لا يكون زيدًا)، فقيل: مستأنفتان لا محل لهما من الإعراب، وقيل: في محل نصب على الحال من المستثنى منه. فإن قلت: كيف حكم على=

وَانْتِصَابُهُ بَعْدَ (مَا خَلَا) و(مَا عَدَا)(١) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُهُمَا[٢]، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِمَا(٣).

= جملة (ليس) بأنها حال والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة عند جمهور البصريين؟ فالجواب: هذه مستثناة. كما قاله أبوحيان في "النكت الحسان" (١٠٤).

انظر: "التصريح" (٢/ ٣٦٢-٣٦٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٧٨).

(١) ولم يذكر هنا (ما حاشا)؛ لأن اتصال (ما) بها قليل، ومنعه سيبويه، وفي "التسهيل": وربما قيل: (ما حاشا)، ومنه قوله:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا

واعلم أن (ما) هنا وإن كانت مصدرية إلا أنه لا ينسبك ما بعدها بمصدر؛ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما؛ فتنبه لهذه الدقيقة! ومحل (ما) هذه وصلتها النصب: إما على الظرفية بتقدير مضاف، أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل. فعنى (قاموا ما عدا زيدًا): (قاموا وقت مجاورتهم زيدًا)، أو (مجاورين زيدًا). "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١٢١).

[٢] في ب، ج، خ: (مفعول لهما).

(٣) أي: وجوبًا، واختلفوا في عوده الخلاف المتقدم في (ليس)، و(لا يكون)، واختار الرضي عوده على مصدر الفعل. قال رَحِمَهُ اللهُ: فالأولى أن نضمر فيهما ضميرًا راجعًا إلى مصدر الفعل المتقدم، أي: (جاءني القوم خلا مجيئهم زيدًا) كقوله: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

"شرح الرضي" (٢/ ١٢٤).

تنبيه: سُمِعَ عن العرب حذف (عدا) وإبقاء (ما)، روي من كلامهم: (كل شيء مهمه ما النساءَ وذكرهنَّ). فخرجه ابن مالك على أن صلة (ما) محذوفة وهي: (عدا) حذفوها وأبقوا معمولها، وإنما أضمر (عدا)؛ لأنها متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا) و(خلا) فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف. وزعم الفراء والأحمر: أن (ما) يستثنى بها كـ(إلا) وخرجا عليه الحكاية المذكورة. ورُدَّ بأن الاستثناء بها غير محفوظ، فلا يخرج عليه. فـ(ما) عندهما بمعنى (إلا) أي: (كل شيء مهمه إلا النساء...).

ومعنى هذا الكلام المذكور عن العرب، أي: (كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن).

"شرح التسهيل" (٢/ ٣١٠)، و"الهمع" (٢/ ٢٨٣).

تنبيه آخر: جَوَّزَ الْجَرْمِيُّ، والرَّبعِيُّ، وَالْفَارِسِيُّ، وَالْكِسَائِيُّ، وَابْنُ جِنِّي جر الاسم بعد (ما عدا)، و(ما خلا) وحكى ذلك الجرمي عن العرب، قال ابن مالك: والوجه في أن تجعل (ما)=

[حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا]

الثَّالِثُ: مَا يَخْفِضُ تارةً وَيَنْصِبُ أُخْرَى، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: (خَلَا)، وَ(عَدَا)، وَ(حَاشَا)[(١)]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَكُونُ حُرُوفَ جَرٍّ وَأَفْعَالًا مَاضِيَةً. فَإِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا،

= زائدة و(عدا) و(خلا) حرفي جر، وفيه شذوذ؛ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠].
"شرح التسهيل" (٢/ ٣١٠)، و"الهمع" (٢/ ٢٨٢).

(١) مذهب سيبويه وأكثر البصريين أن المستثنى بـ(حاشا) مجرور لا غير، ولا تستعمل (حاشا) في الاستثناء إلا حرف جر، ومنه قوله:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وقوله:

حاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ... ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدِمِ

وقبله:

وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا ... نَظَرَ النَّدِيُّ بِآنُفٍ خُشُمِ

ثم استثنى فقال: (حاشا أبي ثوبان)، وقال المرزوقي رواه الضبيُّ:
(حاشا أبا ثَوبَانَ) بالنصب، فلم يسمع سيبويه في (حاشا) الاستثنائية إلا الجر، وسمع غيره فيها النصب، فقد رواه الأخفش وغيره، قال الأخفش: وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها، وأنشد ابن خروف في"شرح الكتاب":

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وأنشدوا أيضًا:

حشى رهطَ النبي فإن منهم ... بحورًا لا تكدِّرها الدِّلاءُ

بنصب (رهط) و(حشى)، لغة في (حاشا).
وروى أبوعمرو الشيباني وغيره عن بعضهم:

اللهم اغفر لي ولمن يسمع ... حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ

ومن أجاز النصب مع من ذكر: الْجَرْمِيُّ، والمَازِنِيُّ، وَالْمُبَرِّدُ، وَالزَّجَّاجُ، وَأَبُو زَيْدٍ، وَالْفَرَّاءُ، وَابْنُ مَالِكٍ. =

خَفَضْتَ بِهَا الْمُسْتَثْنَى[(١)]، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أَفْعَالًا ماضيةً[(٢)] نَصَبْتَهُ[(٣)] بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وقَدَّرْتَ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا فِيهَا.

= «شرح التسهيل» (٢/٣٠٦-٣٠٧)، و«الارتشاف» (٣/١٥٣٢-١٥٣٣)، و«الهمع» (٢/٣٧٨-٣٧٩)، و«شرح الرضي» (٢/١٥٢)، و«الكتاب» (٢/٣٤٩)، و«المغني» (١/١٢٢).

(١) واختار المصنف في «المغني» أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة؛ لأنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه؛ ولأنها بمنزلة (إلا) وهي غير متعلقة.

وقيل: هي متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجر، فحلها مع المجرور نصب.

«المغني» (٢/٤٤٢)، و«الهمع» (٢/٢٧٨)، و«الأشموني» (٢/١٦٣)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/٣١٢).

فائدة: (حاشا) إذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر، وإذا لم تكن حرفًا فهي إما فعل وإما اسم، فمذهب المبرد وغيره كعطية: أنها حينئذٍ فعل، فإذا قلت: (حاشى لزيد) تعين عنده الفعلية، والصحيح أنها اسم؛ فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال: (حاشى لله) فكأنه قال: (تنزيهًا لله).

ويؤيد هذا قراءة أبي السمَّال: ﴿حاشًا لله﴾ بالتنوين، فهذا مثل: (رعيًا لزيد)، وقرأ ابن مسعود: ﴿حاشا الله﴾ بالإضافة، فهذا مثل: (سبحان الله) و(معاذ الله)، وأما القراءة المشهورة: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] بلا تنوين، وبحذف الألف الثانية على لغة أهل الحجاز، فالوجه فيها أن يكون (حاشَ) مبنيًّا؛ لشبهه بـ(حاشا) الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظًا ومعنى، فجرى مجره في البناء، كما جرى (عن) في قوله: (من عن يميني تارة وأمامي) مجرى (عن) في نحو: (رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو).

«شرح التسهيل» (٢/٢٠٨-٢٠٩)، و«شرح الرضي» (٢/١٥٣-١٥٤) و«إعراب القرآن» لابن سيده (٦/١٤)، و«الإتقان في علوم القرآن» (١/٤٦٩-٤٧٠)، و«البرهان في علوم القرآن» (٤/٢٧١).

(٢) (ماضية) ليس في ج، ح، خ، ط٢.

(٣) في ب، ج، ح، خ، ط١:(نصبت بها).

[باب: المجرورات]

ص- بابٌ: يُخْفَضُ الِاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ: (مِنْ)، و(إِلَى)، و(عَنْ)، و(عَلَى)، و(فِي)، وَ(اللَّامُ)، وَ(الْبَاءُ) لِلْقَسَمِ[١]، وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: (رُبَّ)، و(مُذْ)، و(مُنْذُ)، و(الكَافُ)، و(حَتَّى)، و(وَاوُ القَسَمِ)، و(تَاؤُهُ).

[أقسام المجرور]

ش- لَمَّا انقَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذِكْرِ الْمَرْفُوعَاتِ[٢]، والمَنْصُوبَاتِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ المَجْرُورَاتِ، وقَسَّمْتُ المَجْرُورَ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَجْرُورٌ بِالحَرْفِ، ومَجْرُورٌ بِالإِضَافَةِ(٣)،

---

[١] في ج، ح، خ، ط١ (لقسم).

[٢] في الأصل، ط١: (لما انقضى ذكر المرفوعات..).

(٣) ويرجع إليهما المخفوض بالتبعية؛ لأن الصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، لا التبعية، والعامل في المتبوع إما الحرف أو المضاف. ويرجع إليهما أيضًا المخفوض بالتوهم، كقول الشاعر:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

بجر (سابق) على توهم دخول الباء في خبر (ليس)، فكأنه قال: (بمدرك)، فيتوهم إثبات الباء؛ لكثرة دخولها فيه، وقد روي بالنصب عطفًا على اللفظ، فلا شاهد فيه حينئذٍ.

وبقي من أقسام المجرورات: المجرور بالمجاورة، وتركه المصنف؛ لِقِلَّتِه، ومثاله قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بخفض (خرب)؛ لمجاورته لـ(ضب) وحقه الرفع؛ لأنه صفة لـ(جحر)، وجعلوا من ذلك قراءة: ﴿وأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] (بالجر) فهو منصوب في المعنى؛ عطفًا على الأيدي المغسولة، وإنما خفض على الجوار، كقولهم: (هذا جحر ضب خربٍ).

وهذه المسألة عند النحويين لها شرط، وهو: أن يؤمن اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: (قام=

= غلام زيد العاقل) إذا جعلت (العاقل) نعتًا لـ(الغلام) امتنع جره على الجوار؛ لأجل اللبس.
ومن جر المجاورة مع أمن اللبس قول الشاعر:

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادِ ... هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ

بجر (هموز) وهو صفة لـ(حية) المنصوب، وجُرَّ؛ لمجاورته لأحد المجرورين وهو (بطن) أو (واد).
وقوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

بخفض (كلِّهم)؛ لمجاورته (الزوجات) مع أنه توكيد لـ(ذوي).

ولم يرتضِ بعضهم تخريج الآية على الجر بالمجاورة؛ لأن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا، وفي التوكيد نادرًا، وقد تقدمت الأمثلة، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور، وممن نص على ضعف تخريج الآية على الجوار مكي بن أبي طالب.

وخرج بعضهم الآية على أن: ﴿وأرجلِكم﴾ بالجر معطوف على: ﴿برءوسِكم﴾ لفظًا ومعنًى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل، أو يحمل مسح الأرجل على بعض الأحوال، وهو لبس الخف، ويعزى للشافعي.

وقيل: إنها جرت منبِّهةً على عدم الإسراف باستعمال الماء؛ لأنها مظنة لصب الماء كثيرًا، فعطفت على الممسوح؛ لا لتُمسَح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها؛ ولهذا جيء بالغاية، وهو قوله: (إلى الكعبين) إماطةً لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة. وإليه ذهب الزمخشري.

وقيل: مجرورة بحرف جر مقدر، دل عليه المعنى، وتعلق هذا الحرف بفعل محذوف أيضًا يليق بالمحل، فيدَّعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جر، قالوا: وتقديره: (وافعلوا بأرجلكم غسلًا).

ورجح الإمام الشنقيطي الجر فيها بالمجاورة، قال رَحِمَهُ اللهُ: وَالْعَرَبُ تَخْفِضُ الْكَلِمَةَ لِمُجَاوَرَتِهَا لِلْمَخْفُوضِ، مَعَ أَنَّ إِعْرَابَهَا النَّصْبُ، أَوِ الرَّفْعُ.

وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ مَعْدُودٌ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي يُتَحَمَّلُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ خَاصَّةً، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي الْعَطْفِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ فَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّ أَئِمَّةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ: الْأَخْفَشُ، وَأَبُوالْبَقَاءِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ.

وَلَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا الزَّجَّاجُ، وَإِنْكَارُهُ لَهُ، مَعَ ثُبُوتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَتَبَّعِ الْمَسْأَلَةَ تَتَبُّعًا كَافِيًا.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ=

وبَدَأْتُ بِالمَجْرُورِ بِالحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ.

[المجرور بالحرف وعدد الحروف الجارة]

وَالْحُرُوفُ الْجَارَّةُ[1] عِشْرُونَ حَرْفًا[2]، أَسْقَطْتُ مِنْهَا سَبْعَةً -هِيَ: (خَلَا)،

= لِأَنَّهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

وَمِنَ الْخَفْضِ بِالْمُجَاوَرَةِ فِي الْعَطْفِ، قَوْلُ زُهَيْرٍ:

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيَّرَهَا ... بَعْدِي سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

بِجَرِّ (الْقَطْرِ)؛ لِمُجَاوَرَتِهِ لِلْمَخْفُوضِ مَعَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (سَوَافِي) الْمَرْفُوعِ، بِأَنَّهُ فَاعِلُ (غَيَّرَ). اهـ.

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر التخاريج في قراءة الجر: وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ: فَالْوَاجِبُ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ فَرْضًا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِلْآيَةِ وَالْأَحَادِيثِ... اهـ.

وقد استدل الشيعة بهذه القراءة على أن الواجب في الأرجل هو المسح؛ لأنها عندهم معطوفة على مسح الرأس، وقد بيَّنا لك التخريج الصحيح لهذه القراءة، وأما ما روي عن طائفة من السلف مما يوهم القول بالمسح، فقد قال ابن كثير: فهذه آثار غريبة جدًّا، وهي محمولة على أن المراد بالمسح هو الغسل الخفيف. اهـ.

"أضواء البيان" (تفسير سورة المائدة)، و"الدر المصون" (١٣٠٤) وما بعدها، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٦٠-١٦١)، و"المغني" (٢/ ٦٨٣)، و"الخزانة" (٥/ ٨٤-٨٥-٨٦).

(١) وسميت بحروف الجر؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم. وقال الرضي: والأظهر أنه قيل لها: حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب. اهـ.

ويسميها الكوفيون: حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه وتربطه به، وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم، فقولك: (جلست في الدار) دلت (في) على أن الدار وعاءٌ للجلوس. وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات.

"الهمع" (٢/ ٤١٣-٤١٤)، و"شرح الكافية" للرضي (٤/ ٢٦٤)، و"الصبان" (٢/ ٣٠٣).

(٢) الصواب: واحد وعشرون حرفًا؛ لأنه ذكر أربعة عشر وأسقط سبعة، وكذا جاء في بعض النسخ أنها أحد وعشرون حرفًا. "السجاعي" ص(٩٥)، و"حاشية الآلوسي".

وذكر ابن مالك في "الألفية" عشرين حرفًا، وأسقط (لولا)، قال رَحِمَهُ اللهُ:

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى =

وَ(عَدَا)، وَ(حَاشَا)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(مَتَى)، و(كَيْ)، وَ(لَوْلَا)- وَإِنَّمَا أَسْقَطْتُ الثَّلَاثَةَ الأُوَلَ؛ لِأَنِّي ذَكَرْتُهَا فِي الاِسْتِثْنَاءِ، فَاسْتَغْنَيْتُ بِذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهَا، وَإِنَّمَا أَسْقَطْتُ الأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَةَ؛ لِشُذُوذِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَعَلَّ) لَا يَجُرُّ بِهَا إِلا عُقَيْلٌ[1]، قَالَ شَاعِرُهُمْ:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[2]

= ولعل ابن مالك أسقط (لولا)؛ لأنه يختار فيها مذهب الأخفش من أنها غير جارة، والضمير مبتدأ، وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع.

(١) حكى هذه اللغة عنهم أبوزيد، والأخفش، والفراء.
"الهمع" (٢/٤٥٧)، و"شرح التسهيل" (٣/١٨٦)، "الجنى الداني" ص(٥٨٣).

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "المقاصد النحوية" (٢/ ٤٣٩)، و"التصريح" (٢/ ٢)، و"أوضح المسالك" (٣/٨)، و"شرح ابن عقيل" (٢/٣٣٦)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٠٤)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٣٩)، و"الجنى الداني" ص(٥٨٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٥١)، "شرح شواهد ابن عقيل" ص(١٤٠)، و"خزانة الأدب" (١٠/٤٤٨، ٤٥٠)، و"شرح الرضي" (٤/ ٣٩٤).

اللغة: شَريم: -بفتح الشين- فعيل بمعنى: مفعول، كـ(جريح) و(قتيل)، أي: مشرومة، والشريم: هي المرأة التي اتحد مسلكاها -مسلك البول والغائط- واختلط أحدهما بالآخر. فضلكم: أي: زادكم.

المعنى: لعلكم فضلتم وزدتم علينا بشرم أمكم بصيرورة مسلكيها واحدًا. وهذا تهكم واستهزاء.

الإعراب: لعل: حرف ترجٍّ وجر شبيه بالزائد. الله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. فضلكم: الجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدإ. علينا: جار ومجرور متعلق بالفعل. بشيء: جار ومجرور متعلق أيضًا بالفعل (فضلكم). أنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. أمكم: اسمها ومضاف إليه. شريم: خبر (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنَّ) وما دخلت عليه في محل جر بدل من (شيء)، ويجوز في (أنَّ) كسر الهمزة، وتكون الجملة في مقام التعليل لما قبلها.

الشاهد فيه: قوله (لعل) حيث جرّت لفظ الجلالة على لغة عقيل.

ونظير هذا البيت قوله:

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا ... جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ =

[فَالِاسْمُ الْكَرِيمُ: مُبْتَدَأٌ، و(فَضَّلَكُمْ): خَبَرُهُ][١].

و (مَتَى)(٢) لَا يَجُرُّ بِهَا إِلَّا هُذَيْلٌ، قَالَ شَاعِرُهُمْ يَصِفُ السَّحَابَ:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(٣)

= وقوله:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قوله:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا ... يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

[١] ما بين المعقوفين ليس في ج، ح، خ، ط٢.

(٢) وهي حرف جر عندهم بمعنى (من) أو(في) واسم بمعنى وسط، حكى أبومعاذ الهراء -وهو من شيوخ الكوفيين-: (جَعَلْتُهُ فِي مَتَى كُمِّهِ) أي: في وسط كمه، وحكى الكسائي: (أخرجه من متى كمه) أي: من وسط كمه، وحكى أبوزيد: (وضعته متى كمه)، وتحتمل في حكاية أبي زيد معنى (في) أي: في كمه.

"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٦١٤)، و"خزانة الأدب" (٧/ ٩٠)، و"شرح الرضي" (٣/ ٢٩٠)، و"لسان العرب" (متى)، و"الصحاح" (٢/ ١٥٨)، و"تهذيب اللغة" (٥/ ٣١).

(٣) التخريج: البيت لأبي ذؤيب في "أمالي ابن الشجري" (٢/ ٦١٣)، و"الخصائص" (٢/ ٧٨)، و"خزانة الأدب" (٧/ ٨٩، ٩٤)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ١٢٨، ٣٦٠)، و"شرح أبيات المغني" (٢/ ٣٠٩، ٣١١) (٦/ ٢٠)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٤٣١-٤٣٢)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٣١٨-٣٣٩)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (٥/ ١٩٢)، و"المغني" (٢/ ٣٣٤-٣٣٥)، و"الصحاح" (٢/ ١٥٨) (متى)، و"لسان العرب" (شرب) (مخر) (متى).

وبلا نسبة في "شرح عمدة الحافظ" (١/ ٢٥٧)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٣٥١)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٩٧، ١٧٥١)، و"الجنى الداني" ص(٥٠٥)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٨)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٥٣)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٠٥)، و"المغني" (١/ ١٠٥)، و"المساعد" (٢/ ٢٦٤)، و"الصاحبي في فقه اللغة" ص(٤٣)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٣٦)، و"الهمع" (٢/ ٤٦٠)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٣٩)، و"معاني القرآن" (٣/ ١٠٧)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٥). =

= اللغة: بماء البحر: قيل: الباء على بابها، و(شربن) مضمن معنى روين، وقال جماعة: هي للتبعيض بمعنى (من) التبعيضية، منهم: الأصمعي، وابن قتيبة في «أدب الكاتب»، وأبوعلي وغيرهم.

وقال ابن جني في «المحتسب»: الباء: زائدة: أي: شربن ماء البحر.

وقال في «سر صناعة الإعراب»: الباء فيه زائدة إنما معناه شربن ماء البحر، وهذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسف. وقال بعضهم: معناه: شربن من ماء البحر، فأوقع الباء موقع (من). اهـ.

ترفعت: تصاعدت وتباعدت. لجج: جمع لجة، وهو معظم الماء، ووصفها بخضر؛ لصفائها، يقال: ماء أخضر، أي: صافٍ. نئيج: على فعيل -مهموز العين-: المَرُّ السريع مع صوت، من (نأجت الريح تَنْأَجُ نَئِيجًا): تحركت، فهي نئوج. وللريح نئيج، أي: مَرٌّ سريع.

المعنى: أن السحاب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه الخضر الغزيرة، وهي في حالة تصويت ثم تصعدت وترفعت. وهذا بناء على اعتقاده -كالعرب- من أن السحاب تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الإبل، فتشرب من مائه بصوت مزعج، ثم تصعد في الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله في زمن صعودها، ثم تمطره حيث شاء الله.

وهذا مما لا يعلم له دليل، وقد سئل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ٢٦٢) عن المطر والرعد والزلزال على قول أهل الشرع، وعلى قول الفلاسفة؟

فأجاب: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَمَّا الْمَطَرُ: فَإِنَّ اللهَ يَخْلُقُهُ فِي السَّمَاءِ مِنَ السَّحَابِ، وَمِنَ السَّحَابِ يَنْزِلُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ۝٦٨ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾[الواقعة:٦٨-٦٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ: ١٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]، أَيْ: مِنْ خِلَالِ السَّحَابِ...، وَالْمَادَّةُ الَّتِي يُخْلَقُ مِنْهَا الْمَطَرُ هِيَ الْهَوَاءُ الَّذِي فِي الْجَوِّ تَارَةً، وَبِالْبُخَارِ الْمُتَصَاعِدِ مِنَ الْأَرْضِ تَارَةً، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْفَلَاسِفَةُ يُوَافِقُونَ عَلَيْهِ. اهـ.

وقال في المصدر السابق (١٦/ ١٦):... وَمَاءُ السَّمَاءِ يَنْزِلُ مِنَ السَّحَابِ، وَاللهُ يُنْشِئُهُ مِنَ الْهَوَاءِ الَّذِي فِي الْجَوِّ وَمَا يَتَصَاعَدُ مِنَ الْأَبْخِرَةِ. اهـ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السنة» (٣/ ٤) في سياق الرد على نفاة القدر:... وَهُمْ لَا يُنْكِرُونَ تَأْثِيرَ الْأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ، بَلْ يُقِرُّونَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنْ أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ السَّحَابَ بِالرِّيَاحِ، وَيُنَزِّلُ الْمَاءَ بِالسَّحَابِ، وَيُنْبِتُ النَّبَاتَ بِالْمَاءِ... اهـ. =

= وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] قال ابن كثير رحمه الله: أي: تُلَقِّحُ السَّحَابَ؛ فَتُدِرُّ مَاءً.

وذكر السيوطي في «الدر المنثور» عن ابن مسعود رضي الله عنه: قال: يُرْسِلُ اللهُ الرِّيحَ فَتَحْمِلُ الْمَاءَ فَتُلَقِّحُ بِهِ السَّحَابَ فَيَدِرُّ كَمَا تُدِرُّ اللَّقْحَةُ ثُمَّ تُمْطِرُ.

وعن الضحاك قال: الرِّيَاح يبعثها الله على السَّحَاب فتلحقه؛ فيمتلئ مَاء.

وقال قتادة فِي قَوْله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] قَالَ: تلقح المَاء فِي السَّحَاب.

وممن قرر ذلك أيضًا ابن القيم رحمه الله في كتابه «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢٠٢).

فهذه الأقوال مع ما ذكر من الآية تدل على خلاف ما ذكره أبوذؤيب خويلد بن خالد في بيته المذكور. وأقبح من قول أبي ذؤيب وغيره من العرب الجاهليين ما يزعمه الطبائعيون من أن المطر لم ينزله منزل هو فاعل مختار، وإنما نزل بطبيعته، فالمنزل له عندهم: هو الطبيعة وأن طبيعة الماء التبخر إذا تكاثرت عليه درجات الحرارة من الشمس أو الاحتكاك بالريح، وأن ذلك البخار يرتفع بطبيعته ثم يجتمع ثم يتقاطر، وأن تقاطره ذلك أمر طبيعي لا فاعل له، وأنه هو المطر. فينكرون نعمة الله في إنزاله المطر، وينكرون دلالة إنزاله على قدرة منزله، ووجوب الإيمان به، واستحقاقه للعبادة وحده، فمثل هؤلاء داخلون في قوله: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[الإسراء:٨٩]، وجاء في صحيح مسلم من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح بالحديبية في أثر السماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «**أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ**».

ولا شك أن من قال: مطرنا ببخار كذا مسندًا ذلك للطبيعة أنه كافر بالله مؤمن بالطبيعة والبخار، فالعرب الجاهليون أحسن حالًا في هذا الباب من هذا الطبائعي، فإنهم كانوا يعتقدون أن بعض المطر أصله من البحر، إلا أنهم يسندون فعل ذلك للفاعل المختار وهو الله جل وعلا. وانظر «أضواء البيان» تفسير (سورة المؤمنون).

وأبوذؤيب: شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، هلك في زمن عثمان رضي الله عنه في طريق مصر، دفنه ابن الزبير، وقال أبوعمرو الشيباني: مات في طريق إفريقية. وقد وفد أبوذؤيب على النبي ﷺ في مرض موته، فمات النبي ﷺ قبل قدومه بليلة، أدركه وهو مسجًّى، وصلى عليه، وشهد دفنه.

الإعراب: شربْنَ: فعل وفاعل وضمير النسوة يعود على السحاب. بماء: جار ومجرور متعلق=

و (كَيْ) لا يُجَرُّ بِهَا إِلَّا (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةُ[(١)]، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ فِي السُّؤَالِ عَنْ عِلَّةِ الشَّيْءِ: (كَيْمَه؟)[(٢)] بِمَعْنَى لِمَه؟

= بالفعل، وتقدمت الأقوال في (الباء)، وماء: مضاف. البحر: مضاف إليه. ثم: حرف عطف. ترفعت: ترفع: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) يعود على السحاب. متى: حرف جر بمعنى (من). لجج: مجرور بـ(متى)، والجار والمجرور بدل من (ماء البحر) بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: من لجج منه، وهذا إن لم تجعل الباء تبعيضية، وإلا فيكون بدل كل من كل. خضر: صفة لـ(لجج). لهن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره: (كائن). نئيج: مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدإ والخبر في محل نصب حال من النون في (شربن)، ويصلح أن تكون الجملة حالًا بدون الواو، وهو كثير وإن كان الاقتران أكثر.

الشاهد فيه: قوله: (متى) حيث جرت قوله: (لجج) على لغة هُذيل بالتصغير.

(١) بل يُجَرُّ بها ثلاثة أشياء:

الأول: ما ذكره المصنف.

والثاني: المصدر المنسبك من صلة (ما) المصدرية، كقوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، أي: ضر من يستحق الضر، ونفع من يستحق النفع.

وقيل: (ما) كافة، أي: لـ(كي) عن عملها الجر مثلها في (ربما).

والثالث: المصدر المنسبك من صلة (أن) المصدرية، نحو: (جئت كي أكرم زيدًا)، إذا قدرت (أن) بعدها، فـ(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور؛ ويدل على أنَّ (أن) تضمر بعدها ظهورها في الضرورة، كقوله:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والأولى في الموضع الثالث أن تقدر (كي) مصدرية، فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثر ظهورها معها، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣].

«الأشموني مع حاشية الصبان» (٢/ ٢٠٤).

(٢) أصلها (كيما) بالألف فحذفت ألف (ما) وجوبًا؛ لدخول حرف الجر عليها، وجيء بـ(هاء) السكت وقفًا؛ حفاظًا على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة، وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على (ما) الاستفهامية. اهـ. «الصبان» (٢/ ٢٠٤).

و(لَوْلَا) لَا يُجَرُّ بِهَا إِلَّا الضَّمِيرُ، فِي قَوْلِهِمْ: (لَوْلَايَ)، و(لَوْلَاكَ)، و(لَوْلَاهُ) وَهُوَ نَادِرٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ[1]

---

(١) التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في "خزانة الأدب" (٥/ ٣٢٥-٣٢٦)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ١١٩).

وبلا نسبة في "المفصل" ص(١٣٦)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٤٤١)، و"شرح الرضي" (٣/ ٤٦)، و"الهمع" (٢/ ٤٥٨)، و"الإنصاف" (٢/ ٦٩٣)، و"شرح السيرافي" (٣/ ١٣٧)، و"شرح الجمل" (١/ ٢٥٢).

اللغة: أومت: أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليَّ بعينيها من الهودج تدعوني إلى لقائها؛ مدعية أنها لولا هذا اللقاء لما خرجت إلى الحج، ولا تجشمت مشقة السفر.

الإعراب: أومت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). **بعينيها**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أومت)، والهاء: مضاف إليه. **من الهودج**: جار ومجرور متعلق بـ(أومت) أيضًا. **لولاك**: لولا: حرف امتناع لوجود وجرٌّ شبيه بالزائد، والكاف: ضمير متصل في محل جر بـ(لولا)، ومحل رفع مبتدأ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: (موجود). **في ذا العام**: في: حرف جر: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(أحجج)، العام: بدل من اسم الإشارة. لم: حرف نفي وجزم وقلب. **أحجج**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، وكسره عارض؛ للروي، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، وجملة (لم أحجج) جواب (لولا) لا محل لها من الإعراب، وجملة (لولاك...) في محل نصب مقول لقول مقدر، أي: (أومت بعينيها قائلة: لولاك...).

الشاهد فيه: قوله: (لولا) حيث استعملها حرف جر، فجرت الكاف وهي لا تجر إلا الضمير المتصل، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

ونظيره قوله:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي =

وأنكَرَ المُبَرِّدُ[1] استِعمالَهُ، وهذا البَيْتُ ونَحْوُه حُجَّةٌ لِسِيبَوَيْهِ[2] عَلَيْهِ، والأَكْثَرُ في العَرَبِيَّةِ (لولا أنا)، و(لولا أنت)، و(لولا هُوَ)، قَالَ اللهُ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا

= وقوله:

خَلِيلَيَّ إِنَّ الْعَامِرِيَّ لَغَارِمٌ ... وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ

وقوله:

أَتُطْمِعُكُمْ يَوْمَ أَدْعُو فِي مُودَأَةٍ ... لَوْلَاكُمْ سَاغَ لَحْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي

وقوله:

فَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتُ كَحُوتِ بَحْرٍ ... هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي

وهذا البيت يحتمل (هم) فيه أن يكون ضمير رفع وضمير جر؛ لأن (هم) ضمير يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا. قاله أبوحيان في «شرح التسهيل».

«الدرر اللوامع» (٢/ ٨٧).

(١) انظر رأيه في كتابه «الكامل في اللغة والأدب» (٣/ ٢٤٧)، قال فيه بعد أن ذكر رأي سيبويه في تجويز ذلك، وأن الضمير بعدها مخفوض، ورأي الأخفش، وأن الضمير مرفوع، قال: والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: (لولا أنت)، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]. ومن خالفنا فهو لا بدَّ أن يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد. اهـ. وانظر كتابه «المقتضب» (٣/ ٧٣).

وقد رد العلماء على المبرد، منهم: ابنُ مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٨٥)، قال رحمه الله: ومن العرب من يقول: (لولاي)، و(لولانا) إلى (لولاهن)، وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد في كلام من يحتج بكلامه، وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين... اهـ.

وقال السيرافي في «شرح الكتاب» (٣/ ١٣٧): وكان أبوالعباس المبرد ينكر: (لولاي)، و(لولاك) ويزعم أنه خطأ لم يأتِ عن ثقة، وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير!!

قال السيرافي: وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب. اهـ.

وقال أبوعلي: اتفق أئمة الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ كَالْخَلِيلِ، وَسِيبَوَيْهِ، وَالْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ على رواية (لولاك) عن العرب؛ فإنكار المبرد هذيان! اهـ. «الارتشاف» (٤/ ١٧٥٧).

(٢) وانظر رأي سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٣٧٣-٣٧٤).

مُؤْمِنِينَ﴾[سبإ:٣١].

وَتَنْقَسِمُ الْحُرُوفُ[١] الْمَذْكُورَةُ إِلَى:

مَا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ وَهُوَ خَمْسَةٌ: (الْبَاءُ)، وَ(اللَّامُ)، وَ(الْكَافُ)، وَ(الْوَاوُ)، وَ(التَّاءُ).

وَمَا وُضِعَ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَ(فِي)، و(مذ).

وَمَا وُضِعَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ[٢]: (إِلَى)، وَ(عَلَى)، وَ(مُنْذُ)[٣].

وَمَا وُضِعَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ وَهُوَ (حَتَّى) خَاصَّةً.

وَتَنْقَسِمُ[٤] أَيْضًا إِلَى: مَا يَجُرُّ الظَّاهِرَ دُونَ الْمُضْمَرِ، وَهُوَ سَبْعَةٌ[٥]:

---

(١) أي: بالنسبة إلى الوضع إلى أربعة أقسام. [٢] في خ: (أربعة أحرف) بزيادة (رُبَّ).

(٣) قال الشنواني: ويرد عليه (ربَّ). اهـ.

قال السجاعي: قلت: ويمكن الجواب بأن مراده ما هو ثلاثة أحرف من غير تضعيف، و(ربَّ) مضعفة؛ إذ لامها وعينها من جنس واحد؛ فتأمل! اهـ.

وهذا الجواب فيه نظر؛ لأنه اعتبر التضعيف في (حتى) فجعلها مما وضع على أربعة أحرف.

(٤) أي: من حيث الاستعمال.

وقوله: (أيضًا) مصدر آض أيضًا بمعنى رجع رجوعًا، أي: رجع من الإخبار عن انقسامها من حيث الوضع إلى الإخبار عن انقسامها من حيث الاستعمال، وإعرابه: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبًا؛ لجريانه مجرى المثل، والأمثال لا تغير من لفظه أو من معناه، أي: يئيض أيضًا، أو يرجع رجوعًا.

قال الشُّمُنِّي في "حاشيته على المغني" (١/ ٤١): لا تستعمل (أيضًا) إلا مع شيئين بينهما توافق، ويغني كل منهما عن الآخر؛ فلا يجوز: (جاء زيد أيضًا)، ولا: (جاء زيد ومضى عمرو أيضًا)، ولا: (اختصم زيد وعمرو أيضًا).

وانظر: "حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(١٣٧)، و"حاشية الآلوسي"، و"شرح الدماميني على المغني" (١/ ٢٨).

(٥) قال ابن مالك رحمه الله:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا =

(الْوَاوُ)، وَ(التَّـاءُ)، و(مُـذ)، وَ(مُنْـذُ)، وَ(حَتَّـى)، وَ(الْكَافُ)[1]،

= وإنما اختصت المذكورات بالظاهر؛ لضعف غالبها، باختصاص بعضه بالوقت، وبعضه بالمنكر، وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر، وكون بعضها عوضًا عن باء القسم لا أصلًا فيه وغرابة الجر ببعضها، ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في نحو: (كك)، وطردنا المنع. «الصبان» (٢/ ٢٠٧).

(١) وقد تدخل (حتى) و(الكاف) في الضرورة على الضمير، فالأول:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

وقوله:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى أُنَاسٌ ... فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

والثاني قوله:

وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلَا ... كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا

وقوله:

لَئِنْ كَانَ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحَ طَارِقًا ... وَإِنْ يَكُ إِنْسًا مَا كَهَا الْإِنْسُ يَفْعَلُ

أي ما مثلها الإنس يفعل.

وقوله:

خَلَّى الذُّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبَا ... وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة. قاله المصنف في «المغني».

انظر: «التصريح» (٢/ ٣)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٣٣٨).

ويشترط أيضًا في مجرور (حتى) عند الجمهور أن يكون آخر جزء أو متصلًا بآخر جزء، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ونحو: (سرت البارحة حتى الصباح). وجوّز ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (سرت البارحة حتى نصفها) فلم يشترط ما ذكر، واستدل بقول الشاعر:

إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِيَ هَمَّتْ ... بِوِصَالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقَ بُوسَا

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى ... نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَئُوسَا

والجر بها واجب وجائز، فالواجب إذا كان ما بعدها اسمًا غير داخل فيما قبلها؛ لكونه غير جزء، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، أو لكونه جزءًا له ولم يقع الفعل عليه، نحو:=

و(رُبَّ)(١)؛ وَمَا يَجُرُّ الظَّاهِرَ والمُضمَرَ، وَهُوَ البَوَاقِي[٢].

ثُمَّ الَّذِي لَا يَجُرُّ إِلَّا الظَّاهِرَ، يَنْقَسِمُ إِلَى:

مَا لَا يَجُرُّ إِلَّا الزَّمَانَ، وَهُوَ: (مُذْ) وَ(مُنْذُ)(٣)، تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، أَوْ

= (صمت الأيام حتى يوم العيد)، وإنما امتنع العطف بها في الأول؛ لأنها إنما تعطف بعضًا على كل، وفي الثاني؛ لأن العطف يراد به إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها، وهو متعذر هنا.

والجائز إذا كان ما بعدها اسمًا وجزءًا مما قبلها ولم يتعذر دخوله، نحو: (صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء)، و(أكلت السمكة حتى رأسها)، فهذا يجوز فيه الجر والعطف.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٠٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٦٨)، و"حاشية الآلوسي".

(١) فائدة: (رُبَّ) لها الصدارة في الكلام، وليس في حروف الجر ما له صدر الكلام سواها. والمراد تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (لقيت رب رجل عالم).

"الهمع" (٢/ ٤٣٢)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٠٥).

[٢] في ب، ج، خ: (الباقي).

(٣) ويشترط في الزمان المجرور بهما كونه متعينًا، لا مبهمًا، فلا يجوز: (منذ زمن)، وماضيًا أو حالًا، فلا يجوز: (مذ غدٍ)، ومتصرفًا لا غير، فلا يجوز: (منذ سحرَ) تريد به معينًا، ويشترط في عاملها أن يكون فعلًا ماضيًا منفيًا متكررًا، نحو: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)، أو مثبتًا متطاولًا، كـ(سرت منذ يوم الجمعة)، ولا يجوز: (قتلته أو ما قتلته منذ يوم الخميس) إذا كانت (مذ ومنذ) بمعنى (من)، والمراد بالتطاول أن يكون في صيغة الحدث معنى الاستمرار، كـ(السير)، و(النوم)، و(المشي). ولا شك أن القتل المتعلق بمعين لا يستمر، ولا يتكرر، فلو قلت: (ما قتلت) بدون هاء، صح الكلام.

"الصبان" (٢/ ٢٠٧)، و"ضياء السالك" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩).

فائدة: (مذ)، و(منذ) إذا استعملا حرفين فهما بمعنى (من) إذا كان الزمان ماضيًا، نحو: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)، وبمعنى (في) إذا كان الزمان حاضرًا، نحو: (ما رأيته منذ يومنا)، وبمعنى (من) و(إلى) جميعًا -أي: دالان على ابتداء الغاية وانتهائها- إذا كان الزمان معدودًا نكرة، نحو: (ما رأيته مذ أو منذ يومين) أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٠٥).

فائدة أخرى: لـ(مذ)، و(منذ) استعمالان آخران أشار إليهما ابن مالك في الألفية بقوله: =

(مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ).

وَمَا لَا يَجُرُّ إِلَّا النَّكِرَاتِ، وَهُوَ (رُبَّ)[1]...

= وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يعني أن (مذ)، و(منذ) يكونان اسمين في موضعين:

الأول: أن يرتفع ما بعدهما، نحو: (ما رأيته مذ أو منذ يومُ الجمعة أو مذ يومان). وهما حينئذٍ مبتدأ، والمرفوع بعدهما خبر، والتقدير في المعرفة: (أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة) وفي النكرة: (أمد انقطاع الرؤية يومان)، أو أنهما ظرفان في موضع الخبر، والمرفوع هو المبتدأ، والتقدير: (بيني وبين لقائه يومان).

الثاني: أن يليهما جملة، والكثير كونها فعلية، كقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقد تكون اسمية، كقوله:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

وهما حينئذٍ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدها، والعامل فيهما الفعل قبلهما.

(١) وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره، نحو: (رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملكتُ)؛ لأنه نكرة تقديرًا؛ إذ التقدير: (وأخ له، وفصيل لها)، فسوغ ذلك كون الإضافة غير محضة؛ لأنها في نية الانفصال، وقال الجزولي -معللًا الجواز-: لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. وأما ما حكاه الأصمعي من مباشرة (رُبَّ) للمضاف إلى الضمير حيث قال لأعرابية: (ألفلان أب أو أخ؟)، فقالت: (رُبَّ أبيه ورُبَّ أخيه)، فهو على نية الانفصال، تريد: (رُبَّ أبٍ له، ورُبَّ أخٍ له) على تقدير الانفصال؛ لكون (أب) و(أخ) من الأسماء التي يجوز الوصف بها، فلا يقاس عليه اتفاقًا.

"الهمع" (٢/ ٤٣٤)، و"الجنى الداني" ص(٤٤٩)، و"الصبان" (٢/ ٢٠٧)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٧٣)، و"شرح الرضي" (٤/ ٣٠٠).

تنبيه: قد تجر (رُبَّ) ضمير غيبة ملازم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى الذي يقصد المتكلم من إفراد وتذكير وفروعهما، فيقال: (رُبَّه رجلًا)، (رُبَّه رجلين)، (رُبَّه رجالًا)، (رُبَّه امرأة)، (رُبَّه امرأتين)، (رُبَّه نساء) كل ذلك بإفراد الضمير؛ استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، قال الشاعر: =

= رُبَّـهُ امْـرَأً بِـكَ نَـالَ أَمْنَـعَ عِـزَّةٍ ... وَغِـنًى بُعَيْـدَ خَصَاصَـةٍ وَهَـوَانِ

وقال:

رُبَّــهُ فِتْيَــةٍ دَعَــوْتُ إِلَى مَــا ... يُـورِثُ الْمَجْـدَ دَائِبًـا فَأَجَـابُوا

هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون مطابقة الضمير للمفسر لفظًا، وحكوا: (رُبَّهُمَا رجلين)، و(رُبَّهم رجالًا)، و(رُبَّها امرأة).

"شرح التسهيل" (٣/ ١٨٤)، و"الجنى الداني" ص(٤٤٩)، و"الهمع" (٢/ ٤٣٤-٤٣٥)، و"المساعد" (٢/ ٢٩١-٢٩٢)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٤٧-١٧٤٨).

فائدة: ترد (رُبَّ) للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا، فليست للتكثير دائمًا؛ خلافًا لابن درستويه وجماعة، ولا للتقليل دائمًا؛ خلافًا للأكثرين، وما ذكرناه هو ما اختاره المصنف في "المغني". فمن الأول: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[الحجر:٢]، وفي الحديث: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!»، ويجوز في (عارية) من حيث العربية الرفع على أنه خبر (كاسية)، و(كاسية) في محل رفع على أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور (رُبَّ)، وإن جعل خبرًا على غير الغالب ف(عارية) خبر بعد خبر، أو صفة ل(كاسية)، أو بدل على المحل وإن توسط الخبر، والجر على أنه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب، أو على أنه مجرور ب(رُبَّ) محذوفة، وإن لم يتقدمها (الواو)، و(الفاء)، و(بل)، ويجوز النصب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على أنه الخبر، وهي حال منتظرة.

وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: (يا رُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه).

ومن الثاني قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُـودٍ وَلَـيْسَ لَـهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَــدٍ لَــمْ يَلْــدَهُ أَبَـوَانِ

أراد عيسى عليه السلام وآدم عليه السلام.

"المغني" (١/ ١٣٤-١٣٥)، و"التصريح" (٢/ ١٨).

فإن قلت: لماذا اختصت (رُبَّ) بجر النكرات؟

قال الرضي في "شرح الكافية" (٤/ ٢٩٩): إنما وجب دخولها على النكرة؛ لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو: (جاءني رجل)، و(ما جاءني رجل)، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إما دالة على القلة، كالمفرد والمثنى المعرفين، وإما دالة على الكثرة دون القلة، كالجمع المعرف و(رُبَّ) و(كم) علامتان للقلة والكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل؛ حتى يصير بها نصًّا. اهـ.

تَقُولُ: (رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ)[1].

---

(١) الإعراب: رب: حرف جر شبيه بالزائد لا تعلق له. رجل: مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه مبتدأ، ويجوز أن يكون مفعولًا به من باب الاشتغال منصوب بفعل محذوف دل عليه المتأخر، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. صالح: صفة؛ تبعًا للفظ (رجل). لقيته: فعل، وفاعل، ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ على الوجه الأول، أو تفسيرية لا محل لها من الإعراب على الوجه الثاني.

فالحاصل في مجرور (رُبَّ) إما أن يكون في محل نصب مفعول به مقدم، نحو: (رب رجل صالح لقيتُ) إذا كان الفعل متعديًا ولم يأخذ مفعوله، وإما أن يكون في محل رفع مبتدأ إذا عاد على مجرورها ضمير رفع، نحو: (رب رجل صالح لقيني أو أكرمني)، ونحو: (رب رجل صالح عندي أو في الدار).

وإما أن يحتمل وجهين: الرفع على الابتداء، أو النصب على المفعولية بفعل محذوف من باب الاشتغال؛ وذلك إذا وقع الفعل بعدها متعديًا وأخذ مفعوله، كمثال المصنف.

مسألة: هل يشترط في مجرور (رُبَّ) أن يكون موصوفًا؟

ذهب أَبُوعَلِيٍّ، وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَالْمُبَرِّدُ إلى وجوب وصف مجرورها، واختاره أكثر المتأخرين، وإليه ذهب المصنف في "المغني" و"شرح الشذور"، وفي مثاله هنا إشارة إلى ما صرح به في "المغني" و "شرح الشذور" من وجوب وصفه.

وذهب الْأَخْفَش، وَالْفَرَّاءُ، وَالزَّجَّاجُ، وأبوالوليدِ الرَّقْشُ، وَابْنُ طَاهِرٍ، وَابْنُ خَرُوفٍ إلى أنه لا يجب، وتضمنها القلة والكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في "شرح التسهيل" (٣/ ١٨١-١٨٢)، وتبعه أبوحيان، واستدل ابن مالك على عدم اشتراط وصفه بقوله:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَة

وقوله:

أَلَا رُبَّ مَأْخُوذٍ بِإِجْرَامِ غَيْرِهِ ... فَلَا تَسْأَمَنْ هُجْرَانَ مَنْ كَانَ مُجْرِمَا

وقوله:

رُبَّ مُسْتَغْنٍ وَلَا مَالَ لَهُ ... وَعَظِيمِ الْفَقْرِ وَهْوَ ذُو نَشَبْ

انتهى.

وللأول -أعني الملتزم للوصفية- أن يقول: الموصوف محذوف، أي: يا رب امرأة قائلة، وألا=

وَمَا لَا يَجُرُّ إِلَّا لَفْظَ الْجَلَالَةِ، وَقَدْ يَجُرُّ لَفْظَ (الرَّبِّ) مُضَافًا إِلَى الْكَعْبَةِ[1]، وَقَدْ يَجُرُّ لَفْظَ (الرَّحْمَنِ)، وَهِيَ التَّاءُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

= رب رجل مأخوذ، ورب رجل مستغنٍ.

ألا ترى أن جميع ما في الأبيات التي استشهد بها صفات. اهـ.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٧٣-١٧٤)، و"الهمع" (٢/ ٤٣٤)، و"شرح الرضي" (٤/ ١٩٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٤١)، و"الأصول في النحو" (١/ ٤١٨).

تنبيه: قال أبوحيان: محل الخلاف في وصف مجرور (رُبَّ) في النكرة المجرورة بها، أما إذا جرت الضمير وفُسِّر بنكرة فلا يشترط وصفها بلا خلاف؛ لاستغنائها عنه بما دل عليه الإضمار من التفخيم، فصار قولك: (ربه رجلًا) بمنزلة: (رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه). اهـ.

"النكت" للسيوطي (٢/ ١٩)، و"الهمع" (٢/ ٤٣٥).

مسألة أخرى: ذكروا من خصائص (رُبَّ) أن تكون لما مضى من الزمان، وأن الفعل الذي يعمل فيها يجب أن يكون ماضيًا، ووجه ذلك بأن ما مضى هو الذي تعلم قلته وكثرته، ويحتمل ذلك فيه، أما المستقبل فجهول الحال لا يعلم أكثيرٌ هو أم قليل؟ فلا يصح عندهم: (رب رجل كريم سألقى) ولا (لألقينَّ).

وقد خالف ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في ذلك وقال: الصحيح أنه يجوز كونه ماضيًا، وحاضرًا، ومستقبلًا، قال: وقد اجتمع الحضور والاستقبال في قوله: «**رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ**» وأيضًا المضي والاستقبال فيما حكى الكسائي عن قول بعض العرب بعد فراغ شهر رمضان: (ربَّ صائمه لن يصومه، وربَّ قائمه لن يقومه)، وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية:

يــــا ربَّ قائلــــة غــــدًا ... يــــا ويــــح أمِّ معاويــــة

وفي قول جحدر:

فـإنَّ أهلـك فـربَّ فـتًى سـيبكي ... عـلَيَّ مهـذَّبٍ رخْـصِ البَنـانِ

وما ذهب إليه ابن مالك اختاره المصنف في "المغني" اهـ.

"الفصول المفيدة في الواو المزيدة" (٢٦٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٧٩)، و"النكت" (٢/ ١٩)، و"المغني" (١/ ١٣٧)، و"الجنى الداني" (٤٥١).

(١) قال المرادي: خص بعضهم دخولها على (الرب) بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: (تربي). "الجنى الداني" ص(٥٧).

أَصْنَٰمَكُم﴾[الأنبياء:٥٧](١)، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف:٩١](٢)، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَقَالُوا: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ لَأَفْعَلَنَّ[٣])، وَهُوَ قَلِيلٌ(٤)، وَقَالُوا: (تالرَّحْمَنِ لَأَفْعَلَنَّ[٥])، وَهُوَ أَقَلُّ(٦)، وَمَا يَجُرُّ كُلَّ ظَاهِرٍ، وَهُوَ الْبَاقِي.

---

(١) الإعراب: الواو: استئنافية. تالله: التاء: حرف قسم وجر، الله: لفظ الجلالة مقسم به، والجار وما دخل عليه متعلقان بفعل القسم المحذوف، والتقدير: (أقسم تالله). لأكيدن: اللام: واقعة في جواب القسم، أكيدن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف لا محل لها من الإعراب، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). أصنامكم: مفعول به، ومضاف إليه، وجملة (وتالله...) استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة (لأكيدن...) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(٢) الإعراب: تالله: جار ومجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، أي: (أقسم). لقد: اللام: واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق. آثرك: فعل ماضٍ، والكاف: مفعول به مقدم. الله: لفظ الجلالة فاعل. علينا: جار ومجرور متعلق بالفعل (آثر)، وجملة (تالله...) لا محل لها من الإعراب، وجملة (لقد آثرك...) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

[٣] في ح، ط٢: (لأفعلن كذا).

(٤) حكاه الأخفش. وحكى أيضًا: (تربي). «شرح الرضي» (٤/ ٣٠٩)، و«التصريح» (٢/ ٤).

[٥] في ح، ط٢: (لأفعلن كذا).

(٦) قال المرادي: وحكى بعضهم أنهم قالوا: (تالرَّحمن) و(تَحَيَاتِكَ)، وذلك شاذ.
«الجنى الداني» صـ(٥٧).

وقال ابن عقيل: وسمع أيضًا: (تالرَّحمن)، وذكر الخفاف في شرح «الكتاب» أنهم قالوا: (تَحَيَاتِكَ) وهذا غريب. «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٣٨).

[المجرور بالإضافة وأقسامه]

ص- أَوْ بِإِضَافَةٍ إلى اسْمٍ عَلَى مَعْنَى (اللَّامِ) كَـ(غلامِ زيدٍ)، أَوْ (مِنْ) كَـ(خَاتَمِ حَدِيدٍ)، أَوْ (فِي) كَـ(مَكْرُ اللَّيلِ)، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ، كَـ(بَالِغَ الكَعْبَةِ)، و(مَعْمُورِ الدَّارِ)، و(حَسَنِ الوجهِ)، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

ش- لَمَّا فَرَغتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ[1]

---

(١) الإضافة لغة: الإلصاق والإمالة، ومنه ضافت الشمس للغروب، أي: مالت. وأضفت ظهري إلى الحائط: أملته. قال امرؤ القيس:

فَلَمَّـا دَخَلْنَـاهُ أَضَـفْنَا ظُهُورَنَـا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

أي: لما دخلنا هذا البيت ألصقنا وأسندنا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحِيرة، مخطط فيه طرائق.

واصطلاحًا: إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه؛ ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون في نحو: (غلام زيد)، ونحو: (غلامي زيد) و(ضاربي عمرو)؛ لقيام المضاف إليه مقامه، ووجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل التنوين، وجعل الجزء الثاني ملازمًا لحالة واحدة، كما أن التنوين كذلك.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"شرح شذور الذهب" ص(٣٤٠-٣٤١)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٩٩)، و"الهمع" (٢/ ٥٠٠).

قول المصنف: (المجرور بالإضافة) ظاهره أن الإضافة هي العاملة، وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب كـ"أوضح المسالك"، فإن مذهبه أن العامل هو المضاف، وهو الصحيح؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله. ويمكن تأويل كلامه هنا بجعل الباء للسببية، أي: المجرور بسبب الإضافة، ولا يلزم من كونها سببًا أن تكون هي العاملة؛ لأن السبب أعم من=

فَقَسَّمْتُهُ[١] إِلَى قِسْمَيْنِ:

[الإضافة المعنوية]

أَحَدُهُمَا: أَلَّا يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا، وَيَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ[٢] صُوَرٍ؛ إِحْدَاهَا: أَنْ يَنْتَفِيَ الْأَمْرَانِ مَعًا، كَ(غُلَامُ زيدٍ)(٣).

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً وَلَا يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لِتِلْكَ الصِّفَةِ(٤)، نَحْوُ: (كاتِبُ القَاضِي)(٥)، و(كَاسِبُ عِيَالِهِ).(٦)

= العامل، أو تؤول الإضافة بالمضاف، فيكون أطلق المصدر الذي هو الإضافة وأراد اسم المفعول وهو المضاف.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٢٠٨)، و"حاشية المكودي" (١/ ٣٢٢).

[١] في ح، ط١، ط٢: (وقسمته). [٢] في الأصل: (ثلاثة صور).

(٣) أي: فإن المضاف غير صفة؛ لأنه ليس اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، وليس المضاف إليه معمولًا له، فهو ليس مرفوعًا ولا منصوبًا به قبل الإضافة.

(٤) أي: معمولًا له قبل الإضافة، وإلا فكلُّ إضافةِ المضاف إليه معمول للمضاف حال الإضافة على الأصح. "الكواكب" ص(٤٥٢).

(٥) أي: فالمضاف صفة؛ لأنه اسم فاعل، والمضاف إليه غير معمول له، أي: لا يصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولًا به، فهو في تقدير: (كاتب للقاضي)، وليس في تقدير: (يكتب القاضي)، بخلاف: (ضارب زيد) فإنه في قوة: (يضرب زيدًا).

قال الآلوسي: واعلم أنه لو قصد كتابة لفظ القاضي كان المضاف معمولًا للصفة، والإضافة لفظية. قاله بعض الفضلاء. اهـ.

(٦) أي: الذي يكسب لهم، لا بمعنى الذي يكسب عياله، قال الشاعر:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

أي: كأنه قال: ألقيت الذي يكسب لهم، لا الذي يكسبهم.

ومثلها: (هذا ضارب زيد أمس) فإن المضاف، وإن كان صفة، لكن المضاف إليه ليس معمولًا لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي؛ خلافًا للكسائي.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لِلْمُضَافِ، وَلَيْسَ الْمُضَافُ صِفَةً نَحْوُ: (ضَرْبُ اللِّصِّ)[(١)].

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ كُلُّهَا تُسَمَّى الْإِضَافَةُ فِيهَا إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً[(٢)]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُفِيدُ أَمْرًا

---

(١) وذهب ابْنُ بُرْهَانٍ، وَابْنُ طَاهِرٍ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إلى أن إضافة المصدر غير محضة، وعلله ابن برهان بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبه الصفة، وعلله ابن الطراوة بأن عمله بالنيابة عن الفعل؛ فهو أقوى من الصفة العاملة بالشبه؛ بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف.

والصحيح ما قرره المصنف، وهو مذهب الجمهور؛ لأن المصدر غير وصف، ويؤيد ذلك وصفه بالمعرفة في قوله:

إِنَّ وَجْـدِي بِـكِ الشَّـدِيدَ أَرَانِي ... عَاذِرًا فِيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا

فوصف (وجدي) وهو مصدر مضاف لياء المتكلم بالشديد المعرف بـ(أل)، فهذا يدل على أن المصدر عُرِّف بالإضافة. ومن الأدلة أيضًا توكيده بالمعرفة عند إضافته، كقوله:

وَلَوْ كَانَ حُبِّي أُمَّ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ ... لَأَهْلَكَ مَالاً لَمْ تَسَعْهُ الْمَسَارِحُ

واختلفوا أيضًا في إضافة اسم التفضيل، فذهب سيبويه والأكثرون على أن إضافة (أفعل التفضيل) محضة.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ، وَالْفَارِسِيُّ، وأبوالكرم بْنُ الدَّبَّاسِ، والْجُزُولِيُّ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ إلى أنها غير محضة، واستدلوا بنحو: (مررت برجل أفضل القوم)، فقالوا: لو كانت إضافته محضة للزم وصف النكرة بالمعرفة.

وصحح السيوطي أنها محضة؛ إذ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزًا ولا بعد (رُبَّ) و(أل)، وهذه الأشياء لوازم التنكير، فانتفاؤها عنه حال الإضافة يدل على تعريفه بها. قال سيبويه: العرب لا تقول: (هذا زيد أسودَ الناس)؛ لأن الحال لا يكون معرفة.

وأما ما استدلوا به من المقال: (مررت برجل أفضل القوم)، فَخُرِّجَ على أن (أفضل القوم) بدل لا نعت، وفيه وقوع البدل مشتقًا وهو قليل.

"الهمع" (٢/ ٢٠٦)، و"التصريح" (٢/ ٢٧)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ٤٢-٤٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٠٥).

(٢) وهي الأغلب؛ ولذا قدمها.

مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ التَّعْرِيفُ[١] إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً[٢]، نَحْوُ: (غلامُ زيدٍ)،

---

(١) وهذا التعليل لتسميتها معنوية، وتسمى أيضًا محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال.

(٢) ما لم يكن المضاف متوغلًا في الإبهام، فلا تفيده تعريفًا، بل تخصيصًا وإن أضيف إلى معرفة، كـ(مثلك)، و(غيرك)، و(حسبك)، و(ناهيك)، وهذه الألفاظ مأخذها السماع، والمسموع: (غيرك)، و(شبهك)، و(مثلك)، و(خِدْنُك -بكسر الخاء وسكون المهملة- بمعنى صديق)، و(حسبك من رجل -أي: كافيك-)، و(شرعك)، و(بجْلك)، و(قِدك في معنى حسب)، و(تِرْبُ)، و(ضَرْب)، و(نِدٌّ)، و(نحوك في معنى مثل)، و(همُك)، و(هدُّك)، وسمع استعمال (هدك) فعلًا، قال سيبويه: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: (مررت برجل هدَّك من رجل، وبامرأة هدتْك من امرأة) فجعله فعلًا كأنه قال: (فَعَلَ وفعلت) بمنزلة كفاك وكفتك.

(وقيد الأوابد)، و(عُبْرُ الهواجر أي: عابرة)، وسمع:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

يقال: حصان قيد الأوابد، أي: سريع.

وقولهم: (هذه ناقة عُبْرُ الهواجر) والهواجر: جمع هاجرة وهي شدة الحر، أي: ناقة تقطع الهواجر.

(ونظيرك)، و(سواك)، و(جارية شكل النجار)، و(حجرٌ ملءُ الكف).

فهذه الأسماء نكرات وإن أضيفت إلى معرفة؛ إما لأنها على نية التنوين؛ قصدًا للتخفيف كالوصف، كما قاله سيبويه، والمبرد، وجزم به ابن مالك في (حسب) ونحوها، أو لأنها شديدة الإبهام كما ذكرنا وقال به السيرافي وابن السراج وغيرهما. وجزم به ابن مالك في (غير)، و(مثل) ونحوها؛ لأنك إذا قلت: (غير زيد) فكل شيء إلا زيد غيره، و(مثل زيد) فمثله كثير، واحد في طوله، وآخر في عمله، وآخر في صنعته، وآخر في حسنه، وهذا لا يكاد له نهاية...، وقال الأخفش: يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: (هذا مثل لك)، ولا (غير لك)، وأول أحوال الاسم التنكير؛ فلذلك كانت نكرة.

تنبيه: قال ابن السري: إذا أضفت (غيرًا) إلى معرَّف له ضد واحد فقط تعرف (غير)؛ لانحصار الغيرية، كقولك: (عليك بالحركة غير السكون)، فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] صفة: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ إذ ليس لمن رضي عنهم ضد غير المغضوب عليهم، فتعرف ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لتخصصه بالمرضي عنهم. =

أو[١] التَّخْصِيصُ(٢) إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً، كَ(غُلَامُ امْرأَةٍ).

[أقسام الإضافة المعنوية]

ثُمَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ(٣)[٤] عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ عَلَى مَعْنَى (فِي)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ(٥)،

= وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك، فقيل: (جاء مثلك) كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني، واعتبار النكرة والمعرفة بمعانيهما، فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، مع أن معنى (غير الذي كنا نعمل)، أي: الصلاح؛ لأن عملهم كان فاسدًا، وقول الشاعر:

إِنْ قُلْتَ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرَهُ ... أَوْ قُلْتَ شَرًّا مَدَّهُ بِمِدَادِ

والجواب على ما ذكر ابن السراج: أنه على البدل، لا الصفة أو حمل (غير) على الأكثر مع كونه صفة؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه.

"الارتشاف" (٤/ ١٨٠٢)، و"الهمع" (٢/ ٥٠٣)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٤٠-٢٤١-٢٤٢)، و"التصريح" (٢/ ٢٧)، و"النكت" (٢/ ٤٣-٤٤).

[١] في ب، ط١، ط٢: (والتخصيص).

(٢) والمراد بالتخصيص: ما لا يبلغ درجة التعريف، فإن (غلام امرأة) أخص من (غلام)، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز (غلام زيد). قاله المصنف في "المغني" (٢/ ٥١٠-٥١١).

انظر: "التصريح" (٢/ ٢٦).

(٣) أي: المعنوية.

[٤] في ح، ط٢: (ثم إن هذه الإضافة...).

(٥) وهذا المعنى للإضافة لم يكن مشهورًا عندهم، حتى قال ابن مالك في شرحي "الكافية" و"التسهيل": وقد أغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح، فمن شواهدها قوله: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وقوله: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]... وقول العرب: (شهيد الدار)، و(قتيل كربلاء). اهـ. =

نَحْوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[سبإ:٣٣](١).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَلَى مَعْنَى (مِنْ)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلًّا لِلْمُضَافِ، وَيَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْهُ، نَحْوُ: (خَاتَمُ حَدِيدٍ)[٢]، و(بابُ سَاجٍ)(٣)، بِخِلَافِ نَحْوِ: (يَدُ زيدٍ)؛ فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْيَدِ بِأَنَّهَا زَيْدٌ(٤).

= "شرح التسهيل" (٣/ ٢٢١-٢٢٣)، و"شرح الكافية" (١/ ٤٠٧).

قال أبوحيان في "شرح التسهيل": لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وما استدل به مؤول.

قال السيوطي: قلت: قد ذكرها ابن الحاجب كما في "الكافية"، وعبدالقاهر كما نقله عنه في "الارتشاف"، وَصرح ابْن الْحَاجِب فِي مقدمته بِأَن تَقْدِير (فِي) أقل من تقدير (اللَّام) و (من)، وَكَذَا قَالَ ابْن مَالك، وَزَاد أَن تَقْدِير (من) أقل من تَقْدِير (اللَّام).

"الهمع" (٢/ ٥٠٢)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ٤١)، و"الكافية" لابن الحاجب مع شرحِها (٢/ ٥٩٠)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٠٠).

(١) الإعراب: بل: حرف إضراب. مكرُ: في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: فاعل لفعل محذوف تقديره: (بل صدنا مكر الليل والنهار) أي: مكركم في هذين الوقتين.

الثاني: مبتدأ خبره محذوف، أي: (مكر الليل صدنا).

الثالث: العكس، أي: (سبب كفرنا مكر الليل).

[٢] في الأصل، ج، ح، خ: (خاتم فضة).

(٣) الا ترى أن الحديد كلٌّ للخاتم، والساج كلٌّ للباب، ويصح أن يقال: (هذا الخاتم حديد)، و(هذا الباب ساج)، ومن هذه الإضافة إضافة العدد إلى المعدود، نحو: (ثلاثة أثواب)، والمقادير إلى المقدرات، نحو: (قفيز برٍّ)، و(صاع تمر)، والعدد إلى العدد، نحو: (ثلاثمائة).

"شرح التسهيل" (٣/ ٢٢٣)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٠٦)، و"الأشموني" (٢/ ٢٣٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٠٠).

(٤) ولم يشترط قوم -منهم ابن كيسان والسيرافي- صحةَ الإخبار، فذهبوا إلى أنه وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول، فالإضافة فيه بمعنى (من).

"الارتشاف" (٤/ ١٧٩٩)، و"الهمع" (٢/ ٥٠١)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٠٧)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٢٣).

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ عَلَى مَعْنَى (اللَّامِ)، وَذَلِكَ فِيمَا بَقِيَ[(1)]، نَحْوُ: (غلامُ زيدٍ)، و(يَدُ زيدٍ).

---

(1) يعني: إذا انضبطت مواضع الإضافة التي بمعنى (في)، ومواضع الإضافة التي بمعنى (من)، فليعلم أن كل إضافة سواهما فهي بمعنى (اللام)، وإن لم يحسن تقدير لفظها، نحو: (زيد عند عمرو)، فلا يخفى أن لفظ اللام لا يحسن تقديره هنا، ومع ذلك يحكم بأن معناها مراد كما حكم بأن معنى (من) في التمييز مراد، وإن لم يحسن تقدير لفظها، وأن معنى (في) في الظروف مراد وإن لم يحسن تقدير لفظها. فالحاصل: أنه ليس المراد بقولهم تقدير معنى (اللام) أن اللام مقدر لفظها في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها، نحو: (كل رجل)، فليس بلازم صحة التصريح بها، بل تكفي إفادة مدلولها، فقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه)، و(شجر الأراك) الإضافة فيها بمعنى اللام الاختصاصية، ولا يصح إظهارها فيه، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة.

"شرح التسهيل" (٣/ ٢٢٣)، و"الصبان" (٢/ ٢٣٨).

تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن الإضافة التي على معنى حرف إنما هي المعنوية كما لا يخفى، وعلى هذا فاللفظية الآتية ليست على معنى حرف؛ لأنه لم يذكر معه ذلك. وظاهر كلام "التسهيل" و"الألفية" أن الإضافة اللفظية على معنى (اللام)؛ لأنه بعد أن بيَّن ضابط الإضافة التي على معنى (في) و(من) قال: واللام لما سوى ذينك. ولا شك في دخول اللفظية في (سوى ذينك). وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جني والشلوبين، واستدل الشاطبي على كون الإضافة اللفظية على معنى (اللام) بظهور اللام في قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ويضم إلى هاتين الآيتين قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤]، ورد هذا الاستدلال بعدم اطراده؛ إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة، وأيضًا يمكن أن يقال: إن هذه اللام المصرَّح بها هي اللام المسماة بلام التقوية، لا اللام التي الإضافة على معناها، ويدل على ذلك كلام المصنف في "المغني" (١/ ٢١٧) فإنه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة: ومنها: اللام المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك كقوله: (يا بؤس للحرب)... ثم قال: وَمِنْهَا: اللَّام الْمُسَمَّاة لَام التقوية، وَهِي المزيدة لتقوية عَامل ضعف؛ إِمَّا بتأخره، نَحْو: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وَنَحْو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بِكَوْنِهِ فرعًا فِي الْعَمَل، نَحْو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، وَنَحْو: (ضربي لزيد حسن)، وَ(أَنا ضَارب لعَمْرو).

وانظر: "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٤)، و"الصبان" (٢/ ٢٣٨)، و"الخضري" (٢/ ٥).

[الإضافة اللفظية]

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً(١) لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَلِهَذَا أَيْضًا ثَلَاثُ صُوَرٍ: إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ، كَ(هَذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غدًا)، وَ[٢] إِضَافَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَ(هَذا مَعْمُورُ الدَّارِ، الآنَ أَوْ غدًا)(٣)، وَ[٤]إِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

---

(١) أي: منصوبًا أو مرفوعًا، وإلا فهو في حال الإضافة معمول لها أيضًا، لكن مجرور، وإن شئت قلت: معمولاً لها قبل الإضافة؛ ليخرج المعمول حالة الإضافة.

[٢] في الأصل، خ: (أو).

(٣) إنما قيد بـ(الآن) أو (غدًا) في اسم الفاعل والمفعول، ليشير إلى أن محل كون إضافة اسم الفاعل والمفعول غير محضة إذا أريد بهما الحال أو الاستقبال، فإن أريد المضي كانت محضة كما تقدم.

بقي إذا أريد بالوصف الاستمرار، فما نوع إضافته؟

قال الصبان: ونقل شيخنا السيد عن بعضهم: أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية؛ نظرًا للماضي، وكونها لفظية؛ نظرًا للحال والاستقبال؛ لأن الاستمرار صادق بالجميع، فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره. ثم رأيت الدماميني ذكره نقلاً عن "شرح الكشاف" لليمني، حيث قال: اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية؛ لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقية؛ لتمام المشابهة، وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار المضي، فتكون محضة، فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل، واعتبار الحال والاستقبال، فتكون غير محضة، فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه. اهـ باختصار.

وقال: ورأيت الشُّمُنِّي ذكره نقلاً عن "شرح الكشاف" للتفتازاني حيث قال: الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال، فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾[الأنعام: ٩٦] قراءة سبعية؛ لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع (مالك يوم الدين) عن الوصفية إلى البدلية، وبجعل (سكنًا) منصوبًا بفعل محذوف، والتعويل على القرائن والمقامات.

"الصبان" (٢/ ٢٣٩-٢٤٠)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٥٣)، "الخضري" (٢/ ٦).

[٤] في الأصل، خ: (أو).

بِاسْمِ الْفَاعِلِ كَ(هَذا رجلٌ حسنُ الوجهِ) وَتُسَمَّى إِضَافَةً لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ أمرًا لَفظِيًّا وَهُوَ التَّخْفِيفُ[١]؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (ضَارِبُ زيدٍ) أَخَفُّ مَنْ قَوْلِكَ: (ضَارِبٌ زَيدًا) وَكَذَا الْبَاقِي، وَلَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا[٢]؛ وَلِهَذَا صَحَّ وَصْفُ (هَدْيًا) بِ(بَالِغَ)[٣] مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ[٤]، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَدْيَا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[المائدة:٩٥][٥]، وَصَحَّ مَجِيءُ (ثَانِيَ) حَالًا مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾[الحج:٩][٦].

---

(١) وتسمى أيضًا غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ لأن نحو: (ضارب زيد) -مثلًا- في تقدير: (ضارب هو زيدًا)، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا.
"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٥).

(٢) فإن قلت: قد قال ابن مالك إنها تفيد التخصيص أيضًا، فإن (ضارب زيد) أخص من (ضارب).
قال ابن هشام: وهذا سهو؛ فإن (ضارب زيد) أصله (ضاربٌ زيدًا) لا (ضارب) فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل الإضافة. اهـ "المغني" (٢/ ٥١١).
وإنما كان الخفض أخف؛ لأنه لا تنوين معه ولا نون.

[٣] في الأصل، خ: (بالغ الكعبة).

(٤) فلو كانت إضافته أفادته تعريفًا لإضافته إلى المعرفة؛ لما صح وقوعه صفة؛ لأن النكرة لا توصف بالمعرفة.

(٥) الإعراب: هديًا: في إعرابه ستة أوجه: **أظهرها**: أنه حال من الضمير في (به) من قوله: ﴿ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيَۢا ﴾ [المائدة: ٩٥]، قال الزجاج: هو منصوب على الحال، المعنى: (يحكم به مقدرًا أن يهدى)، يعني: أنه حال مقدرة لا مقارنة، وكذا قال الفارسي، كقولك: (مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا)، أي: مقدرًا الصيد.
ومن الأوجه الستة: قيل: حال من (فجزاء) من قوله: ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، ومنها: منصوب على المصدر، أي: (يهديه هديًا)، ذكره مكي وأبوالبقاء.
بالغ: صفة لـ(هديًا) ولم يتعرف بالإضافة؛ لأن إضافته لفظية، ومثله ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، فـ(ممطرنا) صفة لـ(عارض)، وقيل: خبر ثانٍ، وبالغ: مضاف. **الكعبة**: مضاف إليه من باب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

(٦) الإعراب: **ثاني**: حال من الضمير في قوله: (يجادل) من قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الحج: ٣] الآية، وثاني: مضاف. **عطفه**: مضاف إليه، وعطف: مضاف، والهاء: مضاف إليه. والشاهد: صحة مجيء (ثاني) حال مع إضافته إلى المعرفة، فلو كان اكتسب التعريف=

[ما لا يجتمع مع الإضافة]

ص- وَلَا تُجَامِعُ الْإِضَافَةُ تنوينًا، وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا[١]، وَلَا (أَلْ) إِلَّا فِي نَحْوِ: (الضَّارِبَا زيدٍ)، و(الضَّارِبُو زيدٍ)، و(الضَّارِبُ الرَّجلِ)، و(الضَّاربُ رأسِ الرَّجلِ[٢])، و(بالرَّجلِ الضَّاربِ غلامِهِ).

ش- اعْلَمْ أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَ التَّنْوِينِ، وَلَا مَعَ النُّونِ التَّالِيَةِ لِلْإِعْرَابِ[٣]،

= من إضافته لما صح مجيئه حالاً؛ لأن المعرفة لا تنصب على الحال، فالحال واجب التنكير.

ومن الأدلة أيضًا دخول (رُبَّ) عليه مع إضافته إلى الضمير، كقول جرير:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ   لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ولا تدخل (رُبَّ) على المعارف.

«المغني» (٢/ ٥١١).

تتمة: اختلف النحاة في الإضافة إلى الجمل هل تفيد التعريف؛ لأنها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها، أو مبتدئها، أو التخصيص؛ لأن الجمل نكرات؟

استظهر الروداني الأول، ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة؛ لأنه باعتبار ظاهرها، وقطع النظر عن التأويل. وظاهره أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة، كما هو مفاد التعليل، وإلا كانت للتخصيص.

«الخضري» (٢/ ٥)، و«الصبان» (٢/ ٢٣٩).

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا   مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

[٢] في ح، ط٢: (الجاني).

(٣) وما ألطف قول بعضهم:

وَكُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ فِي الْتِئَامِ   عَلَى رَغْمِ الْحَسُودِ بِغَيْرِ آفَهْ

فَقَدْ أَصْبَحْتُ تَنْوِينًا وَأَضْحَى   حَبِيبِي لَا تُفَارِقُهُ الْإِضَافَهْ

وقول من قال:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ   فَحَيْثُ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي =

وَلَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ[١]، تَقُولُ: (جَاءَنِي غلامٌ يَا هَذَا)، فَتُنَوِّنُ، فإذا أَضَفْتَ قُلْتَ: (جَاءَنِي غُلامُ زيدٍ)، فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يدلُّ عَلَى كَمَالِ الِاسْمِ[٢]، وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى نُقْصَانِهِ[٣]، وَلَا يَكُونُ الشَّيْءُ كَامِلًا نَاقِصًا[٤]، وَتَقُولُ: (جَاءَنِي مُسْلِمانِ، ومُسْلِمُونَ)، فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ: (مُسْلِمَاكَ، ومُسْلِمُوكَ)، فَتَحْذِفُ النُّونَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[الحج:٣٥][٥]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾[الصافات:٣٨][٦]،

= وقول بعضهم:

أَزَالَ اللهُ عَنْكُمْ كُلَّ آفَهْ ... وَسَدَّ لَدَيْكُمْ سُبُلَ الْمَخَافَهْ

وَلَا زَالَتْ نَوَائِبُكُمْ جَمِيعًا ... كَنُونِ الْجَمْعِ فِي حَالِ الْإِضَافَهْ

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٢٢).

(١) وإنما لم تجتمع الألف واللام والتنوين؛ لأن الألف واللام للتعريف، والتنوين للتنكير، وهما ضدان، فلا يجتمعان، كذا قيل. "حاشية الآلوسي".

(٢) أي: لعدم احتياجه.

(٣) لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه، فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما.
"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٢٣).

(٤) وقال المصرح في علة منع الجمع بينهما: لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلا يجمع بينهما.
وقال المصنف في التذكرة: فإن قيل: لم حذف في الإضافة؟
فالجواب: أنه حرف من حروف المعاني، فهو كلمة كواو العطف وباء الجر، فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد.
"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٢٤)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٠).

(٥) الإعراب: الواو: حرف عطف. المقيمي: معطوف على (المخبتين) من قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [الحج: ٣٤-٣٥]، والمقيمي: مضاف. الصلاة: مضاف إليه.

(٦) الإعراب: إنكم: (إنّ) مع اسمها. لذائقو: اللام: لام الابتداء مزحلقة، ذائقو: خبر (إنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وذائقو: مضاف. العذاب: مضاف إليه.

﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾[القمر:٢٧][1]، وَالْأَصْلُ: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾، و(لذائقون)، و(مُرسِلون)، وَالْعِلَّةُ فِي حَذْفِ النُّونِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي حَذْفِ التَّنْوِينِ؛ لِكَوْنِهَا قَائِمَةً مَقَامَ التَّنْوِينِ.

وَإِنَّمَا قَيَّدتُ النُّونَ بِكَوْنِهَا تَالِيَةً[2] لِلْإِعْرَابِ؛ احْتِرَازًا مِنْ نوني الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَذَلِكَ كَنُونَي (حِينٍ)، وَ(شَيَاطِينَ)، فَإِنَّهُمَا مَتْلُوَّانِ[3] بِالْإِعْرَابِ لَا تَالِيَانِ لَهُ، تَقُولُ: (هذا حِينٌ يَا فَتَى)، و(هَؤُلَاءِ شَيَاطِينُ يَا فَتَى)، فَتَجِدُ إِعْرَابَهُمَا بِضَمَّةٍ وَاقِعَةٍ بَعْدَ النُّونِ؛ فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ: (آتِيكَ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)، وَ(هَؤُلَاءِ شَيَاطِينُ الإِنْسِ)، بِإِثْبَاتِ النُّونِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهَا مَتْلُوَّةٌ بِالْإِعْرَابِ لَا تَالِيَةٌ لَهُ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَإِنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَ الْغُلَامُ)، فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ: (جَاءَ غُلَامُ زيدٍ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ، وَالْإِضَافَةَ لِلتَّعْرِيفِ؛ فَلَوْ قُلْتَ: (الغلامُ زيدٍ)؛ جَمَعْتَ عَلَى الِاسْمِ تَعْرِيفَيْنِ[4]، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ[5].

---

(١) الإعراب: إنا: (إنّ) مع اسمها. مرسلو: خبرها مرفوع وعلامة رفعه الواو، ومرسلو: مضاف. العذاب: مضاف إليه.
وجعل عبادة (مرسلو) ملحقًا بجمع المذكر السالم لا جمعًا حقيقة؛ لعدم تعدد المولى.
"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١١٠).

(٢) أي: واقعة بعد علامة الإعراب.

(٣) أي: أن علامة الإعراب تليها، وهذا مبني على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة، والأصح أنه مقارن. وبقي قول ثالث: أنه قبله، لكنه لا يوافق فرض المسألة.
وقد أشار الجعبري في نونيته إلى الأقوال الثلاثة، فقال:
وَالشَّكْلُ سَابِقُ حَرْفِهِ أَوْ بَعْدَهُ ... قَوْلَانِ وَالتَّحْقِيقُ مُقْتَرِنَانِ
"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٢٤)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٦)، و"الصبان" (٢/ ٢٣٧).

(٤) أي: تعريف (أل)، وتعريف الإضافة.

(٥) وجوز الرضي في "شرح الكافية" اجتماع تعريفين متغايرين، واستدل على ذلك باجتماعهما في باب النداء، وأنه يقال: (يا هذا)، و(يا عبدالله)، و(يا أنت)، و(يا ألله). وبناء على ذلك:=

وَيُسْتَثْنَى مِنْ مَسْأَلَةِ الأَلِفِ وَاللَّامِ[1] أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ

= أجاز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه، قال: وعندي أنه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنًى، نحو: (زيد الصدقِ)، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم: (مضمر الحمراء)، و(أنمار الشاء)، و(زيد الخيل).

وقال: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما.

"شرح الرضي" (١/ ٣٣٨-٣٣٩) (٢/ ٢٣٩).

(١) والمسائل المستثناة كلها في الإضافة غير المحضة، وأما المحضة فلا يجوز فيها ذلك ولا يستثنى شيء، وأجاز الكوفيون ذلك في إضافة عدد إلى معدود، ورووا عن العرب: (الخمسة الأثواب). قال الرضي: نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف إلى معدود، نحو: (الثلاثة الأثواب) إلى العشرة و(المائة الدرهم) و(الألف الرجل)، وهو ضعيف قياسًا واستعمالاً، أما القياس؛ فلأنَّ تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه، فيكون اللام في المضاف ضائعًا، وأما الاستعمال؛ فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء، والفصحاء على غيره. اهـ.

"شرح الرضي على الكافية" (٢/ ٢٤٦).

وخرَّج ابن مالك ما نقل الكوفيون على البدل، وأن الأصل في (الخمسة الأثواب): (الخمسة خمسة الأثواب)، فحذفوا البدل وأبقوا عمله كما في قول الشاعر:

رَحِـــمَ اللهُ أَعْظُمًـــا دَفَنُوهَـــا ... بِسِجِسْـتَانَ طَلْحَـةِ الطَّلَحَـاتِ

على تقدير: أعظم طلحة الطلحات، فحذفوا البدل وأبقوا عمله، وقوله:

الْآكِـلُ الْمَـالَ الْيَتِـيمِ بَطَـرَا ... يَأْكُـلُ نَـارًا وَسَيَصْـلَى سَـقَرَا

على تقدير: الآكل المال مالَ اليتيم، ونظيره:

الْمَـالُ ذِي كَـرَمٍ تُنْمَـى مَحَامِـدُهُ ... مَا دَامَ يَبْذُلُـهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَـنِ

على تقدير: المال مالَ ذي كرم، فحذف البدل ونوى لفظه فبقي عمله.

"شرح التسهيل" (٣/ ٢٧١-٢٧٢).

وخرج بعضهم ما نقل الكوفيون على زيادة (أل).

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٦).

مَعْمُولاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ(١) وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةِ أُمُورٍ تُذْكَرُ؛ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ[٢] بَيْنَ الأَلِفِ وَاللَّامِ وَالإِضَافَةِ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مُثَنًّى، نَحْوُ: (الضَّاربَا زيدٍ)(٣).

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالمًا، نَحْوُ: (الضَّاربُو زيدٍ)(٤).

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: (الضَّاربُ الرجلِ)(٥).

وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: (الضَّاربُ رأسِ الرَّجلِ)(٦).

وَالْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: (مَرَرتُ بالرجلِ الضَّاربِ غلامِهِ)(٧).

---

(١) أي: وهي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها. اهـ. «الآلوسي».

[٢] في خ: (تجمع).

(٣) ومن كلامهم:

إِنْ يَغْنَيَا عَنِّيَ الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ ... فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

(٤) ومثله:

لَيْسَ الأَخِلَّاءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ ... إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

(٥) ونحوه قول الشاعر:

أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

(٦) قال الشاعر:

لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِدَا ... بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ

(٧) قال الشاعر:

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ ... مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالَا

ومنع المبرد هذه المسألة الأخيرة، وأوجب فيها النصب، وهو محجوج بالسماع.

وقد ذكر ابن مالك المسائل الأربع الأول، وترك الخامسة، قال رحمه الله: =

[باب: الأسماء العاملة عمل الفعل]

ص- بَابٌ: يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الفِعْلِ كَ(هَيْهَاتَ)، وَ(صَه)، وَ(وَي)، بِمَعْنَى: (بَعُدَ)، وَ(اسْكُتْ)، وَ(أَعْجَبُ)، وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، و ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[النساء:٢٤] مُتأَوَّلٌ، ولَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ(١)، ويُجزَمُ المُضَارِعُ[٢] فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَـكِ تُحْمَـدِيْ أَوْ تَسْـتَرِيحِيْ

ولا يُنصَبُ.

ش- هَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِلْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ أَفْعَالِهَا، وَهِيَ سَبْعَةٌ(٣).

=

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِيفَ الثَّـانِي ... كَزَيْـدٌ الضَّـارِبُ رَأْسِ الْجَـانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ ... مُثَـنًّى اوْ جَمْعًـا سَـبِيلَهُ اتَّبَـعْ

(١) فلا يقال: (هيهات هو)، و(صه أنت)؛ ولهذا حكم بفعلية: (هات)، و(تعال)؛ لاتصال ضمير الرفع البارز بهما في قولك: (هاتي)، و(تعالي)، و(هاتيا)، و(تعاليا) و(هاتوا)، و(تعالوا)، و(هاتين)، و(تعالين)، لكن قال ياسين: يشكل على هذا: الكاف المتصلة بـ(عليك) على قول من يقول: إن محلها رفع على الفاعلية. وهذا الحكم غير موجود في أغلب النسخ؛ فلذا لم يشرحه المصنف. "حاشية الآلوسي"، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٩١).

[٢] (المضارع) ليس في الأصل، ب، خ.

(٣) زاد في "الشذور" ثلاثة، وجعلها عشرة، وهي: اسم المصدر، كقوله:

أَظَلُـومُ إِنَّ مُصَـابَكُمْ رَجُـلًا ... أَهْـدَى السَّـلَامَ تَحِيَّـةً ظُلْـمُ

هذا النوع من اسم المصدر يعمل باتفاق، وهو ما كان في أوله ميم مزيدة لغير مفاعله=

[باب: اسم الفعل وأقسامه]

أَحَدُهَا: اسْمُ الْفِعْلِ(١)، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

= ك(مصابكم) في البيت.

وقوله:

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ ... فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أُلُوفَا

وقوله:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وقوله:

لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ ... جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وهذا النوع من اسم المصدر فيه خلاف في إعماله، أجاز إعماله الكوفيون والبغداديون، ومنعه البصريون، فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالًا تعمل فيها.

وهناك نوع من اسم المصدر لا يعمل اتفاقًا، وهو ما كان من أسماء الأحداث علمًا، ك(سبحان) علمًا للتسبيح، و(فُجَّار)، و(حَمَادِ) علمين للفجَرة والمحمدة.

"شرح شذور الذهب" ص(٤١٧-٤١٨)، و"الأشموني" (٢/ ٢٨٧-٢٨٨).

ومما زاده في "الشذور": الظرف والجار والمجرور المعتمدان على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو مخبر عنه، نحو: (مَا فِي الدَّار زيد)، (مَا عندك مَال)، قال تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ونحو: (مررت برجل في الدار أبوه، أو عندك أبوه)، ونحو: (جاء الذي في الدار أو عندك أبوه)، ونحو: (زيد في الدار أو عندك أبوه).

(١) وهو ما ناب عن الفعل، وليس فضلة، ولا متأثرًا بعامل.

وقوله: (ولا متأثرًا بعامل) فصل خرج به المصدر في نحو: (ضربًا زيدًا)، والصفات في نحو: (أقائم زيد؟)؛ فإنها وإن نابت عن الفعل، إلا أنها تتأثر بالعوامل. قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

وقولنا: (وليس فضلة) خرج بذلك الحروف التي فيها معاني الأفعال ك(ليت)، و(لعل)، فإنها=

مَا سُمِّي بِهِ المَاضِي كَ(هَيْهَاتَ)[(١)] بِمَعْنَى بَعُدَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ ومَنْ بِهِ وَهَيهاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُواصِلُهْ[(٢)]

= نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل، ولكنها فضلة.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٨)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٨/ ٣٨٣٥).

وعرفه بعضهم بقوله: كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل، غير أنها لا تقبل علامته.

فإن قلت: ما هي الفائدة في العدول عن الفعل إلى اسم الفعل؟

قلت: الفائدة في ذلك قصد المبالغة؛ فإن القائل: (أفٍّ) كأنه قال: (أتضجر كثيرًا)، والقائل: (هيهات) كأنه قال: (بَعُدَ جدًّا)، والقائل: (نزالِ) أي: (أكثر النزول)، و(صه) أي: (أكثر السكوت)، وهكذا. قاله ابن السرج كما أفاده عنه سم.

"الصبان" (٣/ ١٩٤)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٠٢)، و"الأصول في النحو" (٢/ ١٣٣-١٣٤).

(١) فائدة: إذا وقع بعد (هيهات) اللام كانت زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. "الصبان" (٣/ ١٩٧).

(٢) التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" ص(٥١٤)، و"الخصائص" (٣/ ٤٤)، و"شرح التصريح" (١/ ٣١٨) (٢/ ١٩٩)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٧٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ٣٥)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٢٧٦-٢٧٧)، و"لسان العرب" (هيه).

وبلا نسبة في "الارتشاف" (٤/ ٢١٣٩) (٥/ ٢٣٠٢)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٨١)، و"شرح شذور الذهب" ص(٤٠٩)، و"معاني القرآن" للفراء (٢/ ١٤٠)، و"الهمع" (٣/ ١٢٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٠٦).

اللغة: **هيهات**: بَعُدَ، **العقيق**: موضع معروف بالحجاز. **خِلٌّ**: -بكسر الخاء المعجمة- أي: ودٌّ وصديق.

المعنى: بَعُدَ عنا كثيرًا ذلك الموضع ومن يقطن به من الأحباب والأصدقاء، وبَعُدَ الصديق والحبيب الذي كنا نتصل به ويتصل بنا، ونصله ويصلنا.

الإعراب: **فهيهات**: الفاء: بحسب ما قبلها، هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعُدَ). **هيهات**: توكيد للأول، ليس له فاعل؛ لأنه لم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية والتوكيد للأول. **العقيق**: فاعل (هيهات) الأول. ومن: الواو عاطفة، من: اسم موصول معطوف على (العقيق)=

= مبني على السكون في محل رفع. به: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول. وهيهات: الواو: حرف عطف، هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعُدَ). خِلٌّ: فاعله. بالعقيق: جار ومجرور متعلق بـ(نواصله) أو بمحذوف صفة لـ(خل). نواصله: نواصل: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، وجملة (نواصله) في محل رفع صفة لـ(خل) أو في محل نصب حال منه؛ لأنه قد تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة.

الشاهد فيه: قوله: (هيهات) فإنه اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعُدَ)، وقد عمل عمل مسماه.

فائدة: حَكَى الصَّغَانِيُّ في (هيهات) سِتًّا وَثَلَاثِينَ لُغَةً: (هَيْهَاتِ)، و(أَيْهَاتِ)، و(هَيْهَانِ)، و(أَيْهَانِ)، و(هَيْهَاةِ)، و(أَيْهَاةِ) كل وَاحِدَة من هَذِه السِّتَّة مَضْمُومَة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكل وَاحِدَة مِنْهَا منونة، وَغير منونة، وَحكى غَيره: (أَيْهَاكَ)، و(أَيْهَا)، و(إِيْهَا)، و(هَيْهَاتَا -بِالْأَلف-)، و(إِيْهَاءَ -بِالْمدِّ-) فزادت على الْأَرْبَعين.

«الهمع» (٣/ ١٠٧)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣٠٢).

فائدة أخرى: ومن أسماء الفعل الماضي أيضًا: (سُرْعانَ) بمعنى (سَرُعَ) مثلث السين، والراء ساكنة، والنون تفتح وتضم.

ومنها: (وُشْكَانَ) مثلث الواو، والنون مفتوحة في كل وجه، ومعناه أيضًا (سَرُعَ)، وقيل: (قَرُبَ). يقال: وشْكَانَ ذا خروجًا، وأصله وَشُكَ ذا خروجًا. ويستعمل (وشكان) أيضًا مصدرًا، تقول: (عجبتُ من وَشْكَانَ ذلك الأمر)، أي: من سرعته.

ومنها: (بطآن) بمعنى (بَطُؤَ) تقول: (بطآن ذا خروجًا) وفيه معنى التعجب، أي: ما أبطأه.

ومنها: (بَخ) بمعنى (عَظُمَ).

ومنها: (شتان) بمعنى (افترق)، وتطلب فاعلًا دالًّا على اثنين كـ(شتان الزيدان) أو (شتان زيد وعمرو) وقد تزاد بعدها (ما)، كقوله:

شَتَّانَ مَا نَوْمِي عَلَى كُورِهَا ... وَنَوْمُ حَسَّانَ أَخِي جَابِرِ

فـ(ما) زائدة، وما بعدها فاعل، والمراد بـ(كورها): رحل الناقة.

وقد تزاد (ما بين) بعدها، كقوله:

فَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

فـ(اليزيدين) فاعل مرفوع تقديرًا، و(ما بين) زائدة، وقيل: (ما) موصولة بـ(بين) واقعة على المسافة، وهي فاعل (شتان) بمعنى (بَعُدَ) لا (افترق)، أي: بعدت المسافة التي بينهما. أفاده=

وَمَا سُمِّيَ بِهِ الأَمْرُ[1] كَ(صَهْ) بِمَعْنَى (اسْكُتْ)، وَفِي الْحَدِيثِ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ -والإِمَامُ يَخْطُبُ-: (صَهْ) فَقَدْ لَغَوتَ!»[2] كَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ.

= الدماميني.

وأما قوله:

جَــازَيْتُمُونِي بِالْوِصَــالِ قَطِيعَــةً   شَــتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَـنِيعِي

فقال في "شرح شذور الذهب" ص(٤١٣): لم تستعمله العرب، وقد يخرج على إضمار (ما) موصولة بـ(بين). اهـ. أي: فتكون (شتان) بمعنى (بَعُدَ)، و(ما) بمعنى المسافة.

"حاشية الخضري" (٢/ ١٤١).

(١) وهو الغالب، ويليه اسم الفعل الماضي ثم المضارع. قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـ(آمِينَ) كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

ولم يثبت ابن الحاجب اسم الفعل المضارع، وجعل: (أوَّه)، و(وي)، و(أف) بمعنى: (توجعت)، و(تعجبت)، و(تضجرت) وهكذا.

وعلل النحاة كون الدال منها على الأمر أكثر من الدال على غيره؛ بكثرة حذفهم فعل الأمر لدلالة الحال عليه، قالوا: ولم يكثر ذلك منهم في الأخبار، فإذا اكْتُفِيَ فيه كثيرًا بالإشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يُكْتَفَى بلفظٍ قائمٍ مقامه؟!

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨٩)، و"الخضري" (٢/ ١٤١).

(٢) الحديث في "الصحيحين" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، لكن بغير هذا اللفظ، فرواه البخاري بلفظ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ -وَالإِمَامُ يَخْطُبُ- فَقَدْ لَغَوْتَ!»، ومسلم بلفظ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ -يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ- فَقَدْ لَغَوْتَ!»، وفي لفظ له أيضًا: «فَقَدْ لَغَيْتَ». قال أبوالزناد: هي لغة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وإنما هو (فقد لغوت).

انظر "البخاري" رقم الحديث (٩٣٤)، و"مسلم" برقم (٨٥١).

ورواه أحمد (١/ ٩٣) (٧١٩) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بلفظ: «وَمَنْ قَالَ: (صَهْ) فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فَلَا جُمُعَةَ لَهُ!»، وأبوداود (١/ ٤٠٦) (١٠٥٣) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا، ولفظه: «وَمَنْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ: (صَهْ) فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ»، والبيهقي في "الكبرى" (٣/ ٢٢٠) (٥٦٢٥) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه لفظ أبي داود إلا قوله: «لِصَاحِبِهِ» فإن فيها -أي: "الكبرى"-: «لِأَخِيهِ» بدل «لِصَاحِبِهِ». =

وَمَا سُمِّيَ بِهِ الْمُضَارِعُ كَ(وَيْ) بِمَعْنَى (أَعْجَبُ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[القصص:٨٢][(١)]، أَيْ: أَعْجَبُ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ، وَيُقَالُ فِيهِ: (وَا)،

= وحديث علي رضي الله عنه هذا ضعيف، من طريق عطاء بن مسلم الخراساني، وهو صدوق يهم كثيرًا، ومولى امرأته مجهول.

وانظر «ضعيف أبي داود» (١/ ٤٠٠-٤٠١).

واللفظ الذي ذكره ابن هشام هنا لم أقف عليه، فلعله ركبه من ألفاظ مختلفة جاءت في الحديث، والله أعلم.

إعراب الحديث: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، فيه معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب بجوابه. **قلت**: فعل وفاعل. **لصاحبك**: جار ومجرور متعلق بالفعل (قلت). **والإمام**: الواو: واو الحال، الإمام: مبتدأ. **يخطب**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (الإمام)، والجملة في محل نصب حال من فاعل (قلت). صه: اسم فعل أمر بمعنى (اسكت)، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **فقد**: الفاء: واقعة في جواب (إذا)، قد: حرف تحقيق. **لغوت**: فعل وفاعل، وجملة (فقد لغوت) لا محل لها من الإعراب، جواب شرط غير جازم.

(١) الإعراب: وي: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **كأنه**: الكاف: حرف تعليل، وأنّ: حرف توكيد ومصدر ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم (أنّ). **لا**: حرف نفي. **يفلح**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم. **الكافرون**: فاعل، وجملة (لا يفلح الكافرون) في محل رفع خبر (أنّ)، والمصدر المؤول من (أنّ) وما دخلت عليه في محل جر، والتقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين.

وكون الكاف حرف تعليل في الآية و(أنّ) مصدرية ناصبه هو مذهب سيبويه والخليل. ودلالة الكاف على التعليل كثيرة، فمن ذلك: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لهدايته إياكم، وحكى سيبويه: (كما أنه لا يعلم غفر الله له) أي: (لأنه لا يعلم...) و(ما) زائدة.

وهناك أوجه أخرى في إعراب هذه الآية.

انظر: «الدر المصون» (٣٩٦٩)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ١٩٨-١٩٩)، و«التصريح» (٢/ ١٩٧).

قَالَ الشَّاعِرُ:

وَا، بِـأَبِي أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ كَأَنَّمَـا ذُرَّ عَلَيْـهِ الزَّرنَـبُ[(١)]

و (وَاهًا) قَالَ الشَّاعِرُ:

وَاهًـا لِسَـلْمَى ثُمَّ وَاهـًا وَاهـًا يَـا لَيْـتَ عَيْنَاهَـا لَنَـا وَفَاهَـا[(٢)]

---

(١) التخريج: الرجز لرجل من بني تميم لم يُسَمَّ في "الدرر اللوامع" (٢/ ٢٥٦-٢٥٧)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٩٠)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٧٨٦).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٣٦٩)، و"شرح أبيات المغني" (٦/ ١٤٣)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٩٣)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٧٨)، و"شرح الأشموني" (٣/ ١٩٨)، و"الجنى الداني" ص(٣٥٢)، و"شرح التصريح" (٢/ ١٩٧)، و"الهمع" (٣/ ١٠٧)، و"لسان العرب" (زرنب)، و"تاج العروس" (زرنب) (وا)، و"الصحاح" (١/ ٢٨٦) (زرنب) وفيه: (يا بأبي أنت...) وليس فيه شاهد، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٤٥)، و"المساعد" (٢/ ٦٥١).

اللغة: وا: اسم فعل بمعنى أعجب. **الأشنب**: أفعل من الشَنَب -بفتحتين-: عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان. **الزرنب** -بفتح الزاي المعجمة، وسكون الراء، وفتح النون-: ضرب من النبات طيب الرائحة. **ذُرَّ**: بالذال المعجمة من ذَرَرْتُ الحبَّ ونحوه، أي: فُرِّق ورُشَّ.

المعنى: يعجب من جمال محبوبته، ويقول لها: أفديك بأبي، ويصف فمها بالعذوبة ورقة الأسنان، والرائحة الطيبة المنبعثة منها.

الإعراب: وا: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب)، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (أنا). **بأبي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **أنتِ**: مبتدأ مؤخر، والتقدير: (أنتِ مفداة بأبي). **وفوكِ**: الواو: استئنافية، فوك: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو، والكاف: مضاف إليه. **الأشنب**: صفة لـ(فوك). **كأنما**: كأن: حرف تشبيه مكفوف عن العمل، ما: كافة. **ذُرَّ**: فعل ماضٍ مغير الصيغة. **عليه**: جار ومجرور متعلق بالفعل (ذُرَّ). **الزرنب**: نائب فاعل، وجملة (كأنما ذر...) في محل رفع خبر المبتدإ (فوك).

الشاهد فيه: قوله: (وا) فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب.

(٢) التخريج: البيت لأبي النجم أو لرؤبة في "المقاصد النحوية" (١/ ٨٠)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٣٤)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ١٢٨-١٢٩). =

[أحكام اسم الفعل]

وَمِنْ أَحْكَامِ اسْمِ الْفِعْلِ: أَنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ فِي: (عَلَيْكَ زيدًا) بِمَعْنَى (الْزَمْ زَيْدًا)، أَنْ يُقَالَ: (زَيْدًا عَلَيْكَ)؛ خِلَافًا لِلْكِسَائِي[1]؛ فَإِنَّهُ أَجَازَهُ مُحْتَجًّا

= ولأبي النجم في "شرح أبيات المغني" (٦/ ١٤٤)، و"التصريح" (٢/ ١٩٧)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ٧٢)، و"تهذيب اللغة" (٢/ ٣٨٨) (ويه)، و"لسان العرب" (ويه)، و"تاج العروس" (ووه).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٤/ ٧٩)، و"شرح الأشموني" (٣/ ١٩٨)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٩١)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٩٧)، و"المساعد" (٢/ ٦٥١)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٨١)، و"المغني" (٢/ ٣٦٩).

اللغة: واهًا: كلمة يقولها المتعجب، فإذا تعجبتَ من طيبِ شيءٍ قلتَ: واهًا له، أي: ما أطيبه، قاله الجوهري. وهي هنا اسم فعل بمعنى (أعجب). لسلمى: اسم محبوبته، ويروى: (لليلى)، و(لريًّا).

المعنى: يا قومي، أَعْجَبُ لسلمى من حسنها وجمالها، فليت عيناها وفاها لنا.

الإعراب: واهًا: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب). لسلمى: جار ومجرور متعلق بـ(واهًا) ممنوع من الصرف؛ لألف التأنيث المقصورة. ثم: حرف عطف. واهًا: معطوف على (واهًا) الأولى. واهًا: توكيد لـ(واهًا) الثانية. يا: حرف نداء، والمنادى محذوف تقديره: (يا قومي)، أو حرف تنبيه ولا منادى حينئذ محذوف. ليت: حرف تمنٍّ من أخوات (إنَّ)، ينصب الاسم ويرفع الخبر. عيناها: اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف؛ للتعذر على لغة من يلزم المثنى الألف ويعربه بالحركات، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليت). وفاها: الواو: حرف عطف، فاها: معطوف على (عيناها) منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

الشاهد فيه: قوله: (واهًا) في المواضع الثلاثة فإنه اسم فعل بمعنى أعجب، وهذه لغة في (وي). وفيه شاهد آخر، وهو نصب المثنى بالفتحة لا بالياء.

(١) انظر رأيه في "البحر المحيط" (٣/ ٢٢٣)، و"الدر المصون" (١٠٩٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٦/ ٣٠٠)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣١٦)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٤٨)، و"الأشموني" (٢/ ٨٥) (٣/ ٢٠٦)، و"الهمع" (٣/ ١٠٣)، و"المساعد" (٢/ ٦٥٧)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٩٣).

عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ﴾[النساء:٢٤](١) زَاعِمًا أَنَّ مَعْنَاهُ: (عَلَيكُم كِتَابَ اللهِ)، أَيْ: الزمُوهُ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ(٢) أَنَّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مَصْدَرٌ مَحْذُوفُ العَامِلِ، و ﴿عَلَيْكُمْۚ﴾ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَوْ بِالْعَامِلِ المقدَّرِ، وَالتَّقْدِيرُ: (كَتَبَ اللهُ ذَلِكَ كِتَابًا عَلَيْكُمْ)، ودَلَّ عَلَى ذَلِكَ المقدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ[٣]﴾ [النساء:٢٣]؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَسْتَلْزِمُ الْكِتَابَةَ.

وَمِنْ أَحْكَامِهِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ دَالًّا عَلَى الطَّلَبِ جَازَ جَزْمُ الْمُضَارِعِ فِي جَوَابِهِ، تَقُولُ: (نَزَالِ نُحَدِّثْكَ) -بِالْجَزْمِ- كَمَا تَقُولُ: (انْزِلْ نُحَدِّثْكَ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) الإعراب: كتاب: مفعول به مقدم عند الكسائي لـ(عليكم) أي: الزموا كتاب الله، وكتاب: مضاف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه. عليكم: اسم فعل أمر بمعنى (الزموا)، هكذا أعربه الكسائي.

وأعرب بعضهم كتاب: مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة المتقدمة قبله، وهي قوله: (حرمت عليكم) ونصبه بفعل مقدر تقديره: كتب الله ذلك عليكم كتابًا، والمعنى: كتب عليكم تحريم ما تقدم ذكره من المحرمات كتابًا من الله. عليكم: جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف أو بـ(كتاب) المصدر.

ومنهم من أعرب كتاب: مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: (الزموا كتاب الله). وعليكم: جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف، أو بمحذوف حال من (كتاب).

(٢) انظر رأيهم في "الإنصاف" (١/ ٢٢٨)، و"خزانة الأدب" (٦/ ١٩٠)، و"شرح الرضي" (٣/ ١٧٠)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٩٣).

واحتج البصريون على منع تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها بأنها فرع عن الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله؛ لقيامها مقامه، فينبغي ألَّا يتصرف في معمولها كما يتصرف في معمول الأصل؛ لأن النائب لا يقوى قوة المنوب، فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه.

"الإنصاف" (١/ ٢٢٩)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٨/ ٣٩٠٥-٣٩٠٦)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٠٦)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٩٠).

[٣] (أمهاتكم) ليس في ب، ج، ح، خ، ط٢.

وَقَـولِي كُلَّمـا جَشَـأَتْ وجَاشَـتْ مَكانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي[(١)]

---

(١) التخريج: البيت لعمرو بن الإطنابة في "أمالي القالي" صـ(١٢٣)، و"الحماسة البصرية" صـ(١)، و"الحيوان" (٦/ ٤٢٥)، و"الكامل في اللغة والأدب" (١/ ٣٢٠) (٤/ ٥٧)، و"خزانة الأدب" (٢/ ٣٨٧)، و"مجالس ثعلب" صـ(١٧)، و"شرح أبيات المغني" (٤/ ٢٤٣، ٢٤٦)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٥٤٦)، و"مجمع الأمثال" (٢/ ٨٧)، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" صـ(٧٦)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٣٥٨، ٣٦٠)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٣).

وبلا نسبة في "المغني" (١/ ٢٠٣)، و"الخصائص" (٢/ ٧٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ٧٤)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٧٢)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤١٦)، و"البحر المحيط" (٣/ ٥٠) (٥/ ١٥٣)، و"الدر المصون" (٢٢٩٩)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٠/ ٣١٤)، و"تهذيب اللغة" (جشأت)، و"لسان العرب" (جشأت).

وقبل هذا البيت قوله:

أَبَـتْ لِي عِفَّـتِي وَأَبَى بَـلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وَإِجْشَـامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَـةَ الْبَطَـلِ الْمُشِـيحِ

وَقَـوْلِي كُلَّمَـا............

وبعده:

لِأُكْسِـبَهَا مَـآثِرَ صَـالِحَاتٍ وَأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

بِذِي شُطَبٍ كَمِثْلِ الْمِلْحِ صَافٍ وَنَفْـسٍ مَـا تَقِـرُّ عَـلَى الْقَبِـيحِ

اللغة: **جشأت**: جشأت نفسه أي: ثارت ونهضت من فزع أو حزن. **جاشت**: غلت كما تغلي القدر بالماء، والمراد قريب من المراد من سابقه. **مكانكِ**: أي: اثبتي وقرّي ولا تثوري. **تحمدي**: أي: يحمد الناس ويشكر لك ثباتك. **تستريحي**: أي: بالموت من الدنيا، أو تطمئنُّ خوالجك وتسكن ثورتك، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه -كلما حصل له فزع وجبن- بأن تثبت في مواطن الحرب؛ لأنها إما أن تحمد على ذلك، وإما أن تستريح من محن الدنيا.

الإعراب: **وقولي**: الواو: حرف عطف. **قولي**: معطوف كالذي قبله على (بلائي) في الأبيات المتقدمة، وهو مصدر مضاف إلى فاعله. **كلما**: ظرف زمان مبهم فيه معنى الشرط متعلق بـ(قولي). **جشأت**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي) عائد على=

فَ(مَكَانَكِ) فِي الأَصْلِ ظَرْفُ مكانٍ، ثُمَّ نُقِلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وجُعِلَ اسْمًا لِلْفِعْلِ(١) ومَعْنَاهُ: (اثْبُتِي)، وقَوْلُهُ: (تُحْمَدِي) مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِهِ، وعَلَامَةُ جَزْمِهِ

= نفسه. وجاشت: معطوف على الذي قبله. مكانك: اسم فعل أمر بمعنى (اثبتي)، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (أنت). تحمدي: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. أو تستريحي: أو: حرف عطف، تستريحي: معطوف على (تحمدي) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة (مكانك...) في محل نصب مقول القول، وجعلها الدماميني -وتابعه الأزهري في "التصريح"- خبرًا لـ(قولي) وكأن الدماميني لم يستحضر ما قبله من الأبيات فقال: قولي: مبتدأ، وجملة (مكانك...) خبره على حدِّ: (قولي لا إله إلا الله).

الشاهد فيه: قوله (مكانك تحمدي)، حيث جزم (تحمدي) لوقوعه في جواب الطلب، وهو باسم الفعل (مكانك).

(١) يستفاد من ذلك أن اسم الفعل ضربان:

١- مرتجل: وهو ما وضع من أول الأمر اسمًا للفعل، كـ(هَيْهَات)، و(شَتَّان)، و(صَه)، و(هيًا -أي: أسرع-)، و(أَوْه)، و(أُفٍّ).

٢- منقول، وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه. وهو نوعان:

الأول: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عليك) متعدٍّ بمعنى (الزم)، و(دونك) بمعنى (خذ) وهو متعدٍّ، يقال: (دونك كتابي)، و(مكانك) لازم بمعنى (اثبت)، و(وراءك) لازم بمعنى (تأخر)، و(أمامك) لازم بمعنى (تقدم)، و(بعدك) لازم بمعنى تأخر، و(عندك) متعدٍّ بمعنى (خذ) وتكون بمعنى (توقف) فتكون لازمة، و(لديك) متعدٍّ بمعنى (خذ)، و(كما أنت) متعدٍّ بمعنى (انتظر) حكى الكسائي: (كما أنت زيدًا) أي: انظر زيدًا، و(كما أنتني) أي: (انتظرني)، و(كذاك) متعدٍّ بمعنى (أمسك)، قال الشاعر:

أَقُولُ وَقَدْ تَلاحَقَتِ الْمَطَايَا كَذَاكَ الْقَوْلَ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا

أي: أمسك القول، فتقول للرجل -إذا أردت أن يمسك عن الحديث- (كذاك القول): أي: أمسك وكفَّ القول.

و(إليك) لازم يتعدى بالجار بمعنى (تنح) يقال: (إليك عني) أي: (تنحَّ)، و(عليَّ) متعدٍّ بمعنى (أولني) تقول: (عليَّ زيدًا) أي: أولني زيدًا، و(إليَّ) بمعنى (أتنحَّى) أو (انتحيتُ)، وهو لازم عند البصريين. =

= قال أبوحيان: هذا هو المسموع، يعني: مما نقل عن الظرف والجار والمجرور، ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة عشر لفظًا ثم قال ذلك.

والغالب في الضمير المتصل بها أن يكون ضمير المخاطب، وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم (عليَّ) بمعنى (أولني) فيقال: عليَّ زيدًا، أي: قرِّبنيه، و(إليَّ) بمعنى (تنحَّ)، وقد يكون ضمير غائب نحو: (عليه رجلًا ليسني)، و(فعليه بالصوم)، وقد يكون ظاهرًا، حكى الأخفش: (على عبدِالله زيدًا)، وهو غريب جدًّا. قاله "ياسين".

وقال الرضي في "شرح الكافية" (٣/ ١٨٩): وسمع الأخفش: على عبدِالله زيدًا -أي: قرِّبْهُ إياه- وهو أشد من (عليَّ)؛ لجره المظهر. اهـ.

تنبيه: نقل ابن جماعة أن إغراء الغائب شاذٌّ باتفاقٍ، ولكنَّ أبا حيان حكى عن بعض النحويين إجازة إغراء الغائب، فقال: وشذ إغراء الغائب في قولهم: (عليه رجلًا ليسني)، وأجاز بعضهم إغراء الغائب. اهـ.

"الاعتراضات النحوية في كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتدا"، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٠٩).

القسم الثاني: منقول من مصدر، وهو نوعان:

مصدر استعمل فعله، ومصدر أُهمل فعله.

فالأول: نحو: (رويدَ زيدًا) فإنهم قالوا: (أَرْوِدْ إِرْوَادًا) بمعنى: أَمْهِلْ إِمْهَالًا، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله فقالوا: (رويدَ زيدٍ)، وتارة منونًا ناصبًا للمفعول فقالوا: (رويدًا زيدًا)، ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله، فقالوا: (رويدَ زيدًا)، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيًّا، والدليل على بنائه كونُه غيرَ منونٍ.

والثاني: قولهم: (بله زيدًا) أي: دع زيدًا، فإنه في الأصل مصدر فعلٍ مهملٍ مرادف لـ(دع) و(اترك) يقال: (بله زيدٍ) بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (ترك زيدٍ) ثم قيل: (بله زيدًا) بنصب المفعول وبناء (بلة) على أنه اسم فعل.

وإلى المنقول أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

"أوضح المسالك" (٤/ ٧٩-٨٠)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٠٨-٢٣٠٩)، و"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٠٤)، و"التصريح" (٢/ ١٩٧-١٩٨).

حَذْفُ النُّونِ.

وَمِنْ أَحْكَامِهِ: أَنَّهُ لَا يُنصَبُ الفعلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِهِ؛ لَا تَقُولُ: (مكانَكِ فتُحْمَدِي!)، ولَا: (صَهْ فنُحَدِّثَكَ!)؛ خِلَافًا لِلْكِسَائِي، وقَدْ قَدَّمْتُ هَذَا الحُكْمَ فِي صَدْرِ المُقَدِّمَةِ، فَلَمْ أَحْتَجْ إِلَى إِعَادَتِه هُنَا[1].

---

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوهًا من الاتفاق، ووجوهًا من الافتراق، ونحن نذكر لك أهم الوجوه التي يتفقان فيها، وأهم الوجوه التي يفترقان فيها، فنقول: يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة وجوه:

الأول: دلالتهما جميعًا على المعنى الواحد.

والثاني: أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، ومن غير الغالب نحو: (آمين)؛ فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول، مع أن الفعل الذي بمعناه -وهو استجب- يتعدى إلى مفعول به، وكذا: (إِيْهِ) فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه -وهو زِدْ- متعدٍّ، فتقول: (يا رب، استجب دعائي، وزدني علمًا).

والثالث: أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره، ويفارق الفعل في أمور:

١) أن الأفعال تبرز معها الضمائر، فتقول: (اسكت)، و(اسكتا)، و(اسكتوا)، و(اسكتي)، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلًا، فتقول: (صه) بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث.

٢) أن مفعول الفعل يتقدم عليه، ويتأخر عنه، فتقول: (خذ كتابك)، و(كتابك خذ)، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخرًا عنه على قول البصريين، فتقول: (دونك الكتاب) ولا تقول: (الكتاب دونك)، على أن يكون الكتاب مفعولًا مقدمًا لـ(دونك)، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

٣) أن الفعل يعمل مذكورًا أو محذوفًا، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور، فتقول: (لقيت محمدًا)، وتقول: (إذا محمدًا لقيته فأكرمه)، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكورًا.

٤) أن الأفعال تتصرف، وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، فتقول: (سكت)، و(يسكت)، و(اسكت)، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف، ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

٥) أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل، فتقول: (اسكت صه)، و(انزل نزال)، ولا يجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول: (نزال انزل)، ولا (صه اسكت).

٦) أن الفعل يُنصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب، فتقول: (انزل فنكرمَك)، ولا=

[باب: المصدر]

ص- وَالْمَصْدَرُ كَ(ضَرْبٍ)، و(إِكْرَامٍ)(١)، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ)، أَوْ[٢] (مَا)، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّرًا، وَلَا مُضمرًا، وَلَا مَحْدُودًا، وَلَا مَنْعُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفًا، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٣]:

أَلَا إِنَّ ظُلْــمَ نفسِــهِ المَــرْءُ بَــيِّنٌ

= ينصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دلَّ على الطلب، فلا تقول: (نزال فنكرمَك)، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

٧) أن اسم الفعل لا يؤكد بالنون، بخلاف الفعل فإنه يؤكد منه الأمر مطلقًا، والمضارع بشروط فيه مذكورة في "المغني" و"الهمع" وغيرهما. وأما الماضي فلا يؤكد بها إلا شذوذًا، كقوله:

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا ... لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وقوله ﷺ في الدجال: «فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمُ الدَّجَّالَ»، وجوز بعضهم توكيد الماضي بها إذا كان ماضيًا لفظًا مستقبلًا معنى، والحديث والبيت من هذا الباب، فإنهما على معنى: (فإما يدركن)، و(ليدومن سعدك).

وهذا هو الصواب، والله أعلم.

(١) قال المصنف في "شرح شذور الذهب" ص(٣٩١): وأشرت بتمثيلي بـ(ضرب) و(إكرام) إلى مثالي مصدر الثلاثي وغيره. اهـ.

وأيضًا أشار بهما إلى أن المصدر المزيد والمجرد سواء في العمل.

"شرح الفاكهي" (٢/١٩٢)، و"حاشية الآلوسي"، والسجاعي" ص(٩٩).

[٢] في ح، ط٢: (أو مع ما).

[٣] (وقول الشاعر) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط٢.

وُمنوَّنًا أقَيْسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[البلد:١٤-١٥].

وبِـ(أَلْ) شَاذٌّ نَحْوُ:

وكَيفَ التَّوقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ

ش- النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ الفِعْلِ: المَصْدَرُ.

[تعريف المصدر]

وَهُوَ: الِاسْمُ، الدالُّ عَلَى الحَدَثِ[1]، الجَارِي[2] عَلَى الْفِعْلِ، كَ(الضَّرْبِ) وَ(الْإِكْرَامِ).

---

(١) ويعني بالحدث: المعنى القائم بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر منه كالطول والقصر. "شرح الرضي" (٣/ ٤٦٩)، و"الكواكب" ص(٢٤٩).

(٢) صفة للاسم، والمقصود بالمجاراة هنا، أي: أنه المشتمل على جميع حروف الفعل لفظًا، نحو: (ضرب)، و(إكرام)، أو تقديرًا، نحو: (قِتَال)، فإنه مشتمل على حروف (قاتل) تقديرًا؛ لأن أصله (قيتال) بدليل ثبوت الياء في بعض المواضع، فتقول: (قاتل قيتالًا)، وهذه الياء أصلها الألف في (قاتل) انقلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها.

وخرج بهذا القيد اسم المصدر، فإنه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جارٍ على الفعل؛ لخلوه عن بعض حروفه كالغسل والوضوء والعطاء؛ لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله فالمصدر الاغتسال، والتوضؤ، والإعطاء؛ لجريانها على الفعل (اغتسل)، و(توضأ)، و(أعطى)، بخلاف (عطاء) فإنه خالٍ من همزة (أعطى)، والغسل خالٍ من الهمزة والتاء من (اغتسل)، والوضوء فإنه خال من التاء من (توضَّأ)، فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر.

وفسر الجامي المجاراة بقوله: أن يقع بعد اشتقاق الفعل؛ تأكيدًا له وبيانًا لنوعه أو عدده، مثل: (جلست جلوسًا وجِلْسَةً، وجَلْسَةً).

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٩٢)، و"الكواكب" ص(٢٩٠)، و"حاشية الآلوسي".

[شروط عمل المصدر]

وَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ(١):

أَحَدُهَا: أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَحُلَّ(٢) مَحَلَّهُ فعلٌ مَعَ (أَنْ)(٣)، أَوْ فِعْلٌ مَعَ (مَا)(٤).

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا)، و(يُعْجِبُنِي ضربُكَ عمرًا)، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ مَكَانَ الأَوَّلِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا)، ومَكَانَ الثَّانِي: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ عَمْرًا).

وَالثَّانِي نَحْوُ: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الآنَ)، فَهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ (أَنْ ضَرَبْتَ)؛ لِأَنَّهُ لِلْمَاضِي، وَلَا (أَنْ تَضرِبَ)؛ لِأَنَّهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي

---

(١) وقد نظم هذه الشروط الثمانية السجاعي فقال:

أَعْمِلْ كَفِعْلٍ مَصْدَرًا بِشَرْطِ أَنْ ... يَكُونَ فَرْدًا ظَاهِرًا مُكَبَّرَا
وَغَيْرَ مَحْدُودٍ وَمَتْبُوعٍ وَلَا ... يَكُونَ مَحْذُوفًا وَلَا مُؤَخَّرَا
وَغَيْرَ مَفْصُولٍ كَذَا حُلُولُ أَنْ ... أَوْ مَا وَفِعْلٍ فِي مَحَلِّهِ اذْكُرَا
وَقَالَ فِي "التَّسْهِيلِ" هَذَا غَالِبٌ ... فَاحْفَظْهُ يَا صُوَيْحِبِي لِتَنْظُرَا

(٢) بضم الحاء وكسرها؛ لأن (حلّ) بمعنى (نزل) يجوز في حاء مضارعه الوجهان كما في "القاموس"، وبهما قرئ في السبع ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[طه:٨١]، فاقتصار البعض على الضم تقصير، وأما (حلّ) ضد (حرم)، فجاء مضارعه بالكسر فقط، و(حلّ) بمعنى: (فكّ) فجاء مضارعه بالضم فقط اهـ. "الصبان" (١/ ٥-٦).

(٣) إن أريد المضي أو الاستقبال، وقولهم (أن) من خواص المستقبل، محلُّه إذا دخلت على مضارع، فإن دخلت على ماضٍ فهي للمضي.

(٤) إن أريد الحال، و(ما) صالحة للأزمنة الثلاثة، وإنما خصت بالحال مع أنها صالحة للثلاثة؛ لأن (أنْ) أُمُّ الحروف المصدرية، فحيث أمكن حلولها لا يعدل إلى غيرها، وهي إذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحلول؛ لمنافاتها له، فعدل إلى (ما)؛ لأنها لا تنافيه ولا غيره.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٤٧).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مشيرًا إلى هذا الشرط المذكور:

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ ... مَحَلَّهُ..................

مَكَانِهِ (مَا تَضرِبُ)، وَتُرِيدَ بِـ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[١] [التوبة:٢٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[آل عمران:١١٨][٢] أَيْ: (بِرُحْبِهَا)، وَ(عَنَتَكُمْ). وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ (ضَرْبًا زَيْدًا) أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ (زَيْدًا) مَعْمُولٌ لِـ(ضَرْبًا)؛ خِلَافًا لِقَوْمٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ[٣]؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا إِنَّمَا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الفِعْلُ وَحْدَهُ بِدُونِ (أَنْ) وَ[٤](مَا)، تَقُولُ: (اضرِبْ زيدًا)[٥]، وَإِنَّمَا (زَيْدًا) مَنصوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ[٦]، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (مَرَرتُ بزيدٍ فإذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ)، أَنْ تَنْصِبَ (صَوْتَ)[٧] الثَّانِيَ بِـ(صَوْتٌ) الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ[٨] لَا يَحُلُّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ فِعْلٌ لَا مَعَ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ، وَلَا

---

(١) الإعراب: بما: الباء: حرف جر، ما: مصدرية. رحبت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والمصدر المؤول مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بالفعل (ضاقت) أي: ضاقت عليهم الأرض برحبها.

(٢) الإعراب: ودوا: فعل ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. ما عنتم: ما: مصدرية، عنتم: فعل وفاعل، والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به، أي: ودوا عنتكم.

(٣) وَمِمَّنْ رَأَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ، وَالأَخْفَشُ، وَالْفَرَّاءُ، وَالزَّجَّاجُ، وَالْفَارِسِيُّ، وَابْنُ مَالِكٍ.
"الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٥)، و"التصريح" (٢/ ٦٢).

[٤] في الأصل، خ: (أو).

(٥) قال أبوحيان: وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطًا في العمل، وقال: لكن الغالب أن يكون كذلك. اهـ.
"الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٦)، و"المساعد" لابن عقيل (٢/ ٢٣٠)، و"الهمع" (٣/ ٥٧)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ١١١).

(٦) وهذا مذهب المبرد والسيرافي وجماعة. "الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٥).

[٧] في الأصل، ج، ح: (صوتًا).

(٨) ذهب ابن مالك في "تسهيله" إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله، بل هو غالب فقط، فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة. بل قال الدماميني -بعد ذكره أنَّ كون المصدر المذكور منصوبًا بالفعل المقدر مذهبُ الأكثرين- ما نصه: قال الرضي: وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب، أي: في (له صوت صوت حمار) منصوب بصوت، لا بفعل مقدر.
"الصبان" (٢/ ١٢٠-١٢١)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٨٤)، و"الخضري" (١/ ٢٨٥).

بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَأْبَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِ وَهُوَ فِي حَالَةِ تَصْوِيتٍ[1]، لَا أَنَّهُ أحدَثَ التَّصْوِيتَ عِنْد مُرُوْرِكَ بِهِ(٢).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَكُونَ مُصَغَّرًا(٣) فَلَا يَجُوزُ (أَعجَبَنِي ضُرَيبُكَ زيدًا) لَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي ذَلِكَ(٤). وَقَاسَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمُ المَصْدَرَ الْمَجْمُوعَ، فَمَنَعَ إِعْمَالَهُ؛ حَمْلًا

---

[١] في ح، ط١، ط٢: (تصويته).

(٢) أي: حتى يقدر بالفعل مع (أن) أو مع (ما) وإنما المراد الاتصاف بالصوت، فالمراد الأثر المسموع وليس المراد إحداث الفعل.

وقال في "شرح شذور الذهب" ص(٣٩٢): إذْ لَيْسَ الْمَعْنى على قَوْلك: (فَإِذا لَهُ أن صَوت) أو (أن يصوت) أو (مَا يصوت)؛ لِأَنَّك لم ترد بِالْمَصْدَرِ الْحُدُوث؛ فَيكون فِي تَأْوِيل الْفِعْل، وَإِنَّمَا أردْت أَنَّك مَرَرْت بِهِ وَهُوَ فِي حَالَة تصويت. اهـ.

فالحاصل: أن الناصب لصوت الثاني فعل مقدر تقديره: (يصوت) أو (يشبه) أو يكون منصوبًا على الحال، وهو الذي اختاره المصنف في الحواشي، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وتتعين الحالية عندي، ولا يرد بجمودها؛ لأنا نقدر (مثل) أو نؤوله بنكرة، ولا بتنكير صاحبها؛ لأنَّا نلتزم قول سيبويه أو يقدر (يبديه) ونحوه. اهـ. أي: كـ(يخرجه صوت حمار).

ويجوز رفع (صوت) الثاني على الإتباع بدلًا أو صفة أو على الخبرية بتقدير مبتدإ. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٣٣)، و"الهمع" (٢/ ١٢٧)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٨٤-٢٨٥).

(٣) لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل، وعلل بعضهم المنع بقوله: لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء.

قال بعضهم: والتعليل الأول أولى من الثاني؛ لأن المصدر إنما عَمِلَ عَمَلَ الفعل؛ لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له.

والذي يظهر -والله أعلم- أنه لا مانع أن يعلل المنع بالتعليلين؛ لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان، سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٩٢)، و"حاشية الآلوسي".

(٤) ويشكل على عدم نقل الخلاف (رويدًا زيدًا) فإنهم يعملون (رويدًا) في (زيد) وهو مصغر (إرواد) مصدر (أرود) بمعنى (أمهل)، إلا أن يقال: مستثنى من ذلك الاشتراط.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٩٨)، و"الصبان" (٢/ ٢٨٦).

لَهُ عَلَى المُصَغَّرِ؛ لِأَنَّ كلًّا مِنهُمَا مُبَايِنٌ لِلفِعْلِ(١)، وَأَجَازَ كَثِيرٌ مِنهُمْ إعمَالَهُ(٢)، وَاسْتَدَلُّوا بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

وَعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَوَاعِيدَ عُرقُوبٍ أَخاهُ بِيَتْرَبِ[٣](٤)

---

(١) قال السجاعي: لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل؛ ولأن الجمع لا يتأتى في الفعل. وقال الصبان: لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته التي هي أصل الفعل. اهـ (٢/ ٢٨٦).

(٢) وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ، وَابْنِ عُصْفُورٍ، وَابْنِ مَالِكٍ في "شرح التسهيل"، فهؤلاء أجازوا إعماله مجموعًا جمع تكسير، مستدلين بما ذكر المصنف، وبقول الآخر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ... أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا

وقوله:

إن عـداتك إيانـا لآتيـةٌ ... حقًّا وطيِّبةٌ ما نفسُ موعودِ

فـ(تجاربهم) في البيت الأول جمله (تجربة)، وقد نصب به (أبا قدامة)، و(عداتك) في البيت الثاني جمع (عدة)، وقد نصب به (إيانا).

وسمع من العرب: (تركته بملاحس البقر أولادَها)، فـ(ملاحس) جمع (مَلْحس) بمعنى (لحْس) أي: تركته بحيث لا يدرى أين هو، وهو مثل يُضرب لمن تُرِكَ بمكان لا أنيس به.

واختار أبو حيان -وهو مذهب أبي الحسن بن سيده- مَنْعَ إعماله مجموعًا، وتأول ما ورد على إضمار فعل، أي: لحست أولادها، ووعد أخاه.

وأجاز ابن العلج إعماله في التمييز؛ لأن التميز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف، نحو: (عجبت من تصبباته عرقًا)، قال: ويحتمل أن يكون منه قوله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ؟! مَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا!**». فـ(المحاسن) جمع (محسن) وهو عامل في (أخلاق).

"الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٧-٢٢٥٨)، و"المساعد" (٢/ ٢٢٦-٢٢٧)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ٧٢-٧٣)، و"الهمع" (٣/ ٥٥)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٦/ ٢٨٢٤-٢٨٢٥).

[٣] في الأصل، ب، ط١: (بيثرِب).

(٤) التخريج: البيت للأشجعي في "خزانة الأدب" (١/ ٧٤-٧٥)، و"لسان العرب" (ترب).

وللشماخ في "شرح أبيات سيبويه" (١/ ٣٤٣). =

= وللشماخ أو للأشجعي في "شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ١١٣)، و"تاج العروس" (ترب).

وبلا نسبة في "الكتاب" (١/ ٢٧٢)، و"المساعد" (٢/ ٢٢٧)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (٢/ ٤١٠)، و"الخصائص" (٢/ ٢٠٩)، و"الهمع" (٣/ ٥٥)، و"الدر المصون" (٤١٢٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٥/ ١٥١)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٧).

اللغة: سجية: طبيعة لازمة. عرقوب: هو عرقوب بن صخر، قيل: ابن معد بن أسد من العمالقة، وقيل: من بني عبدشمس بن سعد، وقيل: إنه من الأوس. قال ابن سيده: عرقوب اسم رجل كان أكذب أهل زمانه. اهـ. وبه يضرب المثل في خلف الوعد، وقد ذكرت الشعراء خلفه، قال كعب بن زهير:

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا وَمَـا مَوَاعِيـدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيـلُ

قال ابن الكلبي: وكان من حديثه: أنه أتاه أخ له يسأله شيئًا، فقال له عرقوب: إذا أَطْلَعَتِ النخلةُ فلك طلعها. فلما أتاه للعِدَة قال: دعها حتى تصير بلحًا. فلما أبلحت، قال: دعها حتى تصير زهوًا...، ثم حتى تصير بسرًا، ثم حتى تصير رطبًا، ثم تمرًا. فلما أثمرت عمد إليها عرقوب من الليل فجدَّها ولم يعطه شيئًا، فصار مثلًا في الخلف.

مواعيد: جمع موعد أو ميعاد. يترب -بالتاء المثناة وفتح الراء-: مكان قريب من اليمامة، ويروى بـ(يثرب) بالثاء المثلثة، وعدّه جماعة من أهل اللغة خطأ وتصحيفًا، قال الصقلي في كتابه "تثقيف اللسان": ومما يصحف من الشعر قول الأشجعي:

وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيـدَ عُرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِيَـتْرَبِ

ينشدونه (بيثرب) والرواية الصحيحة بالتاء وفتح الراء.

قال الصفدي في كتابه "تصحيح التصحيف" ص(١١٠): قلت: يريد أنهم يقولونه بالثاء المثلثة وكسر الراء، يتوهمون أنه طيبة مدينة النبي ﷺ، وليس به، بل هي يترب -بالتاء ثالثة الحروف مفتوحة الراء-: اسم مكان قريب من اليمامة. اهـ.

وفي "لسان العرب" قال: رَوَاهُ أبوعُبَيْدَةَ (بِيَتْرَبِ) وأنكر (بِيَثْرِبِ)، وَقَالَ: (عُرقُوبٌ) مِنَ العَمالِيقِ، و(يَتْرَبُ) مِنْ بِلادِهِم، وَلَمْ تَسْكُن العماليقُ يَثْرِبَ.

وذكر ذلك عنه أيضًا ابن سيده في "المحكم".

وقال الحريري في "درة الغواص" ص(٧٩): فَأكْثر الروَاة يَرْوُونَهُ بِيَثْرِب، ويعنون بِهِ الْمَدِينَة، وَأنكر ابْن الْكَلْبِيّ ذَلِك، وحقق أن الرِّوَايَة بيترب -بِالتَّاءِ الْمُعْجَمَةِ بِاثْنَتَيْنِ مِنْ فَوْق-، وَهُوَ مَوضِعٌ يَقْرُبُ مِنَ الْيَمَامَةِ. اهـ. =

الثَّالِثُ: أَلَّا يَكُونَ مُضْمَرًا[1]؛ فَلَا تَقُولُ: (ضَرْبِي زَيْدًا حَسَنٌ وَهُوَ عَمرًا قبيحٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ الفِعْلِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ[2]، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

وَمَا الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمتُمْ وذُقْتُمُ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرجَّمِ[3]

= المعنى: يخاطب الشاعر رجلًا وعده فيقول: وعَدْتَنِي بالملاقاة فأَخْلَفْتَ الوعد الذي بيننا، ووقوعه منك ليس بأمر اتفاقي، بل هو أمر طبيعي، فأنت مثل عرقوب في ذلك.

الإعراب: وعدت: فعل وفاعل. وكان: الواو: واو الحال، كان: فعل ماضٍ ناقص. الخلف: اسم (كان). منك: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (سجية). سجية: خبر (كان). مواعيد: مفعول مطلق منصوب بـ(وعدت) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. عرقوب: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله. أخاه: مفعول به لـ(مواعيد) منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. بيترب: جار ومجرور متعلق بـ(مواعيد).

الشاهد فيه: قوله: (مواعيد) هو مصدر مجموع جمع تكسير، وقد أعمل عمل الفعل، ففيه شاهد لمن أجاز إعمال المصدر مجموعًا.

(١) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل، فالإضمار يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة، كما أن ضمير العلم ليس بعلم.

"الهمع" (٣/ ٥٤)، و"الصبان" (٢/ ٢٨٦).

(٢) فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر.

وانظر رأيهم في "الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٧)، و"المساعد" (٢/ ٢٢٦)، و"الأشموني" (٢/ ٢٨٦)، و"الهمع" (٣/ ٥٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٧).

(٣) التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في "ديوانه" ص(٣)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٣٨٤)، و"خزانة الأدب" (٨/ ١٢٠)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٢١٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ١٠٦)، و"تهذيب اللغة" (٤/ ٧) (مرج)، و"لسان العرب" (رجم)، و"تاج العروس" (رجم)، و"الدر المصون" (٢٩٧٩)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١/ ٩٩) (١٢/ ٣٠٨)، و"المحرر الوجيز" (٣/ ٥٣١)، و"البحر المحيط" (٦/ ١٠٩).

وبلا نسبة في "المساعد" (٢/ ٢٢٦)، و"الهمع" (٣/ ١١)، و"شرح الرضي" (٣/ ٤٧٥). =

أيْ: وَمَا الحَدِيثُ عَنْهَا بِالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ، قَالُوا: فَ(عَنْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمِيرِ، وَهَذَا الْبَيْتُ نَادِرٌ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ(١)، فَلَا تُبْنَى عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ.

= اللغة: ذقتم: خبرتم وجربتم. المرجم: الذي يرجم بالظنون، يقال لكل ما يُخرص: رجم فيه ومرجوم ومرجَّم.

المعنى: ليست الحرب إلا ما عهدتموها، وجربتموها، ومارستم كراهتها، وما هذا الذي أقوله بحديث مظنون، بل هو ما شهدت به الشواهد الصادقة من التجارب وليس من أحكام الظنون. فالحاصل: أن زهيرًا يخاطب بهذا الكلام قبيلة ذبيان وأحلافهم -وهم أسد وغطفان-، ويحرضهم على الصلح مع بني عمهم بني عبس، ويخوفه من الحرب؛ فإنهم قد علموا شدائدها في حرب داحس.

الإعراب: وما: الواو: بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي. الحرب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. إلا: أداة حصر. ما: اسم موصول بمعنى (الذي) خبر المبتدإ في محل رفع. علمتم: فعل وفاعل، والميم: علامة الجمع، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير: علمتموه. وذقتم: الواو: عاطفة، وذقتم: الجملة معطوفة على جملة (علمتم). وما: الواو: حرف عطف، ما: نافية. هو: مبتدأ، أو اسم (ما) على أنها حجازية، والضمير (هو) عائد على (الحديث) وهو مصدر، وقيل: على (العلم) المفهوم من قوله: (إلا ما علمتم). عنها: جار ومجرور متعلق بـ(هو) ضمير المصدر. بالحديث: الباء: حرف جر زائد، الحديث: خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو خبر (ما) الحجازية منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة. المرجم: صفة لـ(الحديث) مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (وما هو عنها) حيث عمل الضمير في (عنها)، فهو جار ومجرور متعلق به، ففيه دلالة على إعمال المصدر مضمرًا، والجمهور يتأولونه كما سيأتي.

(١) تأوله الجمهور المانعون على أن الجار والمجرور (عنها) ليس متعلقًا بـ(هو) بل متعلق بفعل مقدر تقديره: (أعني)، أو متعلق بـ(المرجم) وتقديمه عليه ضرورة، أو بـ(مرجم) محذوف، دل عليه المذكور، أي: وما هو مرجمًا عنها.

وأحسن من هذه التأويلات أن يقال (عنها) متعلق بـ(هو)، ولا مانع من إعمال المصدر المضمر في الجار والمجرور، وإنما يمنع من إعماله في المفعول الصريح، وهذا مذهب الفارسي؛ =

الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَحْدُودًا(١)؛ فَلَا تَقُولُ[٢]: (أَعْجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زيدًا).

وشَذَّ قَوْلُهُ:

يُحَابِي بِهِ الجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلَا نَفْسَ راكبِ(٣)

= وابن جني، واختاره الرضي؛ لأن الجار والمجرور وكذلك الظرف، يكفيهما رائحة الفعل، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] فقوله: (بنعمة ربك) متعلق بـ(ما)؛ لأن فيها معنى النفي، أي: انتفى بنعمة ربك وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلقه بـ(مجنون).

فأعدل المذاهب في المصدر -إذا كان مضمرًا- أنه يعمل في الجار والمجرور دون المفعول الصريح، وهذا مذهب الفارسي، وابن جني، والرماني، ويقاس على الجار والمجرور الظرف؛ إذ لا فرق بينهما، وقد أجازه جماعة.

"المساعد" (٢/ ٢٢٦)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٥٧)، و"الهمع" (٣/ ٥٤)، و"الأشموني" (٢/ ٢٨٦)، و"شرح الرضي" (٣/ ٤٧٥).

(١) أي: مقترنًا بالتاء التي تدل على الوحدة؛ لأن صيغته -حينئذٍ- ليست الصيغة التي هي أصل الفعل، فإن كانت مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله، نحو قول الشاعر:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ ... عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فنصب (عقابك) بـ(رهبة)؛ لأن التاء في (رهبة) قد بني عليها المصدر كـ(رحمة)، و(رغبة)، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة، والمصدر الموضوع بالتاء كالمجرد عنها؛ ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف، فيقال: (رهبة واحدة)، و(رحمة واحدة)، و(رغبة واحدة).

"عدة السالك" (٣/ ١٨٢)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٠٨)، و"الصبان" (٢/ ٢٨٦).

[٢] في الأصل، ج، ح: (فلا يقال).

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "المقاصد النحوية" (٣/ ٢٣)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣١٢)، و"الهمع" (٣/ ٥٤)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٨٦)، و"المساعد" (٢/ ٢٢٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ١٠٨)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٧).

اللغة: يحابي به: أي: يحيي بالماء، من الإحياء. الجَلْد -بفتح الجيم وسكون اللام-: القوي الصلب. الحازم: الضابط. المَلا -بفتح الميم، مقصور-: التراب. =

فأَعْمَلَ الضَّربةَ فِي المَلَا، وَأَمَّا (نَفْسَ رَاكِبِ) فَمَعمولٌ[1] لـ(يحابِي)، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الوُضُوءِ إِلَى التَّيَمُّمِ، وَسَقَى الراكبَ الماءَ الَّذِي كَانَ مَعَهُ فَأَحْيَا نَفْسَهُ.

الْخَامِسُ: أَلَّا يَكُونَ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْعَمَلِ(٢)، فَلَا يُقَالُ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ

= المعنى: يصف الشاعر مسافرًا معه ماء، فتيمم وأعطى الماء رجلًا كان معه كاد يموت عطشًا، فأحيا به نفسه.

الإعراب: يحابي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل. به: جار ومجرور متعلق بالفعل. الجلد: فاعله. الذي: اسم موصول في محل رفع صفة لـ(الجلد). هو: مبتدأ. حازم: خبره، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. بضربة: جار ومجرور متعلق بـ(يحابي) وهو مضاف. كفيه: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء من إضافة المصدر إلى فاعله، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. الملا: مفعول به لـ(ضربة). نفس: مفعول به لـ(يحابي) وهو مضاف. راكب: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (بضربة كفيه الملا) فإن (ضربة) مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب (الملا) وهو مفعوله، وهذا شاذ؛ لأن المصدر المحدود لا يعمل.

[1] في ط٢: (فمفعول).

(٢) لأنه مع معموله كموصول مع صلته، فلا يفصل بينهما، والأَوْلى أن يقال: (ولا متبوعًا قبل العمل) بدل قوله (موصوفًا)؛ لأن حكم سائر التوابع حكم النعت، فلا يجوز: (عجبت من ضربك الشديد زيدًا)، ولا (من شربك وأكلك اللبنَ)، ولا (من ضَربِكَ نفسه زيدًا)، ولا (من إتيانك مشيك إلى زيد)، فلو أخرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز. وما جاء من إعماله متبوعًا بتابع قبل أخذه متعلقاته فشاذ، لا يقاس عليه، وقال ابن مالك: يقدر له فعل بعد النعت.

فمن ذلك قول الحطيئة:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَأْسِ

فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق (من نوالكم) بـ(يأسًا)، وهو غير جائز كما ذكر، بل يتعلق بـ(يئست) مضمرًا.

"شرح التسهيل" (٣/١٠٨-١٠٩)، و"الارتشاف" (٥/٢٢٥٨)، و"شرح الأشموني" (٢/٢٨٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/٧)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٦/٢٨٢٧-٢٨٢٨).

زيدًا)، فَإنْ أخَّرتَ (الشَّديدَ) جَاز، قَالَ الشَّاعِرُ:

إنَّ وجَــدِي بِــكِ الشَّــديدَ أرَانِي   عَاذِرًا فِيْكِ مَنْ عَهِدتُ عَذُولَا[1]

فأَخَّرَ (الشَّديدَ) عَنِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَعَلِّقِ بِ(وَجدِي).

---

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "المقاصد النحوية" (٢/ ٥٠٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ١٤٦)، و"الهمع" (٢/ ٥٠٦) (٣/ ٥٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٧)، و"الأشموني" (٢/ ٢٤٢)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١٠٩).

اللغة: وجدي: الوجد: العشق أو أشده. عاذرًا: اسم فاعل من قولك: (عذر فلان فلانًا يعذره) إذا دفع عنه اللوم أو التمس له عذرًا. عذولًا: فعول بمعنى فاعل، أي: عاذل، أو صيغة مبالغة معناه: الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي وبان للناس شغفي وإفراطي في حبك، حتى لقد صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. وجدي: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله. بك: جار ومجرور متعلق بـ(وجدي). الشديد: صفة لـ(وجدي). أراني: أرى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو)، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول أول. عاذرًا: مفعول ثالث لـ(أرى) مقدم على الثاني. من: اسم موصول في محل نصب مفعول ثانٍ مؤخر. عهدت: فعل وفاعل. عذولًا: مفعول به ثانٍ لـ(عهدت) والمفعول الأول محذوف تقديره: (من عهدته)، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. فيك: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (عذولًا)، وقيل: (من عهدت) من: في محل نصب مفعول لقوله (عاذرًا)، وفيه نظر لا يخفى، وجملة (أراني) في محل رفع خبر (إن).

الشاهد فيه: قوله: (وجدي بك الشديد)، حيث أعمل (وجدي) في (بك) قبل أن يوصف بالشديد، وهذا جائز.

السَّادِسُ: أَلَّا يَكُونَ مَحْذُوفًا(١)؛ وَلِهَذَا[٢] رَدُّوا(٣) عَلَى مَنْ(٤) قَالَ فِي (مَالَكَ وَزَيْدًا): إِنَّ التَّقْدِيرَ (ومُلَابَسَتُكَ زَيْدًا)(٥)، وَعَلَى مَنْ(٦) قَالَ فِي (بِسْمِ اللهِ): إِنَّ التَّقْدِيرَ: (ابْتِدَائِي

---

(١) لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر. "شرح الرضي" (٢/ ٤٢).

وقيل: يجوز حذفه لدليل؛ لأنه كالمنطوق، قال ابن عقيل في "المساعد" (١/ ٥٤٢): وشاع حذف المصدر وإبقاء معموله؛ لقوة الدلالة عليه، كما في قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أي: وصدٌّ عن المسجد الحرام.

وانظر "الهمع" (٢/ ٥٨).

[٢] في ط٢: (بهذا).

(٣) أي: الكوفيون. "حاشية الآلوسي".

(٤) وهو سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن التقدير المذكور هو له.

انظر "الكتاب" (١/ ٣٠٩)، و"شرح الرضي" (٢/ ٤٢)، و"المساعد" (١/ ٥٤٢).

(٥) فـ(زيدًا) مفعول به للمصدر المحذوف، والمصدر المحذوف معطوف على الخبر الذي هو (كائن) المحذوف الذي تعلق به (لك)، فالمعنى: (ما ملابستك زيدًا)؛ إذ المعطوف على الخبر خبر. قال السيرافي: إنما قدره سيبويه بهذا؛ لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر، وأن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر.

قال الأندلسي: بل أراد سيبويه أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك ها هنا لقوة الدلالة عليه؛ لأن (مَا لَكَ) و(ما شأنك) إذا جاء بعدها نحو(وزيدًا) دل على أن الإنكار إنما هو للابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى (مع) تؤذن بمعنى الملابسة.

وقال السيرافي، وابن خروف: الاسم منصوب بـ(لابس) كأنك قلت: (ما لك ولابست زيدًا) والواو دالة على (لابس)، وإنما ارتكبا هذا تفاديًا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر.

وهذا التقدير وتقدير المصدر يخرج (زيدًا) عن أن يكون مفعولًا معه، وتعين أن يكون مفعولًا به.

وقدر بعضهم (كان) مضمرة قبل الجار، التقدير: (ما كان لك وزيدًا)، وعليه فنصب (زيد) من باب المفعول معه.

"شرح الرضي" (٢/ ٤٢-٤٣)، و"المساعد" (١/ ٥٤٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١٤٨٨)، و"الهمع" (٢/ ٢٤٣)، و"الصبان" (٢/ ١٤٠)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٦) وهم البصريون، وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفًا خاص عندهم بعمله في غير الظرف والجار=

بِسْمِ اللهِ ثابتٌ)؛ فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، وَأَبْقَى مَعْمُولَ الْمُبْتَدَإ، وَجَعَلُوا مِنَ الضَّرُورَةِ قَوْلَهُ:

هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَينِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمانُ قُرْبَانَا؟[1]

لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ: (وَقَوْلُكُمْ: يَا رَحْمانُ قُرْبَانَا).

= والمجرور؛ لتوسعهم فيهما. "حاشية الآلوسي".

(١) التخريج: البيت لجرير في "تهذيب اللغة" (٢/ ١١٣) (رحم)، و"لسان العرب" (رحم) (رخم)، و"تاج العروس" (رحم (رخم).

وبلا نسبة في "البحر المحيط" (٣/ ٢٧٢)، و"الدر المصون" (١٠٥١)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٦/ ١٩٣).

اللغة: الدَّيْرَيْنِ: تثنية (دَيْر) وهو معبد النصارى. صلبكم: جمع صليب. قربانا: بمعنى التقرب.

المعنى: هذا بيت من أبيات يهجو بها جريرٌ الأخطلَ التغلبيَّ النصرانيَّ، يقول له: أتذكرون ذهابكم إلى معبدكم تتمسحون هناك بالصلبان تقربًا إلى الله، وتظنون ذلك مفخرة لكم؟!!!

الإعراب: هل: حرف استفهام. تذكرون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. إلى الديرين: جار ومجرور متعلق بقوله: (هجرتكم). هجرتكم: مفعول به لـ(تذكرون)، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله. ومسحكم: معطوف على (هجرتكم) وهو أيضًا من باب إضافة المصدر إلى فاعله. صلبكم: مفعول به لـ(مسحكم)، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. رحمانُ: منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا رحمان، مبني على الضم في محل نصب بالنداء، وجملة النداء في محل نصب بمصدر محذوف تقديره: (قولكم: يا رحمان). قربانًا: مفعول لأجله منصوب بـ(مسحكم) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (رحمان) فإنه جملة ندائية في محل نصب بمصدر محذوف للضرورة، والتقدير: (قولكم: يا رحمان).

ولم يجعل بعضهم الحذف هنا من باب الضرورة؛ لأن المصدر المحذوف مقدر بالقول، وحذف القول وإبقاء المقول كثير جدًا، حتى قال الفارسي: حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج. فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفًا.

انظر: "المغني" (٢/ ٦٣٢)، و"المسائل السفرية" صـ(٢٨).

السَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَفْصُولًا عَنْ مَعْمُولِهِ(١)؛ وَلِهَذَا رَدُّوا عَلَى مَنْ(٢) قَالَ فِي: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[الطارق:٩](٣): إِنَّهُ مَعْمُولٌ لِـ (رَجْعِهِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ.

الثَّامِنُ: أَلَّا يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنْهُ(٤)؛ فَلَا يَجُوزُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ)، وَأَجَازَ السُّهَيْلِيُّ تَقْدِيمَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ(٥)، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا

---

(١) لأنه مع معموله بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما. «شرح الفاكهي» (٢/ ١٤٤).

(٢) وهو الزمخشري كما في «الكشاف» (٤/ ٧٣٧)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٤٥٦)، و«إعراب القرآن» لابن سيده (٨/ ١٩٠)، و«البحر المحيط» (٨/ ٤٥٠)، و«المغني» (٢/ ٥٤٠).

(٣) الإعراب: يوم: ظرف زمان اختلف النحاة في عامله على أقوال:

أحدها: أنه معمول لـ(قادر) من قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨].

الثاني: أن العامل مضمر يدل عليه (رجعه) أي: يرجعه يوم تبلى.

الثالث: تقديره (اذكر)، فيكون مفعولًا به.

الرابع: أن العامل فيه (رجعه) واختاره الزمخشري، وسبقه إليه ابن جرير الطبري، وقيل: بأنه فاسد؛ لأن فيه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو الخبر.

وأجاب ابن الحاجب: بأن الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفًا كالآية؛ لاتساعهم فيه.

«إعراب القرآن» لابن سيده (٨/ ١٩٠)، و«إعراب القرآن» للزجاج صـ(١٤٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس، و«إملاء ما من به الرحمن» (٢/ ٢٨٥)، و«الدر المصون» (٥٧٦٢)، و«البحر المحيط» (٨/ ٤٥٠)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٤٢٨)، و«الصبان» (٢/ ٢٩٢).

(٤) لأن معموله بمنزلة الصلة، وهي لا تتقدم على الموصول. «شرح الفاكهي» (٢/ ١٩٤).

(٥) وممن أجاز ذلك أيضًا الرضي رَحِمَهُ اللَّهُ، قال في «شرح الكافية» (٣/ ٤٧٤): وأنا لا أدري منعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولك: (اللهم ارزقني من عدوك البراءة)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وفي «نهج البلاغة»: (قلّت عنكم نَبْوته). ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أُوِّلَ به، فلا مانع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه. بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح؛ لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل... اهـ. =

حِوَلًا ﴾[(١)] [الكهف:١٠٨] ، وَقَوْلِهِمْ: (اللهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَمَخْرَجًا)[(٢)].

[أقسام المصدر العامل]

وَيَنْقَسِمُ الْمَصْدَرُ العامِلُ إِلَى[٣] ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: المضافُ، وإِعْمَالُهُ أَكْثَرُ[(٤)] مِنْ إِعْمَالِ الْقِسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ[٥]، وَهُوَ ضَرْبَانِ؛

= وكذلك أجازه التفتازاني، قال: والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفًا؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل. "شرح الفاكهي" (٢/ ١٩٤).

(١) الإعراب: لا يبغون: لا: نافية، يبغون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. عنها: جار ومجرور متعلق بـ(حِوَلًا). حولًا: مفعول به لـ(يبغون)، وجملة (لا يبغون) في محل نصب حال من الضمير في (خالدين) من قوله: (خالدين فيها...) أو حال من صاحب (خالدين) وهو (لهم) من قوله: ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧]، فيكون (خالدين) والجملة حالين من شيء واحد، وهذه هي الحال المترادفة -أي: المتوالية- وهي الحال المتعددة وصاحبها واحد.

وأما على الأول فهي من الحال المتداخلة.

(٢) الإعراب: اللهم: منادى بحرف محذوف مبني على الضم في محل نصب، والميم: عوض عن حرف النداء. اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول به ثانٍ مقدم على الأول. من أمرنا: جار ومجرور متعلق بـ(فرجًا). فرجًا: مفعول به أول. ومخرجًا: معطوف على (فرجًا) والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.

[٣] (إلى) ليست في الأصل، ب، ط١.

(٤) أي: أكثر دورانًا في كلام من يحتج بكلامه، وهذا مرجعه إلى الاستقراء، وعلله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، وتجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين، والألف، واللام، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل. اهـ.

والمعروف أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعماله، وقيل: إن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال، ويجعل ما وجد بعده من عمل الفعل مقدرًا.

"شرح التسهيل" (٣/ ١١٥)، و"المساعد" (٢/ ٢٣٤)، و"الهمع" (٣/ ٥٨).

[٥] في ب، ج، خ، ط١: (الأخيرين).

مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ[(١)]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١][(٢)]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[النساء:١٦١][(٣)]، وَمُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ[(٤)]، كَقَوْلِهِ:

---

(١) وهو الأكثر؛ لأنه محله الذي يقوم به، فجَعْله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد. "شرح الرضي" (٣/ ٤٧٧).

والمضاف إلى الفاعل قد يذكر معه المفعول كما في الآيات المذكورة، وقد يحذف؛ لكونه فضلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: (ربه)، وقوله: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] أي: إياك.

(٢) الإعراب: ولولا: الواو: حرف استئناف، لولا: حرف امتناع لوجود. دفع: مبتدأ. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. الناس: مفعول به للمصدر (دفع)، وجملة: (لولا دفع الله...) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٣) الإعراب: وأخذهم: الواو: حرف عطف، أخذهم: معطوف على (صدهم) والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وأخذ: مضاف، وهم: مضاف إليه مبني في محل جر بالمضاف من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم: علامة الجمع. الربا: مفعول به للمصدر (أخذهم). وقد: الواو: حالية، قد: حرف تحقيق. نهوا: فعل ماضٍ مغير الصيغة، والواو: نائب فاعل. عنه: جار ومجرور متعلق بـ(نهوا). وأكلهم أموال الناس: مثل (وأخذهم الربا) ومعطوف عليه. بالباطل: جار ومجرور متعلق بـ(أكلهم)، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من (هم) في (أكلهم) أي: متلبسين بالباطل، وجملة: (وقد نهوا عنه) في محل نصب حال من ضمير (أخذهم).

(٤) والمضاف إلى المفعول قد يذكر معه الفاعل بعد ذلك كما في البيتين والحديث المستشهد بها، وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائه الخير، وهذا هو الأكثر ومنه أيضًا قوله: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[البقرة:٨٥]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾[النساء:٢٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَهِنُواْ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾[النساء:١٠٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[النحل:٩٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[ص:٢٤]، ولم يجئ في القرآن الكريم ذكر الفاعل بعد الإضافة إلى المفعول إلا في رواية عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّآءُ﴾[مريم:٢] بضم الدال والهمزة. اهـ. =

أَلَا إنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـهِ الْمَـرءُ بَـيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلا[(١)]

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»[(٢)]، وبَيْتِ

= "شرح التسهيل" (٣/ ١١٨)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٦/ ٢٨٤٨).

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "التصريح" (٢/ ٦٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١١٨).

اللغة: ظلم: وهو وضع الشيء في غير موضعه، وهذا التعريف لأهل السنة، وأما الأشاعرة فيعرفونه: بالتصرف في ملك الغير. يصنها: يحفظها. هوى: ما تميل إليه النفس. يغلب العقل: أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

المعنى: أن الإنسان إذا ترك نفسه وهواها ولم يحمها من الهوى فقد ظلم نفسه ظلمًا بيّنًا ظاهرًا.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. ظلم: اسم (إنّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. نفسه: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله. المرء: فاعل (ظلم). بيِّنٌ: خبر (إنّ). إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط منصوب بجوابه خافض لشرطه. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يصنها: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. عن هوى: جار ومجرور متعلق بالفعل. يغلب: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). العقلا: مفعول به، والألف للإطلاق، والجملة الفعلية في محل جر صفة لـ(هوى).

الشاهد فيه: قوله: (ظلم نفسه) حيث أضيف المصدر الذي هو (ظلم) إلى مفعوله وهو (نفسه).

(٢) هذه قطعة من الحديث، وهو بتمامه: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». والحديث في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما من غير زيادة «مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، البخاري برقم (٨) (٤٥١٥)، ومسلم (١٦).

وأما بالزيادة فهو خارج الصحيحين، رواه ابن عساكر في "معجمه" (١/ ١٣)، وابن المقرئ في "الأربعين". وذكره الشيخ الألباني رحمه الله مصححًا له في كتابه "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (٣٤)، ولكن جاء في مسلم (١٢) من حديث أنس رضي الله عنه في شأن ذلك الرجل من أهل=

(الكِتَابِ) -أَيْ: (كِتَابِ سِيبَوَيْهِ)[1]-:

= البادية وقد أرسل إليهم النبي ﷺ من يدعوهم، وكان يسأل النبي ﷺ أسئلة، ومنها: (وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا، وَلَيْلَتِنَا... وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا... وذكر الصوم ثم قال: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...).

فهذه الزيادة جاءت في حديث أنس رضي الله عنه كما ترى، وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي في الصحيحين فليست فيه. والله أعلم.

وجاءت عند عبدالرزاق (٥/ ١٧٣) (٥٠١٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفًا عليه، ولفظ الأثر: «**إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى أَرْبَعِ دَعَائِمَ: إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ لَا تُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**». وهذا الأثر من طريق الحواري بن زياد، وهو مجهول كما في «اللسان»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

إعراب الحديث: وحج: الواو: حرف عطف، حج: معطوف على ما تقدم، وهو مضاف. البيت: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله. من: اسم موصول فاعل لـ(حج). استطاع: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (من). إليه: جار ومجرور متعلق بالفعل. سبيلًا: مفعول به، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: الضمير المستتر في (استطاع).

فإن قلت: لماذا عدل عن الاستدلال بالآية وهي قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؟

قال الصبان (٢/ ٢٨٩): لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية؛ لاحتمال كونه بدلًا من الناس، بدل بعض من كل، حذف رابطه؛ لفهمه، أي: من استطاع منهم، وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ؛ ولاحتمال أن يكون مبتدأ على أن (من) موصولة ضمنت معنى الشرط خبره محذوف، أي: فعليه أن يحج، أو شرطية جوابها محذوف، أي: (فليحج) ولما أورد على جعل (من استطاع) فاعلًا للمصدر من فساد المعنى؛ لأن المعنى حينئذٍ: ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج، مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعًا.

وانظر: «شرح شذور الذهب» ص(٣٩٣).

[1] في ط١، ط٢: (وهو قول الشاعر).

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ[١] تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ(٢)

---

[١] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (الدراهم).

(٢) التخريج: البيت للفرزدق في "الكتاب" (١/ ٢٨)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٤)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ١٩)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٣٩١-٣٩٢)، و"شرح التصريح" (٢/ ٣٧٠)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (٤/ ٤٨٣)، و"لسان العرب" (صرف) (درهم)، و"تاج العروس" (درهم)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(١٧٧).

وبلا نسبة في "الإنصاف" (١/ ٢٧، ١٢١)، و"الخصائص" (٢/ ٣١٧)، و"أسرار العربية" صـ(٦١)، و"شرح ابن الناظم" صـ(١٥٩)، و"تلخيص الشواهد" صـ(١٦٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٣٦)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٧)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٨٩)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٩٠)، و"الأصول في النحو" (٣/ ١٢)، و"المقتضب" (٢/ ٢٥٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٢١).

اللغة: تنفي -من النفي بالنون والفاء- تبعد وتفرق. **يداها**: أراد يدي الناقة التي يصفها. **الحصى**: الحجارة الصغيرة. **هاجرة**: وقت اشتداد الحر، وهو نصف النهار. **نفي الدراهيم**: مصدر (نفاها ينفيها)، بوزن (رماها يرميها) إذا عرضها للنقد ونحّى زيوفها، الدراهيم: جمع (درهام) لغة في (درهم)، فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للإشباع، بخلاف (يا) (صياريف)؛ لأنه جمع (صيرف) فليس (دراهيم) جمع درهم؛ فإن جمع درهمٍ دراهمُ، ومن جعل (الدراهيم) جمع (درهم) كان شاذًّا على غير قياس، والدرهم فارسي معرَّب، وكسر الهاء لغة. **تنقاد**: مصدر نقد الدرهم ينقدها نقدًا من باب (نصر) إذا ميز رديئها من جيدها. **صياريف**: جمع صيرف بوزن (جعفر)، وهو الخبير بالنقد الذي هو يبادل على بعضه ببعض، ويقال له: صيرف وصراف، والياء في الجمع كما تقدم متولدة عن إشباع الكسرة.

فائدة: كل مصدر جاء على تَفْعَال كـ(تَنْقَاد) فهو بفتح التاء، إلا: (تِلْقَاء)، و(تِبْيَان) فبالكسر.

المعنى: يصف الشاعر ناقته بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إن يديها -لشدة وقعها في الحصى- ينفيانه فيقرع بعضه بعضًا، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصيرفي فنفى رديئها عن جيدها.

الإعراب: **تنفي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ لأجل الثقل. **يداها**: فاعله مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **الحصى**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر. **في كل**: جار ومجرور متعلق=

الثَّانِي: المُنَوَّنُ، وإِعْمَالُهُ أَقْيَسُ[(١)] مِنْ إِعْمَالِ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ بِالتَّنْكِيرِ[(٢)]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[البلد:١٤-١٥][(٣)]، تَقْدِيرُهُ: (أَوْ أَنْ يُطْعِمَ فِي يومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا).

= ب(تنفي)، وكل: مضاف. هاجرة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. نفي الدراهيم: نفي: مفعول مطلق مبيّن للنوع منصوب ب(تنفي)، الدراهيم: مضاف إليه مجرور بالمضاف من إضافة المصدر إلى مفعوله. تنقاد: فاعل المصدر (نفي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. **الصياريف**: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

الشاهد فيه: قوله: (نفي الدراهيم)؛ حيث أضيف المصدر إلى مفعوله كسابقه.

(١) أي: أوفق بالقياس على الفعل في العمل؛ لأن تنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الإضافة و(أل) اللتان هما من خصائص الأسماء.

ويعارض هذا بأن المنون أيضًا فيه ما يبعد شبهه بالفعل، وهو التنوين، قال الأمير: وكأنهم اغتفروه؛ لأنه يدخل الفعل في الجملة إذا كان لغلو أو ترنم، نحو:

وَيَغْـدُو عَـلَى الْمَـرْءِ مَـا يَـأْتَمِرْنْ

انتهى.

والقول بإعمال المنون هو مذهب البصريين، ومنع الكوفيون إعمال المنون، وقالوا: إن العمل الموجود بعده لفعل، فقدروا في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]: يطعم يتيمًا.

"المساعد" (٢/ ٢٣٤)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ٢٨٤)، و"حاشية الأمير على الشذور" ص(٩٦).

(٢) أي: بناء على قول ابن الحاجب: النكرة للماهية الصادقة بالقليل والكثير، وكذا الفعل، وأما إن قلنا: النكرة للواحد، فهي بعيدة عن الفعل كالمحدود بالتاء الذي لا يعمل؛ إذ الفعل يدل على مطلق الماهية. "حاشية الأمير على الشذور" ص(٩٦).

(٣) **الإعراب**: أو: حرف عطف. **إطعام**: معطوف على (فكُّ)، وفاعله: محذوف تقديره: (إطعامه). **في يوم**: جار ومجرور متعلق ب(إطعام). **ذي**: نعت ل(يوم) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. **مسغبة**: مضاف إليه. **يتيمًا**: مفعول به للمصدر (إطعام).

الثَّالِثُ: المعرَّفُ[١] بـ (أل)، وإعْمَالُهُ شَاذٌّ قِيَاسًا(٢) وَاسْتِعْمَالًا(٣)، ومنه قَوْلُهُ:

عَجِبْتُ مِنَ الرَّزقِ المُسِيءَ إلهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ[٤] بعضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا(٥)

أَيْ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ رَزَقَ المُسِيءَ إلهُهُ، ومِنْ أَنْ تَرَكَ بَعضَ الصَّالحِينَ فَقِيرًا!

---

[١] في خ، ط١: (المقرون).

(٢) لبعده عن مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه. وإعمال المقرون بـ(أل) هو مذهب سيبويه والخليل، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين، وقالوا: ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر كما سبق عنهم في المنون، ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله، لكن على استقباح.

"المساعد" (٢/ ٢٣٤)، و"شرح الرضي" (٣/ ٤٧٨)، و"الهمع" (٣/ ٥٩-٦٠)، و"الأشموني" (٢/ ٢٨٤).

(٣) لقلة وروده في كلامهم.

تنبيه: قوله: (المعرف بـ(أل)) فيه تصريح بأن (أل) فيه للتعريف. قال أبوحيان: ولا نعلم؛ خلافًا في ذلك، إلا ما ذهب إليه صاحب (الكافي) من أنها زائدة كما في (الذي) و(التي) ونحوهما. "الهمع" (٣/ ٦١).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (وللترك).

(٥) التخريج: البيت بلا نسبة في "المساعد" (٢/ ٢٣٦)، و"التصريح" (٢/ ٦٢)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٦/ ٢٨٤٧).

المعنى: عجبت من أن يرزق المسيءَ إلهُه، ومن أن يترك بعض الصالحين فقيرًا! وهذا تعجب في غير محله؛ فإن الواجب على العبد أن يرضى بما قسم الله له من الرزق، وربُّ العزة يقول: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١]، ويقول: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾[الزخرف:٣٢] الآية، ويقول: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢].

فالواجب الرضا والتسليم، (ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام) كما قال الطحاوي رحمه الله. وقال الله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وما أحسن ما قال بعضهم: =

= رَضِينَا قِسْمَةَ الْجَبَّارِ فِينَا ... لَنَا عِلْمٌ وَلِلْجُهَّالِ مَالُ
فَإِنَّ الْمَالَ يَفْنَى عَنْ قَرِيبٍ ... وَإِنَّ الْعِلْمَ بَاقٍ لَا يَزَالُ

وقديمًا قيل:

قَدْ يُنْعِمُ اللهُ بِالْبَلْوَى وَإِنْ عَظُمَتْ ... وَيَبْتَلِي اللهُ بَعْضَ الْقَوْمِ بِالنِّعَمِ

فعجب هذا الشاعر إنما هو كعجب ابن الراوندي الزنديق أحمد بن يحيى القائل:

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

فابن الراوندي وأمثاله الواقع أنهم لم يؤمنوا بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، ولم يسلموا له؛ ولذلك دخلت عليهم الزندقة، والله المستعان.

تنبيه: قوله: (الرَّزق) -بفتح الراء-: وهو المصدر، وأما (الرِّزق) -بالكسر-: فهو العين المرزوقة، فالمأكولات، والمشروبات، والملبوسات، والمال، وغيرها من النعم هذه (رِزْق) -بكسر الراء-؛ فلذلك لا يقال: إن الله متصف بصفة الرِّزق -بالكسر- حاشا وكلا، وإنما يقال: متصف بصفة الرَّزق -بفتح الراء-؛ لأن الرَّزق -بالفتح- هو الحدث وهو الوصف. وقال بعضهم: ويجوز أن يوضع كل منهما موضع الآخر

"شرح العقيدة الواسطية" لصالح آل الشيخ (١/ ١٥٥)، و"تهذيب اللغة" (٣/ ١٧٤) (رزق)، و"لسان العرب" (رزق)، و"تاج العروس" (رزق)، و"المعجم الوسيط" (١/ ٣٤٢).

الإعراب: **عجبت**: فعل وفاعل. **من الرزق**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **المسيء**: مفعول به للمصدر (الرزق) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. **إلهُه**: فاعل للمصدر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **ومن ترك**: جار ومجرور متعلق بـ(عجبت)، وترك: مضاف. **بعض**: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وفاعله محذوف: أي: تركه، وبعض: مضاف. **الصالحين**: مضاف إليه. **فقيرًا**: حال من مفعول (ترك).

الشاهد فيه: قوله: (الرزق المسيء إلهه) حيث أعمل (الرزق) الذي هو مصدر محلى بـ(أل) فيما بعده على وجه الشذوذ.

ونظير هذا البيت قوله:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ

وقوله:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا =

= وقوله:

قَـلَّ الغَنَـاءُ إِذَا لَاقَى الْفَـتَى تَلَفًـا قَوْلُ الأَحِبَّةِ لَا يَبْعُدْ وَقَدْ بَعُدَا

أي: قلَّ أن يغني قولُ الأحبة شيئًا إذا لاقى الفتى تلفًا.

فرفع بالمصدر وهو (الغناء) الفاعل وهو (قول الأحبة)، ونصب به الظرف وهو (إذا)، وحذف المفعول المنصوب وهو (شيئًا).

تنبيهان:

الأول: اعترض قولهم بأن إعماله شاذ؛ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل) بأن الإضافة كالتعريف بـ(أل)، فهلا بَعُدَ معها المصدر عن الفعل.

وأجيب: بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بـ(أل).

"شرح الفاكهي" (٢/ ١٩٥).

الثاني: لم يجئ في القرآن إعمال المقترن بالألف واللام في فاعل أو مفعول صريحًا إلا في موضع محتمل وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، فيحتمل أن يكون (من) في موضع رفع بالجهر على تقدير: لا يحب الله أن يجهر أو يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أن يكون الكلام قد تمّ قبل (إلا) وتكون (من) في موضع نصب على الاستثناء، والمستثنى منه محذوف وهو فاعل (الجهر)، ويجوز أن يكون بدلًا منه وهو المختار، ولو صرح به لقيل: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا المظلومُ أو المظلومَ -رفعًا ونصبًا-. ذكر ذلك مكي وأبوالبقاء وغيرهما.

"الدر المصون" (١٢٤٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ١١٦)، و"شرح الرضي" (٣/ ٤٧٨).

وإلى إعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَـافًا اَوْ مُجَـرَّدًا أَوْ مَـعَ (أَلْ)

[باب: اسم الفاعل]

ص- واسمُ الفاعلِ كَ(ضَارِبٍ)، و(مُكْرِمٍ)(١)، فَإِنْ كَانَ بِـ(أَلْ) عَمِلَ مُطْلَقًا، أَوْ مُجَرَّدًا فبشرطينِ: كونُهُ حَالًا أَوِ اسْتِقْبَالًا، واعتمادُهُ عَلَى نفيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عنهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، و(بَاسطٌ ذِرَاعيهِ) عَلَى حِكَايةِ الحَالِ؛ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ، و(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ)، عَلَى التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ، وتَقْدِيرُ[٢]: (خَبِيرٌ) كَ(ظَهِيرٍ)؛ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ.

ش- النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ الْفِعْلِ(٣): اسمُ الفَاعِلِ.

[تعريف اسم الفاعل وأحواله]

وَهُوَ: (الوَصْفُ(٤) الدَّالُّ عَلَى الفاعِلِ(٥) الجَارِيْ عَلَى حَرَكَاتِ المُضَارِعِ وسَكَنَاتِهِ(٦)

---

(١) قال المصنف في "شرح شذور الذهب" ص(٣٩٥): وأشرت بتمثيلي بـ(ضارب) و(مكرم) إِلَى أنه إن كَانَ من فعل ثلاثي جَاءَ على زنة (فَاعل)، وَإِن كَانَ من غَيره جَاءَ بِلَفْظ الْمُضَارع، بِشَرْط تَبْدِيل حرف المضارعة بميم مَضْمُومَة وَكسر مَا قبل آخِره مُطلقًا. اهـ.

وقوله: (مطلقًا) أي: سواء كان مكسورًا في المضارع، كـ(منطلق)، و(مستخرج)، أو مفتوحًا كـ(متعلم)، و(متدحرج). "حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٥٠).

[٢] في ح، ط٢: (وتقديره).

(٣) أي: في التعدي واللزوم.

(٤) قوله: (الوصف) جنس يصدق على كل ما كان كذلك.

(٥) هذا فصل؛ لإخراج اسم المفعول كـ(مضروب) وما بمعناه، كـ(فعيل) بمعنى (مفعول)، نحو: (قتيل)، و(جريح)، وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو: (الدرهم ضرب الأمير) أي: مضروبه. "الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ٢٩٢).

(٦) هذا معنى آخر للمجاراة في كلامهم، وهو موازنة اسم الفاعل للمضارع في حركاته وسكناته، =

كَ(ضَارِبٍ)، و(مُكْرِمٍ)، وَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِـ(أل) أَوْ مُجَرَّدًا مِنْهَا.

[إعمال المقترن بأل]

فَإِنْ كَانَ بِـ(أل)، عَمِلَ مُطْلَقًا(١) مَاضِيًا كَانَ، أَوْ حَالًا، أَوْ مُسْتَقْبَلًا، تَقُولُ: (جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ، أَوِ الْآنَ، أَوْ غَدًا)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أل) هَذِهِ مَوْصُولَةٌ، و(ضَارِبٌ) حَالٌّ مَحَلَّ (ضَرَبَ) إِنْ أَرَدْتَ الْمُضِيَّ، أَوْ (يَضْرِبُ) إِنْ أَرَدْتَ غَيْرَهُ، وَالْفِعْلُ يَعْمَلُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، فَكَذَا مَاحَلَّ مَحَلَّهُ.

قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا ... خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا(٢)

= وتقدم في باب المصدر معنى المجاراة بأنها اشتمال المصدر على جميع حروف فعله. "شرح الرضي" (٣/ ٤٦٩).

والمعتبر في المجاراة هنا توافق حركة بحركة أو سكون بسكون، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر؛ بدليل: (ذاهب ويذهب)، و(قاتل ويقتل)؛ ولهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضي لا تصريفي. "المغني" (٢/ ٤٥٨).

(١) أي: من غير اشتراط الاعتماد الآتي، ومن غير تقييد بزمن دون آخر، قال ابن مالك رحمه الله:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

(٢) التخريج: البيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص(٣٢٢)، و"معاني القرآن" للأخفش (٢/ ٧٠)، و"الأغاني" (٩/ ١٠٩)، و"شرح شذور الذهب" ص(٣٩٥)، و"المخصص" لابن سيده (١٣/٥)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٣٧٣)، "شرح أبيات المغني" (٣/ ١٠٥)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ١٥-١٦)، و"تهذيب اللغة" (١/ ٤٣٩) (٣/ ١٠)، و"لسان العرب" (حلل)، و"تاج العروس" (كهل).

وبلا نسبة في "الهمع" (٣/ ٧١)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٣٠).

وقبل هذا البيت قوله:

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا =

[المجرد من أل وشرط إعماله]

وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِشَرْطَيْنِ(1):

= الْقَــــــاتِلِينَ................

اللغة: أبير: أهلك وأستأصل. مالكًا وكاهلاً: قبيلتان من بني أسد. الحُلاحلا -بضم الحاء الأولى-: السيد العظيم. حسبًا: الحسب: ما يعده المرء من مفاخر آبائه. نائلا: عطاء وجودًا.

المعنى: أقسم الشاعر أنه لا يسكت عن الطلب بثأر أبيه فيضيع دمه هدرًا، ولكنه سيأخذ له من قتلته، فيُهْلِك هاتين القبيلتين ويُفْنِيهم.

الإعراب: القاتلين: صفة لـ(مالكًا وكاهلاً) في البيت قبله، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: أذم القاتلين. الملك: مفعول به لـ(القاتلين) اسم فاعل يعمل عمل الفعل. الحلاحلا: صفة أولى لـ(الملك). خير: صفة ثانية له، وخير: مضاف. معدٌّ: مضاف إليه. حسبًا: تمييز. ونائلا: معطوف على (حسبًا).

الشاهد فيه: قوله: (القاتلين الملك) حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله (القاتلين) في المفعول به وهو (الملك) مع كونه دالًّا على المضي، ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقول ذلك، وإنما عمل في المفعول به مع ذلك؛ لكونه مقترنًا بـ(أل).

تنبيه: قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٣/١٠٧): قوله: (يا خير شيخ حسبًا ونائلا) كذا رواه السعدي وغيره، وروى السيوطي (خير معدٍّ حسبًا ونائلا) وهذا لا يصح؛ لأن (حجرًا) -والد امرئ القيس وهو المقتول- من كندة، وكندة من قبائل قحطان، و(معد ابن عدنان)، و(قحطان) عمود نسب قبائل اليمن، كما أن (عدنان) عمود نسب عرب الحجاز وما والاها، والرجل لا يفتخر إلا بقبيلته. اهـ.

(1) جملة الشروط عند التجرد من (أل) أربعة:

شرطان عدميان، وشرطان وجوديان، ذكر المصنف الشرطين الوجوديين، ولم يذكر العدميين، وهما:

١- ألَّا يصغر، فلا يقال: (هذا ضويربٌ زيدًا).

٢- ألَّا يوصف قبل العمل، فلا يقال: (هذا ضارب عاقل زيدًا)؛ خلافًا للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم، فيبعدان الوصف عن الفعلية.

«المساعد» (٢/١٩١)، و«التصريح» (٢/٦٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٧٤)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٢٦٧-٢٢٦٨).

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الِاسْتِقْبَالِ(١)، لَا بِمَعْنَى الماضِي[٢](٣)، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ(٤)، وهِشَامٌ(٥)، وابْنُ مَضَاءٍ[٦](٧)، فَأَجَازُوا

---

(١) السِّرُّ في اشتراط هذا الشرط هو: أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع المحمول عليه يدل على الزمان الحاضر أو الزمان المستقبل، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع، فلم يبق وجه للعمل.

"عدة السالك" (٣/ ١٩٥)، و"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٦١).

[٢] في ح، خ: (المضي).

(٣) فلا يقال: (زيد ضارب عمرًا أمس) ولا: (وحشي قاتل حمزةَ يوم أحد)، فلا تعمله فتنصب به (زيدًا) و(حمزة)؛ إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي، ألا ترى أن (ضاربًا) و(قاتلًا) ليسا على عدد (ضرب) و(قتل) ولا مثلهما في الحركات والسكنات، فلا تنصب بـ(قاتل) هنا؛ لأنه في معنى (قتل) ولا بـ(ضارب)؛ لأنه في معنى (ضرب)، وقد تقدم في كلام المصنف الإشارة إلى أنه إنما عمل لمشابهته المضارع في عدد الحروف وجريانه عليه في حركاته وسكناته. فعلى هذا: فيعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال: لا إذا كان بمعنى الماضي.

"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٧٦-٧٧)، و"المساعد" (٢/ ١٩٦)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٧٥).

(٤) انظر رأيه في "شرح التسهيل" (٣/ ٧٥)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٦٦)، و"شرح الكافية" للرضي (٣/ ٤٨٧)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٧٢)، "المساعد" (٢/ ١٩٧)، و"الهمع" (٣/ ٧٠)، "شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٧٧)، و"التصريح" (٢/ ٦٦)، و"البحر المحيط" (٤/ ١٩٠)، و"الدر المصون" (١٦٩٥)، و"شرح الجمل" (١/ ٣٠١).

(٥) انظر رأيه في "الارتشاف" (٥/ ٢٢٧٢)، و"المساعد" (٢/ ١٩٧)، و"الهمع" (٣/ ٧٠)، و"التصريح" (٢/ ١٦)، و"البحر المحيط" (٤/ ١٩٠).

وهشام هذا الذي يظهر -والله أعلم-: هُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ أَبُوعَبْدِاللهِ النَّحْوِيُّ الْكُوفِيُّ، أَحَدُ أَعْيَانِ أَصْحَابِ الْكِسَائِيِّ، صنف "مختصر النحو"، و"الحدود والقياس".

توفي سنة (٢٠٩هـ). "بغية الوعاة" (٢/ ٣٢٨).

[٦] في ج، ح، خ: (وابن جني) زيادة على من ذكر.

(٧) ابْنُ مَضَاءٍ: هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ مَضَاءٍ اللَّخْمِيُّ أَبُوجَعْفَرٍ وأبوالعباسِ الْجَيَّانِيُّ الْقُرْطُبِيُّ. =

إِعْمَالَهُ[1]، إذا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، واسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ

= صنف «المشرق في النحو»، و«الرد على النحويين»، و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان».

وناقضه في هذا التأليف ابنُ خَرُوفٍ بكتاب سماه: «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطإ والسهو»، ولما بلغه ذلك قال: نحن لا نبالي بالكِبَاشِ النَّطَّاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان؟.

توفي سنة (٥٩٢هـ). «بغية الوعاة» (١/٣٢٣).

(١) واحتجوا بأمور:

منها: قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فأعمل (باسط) في (ذراعيه) وهو ماضٍ.

ومنها: ما حكاه الكسائي عن العرب: (هذا مارٌّ بزيد أمس)، فأعملوه في الجار والمجرور.

ومنها: قولهم: (هذا معطي زيدٍ درهمًا أمس)، ومن ذلك قوله في قراءة ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنِ عَامِرٍ: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[الأنعام:٩٦]، فنصب (سكنًا) بـ(جاعل) مع أنه للماضي.

والجواب عما استدلوا به:

أما الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فهو على حكاية الحال الماضية كقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ [القصص: ١٥]، ثم قال: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، والإشارة بهذا إنما يقع إلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضرًا وقت الخبر عنه. وسيأتي بيان ذلك أكثر من كلام المصنف.

وأما قولهم: (هذا مارٌّ بزيد أمس) فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يعمله في مفعول صريح، والجار والمجرور والظرف يكفيهما رائحة الفعل، فيعمل فيهما اتفاقًا.

وأما قولهم: (هذا معطي زيدٍ درهمًا أمس)، وقوله تعالى: ﴿جاعل الليلِ سكنًا﴾ فقال السيرافي: إن الأجود ها هنا أن يقال: إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل. قال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الصورة؛ ولهذا لم يوجد عاملًا في المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام.

وقال أبوعلي وجماعة معه: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل تقديره: (هذا معطي زيد أعطاه درهمًا)، و(جاعل الليل يجعله سكنًا). =

بِٱلْوَصِيدِۚ﴾[الكهف:١٨][(١)]، وأُجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى إِرَادَةِ حِكَايَةِ الْحَالِ[(٢)]، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضَارِعَ يَصِحُّ وُقُوعُهُ هُنَا، فتَقُولُ: (وَكَلْبُهُمْ يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ؟!)، وَيَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ حِكَايَةِ الْحَالِ، أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالِيَّةٌ وَالْوَاوُ، وَاوُ الْحَالِ[(٣)]، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾[(٤)] ولَمْ يَقُلْ: (وقَلَّبْنَاهُمْ).

= ويمكن أن يجاب عن الآية أيضًا بأن (جاعل) اعتبر فيه جانب الحال والاستقبال؛ لأنه يفيد الاستمرار، وقد تقدم بيان ذلك.

ومما احتجوا به أيضًا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل.

ورد بالمنع، بل عمله؛ لمشابهته له في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى.

"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/٧٧)، و"المساعد" (٢/١٩٧)، و"شرح الكافية" للرضي (٣/٤٨٧)، و"البحر المحيط" (٤/ ١٩٠)، و"الدر المصون" (١٦٩٥).

(١) الإعراب: وكلبهم: الواو: واو الحال، كلبهم: مبتدأ، ومضاف إليه. باسط: خبر المبتدإ. ذراعيه: مفعول به بـ(باسط) اسم فاعل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). بالوصيد: جار ومجرور متعلق بـ(باسط).

فهذه الآية استدل بها من ذكر على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي، ووجه الاستدلال بها أن (باسط) اسم فاعل معناه ماضٍ، ونعني بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول ﷺ؛ لأن المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد، وقد نصب به مع ذلك المفعول به وهو قوله سبحانه (ذراعيه)، وأجاب الجمهور على ذلك بما ذكر المصنف.

(٢) قال الزمخشري: معنى حكاية الحال أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له؛ ليتعجب منه، تقول: (رأيت الأسد فآخذ السيف فأقتله). اهـ. "شرح الرضي" (٣/ ٤٨٨).

فعليه: لا يكون (باسط) ماضيًا، وإنما هو حاضر. والسر في ذلك؛ إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

(٣) وواو الحال إنما يحسن أن تقول بعدها: (وكلبهم يبسط)، ولا يحسن أن تقول: (بسط) بالماضي.

(٤) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ[١].
مِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُهُ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لم تَكُونا لي على مَنْ أُقَاطِعُ[٢]

فَـ(أَنْتُمَا)، فَاعِلٌ بِـ(وافٍ)؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النَّفْيِ.

وَمِثَالُ الِاسْتِفْهَامِ[٣] قَوْلُهُ:

أَقَاطِنٌ قَومُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[٤]

وَمِثَالُ اعْتِمَادِهِ عَلَى المُخْبَرِ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُۥ﴾[الطلاق:٣][٥].

---

(١) وإلى الشرط الأول والثاني أشار ابن مالك بقوله:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

(٢) تقدم الكلام على البيت في باب (المبتدإ والخبر) وما يتعلق به من معنى، ولغة، وإعراب، فراجعه إن شئت. والشاهد فيه هنا من حيث إن اسم الفاعل المجرد لا يعمل إلا بشروط، منها: الاعتماد على النفي، وهنا كذلك.

(٣) سواء كان ملفوظًا كالبيت المذكور، أو مقدرًا نحو: (مُهِينٌ زيدٌ عمرًا أم مُكرِمه؟) أي: (أمهين...).

(٤) تقدم الكلام على البيت في باب (المبتدإ والخبر). والشاهد فيه هنا: اعتماد اسم الفاعل على الاستفهام في رفع الاسم الظاهر.

(٥) قرأ حفص (بالغُ) من غير تنوين، و(أمرِه) مضاف إليه، والباقون بالتنوين والنصب، وهو الأصل؛ خلافًا لأبي حيان. فاسم الفاعل المستوفي للشروط تجوز إضافته، فالشروط لجواز الإعمال لا لوجوبه.

الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. الله: لفظ الجلالة اسمها. بالغٌ -بالتنوين- خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. أمره: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. وعلى قراءة حفص: بالغُ: مضاف. وأمرِه: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. والتمثيل بهذه الآية يتم على قراءة تنوين (بالغٌ) ونصب (أمرَهُ).

وَمِثَالُ اعْتِمَادِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ[١] قَوْلُكَ: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زيدًا)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِنِّي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكُفَّهُمْ ... بَيْنَ الحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ[٢]

أَيْ: بِقَوْمٍ رَافِعِيْنَ.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ[٣] إِلَى أَنَّهُ يَعْمَلُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ[٤]، وَاسْتَدَلَّ

---

(١) سواء كان ملفوظًا به كما في المثال المذكور، أو مقدرًا كما في البيت، ومنه: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [النحل: ٦٩] أي: صنف مختلف ألوانه، وقول الشاعر:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا ... فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

أي: كوعل ناطح...، وقوله:

وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ ... إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى

أي: كم شخص مالئ...

(٢) التخريج: البيت للفرزدق في "ديوانه" ص(٢/٢٠٢)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/٩٧-٨٩)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٦/ ٢٧٢٠).

اللغة: الحطيم: اسم لحجر البيت الحرام. زمزم: بئر في مكة معروفة، وهي الآن داخل الحرم بعد توسعته.

الإعراب: إني: (إنَّ) مع اسمها. حلفت: فعل وفاعل. برافعين: جار ومجرور متعلق بالفعل، و(رافعين) اسم فاعل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هم). أكفهم: مفعول به لـ(رافعين)، وهم: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. بين: ظرف مكان متعلق بـ(رافعين) وهو مضاف. الحطيم: مضاف إليه، وبين: الواو: حرف عطف، وبين: معطوف على (بين) المتقدم، وبين: مضاف. حوضي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وحوضي: مضاف. زمزم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

الشاهد فيه: قوله: (رافعين أكفهم) حيث نصب باسم الفاعل (أكفهم)؛ لاعتماده على الموصوف المقدر، أي: بقوم رافعين. ولا يضر حذفه؛ لأن المقدر كالموجود.

(٣) انظر رأيه في "شرح الجمل" لابن عصفور (١/٣٠٣)، و"شرح التسهيل" (١/٢٧٣)، و"شرح الكافية الشافية" (١/١٤٣)، و"شرح الكافية" للرضي (١/١٩٨)، و"الارتشاف" (٥/٢٢٧)، و"المساعد" (٢/ ١٩٤)، و"التصريح" (٢/١٥٧)، و"الهمع" (١/ ٣٦٢)، و"الدر المصون" (١٦٢٣).

(٤) فعنده أن النكرة إذا كانت في معنى الفعل جاز الابتداء بها ورفعها الفاعل، وذلك نحو:=

بِقَوْلِهِ:

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ[1]

= (قائم أبواك).

"الدر المصون" (١٦٢٣)، و"شرح الجمل" (١/ ٣٠٣).

(١) التخريج: البيت لرجل من الطائيين في "تلخيص الشواهد" ص(١٨٢-١٨٤)، و"المقاصد النحوية" (١/ ٣٢٩)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٤٣)، و"التصريح" (١/ ١٥٧)، و"الدرر اللوامع" (١/ ١٩٥-١٩٦).

وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (١/ ٢٧٣)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ١٤٤)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٧٣)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٢٦)، و"شرح الأشموني" (١/ ١٩٢)، و"الهمع" (١/ ٣٦٢)، و"الدر المصون" (١٦٢٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٨/ ١٧٣).

اللغة: خبير: من الخبرة وهو العلم بالشيء، يقال: فلان خبير بهذا، أي: عالم به. بنو لهب -بكسر اللام وسكون الهاء-: هم من بني نصر بن الأزد، وقال ابن هشام في السيرة: لهب حيٌّ من الأزد.

وهي القبيلة التي تعرف بالعيافة والزجر، وكانت هذه القبيلة أشد العرب عيافة عرفت بذلك عند العرب، قال بعضهم:

فِي مُدْلِجِ بْنِ بَكْرٍ الْقِيَافَهْ كَمَا لِلِهْبٍ كَانَتِ الْعِيَافَهْ

وقال كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ رُدَّ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

قوله: (ملغيًا) من الإلغاء، يقال: ألغيت كلامه إذا عديته ساقطًا.

المعنى: إن بني لِهْبٍ عالمون بالزجر والعيافة؛ فلا تلغ كلام رجل لهبيٍّ إذا زجر أو عاف حين يمر عليه الطير.

والعيافة من أمور الجاهلية التي نهى عنها الشرع، وهي زجر الطير، أي: يحركون الطيور ثم ينظرون إلى أين تتحرك وتتجه، ثم يفهم من ذلك الزجر أن هذا الأمر الذي سيقدم عليه أمر محمود أو أمر مذموم، أو يطلع بحقيقة زجر الطير على مستقبل الحال، فهذا نوع من السحر وادعاء علم الغيب. =

= قال العلامة ابن باز رحمه الله في "التعليقات البازية على كتاب التوحيد" ص(٣٩): فالعيافة: زجر الطير، فيزجرون الطيور ويزعمون أنها تدل على شيء، فيتشاءمون بها تارة، ويتيمنون بها تارة أخرى، وهذا من عمل الجاهلية، فالطيور ليس عندها خير ولا شر، وإنما هذا من جهلهم وضلالهم، فهذه الطيور هي من تدبير الله عز وجل. اهـ.

وقال العلامة العثيمين رحمه الله في "شرح كتاب التوحيد" (١/٣٨٦): وجه كون العيافة من السحر أن العيافة يستند فيها الإنسان إلى أمر لا حقيقة له، فماذا يعني كون الطائر يذهب يمينًا، أو شمالاً، أو أمامًا، أو خلفًا؟! فهذا لا أصل له، وليس بسبب شرعي ولا حسي، فإذا اعتمد الإنسان على ذلك فقد اعتمد على أمر خفي لا حقيقة له، وهذا سحر. اهـ.

وما أحسن ما قاله بعضهم:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللهُ صَانِعُ

الإعراب: خبير: مبتدأ عند الأخفش، والذي سوغ الابتداء مع كونه نكرة أنه عامل فيما بعده. بنو: فاعل بالوصف سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. لهب: مضاف إليه. فلا: الفاء: تفريعية، لا: ناهية جازمة. تك: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة؛ للتخفيف؛ إذ أصله (تكن)، واسم (تك) ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). ملغيًا: خبر (تك) وهو اسم فاعل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (أنت). مقالة: مفعول به لـ(ملغيًا)، ومقالة: مضاف. لهبي: مضاف إليه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه. الطير: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، أي: إذا مرت الطير. مرت: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي)، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (خبير بنو لهب) حيث أعمل الوصف الذي هو (خبير) عمل الفعل؛ فرفع (بنو لهب) من غير أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو مخبر عنه على طريقة الأخفش، واختار ذلك ابن مالك على قلة في "الألفية"، و"شرح عمدة الحافظ"، قال رحمه الله في "الألفية":

.... وَقَـــدْ يَجُـوزُ نَحْـوُ فَـائِزٌ أُولُـو الرَّشَـدْ

وقال في "شرح عمدة الحافظ": وإنما قلت في الغالب؛ لأنه قد يخلو من استفهام ونفي، كقول الشاعر: (خبير بنو لهب...). اهـ.

وأجاب الجمهور المانعون بأنه لا حجة لهم في ذلك؛ لجواز أن يكون الوصف -وهو=

وَذَلِكَ لِأَنَّ (بَنُو لِهْبٍ) فَاعِلٌ بِ(خَبِيرٌ)، مَعَ أَنَّ (خَبِيرٌ)[١] لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وأُجِيْبَ: بأَنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَـ(بَنُو لِهْبٍ): مُبْتَدَأٌ، وَ(خَبِيرٌ)[٢] خَبَرُهُ، ورُدَّ: بِأَنَّهُ لَا يُخْبَرُ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ، وأُجِيْبَ: بِأَنَّ (فَعِيلًا) قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلْجَمَاعَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[التحريم:٤](٣).

= (خبير)- خبرًا مقدمًا، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر، فإن زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور وسببه أن شرط المبتدإ والخبر أن يكونا متطابقين إفرادًا وتثنية وجمعًا، وهنا لا تطابق بينهما؛ لأن (خبيرًا) مفرد و(بنو لهب) جمع، فيلزم على تخريج الجمهور الإخبار عن الجمع بالمفرد.

فالجواب: أن (خبيرًا) إنما صح الإخبار به -مع كونه مفردًا- عن الجمع وهو (بنو لهب)؛ لأنه -أي: خبيرًا- على وزن (فعيل)، و(فعيل) على وزن المصدر كـ(صهيل) و(نهيق)، والمصدر الذي على وزن (فعيل) يخبر به عن المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث بلفظ واحد، ومن عادة العرب أن يجعلوا للشيء الذي على زنة الشيء حكم ذلك الشيء، وقد وردت صيغة (فعيل) مخبرًا بها عن الجمع كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وقول الشاعر:

وَهُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ

"عدة السالك" (١/ ١٧٤)، و"التصريح" (١/ ١٥٧)، و"الدرر اللوامع" (١/ ١٩٦)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ١٩٢).

[١] في ج، ط٢: (خبيرًا).

[٢] في الأصل: (وخبير خبر مقدم).

(٣) الإعراب: والملائكة: الواو: حرف عطف، الملائكة: معطوف على جبريل. بعد: ظرف متعلق بـ(ظهير)، وهو مضاف، وذلك: اسم إشارة مضاف إليه. ظهير: خبر المبتدإ (جبريل) وما عطف عليه، ويجوز أن تكون الواو استئنافية، والملائكة: مبتدأ، وظهير: خبره، ويكون (جبريل) وكذلك (صالح المؤمنين) معطوفين على اسم الله من قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾[التحريم: ٤]، ورُفِعَا؛ نظرًا لمحل اسم (إن) وذلك بعد استكمال خبرها.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

[باب: أمثلة المبالغة]

ص- وَالْمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ (فَاعِلٍ) إِلَى (فَعَّالٍ)، أَوْ (فَعُولٍ)، أَوْ (مِفْعَالٍ)، بِكَثْرَةٍ، أَوْ (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعِلٍ) بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: (أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ).

ش- النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ: أَمْثِلَةُ الْمُبَالَغَةِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ: (فَعَّالٌ)، و(فَعُولٌ)، و(مِفْعَالٌ)، و(فَعِيلٌ)، و(فَعِلٌ)(١).

قَالَ الشَّاعِرُ:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا(٢)

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

وأمثلة المبالغة هي: اسم فاعل حول عن صيغته للمبالغة والتكثير في الفعل، فقولك: (ضارب) يدل على مطلق الضرب، و(ضَرَّاب) يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه، فلا تستعمل إلا حين يمكن التكثير، فلا يقال: (موات) ولا (قتال زيدًا)، بخلاف (قتال الناس).

"الصبان" (٢/ ٢٩٦)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٩٩-٢٠٠)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٦٤).

(٢) التخريج: البيت للقُلاخ بن حزن في "الكتاب" (١/ ١١١)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٣٦٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٦٩-٧٠)، و"شرح التصريح" (٢/ ٦٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٣٢)، و"خزانة الأدب" (٨/ ١٥٨-١٥٩)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(١٨٠)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٨)، و"لسان العرب" (ثعل). =

= وبلا نسبة في "المقتضب" (٢/ ١١٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٧٩)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٦١)، "شرح ابن الناظم" صـ(١٦٢)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٦٦٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٩٧)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤٠٠)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٩٦)، و"الهمع" (٣/ ٧٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤١)، و"شرح الجمل" (١/ ٣٠٨).

وقبل هذا البيت قوله:

فَإِنْ تَـكُ فَاتَتْـكَ السَّـمَاءُ فَـإِنَّنِي ... بِأَرْفَعَ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

وَأَدْنَى فُرُوعَـا لِلسَّـمَاءِ أَعَالِيـا ... وَأَمْنَعُهُ حَوْضًا إِذَا الْوِرْدُ أَثْعَلَا

اللغة: أخا الحرب: كناية عن ملازمته لها. لبّاسًا: مبالغة (لابس) من اللبس. جلالها: بكسر الجيم جمع (جُلّ) بضمها، يريد به ها هنا ما يلبسه من الدروع ونحوها. ولّاج: مبالغة في (والج) من الولوج وهو الدخول. الخوالف -بالخاء المعجمة-: جمع خالفة، وهي في الأصل عماد البيت، والمراد بها هنا البيت نفسه. أعقلا -بمهملة فقاف-: من أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع.

المعنى: يمدح الشاعر نفسه ويقول: إني أخو الحرب وملازم لها؛ لشجاعتي؛ لأني متى قامت الحرب لبست لها الدرع ونحوه ودخلتُ فيها، ولست بدَخَّال البيوت تضطرب رجلاي من الفزع والخوف؛ لجبني، بل أنا ثابت الأقدام، صاحب جراءة وإقدام.

الإعراب: أخا الحرب: أخا: حال من الضمير في قوله: (فإنني) في البيت قبله، أي: مؤاخيًا وملازمًا لها، منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والحرب: مضاف إليه. لباسًا: حال ثانية من ضمير (فإنني)، وهو صيغة مبالغة تعمل عمل الفعل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). إليها: جار ومجرور متعلق بـ(لباسًا). جلالها: مفعول به لـ(لباسًا)، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه. وليس: الواو: حرف عطف، ليس: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو). بولاج: الباء: حرف جر زائد، وولاج: خبر (ليس) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو مضاف. الخوالف: مضاف إليه. أعقلا: حال من الضمير المستتر في (ولاج) أو خبر ثانٍ لـ(ليس) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وألفه للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (لباسًا) فإنه صيغة مبالغة وقد عَمِلَ عَمَلَ فعله حيث نصب (جلالها)، كما يعمل اسم الفاعل الذي لغير المبالغة، ونظيره قوله:

فَيَـا لَـرَزَامٍ رَشِّـحُوا بِي مُقَـدَّمًا ... إِلَى المَوتِ خَوَّاضًا إِلَيْهِ الْكَتَائِبَا

وَقَالَ الْآخَرُ:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إذا عَـدِمُوا زادًا فإنَّـكَ عـاقِرُ[1]

---

(١) التخريج: البيت لأبي طالب في "ديوانه" ص(٣٥)، و"الكتاب" (١/ ١١١)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٢٢٨-٢٢٩)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٢٩)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٦٩-٧٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٧٠-٧١)، و"شرح التصريح" (٢/ ٦٨)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣٤٦)، "شرح شذور الذهب" ص(٤٠١)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٢٣٢-٢٣٣).

وبلا نسبة في "الأصول في النحو" (١/ ١٢٤)، و"المقتضب" (٢/ ١١٤)، و"شرح الجمل" (١/ ٣٠٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٩٨)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٥١) (٣/ ٤٩٠)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٩٧)، و"الهمع" (٣/ ٧٤).

اللغة: ضَرُوب -على وزن (فَعُول)- : مبالغة في (ضارب). **بنصل السيف**: حديدته وذبابة طرفه الذي يضرب به. **سوق** -بضم السين-: جمع ساق. **سمانها**: جمع سمينة، وأراد بها النوق السمان. **عاقر**: اسم فاعل من العقر، يقال: (عقر البعير عقرًا): إذا ضرب قوائمه، ولا يطلق العقر في غير القوائم.

المعنى: يصف الشاعر رجلًا بالكرم والجود في وقت الشدة وضيق الحال، وأنه يجود بأنفس ما عنده، وهي النوق السمان، وهذا الفعل يصدر منه كثيرًا تجاه أضيافه.

وقبل هذا البيت قوله:

تَرَى دَارَهُ لَا يَبْرَحُ الدَّهْرَ عِنْدَهَا ... مُجَعْجِعَـةٌ أُدْمٌ سِمَـانٌ وَبَـاقِرُ

إِذَا أُكِلَـتْ يَوْمًـا أَتَى بَعْدُ مِثْلُهَـا ... زَوَاهِـقُ زُهْمٌ أَوْ مَخَـاضٌ بَهَـازِرُ

ضَرُوبٌ بِنَصْـلِ السَّـيْفِ......

الإعراب: **ضروب**: خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (هو ضروب)، وضروب: صيغة مبالغة يعمل عمل الفعل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). **بنصل السيف**: جار ومجرور متعلق بـ(ضروب)، وهو مضاف، والسيف: مضاف إليه. **سوق**: مفعول به لـ(ضروب)، وهو مضاف. **سمانها**: مضاف إليه، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط. **عدموا**: فعل ماض، والواو: فاعل. **زادًا**: مفعول به. **فإنك**: الفاء: واقعة في جواب (إذا)، إنك: (إنّ) مع اسمها. **عاقر**: خبر (إنّ)، وجملة: (إنك عاقر) جواب (إذا) لا محل لها من=

وَقَالُوا: (إِنَّهُ لِمنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)[(١)]، و(إِنَّ[٢] اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعَاهُ)[(٣)]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

= الإعراب، وقوله: (فإنك...) فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب.

الشاهد فيه: قوله: (ضروب) فإنه صيغة مبالغة لـ(ضارب)، وقد عَمِلَ عَمَل فعله حيث نصب (سوق سمانها)، ونظيره قوله:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

فَائِدَةٌ وتنبيهٌ: قال البغدادي في "خزانة الأدب" (٤/ ٢٢٨): وَهَذَا الْبَيْت من قصيدةٍ لأبي طالبٍ عمّ النّبيّ ﷺ رثى بها أَبَا أميّة بن الْمُغيرَة بن عبدالله بن عمر بن مَخْزُوم، وَكَانَ ختنه، فَخرج تَاجِرًا إِلَى الشَّام، فَمَاتَ بِموضع يُقَال لَهُ: سرو سحيم، فرثاه أَبُوطَالب بِهَذِهِ القصيدة.

وَغلط بَعضهم فَزعم أَنَّهَا مدحٌ فِي مُسَافر بن أبي عَمْرو.

وأفحش من هَذَا القَوْل قَول ابْن الشجريّ فِي "أَمَالِيهِ": إنها مدحٌ فِي النَّبِيّ ﷺ. اهـ.

وانظر "أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣٤٦).

(١) حكاه سيبويه. "الكتاب" (١/ ١١٢).

وبوائكها: جمع بائكة وهي السمينة الفتية. قال الكسائي: (باكت الناقة تبوك): إذا سمنت. "شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٧١).

والشاهد في هذا المثال إعمال (مِفعال) عمل الفعل، وهذا المثال نص في ذلك.

[٢] (إنَّ) ليس في ح، ط٢.

(٣) الشاهد فيه إعمال (فعيل) عمل الفعل.

انظر "شرح التسهيل" (٣/ ٨١)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٦٤)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٠٠)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٦٢)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٨١)، و"الهمع" (٣/ ٧٤).

ومما سمع في إعمال (فعيل) قولهم: (هو سميعٌ الدعاءَ). وحكى اللحياني في "نوادره": (إنه سميعٌ دعائي ودعاءك). وقال بعض العرب: (وهو حفيظ عِلْمَك وعلمَ غيرك). وحكى ابن سيده عن العرب: (هو عليمٌ علمك وعلم غيرك).

"الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٢)، و"المساعد" (٢/ ١٩٣).

أَتَــانِيْ أَنَّهُــمْ مَزِقُــونَ عِــرْضِيْ جِحَـاشُ الكِـرْمِلَيْنِ لَهَـا فَدِيـدُ[١]

(١) التخريج: البيت لزيد الخيل أو الخير الطائي رضي الله عنه في "شرح ابن الناظم" ص(١٦٢)، و"خزانة الأدب" (٨/ ١٧٢)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٣٢)، و"المساعد" (٢/ ١٩٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ٧٣)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٤٦٥)، و"التصريح" (٢/ ٦٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٣٣-٣٣٤)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٣١٠)، و"الحلل شرح أبيات الجمل" ص(٢١)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٠١)، و"شرح شذور الذهب" ص(٤٠٢)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ٨١)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(١٨٢).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٣/ ٢٠١)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٢)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٩٨)، و"الهمع" (٣/ ٧٤)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٢).

اللغة: **مزقون**: جمع مَزِقٍ -بفتح الميم وكسر الراء- وهو مبالغة في مازق من المزق وهو شق الثياب ونحوها. **أتاني**: بلغني. **عرضي** -بكسر العين-: وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، وهو محل المدح والذم من الإنسان. **جِحَاشُ** -بكسر الجيم-: جمع جحش وهو ولد الحمار. **الكرملين** -بكسرتين بينهما سكون، وفتح اللام-: اسم ماء في جبل طيّئ. **فديد** -بفاء مفتوحة ودالين بينهما ياء-: الصياح والتصويت، قاله الأصمعي. وقال أبوخيرة: الفديد: صوت عدْوِ الشاةِ.

المعنى: يعني: بلغني تمزيق هؤلاء الرجال وتقطيعهم عرضي بالطعن والقدح، وهم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع المسمى بالكرملين في حالة كونها تنهق وتصوت وتصيح عند ذلك الماء، وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة.

الإعراب: **أتاني**: أتى: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. **أنهم**: (أنَّ) مع اسمها. **مزقون**: خبر (إنّ) مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهو صيغة مبالغة، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هم). **عرضي**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ لمناسبة الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والمصدر المؤول من (أنَّ) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل لـ(أتى) والتقدير: أتاني تمزيقهم عرضي. **جحاش**: خبر لمبتدإ محذوف، أي: هم جحاش، وجحاش: مضاف. **الكرملين**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بالمثنى. **لها**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **فديد**: مبتدأ مؤخر، وجملة: (لها فديد) في محل نصب حال من (جحاش). =

= الشاهد فيه: قوله: (مزقون) فإنه جمع (مزق) -كما ذكرنا بفتح الميم وكسر الزاي- بمعنى ممزق، وقد عَمِل في قوله: (عرضي) عَمَل فعله. ونظيره في إعمال صيغة (فَعِل) لكن بلفظ الإفراد قول الشاعر:

حَـذِرٌ أُمُـورًا لَا تَضِـيرُ وَآمِـنٌ　　　مَـا لَـيْسَ مُنْجِيـهِ مِـنَ الْأَقْـدَارِ

وقوله:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ　　　بِسَـرَاتِهِ نَـدَبٌ لَهَـا وَكُلُـومُ

والشاهد فيه إعمال (شَنِجٌ) في (عِضادَة)، و(شنج) مبالغة في (شانج) أي: ملازم، والمسحل -بكسر الميم وسكون السين-: الحمار الوحشي، وسحيله: نهاقه، والعضادة: الجانب. السمحج: الأتان الطويلة الظهر. والسراة: أعلى الظهر. والندب: هي -كما في القاموس- أثر الجرح الباقي على الجلد. كلوم: الجراح، جمع كَلْم.

تنبيهان:

الأول: لم يسمع إعمال (فَعِل) إلا في الشعر، قال أبوحيان: ولا أعلم أحدًا حكاه في النثر، إنما حكى منه سيبويه في الشعر:

حـــذر أمـــورًا..............

و

.... شنج عضادة سمحج

وذكر غيره في الشعر:

.... مزقـــون عـــرضي

انتهى. «الارتشاف» (٥/ ٢٢٨٢).

الثاني: إنما يكون (فعيل) و(فعِل) من باب صيغة المبالغة، وينصبان المفعول به إذا حولا من فاعل، فإن لم يكن (فعيل) و(فَعِل) مما حول عن اسم الفاعل كـ(ظريف)، و(كريم)، و(طَبِن) -الحاذق الفطن-، و(فَطِن) مما وضع من أول الأمر على (فعيل) و(فَعِل) فلا خلاف في أنهما لا ينصبان؛ إذ كلامنا في أبنية المبالغة لا في الصفات المشبهة، وهما حينئذ من قبيل الصفة المشبهة.

«شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٤٩٢)، و«الصبان» (٢/ ٢٩٧).

وَأَكْثَرُ الْخَمْسَةِ اسْتِعْمَالًا الثَّلَاثَةُ الأُوَلُ[(١)]، وَأَقَلُّهَا اسْتِعْمَالًا الأَخِيرَانِ[(٢)]، وَكُلُّهَا تَقْتَضِي تَكْرَارَ الْفِعْلِ[(٣)]، فَلَا يُقَالُ: (ضَرَّابٌ) لِمَنْ ضَرَبَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَذَا الْبَاقِي.

وَهِيَ فِي التَّفْصِيلِ وَالاشْتِرَاطِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ سَوَاءٌ[(٤)]، وإِعْمَالُهَا قولُ سِيبَوَيْهِ[(٥)]

---

(١) وهذه الثلاثة تعمل باتفاق من البصريين.

"شرح الجمل" (١/ ٣٠٨)، و"شرح شذور الذهب" ص(٤٠٢)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٩٩)، و"شرح الكافية" للرضي (٣/ ٤٩٠).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

(٣) وهل هي مستوية في المعنى، أو متفاوتة، بأن تكون الكثرة المستفادة من: (فعَّال) مثلًا أشدَّ من الكثرة المستفادة من (فعول) مثلًا؟

قال الصبان (٢/ ٢٩٦): لم أرَ في ذلك نقلا. وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، أبلغيةُ (فعال)، و(مفعال) على (فعول)، و(فعيل)، وأبلغية هذين على (فعل) فتدبر. اهـ.

(٤) نقل المصنف وغيره عن ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنهما زعما أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من (أل)؛ لقوتها بالمبالغة؛ ولأن السماع ورد بذلك، كقوله:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ ... كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

ألا ترى أنه يرثيه؛ فدل ذلك على أنه يريد بـ(ضروب) معنى المضي.

وهذا الذي ذهبا إليه فاسد، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدم ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

ووافق الرضيُّ ابنَ خروف وشيخَه فيما ذكر، فلم يشترط في صيغ المبالغة كونها للحال أو الاستقبال.

"شرح الجمل" (١/ ٣١١)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٥)، و"شرح الرضي" (٣/ ٢٩٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٦٨)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٠٠)، و"الهمع" (٣/ ٧٧).

(٥) انظر "الكتاب" (١/ ١١٠).

وَأَصْحَابِهِ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ السَّمَاعُ وَالْحَمْلُ عَلَى أَصْلِهَا ،وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهَا مُحَوَّلَةٌ[١] عَنْهُ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ، وَلَمْ يُجِزِ الْكُوفِيُّونَ(٢) إِعْمَالَ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِأَوْزَانِ الْمُضَارِعِ ولِمَعْنَاهُ(٣)، وَحَمَلُوا نَصْبَ[٤] الِاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ(٥)، وَمَنَعُوا تَقْدِيمَهُ عَلَيْهَا(٦)، ويَرُدُّ عَلَيْهِمْ(٧)، قولـ

---

[١] في الأصل، ج، ح: (متحولة).

(٢) انظر رأيهم في «شرح الجمل» (١/ ٣٠٨)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٤٩٣)، و«التسهيل» مع شرحه (٣/ ٧٢)، و«المساعد» (٢/ ١٩٣)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٢٨٣)، و«الهمع» (٣/ ٧٥)، و«التصريح» (٢/ ٦٨).

(٣) لإفادتها المبالغة دون المضارع. «الصبان» (٢/ ٢٩٦).

[٤] (نصب) ليس في الأصل، ب، ج، خ.

(٥) فإذا قلت: (هذا ضروب زيدًا) فتقديره عندهم: (ضروب يضرب زيدًا)، وفي (منحار بوائكها): ينحر بوائكها. قال ابن هشام في «الشذور» ص(٤٠٣): وهذا تعسف.

(٦) لأن الفعل إنما أضمر في هذا الباب؛ لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن ما يدل عليه.

قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٣٠٨): وهذا مذهب فاسد؛ لأن الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع، وأيضًا فإن ما أنكروه من التقديم قد سمع ومنه:

بَكَيْتُ أَخَا لَأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ ... كَرِيمٌ رُءُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

فقدم (رءوس الدارعين) على (ضروب) تقديره: ضروب رءوس الدارعين. فدل ذلك على أنه منتصب بنفس المثال. اهـ.

ويزاد على ما ذكروا أن الأصل عدم التقدير. وانظر: «المساعد» (٢/ ١٩٣).

(٧) قال الدنوشري: أما رده عليهم في منع التقديم فظاهر، وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه أنه لا يصح التقدير هنا؛ لأن (أما) لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة. اهـ.

وقوله: (بجملة) أي: غير شرطية، وأما الشرطية فلا مانع من الفصل بها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[الواقعة:٨٨-٨٩].

قال ابن حمدون: فإن قلت: ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها، فكيف يكون العسل=

الْعَرَبِ[١]: (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)، وَلَمْ يُجِزْ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ[٢] إِعْمَالَ (فَعِيلٍ)و(فَعِلٍ).

وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ[٣] إِعْمَالَ (فَعِلٍ) دُونَ (فَعِيلٍ)[٤]؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ كَ(عَلِمَ)، و(فَهِمَ)[٥].

= مفعولاً بـ(شراب)؟

قلت: محل ذلك إذا كانت الفاء في محلها، وهنا مزحلقة عن محلها؛ لأن الأصل: (مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب)، والمعنى: لا أقدم شيئًا على شرب العسل، ثم أقيمت (أما) مقام (مهما) وفعل الشرط، فصار: (أما فالعسل أنا شراب)، فحصل ثقل في اللفظ، فزحلقت الفاء عن محلها.

"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ٣٦٥)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٦٨)، و"السجاعي" صـ(١٠٣).

(١) حكاه سيبويه. "الكتاب" (١/ ١١١).

(٢) وفي "الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٣): ومنع أكثر البصريين من إعمال (فعيل) و(فَعِل) منهم الْمَازِنِيُّ، وَالزِّيَادِيُّ، وَالْمُبَرِّدُ...، والذي أختاره جواز القياس في: (فعول)، و(فعَّال)، و(مفعال)، والاقتصار في (فعيل)، و(فعل) على المسموع. فلا يجوز: (هذا لبيس الثياب)، ولا: (ضَرِبٌ عمرًا). اهـ.

(٣) انظر رأيه في "الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٣)، و"المساعد" (٢/ ١٩٣)، و"الهمع" (٣/ ٧٥)، و"التصريح" (٢/ ٦٨).

(٤) قال في "شرح شذور الذهب" صـ(٤٠٣): لأنه على وزن الصفة المشبهة كـ(ظريف)، وذلك لا ينصب المفعول.

(٥) ونحو: (فَرِحَ)، و(جَدِلَ)، و(بَطِرَ)، و(سَمِعَ)، و(حَذِرَ).

فَائِدَةٌ: أعمل ابن ولَّاد، وابن خروف (فِعِّيلًا) -بالكسر والتشديد-، وهي من غير الصيغ الخمس المذكورة، فأجازوا: (زيد شِرِّيبٌ الخمرَ، وطِبِّيخٌ الطعامَ).

قال أبوحيان: وقد سمع إضافة (شِرِّيب) إلى معموله، قال حسان:

لَا تَنْفُـرِي يَـا نَـاقُ مِنْـهُ فَإِنَّـهُ ... شِرِّيـبُ خَمْـرٍ مِسْـعَرٌ لِحُـرُوبِ

فعلى هذا: لا يبعد عمله نصبًا. اهـ.

"الارتشاف" (٥/ ٢٢٨٣-٢٢٨٤)، و"الهمع" (٣/ ٨٦).

[باب: اسم المفعول]

ص- وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَ(مَضْرُوبٍ) وَ(مُكْرَمٍ)، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ.

ش- النوعُ الخَامِسُ مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ: اسمُ المَفْعُولِ(١) (كَمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ)(٢).

وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فِيمَا ذَكَرْنَا(٣)، تَقُولُ: (جَاءَ المَضرُوبُ عبدُهُ)، فَتَرْفَعُ الْعَبْدَ بِـ(مَضْرُوبٍ) عَلَى أَنَّهُ قائمٌ مَقَامَ فَاعِلِهِ[٤]، كَمَا تَقُولُ: (جَاءَ الذي ضُرِبَ عَبْدُهُ)، وَلَا يَخْتَصُّ إِعْمَالُ ذَلِكَ بِزَمَانٍ بِعَيْنِهِ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَتَقُولُ: (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ)، فَتُعْمِلُهُ فِيهِ إِنْ أردتَ بِهِ الْحَالَ أَوِ الاسْتِقْبَالَ(٥)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ:

---

(١) وهو اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمفعول للدلالة على من وقع عليه الفعل، نحو: (مضروب) موضوع لذات ما وقع عليها الضرب.

(٢) قال في «شرح شذور الذهب» ص(٤٠٤): ومثلت بـ(مضروب) و(مكرم)؛ لأنبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كـ(مضروب)، و(مقتول)، و(مكسور)، و(مأسور)، ومن غيره بِلَفظ مضارعه، بِشَرْط مِيم مَضْمُومَة مَكَان حرف المضارعة، وفتح مَا قبل آخِره، كـ(مخرج)، و(مستخرج). اهـ.

(٣) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْمِ فَاعِـلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِـلَا تَفَاضُـلِ

[٤] في خ: (فعله).

(٥) قال الرضي في «شرح الكافية» (٣/٤٩٨): وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكنَّ المتأخرين -كأبي علي ومن بعده- صرحوا باشتراط ذلك فيه=

(زيدٌ[١] مَضْرُوبٌ عبدُهُ)، وَأَنْتَ تُرِيدُ به[٢] الْمَاضِيَ، خِلَافًا لِلْكِسَائِي، وَلَا أَنْ تَقُولَ: (مَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ)؛ لِعَدَمِ الِاعْتِمَادِ، خِلَافًا لِلأَخْفَشِ.

= كما في اسم الفاعل. اهـ.

[١] (زيد) ليس في ج، ح، خ، ط٢.

[٢] (به) ليس في ج، ح، خ، ط١، ط٢.

[باب: الصفة المشبهة]

ص- وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ(١) المُتعَدِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ: الصِّفَةُ المَصُوغَةُ[٢] لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ؛ لإِفَادَةِ الثُّبوتِ، كَـ(حَسَنٍ)، و(ظَرِيفٍ)، و(طَاهِرٍ)، و(ضَامِرٍ)، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا، ولَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، ويُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي المَعْرِفَةِ، ويُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

ش- النَّوْعُ السَّادِسُ مِنَ الأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ الْفِعْلِ: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّيْ لِوَاحِدٍ.

[تعريف الصفة المشبهة]

وَهِيَ: الصِّفَةُ(٣) المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ؛ لإِفَادَةِ نِسْبَةِ الحَدَثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، دُوْنَ

---

(١) فإن قلت: ما وجه شبهها باسم الفاعل؟

فالجواب: أشبهته في المعنى واللفظ، أما المعنى فلدلالتها على حدث ومن قام به كاسم الفاعل، وأما اللفظ فإنها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل. وسيأتي ذلك.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٨٥)، و"الأشموني" (٣/٣)، و"شرح الجمل" (١/ ٣١١).

[٢] في ب: (الموضوعة).

(٣) قوله: (الصفة) جنس يشمل المحدود وغيره، وخرج بقوله: (المصوغة لغير تفضيل) اسم التفضيل؛ فإنه يشارك الصفة المشبهة في إفادة الثبوت، ولكنه صيغ لأجل التفضيل، وهو المشاركة في الوصف مع الزيادة.

وبقوله: (دون إفادة الحدوث) اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما للحدوث، فقولك: -مثلًا-=

إِفَادَةِ الْحُدُوثِ[1].

= (زيد قائم) فهو وصف دال على صفة عارضة، لا يفيد الثبوت وإنما يفيد التجدد والحدوث، فهذا القائم قد يجلس، فالقيام ليس لازمًا لصاحبه؛ لأنه يمكن الانفكاك عنه إلى الجلوس. ومثله اسم المفعول: (زيد مضروب)، بخلاف الصفة المشبهة فإنها تفيد الثبوت، فإذا قلت: (زيد حسن)، فمعناه: إثبات الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث، فهذا هو معنى الصفة المشبهة.

تنبيه: ما ذكرناه من إفادة الصفة المشبهة للثبوت واللزوم هذا هو المشهور عند النحاة، فهم يرون أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت واللزوم، أي: أنها تدل على أن الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام، نحو: (جميل)، و(كريم)، و(أحمق)، و(أسمر)، و(أبيض)، و(جواد)، و(ضخم). فإذا قلت: (هو كريم)، معناه: أنه متصف بالكرم على وجه الاستمرار، وهكذا إذا قلت: (جميل)، و(أحمق) و(أسمر)...إلخ

قال الدكتور فاضل السامرائي: والظاهر أن الصفة المشبهة على أقسام:

منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو: (أبكم)، و(أصم)، و(أفطس)، و(أشهل)، و(أحور)، و(أسمر)، و(أبيض)، و(أعور)، و(أفوه -أي: واسع الفم-)، ونحو: (طويل)، و(قصير)، و(عقيم).

ومنها: ما يدل على وجه قريب من الثبوت نحو: (نحيف)، و(سمين)، و(بليغ)، و(كريم)، و(جواد).

ومنها: ما لا يفيد الثبوت، نحو: (ظمآن)، و(عطشان)، و(ريّان)، و(غضبان).

وعلى هذا: لا نرى أن يحكم بالثبوت عمومًا على الصفة المشبهة، بل الأولى التفصيل.

قد تقول: إذًا ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت، مثل: (ظمآن) و(ظامئ)؟

الجواب: أن الصفة المشبهة لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها، فأنت لا تقول: (هو ظمآن غدًا أو أمس)، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذلك، فتقول: (هو ظامئ غدًا أو أمس).

قال اللحياني: (فلان غضبان) إذا أردت الحال. اهـ.

انظر "معاني الأبنية في العربية" (٦٥و٦٧).

(١) هذا الحد المذكور هو لابن الناظم، وانتقده المصنف في "الحواشي"، قال رحمه الله: فيه نظر؛ لاقتضائه أن نحو: (زيد حسن) صفة مشبهة، والنحاة لا يسمونها مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت. اهـ.

وهذا الذي ذكره المصنف فيه نظر؛ لعدِّهم من أحوال الصفة المشبهة: رفعَها معمولَها، نحو:=

مِثَالُ ذَلِكَ: (حَسَنٌ) فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ)، فَـ(حَسَنٌ): صِفَةٌ لِـ(رَجُلٍ)[1]؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ مَا دلَّ عَلَى حَدَثٍ وصَاحِبِهِ(٢)، وَهَذِهِ كَذَلِكَ، وَهِيَ مَصُوغَةٌ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى التَّفْضِيلِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مُشَارَكَةٍ وزِيَادَةٍ كَ(أَفْضَلَ)، وَ(أَعْلَمَ)، وَ(أَكْثَرَ)، وَهَذِهِ لَيَسَتْ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا صِيغَتْ لِنِسْبَةِ الحَدَثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا وَهُوَ الحُسْنُ، وَلَيَسَتْ مَصُوغَةً لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْحُدُوثِ. وَأَعْنِي بِذَلِكَ: أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الحُسْنَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ ثَابِتٌ لِوَجْهِ الرَّجُلِ، وَلَيْس بِحَادِثٍ(٣) مُتَجَدِّدٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمَي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُمَا يُفِيدَانِ الْحُدُوثَ والتَّجَدُّدَ(٤)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا)، فَتَجِدُ (ضَارِبًا) مُفِيدًا لِحُدُوثِ الضَّرْبِ، وَتَجَدُّدِهِ، وَكَذَلِكَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ).

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مُشَبَّهَةً؛ لِأَنَّهَا كَانَ أَصْلُهَا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ؛ لِكَوْنِهَا مَأْخُوذَةً

= (زيد حسن وجهه)، وهذا يقتضي تسميتها صفة مشبهة في هذه الحال.

"الصبان" (٣/٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٨٠)، و"شرح الجمل" (١/ ٣١٢)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ٩٨).

[1] (رجل) ليس في ج، ط١، ط٢، وعبارة الأصل، ب: (فحسن صفته..).

(٢) فالحدث هو الحسن، وصاحبه هو وجه الرجل. "حاشية الآلوسي"

(٣) أي: وجد بعد أن لم يكن، وقوله: (متجدد) أي: ليس بوصف ثابت مستمر، بل تارة يوجد وتارة ينقطع، فالصفة المشبهة تفيد الثبوت والاستمرار لا الحدوث والتجدد.

(٤) فالضارب -مثلًا- يدل على ذات ثبت لها الضرب بعد أن لم يكن، ويدل أيضًا على التجدد لا الثبوت، فهذه الذات متصفة به الآن، وبعد حين ليست متصفة به، بخلاف الصفة المشبهة، فهي تدل على وصف ثابت ملازم لصاحبه، لا على أمر حادث الآن، ولا طارئ ينقضي بعد زمن قصير.

تنبيه: ذكر بعضهم أن دلالة اسم الفاعل على التجدد والحدوث أغلبية وليست بلازمة، ومن غير الغالب نحو: (مستقر)، و(ثابت)، و(دائم)، فهذه اسم فاعل، وليس فيها معنى الحدوث والتجدد.

"النكت" للسيوطي (٢/ ٧٧)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٩٦)، و"الصبان" (٢/ ٢٩٣)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٦١).

مِنْ فِعْلٍ[١] قَاصِرٍ، وَلِكَوْنِهَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا الْحُدُوثُ فَهِيَ مُبَايِنَةٌ لِلْفِعْلِ[٢]، ولَكِنَّهَا أَشْبَهَتِ اسْمَ الْفَاعِلِ، فَأُعْطِيَتْ حُكْمَهُ فِي العَمَلِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهَا تُؤَنَّثُ، وتُثَنَّى، وتُجْمَعُ[٣]، فَتَقُولُ: (حَسَنٌ)، و(حَسَنَةٌ)، و(حَسَنَانِ)، و(حَسَنَتَانِ)، و(حَسَنُونَ)، و(حَسَنَاتٌ)، كَمَا تَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: (ضَارِبٌ)، و(ضَارِبَةٌ)، و(ضَارِبَانِ)، و(ضَارِبَتَانِ)، و(ضَارِبُونَ)، و(ضَارِبَاتٌ)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمِ التَّفْضِيلِ كَ(أَعْلَمَ) و(أَكْثَرَ)، فَإِنَّهُ لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَنَّثُ، أَيْ: فِي غَالِبِ

---

(١) أي: من مصدر فعل لازم؛ لأن الفعل والصفة مشتقان منه على أصح المذهبين، ففي عبارة المصنف تجَوُّز بحذف المضاف، فـ(جميل) -مثلاً- صفة مشبهة اشتقت من الجمال، وهو مصدر فعل لازم وهو (جَمُلَ). و(حَسَنٌ) صفة مشبهة اشتقت من (الحُسْنِ)، وهو مصدر فعل لازم وهو (حَسُنَ). ومثلهما (كريم) و(شريف) مشتقان من الكرم والشرف اللذين هما مصدران لـ(كَرُمَ) و(شَرُفَ) اللازمين.

وهذا الأخذ والاشتقاق -أعني: من مصدر الفعل اللازم- قياسي، وهو الغالب، وقد تؤخذ وتشتق من مصدر فعل متعدٍّ، وهذا مقصور فيه على السماع، كـ(رحمن)، و(رحيم)، و(عليم) فإنها مأخوذة من (الرحمة) و(العلم) وهما مصدران لفعل متعدٍّ وهو (رَحِمَ)، و(عَلِمَ)، ومنهم من نزل (رَحِمَ) و(عَلِمَ) منزلة اللازم أو حَوَّلَهما قبل أخذ الصفة من مصدرهما إلى صيغة الفعل اللازم، وهي (فَعُلَ) فعليه فـ(رحمن)، و(رحيم)، و(عليم) مأخوذة من مصدر (رَحُمَ)، و(عَلُمَ) اللازمين عروضًا، فالصفة المشبهة عندهم لا تؤخذ إلا من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضًا - أي: بالتنزيل أو النقل- كما تقدم بيانه.

«الأشموني مع حاشية الصبان» (٣/٣)، و«شرح عمدة الحافظ» (٢/١٠٦).

(٢) أي: بدلالتها على الثبوت. «حاشية الآلوسي».

(٣) قال الرضي في «شرح الكافية» (٣/٥٠١): ولم يقصدوا أن تثنيتها وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء؛ لأنه لا يطرد ذلك في الألوان والعيوب؛ لأنك لا تقول: (أبيضون)، و(أبيضة)، ولا (أعورون)، و(أعورة)، كما تقول: (ضاربون)، و(ضاربة) مع عمل (أفعل فعلاء) عمل سائر الصفات المشبهة. اهـ.

والظاهر أن التثنية فيهما على سواء مطلقًا.

وانظر «الصبان» (٣/٣).

أَحْوَالِهِ(١)؛ فَلِهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ[٢] أَنْ يُشبَّهَ باسمِ الْفَاعِلِ.

وَقَوْلِي: (الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ[٣]) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ إِلَّا اسْمًا وَاحِدًا.

[وَلَمْ تُشَبَّهْ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وصَاحِبِهِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ؛ وَلِأَنَّ مَرْفُوعَهَا فَاعِلٌ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، ومَرْفُوعَهُ نَائِبُ فَاعِلٍ[٤]].

[ما تخالف فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل]

وَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ تُخَالِفُ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَارَةً لَا تَجْرِي عَلَى حَرَكَاتِ الْمُضَارِعِ وَسَكَنَاتِهِ، وَتَارَةً تَجْرِي.

فَالْأَوَّلُ: كَ(حَسَنٍ)، و(ظَرِيفٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَا يُجَارِيَانِ[٥] (يَحْسُنُ)، و(يَظْرُفُ).

وَالثَّانِي نَحْوُ: (طَاهِرٍ[٦]) و(ضَامِرٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يُجَارِيَانِ: (يَطْهُرُ) و(يَضْمُرُ).

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ(٧) هُوَ الْغَالِبُ، حَتَّى إِنَّ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ(٨) أَنَّهُ لَازِمٌ، وَلَيْسَ

---

(١) وذلك لأن أصل استعماله أن يكون معه (من)، وهو ما دام مع (من) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. «السجاعي» ص(١٠٤).

[٢] (فيه) ليس في ح، ط١، ط٢.

[٣] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (المتعدي إلى واحد).

[٤] ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ب، ج، خ.

[٥] في ب، ج: (يجريان مجرى...).

[٦] في ب، ج، خ: (ظاهر).

(٧) أي: عدم المجاراة.

(٨) كالزَّمَخْشَرِيِّ، وَابْنِ الْحَاجِبِ، وَابْنِ الْعِلْجِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ في ظاهر كلامه، كما في «الإيضاح».

«الهمع» (٣/ ٣٢٨)، و«المساعد» (٢/ ٢١١)، و«النكت» للسيوطي (٢/ ١٠٢)، و«المفصل» ص(٢٣٠)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٣٤)، و«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٠٣)، و«التصريح» (٢/ ٨٢).

كَذَلِكَ(١).

وقد[٢] نَبَّهتُ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْمُجَارَاةِ هُوَ الْغَالِبُ بتقديمي مثالَ مَا لَا يُجَارِي، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُجَارِيًا لِلْمُضَارِعِ كَ(ضَارِبٍ)، فَإِنَّهُ مُجَارٍ لِ(يَضْرِبُ).

فَإِنْ قلتَ: هَذَا مُنْتَقِضٌ بِـ(دَاخِلٍ) و(يَدْخُلُ)، فَإِنَّ الضَّمَّةَ لَا تُقَابِلُ الْكَسْرَةَ.

قُلتُ: المُعتَبَرُ فِي المُجَارَاةِ تَقَابُلُ حَرَكَةٍ بِحَرَكَةٍ، لَا حَرَكَةٍ بِعَيْنِهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فكَيْفَ[٣] تَصْنَعُ بِـ(قَائِمٍ) وَ(يَقُومُ)، فَإِنَّ ثَانِيَ (قَائِمٍ) سَاكِنٌ، وَثَانِيَ (يَقُومُ) مُتَحَرِّكٌ؟

---

(١) قال أبوحيان: ولا التفات لقول من زعم أنها لا تجيء على فاعل، فلا تجري على المضارع، بل تكون كـ(حسن) و(شديد)، وقد جاءت على (فاعل)، ومنه: (ضامر الكشح)، و(ساهم الوجه)، و(خامل الذكر)، و(حائل اللون)، و(ظاهر الفاقة)، و(طاهر العرض). اهـ.

"الارتشاف" (٥/ ٢٣٤٧).

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلِقَائِلٍ أن يَقُول: إن هَذِهِ الصِّيَغَ وَنَحْوَهَا أَسمَاءُ فاعلين قُصِدَ بها الثُّبُوت؛ فعوملت مُعَامَلَةَ الصفة المشبهة، لَا أَنَّهَا صِفَات مشبهة. اهـ.

"الهمع" (٣/ ٣٢٨)، و"الخضري" (٢/ ٦).

فإن قلت: قد رد ما ذهب إليه من قال: (إنها لا تكون جارية) بكونهم متفقين على أن (شاحطًا) في قوله:

مِـنْ صَـدِيقٍ أَوْ أَخِـي ثِقَـةٍ أَوْ عَـدُوٌّ شَـاحِطٍ دَارَا

صفة مشبهة.

قال المرادي: قلت: إن صح الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة؛ لأنه قصد به الثبوت، فلذلك أطلق عليه صفة مشبهة. اهـ.

"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٣٤-٣٥).

والمرادي يميل إلى مذهب الزمخشري ومن ذكر معه، وهو كون الصفة المشبهة غير جارية ألبتة.

[٢] (قد) ليست في ط٢. [٣] في ج، خ، ط٢: (كيف).

قُلْتُ: الْحَرَكَةُ فِي ثَانِي (يَقُومُ) مَنْقُولَةٌ مِنْ ثَالِثِهِ، وَالْأَصْلُ (يَقْوُمُ) كَـ(يَدْخُلُ)؛ فَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ[1]؛ لِعِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ(٢).

الثَّانِي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْحُدُوثِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَكُونُ لِلْمَاضِي، وَلِلْحَالِ، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ(٣)، وَهِيَ لَا تَكُونُ لِلْمَاضِي الْمُنْقَطِعِ، وَلَا لِمَا لَمْ يَقَعْ(٤)، وَإِنَّمَا تَكُونُ لِلْحَالِ الدَّائِمِ(٥)، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الصِّفَاتِ.

وَهَذَا الْوَجْهُ نَاشِئٌ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي(٦)، والأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِمَّا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِّ وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا؛ لَا تَقُولُ: (زيدٌ وجهَهُ حسنٌ) بِنَصْبِ (الْوَجْهِ)(٧)، وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ(٨) أَنْ تَقُولَ: (زيدٌ أباهُ ضاربٌ)؛ وَذَلِكَ لِضَعْفِ

---

[1] (الضمة) ليس في الأصل، ب، ج، ح، خ.

(٢) وهي استثقال الضمة على الواو؛ لأنها بمنزلة ضمتين؛ فنقلت إلى القاف للتخفيف، فصارت (يَقُوْم) بتحريك الأول والثاني وإسكان الثالث.

(٣) فتقول: (زيد ضارب أمس أو الآن أو غدًا). فقوله: للماضي، أي: المنقطع.

(٤) فلا يقال: (حسن الوجه أمس ولا غدًا). «التصريح» (٢/ ٨٢).

(٥) أي: الثابت في الأزمنة الثلاثة، فليس المراد الحال فقط؛ لأن الصفة المشبهة للدوام. «الصبان» (٣/ ٣).

(٦) لأن الأصل في كل ثابت دوامه.

(٧) إنما قيد المعمول بالنصب؛ لأنه محل التمييز؛ إذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما؛ لأن الفاعل لا يتقدم، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف. اهـ.
«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٠٣-٢٠٤)، و«حاشية الآلوسي».

(٨) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٥/ ٢٢٧٨): ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: (هذا زيدًا ضارب)، إلا إن كانت فيه (أل) وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه (أل) فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم، وذلك في الظرف والمجرور -كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ=

الصِّفَةِ؛ لِكَوْنِهَا فَرْعًا عَنْ فَرْعٍ، فَإِنَّهَا فَرْعٌ عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ[١] الَّذِي هُوَ فَرْعٌ عَنِ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ قَوِيٌّ؛ لِكَوْنِهِ فَرْعًا عَنْ أَصْلٍ وَهُوَ الْفِعْلُ.

الْخَامِسُ: أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، بَلْ سَبَبِيًّا[٢]، وَنَعْنِي بالسببي وَاحِدًا مِنْ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ).

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِمَا يَقُومُ مَقَامَ ضَمِيرِهِ، نَحْوُ: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ)، لِأَنَّ (أل) قَائِمَةٌ مَقَامَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ[٣].

= ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[يوسف:٢٠]-، فإن كان اسم الفاعل مجرورًا بإضافة، أو بحرف جرٍّ غير زائد، نحو: (هذا غلام قاتلٍ زيدًا)، و(مررت بضارب زيدًا)، فلا يجوز التقديم، فإن جرَّ بحرف جر زائد جاز التقديم، نحو: (ليس زيد بضارب عمرًا)، فيجوز: (ليس زيد عمرًا بضارب)، ومنع ذلك المبرد، وجعل الزائد في ذلك كغير الزائد. اهـ.

وانظر "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٠٣)، و"الصبان" (٣/ ٤-٥).

(١) والفرع لا يقوى قوة الأصل؛ وأيضًا لأن معمول الصفة أصله الرفع فهو فاعل معنى، والفاعل لا يتقدم. "حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٨٩).

(٢) وهو الاسم الظاهر المتصل بضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، أو بما يقوم مقام الضمير وهو (أل).

وإلى هذا الشرط والذي قبله أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

تنبيه: إطلاق اشتراط السببية في معمولها لم يرتضه الرضي، قال في "شرح الكافية" (٣/ ٥١١): وليس إطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها، نحو: (برجل طيب في داره نومُك)، وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو: (أحَسَنٌ الزيدان؟)، و(ما قَبِيحٌ الزيدون!)؛ فإنه لا صاحب لها ها هنا حتى تعمل فيه. اهـ.

وانظر "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٠٤)، و"الصبان" (٣/ ٥).

(٣) أي: وجهه فـ(أل) قامت مقام الضمير، ونيابة (أل) عن الضمير، قال بها الكوفيون وبعض البصريين، وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ لقوله في (ضُرِبَ زيد البطن والظهر) فيمن رفع، أن المعنى: ظهره وبطنه، ولم يقل: (الظهر منه والبطن منه) كما يقول أكثر البصريين، وانتصر=

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا مَعَهُ ضميرُ الْمَوْصُوفِ، كَ(مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا)، أَيْ: وَجْهًا مِنْهُ. وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، لَا تَقُولُ: (مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ مَعْمُولَهُ يَكُونُ سَبَبِيًّا، كَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ)، ويَكُونُ أَجْنَبِيًّا، كَ(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا).

[أحوال معمول الصفة المشبهة]

ولِمَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ[١]:

أَحَدُهَا: الرفعُ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ)، وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ[٢]: أَحَدُهُمَا: الْفَاعِلِيَّةُ -وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ- وَحِينَئِذٍ فَالصِّفَةُ خَالِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ[٣] فَاعِلَانِ.

= الأزهري في "التصريح" (٢/٨٣) لقول أكثر البصريين في منع قيام الضمير مقام (أل)، واستدل لهم بالتصريح بالضمير مع (أل) في قول طرفة بن العبد:

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

فالشاهد في قوله: الجيب منها، فجمع بين (أل) والضمير، فدل على أنها ليست عوضًا عنه.

والجواب: أن (أل) هنا لمجرد التعريف مثلها في (الرجل)، لا للتعريف والتعويض مثلها في ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، أي: مأواهم.

ومعنى البيت: يقول الشاعر -يصف قينة- هذه القينة واسعة الجيب؛ لإدخال الندامى أيديهم في جيبها للمسها، ثم يقول: هي رقيقة على جس الندامى إياها، وما يعرى من جسدها، ناعم اللحم، رقيق الجلد، صافي اللون.

فالرحيب: الواسع، والقطاب: مجتمع الجيب، وقطاب الشيء: مجتمعه، ومنه: (جاءوني قاطبة) أي: جميعًا. بضة: البضاضة: نعومة الجلد، الفعل: (بضَّ يَبَضُّ)، بجس: الجس: اللمس، والفعل جس يجس جسًّا، المتجرَّد -بفتح الراء-: الجسد.

"بانت سعاد" ص(٣٢-٣٣).

[١] في الأصل، ب، ج، خ: (ثلاث حالات). [٢] في ح، ط٢: (ضربين).

[٣] (الواحد) ليس في ح، خ، ط١، ط٢.

والثَّانِي: الْإِبْدَالُ مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي الْوَصْفِ[(١)]، أَجَازَ ذَلِكَ الفارسيُّ[(٢)]، وخَرَّجَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى[(٣)]: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[ص:٥٠][(٤)]، فَقَدَّرَ فِي (مُفَتَّحَةً)

---

(١) ويرد على هذا الوجه حكاية الفراء: (مررت بامرأة حسنِ الوجهُ)، وحكاية الكوفيين: (بامرأة قويمِ الأنفُ) بالرفع.

ووجه الإيراد فيهما: أنه لو كان المرفوع بدلاً، وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف؛ لوجب تأنيثها، وأن يقال: (حسنة الوجهُ)، و(قويمة الأنفُ)؛ لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها. وقد رد ابن هشام في "شرح بانت سعاد" صـ(٣٢) قول الفارسي، وقال عنه بأنه تكلف خلاف الظاهر، وليس بمتأتٍّ في مثل: (مررت بالرجل الكريم الأب).

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٨٤).

(٢) انظر رأيه في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٥٢-٢٣٥٣)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥٠٨)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٣١٤، ٣١٦)، و"التصريح" (٣/ ٨٤)، و"بانت سعاد" صـ(٣٢)، و"الدر المصون" (٤٤٥٦)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٦/ ٤٣٧)، و"روح المعاني" (١٧/ ٣٦٦)، و"البحر المحيط" (٧/ ٣٧٨).

(٣) قال الآلوسي: هذا تنظير لا تمثيل؛ لأن (مفتحة) اسم مفعول، والكلام ليس فيه. هكذا قال، ولا مانع أن يكون تمثيلاً لا تنظيرًا؛ لأن (مفتحة) وإن كان في الأصل اسم مفعول فقد انتقل هنا إلى باب الصفة المشبهة؛ لأنه أريد به الثبوت، واسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة.

قال المصنف في "الحواشي": إذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة، فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة، لا نائبه؛ لانسلاخه عما كان له قبل، فأعطي حكم الصفة. ثم تعقبه، فقال: هلا قيل: بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول؟!. اهـ.

يعني: أنه يرفع على النيابة، وهذا الذي اختار بعض الشراح.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٧١-٧٢)، و"الخضري" (٢/ ٤٥٩ن و"الصبان" (٢/ ٣٠٣)، و"حاشية الدسوقي على المغني" (٢/ ١٥٠)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٦٩).

(٤) الإعراب: جنات عدن: بدل أو عطف بيان من (لحسن مآب) من قوله: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٤٩]، وجنات: مضاف، وعدن: مضاف إليه. مفتحة: حال من (جنات)؛ لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها. لهم: جار ومجرور متعلق بـ(مفتحة). الأبواب: بدل من الضمير المستتر في (مفتحة) على رأي الفارسي ووافقه الزمخشري، ونائب فاعل لـ(مفتحة)، على رأي الجمهور.

ضَمِيرًا مَرْفُوعًا عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَقَدَّرَ (الأَبْوَابُ) مُبْدَلَةً مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ(١).

الْوَجْهُ الثَّانِي: النَّصْبُ؛ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً، كَقَوْلِكَ: (وَجْهًا)، أو مَعْرِفَةً، كَقَوْلِكَ: (الوَجْهَ). فَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَنَصْبُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّمْيِيزِ وَهُوَ الأَرْجَحُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ[٢] عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. وَإِنْ[٣] كَانَ مَعْرِفَةً تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ(٤)؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ(٥)[٦].

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: الجَرُّ، وَذَلِكَ بِإِضَافَةِ الصِّفَةِ.

---

(١) بناء على أن (الأبواب) بعض من الجنة، وذهب الزمخشري إلى أن الإبدال في الآية من باب بدل الاشتمال؛ لأن الجنة مشتملة على الباب، أي: مستلزمة له، وليس الباب جزءًا منها.
واختار المصنف أنه بدل بعض، ورد القول بالاشتمال.
«المغني» (٢/ ٥٠٧)، و«الكشاف» (٤/ ١٠٢)، و«حاشية الدسوقي» (٢/ ١٥٠).

[٢] في ح، ط٢: (أن يكون منصوبًا...). [٣] في ج، ح، ط٢: (فإن).

(٤) أي: بمفعول اسم الفاعل؛ لشبه الصفة به فيما تقدم، وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل؛ لأنه الذي يُشبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل.
وكما يسمى هذا مشبهًا بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبهًا بالمفعول به. أفاده شارح «الجامع». «الصبان» (٣/ ٨).

(٥) تقدم بيان الخلاف في تعريف التمييز، وممن جوَّز نصبَ الاسمِ على التمييزِ، وإن كان معرفة: ابنُ الحاجب في «الوافية»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَارْفَعْ عَلَى الْفَاعِلِ وَانصِبْ أَبَدَا ... مُمَيِّزًا وَاجْرُرْ مُضِيفًا مُسْعِدَا
وَقِيلَ نَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ ... وَقِيلَ بِالْفَرْقِ عَلَى التَّوْجِيهِ
شُبِّهَ بِالْمَفْعُولِ إِنْ جَا مَعْرِفَهْ ... وَالنَّصْبُ بِالتَّمْيِيزِ فِيمَا خَالَفَهْ

«النكت» للسيوطي (٢/ ١٠٣).

[٦] (خلافًا للكوفيين) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَوَجْهِ النَّصْبِ، فَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

وأصلُ هَذِهِ الْأَوْجُهِ الرَّفْعُ(١)، وَهُوَ دُونَهَا(٢)[٣] فِي الْمَعْنَى، وَيَتَفَرَّعُ عَنْهُ النَّصْبُ، وَيَتَفَرَّعُ عَنِ النَّصْبِ الْخَفْضُ(٤).

---

(١) لأن المقصود إسناد الحسن إلى الوجه لا إلى الذات، ولو أسند الحسن إلى الضمير المستتر ونصب (الوجه) يكون الحسن مسندًا إلى الذات، لا إلى الوجه، وهو غير مقصود؛ فلذا كان هو الأصل. اهـ. "حاشية الآلوسي".

(٢) أي: دون النصب والجر، وإنما كان دونها في المعنى؛ لأن الموصوف فيه -أي: في الرفع- بالحسن بعض الذات وهو الوجه، وفي النصب والجر وصف الذات كلها بالحسن، ولا شك أن وصف جميع الذات به أبلغ من وصف بعضها. قاله الفيشي. "حاشية الآلوسي".

قال السجاعي: وفي كلام المصنف نكتة لطيفة، وهي: أنَّ الشيء قد يكون أصلًا مع انحطاطه رتبة، وقد يكون غير أصل وهو مرفوعها.

[٣] في ج، خ، ط١: (دونهما).

(٤) فإذا قلت: (زيد حسن الوجه) فالرفع هو الأصل على الفاعلية، ثم يحول إلى النصب على التشبيه بالمفعول، ثم إلى الجر بالإضافة، وإنما كان الخفض ناشئًا عن النصب لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها.

وهذا قول ابن السيد والأستاذ أبي علي.

وذهب الأستاذ أبوالحسن الدباج، وابن هشام الخضراوي إلى أنه يمكن أن تكون الإضافة من رفع، ويمكن أن تكون من نصب.

وذهب السهيلي إلى أن الخفض ناشئ عن الرفع، والنصب ناشئ عن الخفض.

"الارتشاف" (٥/ ٢٣٤٧)، و"المساعد" (٢/ ٢١٢)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤٠٤-٤٠٥)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٠٦)، والسجاعي" صـ(١٠٥).

[باب: اسم التفضيل]

ص- واسْمُ التَّفْضِيلِ(١)، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارَكَةِ والزِّيَادَةِ كَـ(أَكْرَمَ)[٢]، ويُستَعْمَلُ بِـ(مِنْ)، وَمُضَافًا لِنَكِرَةٍ، فَيُفرَدُ، ويُذَكَّرُ، وبِـ(أَلْ) فيُطَابِقُ، ومُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، ولا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقًا، ولا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

ش- النَّوْعُ السَّابِعُ مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعلِ: اسمُ التَّفْضِيل.

[تعريف اسم التفضيل]

وهو: الصِّفَةُ(٣)، الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارَكَةِ والزِّيَادَةِ(٤)، ...

---

(١) قيل: التعبير بهذا أولى من التعبير بأفعل التفضيل كما عبر به ابن مالك؛ لأنه أشمل لـ(خير وشر)؛ لأنهما ليسا على زنة (أفعل).

وأجيب بأن قولهم (أفعل) أي: لفظًا أو تقديرًا، و(خير وشر) من الثاني.

وقال المصنف: لو سموه بـ(أفعل الزيادة) لكان أولى؛ لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه، نحو: (أبخل، وأجهل).

ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسمًا للدال على الزيادة مطلقًا في كمال أو نقص.

«الصبان» (٣/ ٤٣)، و«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٠٧)، «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٣)، و«الخضري» (٢/ ٧٣)، و«النكت» للسيوطي (٢/ ١٢٥).

[٢] في ب: (كأكرم)، و(أفضل)، و(أعلم)، وفي ط١: (كأكرم)، و(أعلم).

(٣) أي: المصوغة من مصدر الفعل اللازم أو المتعدي، نحو: (أفضل)، و(أعلم).

(٤) أي: أن التفضيل يقتضي مشاركة المفضول للموصوف في أصل الوصف حسنًا أو قبيحًا، لكن=

= الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره، كقولك: (زيد أفضل من عمرو)، فـ(عمرو) شارك (زيدًا) في الفضل لكن زاد (زيد) عليه فيه، وقد تكون المشاركة في المبغوضين، فيختار أهونهما، نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، فـ(السجن) والمعصية المدعو إليهما كلاهما مبغوض، لكن السجن أهون، فيؤول بـ(هذا أهون شرًا من غيره).

وقد تكون في الشرين: (هذا خير من هذا)، ومنه قوله ﷺ: «**لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ!!**». وفي الصعبين: (هَذَا أَهْوَنُ مِنْ هَذَا!). وفي القبيحين: (هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا!).

وتأويل ذلك (هذا أقل شرًا من هذا، وأهون صعوبة، وأقل قبحًا).

وقد يؤتى باسم التفضيل ولا مشاركة فيه، أي: عاريًا من معنى التفضيل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، فجاء باسم التفضيل مع أن المفضل عليه ليس فيه شيء منه إطلاقًا. وقوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، ومعلوم أن ما يشركون من الأصنام ليس فيه خير، وقال يوسف عليه السلام فيما أخبر عنه ربه: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، والأرباب ليس فيها خير.

ومنه قول الشاعر:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقول حسان رضي الله عنه:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ ... فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

ومحل وروده كذلك: إذا لم يقترن بـ(من)، فالمقترن بـ(من) لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلًا، لا قياسًا ولا سماعًا؛ لأن (من) هذه هي الجارة للمفضول. قاله الدماميني. وصرح في "التسهيل" أنه يرد كذلك في باب التهكم، وإن اقترن بـ(من)، نحو: (أنت أعلم من الحمار). وليس من ذلك: (العسل أحلى من الخل)، و(الصيف أحر من الشتاء)؛ لأن المفاضلة حاصلة تقديرًا، أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده، والعسل أبلغ في حلاوته من الخل في حموضته.

قال الزمخشري في "الكشاف" (٣/ ٤٠): قلت: هذا من وجيز كلامهم، يقولون: (الصيف أحرّ من الشتاء)، أي: أبلغ من الشتاء في برده. اهـ.

وليس من ذلك أيضًا: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، وقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ =

= خلافًا لبعضهم؛ لأن اسم التفضيل لا مانع من حمله فيها على بابه وهو إفادة التفضيل، فالآية الأولى يجعل التفضيل فيه باعتبار بعض الوجوه، أي: أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم، فالمشاركة في مطلق علم، وأما الثانية ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، فيجعل التفضيل فيه باعتبار المشاهدة، من أن إعادة الشيء أهون من اختراعه؛ لاحتياج الابتداء إلى إعمال فكر غالبًا، وإن كان هذا منتفيًا عن الباري سبحانه وتعالى، فخوطبوا بحسب ما ألفوه، وإلا فلا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وأما البيت فلا مانع من حمله على أن المعنى: أعزُّ وأطول من دعائم كل بيت.

وقال المانعون من التفضيل في الأمثلة: (أعلم) في الآية الأولى بمعنى (عالم)؛ لأن الله لا مشارك له في علمه.

وفي الآية الثانية: (أهون) فيها صفة مشبهة بمعنى (هَيِّن) كقولهم: (الله أكبر) أي: كبير؛ لأن المقدورات لا تتفاوت بالنسبة إلى قدرته، وتقدم توجيه الآيتين. وقوله: (الله أكبر) لا مانع أن يكون اسم التفضيل فيه على بابه، أي: أكبر من كل شيء، وهذا أبلغ.

وقالوا في البيت: (أعز وأطول) بمعنى: دعائمه عزيزة وطويلة، فليس فيهما شيء من التفضيل؛ إذ لو فاضل بين عزة بيته وعزة بيت مهجوه لاعترف بأن للمهجو بيتًا عزيز الجانب وطويل الدعائم، وهذا ما لا يريده. وتقدم توجيه ذلك، وأنه بمعنى أعز وأطول من دعائم كل بيت.

"الصبان" (٣/ ٥٠)، و"الدر المصون" (٤٠٤٠)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٢٤٥-٢٤٦)، و"الهمع" (٣/ ٩٨)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٣)، و"التسهيل" مع شرحه (٣/ ٥٠، ٥٤-٥٥، ٦٠)، و"شرح الواسطية" للعلامة العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ص(١٠٧-١٠٨)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥٢٤)، و"المساعد" (٢/ ١٧٦، ١٧٨).

تنبيه: من كلامهم المشهور: (زيد أعقل من أن يكذب) وظاهره مشكل؛ إذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب، ولا معنى له. وقد وجهه في "المغني" (٢/ ٥٤٧-٥٤٨) بتوجيهين:

أحدهما: أن يكون الكلام على تأويل (أن) و(الفعل) بالمصدر، وتأويل المصدر بالوصف، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أن التقدير: (ما كان افتراء) بمعنى ما كان مفترى. وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: ٣] أن التقدير: يعودون للقول، بمعنى يعودون للمقول فيهنَّ لفظ الظهار، كما هو الموافق لقول جمهور العلماء أن العود الموجب للكفارة هو العود إلى المرأة لا العود إلى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر، لكن=

نَحْوُ: (أَفْضَلَ)، و(أَعْلَمَ)، و(أَكْثَرَ)[١].

[حالات اسم التفضيل]

وَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

حَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا لَازِمًا لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَذَلِكَ فِي صُورَتَيْنِ(٢):

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ (مِنْ)(٣) جَارَّةً لِلْمَفْضُولِ، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ

= يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه -أي: فقولك: (زيد أفضل في العقل من الكاذب) فيه تفضيل الكامل على الناقص، وهذا لا بلاغة فيه.

الثاني: أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب؛ لفضله على غيره، ف(من) هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة ب(أفعل)؛ لتضمنه معنى (أبعد) والمفضول متروك أبدًا في مثل ذلك؛ لقصد التعميم. اهـ.

وانظر "حاشية الدسوقي على المغني" (٢/ ١٨٢-١٨٣).

وعلى التوجيه الثاني يوجه أيضًا قولهم: (أنا أكبر من الشعر)، و(أنت أعظم من أن تقول كذا)، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، والمخاطب على القول، بل المراد بُعدُهما عن الشعر والقول، ف(من) في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثلها في قولك: (أنا بعيد منه) تعلقت بأفعل التفضيل؛ لما تضمنه من معنى البعد، لا لما فيه من المعنى الوضعي، وهو التفضيل.

"شرح الرضي" (٣/ ٥٢١)، و"الصبان" (٣/ ٥٠-٥١).

[١] في الأصل: (وأكرم)، وفي ج: (وأكبر).

(٢) وإنما وجب إفراده في هاتين الصورتين؛ لأن اسم التفضيل إذا كان غير مقرون ب(أل) ولا مضافًا لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب، وفعل التعجب ملازم للإفراد والتذكير، فكذلك ما أشبهه.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٥)، و"الصبان" (٣/ ٤٧)، و"الخضري" (٢/ ٧٥).

(٣) فلا يفصل بينها وبين أفعل التفضيل بغير المعمول، هذا هو الأصل، نحو: (زيد أفضل من عمرو)، ومن الفصل بالمعمول: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقول أوس بن حَجَر:

فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً ... إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ =

= وقد يفصل بينهما بـ(لو) وما اتصل بها نحو قولك: (هي أحسن لو أنصفتَ من الشمس)، قال الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

وجاء الفصل أيضًا بالنداء، قال جرير:

لَم يُلْقَ أَخبَثُ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمُ ... لَيْلًا وَأَخْبَثُ بِالنَّهَارِ نَهَارَا

ويستفاد من قوله: (بعده...) أن المجرور بها لا يتقدم على اسم التفضيل، فلا يقال: (زيد من عمرو أفضل) إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام أو مضافًا إلى الاستفهام، فيجب حينئذٍ تقديمه؛ لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام، نحو: (أنت ممن أفضل؟) والأصل: أنت أفضل ممن؟ ونحو: (أنت من غلام من أفضل؟) والأصل: أنت أفضل من غلام من؟، فقدمت (مِن) ومجرورها على أفضل؛ لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير. وما أحسن قول المحلي في «المفتاح»:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا ... مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى بِصُحْبَةِ نَاقِصٍ ... فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُحْقَرَا

وإلى ما ذكر أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ.....

وقد تتقدم في غير الاستفهام، كقوله:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

وقوله:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وهو ضرورة عند الجمهور، ونادر عند ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال في «الألفية»:

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا

وقد تحذف (من) مع مجرورها للعلم بهما، نحو: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا، وقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] أي: منه، وقد جاء الإثبات والحذف في قوله: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: منك. فإن لم يعلم لم يجز=

عَمْرٍو)، و(الزَّيدانِ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، و(الزَّيْدُونَ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، و(هِنْدٌ أفْضَلُ مِن عمرٍو)، وَ(الْهِنْدَانِ أفْضَلُ مِن عمرٍو)، و(الهِنْدَاتُ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالُوا[1] لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[يوسف:٨](٢)، وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾[التوبة:٢٤](٣)، فَأَفْرَدَ فِي الآيةِ الأُولَى

= الحذف، وقد يذكر مع العلم، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ﴾ [الجمعة: ١١].

"التصريح" (٢/ ١٠٢-١٠٣)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ٤٥، ٥٣)، و"الهمع" (٣/ ٩٨-٩٩)، و"المساعد" (٢/ ١٦٨-١٦٩، ١٧١)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥٢٠).

[1] (إذ قالوا) ليس في الأصل، ج، خ.

(٢) الإعراب: إذ: مفعول به لفعل محذوف تقديره (اذكر)، وقيل: ظرف متعلق به. قالوا: فعل وفاعل. ليوسف: اللام: للابتداء، يوسف: مبتدأ. وأخوه: معطوف على (يوسف) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. أحبُّ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل، و(أحب) اسم تفضيل يعمل عمل الفعل، فيه ضمير مستتر في محل رفع نائب فاعل؛ لأن (أحب) مأخوذ هنا من فعل مغير الصيغة وهو (حُبَّ). إلى أبينا: جار ومجرور متعلق بـ(أحب). منا: جار ومجرور متعلق أيضًا بـ(أحب)، وجملة (قالوا) في محل جر بإضافة (إذ) إليها، وجملة (ليوسف وأخوه أحب) في محل نصب مقول (قالوا).

(٣) الإعراب: قل: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). إنْ: حرف شرط جازم. كان: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. آباؤكم: اسم (كان) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وأبناؤكم، وإخوانكم، وأزواجكم، وعشيرتكم، وأموال: الواو: عاطفة في المواضع الخمسة، وما بعده مثل (آباؤكم)، ومعطوفات عليه. اقترفتموها: فعل، وفاعل، ومفعول، والميم: للجمع، والواو: للإشباع. وتجارة: معطوف على (آباؤكم). تخشون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل. كسادها: مفعول به، والهاء: مضاف إليه. ومساكن: معطوف على (آباؤكم). ترضونها: فعل، وفاعل، ومفعول. أحبَّ: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. إليكم من الله: متعلقان=

مَعَ الِاثْنَيْنِ، وَفِي الآيَةِ[1] الثَّانِيَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ(٢)؛ فَتَقُولُ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ)، وَ(الزَّيْدَانِ

= ب(أحب). ورسوله: معطوف على (الله)، والهاء: مضاف إليه. وجهاد: مثل (ورسوله). في سبيل الله: جار ومجرور متعلق ب(جهاد)، والله: مضاف إليه، وجملة (قل...) مستأنفة، وجملة (إن كان آباؤكم...) في محل نصب مقول القول، وجملة (اقترفتموها) في محل رفع صفة ل(أموال)، وجملة (تخشون) في محل رفع صفة ل(تجارة)، وجملة (ترضونها) صفة ل(مساكن).

فائدة: إذا بنيت (أفعل) التفضيل من مادة (الحب) و(البغض) تعدى إلى ما هو الفاعل في المعنى -أي: المُحِب والمبغِض- ب(إلى) نحو: (هو أحب إليَّ)، و(أشهى إليَّ)، و(أعجب إليَّ)، و(هو أبغض إليك)، و(أمقت إليك)، و(أكره إليك)؛ لأن أفعالها تتعدى إلى المحب والمبغض ب(إلى) أيضًا، كقوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧]، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧]. "شرح الرضي" (٣/ ٥٣٢).

[١] (الآية) ليس في ب، ح، ط٢.

(٢) ولا تكون هذه النكرة المضاف إليها (أفعل) إلا من جنس ما أسند إليه (أفعل)، فلا يقال: (زيد أفضل امرأة).

وزعم الفراء أنه يجوز أن يؤنث (أفعل) ويثنى إذا أضيف إلى نكرة مدناة من المعرفة بصلة وإيضاح، فتقول: (هند فضلى امرأة تَقْصِدُنا)، و(الهندان فضليا امرأتين تزوراننا).

وزعم ابن الأنباري أن النكرة بعد (أفعل) إذا كانت تخالف ما قبل (أفعل) جاز فيها النصب والجر، تقول: (أخوك أوسع دارٍ ودارًا)، و(أبسط جاهٍ وجاهًا)، و(اللهُ أصدق قيلٍ وقيلًا). قال أبوحيان: وهذا شيء لا ينقل فيه عن شيوخنا إلا تحتم النصب، ولا تجوز فيه الإضافة!

واعلم أنه يجب مطابقة النكرة لما أسند إليه (أفعل) إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا، فتقول: (زيد أفضل رجل)، و(الزيدان أفضل رجلين)، و(الزيدون أفضل رجالٍ)، و(هند أفضل امرأة)، و(الهندان أفضل امرأتين)، و(الهندات أفضل نساء)، هذا إذا كان المضاف إليه جامدًا، فإن كان مشتقًا أجاز ابن مالك إفرادها مع جمعية ما قبل (أفعل) قال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، وقد تضمن المطابقة والإفراد ما أنشد الفراء من قول الشاعر:

وَإِذَا هُمُ طَعِمُوا فَأَلْأَمُ طَاعِمٍ ... وَإِذَا هُمُ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ

وإنما جاز الوجهان مع المشتق؛ لأنه و(أفعل) مقدران ب(مَنْ) والفعل و(من) المعني بها جمعٌ يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى، فالآية على معنى (أول من كفر)، =

أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ)، و(الزَّيدُونَ أَفْضَلُ رجالٍ)، و(هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ)، و(الهِنْدَانِ أفْضَلُ امْرَأَتَينِ)، و(الهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوةٍ).

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا مُطَابِقًا لِمَوْصُوفِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِـ(أَلْ)[1]، نَحْوُ: (زيدٌ

= والبيت على معنى (فشر من جاع).

وتأول بعضهم الآية على حذف موصوف جمعٍ في المعنى، تقديره: أول فريق كافر.

وقياسُ قولِ ابن مالك جريان ذلك فيما قبله مثنى، فتقول: (الزيدان أفضل مؤمنٍ وأفضل مؤمنين).

قاله أبوحيان في «الارتشاف» (٥/ ٢٣٢٣-٢٣٢٤) وانظر «المساعد» (٢/ ١٨٠-١٨١)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٦٢)، و«الهمع» (٣/ ٩٥-٩٦).

إشكال والجواب عليه:

فإن قلت: لماذا جمع (سافلين) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَـٰهُ أَسْفَلَ سَـٰفِلِينَ﴾ [التين: ٤-٥]، مع أن ما قبله مفرد، وهو الإنسان؟

فالجواب: أنه جُمِعَ وإن كان ما قبله مفرد؛ لأن المقصود بما قبله الجنس، فـ(أل) فيه جنسية؛ بدليل الاستثناء: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾.

«المساعد» (٢/ ١٨١)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣٦٤).

(١) وإنما وجبت المطابقة في المقرون بـ(أل)؛ لبعده عن مشابهة فعل التعجب؛ لأن فعل التعجب لا يقترن بـ(أل)، فلما اقترن اسم التفضيل بـ(أل)، وجب أن يطابق الموصوف.

«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٦)، و«الصبان» (٣/ ٤٨)، و«المساعد» (٢/ ١٧٥).

ولا يستعمل ذو (أل) بـ(من) الداخلة على المفضول، وأما قول الأعشى:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فقيل: (من) فيه ليست تفضيلية بل بمعنى (في)، أي: فيهم، أو لبيان الجنس، أي: من بينهم بالأكثر حصى. وقيل: (أل) زائدة و(من) تفضيلية كما في قوله:

وَرِثْتُ مُهَلْهِلاً وَالْخَيْرَ مِنْهُ ... زُهَيْرًا نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِينَا

أي: وخيرًا منه، وقيل: (من) متعلق بـ(أكثر) آخر محذوفًا دل عليه المذكور، أي: لست بالأكثر أكثر منهم، وكذلك البيت الثاني، والخير خيرًا منه. وقيل: هو شاذ.

«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٥١٩-٥٢٠)، و«المساعد» (٢/ ١٧٤)، و«التصريح» (٢/ ١٠٤)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣٢١).

الأَفْضَلُ)، و(الزَّيدَانِ الأَفْضَلَانِ)، و(الزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ)، و(هِنْدٌ الفُضْلَى)، وَ(الْهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ)، وَ(الْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ أَوِ الفُضَلُ)(١).

وَحَالَةٌ يَكُونُ فِيهَا جَائِزًا فِيهِ الْوَجْهَانِ[٢]: الْمُطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ(٣)؛ تَقُولُ: (الزَّيدانِ أَفْضَلُ القَوْمِ)، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَفْضَلَا القَوْمِ)، وَكَذَلِكَ فِي الْبَاقِي، وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ أَفْصَحُ(٤)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[البقرة:٩٦](٥) وَلَمْ يَقُلْ (أَحْرَصِي) بِالْيَاءِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي

---

(١) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كـ(الكُبَرِ). اهـ. «الآلوسي».

[٢] في ح، ط٢: (جائز الوجهين).

(٣) وجواز المطابقة وعدمها فيما ذكر هو مذهب الجمهور، وهو الصحيح. فالمطابقة لمشابهته المحلى بـ(أل) في الخلو عن لفظ (من)، وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى (من).
«الصبان» (٣/ ٤٨).

وإلى هذه الحالات الثلاث أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةْ

(٤) وهذا قول ابن الأنباري، مُعَلِّلًا لذلك بأن تثنية ما أُضيف إليه، وجمعه، وتأنيثه أغنى عن تثنية (أفعل) وجَمْعِهِ وتأنيثِهِ، وذهب أبومنصور الجواليقي إلى أن المطابقة أفصح، فرد على ثعلب حيث قال في كتابه المسمى بـ«فصيح ثعلب»: (فاخترنا أفصحهن)، قال: وكان الأولى أن يقول: (فاخترنا فُضْحَاهُنَّ)، كما هو شرط كتابه؛ لأنه الأفصح.

«الارتشاف» (٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٧)، و«المساعد» (٢/ ١٧٧)، و«الهمع» (٣/ ٩٧)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٦٥٩).

(٥) الإعراب: ولتجدنهم: الواو: للقسم، والمقسم به محذوف، أي: (والله)، لتجدنهم: اللام: واقعة في جواب القسم، تجد: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد: حرف لا محل لها من الإعراب، وهم: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). أحرص: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف. الناس: مضاف إليه، وجملة (لتجدنهم) جواب القسم، لا محل لها من الإعراب.

كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣][1] فَطَابَقَ، وَلَمْ يَقُلْ (أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا)، وَعَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ[2] أَنَّهُ أَوْجَبَ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ، وردَّ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ[3].

---

(١) الإعراب: وكذلك: الواو: حرف عطف، كذلك: معطوف على (كذلك) المتقدم من قوله: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢] وإعرابه كإعرابه، فهو متعلق بمفعول مطلق محذوف، أي: تزيينًا كذلك التزيين. جعلنا: فعل وفاعل، و(جعل) بمعنى (صير) ينصب مفعولين. في كل قرية: جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول به ثانٍ مقدم، وقرية: مضاف إليه. أكابر: مفعول به أول مؤخر، وأكابر: مضاف. مجرميها: مضاف إليه. وهذا أصح الأعاريب في الآية.

وقيل: في كل قرية: مفعول ثانٍ مقدم. أكابر: مفعول أول مؤخر. مجرميها: بدل. وقيل: أكابر: مفعول ثانٍ قدم، ومجرميها: مفعول أول أُخِّر، والتقدير: جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر، وعليه الجار والمجرور (في كل قرية) متعلق بالفعل. ذكر ذلك ابن عطية. وقيل: المفعول الثاني محذوف وتقديره: جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فساقًا ليمكروا.

فالشاهد في الآية: إضافة (أكابر) لـ(مجرميها) مع مطابقته لموصوفه المقدر، أي: قومًا أكابر مجرميها.

(٢) انظر رأيه في كتابه «الأصول في النحو» (٢/ ٦-٧)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٥٩)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٦٥٩)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣٢٥)، و«الهمع» (٣/ ٩٦)، و«التصريح» (٢/ ١٠٦)، و«شرح الرضي» (٣/ ٥٢٤).

(٣) ومثلها في الرد عليه أيضًا قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧].

قال أبوحيان: ورد عليه بالسماع والقياس، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقال: ﴿جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فأفرد (أحرص) وجمع (أكابر)، وأما القياس: فَشِبْهُهُ بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كلًّا منهما معرفة، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري، فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك.

«الهمع» (٣/ ٩٦-٩٧).

واختار ناظر الجيش في «شرح التسهيل» (٦/ ١٦٨٤) أن المطابقة وعدمها على السواء، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: والظاهر أن الأمرين جائزان على السواء؛ لأنه إذا اشتمل القرآن العزيز، والحديث=

وَأَجْمَعُوا[(١)] عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ مُطْلَقًا[(٢)]؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام:١١٧][(٣)]: إِنَّ (مَنْ) لَيْسَتْ مَفْعُولًا

= الشريف على الأمرين، فلا وجه لترجيح أحدهما على الآخر. اهـ.

ويعني بالحديث: هو قوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟! أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا...» فَأَفْرَدَ «أَحَبّ» و«أَقْرَب» وَجَمَعَ «أَحْسَنَ».

(١) تبع ابنُ هشام في نقل الإجماع ابنَ مالك في "شرح الكافية الشافية". فإنه قال رَحِمَهُ اللهُ: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعل). اهـ. (١/ ٥١٠).

وهذا الإجماع فيه نظر، فقد خالف مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الغَزِّيُّ في كتابه "البديع"، فرأى أنه ينصب المفعول به.

"الارتشاف" (٥/ ٢٣٢٦)، و"الهمع" (٣/ ٩٧)، و"الصبان" (٢/ ١٢٦) (٣/ ٥٥)، و"التصريح" (١/ ٢٣٩).

والعلة في عدم نصبه المفعول عند القائلين بذلك أنه التحق بالأفعال الغريزية، وهي أفعال الطبائع، وهي ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له، مثل: (شَجُعَ)، و(جَبُنَ)، و(حَسُنَ)، و(قَبُحَ)، و(طال)، و(قَصُرَ).

(٢) أي: سواء كان ظاهرًا أو غيره، بل يصل إليه باللام، نحو: (زيد أبذل للمعروف)، أو بالباء إن أفهم فعله علمًا أو جهلًا، نحو: (زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه)، فإن كان مبنيًّا من فعل المفعول تعدّى بـ(إلى) إلى الفاعل معنى كما تقدم، وبـ(في) إلى المفعول، نحو: (زيد أحب في عمرو من خالد، وأبغض في عمرو من جعفر)، فإن كان فعله يتعدى لاثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام ونصب الآخر بفعل مقدر، نحو: (زيد أكسى للفقراء الثياب)، أي: يكسوهم الثياب، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بـ(أفعل) بنفسه للاضطرار إليه.

قال أبوحيان: وينبغي ألَّا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعًا.

"الهمع" (٣/ ٩٤-٩٥)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥٣١-٥٣٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢١٠)، و"المساعد" (٢/ ١٨٦)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٣٢)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٦٨).

(٣) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. ربك: اسم (إن)، والكاف: مضاف إليه. هو: ضمير فصل لا محل له من الإعراب. أعلم: خبر (إن). مَن: اسم موصول في محل نصب=

بـ(أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ، وَلَا مُضَافًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ[1]؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (أَعْلَمُ الْمُضِلِّينَ)[1]، بَلْ هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ يدلُّ عَلَيْهِ

= مفعول به لفعل محذوف دل عليه (أفعل) والتقدير: (يعلم من...)، وهذا قول الفارسي، وقيل: (من) في محل جر بحرف مقدر حذف وبقي عمله؛ لقوة الدلالة عليه بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وهذا قول بعض البصريين، وفيه حذف الجار وإبقاء عمله، ولا يحذف الجار ويبقى أثره إلا في مواضع تقدم التنبيه عليها، وما ورد بخلافها فضرورة، كقوله:

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

وقيل: في محل نصب على إسقاط الخافض، كقوله:

تَمُـرُّونَ الـدِّيَارَ وَلَـمْ تَعُوجُـوا

أي: بالديار، قاله أبوالفتح بن جني، وقيل: إنه نصب بنفس (أفعل) وهذا قول الكوفيين ومحمد بن مسعود، فإنه عندهم يعمل عمل الفعل، وقيل: إنها استفهامية مرفوعة المحل بالابتداء و(يضل) خبره والجملة مُعَلَّقة لـ(أفعل) التفضيل، فهي في محل نصب، كأنه قيل: (أعلم أيُّ الناس يضل)، كقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، وهذا رَأْيُ الْكِسَائِيِّ، وَالزَّجَّاجِ، وَمَكِّيٍّ، والمُبَرِّدِ، ورده أبوحيان بأن التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به، و(أفعل) لا يعمل فيه فلا يعلق. ولا يجوز أن تكون (من) في محل جر بإضافة (أفعل) إليها؛ لئلا يلزم محذور عظيم، وذلك أن (أفعل) التفضيل لا تضاف إلا إلى جنسها، فإذا قلت: (زيد أعلم الضالين) لزم أن يكون (زيد) بعض الضالين، أي: متصف بالضلال، فهذا الوجه مستحيل في هذه الآية الكريمة عند من قرأ (يَضل) بفتح حرف المضارعة.

انظر: «الدر المصون» (١٧٢٧).

(١) فلذلك قالوا: لا يضاف إلا لما هو من جنس موصوفه، فلا يقال: (زيد أفضل امرأة)؛ لأنه بعض ما يضاف إليه، والمراد بكونه بعضَه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجًا عنه بعدها بحسب الإرادة؛ لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه. «الخضري» (٢/ ٧٧).

ولأجل أن اسم التفضيل بعض ما يضاف إليه منع البصريون أن يقال: (يوسف أحسن إخوته)؛ لأنهم يلتزمون فيه البعضية إذا أضيف إلى معرفة.

قال الحريري في «درة الغواص في أوهام الخواص» ص(١٥): وَيَقُولُونَ: (زيد أفضل إخوته)، =

(أَعْلَمُ)، أيْ: (يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ).

وَاسْمُ التَّفْضِيلِ يَرْفَعُ الضَّميرَ الْمُسْتَتِرَ بِاتِّفَاقٍ، تَقُولُ: (زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو)، فَيَكُونُ فِي (أَفْضَلُ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى (زَيْدٌ)، وَهَلْ يَرْفَعُ الظاهِرَ(٢)، مُطْلَقًا أَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعَرَبِ، فَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ بِهِ مطلقًا، فَيَقُولُ[٣]: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ)، فَيَخْفِضُ (أَفْضَلَ) بِالْفَتْحَةِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِ(رَجُلٍ)، وَيَرْفَعُ

= فيخطئون فِيهِ؛ لِأن (أفعل) الَّذِي للتفضيل لَا يُضَاف إِلَّا إِلَى مَا هُوَ دَاخل فِيهِ، ومُنَزَّل منزلَة الْجُزْء مِنْهُ، وَ(زيد) غير دَاخل فِي جملَة إخوته، أَلا ترى أنه لَو قَالَ لَك قَائِل: (من إخوة زيد؟) لعددتهم دونه؟! فَلَمَّا خرج عَن أن يكون دَاخِلًا فيهم امْتنع أن يُقَال: (زيد أفضل إخوته) كَمَا لَا يُقَال: (زيد أفضل النِّسَاء)؛ لتميزه من جنسهن وَخُرُوجه عَن أن يعد فِي جملتهن.

وَتَصْحِيح هَذَا الْكَلَام أن يُقَال: (زيد أفضل الإخوة)، أَو (أفضل بني أَبِيه)؛ لِأَنَّهُ حينئذٍ يدْخل فِي الْجُمْلَة الَّتِي أضيف إِلَيْهَا؛ بِدلَالَة أنه لَو قيل لَك: (من الإخوة؟) أَو (من بَنو أَبِيه؟) لعددته فيهم، وأدخلته مَعَهم. اهـ.

وأجاز الكوفيون ما منع البصريون، فلا مانع عندهم أن يقال: (زيد أفضل إخوته)، قال زيادة الحارثي:

وَلَمْ أَرَ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ ... أَقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخْرَا

فهذا مثل (أفضل إخوته).

قال الرضي: فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلًا فيهم، كقولك: (يوسف أحسن إخوته...).

"شرح الكافية" (٣/ ٥٢٣)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٢٧)، "المساعد" (٢/ ١٧٥، ١٧٧-١٧٨)، و"الخضري" (٢/ ٧٦-٧٨)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٥٠٤٩).

(١) صوابه: (أعلم الضالين)؛ لأنه من (ضَلَّ) (يَضل) قال العكبري في "إملاء ما من به الرحمن" (١/ ٢٥٩): ولا يجوز أن تكون (مَن) في موضع جر بالإضافة على قراءة من فتح الياء؛ لئلا يصير التقدير: (هو أعلم الضالين). اهـ.

(٢) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر، فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل المصنف، وبالضمير المنفصل، نحو: (مررت برجل أحسن منه أنت). "حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٠).

[٣] في ب، ط٢: (فتقول).

الْأَبَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ(١). وَأَكْثَرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ (أَفْضَلَ) فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وفَاعِلُ (أَفْضَلَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَيهِ، وَلَا يَرْفَعُ أَكْثَرُهُمْ بِ(أَفْعَلَ)[٢] الاسمَ الظاهِرَ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ. وَضَابِطُهَا: أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ نفيٌ بَعْدَهُ اسْمُ جِنْسٍ مَوصُوفٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ، بَعْدَهُ اسْمٌ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ(٣)، مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُمْ[٤]: (مَا رَأيتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)(٥)

---

(١) حكاها سيبويه (٢/ ٣١، ٣٤)، وقد أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ إلى اللغتين:

وَرَفْعُـهُ الظَّـاهِرَ نَـزْرٌ وَمَـتَى ... عَاقَـبَ فِعْـلًا فَكَثِـيرًا ثَبَتَـا

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِـهِ الْفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيقِ

فإن قلت: لِمَ منع جمهور العرب رفع اسم التفضيل الظاهر مع أنه وصف كسائر الأوصاف؟

قلت: هو وصف ضعيف؛ لعدم تصرفه كفعل التعجب، فلا يرفعان إلا خفيًّا، وهو الضمير المستتر. «حاشية ابن حمدون» (٢/ ١٠).

[٢] في الأصل، ب، ح، ط١ (بأفضل).

(٣) أي: باعتبار محلين، أي: باعتبار وقوعه في أحد المحلين، وذلك أن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور هو الكحل، وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل، وهو العين، فمعنى المثال: (أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره)، وهذا المثال هو عَلَمٌ على هذه المسألة؛ ولذا تعرف بمسألة الكحل، وأفردها الناس بالتأليف.

قال ياسين: أفردها بذلك الشيخ شمس الدين بن الصائغ -من أجلاء تلامذة أبي حيان-، وسمى مؤلفه: «الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر» وهو مؤلف حسن نحو كراسة، جمع فيه كلام القوم وحرره، والإمام الكافيجي رَحِمَهُ اللهُ أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين، سماه «نزهة الأصحاب» وذيل عليه بآخر نحو ربع الأول سماه «رمز الأسرار». اهـ.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢١٣)، و«حاشية ابن حمدون» (٢/ ١٠)، و«الهمع» (٣/ ٩٢).

وممن ألف فيها رسالة أيضًا: الجاربردي. ذكر ذلك البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٣٢٩).

[٤] في الأصل، ب، خ: (قولك).

(٥) الإعراب: ما: نافية. رأيت: فعل وفاعل. رجلًا: مفعول به. أحسن: صفة لـ(رجلًا). في عينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الكحل) قدمت عليه. الكحل: فاعل لاسم التفضيل=

وقَولُ الشَّاعِرِ:

مَـا رَأَيْـتُ امْـرأً أَحَـبَّ إِلَيـهِ الـ ـــبذْلُ مِنْـهُ إِلَيْـكَ يـا بـنَ سِـنَانِ[1]

= وهو (أحسن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. منه: جار ومجرور متعلق بـ(أحسن). في عين: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (منه)، وعين: مضاف. زيد: مضاف إليه.

وَمِثْلُهُ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ الْعَمَلُ فِيهِنَّ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ».

قال الشيخ الألباني رحمه الله: أخرجه أبوعثمان البحيري في "الفوائد" من طريق أحمد بن نيزك الطوسي، ثنا الأسود بن عامر، ثنا صالح بن عمر الواسطي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ. وهذا سند حسن، لولا أني لم أعرف ابن نيزك هذا. اهـ.

"الإرواء" (٣/ ٣٩٩).

قلت: ابن نيزك هو: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نِيْزَكَ بْنِ حَبِيبٍ الْبَغْدَادِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ المعروف بالطوسي، روى عن الأسود بن عامر، ومحمد بن بكار، وأبي أحمد الزهري، وغيرهم، قال ابن عقدة: في أمره نظر. وذكره ابن حبان في "الثقات". "تهذيب التهذيب" (١/ ٥٣).

وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٩٦): قال ابن عدي: في أمره نظر، ومَشَّاه غيره. اهـ.

وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، في حفظه شيء.

انظر: "تاريخ بغداد" (٥/ ١٠٨)، و"تهذيب الكمال" (١/ ٤٧٥)، و"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" (١/ ٢٠٣)، و"المغني في الضعفاء" (١/ ٥٧).

والحديث أصله في البخاري عن ابن عباس ﷺ مرفوعًا بلفظ: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟!»، وليس فيه شاهد.

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح عمدة الحافظ" (٢/ ١٧١)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤٢١)، و"شرح التصريح" (١/ ٢٦٩)، و"الهمع" (٣/ ٩٢)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٥٠).

اللغة: البذل: العطاء والجود.

المعنى: يا بن سنان، إن العطاء بالنسبة إليك أشد محبوبية من نفسه بالنسبة إلى غيرك، فمحبوبية البذل فاضلة باعتبار قيامها بك، ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك. =

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَكَانَ النَّفْيِ استفهامٌ، كَقَوْلِكَ: (هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا[١] أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ؟)، أَوْ نَهْيٌ(٢)، نَحْوُ: (لَا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ).

= الإعراب: ما: نافية. رأيت: فعل وفاعل. امرأً: مفعول به. أحبَّ: صفة لـ(امرأ). إليه: جار ومجرور متعلق بـ(أحب). البذل: نائب فاعل لـ(أحب)؛ لأنه مبني من فعل المفعول لا من فعل الفاعل، فإطلاق الفاعل عليه في بعض العبارات تجوز. منه: جار ومجرور متعلق أيضًا بـ(أحب). يا بن سنان: يا: حرف نداء، ابن: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، وسنان: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (أحب... البذل) حيث رفع أفعل التفضيل الذي هو قوله: (أحب) الاسم الظاهر في مسألة الكحل وهو (البذل).

[١] في ج، ح، ط١، ط٢: (رجلًا).

(٢) لم يسمع رفع الظاهر بعد النهي والاستفهام، وإنما هو شيء قاسه ابن مالك وتابعه عليه المصنف هنا.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح التسهيل" (٣/ ٦٨): ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي.

قال أبوحيان في "الارتشاف" (٥/ ٢٣٣٧): وَالْأَوْلَى الاقْتِصَار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه؛ إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس. اهـ.

وانظر "الهمع" (٣/ ٩٣-٩٤)، و"التصريح" (٢/ ١٠٧).

[التوابع]

ص- بابُ التَّوَابِعِ[1]: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إعرابِهِ خَمْسَةٌ.

[أنواع التوابع وحقيقتها]

ش- التَّوَابِعُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لِغَيْرِهَا.

وَهِيَ خَمْسَةٌ: النَّعْتُ، والتَّوكِيدُ[2]، وعَطْفُ البَيَانِ، وعَطْفُ النَّسَقِ، والبَدَلُ.

---

(١) جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبرًا.

ومعنى (المتجدد) أي: كلما تغير إعراب الاسم السابق -بسبب تغير التراكيب- يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغيير.

وقولهم: (ليس خبرًا) قيد وفصل خرج به الخبر الثاني فيما إذا تعدد الخبر، نحو: (الرمان حلو حامض)؛ فهو وإن كان يشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، إلا أنه خبر وليس واحدًا مما ذكر من التوابع.

"عدة السالك" (٣/ ٢٦٧)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١١-١٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢١٤).

وحده ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "التسهيل" (٣/ ٢٨٦) بقوله: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا.

قال أبوحيان: ولم يحده جمهور النحاة؛ لأنه محصور بالعد؛ فلا يحتاج إلى حد.

"الهمع" (٣/ ١٤١)، و"الارتشاف" (٥/ ١٩٠٧).

[٢] في ب، ح، خ، ط١، ط٢: (التأكيد).

وعَدَّهَا الزَّجَاجِيُّ[1](٢) وغَيرُهُ أَرْبَعَةً، أَدْرَجُوا[3] عَطْفَ البَيَانِ وعَطْفَ النَّسَقِ تَحتَ قَوْلِهِمُ: (العَطْفُ)(٤).

---

[1] في ب، خ: (الزجاج).

(٢) انظر كتابه «الجمل» صـ(١٣).

[3] في ب، ج، ط٢: (وأدرجوا).

(٤) قال ابن مالك رَحَمَهُ اللَّهُ في «الألفية»:

يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ ... نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

وترتيبها عند الاجتماع يقدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، تقول: (جاء الرجل العالم أبوبكر نفسه أخوك وزيد). قال السيوطي في «فريدته»:

يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ ... نَعْتٌ بَيَانٌ ثُمَّ تَوْكِيدٌ بَدَلْ

وَنَسَقٌ وَعِنْدَ الِاجْتِمَاعِ ... كَذَا تُرَتَّبُ عَلَى نِزَاعِ

وقال آخر:

إِنَّ التَّوَابِعَ إِنْ جَاءَتْ بِأَجْمَعِهَا ... وَرُمْتَ تَحْوِي مِنَ التَّرْتِيبِ مَا نُقِلَا

فَانْعَتْ وَبَيِّنْ وَأَكِّدْ وَابْدِلَنَّ وَجِئْ ... بِالْعَطْفِ بِالْحَرْفِ نِلْتَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَا

«الهمع» (٣/ ١٤١)، و«حاشية ابن حمدون» (٢/ ١٢)، والسجاعي» صـ(١٠٦).

[باب: النعت]

ص- النَّعْتُ(١) وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

---

(١) قال أبوحيان: التعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة. «الهمع» (٣/ ١٤٥).

وهذه الألفاظ الثلاثة مترادفة على الصحيح.

وفرق بعضهم بين النعت والصفة.

قال الدنوشري: قال ابن إياز: قال بعض المتأخرين: الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط، كـ(قائم) و(ضارب)؛ ولذا يقال: صفات الله، ولا يقال: نعوته. اهـ.

وقال المصنف في«شرح اللمحة»: الصفة والنعت واحد، وقيل: النعت يكون بالحلية، كـ(الطويل)، و(القصير)، والصفة بالفعل، كـ(ضارب)، و(خارج). فعلى هذا: يقال للباري سبحانه وتعالى: موصوف، ولا يقال: منعوت.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢١٥)، و«حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ١٠٨).

والصحيح -كما تقدم- أنها ألفاظ مترادفة، فيصح إطلاق هذه اللفظة وإضافتها إلى الله، فتقول: نعت الله أو نعوت الله، ونحو ذلك؛ لأن النعت في اللغة بمعنى الصفة.

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة»: النَّعْتُ وَصْفُكَ الشَّيْءَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُسْنٍ. كَذَا قَالَهُ الْخَلِيلُ.

وقال ابن منظور في «لسان العرب»: النَّعْتُ: وَصْفُكَ الشيءَ، تَنْعَتُه بِمَا فِيهِ وتُبالِغُ فِي وَصْفه.

وفي «مختار الصحاح»: الصِّفَةُ عِنْدَهُمْ -يعني: النحويين- النَّعْتُ.

وقال المناوي: الصفة لغة: النعت.

وقال أبوهلال العسكري في «الفروق»: ...ثمَّ قد تتداخل الصّفة والنعت، فَيَقَع كل وَاحِد مِنْهُمَا مَوضِع الآخر؛ لتقارب معنييهما. ويجوز أَن يُقَال: الصّفة لُغَة والنعت لُغَة أُخْرَى، وَلَا فرق بَينهمَا.

=

ش- (التَّابِعُ) جِنْسٌ يَشْمَلُ التَّوَابِعَ الْخَمْسَةَ.

و(الْمُشْتَقُّ[١] أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ[٢]) مُخْرِجٌ لِبَقِيَّةِ التَّوَابِعِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ مُشْتَقَّةً وَلَا

= وقد كثر في أقوال العلماء إضافة النعت إلى الله عز وجل، ومن ذلك:

١- قول ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]...، ف(فاطر السموات) من نعت الله وصفته؛ ولذلك خُفِضَ.

٢- قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "مجموع الفتاوى" (٥/ ١٦٠): فَإِذَا قِيلَ: الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، السَّلَامُ، فَهِيَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنْ كَانَ كُلُّ اسْمٍ يَدُلُّ عَلَى نَعْتٍ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الِاسْمُ الْآخَرُ.

٣- قول الحافظ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في "مدارج السالكين" (١/ ١٢٥): أَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا أَسْمَاءُ مَدْحٍ وَحَمْدٍ وَثَنَاءٍ وَتَمْجِيدٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ حُسْنَى، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ، وَنُعُوتُهُ كُلُّهَا نُعُوتُ جَلَالٍ، وَأَفْعَالُهُ كُلُّهَا حِكْمَةٌ وَرَحْمَةٌ وَمَصْلَحَةٌ وَعَدْلٌ.

وانظر -إن أردت الاستزادة من ذلك- كتاب السقاف: "صفات الله الواردة في الكتاب والسنة" ص(٢٢٦).

(١) وهو ما دل على حدث وصاحبه، وتضمن معنى الفعل وحروفه.

والمراد بصاحب الحدث من قام به الفعل، أو اتصف به، أو وقع منه، أو عليه، أو ما هو بمعنى أحدهما. فالذي اتصف بالفعل، أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم، والذي وقع منه الفعل هو اسم الفاعل من المتعدي، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول، وما كان بمعنى اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة (فعيل) بمعنى (مفعول)، وأفعل التفضيل إذا كان فعله مبنيًّا للمجهول.

فشمل المشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلًا بمعنى مفعول.

"عدة السالك" (٣/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) المراد به الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيده المشتق، وتضمن معنى الفعل دون حروفه.

والأشياء الجامدة التي تؤول بالمشتق هي:

١) اسم الإشارة، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان، نحو: (مررت بزيد هذا)، فإنه في قوة قولك: (مررت بزيد الحاضر أو المشار إليه)، فاسم الإشارة نفسه نعت ل(زيد) الذي تقدمه، =

= أما اسم الإشارة للمكان كـ(هنا) و(ثَمَّ)، فإنه لا يقع بنفسه نعتًا؛ لكونه ظرفًا، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتًا، فالصفات متعلقاتها لا هي، نحو: (رأيت رجلًا هنا)، و(تعرفت إلى رجل ثَمَّ)، والتقدير: رأيت رجلًا كائنًا هنا، وتعرفت إلى رجل كائن ثَمَّ.

٢) (ذو) بمعنى صاحب، الذي هو من الأسماء الخمسة، نحو: (هذا رجل ذو مال)، ويلحق به فروعه، وهي: (ذَوَا) و(ذَوَيْ) في المثنى والمذكر، و(ذَوُو) و(ذَوِي) في جمع المذكر، و(ذات) في المفردة المؤنثة، و(ذاتا) و(ذاتي) في المثنى المؤنث، و(ذوات) في جمع المؤنث، وفي القرآن الكريم: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦].

٣) الاسم المنسوب، والمراد به: ما قصد منه النسب، سواء كان بزيادة الياء المشددة، نحو: (هذا رجل دمشقيٌّ)، أم كان بمجيئه على صيغة (فَعَّال) أو نحوها، نحو: (هذا رجل تَمَّار).

٤) (ذو) الموصولة الطائية التي بمعنى (الذي) وفروعها، كـ(ذات) و(ذوات)، نحو قولك: (جاءني الرجل ذو تحدثت إليه)، أي: الرجل الذي تحدثت إليه.

٥) الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل كـ(الذي) و(التي) وفروعهما، أما غير المبدوءة بالهمزة أصلًا كـ(من) و(ما)، أو المبدوءة بهمزة القطع كـ(أي) فلا تقع نعتًا.

٦) أسماء الأعداد، نحو قولك: (اشتريت الأثواب الثلاثة)، ونحو: (خطبت في الرجال الخمسين خطبة بليغة) فإنها في معنى المعدودة بهذه العدة.

٧) لفظ (أي) بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت لفظًا ومعنًى أو معنًى فقط، نحو قولك: (اتخذت صاحبًا أيَّ صاحبٍ)، أو (اتخذت صاحبًا أيَّ صديقٍ).

٨) لفظ (رجل) بشرط أن يتضمن معنى كامل، نحو: (مررت بزيد الرجل) أي: الكامل رجولية، أو يضاف إلى لفظ (صدق) بمعنى (صالح)، أو (سوء) بمعنى (فاسد)، نحو قولك: (هذا رجل رجل صدق) وقولك: (هذا رجل رجل سوء).

٩) لفظ (كل) أو لفظ (جِدّ) بكسر الجيم وتشديد الدال، أو لفظ (حق) بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت، نحو قولك: (هذا الرجل كل الرجل)، وقولك: (هذا صديق جدُّ وفي) (هذا العالم جدُّ العالم) أي: (هذا عالم جدًا) أي: هذا قد بلغ الغاية في العلم، وقولك: (أنت الصديق حق الصديق).

١٠) المصدر، ويشترط أن يكون مصدرًا لفعل ثلاثي، أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي، فالأول: كـ(عدل)، و(رضا)، و(زور)، والثاني: كـ(فِطْرٍ) فإنه اسم مصدر فعله (أفطر)، وألَّا يكون مصدرًا ميميًا كـ(مضرب)، و(منصر)، و(مزار)، و(مسير)، فهذا لا يوصف به. =

= مثال ذلك: (هذا رجل عدل، ورضا، وزور، وفطر)، و(هذه امرأة عدل، ورضا، وزور، وفطر)، ويلزم الإفراد والتذكير، وهو مؤول عند الكوفيين بالمشتق، أي: عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: ذو عدل... إلخ.

١١) الجملة، وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة، ويشترط لها شرطان:

١) أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ أو مقدر، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

٢) أن تكون خبرية، فلا يجوز: (مررت برجل اضربه).

"الارتشاف" (٤/ ١٩١٧-١٩١٨-١٩١٩)، و"أوضح المسالك مع عدة السالك" (٣/ ٢٧٢-٢٧٣)، و"التصريح" (٢/ ١١١-١١٢-١١٣)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢١٦-٢١٧).

فائدة: ينقسم الاسم من جهة وقوعه نعتًا أو منعوتًا إلى أربعة أقسام:

الأول: ما يقع نعتًا حينًا، ويقع منعوتًا حينًا آخر، وذلك أسماء الإشارة، فمثال وقوعه نعتًا قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، ومثال وقوعه منعوتًا قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء:٦٢]. ولا ينعت اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) إجماعًا.

ومما ينعت وينعت به المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراها، تقول: (مررت بزيد الشجاع العالم)، فـ(الشجاع) نعت لـ(زيد)، و(العالم) وصف لـ(الشجاع)، هذا مذهب سيبويه، أجاز: (يا زيد الطويلُ ذو الجمة) على جعل (ذي الجمة) نعتًا للطويل.

وذهب ابن جني وجماعة إلى منع نعت الوصف، قال ابن جني: ومن خواص الوصف ألَّا يقبل الوصف؛ لأنه بمنزلة الفعل والجملة، وإن كثرت الصفات فهي للأول.

الثاني: ما لا يقع نعتًا ولا يقع منعوتًا أصلًا، وذلك الضمير مطلقًا، نعني: سواء كان ضمير متكلم، أو كان ضمير مخاطب، أو كان ضمير غائب، وخالف في ضمير الغيبة الكسائيُّ فأجاز نعته؛ تمسكًا بما سمع من نحو: (صلى الله عليه وسلم الرءوفِ الرحيمِ). وغيرُه يجعله بدلًا. قال البدر الدماميني في "المنهل الصافي": فإن وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه؟

قلت: وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه؛ وذلك لأنه سئل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبإ، حيث قيل في الأولى: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠] وفي الثانية: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبإ: ٤٢]. =

مُؤَوَّلَةً بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي التَّوْكِيدِ: (جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ)، و(جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ)، وَفِي الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ: (جَاءَ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ)، وَفِي عَطْفِ النَّسَقِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، فَتَجِدُهَا تَوَابِعَ جَامِدَةً، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَمْثِلَتِهَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مُشْتَقًّا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ الْفَاضِلُ)، فَ(الْفَاضِلُ) الْأَوَّلُ نَعْتٌ. وَالثَّانِي

= فأجاب: بأن النار في آية السجدة وضعت موضع المضمر؛ لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]. فكان مقتضى الظاهر أن يقال: (ذوقوا عذابها)، ولكن لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها؛ لأن المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله، وأما آية (سبإ) وهي قوله تعالى: ﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبإ: ٤٢] فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر؛ فصح وصفها. اهـ.

وهو منه كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ في "فتح الرحمن"، فإنه نقل هذا الكلام وأقره. وهو عجيب منه؛ لتصريح أئمة المعاني بأنه يعدل عن المضمر إلى الظاهر لأغراض، منها: التمكن من الوصف كما في قوله:

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَا ... مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَا

كان مقتضى الظاهر أن يقول: أنا العاصي أتيتك، فذكر الاسم الظاهر بدل المضمر؛ للتمكن من الوصف، وفي "الكشاف" (٢/١٥٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨] أنه لم يقل: (بالله وبي) بل عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات؛ ولما في الالتفات من مزيد البلاغة. اهـ.

وكالضمير: (اسم الفعل)، و(أسماء الشرط)، و(الاستفهام)، و(ما) التعجبية، و(الآن)، و(قبل)، و(بعد)، و(كم الخبرية) لكن صرح الرضي بجوازه في (كم من قرية هلكت)، فـ(من قرية) صفة لـ(كم).

الثالث: ما يقع أحيانًا منعوتًا ولا يقع نعتًا أصلًا، وذلك العَلَم، فمثال وقوعه منعوتًا أن تقول: (مررت بزيد العاقل).

الرابع: ما يقع نعتًا أحيانًا ولا يقع منعوتًا أصلًا، وذلك لفظ (أي)، نحو: (لقيت رجلًا أيَّ رجل) وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة، وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى.

"عدة السالك" (٣/٢٧٣)، و"الهمع" (٣/١٤٩-١٥٠)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/٢٢٠-٢٢١)، و"الارتشاف" (٤/١٩٣١-١٩٣٢-١٩٣٣).

تَوكِيدٌ لَفظِي؛ فَلِهَذَا أَخرَجْتُهُ بِقَوْلِي: (الْمُبَايِنُ لِلَفظِ مَتْبُوعِهِ).

فَإِنْ قلتَ: قَدْ يَكُونُ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ غَيْرَ نَعْتٍ، مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ قَوْلُكَ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِيقُ)، و(قَالَ عُمَرُ الفَارُوقُ)، وَفِي عَطْفِ النَّسَقِ: (رأَيْتُ كَاتبًا وشَاعِرًا).

قُلْتُ: (الصِّدِّيقُ) وَ(الْفَارُوقُ) وَإِنْ كَانَا مُشْتَقَّيْنِ(١)، إِلَّا أَنَّهُمَا صَارَا لَقَبَيْنِ عَلَى الْخَلِيفَتَيْنِ رضي الله عنهما لَاحِقَيْنِ بِبَابِ الْأَعْلَامِ كَ(زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو)(٢)، و(شَاعِرًا)[٣] فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ نَعْتٌ حُذِفَ مَنْعُوتُهُ، وَذَلِكَ الْمَنْعُوتُ هُوَ الْمَعْطُوفُ، وَكَذَلِكَ (كَاتِبًا)[٤] لَيْسَ مَفعُولاً فِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ: رَأَيْتُ رَجُلاً كَاتِبًا وَرَجُلاً شَاعِرًا.

[فائدة الإتيان بالنعت]

ص- وفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش- فائدةُ النَّعْتِ: إِمَّا تَخْصِيصُ نَكِرَةٍ(٥)، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ) أَوْ

---

(١) فهما في الأصل صيغة مبالغة على وزن (فِعِّيل)، و(فاعول)، وهذان الوزنان من أوزان صيغة المبالغة.

(٢) فـ(الصِّدِّيق)، و(الفاروق) صفتان كثر استعمالهما مخصوصين بموصوفهما حتى صار التعيين فيهما أكمل وأتم من التعيين بالعلم، وصار القصد بهما كالقصد بالأعلام العارية من الاشتقاق، وما كان كذلك فاشتقاقه في تابعيته غير مقصود، بخلاف النعت، فإنه مقصود الاشتقاق بالوضع، كـ(رجل كريم)، أو مقصود الاشتقاق بالتأويل، كـ(رجل ذي مال). اهـ.
"شرح التسهيل" (٣/٣٠٦)، و"الارتشاف" (٤/١٩٠٧)، و"المساعد" (٢/٤٠١).

[٣] في الأصل، ج، ح، خ، ط١: (وشاعرٌ).

[٤] في الأصل، ب، ح، خ، ط١: (كاتب).

(٥) أي: تقليل الاشتراك المعنوي الحاصل في النكرات وتضييق عدد ما تشتمله. فإذا قلت: (جاءني رجل) تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع، فإذا قلت: (صالح) أخرج من ليس بصالح، فالنعت أخرج ما تناوله معنى المنعوت، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

تَوضِيحُ مَعْرِفَةٍ[(١)]، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَيَّاطِ)، أو مَدْحٌ، نَحْوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[(٢)]، أَوْ ذَمٌّ نَحْوُ: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾، أَوْ تَرَحُّمٌ، نَحْوُ: (اللهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ!) أَوْ تَوْكِيدٌ، نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة:١٩٦][(٣)]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣][(٤)].

---

(١) أي: رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيان المجمل، فإذا قلت: (جاء زيد) تناول لفظ (زيد) كلَّ من تسمى بهذا الاسم، وتناوله لذلك من حيث اللفظ لا من حيث الوضع، فإذا قلت: (العالم) -مثلاً- أخرج من ليس عالمًا، فالنعت أخرج ما تناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر. «الكواكب» ص(٥٢٦).

(٢) الإعراب: بسم الله: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف يناسب المقام ويقدر متأخرًا، واسم: مضاف، والله: لفظ الجلالة مضاف إليه. الرحمن الرحيم: صفتان لـ(الله)، وذهب الأعلم الشنتمري إلى أن (الرحمن) بدل من اسم (الله) لا نعت له؛ وذلك مبني على مذهبه من أن (الرحمن) عنده علم بالغلبة، واستدل على ذلك بأنه جاء غير تابع لموصوف، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١-٢] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. وقد رَدَّ عليه السهيلي، قال رَحِمَهُ اللهُ: والبدل عندي فيه ممتنع، وكذلك عطف البيان؛ لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين؛ فإنه أعرف المعارف كلها وأبينها؛ ولهذا قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]؟ ولم يقولوا: (وما الله؟) ولكنه وإن جرى مجرى الأعلام فهو صفة يراد به الثناء. اهـ.

وقول الشنتمري (جاء غير تابع) لا يمنع كونه صفة؛ لأنه إذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاء صفته، كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، أي: نوع مختلف ألوانه، وكقول الشاعر:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا ... فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

أي: كوعل ناطح، وهو كثير.

«بدائع الفوائد» (١/ ٢٢-٢٣)، و«الدر المصون» (٨).

(٣) الإعراب: تلك: اسم إشارة مبتدأ. عشرة: خبره. كاملة: صفة لـ(عشرة) تفيد التوكيد. ونظير هذه الآية قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[النحل:٥١].

(٤) الإعراب: فإذا: الفاء: استئنافية، إذا: ظرف مستقبل مبني على السكون مضمن معنى الشرط، متعلق بقوله الآتي: (وقعت) من قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الحاقة: ١٥]. نفخ: فعل ماضٍ=

[ما يتبع فيه النعت منعوته]

ص- ويَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ[١] فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، ووَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ، والأَحْسَنُ: (جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ)، ثُمَّ (قَاعِدٌ)، ثُمَّ (قَاعِدُونَ).

[أحوال الاسم]

ش- اعْلَمْ أَنَّ لِلِاسْمِ بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَبِحَسَبِ الْإِفْرَادِ وَغَيْرِهِ[٢] ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: إفرادٌ، وتَثْنِيةٌ، وَجَمْعٌ، وَبِحَسَبِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، حَالَتَانِ[٣]، وَبِحَسَبِ التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ حَالَتَانِ[٣]. فَهَذِهِ عَشَرَةُ أحوالٍ لِلِاسْمِ.

وَلَا يَكُونُ الِاسْمُ عَلَيْهَا كُلِّهَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِمَا فِي بَعْضِهَا مِنَ التَّضَادِّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الاسْمُ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا مَجْرُورًا، وَلَا مُعَرَّفًا مُنَكَّرًا، وَلَا مُفْرَدًا مُثَنًّى مَجْمُوعًا، وَلَا مُذَكَّرًا مُؤَنَّثًا؟

وَإِنَّمَا يَجْتَمِعُ فِيهِ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ، وَهِيَ مِنْ كُلِّ قِسْمٍ وَاحِدٌ

= مغير الصيغة. في الصور: جار ومجرور متعلق بـ(نفخ). نفخة: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. واحدة: صفة توكيدية.

وهناك فوائد أخر للنعت:

منها: التعميم، نحو: (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين)، و(يحشر الناس الأولين والآخرين).

ومنها: التفصيل، نحو: (مررت برجلين: عربي وعجمي).

ومنها: الإبهام، نحو: (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة).

[١] في ج: (تبعه). [٢] في خ: (وفرعيه).

[٣] في ج، ط١: (حالتين).

تَقُولُ: (جَاءَنِي زيدٌ)، فَيَكُونُ فِيهِ الْإِفْرَادُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَالرَّفْعُ؛ فَإِنْ جِئْتَ مَكَانَهُ بِـ(رَجُلٍ) فَفِيهِ التَّنْكِيرُ بَدَلَ التَّعْرِيفِ وَبَقِيَّةُ الْأَوْجُهِ، فَإِنْ جِئْتَ مَكَانَهُ بِـ(الزَّيْدَانِ) أَوْ بِـ(الرِّجَالِ)، فَفِيهِ التَّثْنِيَةُ أَوِ[١] الْجَمْعُ بَدَلَ الْإِفْرَادِ، وَبَقِيَّةُ الْأَوْجُهِ؛ فَإِنْ جِئْتَ مَكَانَهُ بِـ(هِنْدٍ) فَفِيهِ التَّأْنِيثُ بَدَلَ التَّذْكِيرِ وَبَقِيَّةُ الْأَوْجُهِ، فَإِنْ قُلْتَ: (رأيتُ زَيْدًا) أَوْ (مررتُ بزيدٍ)، فَفِيهِ النَّصْبُ أَوِ الْجَرُّ بَدَل الرَّفْعِ وَبَقِيَّةُ الْأَوْجُهِ.

وَوَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ[٢] الْمُعْرِبِينَ أَنَّ النَّعْتَ يَتْبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ، وَيَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَتْبَعُهُ فِي الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا حُكْمُهُ أَنْ يَتْبَعَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ دَائِمًا(٣)، وَهُمَا: وَاحِدٌ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ، وَوَاحِدٌ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا[٤] يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّعُوتِ أَنْ يُخَالِفَ مَنْعُوتَهُ فِي الْإِعْرَابِ(٥)، وَلَا أَنْ يُخَالِفَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ(٦).

فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا مُنْتَقِضٌ بِقَوْلِهِمْ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)(٧)، فَوَصَفُوا الْمَرْفُوعَ،

---

[١] في الأصل، ج، خ: (والجمع). [٢] (بعض) ليست في ج، خ.

(٣) أي: سواء رفع ضمير المنعوت أم اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير المنعوت، كما سيأتي بيانه.

ولا يفهم من كلام المصنف أن النعت الحقيقي له اثنان من خمسة فقط، فكلام المعربين قاصر على الرافع للضمير المستتر، وإنما اعترض عليهم المصنف لكون كلامهم يوهم العموم؛ فتأمل! «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٨٣).

[٤] في الأصل: (إذ لا يجوز...).

(٥) لأن المخالفة فيه تنافي التبعية وتخل بها.

(٦) لأن المخالفة في ذلك تجعل الشيء معينًا، وغير معين في وقت واحد.

قال ابن مالك رحمه الله مشيرًا إلى ما ذكر:

فَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا … لِمَا تَلَا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

«ضياء السالك» (٣/ ١٣٠).

(٧) هذا المثال حكاه سيبويه وغيره عن العرب، وحكوا فيه الرفع والجر.

«الكتاب» (١/ ٤٣٦)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩١٢)، و«المساعد» (٢/ ٤٠٣).

وَهُوَ الجُحْرُ بِالمَخْفُوضِ، وَهُوَ (خَرِبٍ)، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[الهمزة:١-٢][1]، فَوَصَفَ النَّكِرَةَ وَهِيَ: ﴿كُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ بِالْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾[غافر:١-٣][2] فَوَصَفَ الْمَعْرِفَةَ -وَهُوَ اسْمُ اللهِ تَعَالَى- بِالنَّكِرَةِ، وَهِيَ: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَلَا تَكُونُ إِضَافَتُهَا إِلَّا فِي تَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ،

---

(١) الإعراب: ويل: مبتدأ مرفوع والمسوغ للابتداء به الدعاء. لكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، وكل: مضاف. همزة: مضاف إليه. لمزة: نعت لـ(همزة) أو بدل منه. الذي: يجوز جره بدل من (كل همزة) ونصبه ورفعه على القطع: (أذم الذي... أو هو الذي...)، ولا يجوز جره على الصحيح على أنه نعت أو بيان؛ لتغايرهما تعريفًا وتنكيرًا. جمع: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). مالًا: مفعول به. وعدده: الواو: حرف عطف، عدد: فعل ماض، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (الذي)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة (جمع مالًا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة (عدده) معطوفة على جملة (جمع...).

(٢) الإعراب: حم: تقدم الكلام على إعراب الحروف المقطعة. تنزيل: مبتدأ مرفوع أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هو)، وتنزيل: مضاف. الكتاب: مضاف إليه. من الرحمن: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أو بـ(تنزيل). العزيز العليم: نعتان لـ(الله) مجروران. غافر الذنب: نعت ثالث لـ(الله) وهو مضاف. الذنب: مضاف إليه. وقابل التوب: معطوف على (غافر) مجرور مثله. شديد العقاب: بدل من (الله) مجرور وهو مضاف، والعقاب: مضاف إليه. ذي الطول: نعت أو بدل، والطول: مضاف إليه.

فإن قلت: لِمَ لم يستشكل ما ذكر في (غافر) و(قابل)، مع أنهما اسما فاعل وإضافتهما -كما تقدم- تكون لفظية على نية الانفصال؟

قلت: نص سيبويه على أن كل ما إضافته غير محضة جاز أن تجعل محضة وتوصف به المعارف إلا الصفة المشبهة.

ولم يستثنِ غيرُه شيئًا، وهم الكوفيون، يقولون في نحو: (حسن الوجه) إنه يجوز أن تصير إضافته محضة، وعلى قولهم فلا إشكال في الآية.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: شديدٌ عقابُهُ، لَا يَنفَكُّ فِي الْمَعْنَى عَنْ ذَلِكَ؟[١]

قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُهُمْ: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فَأَكْثَرُ العربِ يرفَعُ[٢] (خَرِبًا)، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْفِضُهُ؛ لِمُجَاوَرَتِهِ لِلْمَخْفُوضِ[٣]، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

قَـدْ يُؤْخَـذُ الجـارُ بِجُـرْمِ الجَـارِ[٤]

وَمُرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنْ يُنَاسِبوا بَيْنَ الْمُتَجَاوِرَيْنِ فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَفِي (خَرِبٍ) ضَمَّةٌ مُقَدَّرةٌ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الآخِرِ بِحَرَكَةِ الْمُجَاوَرَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُخْرِجٍ لَهُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ تَابِعٌ لِمَنْعُوتِهِ فِي الْإِعْرَابِ، كَمَا أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَرْفُوعَانِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ قراءةُ الْحَسَنِ[٥] الْبَصْرِيِّ ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾[الفاتحة:٢][٦] بِكَسْرِ الدَّالِ؛ إِتْبَاعًا لِكَسْرَةِ اللَّامِ، وَلَا

---

(١) أي: لا ينفك عن هذا التقدير.

[٢] في ب، ج، ح، ط١، ط٢: (ترفع). [٣] في الأصل: (المخفوض).

(٤) هذا القول من أمثال العرب، ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢/ ١٣٢) برقم (٢٩١٣)، وقال: إنه مثل إسلامي وهو في شعر الحكمي. اهـ. يعني: أبا نواس، ولفظه في «مجمع الأمثال»: (قد يؤخذ الجار بذنب الجار). ويذكر أن أعرابيًّا أراد من امرأة ما يريد الرجل من زوجته، فقالت له: إني حائض، فقال: فأين الهَنَةُ الأخرى، فقالت له: اتق الله، فقال:

كَـلَّا وَرَبِّ الْبَيْـتِ ذِي الْأَسْـتَارِ ... لَأَهْـتِكَنَّ حَلَـقَ الْحِتَـارِ

هَتْـكَ غُـلَامٍ لَـيْسَ بِـالْخَوَّارِ ... قَـدْ يُؤْخَـذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ

انظر: «الخصائص» (٢/ ١٧٣)، و«لسان العرب» (حتر)، و«تاج العروس» (حتر)، و«المغني» (٢/ ٦٨٥)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٤٤٢) للراغب الأصفهاني ولفظه كلفظ «مجمع الأمثال»، و«شرح أبيات المغني» (٨/ ٨٠-٨١).

(٥) انظر قراءة الحسن في «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (١/ ٦٣)، و«حجة القراءات» ص(٤٠٦)، و«الكشاف» (١/ ٥٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٥٩)، و«البحر المحيط» (١/ ١٣١).

(٦) الإعراب: الحمدِ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع لحركة (اللام). لله: متعلق بمحذوف خبر.

يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قولُهُمْ فِي الْحِكَايَةِ[١](٢) (مَنْ زَيْدًا؟)(٣) بِالنَّصْبِ، أَوْ (مَنْ زيدٍ؟)

---

[١] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (ولا قولهم في الحكاية...).

(٢) معنى الحكاية هنا: إيراد اللفظ على ما تسمعه.

ويشترط للاسم الذي يحكى بعد (من) الاستفهامية العلميةُ، اسمًا كان أو كنية أو لقبًا؛ لأن الأعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز في غيرها، وأن لا يتبع بتابع توكيد، أو بدل، أو بيان، أو نعت بغير (ابن) مضافًا إلى علم. وإنما استغنوا عن الحكاية في هذه الحالة؛ لأن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية إعرابها؛ إذ يعرف المخاطب أن المسئول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه.

ويشترط لحكاية العلم بـ(من) أيضًا أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنًا، فلا يقال: (من الفرزدقِ) بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق؛ لأن هذا الاسم متيقن انتفاء الاشتراك فيه، ويشترط أيضًا ألا تقترن (من) بعاطف فإن اقترنت بعاطف تعين الرفع، نحو: (ومن زيد؟) لمن قال: (رأيت زيدًا أو مررت بزيد)، وإنما تعين الرفع اتفاقًا لزوال اللبس؛ إذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره، والحكاية إنما تفعل لدفع توهم أن المسئول عنه غير الأول، قال ياسين: ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك: (من زيدًا؟)، و(من عَمْرًا؟) لمن قال: (رأيت زيدًا وعَمْرًا)، فلا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية؛ لأنه إنما يبطلها في الأول.

والحكاية هي لغة الحجازيين، وأما بنو تميم فيرفعون بكل حال ولا يحكون.

تنبيه: ربما حكى بعض العرب الاسم -علمًا كان أو غيره- دون سؤال أيضًا، كما قال بعضهم: (دعنا من تمرتان!) على حكاية قول من قال: (ما عندنا تمرتان)، وقال سيبويه: سمعت أعرابيًّا يقول لرجل سأله فقال: (أليس قرشيًّا؟) فقال: (ليس بقرشيًّا).

"الأشموني مع حاشية الصبان" (٤/ ٩١-٩٢)، و"اللباب في علل البناء والإعراب" (٢/ ١٣٦)، و"الكامل" (٣/ ١٩٨)، و"شرح الرضي" (٣/ ١٦٠، ١٥٦-١٦١)، و"الكتاب" (٢/ ٤١٣-٤١٤).

(٣) الإعراب: من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. زيدًا: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ويجوز إعراب (زيدًا) مبتدأ مؤخرًا، و(من) خبرًا مقدمًا.

بِالْخَفْضِ، إِذَا سَأَلْتَ مَنْ قَالَ: (رأيتُ زَيْدًا) أَوْ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَأَرَدْتَ أَنْ تَرْبِطَ كَلَامَكَ بِكَلَامِهِ بِحِكَايَةِ الْإِعْرَابِ. وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهَذَا[1] صِحَّةُ قَوْلِنَا: إِنَّ النَّعْتَ لَا بُدَّ أَنْ يَتْبَعَ مَنْعُوتَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَتَعْرِيفِهِ وتَنْكِيرِهِ(٢).

---

[1] في الأصل: (من هذا)، وفي ط١: (بذلك).

(٢) لم يتعرض المصنف للجواب عن الآيتين المذكورتين، وحاصل الجواب عن الآية الأولى: أن (الذي) بدل لا نعت، أو أنه نعت مقطوع خبر لمبتدإ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف كما تقدم في إعراب الآية، وقد نص الرضي على جواز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا. «شرح الرضي» (٢/ ٣٤٥).

وأما الآية الثانية: فالجواب عنها: أن (شديد العقاب) بدل من (الله) لا نعت له، أو صفة له على تقدير (أل) حذفت للازدواج، أي: للمشابهة والموافقة لما معها من الصفات في انتفاء (أل) من كلٍّ، أو صفة له من غير تقدير (أل) بناء على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تتمحض إضافة الصفة المشبهة، كاسم الفاعل والمفعول.

«البحر المحيط» (٧/ ٤٣٠-٤٣١)، و«حاشية الدسوقي على المغني» (٢/ ٢٠٦)، و«المغني» (٢/ ٥٧١-٥٧٢)، و«الدر المصون» (٤٥٣٤-٤٥٣٥).

تنبيه: اشتراط التوافق بين النعت والمنعوت -تعريفًا وتنكيرًا- هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فإن كان الموصوف المعرَّف باللام لا يراد به شخص بعينه والصفة: (أفعل من) أو (مثلك) وأخواته جاز أن تجرى عليه وإن كانت نكرة، نحو: (ما يحسُنُ بالرجل مثلك)، و(مررت بالرجل أفضل منك) فجوَّز ذلك الخليل، وزعم الأخفش أن (أل) زائدة؛ فهو من وصف النكرة بالنكرة.

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بينهما، فأجازوا نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح أو ذم، وجعلوا منه: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ٢] صفة لـ(همزة).

وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل بالوصف، وجعل منه قوله: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، قال: (الأوليان) صفة لـ(ءاخران)؛ لأنه لما وصف تخصص، وعلى ما جوَّز الأخفش يكون إعراب قوله: ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾ مبتدأ والخبر (يقومان)، ويكون قد وصف بقوله: (من الذين)، أو يكون قد وصف بقوله: (يقومان)، والخبر (من الذين)، أو يكونان صفتين لقوله: ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾، ويرفع=

وَأَمَّا حُكْمُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْخَمْسَةِ الْبَاقِيَةِ -وَهِيَ: الإِفْرَادُ، وَالتَّثْنِيَةُ، وَالْجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ- فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنْهَا مَا يُعْطَاه[١] الفعلُ الَّذِي يَحِلُّ مَحَلَّهُ فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ، فَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ رَافِعًا لِضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ طَابَقَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا، وَكَمُلَتْ لَهُ حِينَئِذٍ الْمُوَافَقَةُ[٢] فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ كَمَا قَالَ الْمُعْرِبُونَ، تَقُولُ: (مررتُ [بِرَجُلٍ قَائِمٍ][٣])، و(بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ)، و(بِرِجَالٍ قَائِمِينَ)، و(بامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ)، و(بامْرَأَتَينِ قَائِمَتَينِ)، و(بِنِسَاءٍ قَائِمَاتٍ)، كَمَا تَقُولُ فِي الْفِعْلِ: (مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قَامَ)، و][٣] (بِرَجُلَيْنِ قَامَا)،

= (ءاخران) على أنه خبر لمبتدإ محذوف أي: فالشاهدان ءاخران، ويجوز أن يرتفع عند بعضهم على الفاعل، أي: فليشهد ءاخران. اهـ.

وجوز قوم عكسه -أي: وصف المعرفة بالنكرة- مطلقًا، ومثل بقوله:

لِابْنِ اللَّعِينِ الَّذِي يُخْبَا الدُّخَانُ لَهُ ... وَلِلْمُغَـنِّي رَسُـولِ الـزُّورِ قَـوَّادِي

قال: (قواد) صفة (المغنّي).

وجوز أبوالحسن بن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة، إذا كان الوصف خاصًا بالموصوف لا يوصف به غيره، كقوله:

فَبِـتُّ كَـأَنِّي سَـاوَرَتْنِي ضَـئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

قال: (ناقع) صفة لـ(السُّمُّ) وهو مما اختص وصف (السمّ) به.

قال أبوحيان: والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب. اهـ.

وقال في "البحر المحيط" (٤/ ٤٩) في رد قول من جوز وصف المعرفة بالنكرة والعكس، قال: وهذا الوجه ضعيف؛ لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس. اهـ.

وما ذكر من الشواهد التي ظاهرها نعت النكرة بالمعرفة والعكس فهي مخرجة على البدلية، قال السيوطي: وأجيب بالمنع في الجميع فإعرابها أبدالاً. اهـ.

انظر: "الهمع" (٣/ ١٤٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٠٨-١٩٠٩)، و"المساعد" (٢/ ٤٠٢)، و"الدر المصون" ص(١٥٠٠).

[١] في ب، ح، ط٢: (ما يعطى...). [٢] في خ: (المطابقة).

[٣] ما بين المعقوفين زيادة من طبعة محمد محي الدين، وليس في المخطوطات التي بحوزتي.

و(بِرِجَالٍ قَامُوا)، و(بامْرَأَةٍ قَامَتْ)، و(بامْرَأَتَينِ قَامَتَا)، و(بِنِسَاءٍ قُمْنَ)[1].

وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ رَافِعًا لِاسْمٍ ظَاهِرٍ[2] فَإِنَّ تَذْكِيرَهُ وَتَأْنِيثَهُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الِاسْمِ الظَّاهِرِ، لَا عَلَى حَسَبِ الْمَنْعُوتِ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَحِلُّ مَحَلَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ)، فَتُؤَنِّثُ الصِّفَةَ؛ لِتَأْنِيثِ الأُمِّ، وَلَا تَلْتَفِتُ لِكَوْنِ الْمَوْصُوفِ مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي الْفِعْلِ: (قَامَتْ أُمُّهُ)، وَتَقُولُ فِي عَكْسِهِ: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا)، فَتُذَكِّرُ الصِّفَةَ؛ لِتَذْكِيرِ الأَبِ، وَلَا تَلْتَفِتُ لِكَوْنِ الْمَوْصُوفِ مُؤَنَّثًا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي الْفِعْلِ: (قَامَ أَبُوهَا)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[النساء:٧٥][3]، وَيَجِبُ إفرادُ الْوَصْفِ وَلَوْ كَانَ فَاعِلُهُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا،

---

(١) وهذا يسمى بالنعت الحقيقي، وضابطه: هو ما رفع ضميرًا مستترًا يعود على المنعوت.

وظاهر هذا الكلام شموله لنحو: (مررت برجل حسن الوجهَ) بنصب الوجه؛ لكونه رفع ضميرًا يعود على المنعوت، فهو حقيقي، مع أنه غير جار على المنعوت؛ ولذلك صرح غالب النحاة بانه سببي.

ثم اعلم أن إتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع، أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل وبعده (من) جارة للمفعول فإنه لا يتبع في تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث، بل يكون مفردًا على كل حالٍ، فتقول: (مررت برجل أفضل منك)، و(برجلين أفضل منك)، و(برجال أفضل منك)، و(بامرأة أفضل منك)، و(بامرأتين أفضل منك)، و(بنسوة أفضل منك).

(٢) وهذا يسمى بالنعت السببي، وهو ما رفع اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير يعود إلى المنعوت أو ضميرًا بارزًا، نحو: (جاء زيد الفاضل أبوه)، و(جاء زيد الضاربه أنا).

وقولهم: (السببي) نسبة إلى السبب، والمراد به هنا: ما بينه وبين المنعوت علاقة، ككونه أبًا للمنعوت، أو عبدًا له، أو أمًّا له، أو أخًا له، أو ابنًا له، أو غير ذلك مما له علاقة به.

"حاشية أبي النجا" ص(٦٧-٦٨)، و"حاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية" للأزهري ص(٨٩).

(٣) الإعراب: ربنا: منادى بحرف نداء محذوف، والأصل (يا ربنا)، ونا: مضاف إليه. **أخرجنا:** أخرج: فعل أمر والمراد به الدعاء، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، نا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **من هذه:** جار ومجرور متعلق بالفعل (أخرج). **القرية:** بدل من اسم الإشارة (هذه). **الظالم:** صفة لـ(القرية)، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل. **أهلها:** فاعل=

كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا)، و(بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ)، كَمَا تَقُولُ: (قامَ أَبَوَاهُمَا)، و(قَامَ آبَاؤُهُمْ)، ومَنْ قَالَ[١]: (قَامَا أَبَواهُمَا)، و(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)[٢] ثَنَّى الوَصْفَ وَجَمَعَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، فَقَالَ: (قَائِمَيْنِ أَبَواهُمَا)، و(قَائِمِيْنَ آبَاؤُهُمْ)، وَأَجَازَ الجَمِيعُ أَنْ تُجْمَعَ الصِّفَةُ جَمْعَ التَّكْسِيرِ، إِذَا كَانَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ[٣] جَمْعًا، فَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُم)، و(بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ)، وَرَأَوْا ذَلِكَ أَحْسَنَ مِنَ الإِفْرَادِ[٤]. الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيحِ[٥].

= لـ(الظالم) مرفوع به، وها: ضمير متصل مضاف إليه.

(١) أي: من العرب، كـ(طيّئ)، و(أزد شنوءة).

[٢] في خ: (ومن قال: قاما أبواهما كان على لغة أكلوني البراغيث).

(٣) أي: بالوصف، سواء كان الموصوف جمعًا أو مفردًا.
"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١١٠).

(٤) وإنما جاز ذلك ولم يضعف، وضعف (مررت برجال قائمين أو قاعدين آباؤهم) مع استوائهما في الجمعية؛ لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج لفظًا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسّر، فلم يكن في (قعود) و(قيام) شبه اجتماع فاعلين كما كان في (هؤلاء رجال قائمون آباؤهم)، أو (هذا رجل قاعدون غلمانه)؛ لمشابهتهما بـ(يقومون آباؤهم)، و(يقعدون غلمانه) الذي اجتمع فيهما فاعلان في الظاهر.
"شرح الرضي" (٣/ ٣٣٢)، و"الصبان" (٣/ ٦٣).

(٥) وهذا باتفاق عندهم، أي: أن الإفراد أفصح من جمع التصحيح. والخلاف حاصل في التكسير هل هو أفصح من الإفراد؟ فذهب سِيبَوَيْهِ، وَالْمُبَرِّدُ، وَأَبُومُوسَى إلى: أن جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد.
وذهب الأبدي، والشلوبين، وطائفة إلى: أن إفراد الوصف أفصح من تكسيره.
وفَصَّل آخرون فقالوا: إن كان الوصف تابعًا لمفرد أو مثنى، كـ(مررت برجل قاعد غلمانه)، و(برجلين قاعد غلمانهما) فالإفراد أفصح، وإن كان تابعًا لجمع، كـ(مررت برجال قيام آباؤهم) فالتكسير أفصح. اهـ. "التصريح" (٢/ ١١٠).

[قطع الصفة عن موصوفها المعلوم إعرابًا]

ص- ويَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعاءً، رَفْعًا بِتَقْدِيرِ (هُوَ)، و[1]نَصْبًا بِتَقْدِيرِ: (أَعْنِي)، أَوْ (أَمْدَحُ)، أَوْ (أَذُمُّ)، أَوْ (أَرْحَمُ).

ش- إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ مَعْلُومًا بِدُونِ الصِّفَةِ، جَازَ لَكَ فِي الصِّفَةِ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ(٢).

---

[١] في الأصل: (أو).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَاقْطَعْ أَوِ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا

وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرًا لمبتدإ محذوف، أو مفعولًا لفعل محذوف.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

واعلم أنه يشترط للقطع شروط:

منها: ألَّا يكون النعت للتأكيد، نحو: (أمس الدابر) و(نفخة واحدة)؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأنه الموصوف في مثل ذلك نصٌّ في معنى الصفة دالٌّ عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد في: (جاءني القوم أجمعون أكتعون).

ومنها: ألَّا يكون ملتزم الذكر، نحو: (جاءوا الجماء الغفير).

ومنها: ألَّا يكون جاريًا على مشارٍ به، نحو: (مررت بذلك الرجل).

فائدة: إذا تكررت النعوت لواحد فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعها كلها، وقطعها كلها، وإتباع البعض، وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع، وإن لم يتعين مسماه إلا بمجموعها وجب إتباعها كلها، نحو: (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) إذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة وكل واحد اتصف بصفة من الثلاث فقط، وإن تعين ببعضها جاز فيما عداه الأوجه الثلاثة، وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا؛ لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد يحصل بتبعية الأول. اهـ.

=

مِثَالُ ذَلِكَ فِي صِفَةِ الْمَدْحِ: (الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ)، أَجَازَ فِيهِ سِيبَوَيْهِ[1] الجَرَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَالنَّصْبَ بِتَقْدِيرِ: (أَمْدَحُ)، وَالرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ: (هُوَ)، وَقَالَ: (سَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بِالنَّصْبِ، فَسَأَلْتُ عَنْهَا يُونُسَ، فَزَعَمَ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ[٢]). اهـ.

وَمِثَالُهُ فِي صِفَةِ الذَّمِّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[المسد:٤][3] قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ بِالنَّصْبِ عَلَى الذَّمِّ[4].

وَمِثَالُهُ فِي صِفَةِ الترحُّمِ[5]: (مَرَرْتُ بِزَيدٍ المِسْكِينُ)، يَجُوزُ فِيهِ الْخَفْضُ عَلَى الْإِتْبَاعِ،

= «شرح الرضي» (٢/ ٣٤٤)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٢٦)، و«المساعد» (٢/ ٤١٦)، و«الهمع» (٣/ ١٥٣)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٦٩)، و«حاشية عبادة على شرح الشذور» (٢/ ١٨٢)، و«التصريح» (٢/ ١١٧).

(١) «الكتاب» (٢/ ٦٣).

[٢] في الأصل: (عربية جيدة).

(٣) الإعراب: وامرأته: الواو: حرف عطف، امرأته: معطوف على الضمير المستتر في ﴿سَيَصْلَىٰ﴾.
حمالة -بالرفع-: صفة لـ(امرأته) وجاز ذلك؛ لأن إضافته حقيقية؛ إذ المراد المضي، ويجوز أن يعرب عطف بيان، أو بدلًا، أو خبرًا لمبتدإ محذوف، أي: هي حمالة الحطب، ويجوز أن يكون خبرًا و(امرأته) مبتدأ.

وأما على قراءة النصب فـ(حمالة) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (أذم) فيكون النصب على الذم والشتم، وكما قيل: (قد أتى بجميل من سبَّ أم جميل) وهي كنية زوجة أبي لهب، وقيل نصب (حمالة) على الحال من (امرأته) إذا جعلناها مرفوعة بالعطف على الضمير في (سيصلى)، وحمالة: مضاف. الحطب: مضاف إليه.

(٤) «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٤٤٥)، و«الدر المصون» (٥٩٤١)، و«اللباب في علوم الكتاب» (٢٠/ ٥٥٤)، و«المحرر الوجيز» (٥/ ٥٠١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٥٢٧).

(٥) أوجب يونس الإتباع في الترحم، إما على النعت فيما أمكن، وإما على البدل فيما لم يمكن، نحو: (رأيته البائس)، و(مررت به المسكين).

والخليل أجاز قطعه رفعًا ونصبًا، كما في المدح والذم.

«شرح الرضي» (٢/ ٣٤٥)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٢٦)، و«الهمع» (٣/ ١٥٣).

وَالرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ: (هُوَ)، وَالنَّصْبُ بِتَقْدِيرِ: (أَرْحَمُ). وَمِثَالُهُ فِي صِفَةِ الْإِيضَاحِ (مَرَرْتُ بِزَيدٍ التَّاجِرِ)، يَجُوزُ فِيهِ الْخَفْضُ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَالرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ: (هُوَ)، وَالنَّصْبُ بِتَقْدِيرِ: (أَعْنِي)[1].

وَلَا فَرْق فِي جَوَازِ الْقَطْعِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الموصوفُ مَعْلُومًا حقيقةً أَوِ ادِّعاءً[2]، فَالْأَوَّلُ مَشْهُورٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَمْثِلَتَهُ، وَالثَّانِي نصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ[3] فَقَالَ: (وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِقَومِكَ الكِرَامُ)، يَعْنِي بِالنَّصْبِ أَوْ بِالرَّفْعِ (إِذَا جَعَلْتَ الْمُخَاطَبَ كَأَنَّهُ قَدْ عَرَفَهُمْ)...، ثُمَّ قَالَ: (نَزَّلْتُهُمْ هَذِهِ الْمُنْزِلَةَ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْرِفْهُمْ). اهـ.

---

(١) اعلم أن النعت المقطوع إن كان لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدإ أو الفعل، وإن كان لغير المدح، أو الذم، أو الترحم، بأن يكون للتوضيح، أو التخصيص، أو التعميم، أو الإبهام، أو التفصيل، جاز ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل، تقول: (مررت بزيد التاجرِ) بالأوجه الثلاثة، وتقول: (هو التاجر) أو (أعني التاجر)، على تقدير سؤال سائل يقول: (من هو؟) و(من تعني؟).

ووجه وجوب حذف العامل في الذم والمدح والترحم: أنهم لما قصدوا إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا العامل، وقالوا: (أدعو عبدالله) لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا.

واختلف النحاة في محل جملة النعت المقطوع.

قال الشاطبي: وجملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب؛ إذ القطع مقتضٍ للاستئناف.

وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية، ويدخل في قولهم: الجمل بعد المعارف المحضة أحوال، وبعد النكرات المحضة صفات.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١١٧)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٨٣-١٨٤)، "حاشية ابن حمدون" (٢/ ٢١)، و"المساعد" (٢/ ٤١٥-٤١٦).

(٢) بأن ينزل منزلة المعلوم.

(٣) "الكتاب" (٢/ ٧٠).

[باب: التوكيد]

ص- والتَّوْكِيدُ وَهُوَ إِمَّا لَفظِيٌّ:

نَحْوُ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

ونَحْوُ:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

ونَحْوُ:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١]، وَ ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢].

ش- الثَّانِي مِنَ التَّوَابِعِ: التَّوْكِيدُ، وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا: التَّأْكِيدُ -بِالْهَمْزَةِ- وَبِإِبْدَالِهَا أَلِفًا[1] عَلَى الْقِيَاسِ فِي نَحْوِ: (فَأْسٍ)، وَ(رَأْسٍ).

---

(١) فالأول مصدر (وَكَّدَ) -بالواو- فيقال: (توكيدًا)، وهي اللغة الفصحى الوارد بها القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]. والثاني: مصدر (أكّد). والثالث مصدر (أكّد) أيضًا لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفًا؛ لأن القاعدة في الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها. «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢٣).

فالهمزة إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة يبدل مكانها ألف عند إرادة التخفيف، نحو قولك في (رأس)، و(فأس)، و(بأس)، و(قرأت): (راس)، و(فاس)، و(باس)، و(قرات).

انظر «الكتاب» (٣/ ٥٤٣).

[أقسام التوكيد]

وَهُوَ ضَرْبَانِ: لفظيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

[ضابط التوكيد اللفظي]

وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي اللَّفْظِيِّ، وَهُوَ: إِعَادَةُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ بِعَيْنِهِ(١)، سَوَاءٌ كَانَ اسْمًا،

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

وقوله: (بعينه)، أي: وبمرادفه ليدخل نحو:

أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنْ

ونحو: (صَمَتَ سَكَتَ زيد)، ونحو: (أَجَلْ جَيْرِ).

قال الشاعر:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ونحو: (صه اسكت).

واعلم أن الغرض من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه من أول الأمر، وقد يراد منه التهديد، كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣-٤]، وقد يكون للتهويل والتخويف، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧-١٨]، وأحيانًا يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه، نحو: (الصحة الصحة)، ونحو: (الجنة الجنة).

فائدة: قال الدماميني: اتفقوا على أن التوكيد المكرر في لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات، وأما: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] في (المرسلات) فليس من قبيل التوكيد، بل كل واحد يرجع لما قبله، وذلك أن الله يذكر معنى ثم يقول: ويل لمن كذب بهذا المعنى. ومثله يقال في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] في سورة الرحمن.

وقال الزرقاني: وظاهر قول الرضي: (يجب تكرير اللفظ؛ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة) أنه لا يتقيد بالثلاث.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٢٧)، "حاشية ابن حمدون" (٢/ ٢٨)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ٣٧٨).

كَقَوْلِهِ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ(١)

---

(١) التخريج: البيت لمسكين الدارمي في «الأغاني» (٢٠/ ٢٢٣)، و«الكتاب» (٢/ ٢٥٦)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٦٦)، و«شرح أبيات سيبويه» (١/ ١٢٧)، و«المقاصد النحوية» (٣/ ٢٨٦)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٤٠٠)، و«التصريح» (٢/ ١٩٥).

وله أو لعيسى بن عاصم في «الحماسة البصرية» ص(١٣٥).

وبلا نسبة في «الإنصاف» (٢/ ٤٦٥)، و«تلخيص الشواهد» ص(٦٢)، و«الخصائص» (٢/ ٤٨٢)، و«الدرر اللوامع» (٢/ ٤٠٣)، و«الهمع» (٢/ ٢٦)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٧٤)، و«الأشموني» (٣/ ١٩٢)، و«شرح ابن الناظم» ص(٢٣١)، و«شرح الرضي» (٢/ ٩)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٥٣)، و«الجمل في النحو» للفراهيدي ص(٨٤)، و«شرح شذور الذهب» ص(٢٤٧)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٥٧)، و«المساعد» (٢/ ٣٩٦).

وهذا البيت بعده:

وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ -فَاعْلَمْ- جَنَاحُهُ   وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحِ

وَمَا طَالِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا   وَمَا نَالَ شَيْئًا طَالِبٌ لِنَجَاحِ

لَحَا اللهُ مَنْ بَاعَ الصَّدِيقَ بِغَيْرِهِ   وَمَا كُلُّ بَيْعٍ بِعْتَهُ بِرَبَاحِ

كَمُفْسِدِ أَدْنَاهُ وَمُصْلِحِ غَيْرِهِ   وَلَمْ يَأْتَمِرْ فِي ذَاكَ غَيْرُ صَلَاحِ

اللغة: الهيجا: الحرب، تمد وتقصر، وها هنا مقصورة.

المعنى: يحث الشاعر ويرغب في ملازمة الأخ لأخيه؛ لأن المرء الذي يتخلى عن أخيه يكون كالإنسان الذي يذهب إلى الحرب لقتال عدوه ولا سلاح معه.

قال البغدادي: وقد صدق؛ فإن من قطع أخاه وصرمه كان بمنزلة من قاتل بغير سلاح.

الإعراب: أخاك: مفعول به منصوب على الإغراء بفعل محذوف، أي: الزم أخاك، أخاك -الثاني-: توكيد للأول. إنّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. من: اسم موصول في محل نصب اسم (إنَّ). لا: نافية للجنس. أخَا: اسم (لا) منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. له: اللام: زائدة مقحمة بين المتضايفين، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالمضاف، والخبر محذوف، والتقدير: إن الذي لا أخاه موجود، وإنما زيدت اللام بينهما -كراهة- لإدخال (لا) على صورة المعرفة، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وقيل: أخَا: مفرد غير مضاف جاء على لغة=

فانْتِصَابُ[1] (أَخَاكَ) الأَوَّلِ: بِإِضْمَارِ (احْفَظْ)، أَوِ (الزَمْ)، أَوْ نَحْوِهِمَا، وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ لَهُ.

أَوْ فِعْلاً كَقَوْلِهِ:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ[2] بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ (٣)

= القصر، فهو مبني على فتحة مقدرة في محل نصب، وله: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، وهذا قول الفارسي وابن الطراوة. كساعٍ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إنّ)، وجملة: (من لا أخا له) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. إلى الهيجا: جار ومجرور متعلق بـ(ساع). بغير سلاح: بغير: جار ومجرور متعلق بـ(ساع) أيضًا، وغير: مضاف، وسلاح: مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله: (أخاك أخاك) فإن الثاني توكيد لفظي للأول.

[1] في ح، ط٢: (وانتصاب). [2] في الأصل، ب، ج، ط٢: (النجاة).

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (٢/ ١٦٥) (٣/ ٣٠٢)، و"شرح ابن الناظم" ص(٩٩)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٣٧٢)، و"خزانة الأدب" (٥/ ١٥٦)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٨٥)، و"الخصائص" (٣/ ١٠٥، ١١١)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٧١)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٨٨)، و"المساعد" (١/ ٤٥٠) (٢/ ٣٩٧)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩٢)، و"الهمع" (٣/ ١٧٣)، و"المقاصد النحوية" (٢/ ٢٧٨) (٣/ ١٣٤)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٤٠٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٥٧).

اللغة: النَّجَاءُ -بفتح النون، وتخفيف الجيم، وبالمد -: وهو الإسراع، يقال: (نجوتُ نجاءً)، أي: أسرعت وسبقت.

المعنى: ففي أي مكان أنجو، وفي أي مكان يكون الخلاص ببغلتي من الأعداء، وقد أدركني اللاحقون منهم، فليس لي حينئذٍ إلا منع نفسي من الفرار والثبات وليكن ما يكون.

الإعراب: فأين: الفاء: بحسب ما قبلها، أين: اسم استفهام عن المكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية متعلق بفعل محذوف تقديره: (فأين تذهب). إلى أين: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. النجاء: مبتدأ مؤخر، وقيل: (أين) الأول مجرور بـ(إلى) محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، وهو خبر مقدم و(إلى أين) توكيد للأول، والنجاء: مبتدأ مؤخر. ببغلتي: جار ومجرور متعلق بـ(النجاء). أتاك: أتى: فعل ماض، وكاف الخطاب: ضمير متصل مبني على الكسر أو الفتح في محل نصب مفعول به مقدم. أتاك: توكيد للأول من باب توكيد =

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ: (فَأَيْنَ تَذْهَبُ؟، إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي؟)، فَحَذَفَ الْفِعْلَ الْعَامِلَ فِي (أَيْنَ) الْأُولَى[١]، وَكَرَّرَ الْفِعْلَ وَالْمَفْعُولَ فِي قَوْلِهِ: (أَتَاكِ أَتَاكِ)، و(اللاحِقُونَ) فَاعِلٌ بـ(أَتَاكِ) الْأَوَّلِ، وَلَا فَاعِلَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذُكِرَ لِلتَّوْكِيدِ لَا لِيُسْنَدَ إِلَى شَيْءٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فَاعِلٌ بِهِمَا[٢] مَعًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَمَّا اتَّحَدَا لَفْظًا وَمَعْنًى نُزِّلا مَنْزِلَةَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا تَنَازَعَا فِي قَوْلِهِ[٣] (اللَّاحِقُونَ)(٤). وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يُضْمَرَ فِي أَحَدِهِمَا، فَكَانَ يَقُولُ: (أَتَوكِ أَتَاكِ اللاحقون)، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَ(أَتَاكِ أَتَوكِ) عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ(٥)، وَقَوْلُهُ: (احْبِسِ احْبِسِ) تَكْرِيرٌ لِلْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي الْفِعْلِ فِي قُوَّةِ الْمَلْفُوظِ بِهِ أَوْ حَرْفًا، كَقَوْلِهِ:

= الفعل بالفعل، ولما كان الأول متصلًا به ضمير المفعول اتصل بالثاني؛ ليوافق الأول. **اللاحقون**: فاعل (أتى) الأول مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. احبس: فعل أمر مبني على السكون المقدر؛ لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديرًا: (أنت)، ومفعوله محذوف تقديره (احبس نفسك)، وقيل: (احبس بغلتك). احبس: فعل أمر توكيد للأول، وتوكيد الضمير للضمير بالتبعية؛ إذ لا يمكن انفكاكه عن الأمر، ويجوز أن يكون توكيدًا مقصودًا، فيكون من قبيل توكيد الجمل.

الشاهد فيه: قوله: (أتاك أتاك) حيث أكد الفعل الأول بالثاني، ويجوز أيضًا (احبس احبس) من ذلك على ما تقدم في الإعراب. وهو رأي لابن مالك.

"شرح التسهيل" (٢/ ١٦٥)، و"المساعد" (١/ ٤٤٩-٤٥٠)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٤٤٨).

[١] في ط٢: (الأول). [٢] في ب، خ: (لهما).

[٣] في ح، ط١، ط٢: (تنازعا قوله).

(٤) انظر "المساعد" (١/ ٤٥٠-٤٥١)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٤٤٨-٤٤٩).

(٥) قال في "التصريح" (١/ ٣١٨): وليس بمتعين؛ لجواز أن يضمر مفردًا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه: (ضربني وضربت قومَك) بالنصب. اهـ.

فالتقدير فيما ذكر سيبويه: ضربني (هو)، أي: (من ذكر)، وكذلك المثال المذكور يقدر (هو) عائدًا على (من ذكر).

لَا لَا أَبُـــوحُ بِحُـــبِّ بَثْنَـــةَ إِنَّهَـــا   أَخَـــذَتْ عَـــلَيَّ مَوَاثِقًـــا وعُهُـــودَا[1]

وَلَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الِاسْمِ قولُه تَعَالَى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[الفجر:٢١-٢٢][2]؛ خِلَافًا لكثيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ

---

(١) التخريج: البيت لجميل العُذْري في "خزانة الأدب" (٥/ ١٥٧-١٥٨)، و"التصريح" (٢/ ١٢٩)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٤٠٦).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٣/ ٣٠٢)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٤)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٨٥)، و"الهمع" (٣/ ١٧٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٥٧)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ١٥٣).

اللغة: **أبوح**: مضارع باح الشيء إذا أظهره وأفشاه. **بثنة** -بفتح الباء الموحدة، وسكون المثلثة، وفتح النون في آخره هاء-: اسم محبوبته، و(البثنة) في اللغة الأرض اللينة السهلة. **مواثقًا**: جمع موثق بمعنى الميثاق، وهو العهد.

المعنى: يقول الشاعر: إني لا أستبيح لنفسي أن أذيع حبي، وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتي بها؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألَّا نطلع أحدًا على شيء من سرّ أُلْفتنا.

قال الشيخ محمد محيي الدين: وقد يقال: إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب، وعهود مودة.

الإعراب: **لا**: حرف نفي. **لا**: تأكيد للأولى. **أبوح**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **بحب**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أبوح)، وحب: مضاف. **بثنة**: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. **إنها**: (إنَّ) مع اسمها. **أخذت**: فعل ماضٍ، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي)، والتاء: حرف للتأنيث. **عليَّ**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أخذ). **مواثقًا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو ممنوع من الصرف، وصرف هنا للضرورة. **وعهودًا**: عاطف ومعطوف على (مواثق).

الشاهد فيه: قوله: (لا لا) حيث إن التوكيد اللفظي يجري في الحروف كما يجري في الأسماء والأفعال كما علمت.

(٢) الإعراب: **كلا**: حرف زجر وردع، أو بمعنى (حقًّا). **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط. **دكت**: فعل ماضٍ مغير الصيغة، والتاء: حرف للتأنيث. **الأرض**: نائب فاعل. **دكًّا دكًّا**: حال من (الأرض)، ويجوز أن يعرب (دكًّا) الأول حال، والثاني توكيد وهو الأولى؛ لأن=

أَنَّ مَعْنَاهُ: دَكًّا بَعْدَ دكٍّ، وَأَنَّ الدَّكَّ كُرِّرَ عَلَيْها حَتَّى صَارَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا⁽¹⁾، وَأَنَّ مَعْنَى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾: أَنَّهُ تَنْزِلُ مَلَائِكَةُ كُلِّ سَمَاءٍ، فَيَصْطَفُّونَ صَفًّا بَعْدَ صَفٍّ مُحْدِقِينَ بِالْجِنِّ والإِنْسِ⁽²⁾، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ الثَّانِي مِنْهُما[3] تَأْكِيدًا لِلْأَوَّلِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّكْرِيرُ⁽⁴⁾، كَمَا تَقُولُ[5]: علَّمتُهُ الحِسَابَ بَابًا بَابًا⁽⁶⁾.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ قولُ الْمُؤَذِّنِ: (اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ)؛ خِلَافًا لِابْنِ جِنِّي⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ الثَّانِيَ لَمْ يُؤْتَ بِهِ لِتَأْكِيدِ الْأَوَّلِ، بَلْ لِإِنْشَاءِ تكبيرٍ ثانٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ:

= الدك يوم القيامة يكون -والله أعلم- مرة واحدة على الأرض ولا يكرر؛ لقوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾[الحاقة: ١٤]، وهذا الذي اختاره المصنف في "الشذور"، والرضي في "شرح الكافية"، والفارضي في "شرح الخلاصة"، وابن عصفور في "شرح الجمل"، وغيرهم من النحاة. وجاء: الواو: حرف عطف، جاء: فعل ماضٍ. ربك: فاعل ومضاف إليه. والملك: معطوف على (ربك). صفًّا صفًّا: حال من (الملك)، وقيل: (صفًّا) الأول حال والثاني توكيد. وعليه ابن عصفور في "شرح الجمل" (١/ ١١٥).

(١) الهباء: هو شعاع الشمس الذي يدخل من الكوة كهيئة الغبار، وقال بعضهم: هو ما تطاير من شرر النار إذا اضطرمت، فإذا وقع لم يكن شيئًا. والمنبث: المتفرق.

(٢) وهذه عبارة الزمخشري في "الكشاف" (٤/ ٧٥٥).

[٣] في ب، ج، ح: (فيهما) وفي ط٢: (فيه).

(٤) لأنه يشترط في التوكيد أن يكون اللفظ الثاني دالًّا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الأول، والصف الثاني غير الأول، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معًا حال، ولما لم يمكن إعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر إعرابه في كل من جزأيه؛ دفعًا للتحكم، وهو مؤول عندهم بـ(مكررًا دكها)، و(مرتبة صفوفهم).

وقد علمت أن (دكًّا دكًّا) الأقرب فيه أنه من باب التوكيد، والله أعلم.

[٥] في ح، ط٢: (يقال).

(٦) فـ(بابًا) الثاني ليس من باب التأكيد؛ لأنه لا بدّ في التوكيد اللفظي -كما تقدم- من إعادة معنى اللفظ الأول، وما هنا أعيد فيه الأول بلفظه لا بمعناه، بل بمعنى يغاير الأول؛ فإن المراد بابًا بعد باب.

(٧) انظر رأيه في كتابه "الخصائص" (٣/ ١٠٤). وممن اختار ذلك أيضًا: ابن السراج في كتابه=

(قَدْ قامتِ الصَّلاةُ قد قامتِ الصَّلاةُ)، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ خبرٌ[١] جِيءَ بِهِ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ.

[التوكيد المعنوي]

ص- أو مَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ بِـ(النَّفسِ)، وَ(العَيْنِ) مُؤخَّرةً عَنْهَا، إِنِ اجْتَمَعَتا[٢]، ويُجْمَعَانِ[٣] عَلَى (أَفعُلٍ) مَعَ غَيرِ المُفردِ، وبِـ(كُلٍّ) لِغيرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، و(بِكِلَا) و(بِكِلْتَا) لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ، واتَّحد مَعْنَى المُسْنَدِ، ويُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤكَّدِ، وبِـ(أَجمَعَ)، وَ(جَمْعَاءَ)، وَجَمْعِهِمَا غَيرَ مُضافةٍ.

[ألفاظ التوكيد المعنوي]

ش- النَّوعُ الثَّانِي: التَّوكِيدُ المَعْنَوِيُّ، وَهُوَ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ(٤).

مِنْهَا: (النَّفسُ)، و(العينُ)، وَهُمَا لِرَفْعِ الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ، تَقُولُ: (جَاءَ زَيدٌ) فَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ ذَاتِهِ، وَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ خَبَرِه أَوْ كِتَابِهِ، فَإِذَا قُلْتَ: (نفسُهُ) ارْتَفَعَ الِاحْتِمَالُ

= "الأصول في النحو" (٢/ ٢٠)، وابن يعيش في "شرح المفصل" (٣/ ٤١)، قال عطار في "حاشيته على الأزهرية" ص(٩٦): وقواه شيخنا، وقال: إنه الحق؛ لأن (الله أكبر) إخبار بثبوت الكبرياء لله، والثاني توكيد، ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر، سلمنا أنه من قبيل الإنشاء، فمن أين أن الثاني غير الأول، لِمَ لا يجوز أنه أنشأ بالأول تكبيرًا، أي: إبعادًا عن كل ما لا يليق، ثم أعاد ذلك التكبير نفسه على حدِّ (اضرب اضرب). اهـ.

[١] في ط٢: (خبر ثانٍ). [٢] في ب: (اجتمعا).

[٣] في ط١، ط٢: (تجمعان).

(٤) لم يُعَرِّفْه المصنف؛ لأنه محصور في ألفاظ معلومة، والقاعدة أن الشيء إذا كان محصورًا بالعد استغنوا عن حدّه.

وعرفه بعضهم بقوله: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

الثَّانِي، وَلَا بُدَّ مِنِ اتِّصَالِهِمَا بِضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمُؤَكَّدِ[١]، وَلَكَ أَنْ تُؤَكِّدَ بِكُلٍّ مِنْهُمَا وَحْدَهُ، وَأَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ أَنْ تَبْدَأَ بِالنَّفْسِ[٢]، تَقُولُ: (جَاءَ زيدٌ نفسُه)، أو (جَاءَ زيدٌ عينُهُ)، أو (جَاءَ زيدٌ نفسُه عينُه)، وَيَمْتَنِعُ: (جَاءَ زيدٌ عينُه نفسُهُ).

وَيَجِبُ إِفْرَادُ (النَّفسِ) وَ(الْعَيْنِ) مَعَ الْمُفْرَدِ، وجَمْعُهُمَا عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلٍ) مَعَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ[٣]، تَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنفسُهُمَا أعينُهُما)، و(الزَّيْدُوْنَ أَنفُسُهُمْ أعينُهُمْ)،

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

فإن قلت: يلزم على إضافة (نفس) أو (عين) إلى الضمير إضافة الشيء إلى نفسه.

قلت: إنما يلزم هذا لو كانا مترادفين، وهما ليسا كذلك؛ لأن (النفس) و(العين) أعم من معاد الضمير؛ لأنه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره، فالإضافة فيهما من إضافة العام إلى الخاص.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٢٣)، و"السجاعي" ص(١٠٩).

واعلم أن (النفس) و(العين) إنما يكونان من ألفاظ التوكيد إذا استعملا بمعنى ذات الشيء، فإن استعمل (النفس) بمعنى (الدم)، نحو: (أرقت أو سفكت زيدًا نفسه)، و(العين) بمعنى (الجارحة)، نحو: (طرفت زيدٌ عينه)، ونحو: (فقأتُ زيدًا عينه)، لم يكونا تأكيدًا، بل بدلاً.

(٢) لأن (النفس) عبارة عن جملة الشيء، و(العين) مستعارة في التعبير عن الجملة.

"الفاكهي" (٢/ ٢٢٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٩٤).

(٣) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

فإن قلت: لِمَ قالوا في توكيد المثنى: (أنفسهما) و(أعينهما) ولم يقولوا: (نفساهما) و(عيناهما)؟

فالجواب: أنهم لو قالوا ذلك؛ لاجتمع ضميرا تثنية، الألف في: (نفسا) و(عينا)، والثاني: (هما)، وذلك ثقيل.

على أنه قد حكى ذلك -أي: نفساهما، وعيناهما- ابنُ كيسان عن بعض العرب، لكن ما ذكر أولى، ويجوز أيضًا الإفراد (نفسهما)، و(عينهما).

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٢٤)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٨٩)، و"التصريح" (٢/ ٢٨١)، و"الأشموني" (٣/ ٧٤)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٧).

و(الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ)(١).

وَمِنْهَا: (كُلٌّ)(٢) وَهِيَ لِرَفْعِ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الخصوصِ بِلَفْظِ[٣] العُمُومِ، تَقُولُ: (جَاءَ القَوْمُ)، فيَحْتَمِلُ مَجِيءَ جَمِيعِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ بَعْضِهِمْ، وَأَنَّكَ عبَّرتَ بِالْكُلِّ عَنِ الْبَعْضِ، فَإِذَا قُلْتَ: (كُلُّهُمْ) رَفَعْتَ هَذَا الاِحْتِمَالَ.

وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهَا بِشُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكَّدُ بِهَا غَيْرَ مُثَنًّى(٤)، وَهُوَ الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُتَجَزِّئًا بِذَاتِهِ(٥) أَوْ بِعَامِلِهِ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ

---

(١) فَائِدَةٌ: تختص (النفس) و(العين) من ألفاظ التوكيد بجواز جرها بحرف جر زائد، نحو: (جاء زيد بنفسه أو بعينه)، ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد، كـ(زيد جاء هو نفسه)، و(الزيدان جاءا هما أنفسهما)، و(الزيدون جاءوا هم أنفسهم). وذكر الأخفش أنه يجوز -على ضعف-: (قاموا أنفسهم).

"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٢٥)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٧).

(٢) ومثل (كل): (جميع) و(عامة) وأسقطهما المصنف؛ لغرابة التوكيد بهما. قال ابن مالك: ذكرت مع (كلّ): (جميعًا) و(عامةً) كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين؛ سهوًا أو جهلًا، فيقال: (جاء القوم جميعهم أو عامتهم) كما يقال: (جاءوا كلهم) والمعنى واحد.

"شرح التسهيل" (٣/ ٢٩١)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٢٥).

[٣] في الأصل، ب، خ، ط١: (بألفاظ).

(٤) وأجاز ابن مالك نحو: (قام الرجلان كلهما) و(قامت المرأتان كلهما). قال أبوحيان: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.

"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٢)، و"المساعد" (٢/ ٣٨٧).

(٥) أي: أن يكون ذا أجزاء يصح انفصال بعضها من بعض، نحو: (جاء القوم كلهم)، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها. "حاشية ابن حمدون" (٢/ ٢٤).

ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾[الحجر:٣٠][(١)]، وَالثَّانِي[(٢)] كَقَوْلِكَ: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ)، فَإِنَّ العَبْدَ يَتَجَزَّأُ بِاعْتِبَارِ الشِّرَاءِ[(٣)]، وَإِنْ[٤] كَانَ لَا يَتَجَزَّأُ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ[(٥)]، وَلَا يَجُوزُ: (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ)[(٦)]؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ، لَا بِذَاتِهِ، وَلَا بِعَامِلِهِ[(٧)].

الثَّالِثُ: أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا ضَمِيرٌ[(٨)] عَائِدٌ عَلَى المؤَكَّدِ؛ فَلَيْسَ مِنَ التَّوكِيدِ قِرَاءَةُ

---

(١) الإعراب: **فسجد**: الفاء استئنافية، سجد: فعل ماضٍ. **الملائكة**: فاعل. **كلهم**: توكيد ومضاف إليه. **أجمعون**: توكيد ثانٍ لـ(الملائكة).

(٢) أي: ما يتجزأ بعامله.

(٣) فإن العبد تجوز فيه الشركة في الملك، فيشتري أحدهما -مثلًا- نصفًا، والآخر النصف الباقي، أو يشتري أحدهما الثلث أو الربع والآخر ما بقي، فتكون خدمته لسيديه بحسب نصيبهما فيه؛ ولأجل ذلك جاز أن يقال: (اشتريت العبد كله)، فيرتفع بـ(كل) توهم اشتراء البعض، كالنصف، والثلث، والربع.

[٤] في الأصل، ج، خ، ط١: (وإن لم يتجزأ...).

(٥) فلا يقال: (اشتريت بعضه) أي: رجله أو يده أو رأسه -مثلًا-، ومثل (اشتريت العبد كله): (رأيت زيدًا)، و(ضربت عمرًا)؛ لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكله.

(٦) نقل الناصر عن الجمهور الجواز، واحتجوا بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال.
"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٩٨).

(٧) قال ابن يعيش: فإن أردت أنه (جاء سالمَ الأعضاء) لم يُفْقَدْ منها شيء، نحو: (اليدين، والرجلين) لم يبعد جوازه. "شرح المفصل" (٣/ ٤٤).

(٨) أي: لفظًا، ولا يكتفى بنيته؛ خلافًا للزمخشري والفراء، فإن قلت: سيأتي أنهم اكتفوا في (أجمع) وأخواته بنية الإضافة على قول، وترك الإضافة رأسًا على القول بأن تعريفها بالعلمية. فالجواب: لما كانت في الأغلب تابعة في التوكيد توسعوا في أمرها. اهـ.
"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٢٧).

فائدة: الضمير المتصل بـ(كل) يكون مفردًا، نحو: (قبضت المال كله)، أو جمعًا، نحو: (قام القوم كلهم)، و(قامت الهندات كلهن)، ويجوز: (كلتهن)، نص عليه الخليل عن بعض العرب. "الارتشاف" (٤/ ١٩٤٩).

بَعْضِهِمْ[(١)]: ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَآ ﴾[غافر:٤٨][(٢)]؛ خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِي[(٣)] وَالْفَرَّاءِ[(٤)].

وَمِنْهَا: (كِلَا وَكِلْتَا)، وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ (كُلٍّ) فِي الْمَعْنَى[(٥)]، تَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ)،

---

(١) وهي قراءة ابن السَّميفع، وعيسى بن عمر.

"اللباب في علوم الكتاب" (١٧/ ٦٥)، و"البحر المحيط" (٧/ ٤٤٨)، و"الدر المصون" (٤٥٧٠)، و"المحرر الوجيز" (٤/ ٦٢٩)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٧/ ٣١٣)، و"روح المعاني" (١٨/ ١٠٥).

(٢) الإعراب: إنا: (إنَّ) مع اسمها. كلًّا: بدل من اسم (إنّ)، وقيل: حال من الضمير المرفوع في الجار والمجرور في (فيها)، وقيل: توكيد لاسم (إنَّ) وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، وهذا عليه الزمخشري والكوفيون، وذهب إليه أيضًا ابن عطية.

قال المصنف في "المغني" (١/ ١٩٤-١٩٥): والأجود أن تقدر (كلا) بَدَلًا من اسْم إنَّ، وَإِنَّمَا جَازَ إِبْدَال الظَّاهِر من ضمير الْحَاضِر بدل كل؛ لِأَنَّهُ مُفِيد للإحاطة، مثل: (قُمْتُم ثلاثتكم).

وضعف قول ابن مالك -وهو الانتصاب على الحالية من الضمير المستتر في (فيها)-، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيه ضعف من وَجْهَيْن: تَقْدِيم الْحَال على عَامله الظّرْف، وَقطع (كل) عَن الْإِضَافَة لفظًا وتقديرًا؛ لتصير نكرَةً، فَيصح كَونه حَالًا. اهـ.

وأيضًا يضعف بأن (كلًّا) جامدة، والحال مشتقة، اللهم إلا أن تؤول بالمشتق بـ(مجتمعين).

"حاشية الدسوقي" (١/ ٢٠٧)، و"الصبان" (٣/ ٧٥).

(٣) انظر رأيه في "الكشاف" (٤/ ١٧٥)، قال فيه: وقرئ (كلًّا) على التأكيد لاسم (إنَّ)، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه. يريد: (إنا كلنا فيها). اهـ.

(٤) انظر رأيه في "شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٢)، و"المغني" (١/ ١٩٤)، و"المساعد" (٢/ ٣٨٨)، و"الأشموني" (٣/ ٧٥)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٠٦).

ونقله أبوحيان وكذا السيوطي عن الكوفيين. "الارتشاف" (٤/ ١٩٥٠)، و"الهمع" (٣/ ١٦٦).

(٥) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُـلًّا اذْكُـرْ فِي الشُّـمُولِ وَكِـلَا ... كِلْتَـا جَمِيعًـا بِالضَّـمِيرِ مُوصَـلَا

قال عطار: واعلم أن التوكيد بـ(كلا وكلتا) في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثنى نص في مدلوله، لا يطلق على الواحد أصلًا، فلا يتوهم فيه عدم الشمول، فالأولى أن التأكيد هنا؛ لدفع توهم أن يكون الجاني واحدًا منهما، والإسناد إليهما إنما وقع سهوًا. اهـ.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٩٨)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٢٩).

فَيحتَمِلُ مَجِيئَهُمَا[١] -وَهُوَ الظَّاهِرُ-، وَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ أَحَدِهِمَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ أحدُ الزَّيْدَيْنِ(٢)، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[الزخرف:٣١](٣): إِنَّ مَعْنَاهُ: عَلَى رَجُلٍ مِنْ إِحْدَى الْقَرْيَتَيْنِ(٤). فَإِذَا قِيلَ: (كِلَاهُمَا) انْدَفَعَ[٥] هذا الِاحْتِمَالُ.

وَإِنَّمَا يؤكَّد بِهِمَا بِشُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ المؤكَّدُ بِهِمَا دالًّا عَلَى اثْنَيْنِ.

---

[١] في ح، ط٢: (...مجيئهما معًا).

(٢) فأطلق المثنى، وأريد به واحد منهما.

(٣) الإعراب: لولا: حرف تحضيض. نزل: فعل ماضٍ مغير الصيغة. هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. القرآن: بدل من (هذا). على رجل: جار ومجرور متعلق بالفعل (نزل). من القريتين: جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(رجل). عظيم: نعت لـ(رجل) أيضًا.

والمراد بالقريتين هنا مكة والطائف، وبالرجلين: الوليد بن المغيرة في مكة، وعروة بن مسعود في الطائف، وقيل: المراد بقوله: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾[الزخرف:٣١]: عروة بن مسعود كان بالطائف، وكان يتردد بين القريتين فنسب إلى كلتيهما، فعليه فليس ثَمَّ تقدير مضاف.

(٤) وجعل بعضهم من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] بتقدير: (من أحدهما) وهو البحر الملح، وهذا فيه نظر.

قال الإمام الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في «أضواء البيان»: وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَجِلَّاءِ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] يُرَادُ بِهِ الْبَحْرُ الْمِلْحُ خَاصَّةً دُونَ الْعَذْبِ غَلَطٌ كَبِيرٌ، لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ مُخَالَفَةً صَرِيحَةً لِكَلَامِ اللهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ اللهَ ذَكَرَ الْبَحْرَيْنِ الْمِلْحَ وَالْعَذْبَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، ثُمَّ صَرَّحَ بِاسْتِخْرَاجِ اللُّؤْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ مِنْهُمَا جَمِيعًا بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢]، وَالْحِلْيَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ، فَقَصْرُهُ عَلَى الْمِلْحِ مُنَاقِضٌ لِلْآيَةِ صَرِيحًا، كَمَا تَرَى. اهـ.

[٥] في ب: (ارتفع).

الثَّانِي: أَنْ يَصِحَّ[١] حُلُولُ الوَاحِدِ مَحَلَّهُما، فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ(٢) أَنْ يُقَالَ: (اخْتَصَمَ الزَّيدانِ كِلاهُمَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: (اخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ)(٣) فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْكِيدِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَا أَسْنَدتَهُ إِلَيْهِمَا غَيْرَ مُخْتَلِفٍ فِي الْمَعْنَى، فَلَا يَجُوزُ: (مَاتَ زَيْدٌ وعَاشَ عَمْرٌو كِلاهُما)(٤).

الرَّابِعُ: أَنْ يتَّصِلَ بِهِمَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُؤَكَّدِ بِهِمَا(٥).

---

[١] في ط٢: (يصلح).

(٢) وهو مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَأَبِي عَلِيٍّ، وَهِشَامٍ، وَالْفَرَّاءِ، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، وتبعهم ابن مالك في "التسهيل"، محتجين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية، لا لرفع الاحتمال، نحو: (جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون).

"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٨)، و"التصريح" (٢/ ١٢٣)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٢٩)، و"الهمع" (٣/ ١٦٥)، و"التسهيل" مع شرحه (٣/ ٢٨٩)، و"المساعد" (٢/ ٣٨٦).

(٣) لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين فأكثر.

"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٢٩)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٩١).

(٤) فإن اتحدا معنى جاز وإن اختلفا لفظًا، وبه جزم ابن مالك تبعًا للأخفش، نحو: (انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما)، قال أبوحيان: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونًا، والذي تقتضيه القواعد المنع؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه، فإذا ارتفع (زيد) بـ(انطلق)، و(عمرو) بـ(ذهب) فكيف يرتفع (كلاهما) بالفعلين الرافعين لفاعليهما؟

"الارتشاف" (٤/ ١٩٥٣)، و"الهمع" (٣/ ١٦٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٦)، و"المساعد" (٢/ ٣٩٢)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٢٩) و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٧/ ٣٢٩٧).

(٥) وأجاز ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ إضافتها إلى ظاهر مثل المؤكَّد، واستدل بقوله:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ ... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وقوله:

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ ... وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارِ =

ومِنْهَا: (أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ)، وجَمْعُهُما، وَهُوَ: (أَجمَعُونَ وجُمَعُ)، وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهَا غَالِبًا بَعْدَ (كُلٍّ)[1]، فَلِهَذَا اسْتَغْنَتْ عَنْ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُؤَكَّدِ، تَقُولُ: (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أَجْمَعَ)، و(الأَمَةَ كُلَّهَا جَمْعَاءَ)، و(العَبِيدَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ)، و(الإِمَاءَ كلَّهُنَّ جُمَعَ)، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[الحجر:٣٠]، وَيَجُوزُ

= وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ ... يُعْطِي الرَّغَائِبَ لَمْ يَهْمُمْ بِإِقْتَارِ

قال أبوحيان: ولا حجة في ذلك؛ لأنه نعت لا توكيد، أي: الناس الكاملين في الحسن والفضل، كما قال ابن مالك في قولك: (مررت بالرجل كلِّ الرجل): إنه نعت بمعنى الكامل.

قال ناظر الجيش في "شرح التسهيل" (٧/ ٣٢٩١): وما ذكره الشيخ -يعني: أبا حيان- غير ظاهر؛ فإن ما قرره يخالف مراد الشاعر، وذلك أن المراد (يا أشبه الناس كل الناس بالقمر): أنه لا يشبه القمر أحد من الناس إلا أنتِ، ولا يتم للقائل هذا المراد إلا بأن يريد العموم؛ إذ لو لم يرده لجاز أن يقال: إن غيرها من الناس يشاركها في ذلك، فيخرج الكلام عن المدح بالحسن، ومراد الشاعر: انحصار التشبه بالقمر فيها، فلا يشبه القمر من الناس إلا هي، وهكذا المعنى في قول الفرزدق: (وأبعد الناس كل الناس)، (وأقرب الناس كل الناس)؛ لأن مراده أنه أبعد الناس كلهم من العار فلا أحد يشاركه في هذا البعد، وأقرب الناس كلهم من الكرم فلا أحد يشاركه في هذا القرب، فلما كان العموم مرادًا تعين التوكيد...، وليس النعت بمقصود في هذه الأبيات؛ إذ لا معنى: يا أشبه الناس الكاملين؛ لأن القائلين هذه الأبيات لم يقصدا مدح الناس فيجعل ما بعدُ نعتًا كما قُصِدَ المدح في قولنا: (أنت الرجل كل الرجل)؛ لأن الرجل هو المقصود بالمدح، والناس من: (أشبه الناس)، و(أبعد الناس)، و(أقرب الناس) ليس المقصود بذلك إنما المقصود به (أشبه)، و(أبعد)، و(أقرب). اهـ.

"الهمع" (٣/ ١٦٦-١٦٧)، و"المساعد" (٢/ ٣٨٧-٣٨٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٩-١٩٥٠)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٢٧).

فائدة: قد يستغنى بـ(كليهما) عن (كلتيهما)، ومنه قول الشاعر:

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا ... إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ

"المساعد" (٢/ ٣٨٧)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٩).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

التَّأْكِيدُ بِهَا[١] وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ (كُلٌّ)(٢)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[ص:٨٢](٣)، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[الحجر:٤٣](٤)، وَفِي الْحَدِيثِ: «وإذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»(٥) يُرْوَى بِالرَّفْعِ تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ

---

[١] في ب، ج، ط١: (بهما).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيْئُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

(٣) الإعراب: لأغوينهم: اللام: واقعة في جواب القسم، أغوينهم: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، وهم: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). أجمعين: توكيد لـ(هم) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) الإعراب: وإن: الواو: استئنافية، إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. جهنم: اسم (إنَّ). لموعدهم: اللام: مزحلقة، موعد: خبر (إن) وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. أجمعين: توكيد لـ(هم) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٥) الحديث باللفظ المذكور متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه، البخاري برقم (٧٢٢) (٧٣٤)، ومسلم (٤١٤). وأما رواية النصب أعني: «جُلُوسًا أَجْمَعِينَ» فهي عند البخاري كما في بعض النسخ. ورواه كذلك الإمام أحمد (٢/ ٢٣٠) (٧١٤٤)، وابن ماجه (١/ ٢٧٦) (٨٤٦)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (١/ ٤٦١) (٤٠٨٢). ورواه مسلم عن أنس رضي الله عنه برقم (٤١١)، وأبي هريرة رضي الله عنه برقم (٤١٧)، وجابر رضي الله عنه برقم (٤١٣). «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ». وهذا لفظ حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما، ولفظ حديث جابر رضي الله عنه: «وَإِنْ صَلَّى...» الحديث، وعند ابن ماجه (١/ ٣٩٢) (١٢٣٨)، وكذلك البيهقي في "الكبرى" (٢٤٥١) عن أنس رضي الله عنه: «فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ»، بنصب: «أَجْمَعِينَ».

إعراب الحديث: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط في محل نصب بجوابه. صلى: فعل ماضٍ. الإمام: فاعل. جالسًا: حال من (الإمام). فصلوا: الفاء: واقعة في جواب (إذا). صلوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. أجمعون -بالرفع-: توكيد لفاعل (صلوا) وهو الواو، وعلى رواية النصب حال من الواو، وهذا فيه ضعف كما ذكر المصنف، وخرجها بعضهم على أنه توكيد لمحذوف منصوب، والتقدير: فصلوا جلوسًا أعنيكم أجمعين. =

ضَعِيفٌ[١]؛ لِاسْتِلْزَامِهِ تَنْكِيرَهَا، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ[٢].

وَقَدْ فُهِمَ مِنْ قَوْلِي: (أَجْمَعُ)، و(جَمْعَاءُ)، و(جمعُهُمَا) أَنَّهُمَا لَا يُثَنَّيَانِ[٣]، فَلَا يُقَالُ:

= كما في «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٢٩٥)، و«المساعد» (٢/ ٣٩١).

(١) واختلف النحاة في وقوع (أجمعين)، و(جُمَعُ) حالًا، فمنعه الفراء -وهو قول البصريين-، وأجازه ابن كيسان، وابن درستويه، واختاره ابن مالك، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأجاز ابن كيسان حالية (أجمعين)، وما ذهب إليه هو الصواب؛ لأنه قد صح بضبط الثقات من قول النبي ﷺ: «**إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ**»، وممن صحح النصب في (أجمعين) المذكور في الحديث القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال: إنه منصوب على الحال... اهـ.
«شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٥)، و«المساعد» (٢/ ٣٩١).

(٢) اتفق النحاة على أن (أجمع) وأخواته معارف، واختلفوا في سبب تعريفها.
فقيل: هي معارف بنية الإضافة إلى الضمير؛ إذ الأصل في (رأيت النساء جُمَعَ) -مثلًا-: جمعهنَّ، فحذف الضمير للعلم به، وعُزِيَ إلى سيبويه، واختاره السهيلي، وابن مالك، والمصنف كما ترى.
وقيل: بالعلمية؛ لأنها أعلام للتوكيد عُلِّقت على معنى الإحاطة لما يتبعه كـ(أسامة) ونحوه من أعلام الأجناس، وهذا قول صاحب «البديع» محمد بن مسعود، واختاره ابن الحاجب، وصححه أبوحيان.
قال: ويؤيده أنه لم يصرف، وليس بصفة ولا شبهها، وما مُنِعَ -وليس كذلك- وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية؛ فإنه جمع بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة.
«الهمع» (٣/ ١٦٨-١٦٩)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٥١).

(٣) استغناء بـ(كلا) و(كلتا) عن تثنية (أجمع) و(جمعاء)، كما استغنوا غالبًا بتثنية (سِيٍّ) -بكسر المهملة وتشديد الياء- عن تثنية (سواء) بالمد، فقالوا: (سيان) ولم يقولوا (سواءان) إلا نادرًا، كما في قول الشاعر:

يَا ربِّ إنْ لَمْ تَقْسِمِ الحُبَّ بَيْنَنَا سَواءَين فاجعل لِي عَلَى حُبِّها جَلدا

وإلى ذلك أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَاغْـنِ بِكِلْتَـا فِي مُثَـنًّى وَكِـلَا عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

«التصريح» (٢/ ١٢٤).

(أَجْمَعَانِ)، وَلَا (جَمْعَاوَانِ)، وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ(٢).

[ما يخالف فيه التوكيد النعت]

ص- وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ[٣]: فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، ولا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرةً، ونَدَرَ:

يَـا لَيـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُلِّـهِ رَجَـبُ

ش- ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَسْأَلَتَيْنِ مِنْ مَسَائِلِ بَابِ النَّعْتِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ النُّعُوتَ إِذَا تَكَرَّرَتْ فَأَنْتَ فِيهَا مُخَيَّرٌ[٤] بَيْنَ الْمَجِيءِ بِالْعَطْفِ، وَتَرْكِهِ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾[الأعلى:١-٤](٥)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١) انظر رأيهم في "التصريح" (٢/ ١٢٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩١)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٧/ ٣٢٩٣).

(٢) قال ابن عقيل: وأما ما حكي من: (قبضت المالَيْن أجمَعَيْن) فخلاف المعروف من كلامهم. اهـ.

وأجاز الكوفيون، والأخفش، وابن خروف تثنية: (أجمع)، و(جمعاء) قياسًا، معترفين بعدم السماع، قال ابن خروف: وقياس تثنية: (أفعل)، و(فعلاء) في هذا الباب -يعني: باب التوكيد- قياس: (أحمر وحمراء)، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه. اهـ.

"شرح التسهيل" (٣/ ٢٩٣)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٩٠)، و"المساعد" (٢/ ٣٨٩)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١١٠-١١١)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٥١)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٧٨)، و"شرح ابن الناظم" (١٩٥).

[٣] في الأصل، ج: (ويخالف المنعوت فلا يجوز...)، وفي ب، خ: (وتخالف...).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (كنت فيها مخيرًا...).

(٥) الإعراب: سبح: فعل أمر مبني على السكون، وحرك لالتقاء الساكنين، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). اسم: مفعول به، وهو مضاف. ربك: مضاف إليه، ورب: مضاف، =

إِلَى المَلِـكِ القَـرْمِ وابْـنِ الهُمَـامِ ... وَلَيْـثِ الكَتِيبَـةِ فِي المُـزدَحَمْ[(١)]

وَالثَّانِي[(٢)] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[القلم:١٠-١٢][(٣)] الآيَةَ.

= والكاف: مضاف إليه. **الأعلى**: صفة لـ(ربك) مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر. **الذي**: صفة ثانية لـ(ربك) مبني في محل جر. **خلق**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، وجملة: (خلق...) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **فسَوَّى**: الفاء: عاطفة، سَوَّى: فعل ماضٍ معطوف على (خلق)، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **والذي قدر فهدى**: الواو عاطفة، الذي قدر فهدى: إعرابه إعراب: (الذي خلق فسوى) مفرداتٍ وجملًا. **والذي أخرج المرعى**: إعرابه إعراب: (الذي قدر)، والمرعى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

(١) **التخريج**: البيت بلا نسبة في "شرح الرضي" (١/ ٢٣٥) (٢/ ٣٥٥)، و"خزانة الأدب" (١/ ٤٢٩) (٥/ ١٠٥)، و"الإنصاف" (٢/ ٤٦٩)، و"الكشاف" (١/ ٨٢)، و"معاني القرآن" للفراء (١/ ٧٨)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٦٠) (٥/ ٣٥٣)، و"الدر المصون" صـ(٤١)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١/ ٢٩٥).

اللغة: **القَرْم** -بفتح القاف-: السيد. **الهمام**: الملك العظيم، والسيد الشجاع السخي. **الليث**: الأسد. **الكتيبة**: الفرقة من الجيش، وقيل: جماعة الخيل إذا أغارت، من المائة إلى الألف، وهو كناية عن الشجاعة. **المزدحم**: محل الازدحام، يقال: ازدحم القوم وتزاحموا، أي: تضايقوا، وأراد به المعركة.

المعنى: يصف الشاعر ممدوحه بالقوة والشجاعة في حوض المعارك بلا خوف ولا وجل.

الإعراب: **إلى الملك**: جار ومجرور متعلق بسابقه إن كان له سابق أو بفعل محذوف تقديره: (أمضي). **القرم**: صفة لـ(الملك). **وابن الهمام**: الواو: حرف عطف، وابن: معطوف على (القرم)، وهو مضاف، والهمام: مضاف إليه. **وليث**: الواو: حرف عطف، وليث: معطوف على (القرم) أيضًا، وهو مضاف. **الكتيبة**: مضاف إليه. **في المزدحم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (ليث).

الشاهد فيه: قوله: (القرم وابن الهمام وليث الكتيبة) حيث جاءت فيه النعوت متكررة متعاطفة بعضها على بعض، وهذا جائز في ألفاظ النعت دون ألفاظ التوكيد.

(٢) أي: ترك العطف مع تكرر النعت.

(٣) **الإعراب**: **ولا**: الواو: عاطفة، لا: حرف نهي وجزم. **تطع**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة=

الثَّانِيَةُ: أَنَّ النَّعْتَ كَمَا يَتْبَعُ الْمَعْرِفَةَ، كَذَلِكَ يَتْبَعُ النَّكِرَةَ.

وَذَكَرْتُ أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مُخَالِفَةٌ للنُّعوتِ فِي الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَتَعَاطَفُ إِذَا اجْتَمَعَتْ، لَا يُقَالُ: (جاءَ زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ)، وَلَا: (جَاءَ القَومُ كُلُّهُم وأَجْمَعُونَ)؛ وعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَالشَّيْءُ لَا يُعطَفُ عَلَى نفسِهِ[1] بِخِلَافِ النُّعُوتِ، فَإِنَّ مَعَانِيَهَا مُتَخَالِفَةٌ[2].

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ أَنْ تَتْبَعَ نَكِرَةً، لَا يُقَالُ: (جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ)، لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مَعَارِفُ؛ فَلَا تَجْرِي عَلَى النَّكِرَاتِ، وَشَذَّ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

= جزمه السكون. كل: مفعول به، وكل: مضاف. حلَّافٍ: مضاف إليه. مهين: نعت لـ(حلاف). هماز مشاء: نعتان لـ(حلاف) أيضًا. بنميم: جار ومجرور متعلق بـ(مشاء). مناع للخير: مثل (مشاء بنميم). معتدٍ: نعت لـ(حلاف) مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين. أثيم: نعت سادس لـ(حلاف).

والشاهد في الآية: ترك العطف مع النعوت المتكررة.

(١) قال الصبان: عللوه باتحاد معنى (النفس والعين)، واتحاد معنى (كل وأجمع)، وهذا يقتضي جواز نحو: (جاء القوم أنفسهم وكلهم)؛ لعدم الاتحاد، ولم أر من ذكره، بل إطلاقهم يخالفه؛ فافهم! "حاشية الصبان" (٣/ ٧٧).

(٢) لأنه حينئذٍ يُنَزَّلُ اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف. ولا تعطف النعوت إلا بالواو ما لم يكن فيها ترتيب، فإن كان فبالفاء، نحو: (مررت برجل قائمٍ إلى زيد فضاربِهِ فقاتِلِهِ)، قال الشاعر:

يَـا وَيْـحَ زَيَّابَـةَ لِلْحَـارِثِ الـ ـــصَابِحِ فَالْغَـــانِمِ فَالْآيِـــبِ

ويحسن العطف إذا تباعدت المعاني، نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، وإذا تقاربت حسن ترك العطف، نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

"شرح التسهيل" للمرادي ص(٧٩٢-٧٩٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٢٨)، و"المساعد" (٢/ ٤١٧-٤١٨)، و"الهمع" (٣/ ١٥٤-١٥٥)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٧٢).

لَكِنَّـهُ شَـاقَهُ أَنْ قِيْـلَ ذَا رَجَـبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ[١] كُلِّهِ رَجَبُ(٢)

---

[١] في الأصل، ب: (شهر).

(٢) التخريج: البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي في «التمام في تفسير أشعار الهذليين»، و«مجالس ثعلب» صـ(٨٠).

وبلا نسبة في «الإنصاف» (٢/ ٤٥١)، و«شرح ابن الناظم» صـ(١٩٥)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢٩٦)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٧٧)، و«التصريح» (٢/ ١٢٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٤٤)، و«شرح شذور الذهب» صـ(٤٣٣)، و«أسرار العربية» صـ(٢٥٨)، و«المقاصد النحوية» (٣/ ١٤١)، و«خزانة الأدب» (٥/ ١٦٨).

اللغة: **شَاقَهُ**: أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه، ويدل على المعنى الأول قول الشاعر:

صَرِيعُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

حول -بفتح الحاء وسكون الواو-: هو العام.

المعنى: يقول: إنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل: هذا الشهر رجب، وتمنى أن تكون شهور العام كلها رجب؛ لما يجد فيه من الخير والأنس.

الإعراب: **لكنه**: (لكن) مع اسمها. **شاقه**: فعل ومفعول. **أنْ**: حرف مصدر. **قيل**: فعل ماضٍ مغير الصيغة. **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **رجب**: خبر، والجملة في محل رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل لـ(شاق) والتقدير: شاقه قولهم ذا رجب. **يا**: حرف تنبيه. **ليت**: حرف تمنٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر. **عدة**: اسم (ليت)، وهو مضاف. **حول**: مضاف إليه. **كله**: توكيد لـ(حول) مجرور وعلامة جره الكسرة، وكل: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **رجب**: خبر (ليت).

الشاهد فيه: قوله: (حول كله) حيث أكد (حول) وهو نكرة بـ(كله) وهو معرفة، وهذا شاذ عند جمهور البصريين.

والأولى بالصواب في مسألة توكيد النكرة هو مذهب الكوفيين والأخفش: أنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودًا كـ(يوم)، و(ليلة)، و(شهر)، و(عام)، و(حول) وغيرها مما يدل على مدة معلومة المقدار، ويكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول كـ(كل وأجمع) وفروعه وتوابعه، وهذا اختيار المصنف في «أوضح المسالك»، وابن مالك في «التسهيل وشرحه»، و«الألفية»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: =

[باب: عطف البيان]

ص- وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابعٌ، مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخصِّصٌ، جَامِدٌ غَيْرُ مؤوَّلٍ.

ش- هَذَا البابُ الثَّالِثُ مِنْ أَبْوَابِ التَّوابِعِ.

وَالْعَطْفُ فِي اللُّغَةِ: الرُّجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الِانْصِرَافِ عَنْهُ[1].

وَفِي الِاصْطِلَاحِ ضَرْبَانِ: (عطف نَسَقٍ) وَسَيَأْتِي، و(عَطْفُ بيَانٍ)[2]، وَالْكَلَامُ

= وَإِنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـل   وَعَـنْ نُحَاةِ البَصْـرَةِ الْمَنْـعُ شَمِـلْ

وبما يؤيد مذهبهم قول الشاعر:

إِنَّــا إِذَا خُطَّافُنَــا تَقَعْقَعَــا   قَـدْ صَرَّتِ الْبَكْـرَةُ يَوْمًـا أَجْمَعَـا

فـ(أجمع) توكيد لـ(يومًا)، وقوله:

يَـا لَيْتَـنِي كُنْـتُ صَـبِيًّا مُرْضَـعَا   تَحْمِلُـنِي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

وقوله:

إِنَّ تَمِيمًـا لَـمْ يُرَاضِـعْ مُسْـبَعَا
وَلَــمْ تَلِــدْهُ أُمُّــهُ مُقَنَّعَــا
أَوْفَـتْ بِـهِ حَـوْلًا وَحَـوْلًا أَجْمَعَـا

وقول عائشة رضي الله عنها -لما سألها عبدالله بن شقيق: أكان رسول الله ﷺ يصوم شهرًا كله؟-، قالت: (مَا عَلِمْتُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ). رواه مسلم برقم (١٧٣).

(١) تقول: (عطفت من مكة إلى داري بعد أدائي نسكي)، وتقول: (مررت بالسوق ثم عطفت عليه).

وسمي هذا التابع عطفًا؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني، أو أشركه معه في الحكم. "الخضري" (٢/ ٩٣).

(٢) وسمي بذلك؛ لأنه تكرر لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه ولم يحتج إلى حرف؛ لأنه عين الأول.

الآنَ فِيهِ(١).

وَقَوْلِي: (تابعٌ) جِنْسٌ يَشْمَلُ التَّوَابِعَ الْخَمْسَةَ، وَقَوْلِي: (مُوَضِّحٌ أو مُخَصِّصٌ) مُخْرِجٌ لِلتَّأْكِيدِ(٢)، كَ(جاءَ زيدٌ نفسُهُ)، ولِعَطْفِ النَّسَقِ(٣) كَ(جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، ولِلْبَدَلِ(٤) كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)، وَقَوْلِي: (جَامِدٌ) مُخْرِجٌ لِلنَّعْتِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُوَضِّحًا فِي نَحْوِ: (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ)، وَمُخَصِّصًا فِي نَحْوِ: (جَاءَنِي رجلٌ تاجرٌ)، لَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ، وَقَوْلِي: (غَيْرُ مُؤَوَّلٍ) مُخْرِجٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ النُّعُوتِ جَامِدًا نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيدٍ هَذَا)، و(بِقَاعٍ عَرْفَجٍ)، فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إِلَيْهِ، وبقاعٍ خَشِنٍ.

[ما يوافق فيه عطف البيان متبوعه]

ص- فَيُوافِقُ مَتْبُوعَهُ.

ش- أَعْنِي بِهَذَا: أَنَّ عطفَ البيانِ -لِكَوْنِهِ يُفِيدُ[٥] فَائِدَةَ النَّعتِ، مِنْ إِيضَاحِ

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

وأنت خبير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفًا واحدًا يجمعهما؛ لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد، وكان لابد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى قسمين، ثم يذكر تعريف كل قسم منهما، وقول المناطقة: (إنَّ مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف) محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه. اهـ.

«عدة السالك» (٣/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) لأنه لا يوضح المؤكَّد، بل يحقق نسبته أو شمول نسبته لأجزائه. «شرح الرضي» (٢/ ٤١٣).

(٣) وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر.

(٤) لأن الأول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم.

ومعنى قولهم: (في حكم الطرح)، يعنون به: من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ؛ بدليل جواز (ضربت زيدًا يده)؛ إذ لو لم يعتد بـ(زيد) أصلًا لما كان للضمير ما يعود عليه.

«التصريح» (٢/ ١٥٥)، و«شرح الرضي» (٢/ ٤١٣).

[٥] في ط٢: (مفيدًا).

مَتْبُوعِهِ، وَتَخْصِيصِهِ- يَلْزَمُهُ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمَتْبُوعِ فِي التَّنْكِيرِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالْإِفْرَادِ، وفروعِهِنَّ مَا يَلْزَمُ فِي النَّعْتِ[1].

ص- كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[2]، وَهَذَا خاتمٌ حديدٌ.

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

فَأَوْلِيَنْــهُ مِــنْ وِفَــاقِ الْأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

قال المصنف في "أوضح المسالك" (٣/ ٣١٠): وقول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطف بيان على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ مخالف لإجماعهم. اهـ.

يعني: أن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد، وحكم في "المغني" (٢/ ٤٥٥-٤٥٦) في الباب الرابع على قول الزمخشري بالسهو، واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس (٢/ ٤٧٤-٤٧٥) بأنه عبر عن البدل بعطف البيان؛ لتآخيهما، وهذا الاعتذار لا يصح؛ لأن البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالإفراد والجمعية في بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا.... والحاصل: أن في الآية مانعين من البيان: للتخالف تعريفًا وتنكيرًا، وللتخالف إفرادًا وجمعية؛ لأن التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت، ومانعًا من البدل، وحينئذٍ فـ(مقام إبراهيم) مبتدأ حذف خبره، أي: (منها مقام إبراهيم)، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: بعضها مقام إبراهيم.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣٠)، و"التصريح" (٢/ ١٣٢).

(٢) هذا بيت من الرجز، وبعده:

مَـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـبٍ وَلَا دَبَـرْ   فَاغْفِرْ لَهُ اللهُـمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

التخريج: البيت لعبدالله بن كَيْسَبَة في "الإصابة في تمييز الصحابة" (٥/ ٩٦) (٧/ ٣٤٦)، و"خزانة الأدب" (٥/ ١٥٢، ١٥٤).

ولرؤبة في "شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٧١).

ولأعرابي في "المقاصد النحوية" (٣/ ١٥٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٠٤)، و"لسان العرب" (فجر) (نقب)، و"التصريح" (١/ ١٢١)، و"شرح الرضي" (٢/ ٤١٣).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٣/ ٣٠٩)، و"شرح شذور الذهب" ص(٤١٨)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٩٧)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩٤)، و"شرح الأشموني" (١/ ١٢٩)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٣٣)، و"التصريح" (٢/ ١٣١)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٨٢)، و"المفصل"=

ش- أَشَرْتُ بِالمِثَالَيْنِ إِلَى مَا تَضَمَّنَهُ الحَدُّ، مِنْ كَوْنِهِ[١] مُوَضِّحًا لِلْمَعَارِفِ وَمُخَصِّصًا

= ص(١٢٢).

تنبيه: زعم ابن يعيش في "شرح المفصل" أن الرجز لرؤبة بن العجاج، وهذا خطأ؛ فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر رضي الله عنه، ولا عدَّه أحد من التابعين، فضلًا عن المخضرمين.

"خزانة الأدب" (٥/ ١٥٤-١٥٥)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

اللغة: **أبوحفص عمر**: هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، **نقب**: من نَقِبَ البعيرُ من باب (فرح) إذا رقَّ خُفُّهُ. **دبر**: من دَبِرَ ظهر الدابة من باب (فرح) إذا جُرِحَ. **فجر**: أي: مال عن الحق، وحاشا عمر رضي الله عنه من ذلك!

المعنى: حلف بالله أبوحفص عمر -حين قال له الأعرابي: إن ناقتي رقَّ خفها، وحصل فيه خفاء؛ فاحملني على غيرها.- وقال: إنه ما حصل لناقتك ذلك، وكذبه ولم يحمله.

وسبب هذه الأبيات أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني. فقال له عمر: كذبت. وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك، فأنشد ذلك.

الإعراب: **أقسم**: فعل ماضٍ. **بالله**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أقسم). **أبوحفص**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، وحفص: مضاف إليه. **عمر**: عطف بيان على قوله: (أبوحفص) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للشعر. **ما**: نافية. **مسها**: فعل ومفعول. **من نقب**: من: حرف جر زائد، نقب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو يقال: مجرور لفظًا مرفوع محلًا. **ولا دبر**: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتوكيد النفي، دبر: معطوف على (نقب)، وجملة (ما مسها...) جواب القسم لا محل لها من الإعراب. **فاغفر**: الفاء: سببية، اغفر: فعل أمر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **له**: جار ومجرور متعلق بـ(اغفر). **اللهم**: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة: زائدة عوض عن حرف النداء. **إن**: حرف شرط جازم. **كان**: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، واسمها: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (عمر). **فجر**: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض للشعر، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (عمر)، والجملة في محل نصب خبر (كان)، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه المتقدم، والتقدير: إن كان فجر فاغفر له.

الشاهد فيه: قوله: (عمر) حيث وقع عطف بيان على (أبوحفص).

[١] في الأصل، ج، خ، ط٢: (من وقوعه...).

لِلنَّكِرَاتِ، والمرادُ بِأَبِي حَفْصٍ عُمَرَ[١]: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

وَلَكَ فِي نَحْوِ: (خَاتَمٌ حَدِيدٌ) ثَلاثةُ أوجهٍ: الجرُّ بِالْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (مِنْ)، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ -وَقِيلَ: عَلَى الْحَالِ- والإِتْبَاعُ. فَمَنْ خَرَّجَ النَّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ: إِنَّ التَّابِعَ عَطْفُ بَيَانٍ، وَمَنْ خَرَّجَهُ عَلَى الْحَالِ قَالَ: إِنَّهُ صِفَةٌ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى(٢)؛ لِأَنَّهُ جامِدٌ جُمُودًا مَحْضًا؛ فَلَا يَحْسُنُ كونُهُ حالاً وَلَا صِفَةً.

وَمَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ كَوْنَ عَطفِ الْبَيَانِ [نَكِرَةً][٣] تَابِعًا لِنَكِرَةٍ[٤](٥)، والصَّحِيحُ الجَوَازُ(٦)،

---

[١] (عمر) ليس في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢.

(٢) أي: من وجهي النصب وهو النصب على التمييز.

وهذا اختيار الْمُبَرِّدِ، وَابْنِ مَالِكٍ؛ لجموده ولزومه وتنكير صاحبه، والغالب على الحال الاشتقاق، والانتقال وتعريف صاحبها.

وقال سيبويه وأصحابه: تَتَعَيَّنُ الحالية؛ لأنه ليس بعد مقدار، ولا شبهه؛ لأن الاسم الذي ينصب تمييزًا إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار، وليس هذا الاسم واحدًا منهما.

«الصبان» (٢/ ١٩٦)، و«الخضري» (١/ ٢٣٥)، و«عدة السالك» (٢/ ٣٢٠).

[٣] (نكرة) ليس في الأصل، ب، ج، خ.

[٤] في خ، ط١، ط٢: (للنكرة).

(٥) وهذا مذهب جمهور البصريين، واحتجوا بأن البيان بيانٌ كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول.

ورُدَّ بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يبين الأعم. «الهمع» (٣/ ١٦٠).

(٦) وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ -مِنْهُمْ: الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جِنِّي-، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِنْهُمْ: الزَّمَخْشَرِيُّ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَوَلَدُهُ.

قال ابن مالك رحمه الله في «الألفية»:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

«التصريح» (٢/ ١٣١)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٤٣)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٥٣٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٣٢٧-٣٢٨)، و«شرح ابن الناظم» ص(١٩٨)، و«الكشاف» (٢/ ٥١٣)، و«المساعد» (٢/ ٤٢٤)، و«شرح المرادي على الألفية» (٢/ ١١٩).

وَقَدْ خُرِّجَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[إبراهيم:١٦][1].

وقَالَ الفَارِسِيُّ[2] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾[المائدة:٩٥][3]: يَجُوزُ فِي ﴿طَعَامُ﴾ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا.

[إعراب عطف البيان بدل كل من كل]

ص- ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

أَنَـا ابـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ

وقَوْلِهِ:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَ شَمْـسٍ وَنـوْفَلَا

ش- كُلُّ اسْمٍ صَحَّ الحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ مُفيدٌ لِلْإِيضَاحِ، أَوْ لِلتَّخْصِيصِ

---

(١) الإعراب: ويسقى: الواو: حرف عطف، يسقى: فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (جبار) من قوله: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]. من ماء: جار ومجرور متعلق بـ(يسقى). صديد: عطف بيان على قوله (ماء) أو بدل منه، وجملة (ويسقى) معطوفة على قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦].

(٢) انظر رأيه في "شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٣٤)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٩٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٣)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٦)، و"التصريح" (٢/ ١٣١)، و"الدر المصون" (٢٦٩٨)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١١/ ٣٥٩)، و"البحر المحيط" (٥/ ٤٠٢)، و"المساعد" (٢/ ٤٢٤)، و"الهمع" (٣/ ١٦٠)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٤٥).

(٣) الإعراب: أو: حرف عطف. كفارة: معطوف على (جزاء) من قوله: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]. طعام: عطف بيان على قوله: (كفارة) أو بدل منه، وطعام: مضاف. مساكين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف مجيئه على صيغة منتهى الجموع.

ومما خرَّجه الفارسي أيضًا على البيان (زيتونة) من قوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ(زيتونة) عطف بيان على قوله (شجرة).

صَحَّ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كلٍّ[(١)]، مُفِيدٌ لِتَقْرِيرِ مَعْنَى الْكَلَامِ وتَوْكِيدِهِ؛ لِكَوْنِهِ عَلَى نِيَّةِ تَكْرَارِ[٢] الْعَامِلِ[(٣)].

[المستثنى من قاعدة إعراب عطف البيان بدل كل من كل:]

وَاسْتَثْنَى بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مسألةً، وَبَعْضُهُمْ مَسْأَلَتَيْنِ[(٤)]، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ

---

(١) ولا ينعكس، فلا يقال: كل اسم صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل صح أن يحكم عليه بأنه عطف بيان؛ لأن البدل ليس مشروطًا فيه التوافق في التعريف والتنكير، ولا الإفراد وفرعيه. «الارتشاف» (٤/ ١٩٤٤)، و«الهمع» (٣/ ١٦١).

[٢] في ب، خ: (تكرير).

(٣) استشكل غير واحد جواز الإعرابين في تركيب واحد، بأن المتبوع في البدل غير مقصود، وإنما المقصود البدل؛ ولذا يقولون: المبدل منه في نية الطرح، وفي عطف البيان المتبوع هو المقصود، والتابع إنما هو بيان له، وإذا قلنا بصحة البدلية والعطف في تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصودًا، وهو جمع بين نقيضين، فلا يعقل!!

وأجاب بعضهم بكلام نفيس حاصله: أن المراد منه أن محلَّ جواز البدلية والعطف معًا إذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع، ولم تكن ثَمَّ قرينة، وأما إن وجدت قرينة تبين أن المقصود الأول والثاني بيان له فهو عطف بيان قطعًا، وإن كانت قرينة تبين أن المقصود الثاني فهو بدل قطعًا بمنزلة ذات واحدة، فهي تصلح للحركة والسكون وهما متباينان، وبمنزلة لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالًا وتمييزًا، أو مفعولًا لأجله، وحقيقتها متباينة، لكن باعتبارات، نحو: (صدقًا وعدلًا) من قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[الأنعام:١١٥] ففيهما ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكونا مصدرين في موضع الحال، أي: تمت كلمات ربك صادقات في الوعد عادلات في الوعيد.

والثاني: أنهما نصبا على التمييز، وممن قال بذلك الطبري وأبوالبقاء.

والثالث: أنهما نصبا على المفعول من أجله، أي: تمت لأجل الصدق والعدل الواقعين منهما. «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٣٢)، و«الدر المصون» (١٧٣٥).

(٤) كابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قال في «الألفية»:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا =

ذَلِكَ[١].

ويَجْمَعُ الجميعَ قَوْلِي: (إنْ لَمْ يَمْتَنِع إحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ)[٢]، وَقَدْ ذكرتُ لِذَلِكَ

= وَنَحْــوِ بِشْــرٍ تَــابِعِ الْبَكْــرِيِّ ... وَلَــيْسَ أَنْ يُبْــدَلَ بِــالْمَرْضِيِّ

وقال في «شرح الكافية»: وكل ما حكم بأنه عطف بيان، فجائز جعله بدلًا إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون المعطوف خاليًا من لام التعريف والمعطوف عليه معرف بها مجرور بإضافة صفة مقترنة بها، كقول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ الْبَكْـرِيِّ بِشْـرٍ

والثاني: أن يكون التابع مفردًا معربًا، والمتبوع منادى، نحو قولك: (يا أبا علي زيدًا)، فإن (زيدًا) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان في تقدير إعادة حرف النداء، فكان يلزم أن يكون مبنيًا على الضم، كما يلزم في أمثاله من المناديات.

ومثل (زيدًا) في المثال المذكور (عبدشمس)، و(نوفلا) في قول الشاعر:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عَبْـدَشَمْسٍ وَنَـوْفَلَا

انتهى. «شرح الكافية» (١/ ٥٣٥).

(١) كأبي حيان في «الارتشاف» (٤/ ١٩٤٤-١٩٤٥-١٩٤٦)، فقد زاد فيه على ما ذكر المصنف وغيره تسع مسائل يتعين فيها على العطف ولا يجوز البدل، وعلى ما ذكر أبو حيان تكون المسائل التي يكون التابع فيها عطف بيان ولا يكون بدلًا إحدى عشرة مسألة.

وانظر «شرح التسهيل» لناظر الجيش (٧/ ٣٣٨٣-٣٣٨٤-٣٣٨٥).

(٢) فإن امتنع إحلال التابع في هذا الباب محل متبوعه تعين أن يكون بدلًا، ويأتي إيضاحه من الأمثلة التي ذكرها، وكذلك: (إن لم يمتنع الاستغناء عنه)، فإن امتنع الاستغناء تعين فيه البيان وامتنع البدل، نحو: (هند قام زيد أخوها)، فـ(أخوها) يتعين كونه بيانًا على (زيد)، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه؛ لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرًا لـ(هند)؛ إذ الجملة الواقعة خبرًا لا بدَّ لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير المضاف إليه (الأخ) الذي هو تابع لـ(زيد)، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب أخوها بيانًا لا بدلًا؛ لأن البدلية على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها من رابط.

«التصريح» (٢/ ١٣٢)، و«شرح الفاكهي» (٢/ ٢٣١).

مِثَالَيْنِ أَحَدُهُمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَنَـا ابـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ   عَلَيْـهِ الطَّـيرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعـا(١)

---

(١) التخريج: البيت للمرار الأسدي في "الكتاب" (١/ ١٨٢)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ١٠٦)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٢٦٣، ٢٦٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٤١٤)، و"الحماسة البصرية" صـ(٢)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ١٥٨)، و"الدر المصون" (٢/ ٣٩٢)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٧٢-٧٣)، و"التصريح" (٢/ ١٣٣)، و"المفصل" صـ(١٢٣).

وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٢٧)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٤٦)، و"شرح ابن الناظم" صـ(١٩٩)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٣١٣)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤٤٠)، و"الأصول في النحو" (١/ ١٣٦)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٣٥)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٧)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٩٥)، و"الهمع" (٣/ ١٦١)، و"المساعد" (٢/ ٤٢٥)، و"شرح الرضي" (٢/ ٣٦٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٤).

اللغة: **التارك**: اسم فاعل من (ترك). **البكري**: نسبة إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة. **بشر**: هو ابن عمرو بن مرشد، قتله رجل من بني أسد ففخر المرار بقتله. **ترقبه**: تنتظر إزهاق روحه وخروجها؛ لأن الطير لا يقع على القتيل وبه رمق.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي ترك البكري -بشرًا- طريحًا على الأرض، مثخنًا بالجراح، في حالة يرثى لها، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده، فهو شجاع من نسل شجاع.

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **ابن**: خبره، وابن: مضاف. **التارك**: مضاف إليه، والتارك: مضاف. **البكري**: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. **بشر**: عطف بيان للبكري. **عليه**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **الطير**: مبتدأ مؤخر، وجملة: (عليه الطير) في محل نصب حال من (البكري). **ترقبه**: فعل ومفعول، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الطير، جملة (ترقبه) في محل نصب حال من (الطير). **وقوعًا**: فيه أعاريب، أجودها: أنه مفعول لأجله، أي: تنتظر إزهاق روحه للوقوع عليه.

وقال العيني: قوله: (الطير) مبتدأ، والجملة -أعني قوله: (ترقبه)- خبره، وقد وقعت حالاً عن (البكري)، وقوله: (عليه) يتعلق بقوله: (وقوعًا). =

وَالثَّانِي قَوْلُ الآخَرِ:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا ... أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[1]

= قال البغدادي: ولا يخفى ما في تعبيره من الاختلال، وكأنه لم يبلغه منع تقديم معمول المصدر مع هذا الفصل الكثير. اهـ.

الشاهد فيه: قوله: (بشر) يتعين كونه عطف بيان على (البكري) لا يجوز أن يعرب بدلاً؛ لأنه لو أعرب بدلاً لكان (التارك) داخلاً على (بشر)؛ لأن البدل في نية إحلاله محل المبدل منه، فيكون في التقدير: (أنا ابن التارك بشر)، وهذا لا يجوز كما لا يجوز: (الضارب زيدٍ).

قال البغدادي في "خزانة الأدب" (٤/ ٢٦٤): أَنشدهُ سِيبَوَيْهِ بجرِّ (بشر) على أَنّه بدل أو عطف بيَان للفظ (البكريّ) وَإِن لم يكن فِي (بِشرٍ) الْألف وَاللَّام؛ وَجَاز ذَلِك عِنْده؛ لبعده عَن الِاسْم الْمُضَاف؛ ولأنّه تَابع، وَالتَّابع يجوز فِيهِ مَا لَا يجوز فِي الْمَتْبُوع. اهـ.

وهكذا أجاز البدلية فيه أيضًا الفارسيُّ، قال ابن عقيل في "المساعد" (٢/ ٤٢٥): وعن الفارسي جواز كونه بدلاً، فيحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الأوائل. اهـ.

وقال السيوطي في "الأشباه والنظائر في النحو" (١/ ٣٦٦): وقال ابن القواس في "شرح الدرة" بعد أن حكى قولهم في: (أنا ابن التارك البكري بشر): إن (بشرًا) عطف بيان لـ (البكري)، ولا يجوز جعله بدلاً؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، ولا يجوز: (أنا ابن التارك بشر)، قال: وفي امتناع البدل نظر؛ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ بدليل: (كل شاة وسخلتها) وتبعه ابن هشام في "حواشي التسهيل". اهـ.

وقوله: (كل شاة وسخلتها) الشاهد فيه: عطف (سخلتها) على (شاة)، فيلزم منه تسلط (كل) عليها، مع أن (كلًّا) لا تضاف إلى معرفة مفردة؛ فجاز ذلك؛ لأنه تابع، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. "حاشية الدسوقي على المغني" (٢/ ٣١٢).

(١) التخريج: البيت لطالب بن أبي طالب في "المقاصد النحوية" (٣/ ١٥٩)، و"التصريح" (٢/ ١٣٢)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٣٩١).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٣٥)، و"شرح ابن الناظم" ص(١٩٩)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٣١٢)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٤٥)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٧)، و"الهمع" (٣/ ١٦١). =

وبَيَانُ ذَلِكَ فِي [الْبَيْتِ][1] الأَوَّلِ أنَّ قَوْلَهُ: (بِشْرٍ) عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى (الْبَكْرِيِّ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ إِحْلَالِهِ مَحَلَّ الأَوَّلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَنَا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ مَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: (التَّارِكِ) إِلَّا لِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: (الْبَكْرِيِّ)، وَلَا يُقَالُ: (الضَّارِبُ زَيدٍ)، كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي بَابِ

= اللغة: عبد شمس: فصيلة من قريش، منهم بنو أمية. نوفل: فصيلة أخرى من قريش أيضًا. أعيذكما بالله: ألجأ إلى الله من أجلكما، أو أحصنكما بالله وأجعلكما في رعايته؛ مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكما.

المعنى: يعيذ الشاعر القبيلتين بالله ويحصنهما به سبحانه وتعالى من الشقاق والخلاف بينهما الذي يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه من إشعال نار الحرب بينهما.

الإعراب: أيا: حرف نداء. أخوينا: منادى منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، نا: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. عبد شمس: عطف بيان على (أخوينا)، وعبد: مضاف، وشمس: مضاف إليه. ونوفلا: الواو: حرف عطف، نوفلا: معطوف على (عبد شمس) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. أعيذكما: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكُمَا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. تحدثا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. حربًا: مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله من إحداثكما حربًا.

الشاهد فيه: قوله: (عبد شمس ونوفلا) فإنه يتعين فيهما أن يكون (عبد شمس) عطف بيان على قوله (أخوينا) ويكون (نوفلا) معطوفًا عليه عطف نسق بالواو على (عبد شمس)، ولا يجوز فيهما أن يكون (عبد شمس) بدلًا لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

تنبيه: تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على أن البدل لا بدَّ أن يكون صالحًا للإحلال محل الأول.

قال المصنف في "حاشيته على التسهيل": وفيه نظر؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد أجازوا في (إنك أنت) كون (أنت) توكيدًا وكونه بدلًا، مع أنه لا يجوز (إن أنت).

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣٢)، و"النكت" (٢/ ١٥٤).

[1] (البيت) ليس في الأصل، ب، ح، ط١.

الْإِضَافَةِ.

وبيانُ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُ: (عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلَا) عَطْفُ بيَانٍ عَلَى قَوْلِهِ: (أَخَوَيْنَا)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا[١]؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي تَقْدِيرِ إِحْلَالِهِ مَحَلَّ الْأَوَّلِ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلَا) وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ مُجَرَّدٌ مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَجَبَ أَنْ يُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادًى، و(نَوْفَلَا) لَوْ كَانَ مُنَادًى لَقِيلَ فِيهِ (يَا نَوْفَلُ) بِالضَّمِّ(٢)، لَا (يَا نَوْفَلًا) بِالنَّصْبِ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ هُنَا: (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونوفلُ).

---

[١] في ب، ج: (بدلًا منه).

(٢) لأنه مفرد علم، فيستحق البناء على الضم.

[باب: عطف النسق]

ص- وَعَطْفُ النَّسَقِ[1] بِالْوَاوِ.

ش- الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ: عَطْفُ النَّسَقِ.

[تعريف عطف النسق]

وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ العَطْفِ، فَأَمَّا النَّسَقُ فَهُوَ: التَّابِعُ [المُتَوَسِّطُ][2] بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ

---

(١) قال الفاكهي: -بفتح السين- اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه، أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين. اهـ. "شرح الفاكهي" (٢/ ٢٣٣).

وفي الفارضي: أنَّ (النَسَق) بالتحريك مصدر.

وقيل: النسق بمعنى الطريقة، والإضافة لأدنى ملابسة، أي: عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته.

"الصبان" (٣/ ٨٩)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٣٤).

تنبيه: قوله: (النسق) قال أبوحيان: والنسق عبارة الكوفيين وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة.

"الارتشاف" (٤/ ١٩٧٥)، و"المساعد" (٢/ ٤٤١)، و"النكت" (٢/ ١٥٦).

(٢) أي: لفظًا أو تقديرًا، فمثال التوسط التقديري: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ» أي: ومن ديناره ومن صاع تمره.

وأثر عمر رضي الله عنه: (صَلِّ فِي قَمِيصٍ وَإِزَارٍ، فِي تُبَّانٍ، فِي رِدَاءٍ، فِي كَذَا).

وفي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَّخِذُ عِنْدَكَ عَهْدًا: فَأَيُّ مُسْلِمٍ آذَيْتُهُ، شَتَمْتُهُ، لَعَنْتُهُ، جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً، وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً، تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!».

وحكى أبوزيد: (أكلت سمكًا لبنًا تمرًا)، ومنه قول الشاعر:

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما ... يَغْـرِسُ الـوُدَّ في فـؤادِ الكـريمِ =

أَحَدُ حُرُوْفِ الْعَطْفِ الآتِي(١) ذِكْرُهَا][٢]، ولَمْ أَحُدَّهُ(٣) بِحَدٍّ لِوُضُوحِهِ(٤)، عَلَى أَنِّي فَسَّرتُهُ

= أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت.

وبهذا يعلم أن مَنْعَ ابْنِ جِنِّي، وَالسُّهَيْلِيِّ، وَابْنِ الصَّائِغِ حَذْفَ حرفِ العطفِ فيه نظر؛ لأن هذه الشواهد المذكورة تدفعه. «شرح التسهيل» لناظر الجيش (٧/ ٣٥٠٨).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

وهذه الحروف التي ذكرها قسمان:

قسم متفق على العطف به، وقسم مختلف فيه.

فالمتفق عليه من حروف العطف: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، و(أو)، و(بل)، و(لا).

والمختلف فيه: (لكن)، و(إما)، و(حتى)، و(أم).

«الارتشاف» (٤/ ١٩٧٥).

وهذه الحروف أيضًا قسمان من حيث التشريك وعدمه:

فنها ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، وهو سبعة: (الواو)، و(الفاء)، و(ثم)، و(حتى)، و(أو)، و(إما)، و(أم).

ومنها ما يقتضي التشريك في اللفظ -أي: الإعراب- فقط، وهو ثلاثة: (بل)، و(لكن)، و(لا).

«شرح الفاكهي» (٢/ ٢٣٤).

[٢] ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ب، ج.

(٣) يعني: في المتن، وأما في الشرح فقد ذكر حده، كما رأيت بقوله: (فهو التابع...).

(٤) وفيه إشارة إلى أنه يجوز حده، لكنه تركه لوضوحه، وبه يعلم سقوط قول أبي حيان أنه لا يحتاج إلى حدٍّ، ومن حده بكونه تابعًا بأحد حروف العطف لم يصب؛ لأنه تابع بأدوات محصورة، ووجه سقوطه أن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره؛ ولأنه إن أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدًّا ففيه نظر؛ لأن تلك العبارة إن كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو... إلخ. أو هو الواقع بعد الواو... إلخ. فلا يخفى أن هذه حدود؛ لأنه لا معنى للحد في هذه الفنون إلا ما يفيد تصور المعرَّف، وإن أراد أنه يكفي أن يقال: يجوز العطف بالواو... إلخ. فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٣٣)، و«الهمع» (٣/ ١٨٥).

بِقَوْلِي: (بِالْوَاوِ.....) إلخ، فإنَّ مَعْنَاهُ: أَنَّ عَطْفَ النَّسَقِ هُوَ الْعَطْف بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَأَخَوَاتِهِمَا، وَاعْتَرَضْتُ[١][٢] بَعْدَ ذِكْرِي كُلَّ حَرْفٍ بِتَفْسِيرِ مَعْنَاهُ.

[معاني حروف العطف]

[معنى الواو]

ص- لِمُطْلَقِ[٣] الجَمْعِ[٤].

ش- قَالَ السِّيرَافِيُّ[٥]: (أَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ، واللُّغَوِيُّونَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى

---

[١] في ب، ط١: (تعرضت).

(٢) قال السجاعي: أي: تَعَرَّضْتُ، كما في بعض النسخ.

[٣] في ج: (وهي لمطلق الجمع)، وفي ب: (والواو لمطلق الجمع)، وفي ط٢: (الواو وهي لمطلق الجمع).

(٤) أي: الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان واحد أو سبق أحدهما، فتعطف الشيء على مصاحبه في الحكم، كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَـٰهُ وَأَصْحَـٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، وقد اجتمع هذان -أي: عطف السابق على اللاحق والعكس- في قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[الأحزاب:٧].

تنبيه: عبر بعضهم عن معنى الواو بأنها للجمع المطلق.

قال المصنف في "المغني" (٢/ ٣٥٤): وقول بعضهم: (إن معناه الجمع المطلق) غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع بلا قيد. اهـ.

قال الدسوقي في "حاشيته على المغني" (٢/ ١٧): والحق أن الجمع المطلق، ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد، وأنهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين (الماء المطلق) و(مطلق الماء)، فهو اصطلاح طارئ، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم، أي قوله: غير سديد، فالحق أن كلام هذا البعض سديد. اهـ.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ٣٥)، و"الصبان" (٣/ ٩١).

(٥) انظر قوله في "شرحه لكتاب سيبويه" (٢/ ٣٣٠)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٨٢)، و"المغني" (٢/ ٣٥٤)، و"المساعد" (٢/ ٤٤٤)، و"الهمع" (٣/ ١٨٦)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٩١). =

أَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ). انتهى.

وَأَقُولُ: إِذَا قِيلَ: (جَاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو)، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي الْمَجِيءِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ الكلامُ ثلاثةَ معانٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَا جَاءَا مَعًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُمَا عَلَى التَّرْتِيبِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى عَكْسِ التَّرْتِيبِ[1]. فَإِنْ فُهِمَ أَحَدُ الْأُمُورِ بِخُصُوصِهِ فَمِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا فُهِمَتِ الْمَعِيَّةُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾[البقرة:١٢٧][2]، وكما فُهِمَ التَّرْتِيبُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا﴾[الزلزلة:١-٣][3]

= ونص عبارته كما في «شرح الكتاب» قال رحمه الله: وأجمع النحويون، واللغويون من البصريين والكوفيين أن الواو لا توجب تقدم ما تقدم لفظه. اهـ.

ومن نقل الإجماع أيضًا السهيلي رحمه الله ،كما في «الارتشاف»، و«المساعد»، و«الأشموني».

(١) واستعمالها عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر، وفي سبق ما قبلها راجح وكثير، وفي تأخره مرجوح وقليل.

«شرح التسهيل» (٣/ ٣٤٨)، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٩١)، و«الخضري» (٢/ ٩٧)، و«المغني» (٣/ ٣٥٤).

(٢) الإعراب: **وإذ**: الواو: حرف عطف، إذ: ظرف لما مضى من الزمان مبني في محل نصب بفعل محذوف تقديره: (اذكر)، أو مفعول به لـ(اذكر)، وقد تقدم الكلام على ذلك. **يرفع**: فعل مضارع مرفوع. **إبراهيم**: فاعل. **القواعد**: مفعول به. **من البيت**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (القواعد) أي: (كائنة). **وإسماعيل**: الواو: عاطفة، إسماعيل: معطوف على (إبراهيم).

(٣) الإعراب: **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط متعلق بـ(تحدث) الواقع جوابًا لها. **زلزلت**: فعل ماضٍ مغير الصيغة، والتاء: حرف دال على التأنيث. **الأرض**: نائب فاعل. **زلزالها**: مفعول مطلق منصوب، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه. **وأخرجت**: الواو: حرف عطف، أخرجت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **الأرض**: فاعل. **أثقالها**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير مضاف إليه. **وقال الإنسان**: إعرابه كإعراب (وأخرجت الأرض). **ما**: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. **لها**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ما)، والجملة في محل نصب مقول القول.

وكَمَا فُهِمَ عَكْسُ التَّرْتِيبِ فِي قولِهِ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ مُنكِرِي البَعْثِ: ﴿مَا[١] هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[الجاثية:٢٤](٢)، وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَكَانَ اعْتِرَافًا بِالْحَيَاةِ بَعْدَ الْمَوْتِ(٣).

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ: مِنَ[٤] النُّحَاةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ كَمَا قَالَ السِّيرَافِيُّ، بَلْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ لِلتَّرْتِيبِ(٥)، وَأَنَّهُ أَجَابَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ: (يَمُوتُ كِبَارُنَا ويُولَدُ[٦] صِغَارُنَا فَنَحْيَا)(٧)، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَمِنْ

---

[١] في ب، ط١: (إن هي...).

(٢) الإعراب: ما: حرف نفي. هي: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. إلا: أداة حصر. حياتنا: خبر (هي)، ونا: ضمير متصل مضاف إليه. الدنيا: نعت لـ(حياتنا) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف؛ للتعذر. نموت: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). ونحيا: مثل (نموت) إلا أن رفعه بضمة مقدرة على الألف، وجملة: (نموت ونحيا) مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

(٣) ومراد المشركين بقولهم (ونحيا)، أي: الحياة الدنيا لا حياة البعث لإنكارهم له.
"الخضري" (٢/ ٩٧).

[٤] في ب، ج، ح، ط١: (قول أكثر أهل العلم والنحاة..).

(٥) وممن نقل عنه ذلك من أئمة أهل الكوفة: الْفَرَّاءُ، وَثَعْلَبٌ، وَهِشَامٌ، وَالْكِسَائِيُّ، وَنُقِلَ عَنْ قُطْرُبٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.
"المغني" (٢/ ٣٥٤)، و"الجنى الداني" ص(١٥٨-١٥٩)، و"الهمع" (٣/ ١٨٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٨٢)، و"المساعد" (٢/ ٤٤٤)، و"شرح الرضي" (٤/ ٤٠٥).
وردَّ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٤٩) النقل عن الفراء في كونها تفيد الترتيب، وذكر أن قوله موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين في عدم إفادة ذلك.

[٦] في الأصل، ج، ح، ط٢: (تولد).

(٧) فجعلوا حياة أبنائهم بعدهم حياة لهم؛ لأنهم منهم وبعضهم، فكأنهم بحياتهم أحياء، وذلك نظير قول الناس: (ما مات من خلف ابنًا مثلَ فلان)؛ لأنه بحياةِ ذكرِه به كأنه حيٌّ غير ميت.
"تفسير الطبري" (١١/ ٢٦٣).

أَوْضَحِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ الْعَرَبِ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، وَامْتِنَاعُهُمْ مِنْ أَنْ يَعْطِفُوا فِي ذَلِكَ بِـ(الْفَاءِ) أَوْ بِـ(ثُمَّ)؛ لِكَوْنِهِمَا لِلتَّرْتِيبِ[1]، فَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ مِثْلَهُمَا لَامْتَنَعَ ذَلِكَ مَعَهَا، كَمَا امْتَنَعَ مَعَهُمَا.

[معنى الفاء:]

ص- والفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ[2] والتَّعقيبِ.

---

(١) والترتيب ها هنا ممتنع؛ لأنَّ الخصام لا يكون من واحد، فلو أنك أتيت بـ(الفاء) أو (ثم) فقد اقتصرت على الاسم الأول؛ لأن (الفاء) وكذلك (ثم) توجبان المهلة بين الأول والثاني، وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معًا. «شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ٩١).

وأيضًا مما يرد به عليهم أنها لو كانت للترتيب للزم التناقض في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، مع قوله في (الأعراف): ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]؛ إذ القصة واحدة.

«شرح الرضي» (٤/ ٤٠٥-٤٠٦)، و«الهمع» (٣/ ١٨٦).

(٢) وهو نوعان:

١- معنوي، وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في الواقع، نحو: (قام زيد فعمرو).

٢- ذكري، وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في اللفظ، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] الآية، وقوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ونحو: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، ونحو: (أجبته فقلت لبيك)، ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل.

ومن غير الأكثر قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، وقوله: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤]، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره.

وكون الفاء للترتيب هو مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أنها لا تفيد الترتيب مطلقًا، وهذا غريب، واحتج بقوله: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، =

ش- إِذَا قِيلَ (جَاءَ زَيْدٌ فَعمرٌو) فَمَعْنَاهُ أَنَّ مَجِيءَ (عَمْرٍو) وَقَعَ بَعْدَ مَجِيءِ (زَيْدٍ) مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ فَهِيَ مفيدةٌ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: التَّشْرِيكُ فِي الحُكْمِ، وَلَمْ أُنَبِّهْ عَلَيْهِ؛ لِوُضُوحِهِ، والتَّرْتِيبُ، والتَّعْقِيبُ.

وَتَعْقِيبُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ(١)، فَإِذَا قُلْتَ: (دَخَلْتُ البَصْرَةَ فَبَغْدَادَ)، وَكَانَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، ودَخَلْتَ بَعْدَ الثَّالِثِ فَذَلِكَ تَعْقِيبٌ فِي[٢] مِثْلِ هَذَا عَادَةً، فَإِذَا دَخَلْتَ بَعْدَ الرَّابِعِ أوالخَامِسِ فَلَيْسَ بِتَعْقِيبٍ، وَلَمْ يَجُزِ الكَلَامُ(٣).

ولِلْفَاءِ مَعْنًى آخَرُ(٤) وَهُوَ التَّسَبُّبُ(٥)، وَذَلِكَ غَالِبٌ فِي عَطْفِ

= وأجيب: بأن المعنى: (أردنا إهلاكها) أو بأنها للترتيب الذكري، كما تقدم.

وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فلا ترتيب، تقول: (عفا مكانُ كذا فكان كذا)، وإن كان عفاؤُهما في وقت واحد، و(نزل المطر مكانَ كذا فكانَ كذا)، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد.

"الارتشاف" (٤/ ١٩٨٥)، و"المغني" (١/ ١٦١)، و"شرح الرضي" (٤/ ٤٠٨)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣٥)، و"الصبان" (٣/ ٩٣).

(١) فالتعقيب منظور فيه إلى العرف، قال ابن الحاجب: والمعتبر ما يعد في العادة مرتبًا من غير مهلة، فقد يطول الزمان، والعادة تقتضي في مثله بعدم المهلة، وقد يقصر، والعادة تقتضي بالعكس.

انظر: "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣٥)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٣٨).

[٢] (في) سقطت من الأصل، ب، ج، خ.

(٣) ومثله: (تزوج فلان فولد له)، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل، فالعرف يقتضي أن الولادة عقب التزويج وإن كانت مستطيلة في نفسها، ويقضي بالتراخي والمهلة إذا كان بينهما أزيد من مدة الحمل. "الدسوقي" (١/ ١٧٣).

(٤) أي: مجامع للعطف بها فهي للعطف والسببية، ولا تنافي بين السببية والعاطفة.

"حاشية الآلوسي"، و"شرح الرضي" (٤/ ٤١٢).

(٥) وهو أن المعطوف بها متسببًا عن المعطوف عليه.

وكثيرًا ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها مسبَّبًا لما قبله، =

الْجَمَلِ[1] نَحْوُ قَوْلِكَ: (سَهَا فَسَجَدَ)، و(زَنَى فَرُجِمَ)، و(سَرَقَ فَقُطِعَ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[البقرة:٣٧][2]، وَلِدَلَالَتِهَا عَلَى ذَلِكَ[3] اسْتُعِيرَتْ لِلرَّبْطِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: (مَنْ يأتِنِي فإنِّي أُكْرِمُهُ)، وَلِهَذَا[4] إِذَا قِيلَ (مَنْ دَخَلَ دَارِيْ فَلَهُ دِرْهَمٌ)[5]، أَفَادَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لِلدِّرْهَمِ بِالدُّخُولِ، وَلَوْ حَذَفَ الْفَاءَ

= كقوله تعالى: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤]، وتقول: (أكرم زيدًا فإنه فاضل)، فهذه تدخل على ما هو شرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنك تقول: (زيد فاضل فأكرمه)، وتعكس فتقول: (أكرمه فإنه فاضل).

«شرح الرضي» (٤/ ٤١٢)، و«التصريح» (٢/ ١٣٨).

(١) وكذلك في عطف الصفات، كقوله تعالى: ﴿لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]، وقوله: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٢-٣]. «الارتشاف» (٤/ ١٩٨٦)، و«الهمع» (٣/ ١٩٢).

(٢) الإعراب: فَتَلَقَّى: الفاء: استئنافية، تَلَقَّى: فعل ماضٍ. آدم: فاعل. من ربه: جار ومجرور متعلق بـ(تَلَقَّى)، والهاء: ضمير مضاف إليه. كلمات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. فتاب: الفاء: حرف عطف يفيد التسبب، تاب: فعل ماضٍ معطوف على (تَلَقَّى)، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). عليه: جار ومجرور متعلق بـ(تاب).

(٣) أي: التسبب.

(٤) أي: ولأجل أنها للربط. «حاشية الفيشي» (١٦٥).

(٥) الإعراب: مَن: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو هنا مضمن معنى الشرط. دخل: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوزًا تقديره (هو). داري: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، والياء: ضمير متصل مضاف إليه. فله: الفاء: سببية زائدة جيء بها في الخبر لتضمن الموصول معنى الشرط، له: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. درهم: مبتدأ مؤخر، وجملة: (له درهم) في محل رفع خبر المبتدإ (مَن).

ويجوز في (مَن) مع وجود الفاء أن تكون اسم شرط جازم مبتدأ، و(دخل) فعل الشرط في محل جزم، و(فله درهم) الفاء: سببية واقعة في جواب الشرط رابطة له بالشرط وليست زائدة، وجملة (له درهم) في محل جزم جواب الشرط، وجملة (الشرط والجواب) في محل رفع خبر المبتدإ وهو (مَن) الشرطية.

احْتَمَلَ ذَلِكَ(١) وَاحْتَمَلَ الإقرارَ بِالدِّرْهَمِ لَهُ(٢). وقَدْ تَخْلُو الفَاءُ العَاطِفَةُ لِلْجُمَلِ عَنْ[٣] هَذَا الْمَعْنَى(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى:٢-٥](٥).

[معنى (ثم):]

ص- وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ والتَّرَاخِي.

ش- إِذَا قِيلَ: (جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو) فَمَعْنَاهُ: أَنَّ مَجِيءَ (عَمْرٍو) وَقَعَ بَعْدَ مَجِيءِ (زيدٍ) بِمُهْلَةٍ، فَهِيَ مُفِيدَةٌ أَيْضًا؛ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: التَّشْرِيكُ فِي الْحُكْمِ، وَلَمْ أُنَبِّهْ عَلَيْهِ؛

---

(١) أي: استحقاق الدرهم بالدخول.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٠٩)، و«الكامل في اللغة والأدب» (٢/ ١٩٦)، و«المقتضب» (٣/ ١٩٥)، و«الأصول في النحو» (٢/ ٢٧٢)، و«الجنى الداني» (٧٠-٧١).

[٣] في ب: (من).

(٤) أي: التسبب، فيعطف بها لمجرد الترتيب في الجمل، وهذا مقابل لقوله المتقدم: (وذلك غالب في عطف الجمل).

(٥) حاصل الكلام على الفاء: أن لها ثلاث حالات:

إحداها: أن تأتي لمجرد السببية والربط من غير إفادة العطف، نحو: (إن جئتني فأنا أكرمك)؛ إذ لو كانت عاطفة لكان ما بعدها شرطًا، واحتيج للجواب، ونحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]؛ لأنه لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا الخبر على الإنشاء، هذا قول الأكثرين، وصححه المصنف.

الثانية: أن تأتي لمحض العطف، نحو: (جاء زيد فعمرو)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥]، وقوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦-٢٧].

الثالثة: أن تأتي لهما، كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقوله: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وهذا هو الغالب في الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة. اهـ. «شرح بانت سعاد» ص(١٠).

لِوُضُوحِهِ، وَالتَّرْتِيبُ وَالتَّرَاخِي.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾(1)

---

(١) الإعراب: ولقد: الواو: عاطفة، واللام: واقعة في جواب قسم مقدر، وقد: حرف تحقيق. خلقناكم: فعل وفاعل ومفعول، وجملة: (ولقد خلقناكم) معطوفة على جملة: (ولقد مكناكم). ثم: حرف عطف. صورناكم: فعل وفاعل ومفعول، والجملة معطوفة على جملة (خلقناكم). ثم: حرف عطف. قلنا: فعل وفاعل. للملائكة: جار ومجرور متعلق بـ(قلنا). اسجدوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة: (اسجدوا) في محل نصب مقول القول.

ووجه الإيراد في الآية: أن أمر الملائكة لا يخفى أنّه كان قبل خلقنا وتصويرنا.

فأجاب المصنف بأن الآية على حذف مضافين، والتقدير: (ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا...) والمراد بأبينا هنا هو آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فعلى هذا فـ(ثم) لم تخرج عن الترتيب الزمني.

وأجاب بعضهم: بأن الخطاب في (خلقناكم وصورناكم) لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإنما خاطبه بصيغة الجمع وهو واحد تعظيمًا له؛ ولأنه أصل الجميع، والترتيب أيضًا عليه واضح.

وقال بعضهم: المخاطب بنو آدم، والمراد به أبوهم، وهذا من باب الخطاب لشخص والمراد به غيره، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] الآية، وإنما المنجّى والذي كان يسام سوء العذاب أسلافُهُم، وهذا مستفيض في لسانهم، وأنشدوا على ذلك قوله:

إِذَا افْتَخَرَتْ يَوْمًا تَمِيمٌ بِقَوْسِهَا ... وَزَادَتْ عَلَى مَا وَطَّدَتْ مِنْ مَنَاقِبِ

فَأَنْتُمْ بِذِي قَارٍ أَمَالَتْ سُيُوفُكُمْ ... عُرُوشَ الَّذِينَ اسْتَرْهَنُوا قَوْسَ حَاجِبِ

وهذه الوقعة إنما كانت في أسلافهم.

والترتيب أيضًا واضح على هذا.

ومنهم من قال: هي للترتيب، لكن لا في الزمان، بل للترتيب في الإخبار، كقولك: (بلغني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب).

ومن ذلك قول الشاعر:

إِنَّ مَـنْ سَـادَ ثُمَّ سَـادَ أَبُـوهُ ... ثُمَّ قَـدْ سَـادَ قَبْـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ

وعليه خُرِّج أيضًا قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣-١٥٤].

والمراد بقولهم: الترتيب: الإخباري، أو الذكري: هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب=

[الأعراف:١١] فَقِيلَ التَّقْدِيرُ: خَلَقْنَا أَبَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَا أَبَاكُمْ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ مِنْهُمَا.

[معنى (حتى):]

ص- وَ(حَتَّى) لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش- مَعْنَى الغَايَةِ: آخِرُ الشَّيْءِ، وَمَعْنَى التَّدْرِيجِ: أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَنْقَضِي شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ إِلَى الْغَايَةِ، وَهُوَ الاسْمُ الْمَعْطُوفُ[1]؛ وَلِذَلِكَ[2] وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ: إِمَّا تَحْقِيقًا[3]، كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا)، أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[4]

= التحدث عنهما، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدها.

"الدر المصون" (١٨٣٦)، و"الهمع" (٣/ ١٩٥)، و"المساعد" (٢/ ٤٥١)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٧).

(١) وغاية الاسم المعطوف لما قبله إما في زيادة حسية، نحو: (فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف)، فإن الألوف غاية في الزيادة الحسية، أو غاية في زيادة معنوية، نحو: (مات الناس حتى الأنبياء والملوك)، فـ(الأنبياء والملوك) غاية للناس في الزيادة المعنوية، وهي الاتصاف بالنبوة والملك. وإما أن يكون لما قبله غاية في نقص حسي أو معنوي، الأول نحو: (المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة)، فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي، والثاني نحو: (غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء)، فإن (الصبيان والنساء) في غاية النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالأنوثة والصِّبا. "التصريح" (٢/ ١٤٢).

(٢) أي: لأجل أنها للغاية والتدريج. "الفيشي" (١٦٥).

(٣) وذلك بأن يكون جزءًا من كل، كالمثال المذكور أو جزءًا من جمع، نحو: (قدم الحجاج حتى المشاة)، أو نوعًا من جنس، نحو: (أعجبني التمر حتى البرني). "التصريح" (٢/ ١٤١).

(٤) وبعد البيت المذكور قوله:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ ... خَوْفًا وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا =

= التخريج: البيت لابن مروان النحوي في "المقاصد النحوية" (٣/ ١٦٦)، و"الكتاب" (١/ ٩٧)، و"الحلل شرح الجمل" ص(١٤)، و"التصريح" (٢/ ١٤١).

ولأبي مروان في "الدرر اللوامع" (٢/ ٤٤)، و"شرح أبيات المغني" (٣/ ٩٨).

وللمتلمس أو لأبي مروان في "شرح شواهد المغني" (١/ ٣٧٠-٣٧١).

وبلا نسبة في "خزانة الأدب" (٩/ ٤٧٣)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٤٦٩)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٤١١)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ١٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٨)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٩٧)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٣٢٥)، و"الهمع" (٢/ ٤٢٨) (٣/ ٢١٣)، و"اللمع" ص(٧٨)، و"المغني" (١/ ١٢٤، ١٣٠)، و"شرح ابن الناظم" ص(٢٠٢)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٤١)، و"شرح الرضي" (١/ ٤١٣) (٤/ ٢٧٧)، و"أسرار العربية" ص(٢٤٣)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٩٩)، و"الأصول في النحو" (١/ ٤٢٥)، و"الجمل" للزجاجي ص(٦٩)، و"المساعد" (٢/ ٤٥٢)، و"الجنى الداني" ص(٥٤٧)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٥٨).

تنبيه: الشعر المذكور لأبي مروان النحوي قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند، حكى ذلك الأخفش عن عيس بن عمر فيما ذكره الفارسي، ونسبه الناس إلى المتلمس، ونسبه ياقوت الحموي في "معجم الأدباء" (٢/ ٤٦٠) إلى مروان النحوي لا أبي مروان، قال: سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا الشعر، وقال في ترجمته: هو مَرْوَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ الْمُهَلَّبِيُّ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين. اهـ.

"شرح أبيات المغني" (٣/ ٩٨-٩٩)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٢٥-٢٦).

اللغة: **ألقى**: رمى، يقال: ألقى فلان الشيء: تريد أنه رمى به إلى الأرض. **الصحيفة**: ما يكتب فيه من ورق وغيره. **الزاد**: كل ما يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده. **رَحله** -بفتح الراء، وسكون الحاء-: المراد به هنا الأثاث والمتاع، وفسره ابن السِّيد في "شرح أبيات الجمل" بقوله: الرحل للناقة كالسرج للفرس، وتبعه عليه ابن هشام اللخمي وابن خلف وغيرهما، وهذا مع كونه غير مناسب، كان الصواب أن يقول: والرحل للبعير لا للناقة. قاله البغدادي.

وأنكر الحريري في "درة الغواص" تفسير (الرحل) بالأثاث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَقُولُونَ: (نقل فلَان رَحْله)، إِشَارَة إِلَى أثاثه وآلاته، وَهُوَ وَهْمٌ يُنَافِي الصَّوَاب، ويباين الْمَقْصُود بِهِ فِي لُغَة الْأَعْرَاب؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَجنَاس الْآلَات مَا يسمونه رحلا إِلَّا سرج الْبَعِير. اهـ.

ورد عليه ابن بري فيما كتبه عليه، فقال: قال الجوهري: الرحل: منزل الرجل وما يستصحبه من الأثاث، والرحل أيضًا: رحل البعير وهو أصغر من القتب. =

فَعَطَفَ (نَعْلَهُ) بِـ(حَتَّى) وَلَيْسَتْ[١] جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا تَحْقِيقًا، لَكِنَّهَا[٢] جُزْءٌ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ أَلْقَى مَا يُثْقِلُهُ حَتَّى نَعْلَهُ.

= فقد ثبت فيه الرحل بمعنى الأثاث، وقد فُسِّر بيت متمِّم بن نويرة على ذلك، وهو قوله:

كَرِيمُ الثَّنَا حُلْوُ الشَّمَائِلِ مَاجِدٌ ... صَبُورٌ عَلَى الضَّرَّاءِ مُشْتَرِكُ الرَّحْلِ

قالوا: أراد بالرحل الأثاث، ومثله قول الآخر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... .

قالوا: رحله: أثاثه وقماشه... وعليه فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥] قالوا: رحله: أثاثه؛ بدليل: ﴿ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

"خزانة الأدب" (٣/ ٢٤-٢٥)، و"شرح أبيات المغني" (٣/ ٩٦-٩٧).

المعنى: أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به، حتى نعله التي يلبسها رمى بها. وكان من أمر هذه الصحيفة: أنه وطَرَفَة هَجَيَا عمرو ابن هندٍ الملكَ، ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وختمها، وأمره فيها بقتلهما، وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة، فلما بلغا الحيرة فتح المتلمس صحيفته، وعلم بما فيها، فألقاها في النهر، وفرَّ إلى الشام، وأبى طرفة أن يفتح صحيفته، ودفعها إلى العامل فقتله.

الإعراب: **ألقى**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو) يعود على المتلمس. **الصحيفة**: مفعول به. كي: حرف تعليل. **يخفف**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (كي)، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). رحله: مفعول به، والهاء: مضاف إليه. **والزاد**: الواو: حرف عطف، الزاد: معطوف على (الصحيفة). حتى: حرف عطف. نعله: معطوف على (الزاد). **ألقاها**: فعل ومفعول به، وفاعله: ضمير مستتر تقديره: (هو).

الشاهد فيه: قوله: (حتى نعله) حيث عطف (نعله) بـ(حتى)؛ لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بينه المصنف، أي: ألقى ما يثقله حتى نعله، بتأويل: ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله، ونعله بعض ما يثقله، فالمعطوف بعض مما قبله بهذا التأويل.

[١] في الأصل، ب، ج، ح، خ: (وليس).

[٢] في الأصل، ب، ج، ح، خ: (لكنه).

ص- لَا لِلتَّرتِيبِ.

ش- زَعَم بعضُهُم[1] أَنَّ (حتَّى) تُفِيدُ التَّرتِيبَ كَمَا تُفِيدُهُ (ثُمَّ) و(الفاءُ)، وَلَيسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ كَ(الْوَاوِ)، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، حَتَّى العَجْزُ والكَيْسُ»[2]،

---

(١) وهو الزمخشري. قاله في كتابه "المفصل" ص(٣٠٤).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح التسهيل" (٣/ ٣٥٩) ردًا على من زعم الترتيب فيها: ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه. اهـ.

مما يدل على أنها لا تفيد الترتيب أنك تقول: (حفظت القرآن حتى سورة البقرة)، وإن كانت أول ما حفظت. و(مات كل أب لي حتى آدم)، وإن كان آدم أول من مات من الآباء.

والظاهر أن من ادعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج، لا الزماني، كما أفصح به ابن الحاجب، والكافيجي في شرح "القواعد"، والتفتازاني في "المطول".

وعبارة التفتازاني في "المطول" قال: والتحقيق أن المعتبر في (حتى) ترتب أجزاء ما قبلها ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخرى، نحو: (مات كل أب لي حتى آدم)، وفي أثنائها، نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، أو في زمان واحد، نحو: (جاء القوم حتى خالد) إذا جاءوك جميعهم، ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم.

وقال الكافيجي: والصواب أن المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن، لا بحسب الخارج...، فتفيد الجمع مع الترتيب كـ(الفاء) و(ثم).

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣٩)، و"شرح قواعد الإعراب" للكافيجي ص(٣١١-٣١٢)، و"شرح الرضي" (٤/ ٤١٩)، و"التصريح" (٢/ ١٤٣)ن و"المساعد" (٢/ ٤٥٤)، و"شرح الكافية" لابن الحاجب (٣/ ٩٨٠).

(٢) الحديث رواه مسلم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا برقم (٢٦٥٥)، ولفظه عنده: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ، أَوِ الْكَيْسُ وَالْعَجْزُ!». أما لفظة: (بقضاء) فليس لها أصل في "مسلم".

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصحيحة" (٢/ ٣٦٠) تحت حديث (٨٦١): أورد صاحب "التاج الجامع للأصول الخمسة" حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ» وقال: رواه الشيخان ومالك، فزاد في متنه لفظة «القضاء»، ولا أصل لها لا عند من ذكرهم، ولا=

وَلَا تَرْتِيبَ فِي[١] الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ(٢)، وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي ظُهُورِ الْمَقْضِيَّاتِ

= عند غيرهم ممن ذكرتهم. على أن قوله: (رواه الشيخان) يوهم أن الحديث عند البخاري في «صحيحه»، لأنه المراد عند إطلاق العزو إليه، ولاسيما إذا قرن مع صاحبه مسلم فقيل: (الشيخان) وإنما أخرجه في «أفعال العباد». اهـ.

إعراب الحديث: **كل شيء**: كل: مبتدأ، وكل مضاف، وشيء: مضاف إليه. **بقضاء**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. **وقدر**: معطوف على (بقضاء). **حتى**: حرف عطف. **العجز والكيس**: رويا بالرفع عطفًا على (كل)، وبالجر عطفًا على (شيء). قاله القاضي عياض. يحتمل أن العجز هنا على ظاهره، وهو عدم القدرة، وقيل: هو ترك ما يجب فعله، والتسويف به وتأخيره عن وقته. ويحتمل العجز عن الطاعات، ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة، والكيس: ضد العجز وهو النشاط والحذق بالأمور، ومعناه: أن العاجز قد قدر عجزه، والكيس قد قدر كيسه. «شرح مسلم» للنووي.

ومثل الحديث في كون (حتى) لمطلق الجمع كالواو قول الشاعر:

لَقَوْمِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

فعطف بـ(حتى) (الأقدمين) مع كونهم متقدمين بيقين. «شرح التسهيل» (٣/ ٣٥٩).

[١] في ط٢: (بين).

(٢) إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما، ولو كانت للترتيب لكان تعلق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مقدمًا على تعلقه بهما.

«الخضري» (٢/ ٩٩)، والسجاعي» ص(١١٣).

فائدة: اختلف العلماء في التفريق بين القضاء والقدر.

فذهب جماعة من أهل العلم -ومنهم ابن القيم- إلى أنه لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو القدر، والقدر هو القضاء، فيترادفان.

وقال بعضهم: القضاء هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقدر هو إيجاد الأشياء على طبق القضاء.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَالُوا -أَيِ: الْعُلَمَاءُ-: الْقَضَاءُ: هُوَ الْحُكْمُ الْكُلِّيُّ الْإِجْمَالِيُّ فِي الْأَزَلِ. وَالْقَدَرُ: جُزْئِيَّاتُ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَتَفَاصِيلُهُ...

وقال في موضع آخر: الْقَضَاءُ: الْحُكْمُ بِالْكُلِّيَّاتِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ فِي الْأَزَلِ. وَالْقَدَرُ: الْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي لِتِلْكَ الْكُلِّيَّاتِ، عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ. اهـ. =

والمقدَّارتِ[١].

[معنى (أو):]

ص- و(أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ[٢]، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخيِيْرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وبعدَ الخبرِ الشَّكَّ أوِ[٣] التَّشْكِيْكَ.

ش- مِثَالُهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف:١٩][٤]، ولِأَحَدِ

= وهذا القول مشهور عن الأشاعرة.

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن القدر: هو تقدير الشيء قبل قضائه، والقضاء: هو الفراغ من الشيء، وعلى هذا القول يكون القدر سابقًا للقضاء عكس القول الثاني.

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: فالقضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه. اهـ.

"غريب الحديث" (٤/ ٧٨)، و"جامع الأصول" (١٠/ ١٠٤).

وهذا القول -أعني الثالث- هو الأقرب إلى الصواب، إن شاء الله.

وهذا التفريق بينهما إنما هو عند الاجتماع، وأما عند الافتراق فقال بعض العلماء: والقضاء والقدر إذا اجتمعا في الذكر افترقا في المعنى، فأصبح لكل واحد منهما معنى يخصه، وإذا افترقا في الذكر دخل أحدهما في معنى الآخر.

انظر كتاب "أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة" ص(٣٣١-٣٣٢)، و"شرح العقيدة الواسطية" للعلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ ص(٥٣٩-٥٤٠)، و"شرح أصول الإيمان" لصالح آل الشيخ (١٤٧-١٤٨).

[١] (والمقدرات) ليس في الأصل، ب، ج، خ، ط١.

(٢) أي: لتعليق الحكم بأحد الأمرين المذكورين قبلها وبعدها، أو الأمور.

"شرح الدماميني على المغني" (١/ ٢٦٤).

[٣] في ب، ج: (والتشكيك).

(٤) الإعراب: لبثنا: فعل وفاعل، يومًا: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(لبثنا). أو: حرف عطف.=

الأشْيَاءِ ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[المائدة:٨٩][1]، وَلِكَوْنِهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ)[2]؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لا بُدَّ فِيهَا مِنْ شَيْئَيْنِ؛ لِأَنَّكَ لَا

= بعض: معطوف على (يومًا)، بعض: مضاف. يوم: مضاف إليه.

(١) الإعراب: **فكفارته**: الفاء: فصيحة، كفارته: مبتدأ. **إطعام**: خبره. **عشرة**: مضاف إليه، وعشرة مضاف. **مساكين**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع. **من أوسط**: جار ومجرور متعلق بصفة لمفعول ثانٍ محذوف والتقدير: إطعام عشرة مساكين قوتًا من أوسط، وأوسط: مضاف. **ما**: اسم موصول في محل جر بالمضاف. **تطعمون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع فاعل. **أهليكم**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وكم: مضاف إليه. **أو**: حرف عطف. **تحرير**: كذلك معطوف على (إطعام) وهو مضاف. **رقبة**: مضاف إليه.

(٢) قال الفاكهي: للتنافي بينهما؛ لأن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي الشيئين. اهـ.

فيتعين في هذا الموضع مع وجود الهمزة العطف بـ(أم) فيقال: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت).

وممن نص على تعين العطف بـ(أم) في هذه المواضع: أَبُوعَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، والسيرافيُّ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وغيرهم.

وأما إذا لم توجد الهمزة نحو: (سواء عليَّ قمت أو قعدت) فالظاهر من التعليل المذكور أنه يرى المنع أيضًا، وخَطَّأ في "المغني" الفقهاء في قولهم: (سواء كذا أو كذا)، ونبه إلى أن الصواب العطف بـ(أم)، ونقد الجوهري في استعماله (أو) بدل (أم) حيث قال الجوهري: وتقول: (سواء عليَّ قمت أو قعدت)، وعد ما استعمله سهوًا.

وظاهر كلام أبي علي الفارسي منع العطف بـ(أو) في هذا الموضع.

القول الثاني: أنه يجوز أن يعطف بـ(أو) بعد حذف الهمزة، فيقال: (سواء عليَّ قمت أو قعدت). ذكر ذلك السيرافي، وابن الحاجب، والرضي.

فإن قلت: ما وجه العطف بـ(أو) والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعدًا، و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؟

قلت: وجَّهَهُ السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة، فإذا قلت: (سواء قمت أو=

تَقُولُ: (سَوَاءٌ عليَّ هَذَا الشَّيْءُ).

وَلَهَا أَرْبَعَةُ مَعَانٍ: مَعْنَيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ[1]، وَهُمَا: التَّخْيِيرُ، وَالْإِبَاحَةُ، ومَعْنَيَانِ بَعْدَ الْخَبَرِ[2]، وهُمَا: الشَّكُّ[3] وَالتَّشْكِيكُ[4].

= قعدت) فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليَّ سواء، فلا يكون (سواء) خبرًا مقدمًا ولا مبتدأ، فليس التقدير: (قيامك أو قعودك سواء)، أو (سواء عليَّ قيامك أو قعودك)، بل: (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر.

وأما المجمع اللغوي المصري فأجاز استعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها، فيقال: (سواء عليَّ أحضرت أو غبت)، و(سواء عليَّ حضرت أو غبت)، ورأى أن الفصيح هو استعمال الهمزة و(أم) في أسلوب (سواء).

"المغني" (١/٤٣)، و"القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة" ص(٢٩٦) وما بعدها، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/٢٤٢)، و"شرح المغني" للدماميني (١/١٧٧-١٧٨)، و"شرح الرضي" (٤/٤٤١)، و"الصبان" (٣/٩٩)، و"الخضري" (٢/ ١٠٠).

(١) المراد بالطلب الصيغة التي تدل على معنى الأمر، سواء كانت فعل الأمر أم لام الأمر الداخلة على الفعل المضارع، وأما بقية أنواع الطلب لا يتأتى بها تخيير ولا إباحة، هكذا قال بعضهم، وفي "الرضي" ما يخالفه في غير الاستفهام. قال رَحِمَهُ اللهُ: وإذا كان في الأمر فله معنيان: التخيير والإباحة...، ثم قال: وأما في سائر أقسام الطلب، فالاستفهام نحو: (أزيد عندك أو عمرو؟) لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأما التمني نحو: (ليت لي فرسًا أو حمارًا)، فالظاهر فيه جواز الجمع؛ إذ في الغالب من العادات أن من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما، وأما التحضيض نحو: (هلا تعلم الفقه أو النحو؟)، و(هلا تضرب زيدًا أو عَمْرًا؟)، والعرض نحو: (ألا تتعلم الفقه أو النحو؟)، و(ألا تضرب زيدًا أو عمرًا؟) فكالأمر في الإباحة، والتخيير بحسب القرينة.

"شرح الكافية" (٤/ ٤٢١، ٤٢٣)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٤٠).

(٢) المراد بالخبر الكلام الخبري وهو: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته.

(٣) والشك يكون من المتكلم في الحكم.

(٤) أي: من المتكلم على المخاطب والسامع، وذلك بأن يخفي المتكلم الحقيقة المعروفة له ويكتمها عن المخاطب والسامع؛ رغبة في عدم إثارتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك.

"ضياء السالك" (٣/ ٢٠٠). =

فَمِثَالُهَا لِلتَّخْيِيرِ: (تزوَّجْ هِندًا أَوْ أُختَهَا)، ولِلْإِبَاحَةِ: (جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابنَ سِيرِينَ)، والفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ التَّخْيِيرَ يَأْبَى جَوَازَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَالإِبَاحَةَ لَا تَأْبَاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ تَزَوُّجِ[1] هِنْدٍ وَأُخْتِهَا، وَلَهُ أَنْ يُجَالِسَ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ جَمِيعًا؟[2](٣)

وَمِثَالُهَا لِلشَّكِّ قولُكَ: (جَاءَ زيدٌ أَوْ عمرٌو) إِذَا لَمْ تَعْلَمِ الْجَائِيَ مِنْهُمَا.

ومِثَالُهَا لِلتَّشْكِيكِ قَوْلُكَ: (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) إِذَا كُنْتَ عَالمًا بِالجَائِي مِنْهُمَا، وَلَكِنَّكَ أَبْهَمْتَ عَلَى الْمُخَاطَبِ.

وَأَمْثِلَةُ ذَلِكَ مِنَ التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾[المائدة:٨٩] الآيَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الجمعُ بَيْنَ الْجَمِيعِ عَلَى اعْتِقَادِ[4] أَنَّ الْجَمِيعَ هُوَ الْكَفَّارَةُ(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو

= تنبيه: عبر المصنف في «أوضح المسالك» بالإبهام، وهنا عبر بالتشكيك، والمفهوم من كلام النحويين أنَّ الإبهام هو التشكيك ولا فرق بينهما، وظاهر عبارة بعض العلماء التفريق بينهما، فإنه ذكر فيها الشك والتشكيك والإبهام.

قال الدسوقي: والفرق بين الإبهام والتشكيك أن القصد من الثاني إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه، والقصد من الأول إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له لغرضٍ كقطع اللجاج، من غير قصد إلى إيقاعه في الشك، وإن كان ذلك يحصل له إلا أنه غير مقصود، وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد. اهـ. «شروح التلخيص» (١/ ٣٨٥).

[1] في ب، خ: (تزويج). [2] في ج: (معًا).

(٣) وقال الرضي: فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف في الغالب، فهي للإباحة، نحو: (تعلم الفقه أو النحو)، و(جالس الحسن أو ابن سيرين)، وإلا فهي للتخيير، نحو: (اضرب زيدًا أو عمرًا). اهـ.

«شرح الكافية» (٤/ ٤٢٢).

[4] في خ: (اعتقاده).

(٥) فإن جمع بينها فيوقع واحدة كفارة، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك. والآية تؤول بالطلب، والتقدير: كفروا بالإطعام أو الكسوة أو التحرير، ولا فرق في الطلب بين الأمر=

بيوت آبائكم ﴾[النور:٦١][1] الآيَةَ، وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[الكهف:١٩][2]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ

= الملفوظ والملحوظ. ونظير الآية المذكورة قوله: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: ليفد، والآيتان مثال للتخيير.

(١) صواب الآية: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَٰمِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَٰلَٰتِكُمْ ﴾[النور:٦١] .

الإعراب: **ليس**: فعل ماضٍ ناقص. **على الأعمى**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) مقدم. **حرج**: اسم (ليس) مؤخر. **ولا**: الواو: عاطفة، لا: زائدة؛ لتوكيد النفي. **على الأعرج حرج، وعلى المريض حرج**: معطوفان على قوله: (على الأعمى حرج). **ولا على أنفسكم**: الواو: عاطفة، لا: زائدة؛ لتوكيد النفي، على أنفسكم: جار ومجرور معطوف على قوله (على الأعمى)، وكُمْ: مضاف إليه. **أن**: حرف مصدر ونصب واستقبال. **تأكلوا**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلق بـ(حرج) والتقدير: حرج في أن تأكلوا، أي: (في الأكل)، ويجوز أن يجعل منصوبًا بنزع الخافض. **من بيوتكم**: جار ومجرور متعلق بـ(تأكلوا). **أو بيوت آبائكم**: معطوف على (بيوتكم)، وآبائكم: مضاف إليه.

وهذه الآية مثال للإباحة كما صرح به في «الشذور»، والطلب فيها ملحوظ، فهي في قوة (كلوا من بيوتكم أو بيوت ءابائكم...) الآية.

ونظير هذه الآية في إفادة الإباحة قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النور: ٣١].

(٢) الإعراب: **لبثنا**: فعل وفاعل، **يومًا**: ظرف زمان متعلق بـ(لبثنا)، **أو**: حرف عطف، **بعض**: معطوف على (يومًا) وهو ظرف مثله واكتسب الظرفية من المضاف إليه، وبعض: مضاف، ويوم: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وهذه الآية مضاف للشك.

مُّبِينٍ ﴾[سبإ:٢٤][1].

[معنى (أم):]

ص- و(أَمْ) لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ[2] دَاخِلَةٍ[3] عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ[4].

ش- تَقُولُ: (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟) إذَا كُنْتَ قاطعًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ، وَلَكِنَّكَ شَكَكْتَ فِي عَيْنِهِ، وَلِهَذَا[5] يَكُونُ الْجَوَابُ بِالتَّعْيِينِ، لَا بِـ(نَعَمْ) ولا بـ(لَا)[6]، وتُسَمَّى

---

(١) الإعراب: وإنا: الواو: عاطفة، إنا: (إنّ) مع اسمها. أو: عاطفة. إياكم: ضمير منفصل في محل نصب معطوف على اسم (إنّ)، وكُمْ: حرف خطاب، والميم: علامة الجمع. لعلى هدى: اللام: مزحلقة، على هدى: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إن). أو: حرف عطف. في ضلال: جار ومجرور معطوف على قوله: (على هدى). مبين: صفة لـ(ضلال).

وهذه الآية مثال للتشكيك.

واختلف النحاة: هل الشاهد في (أو) الأولى أم الثانية؟

قال في "المغني": الشاهد في الأولى. وقال الدماميني: الشاهد فيهما. والأقرب أن الشاهد في الثانية فقط؛ لأن الشرط: تقدم كلام خبري، وهو إنما يتحقق بقوله: (لعلى هدى)؛ لأن ما قبله ليس كلامًا، وإلى هذا أشار في "شرح التوضيح" فقال: (فإنا أو إياكم على هدى) كلام خبري، و(أو في ضلال مبين) للإبهام، فيكون الشاهد في الثانية. اهـ.

"التصريح" (٢/ ١٤٥)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٤١).

ومعنى الآية: أن أحد الفريقين -منا أو منكم- ثابت له أحد الأمرين في كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، وجاء الكلام في صورة الاحتمال، مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى، ومن عبد غيره فهو في ضلال؛ توطينًا للمخاطب؛ ليكون أكثر قبولاً لما يلقى إليه.

"حاشية الصبان" (٣/ ١٠٦)، و"التصريح" (٢/ ١٤٥).

(٢) يقال لها: همزة التعيين. [٣] في الأصل: (دخلت).

(٤) أي: في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين.

(٥) أي: ولأجل كونك قاطعًا بوجود أحدهما، شاكًا في عينه. "الفيشي" (١٦٧).

(٦) لعدم التعيين، ومثلهما الجواب بقولك: أحدهما عندي فهو أيضًا لا يفيد التعيين.

(أَمْ) هَذِهِ مُعَادِلَةً، لِأَنَّهَا عَادَلَتِ[١] الْهَمْزَةَ فِي الِاسْتِفْهَامِ بِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَدْخَلْتَ الْهَمْزَةَ عَلَى أَحَدِ الِاسْمَيْنِ، اللَّذَيْنِ اسْتَوَى الْحُكْمُ فِي ظَنِّكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَأَدْخَلْتَ (أَمْ) عَلَى الْآخَرِ، وَوَسَّطْتَ بَيْنَهُمَا مَا لَا تَشُكُّ فِيهِ -وَهُوَ قَوْلُكَ: (عِنْدَكَ)- وَتُسَمَّى أَيْضًا مُتَّصِلَةً؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ(٢).

---

[١] في ط٢: (عادلت)، وفي خ: (معادلة للهمزة).

(٢) أي: فالاتصال بين السابق واللاحق، فأطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين، فتسميتها بذلك لأمر خارج. وبعضهم يقول: سميت بذلك؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة، فعلى هذا فالاتصال راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج.

"حاشية الدسوقي" (١/ ٤٢)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٤٤-٢٤٥)، و"التصريح" (٢/ ١٤٣-١٤٤).

فائدة: وتقع أيضًا (أم) المتصلة أو المعادلة بعد همزة يقال لها همزة التسوية، وسميت بذلك لوقوعها غالبًا بعد لفظ: (سواء) أو (لا أبالي) ومتصرفاته، نحو قولك: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت)، قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، ونحو: (لا أبالي أقام زيد أم قعد).

ولا تقع هذه إلا بين جملتين، وهما في تأويل مفردين، والتقدير فيما ذكر: سواء علي قيامك وقعودك، وسواء عليهم إنذارك وعدم إنذارك، وسواء علينا جزعنا وصبرنا، ولا أبالي بقيام زيد وقعوده.

فإن وقعت (أم) بعد غير همزة التعيين وهمزة التسوية كانت منقطعة غير متصلة، وتكون بمعنى (بل) وهو الإضراب، ولا يفارقها هذا المعنى، وتختص بالدخول على الجمل، وليست عاطفة عند الجمهور، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هل...

وقد تقتضي مع ذلك الإضراب استفهامًا حقيقيًّا، وهو الطلبي، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، أي: بل أهي شاء، أو استفهامًا إنكاريًّا كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، أي: بل أله البنات؟! إذ لو جعلت للإضراب المحض هنا للزم المحال، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك.

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها، لا ارتباط لأحدهما بالآخر.

"أوضح المسالك" (٣/ ٣٢٧) وما بعدها، و"التصريح" (٢/ ١٤٢-١٤٣-١٤٤)، و"شرح=

[معاني (لا) و(لكن) و(بل) وما بينهن من الاتفاق والافتراق]

ص- وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَإِ فِي الْحُكْمِ، (لَا) بَعْدَ إِيجَابٍ، و(لَكِنْ)، و(بَلْ) بَعْدَ نَفْيٍ، ولِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا (بَلْ) بَعْدَ إِيجَابٍ.

ش- حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ بَيْنَ (لَا)، و(لَكِنْ)، و(بَلْ) اشْتِرَاكًا وَافْتِرَاقًا.

فَأَمَّا اشْتِرَاكُهَا، فَمِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُفِيدُ رَدَّ السَّامِعِ عَنِ الْخَطَإِ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا افْتِرَاقُهَا، فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضًا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (لَا) تَكُونُ لِقَصْرِ[1] الْقَلْبِ وَقَصْرِ الْإِفْرَادِ[2].

= الرضي» (٤/ ٤٣٦-٤٣٧)، و«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٤٥)، و«المغني مع شرح الدماميني» (١/ ٦٤-٦٥-٦٦).

(١) القصر لغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أي: محبوسات فيها.

وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. والشيء الأول هو المقصور، والثاني المقصور عليه، والطريق المخصوص هو: أدوات القصر. وأشهرها في الاستعمال أربعة:

وهي: النفي، والاستثناء، و(إنما)، والعطف بـ(لا، وبل، ولكن)، وتقديم ما حقه التأخير.

قوله: لقصر القلب: يكون ذلك إذا كان المخاطب يعتقد عكس الحكم، وسمي بذلك لقلب الحكم عليه.

(٢) إذا كان المخاطب يعتقد الشركة فقصر الإفراد يخاطب به من يعتقد الشركة، وقصر القلب يخاطب به من يعتقد عكس الحكم الواقع.

وللعطف بـ(لا) شروط:

إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، نحو: (هذا زيد لا عمرو)، أو أمر، نحو: (اضرب زيدًا لا عمرًا)، أو نداء؛ خلافًا لابن سعدان، نحو: (يا بن أخي لا ابن عمي)، وألَّا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نص عليه السهيلي، فلا يجوز: (جاءني رجل لا زيد)، ويجوز: (جاءني رجل لا امرأة)؛ إذ لا يصدق أحدهما على الآخر. «الأشموني» (٣/ ١١١).

و(بَلْ)[(١)]، و(لَكِنْ)[(٢)] إِنَّمَا يَكُونَانِ لقَصْرِ الْقَلْبِ فَقَطْ، تَقُولُ: (جَاءَنِي زيدٌ لَا عمرٌو)؛ ردًّا عَلَى مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ (عَمْرًا) جَاءَ دُونَ (زَيْدٍ)، أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَا معًا، وَتَقُولُ: (مَا جَاءَنِي زيدٌ لكنْ عَمْرٌو أَوْ بلْ عمرٌو)؛ ردًّا عَلَى مَنِ اعْتَقَدَ الْعَكْسَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ (لَا) إِنَّمَا يُعطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، و(لَكِنْ) إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ[(٣)]، و(بَلْ) يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا[(٤)]، ويُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ، وَمَعْنَاهَا حِينَئِذٍ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لِمَا بَعْدَهَا، وَصَرْفُهُ عَمَّا قَبْلَهَا، وتَصْيِيرُهُ كَالمَسْكُوتِ عَنْهُ، مِنْ قِبَلِ[٥] أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زيدٌ بلْ عمرٌو).

وَقَدْ تَضَمَّنَ سُكُوتِي عَنْ (إِمَّا) أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ، وَهُوَ الْحَقُّ[(٦)]، وَبِهِ قَالَ

---

(١) ويشترط للعطف بها: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي، ومعناها بعد الإيجاب والأمر سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، نحو: (جاء زيد بل عمرو)، و(اضرب زيدًا بل عمرًا). ومذهب المحققين أن الأول يبقى مسكوتًا عنه؛ فيحتمل ثبوت الحكم له وعدمه، فكأن المتكلم قال: أَحْكُمُ على الثاني ولا أتعرض للأول، وبعد الأخيرين -أي: النفي والنهي- تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: (ما جاء زيد بل عمرو)، و(لا يقم زيد بل عمرو).

(٢) ويشترط للعطف بها: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أونهي، وألَّا تقترن بالواو.
"أوضح المسالك" (٣/ ٣٤٠) وما بعدها.

(٣) وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب، نحو: (جاءني زيد لكن عمرو)؛ حملًا على (بل).
قال الرضي: وليس لهم به شاهد، وكون وضع (لكن) لمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك إلا أن لا يسلموا هذا الوضع. اهـ.
"شرح الكافية" (٤/ ٤٤٧)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٩٨)، و"التصريح" (٢/ ١٤٧).

(٤) وهو رد السامع عن الخطإ في الحكم إلى الصواب.

[٥] في الأصل، ب، ج: (قبيل).

(٦) وهو قول جماعة، والعاطف عندهم إنما هو الواو التي قبلها، وهي لمعنى من المعاني المفادة بـ(أو)، =

الْفَارِسِيُّ[1]، وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ[2]: عَدُّهَا فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ سَهْوٌ ظَاهِرٌ.

= ونقل ابن عصفور الإجماع على أنها غير عاطفة، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

قال الدماميني: ليس نقله بسديد؛ لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك. اهـ.

وزعم بعضهم أن (إما) -في قولهم: (جاء إما زيد وإما عمرو)- عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت (إما) الثانية على (إما) الأولى. قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب. وقال الرضي: غير موجود.

"المغني" (١/ ٥٩-٦٠)، و"شرح المغني" للدماميني (١/ ٢٢٨-٢٢٩)، و"شرح الرضي" (٤/ ٤٣٠)، و"الهمع" (٣/ ٢٠٩)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٤٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٤٤)، و"المساعد" (٢/ ٤٤١-٤٤٢).

(١) انظر رأيه في كتابه "الإيضاح" ص(٢٢٤)، و"التسهيل" مع شرحه (٣/ ٣٤٣)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٤٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٧٦)، و"الهمع" (٣/ ٢١٠)، و"شرح الكافية" للرضي (٤/ ٤٣٠)، و"المساعد" (٢/ ٤٤١)، و"الجنى الداني" ص(٥٢٩)ن و"المغني" (١/ ٥٩)، و"شرح الأشموني" (٣/ ١٠٩)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٣٥).

ومن ذهب إلى ذلك أيضًا يُونُس، وَابْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ بُرْهَانٍ. ويؤيد قولهم: أنها مجامعة للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف.

والقول بأنها عاطفة هو قول أكثر النحويين.

ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة. "الصبان" (٣/ ١٠٩).

(٢) انظر كتابه "المقتصد في شرح رسالة الإيضاح" (٢/ ٢٤١).

[باب: البدل]

ص- والبَدَلُ وهو: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ.

وَهُوَ سِتَّةٌ، (بَدَلُ كُلٍّ) نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[النبأ:٣١-٣٢]، و(بَعْضٍ) نَحْوُ: (مَنِ اسْتَطَاعَ)، و(اشْتِمَالٍ) نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ و(إِضْرَابٍ)، و(غَلَطٍ)، و(نِسْيَانٍ)، نَحْوُ: (تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ)، بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيُّنِ الْخَطَإِ.

ش- الْبَابُ الْخَامِسُ مِنْ أَبْوَابِ التَّوَابِعِ: الْبَدَلُ(١).

[تعريف البدل لغة واصطلاحًا]

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: العِوَضُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[القلم:٣٢](٢).

وَفِي الِاصْطِلَاحِ: (تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ، بِلَا وَاسِطَةٍ)(٣)، فَقَوْلِي: (تَابِعٌ) جِنْسٌ

---

(١) وهذه التسمية للبصريين، واختلف في تسميته عند الكوفيين، فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير. اهـ.
"التصريح" (٢/ ١٥٥)، و"المساعد" (٢/ ٤٢٧).

(٢) الإعراب: عسى: فعل ماضٍ ناقص. ربنا: اسم (عسى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونا: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. يبدلنا: يبدل: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على (رب). خيرًا: مفعول به ثانٍ. منها: جار ومجرور متعلق بـ(خيرًا)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب خبر (عسى).

(٣) قال ابن مالك رحمه الله:

التَّـابِعُ الْمَقْصُودُ بِـالْحُكْمِ بِـلَا وَاسِـطَةٍ هُـوَ الْمُسَـمَّى بَـدَلَا

يَشْمَلُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ، وَقَوْلِي: (مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ) مُخْرِجٌ لِلْنَّعْتِ، وَالتَّأْكِيدِ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ؛ فَإِنَّهَا مُكَمِّلَةٌ لِلْمَتْبُوعِ مَقْصُودٌ[١] بِالحُكْمِ، لَا أَنَّهَا هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْحُكْمِ، و(بِلَا وَاسِطَةٍ) مُخْرِجٌ لِعَطْفِ النَّسَقِ كَ(جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ تَابِعًا مَقْصُودًا بِالْحُكْمِ، لَكِنَّهُ[٢] بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ(٣).

[أقسام البدل]

وَأَقْسَامُهُ سِتَّةٌ(٤):

---

[١] في ح، ط٢: (المقصودة). [٢] في ب، ج، ط١، ط٢: (ولكنه).

(٣) فالمقصود بالواسطة حرف العطف لا مطلق الواسطة، فقد يقصد البدل بواسطة حرف الجر ولا يخرجه عن البدلية؛ لأنه غير حرف العطف، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. فـ(لمن) و(لأولنا وآخرنا) بدلان من الضمير المجرور باللام في (لكم) و(لنا).
"الصبان" (٣/ ١٢٢)، و"الخضري" (٢/ ١٠٧).

(٤) وزاد بعضهم قسمًا سابعًا، وهو (بدل الكل من البعض)، نحو: (جئتك غداةً يومَ الجمعة)، فـ(يوم الجمعة) بدل من (غداة) بدل كل من بعض، واستدل له بقوله:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

و(طلحة الطلحات) هو رجل من بني خزاعة زَوَّجَ مائةَ رجل من عشيرته، مائةَ بِكْرٍ من أهله، وتحمَّل مهورهنَّ من ماله، فولدت كل بكر منهن غلامًا فسمته طلحة، فلما كثر عددهم قالوا: طلحة الطلحات، منسوب إلى هذه المائة، فـ(طلحة الطلحات) في البيت بدل من (أعظمًا) بدل كل من بعض، ورُدَّ بأنه أطلق الأعظم على الكل من باب إطلاق البعض على الكل مجازًا، فهو بدل كل من كل. واختار السيوطي إثبات هذا القسم، واستدل له بقوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]، فـ(جنات عدن) بدل من الجنة بدل كل من بعض؛ لأن الجنات جمع جنة وهي مفرد، ورُدَّ بأنه يجوز أن تكون (أل) في (الجنة) للجنس أو الاستغراق، فهو بدل كل من كل.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٨٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٥٥)، و"الهمع" (٣/ ١٧٩)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ١٧٢). =

أَحَدُهَا: (بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ)(١)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا الثَّانِي فِيهِ عَيْنُ الأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ:

= تنبيه: هذه الأقسام الستة تجري في الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾[الفرقان: ٦٨-٦٩]، فـ(يضاعف) بدل من (يلق) بدل كل، قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام. وجعل بعضهم الآية من بدل الاشتمال.

و(بدل البعض)، نحو: (إن تُصَلِّ تسجدْ لله يرحمْك)، فـ(تُصَلِّ) بدل بعض من كل.

و(بدل الاشتمال)، كقوله:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

لأن الأخذ كرهًا والمجيء طائعًا من صفات المبايعة.

و(بدل الإضراب والغلط)، نحو: (إن تطعم زيدًا تكسه أكرمك). اهـ. كلام الشاطبي وسبقه لذلك المرادي.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٨٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٦١-٢٦٢)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٣١).

(١) قال ابن القيم في "بدائع الفوائد" (٤/ ١٦٧): وأحسن من هذه التسمية أن يقال: (بدل العين من العين)، وبعضهم يقول: (بدل الموافق من الموافق)؛ لأن هذا البدل يجرى فيما لا يقبل التبعيض والكل، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[الشورى:٥٢-٥٣]. اهـ.

وعبر عنه بعضهم بـ(بدل الشيء من الشيء).

والاصطلاح الذي ذكره المصنف هو للجمهور.

"الارتشاف" (٤/ ١٩٦٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٣٣)، و"الهمع" (٣/ ١٧٦).

وهذا البدل يوافق المبدل منه في التذكير والتأنيث، نحو: (مررت بأخيك زيد) و(بأختك هند)، وفي الإفراد كما مثلنا، وفي التثنية نحو: (عرفت ابنيك المحمدَين)، وفي الجمع: (عرفت أصحابك الزيدِينَ)، إلا إن كان المبدل منه لفظ المصدر، فإنه قد يبدل منه الجمع، نحو: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، أو قصد التفصيل، نحو قوله:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

و(مررت بإخوتك زيدٍ، وبكرٍ، وخالدٍ).

"الارتشاف" (٤/ ١٩٦٤)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٣٣).

ولا يحتاج هذا النوع إلى ضمير يربطه بالمبدل؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن=

(جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ:٣١-٣٢][1].

وَإِنَّمَا لَمْ أَقُلْ: (بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ)؛ حَذَرًا مِنْ مَذْهَبِ مَنْ لا يُجِيزُ إِدْخَالَ (أَلْ) عَلَى (كُلٍّ)[2]، ...

= الجملة التي هي نفس المبتدإ في المعنى لا تحتاج إلى رابط. «التصريح» (٢/ ١٥٦).

(١) الإعراب: مفازًا: اسم (إن) مؤخر من قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١﴾. حدائق: بدل كل من (مفازًا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ولم ينون؛ لصيغة منتهى الجموع.

(٢) وهذا مذهب الجمهور؛ لملازمتها للإضافة لفظًا أو نية، وأجازه الْأَخْفَشُ، وَالْفَارِسِيُّ، وَالْجَوْهَرِيُّ، وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وَابْنُ السَّيِّدِ الْبَطَلْيُوسِيُّ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ، والباقولِيُّ، ومَلِكُ النُّحَاةِ، وَابْنُ الْحَنْبَلِيِّ، وَنُسِبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ، وَلَيْسَ في كتابه نَصٌّ عَلَى ذلك، وهو اخْتِيَار أصحاب الْمَجْمَعِ اللُّغَوِيِّ بمصر.

واحتج هؤلاء العلماء لدخول الألف واللام على (كل) و(بعض) بما يأتي:

أولًا: ما سمع من قول المرقش الأصغر:

شَـهِدْتُ بِـهِ مِـنْ غَـارَةٍ مُسْـبَطِرَّةٍ ... يُطَاعِنُ بَعْضَ الْقَوْمِ وَالْبَعْضُ طُوَّحُوا

وقول سحيم عبدِ بني الحسحاس:

رَأَيْـتُ الْغَـنِيَّ وَالفَقِـيرَ كِلَيْهِمَـا ... إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ للكلِّ مَعْمِدَا

وجاء في شعر مجنون ليلى:

لَا تُنْكِرِ الْبَعْضَ مِنْ دَيْنِي فَتَجْحَدَهُ ... وَلَا تُحَدِّثَنِي أَنْ سَـوْفَ تَقْضِـينِي

ثانيًا: أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: (مررت بهم كلًا)، فينصبون (كلًا) على الحال، ويجرونه مجرى: (مررت بهم جميعًا)، وإذا جاز انتصاب (كل) على الحال فلا إشكال في جواز دخول (أل) عليه؛ لأنه قد ثبت تنكيره.

ومما يؤيد ما ذهبوا إليه أيضًا: أن الألف واللام قد تدخلان لغير التعريف، وإنما لمعاقبة الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، أي: مأواه، وقوله: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، أي: هواها.

وبهذا تعلل الأخفش على جواز ذلك، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وعندي لا مانع من دخول الألف واللام على (كل)، و(بعض)، و(غير)؛ لأن اللام فيها ليست للتعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة. =

وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ الزَّجَّاجِيُّ فِي «جُمَلِهِ»[(١)]، واعْتَذَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ تَسَامَحَ فِيهِ؛ مُوَافَقَةً لِلنَّاسِ[(٢)].

الثَّانِي: (بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ)، وَضَابِطُهُ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي جُزْءًا مِنَ الأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:٩٧][(٣)]، فـ(مَنِ اسْتَطَاعَ): بَدَلٌ مِنَ النَّاسِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ[(٤)]، وَقِيلَ: فَاعِلٌ[(٥)] بِالْحَجِّ، أَيْ: وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحُجَّ مُسْتَطِيعُهُمْ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ[(٦)]: إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: مَنِ اسْتَطَاعَ فَلْيَحُجَّ، وَلَا

= «حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٥٢-٢٥٣)، و«الخضري» (٢/ ١٠٩)، و«قرارات المجمع اللغوي» صـ(١٣٧-١٣٨)، و«قرارات المجمع» دراسة وتقويم خالد بن مسعود صـ(٦٥-٧٣)، و«النكت» للسيوطي (٢/ ١٦٩-١٧٠).

(١) انظر كتابه «الجمل» صـ(٢٣).

(٢) مع أنه مع الجمهور في منع دخول (أل) على (كل) و(بعض)، قال في «الجمل» صـ(٢٤-٢٥): وإنما قلنا (البعض) و(الكل) مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز.
وهذا الاستعمال استعمله المصنف في باب التوكيد مع تحاشيه له هنا، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأنك عبرت بـ(الكل) عن (البعض). اهـ.
ويعتذر له بما اعتذر الزجاجيُّ في «جمله»، والله أعلم.

(٣) الإعراب: ولله: الواو: استئنافية، لله: متعلق بمحذوف خبر مقدم. على الناس: متعلق بما تعلق به (لله). حج: مبتدأ مؤخر، وحج: مضاف. البيت: مضاف إليه. مَن: اسم موصول بدل بعض من (الناس). استطاع: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (من). إليه: جار ومجرور متعلق بـ(استطاع)، والضمير في (إليه) الظاهر عوده على (الحج)؛ لأنه محدث عنه، وقيل: يعود على (البيت). سبيلًا: مفعول به لـ(استطاع).
وعلى هذا القول -أي: بدلية (من) من (الناس) بدل بعض- فالرابط محذوف تقديره (من استطاع منهم...)؛ لأن بدل البعض لا بدَّ فيه من رابط يربطه بالمبدل منه.

(٤) وهذا قول أكثر النحويين.

(٥) والقائل بذلك ابن السيد، كما في «المغني» (٢/ ٥٣٦)، و«التصريح» (٢/ ١٥٧).

(٦) انظر رأيه في «البحر المحيط» (٣/ ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٤٩٨)، و«إعراب القرآن»=

حَاجَةَ لِدَعْوَى الْحَذْفِ مَعَ إِمْكَانِ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي[١] يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنَّ مُسْتَطِيعَهُمْ يَحُجُّ[٢]، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ[٣]؛ فَتَعَيَّنَ[٤] الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

= للنحاس (١/ ٣٩٦)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (٣/ ١٠٨)، و"المغني" (٢/ ٥٣٦)، و"التصريح" (٢/ ١٥٧).

(١) وهو كون (من) فاعلًا.

(٢) فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج.

وهذا القول فيه -مع فساد المعنى المذكور- ضعف من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة، كقوله:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

فيمن رواه برفع (أفواه).

قال المصنف: والحق جواز ذلك في النثر إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى...، ومن مجيئه في النثر: الحديث: «وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس. اهـ. "المغني" (٢/ ٥٣٦)، وانظر "بدائع الفوائد" (٢/ ٣٩).

(٣) لأنه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع، مع أن التكليف إنما هو منوط بالمستطيع؛ لوجود شرط التكليف وهو الاستطاعة، فقد لزم على جعل (من) فاعلًا فساد في المعنى.

وهذا البطلان والفساد المعنوي إن جُعِلَتْ (أل) في الناس للاستغراق، فإن جُعِلَتْ للعهد الذكري، والمراد حينئذٍ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل (من) فاعلًا، والناس وإن تقدم في اللفظ، لكنه مؤخر في الرتبة، والتقدير حينئذٍ: حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس، أي: هؤلاء الناس المذكورين، غايته أن فيه إظهارًا في محل الإضمار أي: عليهم.

قال الناصر: وسدُّ الضمير مسد (أل) ومصحوبها علامة على أن (أل) للعهد الذكري، بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية، فقد صرح كثير بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره حملت على العهد؛ نظرًا للقرينة المرشدة. اهـ.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١٠٥-١٠٦).

[٤] في ح، ط٢: (يتعين).

وَإِنَّمَا لَمْ أَقُلِ: (الْبَعْضَ) -بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ- لِمَا قَدَّمْتُ فِي (كُلّ).

وَالثَّالِثُ: (بَدَلُ الاشْتِمَالِ)[1]، وَضَابِطُهُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مُلَابَسَةٌ بِغَيْرِ الْجُزْئِيَّةِ[2]، كَقَوْلِك: (أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ)، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة:٢١٧][3].

---

(١) المراد بالاشتمال: مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية، والاشتمال قد يكون في أمر مكتسب، كـ(العِلْم)، و(الكرم)، و(الزهد)، و(الورع)، و(الحلم) وغيرها، أو غير مكتسب لكنه ملازم لصاحبه، كـ(الحُسْن)، و(الجمال)، أو غير ملازم، كـ(الكلام)، وقد يكون الاشتمال بطريق التبعية، كـ(الثوب)، و(الفرس).

"الارتشاف" (٤/ ١٩٦٦)، و"ضياء السالك" (٤/ ٢٦٦)، و"التصريح" (٢/ ١٥٨)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٣٥).

(٢) أي: والكلية كما في بعض النسخ؛ لأجل إخراج بدل الكل من الكل، ولا بدَّ مع هذا النوع من ضمير رابط ملفوظ به كما مثل، أو مقدر كقوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤-٥]، فـ(النار) بدل من الأخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره: (فيه)، ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض، وبدل الاشتمال رابطًا.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(١٠٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٥٣).

تنبيه: قال الدنوشري: قال المرادي: لا بدَّ في بدل الاشتمال من مراعاة أمرين:

أحدهما: إمكان فهم معناه عند الحذف، ومن ثَمَّ جعل نحو: (أعجبني زيد أخوه) بدل إضراب، لا بدل اشتمال؛ إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول.

والآخر: حسن الكلام على تقدير حذفه، ومن ثَمَّ امتنع نحو: (أسرجت زيدًا فرسَه)؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن، فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ١٥٧-١٥٨)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٥٣)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ١٧٠)، "شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٧٦)، و"المساعد" (٢/ ٤٣٤).

(٣) الإعراب: **يسألونك**: فعل، وفاعل، ومفعول. **عن الشهر**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **الحرام**: صفة لـ(الشهر). **قتال**: بدل من (الشهر) بدل اشتمال. **فيه**: جار ومجرور متعلق بـ(قتال) أو بمحذوف نعت لـ(قتال). =

= مسألة: اختلف النحاة في المشتمِل في بدل الاشتمال:

فذهب الفارسي والرماني في أحد قوليهما، وخطاب الماردي، واختاره ابن مالك في "التسهيل وشرحه"، إلى أن الأول مشتمل على الثاني -أي: المبدل منه مشتمل على البدل- واشتماله عليه من حيث كونه مشعرًا به ومتقاضيًا له -أي: طالبًا له- بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، فيجيء هو مبينًا لما أجمل أولاً، ويظهر هذا الكلام وينزل بالمثال، فإذا قلت: (سُرق زيدٌ ثوبُه) فالمبدل منه وهو (زيد) والبدل هو (ثوبه).

فإذا قلت: (سُرق زيد) وسكتَّ، فيكون المبدل منه (زيد) اشتمل على البدل وغيره؛ لأنه يحتمل أن الذي سرق هو ثوبه، أو سيارته، أو قلنسوته، أو عمامته، فهذا إجمال، فتبقى النفس متشوقة لذلك البدل، فإذا قلت: (ثوبه) صار كأنه من ذكر خاص بعد عام، فالمبدل منه وهو (زيد) اشتمل على البدل بطريق الإجمال؛ لأنه احتمله وغيره كما علمت، ومثله: (أعجبني زيد علمه).

وذهب الفارسي والرماني -في أحد قوليهما- إلى أن الثاني اشتمل على الأول.

وهذا القول فيه نظر؛ لأنه وإن ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في سلب زيد ثوبه، لم يطرد في: (أعجبني زيد علمه وفصاحته)، و(كرهت زيدًا ضجره)، و(سلب زيد فرسه) ونحوها، فإن الثاني غير مشتمل على الأول.

وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ، والسيرافيُّ، وَابْنُ جِنِّيْ، وَابْنُ الباذشِ، وَابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ، وَابْنُ الأَبْرَشِ إلى أنه لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل العامل المسند إلى المبدل منه، على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًّا بغير الأول، ولهذا لا يجوز: (ضُرِبَ زيدٌ عبدُه) على الاشتمال؛ لاكتفاء المسند بالأول، وهذا القول اختاره المصنف في "أوضح المسالك"، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال. اهـ.

أي يكون دالًّا عليه إجمالاً، وطالبًا له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكره، فإذا قلت: (أعجبني زيد علمه)، فالإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم، فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته، كـ(علمه)، و(حسنه)، وكذلك في قولك: (سرق زيد ثوبه)، فالسامع يفهم نسبة العامل إلى شيء تعلق بالمبدل منه كـ(ثوبه)، و(فرسه)، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالاً، وهذا هو المراد بالاشتمال، وكذا قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ =

وَنَبَّهْتُ بِالتَّمْثِيلِ بِالْآيَاتِ الثَّلَاثِ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ يَكُونَانِ نَكِرَتَيْنِ، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[النبأ:٣١-٣٢]، ومَعْرِفَتَيْنِ، مِثْلُ (النَّاسِ)، و(مَنْ)[1]، ومُخْتَلِفَينِ مِثْلُ (الشَّهْرِ) و(قِتَالٍ)[2].

وَالرَّابِعُ، وَالْخَامِسُ، وَالسَّادِسُ: (بَدَلُ الإِضْرَابِ)، وَ(بَدَلُ الْغَلَطِ)[3]، وَ(بَدَلُ

= فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فإن السؤال إنما هو عن معنى وقع في الشهر الحرام لا عن ذاته؛ لأنه معروف عندهم، فدل العامل على معنى البدل إجمالاً.

والقول الأول والثالث متقاربان. قاله الرضي.

وأما الإمام ابن القيم فهو يرى أن الثلاثة الأقوال كلها صحيحة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وهل الأول مشتمل على الثاني، أو الثاني على الأول، أو العامل مشتمل عليهما، ثلاثة أقوال ولا طائل تحتها، وكلها صحيحة؛ لأن الملابسة حاصلة بين الأول والثاني وهي المرادة من الاشتمال. اهـ.

وهذا الذي قرره هو الأقرب -إن شاء الله-؛ لأن معنى الاشتمال كما تقدم مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية، لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازًا.

"شرح الكافية" (٢/ ٤٠٢-٤٠٣)، و"الهمع" (٣/ ١٧٧)، و"الصبان" (٣/ ١٢٥)، و"الارتشاف" (٤/ ١٩٦٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٣٥٧-٣٥٨)، و"التصريح" (٢/ ١٥٨)، و"شرح الأزهرية مع الحاشية" ص(١٠٦)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٣٨)، و"بدائع الفوائد" (٤/ ١٦٨)، و"الخضري" (٢/ ١٠٨).

(١) وقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قراءة من جر الاسم الجليل.

(٢) وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[الشورى:٥٢-٥٣]، وقوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

ولا يشترط في إبدال المعرفة من النكرة، أو النكرة من المعرفة اتحاد لفظ المعرفة والنكرة، ولا وصف النكرة المبدلة من المعرفة، وهذا مذهب البصريين.

ونقل ابن مالك عن الكوفيين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة، واتحاد لفظ المعرفة والنكرة.

"الارتشاف" (٤/ ١٩٦٢)، و"المساعد" (٢/ ٤٢٨-٤٢٩)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣٣١)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٣٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ١٥٦).

(٣) قال الرضي في "شرح الكافية" (٢/ ٤٠٤): ومعنى بدل الغلط: البدل الذي كان سبب الإتيان=

النِّسْيَانِ)[1]، كَقَوْلِكَ: (تَصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ)، فَهَذَا المِثَالُ مُحْتَمِلٌ لِأَنْ تَكُونَ قَدْ أَخْبَرتَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتَ بِدِرْهَمٍ، ثم عَنَّ[2] لَكَ أَنْ تُخْبِرَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتَ بِدِينَارٍ، وَهَذَا بدلُ الإِضْرَابِ[3]. وَلِأَنْ تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى

= به الغلط في ذكر المبدل منه، لا أن البدل هو الغلط. اهـ.

قال أبوحيان في «الارتشاف» (٤/ ١٩٧٠): وزعم أبوالعباس وخطاب الماردي أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها. قال خطاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه، وزعم ناسٌ من أهل الأندلس منهم أبومحمد بن السيد أنه وجد في شعر العرب بدل الغلط، وما ذكروه تأوله منكرو ذلك. اهـ.

وانظر: «النكت» للسيوطي (٢/ ١٧٢)، و«الهمع» (٣/ ١٧٨).

أشار أبوحيان إلى قول الشاعر:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفِي اللِّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

قال أبومحمد: لعسٌ بدل غلط؛ لأن الحوة السواد بعينه، واللعس سواد مشرب بحمرة.

وردّ بأنه من باب التقديم والتأخير، وتقديره: في شفتيها حوة، وفي اللثاث لعسٌ، وفي أنيابها شنبٌ، وقيل: كل من الحوة واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل فلا شاهد فيه، وقيل: لعس مصدر وصفت به الحُوَّة، أي: حُوَّة لعساء.

وهذا النوع من البدل أثبته من النحاة سيبويه وجماعة.

«الهمع» (٣/ ١٧٨)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٧٠)، و«الصبان» (٣/ ١٢٧)، و«الكتاب» (١/ ٤٣٩).

(١) بدل النسيان زاده ابن عصفور وغيره. ولم يُذْكَرْ في«الألفية».

«النكت» للسيوطي (٢/ ١٧١).

قال أبوحيان: الذي ينبغي في بدل (الغلط) و(النسيان) أن يؤتى بـ(بل) المقتضية للإضراب، قلت: وقد نبه على ذلك المصنف في «الشذور» وضم إليها (بدل الإضراب)، فقال: والأحسن عطف هذه الثلاثة بـ(بل).

«الشذور» صـ(٤٤٢)، و«النكت» للسيوطي (٢/ ١٧١).

(٢) أي: عَرَضَ.

(٣) فالبدل والمبدل منه في (بدل الإضراب) كلاهما مقصود قصدًا صحيحًا، ولا يرد هذا على ما=

الدِّرْهَمِ، وَهَذَا بَدَلُ الْغَلَطِ. ولِأَنْ تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّرْهَمِ فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَبَيَّنَ فَسَادُ ذَلِكَ القَصْدِ، وَهَذَا بَدَلُ النِّسْيَانِ.

وَرُبَّمَا أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ الفَرْقُ بَيْنَ بَدَلَي (الغلطِ) وَ(النِّسْيَانِ)، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ[1]، وَيُوَضِّحُهُ أَيْضًا أَنَّ الْغَلَطَ فِي اللِّسَانِ، وَالنِّسْيَانَ فِي الجَنَانِ[2].

= تقدم في التعريف أن المقصود في البدل التابع دون المتبوع؛ لأن المراد بقولهم: (مقصود)، أي: قصدًا مستمرًّا، ومتبوع بدل الإضراب، وإن قصد أولًا، لكنه صار بالإبدال كالمسكوت عنه، فقصده لم يستمر. «الصبان» (٣/ ١٢٣).

(١) لم يفرق ابن مالك وكثير من النحويين بينهما، فسموا النوعين بدل غلط. «شرح الأشموني» (٣/ ١٢٦).

(٢) بفتح الجيم، أي: القلب، وبالكسر جمع جَنَّة. «حاشية الآلوسي».

[باب: العدد]

ص- بَابٌ: الْعَدَدُ[(١)] مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ، يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ، وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِمًا، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقة:٧]، وَكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ، وفاعلٌ كَ(ثالثٍ) وَ(رَابِعٍ)، عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا[(٢)]، وَيُفْرَدُ[(٣)]، فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

[أقسام العدد من حيث الاستعمال]

ش- اعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا يَجْرِي دَائِمًا عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ (الْوَاحِدُ)، وَ(الِاثْنَانِ)، وماكان عَلَى صِيغَةِ (فَاعِلٍ)، تَقُولُ فِي الْمُذَكَّرِ: (وَاحِدٌ)، وَ(اثْنَانِ)، وَ(ثَانٍ)، وَ(ثَالِثٌ)، وَ(رَابِعٌ)...، إِلَى (عَاشِرٍ)، وَفِي الْمُؤَنَّثِ: (وَاحِدَةٌ)، وَ(اثْنَتَانِ)[(٤)]، وَ(ثَانِيَةٌ)، وَ(ثَالِثَةٌ)، وَ(رَابِعَةٌ)...، إِلَى (عَاشِرَةٍ).

---

(١) العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالقَبَض، والنَّقَض، والخَبَط، بمعنى المقبوض، والمنقوض، والمخبوط. والمراد به هنا الألفاظ التي تعدُّ بها الأشياء. اهـ.
"شرح شذور الذهب" ص(٤٦٠).
فقول الماتن: (باب العدد) أي: باب الألفاظ التي تعد بها الأشياء، وفي العبارة حذف مضاف، أي: باب حكم الألفاظ من تذكير وتأنيث.
"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٢٠٥).

(٢) أي: مفردًا كان العدد أو مركبًا.

(٣) أي: عن الإضافة.

(٤) هذه لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يقولون: ثنتان.

وَالثَّانِي: مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ دَائِمًا، فَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ والتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا[1]؛ تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) و(ثَلَاثُ

---

(١) قال بعضهم: وهذا القسم من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء، ولبس فيها النساء عمائم الرجال، وألغز الحريري على ذلك فقال: في أيِّ موطن تلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال؟

وجوابه: بأن العدد من الثلاثة إلى العشرة تكتب فيها التاء مع المذكر، وتحذف مع المؤنث. «مقامات الحريري» المقامة القطيعية (٢٢٧).

واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في العدد المؤنث. فقال ابن مالك: إنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ(زمرة)، و(فرقة)، و(أمة)، فالأصل أن تكون بالتاء؛ لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر؛ لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث؛ لتأخر رتبته فقيل: (ثلاثة أعبد)، و(ثلاث جوارٍ)، ولو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس، فاجتنبوه وأبقوه على التذكير.

ومحل وجوب هذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله، فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز إجراؤها وتركها، كما لو حذف، تقول: (مسائل تسع)، و(رجال تسعة)، وبالعكس كما نقله الإمام النووي عن النحاة، فاحفظها؛ فإنها عزيزة النقل.

وقوله: (كما لو حذف) أي: المعدود مع قصده في المعنى، فيجوز حذف التاء من المذكر، حكى الكسائي عن أبي الجراح: (صمنا من الشهر خمسًا)، وحكى الفراء: (أفطر خمسًا، وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان).

وتظافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ: «ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ». وإثباتها في المؤنث كـ(عندي ثلاثة) تريد نسوة، لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم المنع في المؤنث.

أما إذا حذف المعدود ولم يقصد أصلًا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء، كـ(ثلاثة نصف ستة)، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة، والظاهر أنها أعلام أجناس، ومنهم من صرفها.

فالحاصل أن الثلاثة والتسعة وما بينهما لها ثلاثة أحوال:

الأول: أن يقصد بها العدد المطلق.

والثاني: أن يقصد بها معدود، ولا يذكر.

والثالث: أن يقصد بها معدود، ويذكر بعد اسم العدد.

ففي القسم الأول: كلها بالتاء، وفي الثاني: الفصيح أن تكون بالتاء للمذكر وبحذفها=

إِمَاءٍ[١]) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[الحاقة:٧][٢].

وَالثَّالِثُ: مَا لَهُ حَالَتَانِ، وهُوَ الْعَشَرَةُ، فَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ مُرَكَّبَةً جرتْ عَلَى الْقِيَاسِ، تَقُولُ: (ثَلَاثَةَ عَشَرَ عبدًا) بِالتَّذْكِيرِ، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ[٣] أمةً) بِالتَّأْنِيثِ، وَإِنِ اسْتُعْمِلَتْ

= للمؤنث كما لو ذكر المعدود، فتقول: (صمت خمسةً) تريد أيامًا، و(سهرت خمسًا) تريد ليالي، ويجوز حذف التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، وفي القسم الثالث: يذَكَّر مع المؤنث ويؤنَّث مع المذكر، وهو الذي ذكره المصنف هنا.

"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٢٠٥)، "الأشموني مع الصبان" (٤/ ٦١)، و"الخضري" (٢/ ٢٠٨)، و"الارتشاف" (٢/ ٧٥٠-٧٥١)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٣٧٣)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ١٦-١٧)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٣٩٨).

[١] في ب، ح، ط١، ط٢: (نسوة).

(٢) الإعراب: سخرها: فعل ومفعول، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). عليهم: جار ومجرور متعلق بالفعل. سبع: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(سخر)، وسبع: مضاف. ليالٍ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفًا؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع. وثمانية: معطوف على (سبع)، وثمانية: مضاف. أيام: مضاف إليه. حسومًا: فيه أوجه: أحدها: أن ينتصب نعتًا لما قبلها. والثاني: أن ينتصب على المصدر بفعل من لفظه، أي: تحسمهم حسومًا. والثالث: أن ينتصب على الحال، أي: ذات حسوم. والرابع: أن يكون مفعولًا له.

ومعنى (حسومًا): عن سفيان: ﴿أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ قال: متتابعات، وبه قال ابن مسعود ومجاهد، وقال آخرون: عنى بقوله: (حسومًا): الريح، وأنها تحسم كل شيء، فلا تبقي من عاد أحدًا، وجعل هذه الحسوم من صفة الريح، ورجح ابن جرير القول الأول.

(٣) يُسَكِّن شينها في التأنيث الحجازيون، فتقول: (ثلاث عشْرة، أو بضع عشْرة أمة). ويكسرها التميميون فيقولون: (ثلاث عَشِرة، أو بضع عَشِرة امرأة) بكسر الشين، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠].

وقد تفتح، قرأ الأعمش: ﴿ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ بالفتح.

وأما مع المذكر فتفتح، فتقول: (ثلاثة عَشَر، أو بِضْعَةَ عَشَر رجلًا) بفتح الشين.

"المساعد" (٢/ ٧٩)، و"الارتشاف" (٢/ ٧٥٨).

غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ جَرَتْ عَلَى خِلَافِ[١] الْقِيَاسِ، تَقُولُ: (عَشَرَةُ رِجَالٍ) بِالتَّأْنِيثِ، و(عَشْرُ إِمَاءٍ) بِالتَّذْكِيرِ.

[حالات ما كان من العدد على وزن فاعل]

وَاعْلَمْ: أَنَّ لِأَسْمَاءِ الْعَدَدِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) أَرْبَعَ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا: الْإِفْرَادُ(٢)، تَقُولُ: (ثَانٍ)، (ثالثٌ)، (رابعٌ)، (خامسٌ)، وَمَعْنَاهُ واحدٌ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ(٣)؛ فَتَقُولُ: (ثَانِي اثنينِ)، و(ثالثُ ثلاثةٍ)، و(رَابعُ أربعةٍ)، وَمَعْنَاهُ: وَاحِدٌ مِنِ اثْنَيْنِ، وَوَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَوَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[التوبة:٤٠](٤)،

---

[١] في: (على غير القياس).

(٢) أي: يستعمل غير مضاف. قال النابغة:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

وقوله: (واحد موصوف...) أي: كونه ثانيًا، أو ثالثًا، أو رابعًا، أو خامسًا، أي: في المرتبة الثانية، أو الثالثة... ويقال في المؤنثة: ثانية، وثالثة، ورابعة...

ويعرب (فاعل) في هذه الحالة بالحركات الظاهرة على حسب ما يقتضيه الكلام، ويستثنى من الإعراب بالحركات الظاهرة ثانٍ في حال الرفع والجر.

(٣) الاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي؛ لأنها أسماء أجناس غير مصادر، كـ(استحجر الطين) من الحجر، و(تربت يداه) من التراب، ولا فعل لها بمعناها. وظاهر كلام المصنف أن نحو (ثانٍ)، و(ثالث) مشتق من لفظ العدد، سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد مساويًا لما فوقه كما في الحالة الثالثة والرابعة، وهو مُسَلَّمٌ في الذي بمعنى بعض دون معنى التصيير؛ لأنه مصوغ من الثَّنْيِ مصدر ثَنَيْتُ الرجل، والثَّلْثِ مصدر ثَلَثْتُ الرجلين، وهكذا، لا من اثنين وثلاثة... إلخ. «الأشموني مع الصبان» (٤/٧٣، ٧٥)، و«الخضري» (٢/٢١٣).

(٤) الإعراب: إذ: ظرف لما مضى من الزمان في محل نصب متعلق بـ(نصره) من قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]. أخرجه الذين: فعل، ومفعول، وفاعل. كفروا: فعل=

وقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة:٧٣][1].

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا دُونَهُ[2]، كَقَوْلِكَ: (ثالثُ اثْنَيْنِ)، وَ(رَابِعُ ثَلَاثَةٍ)، وَ(خَامِسُ أَرْبَعَةٍ)، وَمَعْنَاهُ: جَاعِلُ الِاثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةً، وَجَاعِلُ الثَّلَاثَةَ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:٧][3].

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَنْصِبَ مَا دُونَهُ[4]؛ فَتَقُولُ: (رَابِعٌ ثَلَاثَةً) بِتَنْوِينِ (رَابِعٍ)، وَنَصْبِ

= وفاعل، والجملة صلة الموصول. ثاني: حال منصوبة من ضمير المفعول في (أخرجه)، وثاني: مضاف. اثنين: مضاف إليه.

(١) **الإعراب**: **لقد**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، قد: حرف تحقيق. **كفر**: فعل ماض. **الذين**: اسم موصول في محل رفع فاعل. **قالوا**: فعل وفاعل، والجملة: صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب، والعائد: الواو. **إنّ**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **الله**: لفظ الجلالة اسم (إنَّ). **ثالث**: خبر (إنّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. **ثلاثة**: مضاف إليه.

(٢) وهو مشتق في هذه الحالة والتي بعدها من (الثَّنْيِ)، و(الثَّلْثِ)، و(الرَّبْعِ)... وهكذا. مصادر (ثَنَيَ)، و(ثَلَثَ)، و(رَبَعَ) على وزن (ضَرَبَ)، وقد تقدم بيان ذلك.
"الخضري" (٢/ ٢١٣)، و"الأشموني" (٤/ ٧٥).

(٣) **الإعراب**: **ما**: حرف نفي. **يكون**: فعل مضارع تام. **من**: حرف جر زائد. **نجوى**: مجرور لفظًا مرفوع محلًا فاعل لـ(يكون)، ونجوى: مضاف. **ثلاثة**: مضاف إليه. **إلا**: أداة حصر، **هو**: مبتدأ. **رابعهم**: خبر المبتدإ، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: زائدة؛ لتوكيد النفي. **خمسة**: معطوف على (ثلاثة) مجرور مثله. **إلا**: أداة حصر. **هو**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **سادسهم**: خبر المبتدإ، وجملة: (هو رابعهم) في محل نصب حال من فاعل (يكون).

والشاهد في الآية: (رابعهم) و(سادسهم) مضافان إلى ما دونهما، فـ(سادس) مضاف إلى الضمير العائد إلى (خمسة) والضمير بمنزلة مرجعه، وكذلك (رابع) مضاف إلى الضمير العائد إلى (ثلاثة)، فكأنه مضاف إليها، أي: إلى الثلاثة.

(٤) لكونه اسم فاعل حقيقة، لكن بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على نفي، أو=

(ثَلَاثَةٍ)[1]، كَمَا تَقُولُ: (جَاعِلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً)، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَعْمَلِ مَعَ مَا اشْتُقَّ مِنْهُ(٢)، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ(٣) وَثَعْلَبٍ(٤).

= استفهام، أو ذي خبر، أو حال، أو موصوف، كما مرَّ في اسم الفاعل، فيقال: (هذا رابعٌ ثلاثة) كما يقال: (هذا ضاربٌ زيدًا).

"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٦٠)، و"التصريح" (٢/ ٢٧٧).

واستثنى سيبويه، وتابعه المصنف في "أوضح المسالك": (ثانيًا) فلا يضاف عندهم إلى ما دونه ولا إعماله فيه، فلا يقال: (ثاني واحدٍ) ولا: (ثانٍ واحدًا).

وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب، فقال: تقول: (ثاني واحد)، وحكى الجوهري: (ثانٍ واحدًا).

"أوضح المسالك" (٤/ ٢٣٦)، و"التصريح" (٢/ ٢٧٧).

[1] في الأصل، ب، ج، ح، خ: (الثلاثة).

(٢) هذا مذهب الجمهور، منعوا أن ينصب ما بعده فلا تقول: (ثالثٌ ثلاثةً)، ولا (رابعٌ أربعةً)؛ لأنه اسم فاعل ويعمل عمل فعله، وهنا لا يقع موقعه فعل، إذ لا يقال: (ثَلَثْتُ الثلاثةَ) ولا: (رَبَعْتُ الأربعةَ)، وأيضًا فإنه أحد الثلاثة، فليزم أن يعمل في نفسه؛ فلأجل ذلك التزمت إضافته.

"الأشموني" (٣/ ٧٣)، و"الهمع" (٣/ ٢٦١)، و"شرح الرضي" (٣/ ٣٨٨)، "الدر المصون" (٤/ ٣٧٣).

(٣) انظر رأيه في "الارتشاف" (٢/ ٧٦٧)، و"المساعد" (٢/ ٩٥)، و"التصريح" (٢/ ٢٧٦)، و"الهمع" (٣/ ٢٦١)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٧٤)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٤١٢)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٣٦).

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الكافية":

وَثَعْلَبٌ أَجَازَ نَحْوَ رَابِعِ ... أَرْبَعَةً وَمَا لَهُ مِنْ تَابِعِ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له في ذلك. اهـ. "شرح الكافية" (٢/ ١٩٧).

وقوله: (وأجاز ذلك ثعلب وحده) فيه نظر؛ فقد نقل ذلك عن الأخفش، والكسائي، وقطرب. وانظر رأي ثعلب ومن ذكر في "الهمع" (٣/ ٢٦١)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٧٤)، و"الارتشاف" (٢/ ٧٦٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٣٦)، و"التصريح" (٢/ ٢٧٦)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ٢٣)، و"شرح الكافية" للرضي (٣/ ٣٨٨).

[باب: الاسم الممنوع من الصرف وموانعه]

ص- بَابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّـبِ عُجْمَـةٌ تَعْرِيْفُهَـا عَـدْلٌ وَوَصْـفُ الجَمْـعِ زِدْ تَأْنِيْثَـا

كـ(أَحْمَدَ)، و(أَحْمَرَ)، و(بَعْلَبَكَّ)، و(إِبْرَاهِيمَ)، و(عُمَرَ)، و(أُخَرَ)، و(أُحَادَ)، و(مَوْحَدَ) .... إِلَى الأَرْبَعَةِ، و(مَسَاجِدَ)، و(دَنَانِيرَ)، و(سَلْمَانَ)، و(سَكْرَانَ)، و(فَاطِمَةَ)، و(طَلْحَةَ)، و(زَيْنَبَ)، و(سَلْمَى)، و(صَحْرَاءَ).

فَأَلِفَا[١] التَّأْنِيثِ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ، كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ فِيهِنَّ[٢] مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ، وَالتَّأْنِيثِ، والعُجْمَةِ.

وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ[٣]، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

وَالصِّفَةِ[٤]: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَـ(عُرْيَانٌ)، وَ(أَرْمَلٌ)، وَ(صَفْوَانٌ)، وَ(أَرْنَبٌ) -بِمَعْنَى قَاسٍ وذَلِيلٍ- مُنْصَرِفَةٌ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: (هِنْدٍ) وَجْهَانِ بِخِلَافِ (زَيْنَبَ)، وَ(سَقَرَ)، و(بَلْخَ)، وكَـ(عُمَرَ)، عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ (حَذَامِ) -إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ(سَفَارِ)-، وَ(أَمْسِ) لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا[٥]، وَ(سَحَرُ) عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

---

[١] في ح، ط٢: (فالف). [٢] (فيهنَّ) زيادة من ح.

[٣] في الأصل، ح: (العُجْمَة).

[٤] في ب، خ، ط١: (والصفة التي على (أفعل) و(فعلان)...).

[٥] في الأصل: (فيها).

[علل الاسم الممنوع من الصرف]

ش- الْأَصْلُ فِي الِاسْمِ الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ الصَّرْفُ(١)، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ عِلَّتَانِ، مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ(٢)، أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا، وَقَدْ جَمَعَ الْعِلَلَ التِّسْعَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مَنْ قَالَ:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

وَهَذَا الْبَيْتُ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي أَثْبَتُّهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ(٣)، وَهُوَ لِابْنِ النَّحَّاسِ، وَقَدْ مَثَّلْتُهَا فِي الْمُقَدِّمَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ وَهَا(٤) أَنَا أَشْرَحُهَا عَلَى ذَلِكَ التَّرْتِيبِ، فَأَقُولُ:

الْعِلَّةُ الْأُولَى: (وَزْنُ الْفِعْلِ)(٥)، وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ عَلَى وَزْنٍ خاصٍّ

---

(١) والصرف: هو التنوين اللاحق اسمًا معربًا للدلالة على بقاء أصالته.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «الخلاصة»:

الصرف تنوينٌ أتى مُبيِّنا ... معنًى به يكونُ الاسمُ أمكنا

قال الأشموني في «شرح الألفية» (٣/ ٢٢٨): والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن -أي: زائدًا في التمكن- بقاؤه على أصله، أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

(٢) حصرها في التسع استقرائي. «الصبان» (٣/ ٢٣٠).

(٣) أي: لأنه لم يضف فيه علة لأخرى، بخلاف البيت الذي في المقدمة، فإن إضافة الوزن إلى المركب توهم أن الوزن يؤثر معه، وكذلك نظائره، كإضافة الوصف إلى الجمع.

«حاشية الآلوسي».

(٤) أدخل المصنف (ها التنبيه) على الضمير المنفصل، وخبره ليس اسم إشارة، وإنما الشائع أنها تدخل على الضمير إذا أخبر عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾[آل عمران:١١٩]، (ها أنا ذا)، وقد بيَّن المصنف ذلك في المغني في الكلام على حرف الهاء.

«الدسوقي» (١/ ٢٤)، و«حاشية الأمير» (١/ ٤).

(٥) أي: الماضي، أو المضارع، أو الأمر، والمعتبر من وزن الفعل أنواع ثلاثة:

أحدها: الوزن الذي يخص الفعل، كـ(خضَّم) عَلَمًا لمكان، و(شمَّر) عَلَمًا لفرس، و(دُئِل) عَلَمًا لقبيلة، وكـ(انطلق)، وَ(استخرج)، وَ(تقاتل) أعلامًا. =

بِالْفِعْلِ[١]، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ، كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ، وَهُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي وَزْنِهِ؛ فَالْأَوَّلُ كَأَنْ تُسَمِّيَ رَجُلًا: (قَتَّلَ) بِالتَّشْدِيدِ، أَوْ: (ضُرِبَ)، أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أَبْنِيَةِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَوِ: (انْطَلَقَ)، أَوْ نَحْوَهُ: مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ[٢]؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْزَانَ كُلَّهَا خَاصَّةٌ بِالْفِعْلِ، وَالثَّانِي مِثْلُ: (أَحْمَدَ)، و(يَزِيدَ)، و(يَشْكُرَ)، و(تَغْلِبَ)، و(نَرْجِسَ)[٣] عَلَمًا.

الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ: (التَّرْكِيبُ)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ كَ(امْرِئِ الْقَيْسِ)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي الانْجِرَارَ بِالْكَسْرَةِ، فَلَا تَكُونُ مُقْتَضِيَةً لِلْجَرِّ بِالْفَتْحَةِ، وَلَا تَرْكِيبَ الْإِسْنَادِ، كَ(شَابَ قَرْنَاهَا)، وَ(تَأَبَّطَ شَرًّا)؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَحْكِيِّ[٤]، وَلَا التَّرْكِيبَ

= الثاني: الوزن الذي الفعل به أولى؛ لكونه غالبًا فيه، كـ(إثمد)، و(إصبع)، و(أبلُم) أعلامًا، فإنَّ وجود موازنها في الفعل أكثر منه في الاسم، كالأمر من (ضرب)، و(ذهب)، و(كتب).

الثالث: الوزن الذي به الفعل أولى؛ لكونه مبدوءًا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، نحو: (أفْكُل) و(أكْلُب) جمع كلب، فإن الهمزة فيهما لا تدل على معنى، وهي في موازنها من الفعل، نحو: (أذهب)، و(أكتُبُ) دالة على المتكلم.

"أوضح المسالك" (٤/ ١١٦).

(١) أي: لم يوجد في غير الفعل إلا في نادر، أو علم، أو أعجمي، والاحتراز بالنادر عن نحو: (دُئِل) لدويبة أو قبيلة، وبالعلم من نحو: (خَضَّمَ) لرجل أو لمكان، و(شمر) لفرس، وبالأعجمي من: (بَقَّم) و(إستبرق) فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل، فالاختصاص باقٍ.

"حاشية الآلوسي"، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٨١).

(٢) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع؛ لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يحتج بـ(اسمٍ) ولا (ابنٍ)؛ لقلة هذا مع كثرة الأسماء.

"الكتاب" (٤/ ١٩٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٠).

(٣) على وزن: (نضرب).

(٤) أي: فيحكى على ما كان عليه قبل التسمية به، قال الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ =

الْمَزْجِيَّ الْمَخْتُومَ بِ(وَيْهِ)، مِثْلُ (سِيبَوَيْهِ)، و(عَمْرَوَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَبْنِيِّ[1]، وَالصَّرْفُ وعَدَمه إِنَّمَا يُقَالَانِ[٢] فِي الْمُعْرَبِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ الَّذِي لَمْ يُخْتَمْ بِ(وَيْهِ)، كَ(بَعْلَبَكَّ)[3]، وَ(حَضْرَمَوْتَ)[4]، وَ(مَعْدِ يَكْرِبَ).

الْعِلَّةُ الثَّالِثَةُ: (الْعُجْمَةُ)[5]...

= وهو معرب بحركات مقدرة على آخره في الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهذا قول جماعة. ومنهم من ذهب إلى أن المحكي مبني في محل، وهذا مذهب ابن الحاجب، وحينئذٍ فخروجه ظاهر؛ لأن منع الصرف من أحكام المعربات.

وذهب ابن الضائع إلى أنه لا معرب ولا مبني.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٦٥)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٣٤).

(١) أي: على المشهور، وإلا فقد ذهب الجرمي إلى إعرابه أيضًا إعراب ما لا ينصرف، ونقل ابن مالك أنها لغة لبعض العرب.

"شرح التسهيل" (١/ ١٧٣)، و"الارتشاف" (٢/ ٩٦٤).

[٢] في خ: (يقعان).

(٣) اسم لبلدة بالشام مركب من (بعل) اسم صنم و(بك) اسم صاحب هذه البلدة.

(٤) بفتح الميم، قال الدنوشري: وبعضهم يقول: حضرمُوت بضم الميم، نقله ابن إياز عن التبريزي.

وهو عَلَمٌ لقطرٍ من اليمنِ معروفٌ.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٢١٦)، و"حاشية الآلوسي".

(٥) والمراد بالاسم الأعجمي: كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها، سواء كان من لغة الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم الإفرنج، أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: أن تنقل ذلك الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: (إبريسم) للحرير بفتح السين وضمها.

الثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء، نحو: (نَرْجِس) أو آخره زاي بعد دال، نحو: (مهندِز)؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يجتمع في كلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب، كالجيم والصاد، نحو: (صولجان)، أو والقاف، نحو: (مَنْجَنِيق)، أو والكاف، نحو: (أُسْكُرَّجه). =

وَهِيَ: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنَ[١] الْأَوْضَاعِ الْعَجَمِيَّةِ[٢]: كَ(إِبْرَاهِيمَ)، وَ(إِسْمَاعِيلَ)، وَ(إِسْحَاقَ)، وَ(يَعْقُوبَ).

وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةٌ[٣] إِلَّا أَرْبَعَةً(٤): مُحَمَّدٌ ﷺ، وَصَالِحٌ، وَشُعَيْبٌ، وَهُودٌ(٥) صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

= الخامس: أن يكون عاريًا من حروف الذلاقة، وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة، يجمعها قولك: (مُرَّ بِنَفْل).

قال صاحب العين: لستُ واجدًا في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة - أي: غير حروف الذلاقة- خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة، وهي: (عسجد)؛ لخفة السين وهشاشتها. اهـ.

ولا يرد على هذه العلامة (يوسف) فإنه اسم أعجمي، وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء؛ لأن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها، أي: يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه، فيلزم من وجود الخلو في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة، ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة، فعليه فلا يرد (يوسف).

"الهمع" (١/ ١١٩-١٢٠)، و"الارتشاف" (٢/ ٨٧٥-٨٧٦)، و"التصريح" (٢/ ٢١٩)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٢٥٧-٢٥٨)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٦٧).

[١] في ط٢: (على). [٢] في ط٢: (الأعجمية)، وفي ب، ج: (العجم).

[٣] في الأصل، ب، ج، ح: (عجمية).

(٤) وهذه الأربعة منصرفة، ويلحق بها في الصرف من أسماء الأنبياء: (نوح) و(لوط)، وقد جمع بعضهم ذلك في قوله:

تَـذَكَّرْ شـعيبًا ثُمَّ نُوحـًا وصـالحًا وهودًا ولوطًا ثم شيثًا محمدا

وفي نبوة شيث نظر، وجميع أسماء الملائكة أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة، سوى أربعة فإنها عربية، وهي: (منكر)، و(نكير)، و(مالك)، و(رضوان) الثلاثة الأولى مصروفة، ورضوان ممنوع من الصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٦٣-٦٤)، و"حاشية الفيشي" (١٧٢).

(٥) في الجامي: وقيل: هو كـ(نوح)، يعني: أعجميًّا؛ صرف لكونه ثلاثيًّا، وأيد بأن العرب من ولد إسماعيل، وما كان قبل ذلك فليس بعربي، و(هود) قبل إسماعيل فكان كـ(نوح). وفيه نظر. =

وَشَرْطُ اعْتِبَارِ الْعُجْمَةِ[١] أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَلَمًا فِي لُغَةِ الْعَجَمِ كَمَا مَثَّلْنَا، فَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُمُ اسْمَ جِنْسٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهَا عَلَمًا وَجَبَ صَرْفُهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ[٢] تُسَمِّيَ رَجُلًا بِـ(لِجَامٍ)، أَوْ (دِيبَاجٍ)(٣).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ؛ فَلِهَذَا(٤) انْصَرَفَ (نُوحٌ)، و(لوطٌ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر:٣٤](٥)، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ ﴾[نوح:١](٦)، وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ

= قال ابن كثير رحمه الله: الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل، ويقال لهم العرب العاربة، أي: الخلص، منهم: (عاد)، و(ثمود)، و(طسم)، و(جديس)، و(أميم)، و(جرهم)، و(العماليق)، وأم لا يعلمهم إلا الله كانوا قبل الخليل عليه السلام وفي زمانه أيضًا.

فأما العرب المستعربة وهم عرب الحجاز فمن ذرية إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٦٧-٢٦٨)، و"الصبان" (٣/ ٢٥٦)، و"البداية والنهاية" (١/ ١٣٨) (٢/ ١٨٧)، و"المزهر" (١/ ٣١).

[١] في ج، ح، خ، ط١، ط٢: (يشترط الاعتبار..).

[٢] في الأصل، ب، خ، ط١: (كأن).

(٣) ومثلهما (قالون)، و(بندار) وهذا مذهب أبي الحسن الدَّبَّاج، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه. ونقل أبوحيان عن الجمهور أنهم لا يشترطون كونه علمًا في لسان العجم.
"الارتشاف" (٢/ ٨٧٥)، و"الهمع" (١/ ١١٨)، و"التصريح" (٢/ ٢١٨).

(٤) أي: فلأجل أن الزيادة معتبرة في منع الصرف عند الجمهور انصرف، نحو (نوح)، و(لوط).
"حاشية الآلوسي".

(٥) الإعراب: **إلا**: أداة استثناء. **آل**: منصوب على الاستثناء، وهو مضاف. **لوط**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. **نجيناهم**: فعل، وفاعل، ومفعول. **بسحر**: جار ومجرور متعلق بـ(نجيناهم).

(٦) الإعراب: **إنا**: (إنّ) مع اسمها. **أرسلنا**: فعل وفاعل. **نوحًا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **إلى قومه**: جار ومجرور متعلق بـ(أرسلنا). =

وَعَدَمُهُ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ[١].

الْعِلَّةُ الرَّابِعَةُ: (التعريفُ). وَالْمُرَادُ بِهِ تعريفُ العَلَمِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَاتِ، والإِشَارَاتِ، والمَوْصُولَاتِ لَا سَبِيلَ لِدُخُولِ تَعْرِيفِهَا فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهَا كُلَّهَا مَبْنِيَّاتٌ، وَهَذَا بَابُ إِعْرَابٍ، وَأَمَّا ذُو الْأَدَاةِ وَالْمُضَافُ فَإِنَّ الِاسْمَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ثُمَّ دَخَلَتْهُ الْأَدَاةُ، أَوْ أُضِيفَ انْجَرَّ بِالْكَسْرَةِ، فَاسْتَحَالَ اقْتِضَاؤُها الْجَرَّ[٢] بِالْفَتْحَةِ، وَحِينَئِذٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَعْرِيفُ العَلَمِيَّةِ.

الْعِلَّةُ الْخَامِسَةُ: (الْعَدْلُ): وَهُوَ: تَحْوِيلُ الِاسْمِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ[٣].

= وإلى الشرطين المذكورين أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(١) والذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو: عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري، وما قرره المصنف هو مذهب أكثر النحاة.

"الارتشاف" (٢/ ٨٧٦-٨٧٧)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٨٥).

والحاصل في الاسم الثلاثي الأعجمي ثلاثة أقوال:

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا. وهذا اختيار المصنف، وهو قول أكثر النحاة، وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي، وابن برهان، وابن خروف.

الثاني: أن ما تحرك وسطه، كـ(شتر) و(لمَك) لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان. وهذا مذهب عيسى بن عمر ومن ذُكِرَ.

الثالث: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه ينصرف. وبه جزم ابن الحاجب.

"شرح الأشموني" (٣/ ٢٥٧)، و"الهمع" (١/ ١١٩)، و"النكت" للسيوطي (٢/ ٢٠٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٨٢).

[٢] في الأصل، ج، خ، ط١: (للجر).

(٣) وهو العلمية أو الوصفية.

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: وَاقِعٌ فِي الْمَعَارِفِ(١)، ووَاقِعٌ فِي الصِّفَاتِ(٢).

فَالْوَاقِعُ فِي الْمَعَارِفِ، يَأْتِي عَلَى وزْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: (فُعَلُ)، وَذَلِكَ فِي الْمُذَكَّرِ، وَعَدْلُهُ عَنْ (فَاعِلٍ)، كَ(عُمَرَ)، و(زُفَرَ)، و(زُحَلَ)، و(جُمَحَ[٣])(٤).

وَالثَّانِي: (فَعَالِ)، وَذَلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَعَدْلُهُ عَنْ (فَاعِلَةٍ)(٥)، نَحْوُ: (حَذَامِ)،

---

(١) والعدل المانع مع العلمية نوعان:

عدل عن مثال إلى غيره، وذكر له المصنف وزنين: (فُعَل) عن (فاعل)، و(فعال) عن (فاعلة)، وعدل عن مصاحبة الألف واللام إلى المجرد عنها، وهو كلمتان: (سحر)، و(أمس).

"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٨/ ٢٩٩٤-٢٩٩٥).

(٢) وهو أيضًا ضربان: تحقيقي، وتقديري.

فإن كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف، كـ(مثنى) فإنه معدول عن (اثنين اثنين)، و(سحر) عن السحر، و(أخر) عن الآخر.

فإن عدله تحقيقي، فإن دليل العدل فيها ورود كل منها مسموعًا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف، مع اتحاد المعنى في الصيغتين.

فإن لم يوجد للعدل دليل، بل حَمَلَ على ارتكابه والقول به المنعُ من الصرف؛ بأن وجد الاسم ممنوعًا من الصرف، وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر فيه العدل، وهذا هو العدل التقديري.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٦٢-٦٣)، و"ضياء السالك" (٣/ ٣٦٤).

[٣] (جمح) ليس في الأصل، ج، وفي ب: (جُحَر) مكان (جمح)، وفي ط١: (حُجر).

(٤) قال السيوطي في "الهمع" (١/ ١٠٣): وَالْمَسْمُوعُ مِنْ ذَلِكَ: (عُمَرُ)، وَ(زُفَرُ)، وَ(مُضَرُ)، و(ثُعَلُ)، و(هُبَلُ)، وَ(زُحَلُ)، وَ(عُصَمُ)، وَ(قُزَحُ)، وَ(جُشَمُ)، وَ(قُثَمُ)، وَ(جُمَحُ)، و(جُحَا)، وَ(دُلَفُ)، و(بُلَعُ -بَطْن مِنْ قُضَاعَةَ-)، وَلم يُسْمَعْ غيرُ ذَلِكَ، نَعَمْ ذكر الْأَخْفَش أَن (طُوَى) من هَذَا النَّوْع، كَذَا رَأَيْته فِي كِتَابه "الْوَاحِد وَالْجمع فِي الْقُرْآن"، وَمنعه أَبُوحَيَّان، وَقَالَ: الْمَانِع مَعَ العلمية التَّأْنِيث بِاعْتِبَار الْبقْعَة؛ بِدَلِيل تنوينه فِي اللُّغَة الْأُخْرَى، قَالَ: وَهَذِه الْأَسْمَاء الَّتِي ذَكرنَاهَا كلهَا أَعْلَام عدلت تَقْدِيرًا عَن فَاعل إِلَّا (ثُعَلُ) فَعَنْ (أَفْعَلٍ). اهـ.

(٥) فهذه الأعلام المذكورة معدولة عن (حاذمة) و(قاطمة) و(راقشة)، وهذا مذهب سيبويه كما في=

وَ(قَطَامِ)، وَ(رَقَاشِ)، وَذَلِكَ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ خَاصَّةً، فَأَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَيَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَتارِكَــــةٌ تَـــدَلُّلَها قَطَـــامِ؟ رَضِـــيْنَا بِالتَّحِيَّـــةِ والسَّـــلامِ[1]

وَقَالَ الْآخَرُ:

إِذَا قَالَـــتْ حَـــذَامِ فَصَـــدِّقُوهَا فَـإِنَّ القَـوْلَ مَـا قَالَـتْ حَـذَامِ[2]

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ رَاءً كَ(سَفَارِ) -اسْمٌ لِمَاءٍ-، و(حَضَارِ) -لِكَوْكَبٍ-، وَ(وِبَارِ) -لِقَبِيلَةٍ-، فَأَكْثَرُهُمْ يُوافِقُ الْحِجَازِيِّينَ عَلَى بِنَائِهِ عَلَى الْكَسْرِ[3]، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُوَافِقُهُمْ بَلْ

= "الكتاب" (٣/ ٢٧٧).

وذهب المبرد إلى أن المانع لهذه الأعلام المؤنثة التي على (فعال) العلمية والتأنيث كـ(زينب). "الارتشاف" (٢/ ٨٧٠)، و"الهمع" (١/ ١٠٧).

(١) التخريج: البيت للنابغة الذبياني في "ديوانه" ص(٥٨)، و"لسان العرب" (رقش)، وفيهما العجز بلفظ: (وضنًّا بالتحية والكلام).

اللغة: تاركة: مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله (ترك) ومعناه خلى، وفارق، **تدللها**: التدلل: هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة، **قطام**: اسم امرأة.

المعنى: أمتخلية قطام وتاركة مخالفتها، فقد رضينا منها واكتفينا بتحيتها وسلامها.

الإعراب: **أتاركة**: الهمزة: للاستفهام. **تاركة**: مبتدأ وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل. **تدللها**: مفعول به، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه. **قطام**: فاعل لـ(تاركة) مؤخر مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز، في محل رفع سد مسد الخبر، ويجوز أن يعرب (تاركة) خبرًا مقدمًا، و(قطام) مبتدأ مؤخرًا. **رضينا**: فعل وفاعل. **بالتحية**: جار ومجرور متعلق بـ(رضينا). **والسلام**: معطوف على قوله: (بالتحية) مجرور مثله.

الشاهد فيه: قوله: (قطام) حيث بني على الكسر في لغة الحجازيين، وتميم يعربونه إعراب الممنوع من الصرف.

(٢) تقدم تخريج البيت والكلام عليه في صدر الكتاب، فراجعه إن شئت.

(٣) وإنما كان أكثرهم يكسر ذا الراء؛ لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت. قاله الخليل. "التصريح" (٢/ ٢٢٥).

يَلْتَزِمُ الإعرابَ ومَنْعَ الصَّرْفِ.

وَمِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ التَّمِيمِيُّونَ أَيْضًا: (أَمْسِ) الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ، فَأَكْثَرُهُمْ يَمْنَعُه مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ: (الأَمْسِ)(١)، فَيَقُولُ: (مَضَى أَمْسُ بِمَا فِيه) وَيَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَيَقُولُ: (اعتكفتُ أمسِ)، و(ما رأيتُهُ مُذْ أمسِ)، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ إعرابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ مُطْلَقًا، وَقَدْ ذَكَرْنا[٢] ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الشَّرْحِ.

وَأَمَّا: (سَحَرُ) فَجَمِيعُ الْعَرَبِ تَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ(٣) بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، كَقَوْلِكَ: (جِئْتُكَ يومَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مَعْدُولٌ عَنِ (السَّحَرِ)، كَمَا قَدَّرَ التَّمِيمِيُّونَ: (أَمْسِ) مَعْدُولًا عَنِ (الأَمْسِ)، فَإِنْ كَانَ (سَحَرَ) غيرَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ فالصَّرْفُ(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[القمر:٣٤].

وَالْوَاقِعُ فِي الصِّفَاتِ ضَرْبَانِ: وَاقِعٌ فِي الْعَدَدِ، وواقِعٌ فِي غَيْرِهِ.

فَالْوَاقِعُ فِي الْعَدَدِ يَأْتِي عَلَى صِيغَتَيْنِ: (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ)، وذلك فِي الْوَاحِدِ وَالْأَرْبَعَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا، تَقُولُ: (أُحَادَ) وَ(مَوْحَدَ)، و(ثُنَاءَ) و(مَثْنَى)، و(ثُلَاثَ) و(مَثْلَثَ)،

---

(١) لأنه لما أريد به معين كان الأصل أن يذكر معرفًا بـ(أل)؛ فعدل عن ذلك وقصد به التعريف. "التصريح" (٢/ ٢٢٣).

[٢] في ط١: (ذكرت).

(٣) أي: تنطق به غير منون، وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب منصرف، ولم ينون؛ لنية (أل) والأصل (السحر) وعليه السهيلي. وقيل: لم ينون لنية الإضافة؛ إذ التقدير: سحر ذلك اليوم. وقيل: إنه مبني على الفتح؛ لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن (أمس) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل، وابن الطراوة، ونصره أبوحيان.
"الهمع" (١/ ١٠٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٨٨).

(٤) وكذا إن استعمل بـ(أل) أو الإضافة صرف، نحو: (جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره).

و(رُبَاعَ) و(مَرْبَعَ)، قَالَ الْبُخَارِيُّ[1](٢) رَحِمَهُ اللهُ: لَا تَتَجَاوَزُ الْعَرَبُ الْأَرْبَعَةَ(٣)، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّمَانِيَةُ مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الْأَرْبَعَةِ مُكَرَّرَةً(٤)؛ لِأَنَّ (أُحَادَ) مَعْنَاهُ: وَاحِدٌ وَاحِدٌ، و(ثُنَاءَ) مَعْنَاهُ: اثْنَانِ اثْنَانِ، وَكَذَا الْبَاقِي، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[فاطر:١](٥)، فَـ(مَثْنَى) وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِأَجْنِحَةٍ، وَالْمَعْنَى وَاللهُ أَعْلَمُ: أُولِي

---

[1] في ط١: (البجائي) وهو تصحيف، وتصحف أيضًا في السجاعي، والآلوسي إلى (النجاري).

(٢) انظر: "صحيح البخاري مع فتح الباري كتاب التفسير" (٨/ ٢٩٩-٣٠٠).

وهذا القول المذكور ليس للبخاري، وإنما نقله عن غيره، وهو أبوعبيدة كما في "الفتح".

(٣) هكذا اقتصر في النقل عن العرب إلى أربعة، ونقل غيره عن العرب إلى العشرة، قال أبوحيان: الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة.

حكى أبوعمر إسحاق بن مرار الشيباني: (موحد إلى معشر)، وحكى أبوحاتم في "كتاب الإبل"، ويعقوب بن السكين: (أحاد إلى عشار).

ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في "المجاز": لا نعلمهم قالوا فوق رباع. فمن علم حجة عليه. اهـ. "الهمع" (١/ ١٠٠).

فَائِدَةٌ: لم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلا نكرات: خبرًا، نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»، أو صفة، نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ﴾ [فاطر: ١]، أو حالًا، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣]، ولم يسمع تعريفها بـ(أل)، وقل إضافتها في قوله:

وَخَيْلٌ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ... ثُنَاءُ الرِّجَالِ وُوُحْدَانُهَا

وقوله:

يُفَاكِهُنَا سَعْدٌ وَيَغْدُو لِجَمْعِنَا ... بِمَثْنَى الزِّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وَبِالْجَزْرِ

"الهمع" (١/ ١٠٢)، "شرح الكافية الشافية" (٢/ ٧٤)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١١٣).

(٤) أي: فهي معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط، فـ(أحاد)، و(موحد) معدولان من: (واحد واحد) لا من (واحد) فقط وكذلك (ثناء)، و(مثنى) معدولان من: (اثنين اثنين) لا من (اثنين) فقط، وهكذا الباقي.

وإنما عدلوا عن الأصل المكرر للاختصار، فإن (مثنى) أخصر من (اثنين اثنين).

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٢٦).

(٥) الإعراب: أولي: صفة لـ(رسلًا) من قوله: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١] منصوبة وعلامة=

أَجْنِحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ(١)، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»(٢)، فَ(مَثْنَى) الثَّانِي لِلتَّأْكِيدِ، لَا لِإِفَادَةِ التَّكْرَارِ[٣](٤)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ بِالأَوَّلِ.

وَالْوَاقِعُ فِي غَيْرِ العَدَدِ (أُخَرُ) وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ) لِأَنَّهَا جَمْعٌ لـ(أُخْرَى)، وَ(أُخْرَى) أُنْثَى (آخَرَ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَنِي رَجُلٌ آخَرُ، وامْرَأَةٌ أُخْرَى). وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ (فُعْلَى) مُؤَنَّثٍ لِـ(أَفْعَلَ) فَإِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ هِيَ وَلَا جَمْعُهَا إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ، كَ(الكُبْرَى) وَ(الصُّغْرَى)، وَ(الكُبَرِ) وَ(الصُّغَرِ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾[المدثر:٣٥]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (صُغْرَى)، وَلَا (كُبْرَى)، وَلَا (كُبَرَ)، وَلَا (صُغَرَ)، وَلِهَذَا(٥) لَحَّنُوا الْعَرُوضِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ: (فَاصِلَةٌ كُبْرَى)(٦)

= نصبها الياء؛ لأنها ملحق بجمع المذكر السالم، وأولي: مضاف. أجنحة: مضاف إليه. مثنى: نعت لـ(أجنحة) مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للوصفية والعدل. وثلاث ورباع: معطوفان على (مثنى) والمعطوف على المجرور مجرور مثله، والمعطوف على الصفة صفة مثله.

(١) قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٦٠٤): والمعنى: أن من الملائكة خلقًا أجنحتهم اثنان اثنان، أي: لكل واحد منهم جناحان، وخلقًا أجنحتهم ثلاثة ثلاثة، وخلقًا أجنحتهم أربعة أربعة. اهـ.

(٢) الحديث متفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري برقم(٩٩٠)، ومسلم برقم (٧٤٩).
إعراب الحديث: صلاة الليل: مبتدأ، والليل مضاف إليه. مثنى: خبر المبتدإ. مثنى (الثاني): توكيد لمثنى الأول.

[٣] في الأصل، ب، ح: (التكرير).

(٤) أي: لا لتأسيس معنى زائد هو التكرار لحصوله بـ(مثنى) الأول. «الصبان» (٣/ ٢٣٨).

(٥) أي: ولأجل أنه لا يجوز أن يقال: (صغرى) ولا (كبرى)، ولا (صغر) ولا (كبر) مجردة من (أل) والإضافة.

(٦) الفاصلة الكبرى في علم العروض، هي: أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن، مثل: (كتبتا)، =

و(فَاصِلَةٌ صُغْرَى)، ولَحَّنُوا أَبَا نُوَاسٍ فِي قَوْلِهِ:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

= والصغرى، هي: ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن، مثل: (كتبا).

والصحيح أنه لا يلحن العروضيون في قولهم: فاصلة كبرى وصغرى؛ لأنهم لم يقصدوا التفضيل، وإنما جاءوا بـ(فعلى) موضع (فعيلة)، فالأصل: فاصلة كبيرة، وفاصلة صغيرة. وليس مرادهم بـ(كبرى)، و(صغرى) مؤنثي (أكبر)، و(أصغر) المقصود بهما التفضيل، وهكذا يقال في بيت أبي نواس.

"شرح التسهيل" (٣/ ٦١)، و"المساعد" (٢/ ١٧٩-١٨٠).

(١) التخريج: البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ في "ديوانه" ص(٣٤)، و"المفصل" ص(٢٣٦)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٣١٧)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٦/ ١٠٢)، "شرح أبيات المغني" (٦/ ١٧٤)، و"مجمع الأمثال" (١/ ٦٧، ١١٨)، و"محاضرات الأدباء" (١/ ٣١٤)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٤٨) و"الكشاف" (٤/ ٦٧٣)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٦١)، و"المساعد" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ١١٢-١١٣)، و"أوضح المسالك" (٣/ ٢٥٧)، و"التصريح" (٢/ ١٠٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٨٢).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٣٨٠).

اللغة: **فقاقعها**: (ويروى فواقعها): ومعناها: النُّفاخات التي تكون على وجه الماء. **حصباء**: حصاة صغيرة.

المعنى: وصف الخمر وما يعلوها من الحَبَاب، فشبه الحباب بالدر وهو اللؤلؤ الكبير، والخمر التي تحته بأرض من ذهب.

الإعراب: **كأن**: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر. **صغرى**: اسم (كأن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر. **وكبرى**: معطوف على (صغرى). **من فقاقعها**: الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(صغرى، وكبرى) أي: الكائنتين. **حصباء**: خبر (كأن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وحصباء: مضاف. **در**: مضاف إليه. **على أرض**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(حصباء در). **من الذهب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أرض).

الشاهد فيه: قوله: (صغرى وكبرى) حيث استعملها مجردين من (أل) والإضافة، وهو لحن، =

فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: (الأُخَرُ)(١)، وَلَكِنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ الِاسْتِعْمَالِ، فَقَالُوا: (أُخَرَ)، كَمَا عَدَلَ التَّمِيمِيُّونَ: (أمسَ)[٢] عَنِ (الأمسِ)، وَكَمَا عَدَلَ جميعُ الْعَرَبِ (سَحَرَ) عَنِ (السَّحرِ) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:١٨٤](٣).

الْعِلَّةُ السَّادِسَةُ: (الوصفُ): كَ(أَحمَرَ)، وَ(أَفضَلَ)، وَ(سَكْرَانَ)، و(غَضْبَانَ).

وَيُشْتَرَطُ لِاعْتِبَارِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَصَالَةُ، فَلَوْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ اسْمًا ثُمَّ طَرَأَتْ لَهَا الْوَصْفِيَّةُ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا أَخرَجْتَ (صَفوَانًا)، و(أَرْنَبًا) عَنْ مَعْنَاهُمَا الْأَصْلِيِّ -وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ(٤)، وَالْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ- واسْتَعْمَلْتَهُمَا بِمَعْنَى (قَاسٍ)، و(ذَلِيلٍ)، فَقُلْتَ: (هَذَا قَلْبٌ صَفْوَانٌ)، و(هَذَا رجلٌ أرْنَبٌ)، فَإِنَّكَ تَصْرِفُهُما؛ لِعُرُوضِ الْوَصْفِيَّةِ فِيهِمَا.

الثَّانِي: أَلَّا تَقْبَلَ الْكَلِمَةُ تَاءَ التَّأْنِيثِ(٥)، فَلِهَذَا(٦) تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُريَانٍ)،

= والصواب استعمالهما بـ(أل) أو الإضافة، وقد اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة، يعني: أنه صفة مشبهة لا أفعل تفضيل.

(١) لأنه من باب اسم التفضيل فحقه ألَّا يجمع إلا مقرونًا بـ(أل) أو مضافًا إلى معرفة. «الأشموني مع حاشية الصبان» (٣/ ٢٣٩).

[٢] في ط٢: (الأمس).

(٣) الإعراب: فعدة: الفاء: رابطة لجواب الشرط، عدة: مبتدأ وخبره محذوف، أي: (فعليه عدة)، من أيام: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(عدة). أخر: نعت لـ(أيام) مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية والعدل.

(٤) قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، أي: كمثل حجر أملس.

(٥) إما لأنَّ مؤنثه (فعلى) كـ(سكران، سكرى)، أو لكونه لا مؤنث له كـ(لحيان) لكبير اللحية، كذلك ما كان على وزن (أفعل)؛ إما لأن مؤنثه (فعلاء) كـ(أحمر، حمراء)، أو (فُعْلَى) كـ(أفضل، فُضْلَى)؛ أو لكونه لا مؤنث له كـ(أكمر، وآدر)، و(أكمر) لعظيم الكَمَرة -بفتح الميم- وهي الحشفة، و(آدر) -بالمد- لكبير الأنثيين.

(٦) أي: فلأجل قبول الكلمة تاء التأنيث.

وَ(بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ)[١]، بِالصَّرْفِ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْمُؤَنَّثَةِ: (عُرْيَانَةٌ)[٢]، و(أَرْمَلَةٌ)[٣]، بِخِلَافِ

---

(١) وهو الفقير المحتاج، ومن ذلك قول جرير لعمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

هَذِي الْأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الْأَرْمَلِ الذَّكَرِ

يطلق أيضًا على من لا زوجة له، فيقال: رجل أرمل، أي: لا زوجة له، واستعماله في المذكر قليل. قاله ابن جني.

(٢) أنت خبير بأن الكلام في صفة على وزن (فعلان) المفتوح الفاء؛ لأنها التي لها حالتان: قبول التاء، وعدمه. وأما (فُعْلان) المضموم الفاء فمؤنثه بالتاء ليس غير، و(فِعلان) المكسور الفاء لم يسمع في الصفات. وحينئذٍ فكان المناسب للمصنف أن يأتي بدل (عريان) بلفظ على (فَعْلان) مؤنثه (فَعلانة) كـ(ندمان) (ندمانة) من المنادمة، أو (سيفان) (سيفانة).

وقد جمع ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ما جاء على (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) في قوله:

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلَانَا ... إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلَانَا

وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا ... وَسَيْفَانَا وَصَحْيَانَا

وَصَوْجَانًا وَعَلَّانَا ... وَقَشْوَانًا وَمَصَّانَا

وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا ... وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان، وهما: (خمصان) يقال رجل خمصان، أي: ضامر البطن، و(أليان) في كبش أليان، أي: كبير الألية، فذيل المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا ... عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

فالحاصل: أن جميع أبنية (فعلان) مؤنثتها على (فَعْلى) إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على (فعلان) فتصرف، وهي التي نظمها ابن مالك مع الزيادة.

وذكر معاني ما نظم ابن مالك المراديُّ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ولا بدَّ من شرح هذه الألفاظ، فـ(الحبلان) العظيم البطن، وقيل: الممتلئ غيظًا، و(الدخنان) اليوم المظلم، و(السخنان) اليوم الحار، و(السيفان) الرجل الطويل، و(الصحيان) اليوم الذي لا غيم فيه، و(الصوجان) البعير اليابس الظهر، و(العلّان) الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير، و(القشوان) الدقيق الساقين، و(المصان) اللئيم، و(الموتان) البليد الميت القلب، و(الندمان) المنادم، و(النصران) النصراني.

"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٦٦)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٢٣٢-٢٣٣)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٧٠).

(٣) الأرملة: المرأة التي مات زوجها، وسميت أرملة لذهاب زادها وفقدها كاسبها، من قول=

(سَكْرَانَ) و(أَحْمَرَ) فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُمَا سَكْرَى وحَمْرَاءُ بِغَيْرِ التَّاءِ.

الْعِلَّةُ السَّابِعَةُ: (الْجَمْعُ): وشرطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةٍ لَا تَكُونُ[1] عَلَيْهَا الْآحَادُ(٢).

وَهُوَ نَوْعَانِ: (مَفَاعِلُ) كَ(مَسَاجِدَ) و(دَرَاهِمَ)، وَ(مَفَاعِيلُ)(٣) كَ(مَصابِيحَ) وَ(طَوَاوِيسَ)(٤).

= العرب: (قد أرمل الرجل) إذا ذهب زاده.

قال الأزهري: لا يقال لها أرملة إلا إذا كانت فقيرة، فإن كانت موسرة فليست بأرملة.

[١] في ب، ح، ط٢: (يكون).

(٢) أي: العربية، أي: لا مفرد على وزنه، فلا يرد: (حضاجر) علمًا للضبع؛ لأنه منقول عن الجمع، ومفرده قبل النقل (حَضَجْرٌ)، ولا (سراويل)؛ لأنه مفرد أعجمي، والكلام في الآحاد العربية، ومنهم من جعله جمعًا ومفرده (سروالة)، وأنشد دليلًا على ذلك قول الشاعر:

عَلَيْـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِرْوَالَـةٌ ... فَلَـيْسَ يَـرِقُّ لِمُسْـتَعْطِفِ

وقيل: مفرده (سروال)، بدون تاء. وممن ذكر أن (سراويل) جمع له مفرد مستعمل: الأخفش، وأبوحاتم، والحريري.

فإن كان للجمع مفرد على صيغته في الآحاد العربية فإنه يصرف، نحو: (كُتُب)، و(سُفُن) فإن نظيرها من المفردات (عنق)، ونحو: (حُمْر، وصُفْر) فإن نظيرهما من المفردات (قُفْل).

"عدة السالك" (٤/ ١٠٧-١٠٨).

(٣) والمراد بقوله: (مفاعل) و(مفاعيل)، كل اسم أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور لفظًا أو تقديرًا أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، فدخل بذكر التقدير نحو: (دوابّ)؛ لأن أصله: (دوابب)، وخرج بقولنا (أوسطها ساكن) نحو:(صياقلة)، و(ملائكة)؛ لتحركه.

"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٨/ ٣٩٧٠).

(٤) وتنويع الأمثلة من المصنف للوزنين فيه إشارة إلى أن المعتبر في الاسم الذي على (مفاعل) أو (مفاعيل) كونه على هذه الهيئة، سواء كان أوله ميمًا أو لا.

وقوله: (طواويس) جمع (طاوس)، وقد يجمع على (أطواس)، وهو طائر حسن الشكل مثير الألوان!

"المعجم الوسيط" (٢/ ٥٧٠)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (٨/ ٥٩٧). =

الْعِلَّةُ الثَّامِنَةُ: (الزِّيَادَةُ): والمُرَادُ بِهَا الأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ[(١)]، نَحْوُ: (سَكْرَانَ) و(عُثمانَ).

الْعِلَّةُ التَّاسِعَةُ: (التَّأْنِيثُ): وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: تَأْنِيثٌ بِالأَلِفِ، كَ(حُبْلَى)، وَ(صَحْرَاءَ)[(٢)]، وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ، كَ(طَلْحَةَ) وَ(حَمْزَةَ)، وَتَأْنِيثٌ بِالْمَعْنَى كَ(زَيْنَبَ) وَ(سُعَادَ).

وَتَأْثِيرُ الأَوَّلِ[(٣)] مِنْهَا فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لَازِمٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ كَمَا سَيَأْتِي. وَتَأْثِيرُ الثَّانِي مَشْرُوطٌ بالعَلَمِيَّةِ كَمَا سَيَأْتِي. وَتَأْثِيرُ الثَّالِثِ كَتَأْثِيرِ الثَّانِي[(٤)]، وَلَكِنَّهُ تَارَةً يُؤَثِّرُ وُجُوبَ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَتَارَةً يُؤَثِّرُ جَوَازَهُ.

فَالأَوَّلُ[(٥)] مَشْرُوطٌ بِوُجُودِ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ، وَهِيَ: إِمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ كَ(سُعَادَ) وَ(زَيْنَبَ)، وَإِمَّا تَحَرُّكُ الْوَسَطِ[٦] كَ(سَقَرَ) وَ(لَظَى)[(٧)]، وَإِمَّا العُجْمَةُ كَ(مَاهَ)

= وإلى ما ذكر من الجمع أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْـبِهٍ مَفَـاعِلَا ... أَوِ الْمَفَاعِيـلَ بِمَنْـعٍ كَـافِلَا

(١) والألف والنون إنما تعتبران زائدتين إذا جاءتا بعد أكثر من حرفين أصولاً، هذا إن كانا فيما لا يتصرف، وأما إن كانا فيما يتصرف فعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض التصاريف، كسقوطهما في (عطشان)، و(سكران) من (عطش)، و(سكر).

"شرح الأشموني" (٣/ ٢٥١-٢٥٢)، و"الخضري" (٢/ ١٦٠).

تنبيه: لا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا على وزن (فَعْلان) بفتح الفاء، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية فإنها تكون على (فعلان) بالفتح كـ(حمدان)، وبالضم كـ(عُثمان)، وبالكسر كـ(عِمران). "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٦٦).

(٢) أي: سواء كانت الألف مقصورة أو ممدودة، اسمًا أم صفة.

(٣) أي: المؤنث بالألف.

(٤) أي: أن منعه مشروط بالعلمية.

(٥) أي: ما يؤثر وجوب المنع.

[٦] في الأصل، ب: (الأوسط).

(٧) فأقاموا فيه حركة الوسط مقام الحرف الرابع، خلافًا لابن الأنباري، فإنه جعله ذا وجهين. "الأشموني" (٣/ ٢٥٣).

و(جُوْرَ)[(١)] و(حِمْصَ)[(٢)] و(بَلْخَ)[(٣)]، وَالثَّانِي فِيمَا عَدَا ذَلِكَ كَ(هِنْدٍ)، وَ(دَعْدٍ)، وَ(جُمْلٍ)، فَهَذِهِ يَجُوزُ فِيهَا الصَّرْفُ وعَدَمُه[(٤)]. وَقَدِ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَم تَتَلَفَّــعْ بفَضْــلِ مِئْزَرِهَــا دَعْــدٌ ... وَلَــمْ تُغْــذِ دَعْــدُ في الْعُلَــبِ[(٥)]

---

(١) قال الزمخشري: (ماه)، و(جور) اسما بلدين بأرض فارس. اهـ.

"معجم البلدان" (٥/ ٤٩) (٢/ ١٨١). وجُور: بضم الجيم وسكون الواو.

(٢) بالكسر ثم السكون والصاد مهملة: بلدة مشهورة بالشام، وهي بين دمشق وحلب.

"معجم البلدان" (٢/ ٣٠٢).

(٣) مدينة مشهورة بخراسان. المصدر السابق (١/ ٤٧٩).

(٤) وهذا مذهب الجمهور، وذهب الزجاج وجماعة إلى أنه لا يجوز الصرف فيه، ونُقِلَ عن الأخفش أيضًا، وعلله الزجاج بقوله: لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف.

والصحيح مذهب الجمهور؛ لسماع صرفه عن العرب، ومن ذلك قول حاجب بن حبيب الأسدي:

أَعْلَنْتُ فِي حُبِّ جُمْلٍ أَيَّ إِعْلَانِ ... وَقَدْ بَدَا شَأْنُهَا مِنْ بَعْدِ كِتْمَانِ

والشاهد فيه (جُمْل)، ويؤيد ما ذهبوا إليه أيضًا: البيت الذي ذكره المصنف؛ فإنه اجتمع فيه الأمران: الصرف وعدمه. ووجه الصرف أن خفة البناء بسكون الوسط قاومت إحدى العلتين، وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما.

فالأصح أن الأجود المنع. قاله ابن جني. وهو القياس والأكثر في كلامهم.

وقال أبوعلي الفارسي: الصرف أفصح، قال الخضراوي ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله، وهو غلط جليّ.

"الهمع" (١/ ١٢١-١٢٢)، و"الارتشاف" (٢/ ٨٧٨)، و"المساعد" (٣/ ٢٣)، و"الأشموني" (٣/ ٢٥٤)، و"التصريح" (٢/ ٢١٨)، و"شرح التسهيل" لناظر الجيش (٨/ ٤٠١٠-٤٠١١).

(٥) التخريج: البيت لجرير في ديوانه صـ(٧٩)، و"لسان العرب" (دعد) (لفع).

وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ٢٤١)، و"الخصائص" (٣/ ٦٣، ٣١٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٧٠)، و"الأشموني" (٣/ ٣١٦)، و"مجمع الأمثال" (١/ ٤٥٦)، و"أدب الكاتب" صـ(٢٢٢)، و"تاج العروس" (صرف)، و"شرح شذور الذهب" صـ(٤٥٩).

اللغة: **تتلفع**: التلفع: الالتحاف بالثوب. **بفضل**: الفضل: الزيادة. **مئزرها**: المئزر: الإزار، وهو=

فَهَذِهِ جَمِيعُ العِلَلِ، وَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى شَرْحِهَا شَرْحًا يَلِيقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ.

[أقسام العلل المانعة من الصرف]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَا يُؤَثِّرُ وَحْدَهُ[1]، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى انْضِمَامِ عِلَّةٍ أُخْرَى، وَهُوَ شَيْئَانِ: الجَمْعُ(٢)

= ثوب يحيط النصف الأسفل من البدن. العلب: جمع علبة -بالضم-، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب. دعد: اسم امرأة، والجمع: دعدات، وأدعد، ودُعود، يصرف ولا يصرف.

المعنى: يقول الشاعر يصف دعد بأنها ليست ممن تشتمل وتلتحف بثوبها، وتشرب اللبن وغيره بالعلبة كنساء الأعراب، ولكنها ممن نشأ في نعمة وكُسِيَ أحسن كسوة.

الإعراب: لم: حرف نفي وجزم وقلب. تتلفع: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون. بفضل: جار ومجرور متعلق بالفعل، وفضل: مضاف. مئزرها: مضاف إليه، ومئزر: مضاف، والهاء: مضاف إليه. دعدٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف جزم. تسق: مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف. دعدُ: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. في العلب: جار ومجرور متعلق بـ(تسق).

الشاهد فيه: قوله: (دعد) فإنه يجوز فيه الصرف وعدمه، وقد اجتمعا في البيت فـ(دعد) الأول مصروف، والثاني غير مصروف.

تتمة: ويتحتم المنع على الأصح أيضًا في (زيد) منقولاً من المذكر إلى المؤنث، وهذا مذهب الجمهور وسيبويه، وذهب عيسى بن عمر، والجرمي، والمبرد إلى أنه ذو وجهين.

«الأشموني» (٣/ ٣٥٣).

وإلى ما ذكر من أنواع التأنيث بغير الألف أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

كَـذَا مُؤَنَّـثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا ... وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْدِ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ
وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقْ

[1] في الأصل، ب، ج، ح، ط١: (ما يؤثر وجوده..).

(٢) إنما اكتفي به ولم يحتج إلى علة أخرى؛ لأن فيه علة فرعية لها جهتان:

جهة راجعة إلى اللفظ وهي الجمع، وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير. =

وألِفا التَّأنيثِ.

وَالثَّانِي: مَا يُؤَثِّرُ بِشَرْطِ وُجُودِ الْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: التَّأْنِيثُ بِغَيْرِ الْأَلِفِ، وَالتَّرْكِيبُ، والعُجْمَةُ، نَحْوُ: (فَاطِمَةَ)، وَ(زَيْنَبَ)، و(معدِ يَكْرِبَ)، وَ(إِبْرَاهِيمَ)، ومِنْ ثَمَّ انْصَرَفَ (صِنْجَةٌ)(١)، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا أَعْجَمِيًّا، و(صَوْلَجَانٌ)(٢)، وإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا ذَا زِيَادَةٍ، و(مُسْلِمَةٌ)، وإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا وصْفًا؛ لِانْتِفَاءِ الْعَلَمِيَّةِ فِيهِنَّ.

والثَّالِثُ: مَا يُؤَثِّرُ بِشَرْطِ وُجُودِ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: الْعَلَمِيَّةِ أَوِ الْوَصْفِ[٣]، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا: العَدْلُ، والوَزْنُ، والزِّيَادَةُ، مِثَالُ تَأْثِيرِهَا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ: (عُمَرُ)، و(أَحمدُ)، و(سَلْمَانُ)، وَمِثَالُ تَأْثِيرِهَا مَعَ الصِّفَةِ: (ثُلَاثُ)، و(أَحْمَرُ)(٤)، و(سَكْرَانُ).

= وكذلك التأنيث بالألف فيه جهتان:

جهة ترجع إلى اللفظ وهي الدلالة على التأنيث، وجهة ترجع إلى المعنى وهي لزوم الزيادة.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/٢٦٣)، و"عدة السالك" (٤/١٠٧).

(١) بفتح الصاد وكسرها وسكون النون، ويقال لها: (سَنْجة)-بالسين- اسم لما يوزن به، وهو فارسي معرب. كما قاله أبوعبيد.

وقال أبوحاتم: سألت الأصمعي عن صنجة الميزان، فقال: فارسي معرب، ولا أدري ما أقول، ولكنني أقول: مثقال.

"المصباح المنير" (١/٢٩١)، و"المعرب في ترتيب المعرب" (١/ ٤٨٤)، و"المخصص" لابن سيده (٣/ ٤٤٠)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٩٩)، و"كشف المشكل من حديث الصحيحين" لابن الجوزي ص(٢١٤).

(٢) بفتح الصاد واللام: المحجن، وهو العصا المعوجة الرأس، فارسي معرب.

"الصحاح" (١/ ٢٩٣) (صلج)، و"لسان العرب" (صلج)، و"مختار الصحاح" (صلج).

[٣] في ط٢: (الوصفية).

(٤) قال المصنف في "شرح شذور الذهب" ص(٤٥٥): ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في (أفعل)، بخلاف الوزن المانع مع العلمية. اهـ.

يعني: أنه يكون على أفعل، كـ(أحمد)، وعلى غيره كـ(يشكر)، و(يزيد)، و(نرجس)، ويرد على قوله: إن الوزن المانع مع الصفة لا يكون إلا في (أفعل) نحو: (أحيمر)، و(أصيفر)، =

= و(أفيضل)، فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل ك(أبيطر)، وإن لم يكن حال التصغير على وزن (أفعل). "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٦٦).

خاتمة: وهي مشتملة على فائدتين:

الفائدة الأولى تتعلق بأسماء القبائل، والبلدان، والكلم، وحروف الهجاء:

اعلم أن صرف أسماء القبائل، والبلدان، والكلم، وحروف الهجاء ومنعها، مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم، فإن أراد باسم القبيلة الأب ك(معد)، و(تميم)، أو الحي ك(قريش)، و(ثقيف) صرف ذلك، أو الأم ك(باهلة)، أو القبيلة ك(مجوس)، و(يهود) منع ذلك. وكذا إن أراد باسم البلد المكان ك(بدر)، و(ثبير) صرف، أو البقعة ك(فارس)، و(عمان) منع. أو بالكلمة اللفظ، نحو: (كتب عمرو زيدًا فأجاده) -أي: أجاد هذا اللفظ- صرف، أو الكلمة نحو: (كتب زيد فأجادها) -فأجاد هذه الكلمة- منع، وكذلك الأفعال وحروف الهجاء.

وقد يتعين اعتبار الحي، أو القبيلة، أو المكان، أو البقعة.

فالأول: ك(كلب)، والثاني: ك(يهود)، و(مجوس)، والثالث: ك(بدر)، و(نجد)، والرابع: ك(دمشق)، و(جِلَّق)، و(الحجاز)، و(اليمن)، و(العراق). وَقد جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ فِي النَّوْعَيْنِ أسمَاء، وَذَلِكَ ثَلَاثَة أَقسَام: قسم يغلب فِيهِ اعْتِبَار التَّذْكِير، ك(قريش)، وَ(ثَقِيف)، وَ(منى)، و(هجر)، و(واسط)، و(حنين).

وَقسم يغلب فِيهِ اعْتِبَار التَّأْنِيث، ك(جذام)، و(سدوس)، وَ(فَارِس)، و(عمان).

وَقسم استوى فِيهِ الْأَمرَانِ: ك(ثمود)، و(سبإ)، و(حراء)، و(قباء)، و(بغداد). اهـ. "الهمع" (١/ ١٢٤-١٢٥).

تنبيه: قوله: (وقد جاء بالوجهين في النوعين....) قال الدماميني هنا أمور ينبه عليها:

أحدها: أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم يتحقق مانعان من الصرف، فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال، نحو: (تغلب)، و(باهلة)، و(خولان) ونحو ذلك.

الثاني: تجويز الأمرين بحسب الاستعمالين، إنما هو موكول إلى استعمالنا في الألفاظ نحو: (كتبت زيدًا فأجدته)، و(كتبت زينب فأجدتها)، وأما ما عدا ذلك فنوط باستعمال العرب في ذلك الخاص، فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه، وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا. اهـ. "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٦٦-٢٦٧). وانظر: "شرح الرضي" (١/ ١٢١-١٢٢).

الفائدة الثانية: قد يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر -أي: فتزول عنه العلمية ويبقى السبب=

= الثاني، وهو إما التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو الوزن، أو العجمة، أو التركيب، نحو: (رب فاطمةٍ، وعمرانٍ، وعمرٍ، وإبراهيمٍ، ومعد يكربٍ لقيتهم) بالجر والتنوين.

الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين، كـ(حُمَيْدٍ) و(عُمَيْرٍ) فِي: (أَحْمَدَ)، وَ(عُمَرَ) فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير، فيصرفان؛ لزوال أحد السببين.

الثالث: إرادة التناسب، وهو قسمان:

أ- تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير المنصرف، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، فصرف (سلاسل) لمناسبة (أغلالًا، وسعيرًا)، وقراءة الأعمش: (ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا)، فصرف (يغوث، ويعوق)؛ لمناسبة: (ودًّا، وسُواعًا، ونسرًا).

ب- تناسب لرءوس الآي كـ﴿قواريرًا ﴿١٥﴾ قواريرًا﴾[الإنسان:١٥-١٦]، فصرف (قوارير) الأول؛ ليناسب بقية رءوس الآي في التنوين، أو بدله وهو الألف، وأما: (قوارير) الثاني فصرف؛ ليشاكل (قوارير) الأول.

الرابع: الضرورة، كقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

وقوله:

أَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْـ ... ـمِ بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرَا

وقوله:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ... سَوَالِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمَي شَعَبْعَبِ

فصرف الأول (عنيزة)، والثاني (أحيمر)، والثالث (ظعائن)؛ لأجل الضرورة.

"أوضح المسالك" (٤/ ١٢٤-١٢٥)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٧)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥).

وقد يمنع المنصرف من الصرف للضرورة، وهذا مذهب الكوفيين والأخفش، وأباه البصريون، والصحيح الجواز، واختاره ابن مالك رحمه الله؛ لثبوت سماعه، فمن ذلك قوله:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ

وقوله:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

وقوله:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ =

[باب: التعجب]

ص- بَابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَ زَيْدًا!)، وإِعْرَابُهُ: (مَا) مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى: (شَيْءٌ عَظِيمٌ)، و(أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ (مَا)، و(زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ: خَبَرُ (مَا)، و(أَفْعِلْ بِهِ)، وَهُوَ بِمَعْنَى (مَا أفعلَهُ)، وأَصْلُهُ: (أَفْعَلَ)، أَيْ: صَارَ ذَا كَذا كَ(أَغدَّ البَعِيرُ) أيْ: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فغُيِّرَ اللَّفْظُ، وزِيْدَتِ البَاءُ، فِي الْفَاعِلِ؛ لإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا في فاعِلِ (كَفَى).

وإِنَّما يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ واسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسمُ فَاعِلِهِ عَلَى[1] (أَفْعَلَ).

ش- التَّعَجُّبُ: تَفَعُّلٌ[2] مِنَ العَجَبِ.

= فالشاهد في الأول: (مرداس)، وفي الثاني: (دوسر)، وفي الثالث: (شبيب) حيث منعت من الصرف وهي في الأصل مصروفة؛ للضرورة.

"شرح الأشموني" (٣/ ٢٧٥)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٢٩٥-٢٩٦).

[١] (على) ليست في الأصل، خ.

(٢) عَرَّفه ابن عصفور في "شرح الجمل" (١/ ٣١٨) بقوله: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره. اهـ.

وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه، ومن ثَمَّ قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب. "الصبان" (٣/ ١٦).

والتعجب صفة من صفات الله سبحانه وتعالى الثابتة له بالكتاب والسنة وإجماع السلف، على ما يليق بجلاله. =

وَلَهُ أَلْفَاظٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي النَّحْوِ(١)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ

= وقول النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وأنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن والسنة للمخاطب.

هذا القول نتج عن جعلهم التعجب مقرونًا بجهل سببه، وهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى؛ لأن الله بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه ألَّا يعلم سبب ما تعجب منه، فالتعجب بهذا المعنى لا يوصف به الرب سبحانه وتعالى، وأما التعجب الذي يكون سببه خروج الشيء عن نظائره أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب بالسبب فهذا ثابت لله وليس كمثله شيء فيه، وقد جاءت الأدلة من الكتاب والسنة بإثبات هذه الصفة له سبحانه وتعالى.

منها: قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢]، -بضم التاء- وهي قراءة حمزة، والكسائي، وقوله: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [عبس: ١٧]، وقوله: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]، وقوله ﷺ: «**قَدْ عَجِبَ اللهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ!**». رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، وقوله: «**عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ!**». رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعًا: «**يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ شَظِيَّةٍ جَبَلٍ يُؤَذِّنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي؛ فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا: يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ؛ يَخَافُ مِنِّي. قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ**» رواه النسائي وأحمد وأبوداود، وصححه العلامة الألباني رحمه الله في "الإرواء" (١/ ٢٣٠)، وغيرها من الأدلة في ذلك. فالحاصل: أن التعجب نوعان:

- نوع يكون صادرًا عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيندهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء.

- ونوع يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، فهذا ثابت لله عز وجل.

"مجموع الفتاوى" (٦/ ١٢٣)، و"مجموع الرسائل والمسائل" (٥/ ٧٠)، و"شرح لمعة الاعتقاد" للعلامة العثيمين رحمه الله ص(٦٠).

(١) وإنما لم يبوب لها في النحو؛ لأنها لم تدل على التعجب بالوضع، بل بالقرينة.
"التصريح" (٢/ ٨٦).

وقد ذكر السيوطي في "الهمع" (٣/ ٥٣) جملة من الصيغ التي لم يبوب لها في النحو، فراجعه إن شئت.

بِٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٨][١]، وقولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا[٢]»[٣]، وَقَوْلِهِمْ: (لِلهِ دَرُّهُ فَارِسًا!)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

---

(١) الإعراب: كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على التشبيه بالظرف عند سيبويه، أي: في أيِّ حالة تكفرون، وعلى الحال عند الأخفش، أي: على أي حال تكفرون، والعامل فيها على القولين (تكفرون) وصاحب الحال الضمير في (تكفرون)، ولم يذكر أبوالبقاء غير مذهب الأخفش. **تكفرون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **بالله**: متعلق بـ(تكفرون).

[٢] (حيًا ولا ميتًا) زيادة من طبعة محمد محيي الدين.

(٣) الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَة (حَيًّا وَلَا مَيْتًا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْمِ (٢٨٣) (٢٨٥)، وَمُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٣٧١)، وَلِلْحَدِيثِ قِصَّةٌ، وَفِي لَفْظ لِلْبُخَارِيِّ: «**إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ!**»، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظِ الْبُخَارِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ.

وَأَمَّا بِالزِّيَادَةِ فَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ وَلَفْظُهُ: «**الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا**».

قال الحافظ في "الفتح" (٣/ ١٦٣): وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابن عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: «**لَا تُنَجِّسُوا مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا**». إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ -أي: في "سننه" (٢/ ٧٠)- مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى الْمَخْزُومِيِّ عَنْ سُفْيَانَ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ -في "مستدركه" (١/ ٥٤٢)- مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ ابْنَيْ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سُفْيَان، وَالَّذِي فِي "مُصَنف بن أَبِي شَيْبَةَ" عَنْ سُفْيَانَ مَوْقُوفٌ، كَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. اهـ.

ورواه أيضًا مرفوعًا من طريق الحاكمِ البيهقيُّ في "الكبرى" (١/ ٣٠٦)، وقال بعد إخراجه: هكذا روي من وجه آخر غريب عن ابن عيينة، والمعروف موقوف. اهـ.

إعراب الحديث: **سبحان**: مفعول مطلق، منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أسبح، وسبحان: مضاف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه. **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **المؤمن**: اسم (إنّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **لا ينجس**: لا: حرف نفي، ينجس: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). **حيًّا**: حال من الفاعل. **ولا ميتًا**: الواو: حرف عطف، لا: نافية، ميتًا: معطوف على (حيًّا).

يَـا سَـيِّدًا مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ مُوَطَّـأُ الأَكْنَـافِ رَحْـبَ الـذِّرَاعْ[١]

[صيغ التعجب المبوب لها في النحو وكيفية إعرابها]

والمُبَوَّبُ لَهُ فِي النَّحْوِ: صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَ زَيْدًا، وأَفْعِلْ بِهِ).

فَأَمَّا الصِّيغَةُ الأُولَى فَ(مَا): اسْمٌ مُبْتَدَأٌ[٢]، وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَاهَا عَلَى مَذْهَبَيْنِ.

---

(١) التخريج: البيت للسفاح بن بكير في «خزانة الأدب» (٦/ ٩١-٩٢)، و«الحماسة البصرية» صـ(٧٩)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٤١٠-٤١١).

وبلا نسبة في «شرح شذور الذهب» صـ(٢٨٠)، و«التصريح» (١/ ٣٩٩)، و«خزانة الأدب» (٣/ ٢٩٠)، و«شرح الرضي» (٣/ ١٣٢)، و«الهمع» (٢/ ٤١، ٣٣٩)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٥٧٣).

اللغة: موطأ الأكناف: جمع كنف، والكنف: الجانب والناحية، ويقال: (أنا في كنف فلان) إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله. ويقال: (فلان موطأ الأكناف): إذا كان ممهدها وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به. **رحب الذراع:** أي: طويل الذراع، وهو كناية عن الوصف بالسخاء والكرم، يقال: فلان رحب الذراع وواسع الذراع، أي: سخي.

المعنى: يقول الشاعر مخاطبًا رجلًا وواصفًا له بأنه سيد عظيم، فاق غيره من الأسياد بكرمه، وسخائه، ولين جانبه؛ فيمكن الوصول إليه دون مشقة.

الإعراب: يا: حرف نداء. **سيدًا:** منادى منصوب، وحقه الرفع؛ لأنه نكرة مقصودة، لكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه. **ما:** اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **أنت:** ضمير منفصل في محل رفع خبر المبتدإ. **من سيد:** من: حرف جر زائد، سيد: اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه تمييز. **موطأ:** نعت لـ(سيد) المجرور بـ(من)، وهو مضاف. **الأكناف:** مضاف إليه. **رحب:** نعت ثانٍ لـ(سيد)، وهو مضاف. **الذراع:** مضاف إليه مجرور، وسُكِّنَ للضرورة، ويجوز في (موطأ) و(رحب) إتباعهما للفظ (سيد) فيجران، ونصبهما على محله، ويجوز أن يجعلا نعتًا لـ(سيدًا) المنادى.

الشاهد فيه: قوله: (ما أنت من سيد) فهذه الصيغة من الصيغ التي تستعمل في التعجب، ولم يبوب لها في النحو.

(٢) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٦٥): (ما): مبتدأ إجماعًا، إلا خلافًا شاذًّا عن الكسائي أنه لا موضع لها من الإعراب. اهـ.

وقال المصرح: وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب، فشاذ لا يقدح في=

أَحَدُهُمَا[(١)]: أَنَّهَا نَكِرَةٌ تامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ[(٢)]، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَمَا بَعْدَهَا هُوَ الْخَبَرُ، وَجَازَ الِابْتِدَاءُ بِهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[(٣)]

= الإجماع. اهـ. (٢/ ٨٧).

هكذا قال النحاة في خلاف الكسائي، وفيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي -قريع سيبويه، ونديده-: إن خلافه لا يعبأ به، وإنه لا يحتاج إلى مثله في ادعاء الإجماع، ثم من متى انعقد الإجماع من النحاة حتى يقال فيه ذلك؟! قاله محمد محيي الدين.

"عدة السالك" (٣/ ٢٢٥).

(١) وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين. "الارتشاف" (٤/ ٢٠٦٥).

(٢) النكرة التامة: هي التي تكون مكتفية بنفسها لا تحتاج إلى وصف، وتكون بمعنى (شيء)، ولا توجد إلا في باب المدح والذم والتعجب، وتعرب في محل رفع فاعل لـ(نعم) و(بئس)، وفي محل رفع مبتدإ مع التعجب.

وهناك نكرة ناقصة، وهي التي تحتاج إلى وصف، أي توصف به من مفرد أو جملة، نحو: (مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ)، و(عَلِمْتُ مَا نَافِعًا لَكَ)، ونحو (اعْمَلْ مَا مِنَ الْأُمُورِ يَنْفَعُ). فجملة (ينفع) في محل صفة لـ(ما) بمعنى (شيء)، أي: اعمل شيئًا من الأمور ينفع.

(٣) التخريج: البيت لهُنَيّ بن أحمر الكناني في "الكتاب" (١/ ٣١٩).

ولزرافة الباهلي في "شرح أبيات سيبويه" (١/ ٢٣١).

ولضمرة بن ضمرة النهشلي في "شرح أبيات المغني" (٧/ ٢٥٧-٢٥٨)، و"الدرر اللوامع" (١/ ٤٥١-٤٥٢).

ولهُنَيّ بن أحمر، أو لفرغل الطائي في "الحماسة البصرية" ص(٦).

ولهُنَيّ بن أحمر، أو لزرافة الباهلي في "لسان العرب" (حيس)، و"تاج العروس" (حيس).

ولضمرة بن ضمرة، أو لهمام بن مرة، أو لزرافة الباهلي، أو لهُنَيّ بن أحمر في "خزانة الأدب" (٢/ ٣٢-٣٥-٣٦).

ولرؤبة في "شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ١١٤).

وبلا نسبة في "الجمل في النحو" للفراهيدي ص(١٩٣)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٨١)، =

وَإِمَّا لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْمَوْصُوفَةِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: شَيْءٌ عَظِيمٌ حَسَّنَ زَيْدًا، كَمَا قَالُوا فِي (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[1]: إِنَّ مَعْنَاهُ: شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ.

= و"شرح الأشموني" (١/ ٢٠٦)، و"الهمع" (٢/ ١١٤-١١٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٦٨)، و"التصريح" (٢/ ٨٧).

المعنى: كان هذا الشاعر ممن يَبَرُّ أمّه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخًا له عليه يقال له: جندب؛ فقال سبعة أبيات منها هذا البيت يتعجب فيها مما يصنعونه به ويعاتبهم عليه، فقال:

يَا جُنْدَ أَخْبِرْنِي وَلَسْتَ بِمُخْبِرِي ... وَأَخُوكَ نَاصِحُكَ الَّذِي لَا يَكْذِبُ
هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُ ... وَأَمِنْتُمُ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً ... أَشْجَتْكُمُ فَأَنَا الْمُحَبُّ الْأَقْرَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا ... وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
وَلِجُنْدَبٍ سَهْلُ الْبِلَادِ وَعَذْبُهَا ... وَلِيَ الْمِلَاحُ وَخَبْتُهُنَّ الْمُجْدِبُ
عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ
هَـذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

الإعراب: **عجب**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسوغ الابتداء به -وهو نكرة- دلالته على التعجب. **لتلك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ. **قضية** -بالنصب-: حال أو تمييز، -وبالجر- على البدلية من (تلك)، -وبالرفع- على الخبر لمحذوف أي: هي قضيةٌ. **وإقامتي**: الواو: استئنافية، وإقامتي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للمناسبة، والياء: ضمير متصل مضاف إليه. **فيكم**: جار ومجرور متعلق بـ(إقامتي). **على تلك**: جار ومجرور متعلق بـ(إقامتي) أيضًا. **القضية**: بدل من (تلك) مجرور وعلامة جره الكسرة. **أعجب**: خبر للمبتدإ (إقامتي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (عجب) جاز الابتداء به مع كونه نكرة؛ لدلالته على التعجب، وهو من المسوغات.

(١) الهرير: صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه، قال في "الصحاح": وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد. اهـ.

"السجاعي" ص(١٢٠)، و"الصحاح" (٢/ ٢٤٩) (هرط)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٣٧)، و"المعجم الوسيط" (٢/ ٩٨١)، و"تاج العروس" (هذكر). =

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً تَامَّةً، كَمَا قَالَ سِيبَوَيْهِ[1]. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً بِالْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا. وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً مَوْصُولَةً بِالْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ[2]، وَالْمَعْنَى: شَيْءٌ حَسَّنَ زيدًا عَظِيمٌ، أَوِ الَّذِي حَسَّنَ زيدًا شَيْءٌ[3] عَظِيمٌ. وهَذَا قَولُ الأَخْفَشِ[4].

= وهذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

وأصله: أنَّ قائله سمع هرير الكلب في الليل فأشفق من طارق بشر، فقال ذلك؛ تعظيمًا للحال وتهويلًا للأمر عند نفسه ومستمعه، أي: ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم، ولأجل هذا الوصف المنوي حَسُنَ الابتداء بلفظ (شر) مع أنه نكرة.

"المستقصى" (٢/ ١٣٠)، و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" ص(٢٥٢)، و"مجمع الأمثال" (١/ ٤٦٧)، و"لسان العرب" (هرر)، و"تاج العروس" (هرر).

فائدة: قال ابن منظور في "لسان العرب" (هرر): وَقَدْ يُطْلَقُ الْهَرِيرُ عَلَى صَوْتِ غَيْرِ الْكَلْبِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «إِنِّي سَمِعْتُ هَرِيرًا كَهَرِيرِ الرَّحَى»، أي: صَوْتَ دَوَرَانِهَا. اهـ.

وكذا قال ابن الأثير في "غريب الحديث" (٥/ ٥٩٠) واستدل بنفس الحديث.

والحديث عن عوف بن مالك ﷺ، رواه باللفظ المذكور الطيالسي في "مسنده" (١/ ١٣٤) برقم (٩٩٨). ورواه ابن حبان في "صحيحه" (١٤/ ٣٧٦) بلفظ «مِثْلَ هَدِيرِ الرَّحَى» -بالدال- وصححه العلامة الألباني رحمه الله في "التعليقات الحسان".

(١) "الكتاب" (١/ ٧٢).

(٢) أي: وجوبًا، ورد دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسد مسده كما في (لولا)، فما اقتضى هذه الدعوى لزومًا باطل لبطلانها.

قاله ابن عقيل في "المساعد" (٢/ ١٤٩). وانظر: "شرح الرضي" (٤/ ٢٣٣).

(٣) قال الصبان (٣/ ١٨): ليس ذكر (شيء) ضروريًا.

(٤) انظر رأيه في "شرح الرضي" (٤/ ٢٣٣)، و"الجنى الداني" ص(٣٣٧)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٦٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٣١)، و"النكت الحسان" ص(١٣٦)، و"شرح الأشموني" (٣/ ١٨)، و"التصريح" (٢/ ٨٧)، و"المساعد" (٢/ ١٤٨).

وَأَمَّا (أَفْعَلَ) فَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ[١] أَنَّهُ اسْمٌ[٢]؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُصَغَّرُ، قَالُوا: (مَا أُحَيْسِنَهُ)، وَ(مَا أُمَيْلِحَهُ)[٣]، وَزَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ[٤] أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَارْتَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ؛ وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوِقَايَةِ[٥]،

---

(١) حاشا الكسائي.

وانظر رأيهم في «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، و«الارتشاف» (٤/ ٢٠٦٦)، و«المساعد» (٢/ ١٤٧)، و«التصريح» (٢/ ٨٧)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٣٠).

(٢) والفتحة عند جماعة منهم فتحة إعراب، وهو خبر عن (ما)، وإنما انتصب لمخالفته للمبتدإ، ومخالفة الخبر للمبتدإ تقتضي عندهم نصبه، و(أحسن) إنما هو في المعنى وصف لـ(زيد) لا لضمير (ما). وزعم آخرون منهم أن فتحته بنائية؛ لتضمنه معنى التعجب الذي حقه أن يؤدى بالحرف.

«الارتشاف» (٤/ ٢٠٦٦)، و«التصريح» (٢/ ٨٨)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (٣/ ١٨)، و«شرح الرضي» (٤/ ٢٣١).

(٣) قال الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

قال المصنف في «المغني» (٢/ ٦٨٢): وَلم يسمع ذَلِك إِلَّا فِي (أحسن) و(أملح). ذكره الْجَوْهَرِي، وَلَكِنَّ النَّحْوِيين مَعَ هَذَا قاسوه. اهـ.

(٤) والكسائي من الكوفيين.

وانظر رأيهم في «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، و«المساعد» (٢/ ١٤٧)، و«الارتشاف» (٤/ ٢٠٦٥)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٤٨٢)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١٨)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٣٠)، و«التصريح» (٢/ ٨٧).

وقوله: (وزعم البصريون) يطلق الزعم على القول الباطل والحق، والثاني هو المراد هنا: بدليل، وهو الصحيح، بخلاف الزعم الأول -أي: زعم الكوفيين- فلا تغفل!

«حاشية الآلوسي».

(٥) ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل: (أرشدني)، و(أسعدني)، و(أبعدني) ولا تقول في الاسم: (مرشدني)، ولا (مسعدني)، فأما قوله:

أَلَا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالِ

فمن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه. =

يُقَالُ: (مَا أَفْقَرَنِي[1] إِلَى عَفوِ اللهِ)، ولَا يُقَالُ: (مَا أَفْقَرِي)، وَأَمَّا التَّصْغِيرُ[2] فشاذٌّ ، وَوَجْهُهُ[3] أَنَّهُ أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ عُمُومًا بِجُمُودِهِ[4]، وَأَنَّهُ لَا مَصْدَرَ لَهُ، وأَشْبَهَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ خُصُوصًا بِكَوْنِهِ عَلَى وَزْنِهِ، وبِدَلَالَتِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ[5]، وبِكَوْنِهِمَا لا يُبْنَيَانِ إِلَّا مِمَّا اسْتَكْمَلَ شُرُوطًا يَأْتِي ذِكْرُهَا[6]، وَفِي (أَحْسَنَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ[7] بِالِاتِّفَاقِ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، رَاجِعٌ إِلَى (ما) وَهُوَ الَّذِي دَلَّنَا عَلَى اسْمِيَّتِهَا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ.

= واعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو: (قدني)، و(قطني) أي: حسبي، قال الشاعر:

امْـتَلأَ الْحَـوْضُ وَقَـالَ قَطْـنِي ... مَهْـلاً رُوَيْـدًا قَـدْ مَـلأْتَ بَطْـنِي

وما اعترضوا به ليس بصحيح؛ لأن (قدني)، و(قطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه، فهو في الشذوذ بمنزلة (مني)، و(عني). "الإنصاف" (١/ ١٣٠-١٣١).

(١) من (فَقِرَ) بالكسر، و(فَقُرَ) بالضم، بمعنى (افتقر) لا من (افتقر)؛ لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ. "الخضري" (١/ ٨١)، و"المساعد" (٢/ ١٦٣).

(٢) أي: الذي احتجوا به على الاسمية.

(٣) أي: وجه التصغير.

(٤) فهو ممنوع التصرف اتفاقًا. قاله ابن مالك.

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع (ما أفعله) فتقول: (ما يحسن زيدًا)، وهو قياس لم يسمع، فلا يقدح في الإجماع.

"التصريح" (٢/ ٩٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (٢/ ٤٥).

(٥) فإنك لا تتعجب إلا ممن فاق نظراءه في حدث ما.

فتقول: (ما أحسن زيدًا!)، لمن بلغ الغاية في الحسن وفاق غيره، كما تقول: (زيد أحسن القوم!)، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن، وتفضله عليهم فيه.

(٦) وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلًا، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلًا. "الإنصاف" (١/ ١٤١-١٤٢).

(٧) أي: وجوبًا.

و(زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ (أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ، ومُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ اسْمٌ[(١)].

وَأَمَّا الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ فَ(أَفْعِلْ): فِعْلٌ بِاتِّفَاقٍ[(٢)]، لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ، ومَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ وَهُوَ خالٍ مِنَ الضَّمِيرِ[(٣)]، وَأَصْلُ قَوْلِكَ: (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) أَحْسَنَ زَيْدٌ[(٤)]: أَيْ: صَارَ ذَا

---

(١) لأن ناصبه وصف قاصر، فأشبه (الوجه) في قولك: (زيد حسنٌ الوجهَ). «التصريح» (٢/ ٨٨).

(٢) وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن (أَفْعِل) اسم. قال المرادي: ولا وجه له.

«شرح التسهيل» للمرادي ص(٦٤٢)، و«التصريح» (٢/ ٨٨)، و«شرح الألفية» للمرادي (٢/ ٤٦)، و«الهمع» (٣/ ٤٧)، و«الارتشاف» (٤/ ٢٠٦٦).

(٣) وهذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف، وابن كيسان، إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل و(بزيد) في قولك: (أحسن بزيد)، مفعول به، فالباء للتعدية وليست زائدة، وفي (أَفْعِلْ) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، ثم اختلفوا في مرجع الضمير في (أفعل)، قال ابن كيسان من الكوفيين: الضمير للحسن المدلول عليه (بأَحْسِنْ) كأنه قيل: (أحسن يا حسن بزيد) أي: دم به والزمه؛ ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر، لا يثنى ولا يجمع. واستحسنه ابن طلحة.

وقال غيره -أي: غير ابن كيسان- من المتقدم ذكرهم، وهم: الفراء من الكوفيين، والزجاج من البصريين، وابن خروف، والزمخشري من المتأخرين: الضمير المستتر في (أَفْعِلْ) للمخاطب المستدعى منه التعجب، وكأنك قلت: (أحسن يا مخاطب به)، أي: احكم بحسنه، وكان القياس أن يقال في التأنيث (أحسني)، وفي التثنية (أحسنا)، وفي الجمع (أحسنوا). فالتزموا إفراده مع ما ذكر؛ لأنه جرى مجرى المثل، ولزمت الباء في المفعول؛ ليكون للأمر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره.

«التصريح» (٢/ ٨٨-٨٩)، و«الارتشاف» (٢٠٦٦-٢٠٦٧)، و«الهمع» (٣/ ٤٩).

(٤) فهو في الأصل فعل ماض على صيغة (أَفْعَلَ)، بمعنى: صار ذا كذا.

قال الشيخ ياسين: وعلى هذا: فالظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر. ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه أنه ينبغي أن يكون مبنيًا على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف الآخر إن كان معتله؛ نظرًا لصورته. اهـ.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (٢/ ٢٧٧).

حُسْنٍ، كَمَا قَالُوا: (أَوْرَقَ الشَّجَرُ)، و(أَزْهَرَ النَّبَاتُ)[١]، وَ(أَثْرَى فُلَانٌ)، وَ(أَتْرَبَ زَيْدٌ)[٢]، وَ(أَغَدَّ البَعِيرُ) بِمَعْنَى: صَارَ ذَا وَرَقٍ، وَذَا زَهْرٍ، وَذَا ثَرْوَةٍ، وَذَا مَتْرَبَةٍ -أَيْ فَقْرٍ وَفَاقَةٍ-، وَذَا غُدَّةٍ، فَضُمِّنَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وحُوِّلَتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ (أَفْعِلْ)(٣) -بكسر العين-، فَصَارَ: (أَحسِنْ زيدٌ)، فاسْتُقبِحَ اللَّفْظُ[٤] بالاسمِ المَرْفُوعِ بَعْدَ صِيغَةِ فِعْلِ الأَمْرِ(٥)، فَزِيدَتِ البَاءُ(٦) لإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَصَارَ: (أَحسِنْ بِزيدٍ) عَلَى صِيغَةِ (امرُرْ بزيدٍ)، فَهَذِهِ الْبَاءُ تُشْبِهُ الْبَاءَ فِي: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[الرعد:٤٣](٧)، فِي أَنَّهَا زِيْدَتْ فِي الْفَاعِلِ، وَلَكِنَّهَا تُخَالِفُهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَازِمَةٌ(٨) وَتِلْكَ جَائِزَةُ الْحَذْفِ، قَالَ سُحَيْمٌ:

عُمَـيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّـزْتَ غَازِيـًا[٩] كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلَامُ لِلْمَرءِ نَاهِيَا(١٠)

---

[١] في ط٢: (البستان).

[٢] في الأصل: (فلان)، وفي ب، ج، ح، خ، ط١: (أثرى فلان وأترب).

(٣) أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب؛ ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، هذا ما ظهر لي. قاله الصبان (٣/ ١٨-١٩).

[٤] في ب، ج، ح: (التلفظ).

(٥) لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر. «التصريح» (٢/ ٨٨).

(٦) أي: في الفاعل.

(٧) الإعراب: **كفى**: فعل ماضٍ. **بالله**: الباء: حرف جر زائد، **الله**: لفظ الجلالة مرفوع المحل فاعل (كفى). **شهيدًا**: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٨) وقد تحذف إن كان المتعجب منه (أن) وصلتها، نحو: (أَحْسِنْ أن تقول) أي: بأن تقول، على ما هو القياس، وقوله:

وَقَـالَ نَـبِيُّ الْمُسْـلِمِينَ تَقَـدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

«شرح التسهيل» (٣/ ٣٤-٣٥)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٣٤).

[٩] في الأصل، ج، ط١: (غاديًا).

(١٠) التخريج: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في «الأغاني» (١٢/ ٣٠٥-٣٠٧)، و«أمالي=

= المرزوقي» (١/ ٦٨-٦٩)، و«الكامل» (٢/ ١٦٧)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ١١٤)، و«الإنصاف» (١/ ١٦٨)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ١٣٣)، و«المقاصد النحوية» (٣/ ٧٦)، و«خزانة الأدب» (١/ ٢٦٢-٢٦٣) (٢/ ٨٩-٩٠)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ٣٢٥)، و«شرح أبيات المغني» (٢/ ٣٤٦، ٣٨٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ٨٨)، و«الكتاب» (٤/ ٢٢٥)، و«لسان العرب» (كفى) (نهى)، و«المغني» (١/ ١٠٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١١٥) (٨/ ٩٣).

وبلا نسبة في «الخصائص» (٢/ ٤٩٠)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٤/ ٣٨٤) وفيه: (سمية ودع...)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٣٤)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٤٨٢)، و«شرح عمدة الحافظ» (١/ ٤٠١)، و«أسرار العربية» ص(١٤٠)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢٢٧)، و«شرح الأشموني» (٣/ ١٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٨٤، ١٤٨) (٨/ ٢٤، ١٣٨).

اللغة: عميرة: اسم محبوبة الشاعر. غازيًا: من الغزو، ويروى: (غاديًا) بدل (غازيًا)، ورجح محمد محيي الدين رواية (غاديًا) بالدال، وقال: ويروى (غازيًا) وليس بشيء.

المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصًا يخاطبه، ويقول له: اترك عميرة وودعها وداع شخص أعدَّ عدته لترك نوازع الصبا، متعظمًا بما حلَّ به من الشيب، واعتصم به من حرمة الإسلام، وكفى بذلك واعظًا.

الإعراب: **عميرة**: مفعول به مقدم لـ(ودع). **ودع**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **إن**: حرف شرط جازم. **تجهزت**: تجهز: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **غازيًا**: حال من فاعل (تجهزت) وهو التاء، وجواب الشرط محذوف دل عليه المتقدم، أي: إن تجهزت غازيًا فودع عميرة. **كفى**: فعل ماضٍ. **الشيب**: فاعل. **والإسلام**: معطوف على (الشيب). **للمرء**: جار ومجرور متعلق بـ(ناهيًا). **ناهيًا**: تمييز مبين لنسبة الكفاية، ويجوز أن يعرب حالًا من (الشيب).

الشاهد فيه: قوله: (كفى الشيب)، حيث أسقط الباء من فاعل (كفى)؛ لعدم التزامها بخلافها في فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر، فهي لازمة؛ إصلاحًا للفظ.

تنبيه: يشترط في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: (ما أحسنك! وما أكرم زيدًا!)، و(ما أسعد رجلًا اتقى الله!)، ولا يقال: (ما أحسن غلامًا!) ولا: (ما أسعد رجلًا من الناس!)؛ لأنه لا فائدة في ذلك. =

= "شرح التسهيل" (٣/ ٣٦)، و"شرح الرضي" (٤/ ٢٣٦)، و"التصريح" (٢/ ٨٩).

فوائد:

الأولى: إذا علم المتعجب منه جاز حذفه، نحو: (لقيت زيدًا! وما أحسن!) أي: وما أحسنه، قال الشاعر:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

أي: أصبرها.

وقال آخر:

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ... رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي: ما أعفهم وأكرمهم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: وأبصر بهم.

الثانية: لا يؤتى لفعلي التعجب ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلقًا؛ خلافًا لمن أجاز ذلك؛ لأنها لجمودها صارت كـ(نعم) و(بئس)، مما لا مصدر له.

الثالثة: قال أبوحيان وابن عقيل: إنه لا يتعجب من صفات الله قياسًا، فلا يقال: ما أعلم الله، وشذ قول العرب: (ما أعظم الله)، و(ما أقدره)، و(ما أجله)، قال الشاعر:

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

قال السيوطي: وَالْمُخْتَار وفَاقًا للسبكي وَجَمَاعَة كَابْن السراج، وَأبي البركات بن الْأَنْبَارِي، والصيمري جَوَازه، وَالْمعْنَى فِي: (مَا أعظم الله) أنه فِي غَايَة العظمة. اهـ.

والقصد الثناء عليه بذلك.

قال الصبان: ورأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه "الإعلام" إفتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الأنباري، وملخصه: اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم أن (ما أفعله) فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى: (ما أعظم الله) شيء أعظمه، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل، فأجابوا بأن معنى: (ما أعظم الله) شيء وصفه بالعظمة، كما تقول: (عظمت عظيمًا)، والشيء إما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى، أي: إنه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمًا. وقيل: هو إخبار بأنه في غاية العظمة. اهـ.

"الصبان" (٣/ ١٦)، و"الهمع" (٣/ ٣٢٠-٣٢١)، و"الإنصاف" (١/ ١٤٦-١٤٧)، و"المساعد" (٢/ ١٦١)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٨١)، و"شرح كتاب سيبويه" للسيرافي (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

وممن أجاز ذلك في صفات الله عز وجل: الرضيُّ رَحِمَهُ اللهُ، قال: فكأن معنى (ما أحسن زيدًا!)=

[شروط بناء فعل التعجب واسم التفضيل]

وَلَا يُبْنَى فِعْلُ التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ إِلَّا مِمَّا اسْتَكْمَلَ خَمْسَةَ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلاً(١)، فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ، ولهذا خُطِّئَ[٢] مَنْ بَنَاهُ مِنَ (الجِلْفِ)(٣)، وَ(الْحِمَارِ)، فَقَالَ: (ما أَجْلَفَهُ)(٤)، و(ما أَحْمَرَهُ)، وشَذَّ قَوْلُهُمْ: (مَا أَلصَّهُ!)، وَ(هُوَ أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ!)(٥).

= في الأصل: شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدًا حسنًا، ثم نُقِلَ إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل، نحو: (ما أقدر الله!)، و(ما أعلمه!)؛ وذلك لأنه اقتصر في اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء، سواء كان مجعولاً، وله سبب أو لا. اهـ. «شرح الرضي» (٤/ ٢٣٣).

(١) واشترط الجمهور في الفعل التمام، فلا يقال: (ما أكون زيد قائمًا!) وأجازه الفراء وابن الأنباري.
وكذلك يشترط فيه التصرف، فلا يبنيان من (نعم)، و(بئس)، و(يدع)، و(يذر)، وشذ قولهم: (ما أعساه!)، و(أعس به!).
«الارتشاف» (٤/ ٢٠٧٩)، و«المساعد» (٢/ ١٦٠-١٦١)، و«الهمع» (٣/ ٣١٦).

[٢] في ب، ج، ح، خ: (أخطأ).

(٣) في «القاموس»: و(الجِلْفُ) بالكسر: الرَّجُلُ الجافي. اهـ.
فيقال للرجل إذا جفا: فلان جِلْفٌ جافٍ، وأنشد ابنُ الأعْرَابِيّ:
وَلَـمْ أَجْلَـفْ وَلَـمْ يُقْصِـرْنَ عَنِّي وَلَكِـنْ قَـدْ أَنَى لِيَ أَنْ أَرِيعَـا
أي: لم أصِر جلفًا جافيًا، قال سيبويه: والجمع أجلاف، وقال بعض العرب: أجْلُف.
وانظر: «الصحاح» (١/ ٩٧) (جلف)، و«المخصص» (٤/ ٣٣٧)، و«تهذيب اللغة» (٤/ ١١)، و«لسان العرب» (جلف)، و«الكتاب» (٣/ ٦٢٩).

(٤) وأثبت في القاموس له فعلاً فقال: (قد جلف الرجل) كـ(فرح) جلفًا وجلافة. اهـ.
فعليه فليس هذا بشاذ.

(٥) بكسر الشين وفتحها، وبظاءين معجمتين، وهو رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية. اهـ.
«مجمع الأمثال» (١/ ٤٣٩) (٢/ ٣٠٢)، و«الأمثال» لابن سلام ص(٦٨)، و«جمهرة=

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثُلَاثِيًّا؛ فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ: (دَحْرَجَ)، و(انطلق)، و(استخرجَ)[(١)] وَعَنْ أَبِي الْحَسَنِ[(٢)]: جَوَازُ بِنَائِهِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ، بِشَرْطِ حَذْفِ زَوَائِدِهِ، وَعَنْ سِيبَوَيْهِ[(٣)]: جَوَازُ بِنَائِهِ مِنْ (أَفْعَلَ) نَحْوُ: (أَكْرَمَ)، و(أَحْسَنَ)، و(أَعْطَى).

= الأمثال» (١/ ٥٣٢)، و«لسان العرب» (شظظ)، و«تاج العروس» (شظظ)، والسجاعي» صـ(١٢١)، و«التصريح» (٢/ ١٠١).

ونقل ابن القطاع في كتابه «الأفعال» (٣/ ١٤٤) له فعلًا، فقال: (لصصت الشيء لصًّا) فعلته في ستر، ومنه اللِّص. فعلى هذا لا شذوذ فيما ذكر. اهـ. وانظر «التصريح» (٢/ ١٠١).

(١) لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه، أما ما أصوله أربعة؛ فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة، وأما المزيد؛ فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، ألا ترى أنك لو بنيت (أفعل) من (ضَارَبَ)، و(تدحرج)، و(استخرج) فقلت: (ما أضربه)، و(أدحره)، و(أخرجه) لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب. اهـ. «التصريح» (٢/ ٩١).

(٢) أي: الأخفش. وانظر رأيه في «الارتشاف» (٤/ ٢٠٧٨)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٥١٦) (٤/ ٢٣٠)، و«الهمع» (٣/ ٣١٧).

(٣) انظر رأيه في «الكتاب» (١/ ٧٣)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٤٦)، و«المساعد» (٢/ ١٦٣)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٥١٦) (٤/ ٢٣٠)، و«التصريح» (٢/ ٩١).

ولا فرق عند سيبويه في البناء من (أفعل) بين ما كانت همزته للنقل أو لا. وحُكِيَ هذا المذهب عن الأخفش أيضًا وصححه ابن هشام الخضراوي، وقال الصفار: إنه الصحيح الذي يعضده النظر، واختاره ابن مالك في «التسهيل» وشرحه، وقال: إنه مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه. اهـ.

ومن المسموع مما همزته للنقل قولهم: (ما آتاه للمعروف!)، و(ما أعطاه للدرهم!)، و(ما أولاه بالمعروف!)، و(ما أضيعه لكذا!)، ومن المسموع مما همزته ليست للنقل قولهم: (ما أنتنه!)، و(ما أخطأه!)، و(ما أصوبه!)، و(ما أيسره!)، و(ما أعدمه!)، و(ما أسنَّه!)، و(ما أوحش الدار!)، و(ما أمتعه!)، و(ما أسرفه!)، و(ما أفرط جهله!)، و(ما أظلمه!)، و(ما أضواه!).

وذهب ابن عصفور إلى التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز أن يبنى منه صيغة التعجب، أو لا تكون للنقل فيجوز، قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فصله ابن=

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَقْبَلُ مَعْنَاهُ التَّفَاوُتَ[١]، فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ: (ماتَ)[٢] و(فَنِيَ)؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُمَا وَاحِدَةٌ، وَإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِمَّا زَادَ عَلَى نَظَائِرِهِ.

الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ[٣]، فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ: (ضُرِبَ)، و(قُتِلَ).

الْخَامِسُ: أَلَّا يَكُونَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَ)[٤]، فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ: (عَمِيَ)،

= عصفور شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي. اهـ.

«الارتشاف» (٤/ ٢٠٧٨)، و«الهمع» (٣/ ٣١٧)، و«التصريح» (٢/ ٩١)، و«شرح التسهيل» (٣/ ٤٦-٤٧)، و«المساعد» (٢/ ١٦٣-١٦٤).

والمقصود بهمزة النقل، همزة التعدية، وهي التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين أو من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة، وأما التي لغير النقل فهي التي وضع عليها الفعل، مثل: (أظلم)، و(أضاء)، و(أقفر).

«الصبان» (٣/ ٢١)، و«ضياء السالك» (٣/ ٨٣).

(١) أي: قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به، فلا يبنيان مما ذكر؛ لأن حقيقتهما لا تفاوت فيها. «شرح الفاكهي» (٢/ ٢٧٤).

(٢) هذا إن أريد الموت الحقيقي، ضد الحياة، فإن أريد موت القلب، فإنه يتعجب منه، تقول: (ما أموته!) بمعنى (ما أموت قلبه!). «حاشية ابن حمدون» (١/ ٤٠١).

(٣) لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل، فلا تقول: (ما أضرب زيدًا!) تريد: ضربًا أوقع عليه؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه. وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس. اهـ.

وذلك بأن يكون الفعل ملازمًا للبناء للمجهول كـ(جُنَّ)، و(عُنِيَ)، و(زُهِيَ)، أو غير ملازم، وقامت قرينة على أنه مبني من فعل المفعول.

مثال الأول: (ما أجنه!)، و(ما أعناه بحاجتك!)، و(ما أزهاه علينا!).

ومثال الثاني: (ما أشغفه!)، و(ما أشهره!)، و(ما أمقته!)، و(ما أشهاه إلي!).

«شرح الرضي» (٤/ ٢٢٩)، و«الارتشاف» (٤/ ٢٠٨١)، و«الأشموني» (٣/ ٢٢)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢٣٩).

(٤) لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل، وقيس عليه فعل التعجب؛ لتساويهما وزنًا ومعنى، وجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة. قاله ابن مالك. اهـ. =

و(عَرِجَ) وَشِبْهِهِمَا[١] مِنْ أَفْعَالِ الْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ[٢]، وَلَا مِنْ نَحْوِ: (سَوِدَ)، و(حَمِرَ) وَنَحْوِهِمَا مِنْ أَفْعَالِ الْأَلْوَانِ[٣]، وَلَا مِنْ نَحْوِ:

= وقيل في علة المنع: لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخِلَق الثابتة، التي لا تزيد ولا تنقص، كاليد، والرِّجْل، وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها.

انظر "شرح التسهيل" (٣/ ٤٥)، و"الهمع" (٣/ ٣١٦)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٧٤)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥١٤).

(١) نحو: (بَرِص)، و(حَوِلَ)، و(عَوِرَ)، و(بَرِشَ).

(٢) أما الباطنة فيبنى منها نحو: (فلان أبلد من فلان وأجهل منه)، و(أحمق منه)، و(أرعن منه)، و(أهوج)، ونحو: (ما أبلده!)، و(أجهله!)، و(أحمقه!)، و(أرعنه!)، و(أهوجه!)، و(أنوكه!).

"شرح الرضي" (٣/ ٥١٤) (٤/ ٢٣٠).

(٣) فلا يقال: (ما أحمره!)، (ما أبيضه!)، (ما أسوده!)، ولا: (فلان الأسود أو الأبيض)، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي وهشام من الكوفيين بناءها من الألوان مطلقًا، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان؛ قالوا: لأنهما أصلا الألوان، فيثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان.

ومما سمع فيهما قول الراجز:

لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي ... جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيْمَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

وقول الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وقوله:

ابْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

ومن كلام أم الهيثم: (هو أسود من حنك الغرب!)، وحكى الكسائي: (ما أسود شعرهُ!). وهذا عند البصريين شاذ لا يقاس عليه.

وقال ابن الحاج: وعندي جواز اقتياس (ما أفعله) في السواد والبياض، ولا يقتصر على مورد السماع فيها، بل أقول: (ما أبيض زيدًا!)، و(ما أسود فلانًا!) في الكلام والشعر. اهـ.

"المساعد" (٢/ ١٦٢)، و"الارتشاف" (٤/ ١٠٨٢-١٠٨٣)، و"شرح الرضي" (٣/ ٥١٥)، =

(لَمِيَ)[1]، و(دَعِجَ)[2] وَنَحْوِهِمَا مِنْ أَفْعَالِ الحُلَى[3] الَّتِي الْوَصْفُ مِنْهَا عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَ)؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا مِنْ ذَلِكَ: (هُوَ أَعْمَى وأَعْرَجُ وأَسْوَدُ، وأَحْمَرُ، وأَلْمَى، وأَدْعَجُ)[4].

= و"الإنصاف" (١/ ١٤٨-١٤٩-١٥٠).

(١) (لميَ) كـ(رضيَ)، فالمصدر (لمًى)، وحكى سيبويه: (لمى لميًا)، أي: فهو كـ(رمى)، واللُّمى - مثلثة اللام-: سمرة في الشفتين تستحسن. وقيل: شدة سواد فيهما. ويقال: (رجل ألمى)، و(جارية لمياء).

"الصحاح" (٢/ ١٥٠) (لمي)، و"تهذيب اللغة" (٥/ ١٩٣-١٩٤) (لمي)، و"لسان العرب" (لمي)، و"تاج العروس" (لمي)، "المعجم الوسيط" (٢/ ٨٤٠).

(٢) دعج: من باب (تَعِبَ)، والدعج: شدة سواد العين مع سعتها، يقال: (عين دعجاء) و(امرأة دعجاء) و(رجل أدعج)، وقيل: الدعج: شدة سواد العين في شدة بياضها. وأنكر هذا المعنى الأزهري.

قال رَحَالله: الَّذِي قِيلَ فِي الدَّعَجِ: إنه شِدَّةُ سَوَادِ سَوَادِ الْعَيْنِ مَعَ شِدَّةِ بَيَاضِ بَيَاضِهَا خطأ، مَا قَالَهُ أحد غَيْرُ اللَّيْثِ.

"لسان العرب" (دعج)، و"تاج العروس" (دعج)، و"الصحاح" (١/ ٢٠٥) (دعج)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (١/ ٣٠٥)، و"المصباح المنير" (١/ ١٩٤)، و"المحيط في اللغة" (٢/ ٣٥)، و"تهذيب اللغة" (١/ ١٠٣) (دعج).

(٣) بضم الحاء وكسرها مع القصر جمع حلية -بكسر الحاء المهملة-: بمعنى الصفة، فالمراد بالحلى: كل صفة ظاهرة على الشيء مدركة بالبصر من لون أو طول أو عيب.

"شرح الشافية" (١/ ١٤٨)، و"المصباح المنير" (١/ ١٤٩)، و"السجاعي" صـ(١٢١).

(٤) هذه صفات مشبهة -أعني: أعمى وما بعده- وليست أسماء فاعلين كما قد يفهم من كلام المصنف؛ لأن هذا الوزن من أوزان الصفة المشبهة تصاغ عليه من (فَعِلَ) اللازم الدال على لون أو خلقة، فإطلاق المصنف عليها اسم الفاعل من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديمًا حتى صارت اصطلاحًا عندهم، والله أعلم.

انظر: "النحو الوافي" (٣/ ٢٣٩، ٢٨٩، ٢٩٠)، و"الخضري" (٢/ ٥٤)، و"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (١/ ٣٨١-٣٨٢).

تنبيه: إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعلٍ عُدِم بعض هذه الشروط، فتوصلْ إليه بـ(أشد) أو (أشدد) أو شبههما، واجعل مصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبًا على=

[باب: الوقف]

ص- بَابٌ: الوَقْفُ[1] فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: (رحمةٍ) بِالهَاءِ، وعَلَى نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ) بِالتَّاءِ.

[كيفية الوقف على المختوم بالتاء]

ش- إِذَا وُقِفَ عَلَى مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ[2]، فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ، نَحْوُ: (قَامَتْ) و(قَعَدَتْ)[3]، وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً: فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ جَمْعًا بِالأَلِفِ

= المفعولية بعد: (ما أَفْعَلَ) ومجرورًا بالباء بعد (أَفْعِلْ) فتقول: (ما أشد بياض زيد)، و(أشدد ببياض زيد)، و(ما أشد دحرجة زيد)، و(أشدد بدحرجته)، و(ما أشد استخراج زيد)، و(أشدد باستخراجه).

"أوضح المسالك" (٣/ ٢٤١)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٧٤)، و"شرح المكودي على الألفية" (١/ ٤٠٢-٤٠٣).

(١) الوقف لغة: الحبس، واصطلاحًا: قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة. وهذا التعريف أحسن من قول ابن الحاجب: قطع الكلمة عما بعدها؛ لأنه قد لا يكون بعدها شيء. وهو أنواع: اختياري، واضطراري، واختباري -بالموحدة- وبيان ذلك: أن الوقف إن قصد لذاته فاختياري، وإن لم يقصد أصلاً بل قطع النفس عنده فاضطراري، وإن قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو: (عمَّ)، و(فيمَ)، و(بمَ)، أو لا فاختباري، والمراد هنا الوقف الاختياري.

"الأشموني مع حاشية الصبان" (٤/ ٢٠٣)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٧٥)، و"الكواكب" ص(٦٢٨)، و"التصريح" (٢/ ٣٣٨)، و"ضياء السالك" (٤/ ٢٧٧)، و"الارتشاف" (٢/ ٧٩٨).

(٢) أي: سواء كانت متصلة بحرف كـ(ثمت) و(ربت) و(لعلت)، أو فعل كما مثل.

(٣) وإنما التزمت التاء في الفعل والحرف خوف اللَّبْس بالضمير، نحو: (ضربه)، و(رُبَّه) وحمل ما لا=

وَالتَّاءِ، أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ بِإِبْدَالِهَا هَاءً، تَقُولُ: (هَذِهِ رَحْمَهْ)[1]، و(هَذِهِ شَجَرَهْ)، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ، وَقَدْ وَقَفَ بَعْضُ السَّبْعَةِ[2] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف:٥٦][3]، و﴿ إِنَّ شَجَرَتَ

= لَبْسَ فيه على ما فيه لَبْسٌ. «الصبان» (٤/ ٢١٣).

(١) الإعراب: هذه: مبتدأ. رحمة: خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف. ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر.
«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢٧٤).

(٢) وهم نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة.
«الأشموني» (٤/ ٢١٤)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٣١١).

(٣) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. رحمت: اسم (إنّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ورحمت: مضاف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه. قريب: خبر (إنَّ). من المحسنين: جار ومجرور متعلق بـ(قريب).
وقد اختلف النحاة في الحكمة في تذكير (قريب) مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو (الرحمة) فالخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث، تقول: (هند كريمة وظريفة)، ولا تقول: (كريم ولا ظريف).
وقد أجاب العلماء بأجوبة جمعها ابن هشام في رسالة ذكرها السيوطي في «الأشباه والنظائر في النحو» (٣/ ١٩١)، ومن هذه الأجوبة في بيان علة التذكير:
أن (قريبًا) على وزن (فعيل) و(فعيل) بمعنى (فاعل) قد يشبه بـ(فعيل) بمعنى (مفعول)، فيمتنع من التاء في المؤنث كما قد يشبهون (فعيلًا) بمعنى (مفعول) بـ(فعيل) بمعنى (فاعل) فيلحقونه التاء، فالأول كقوله تعالى: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨]، ومنه: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]، والثاني كقولهم: (خصلة ذميمة)، و(صفة حميدة)؛ حملًا على قولهم: (قبيحة)، و(جميلة). وهذا الوجه ذكره ابن هشام في رسالته، ولم يتعقبه.
ومنها: أنه على حذف الموصوف، أي: (إن رحمة الله شيء قريب).
ومنها: أنه على وجه النسب، فـ(قريب) هنا معناه ذات قرب، كما قال الخليل: في امرأة حائض، أي: ذات حيض، قال ابن هشام: وهذا باطل؛ لأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة، وهي (فعال)، و(فَعِل)، و(فاعل). =

= ومنها: أنه لما كان تأنيثها غير حقيقي جرت مجرى: (كفٌّ خضيب)، و(لحية دهين).

ومنها: أن (قريبًا) مصدر جاء على (فعيل) كـ(النهيق) -وهو صوت الحمير- و(الضغيب) -وهو صوت الأرنب-، وإذا كان مصدرًا لزم الإفراد والتذكير.

ومنها: أن من أساليب اللغة العربية أن القرابة إذا كانت قرابة نسب تعين التأنيث فيها في الأنثى، فتقول: (هذه المرأة قريبتي) أي: في النسب، ولا تقول: (قريب مني)، وإن كانت قرابة مسافة جاز التذكير والتأنيث، فتقول: (داره قريب، وقريبة مني)، ويدل لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وقوله: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وقول امرئ القيس:

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ ... قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنَةَ يَشْكُرَا

ومنها: أنَّ هذا من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر؛ لكونه تبعًا له ومعنى من معانيه، فإذا ذكر أغنى عن ذكره؛ لأنه يفهم منه، فعلى هذا يكون الأصل في الآية: (إنَّ الله قريب من المحسنين، وإنَّ رحمة الله قريبة من المحسنين)، فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود وسوّغ ذلك ظهور المعنى، وهذا كقوله تعالى -في أحد الوجوه- : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التوبة:٦٢] والمعنى: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك، فاستغنى بإعادة الضمير إلى الله؛ إذ إرضاؤه هو إرضاء رسوله، فلم يحتج أن يقول: يرضوهما.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا مسلك حسن إذا كُسِيَ تعبيرًا أحسن من هذا، وهو مسلك لطيف المنزع دقيق على الأفهام، وهو من أسرار القرآن، والذي ينبغي أن يعبر عنه به: أن الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى، والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقه؛ لأن الصفة لا تفارق موصوفها، فإذا كانت قريبة من المحسنين، فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب، بل قرب رحمته تبع لقربه هو تبارك وتعالى من المحسنين، فالرب تبارك وتعالى قريب من المحسنين، ورحمته قريبة منهم، وقربه مستلزم قرب رحمته، ففي حذف التاء ها هنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة، وأنَّ الله قريب من المحسنين وذلك يستلزم القربين: قربه، وقرب رحمته، ولو قال: إنَّ رحمة الله قريبة من المحسنين، لم يدل على قربه تعالى منهم؛ لأن قربه أخص من قرب رحمته، والأعم لا يستلزم الأخص، بخلاف قربه، فإنه لما كان أخص استلزم الأعم، وهو قرب رحمته، فلا تستهن بهذا المسلك؛ فإن له شأنًا، وهو متضمن لسرٍّ بديع من أسرار الكتاب، وما أظن صاحب هذا المسلك قصد هذا المعنى ولا ألمَّ به، وإنما أراد أن الإخبار عن قرب الله من المحسنين كافٍ عن الإخبار عن قرب رحمته منهم. اهـ. =

ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الدخان:٤٣] بِالتَّاءِ، وسُمِعَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: (يَا أَهْلَ سورةِ البَقَرَتْ)! فَقَالَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَه: (واللهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَتْ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

واللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعدِ مَا وَبَعدِ مت
[كَانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ][١](٢)

= «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٧-٤٧٨)، و«اللباب» (٩/ ١٦٠-١٦١)، و«روح المعاني» (٦/ ٢٠٢-٢٠٣)، و«البحر المحيط» (٤/ ٣١٤)، و«أضواء البيان» (٨/ ٦٢)، و«التفسير القيم» لابن القيم (١/ ٣٩٤) وما بعدها.

[١] ما بين المعقوفين زيادة من خ، ط٢.

(٢) التخريج: الرجز لأبي النجم العجلي في «المحكم والمحيط الأعظم» (١٠/ ٥٨٠)، و«التصريح» (٢/ ٣٤٣-٣٤٤)، و«الدرر اللوامع» (٢/ ٥٣٠)، و«لسان العرب» (م)، «تاج العروس» (ما).

وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» (٣/ ٥١٥)، و«الخصائص» (١/ ٣٠٥)، «سر صناعة الإعراب» (١/ ١٥٠، ١٥٣) (٢/ ١١٧)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ١٣٢-١٣٣)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٨٩)، و«خزانة الأدب» (٤/ ١٦٥) (٧/ ٣١١)، و«علل النحو» للوراق ص(١٦٩)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٣١٢)، و«الجمل في النحو» للفراهيدي ص(٢٨٩)، و«الهمع» (٣/ ٤٣٧)، و«الدرر اللوامع» (٢/ ٥٨٥)، و«شرح الأشموني» (٤/ ٢١٤)، و«الدر المصون» (٧٥٥)، و«اللباب» (٥/ ١٧٠).

اللغة: **أنجاك**: خلصك. **مسلمت**: علم رجل، وأصله: (مَسْلَمة)، قال ابن النجار: ولعله مسلمة بن عبدالملك بن مروان. **الغلصمت**: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلق.

المعنى: أن الله سبحانه خلصك من الموت وما لاقيت من الشدة بيدي هذا الشجاع البطل مسملة، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج، وكادت الحرائر تسبى وتصبح إماء.

الإعراب: **والله**: الواو: بحسب ما قبلها، الله: مبتدأ. **أنجاك**: فعل ومفعول، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **بكفي**: جار ومجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى متعلق بالفعل، وكفي: مضاف. **مسلمت**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف، من بعد: جار ومجرور متعلق بالفعل (أنجى). ما: مصدرية. وبعد ما: الواو: عاطفة، والظرف معطوف على الظرف قبله، وما: مصدرية أيضًا. وبعد مت: مثل سابقه=

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فَالْأَفْصَحُ[1] الْوَقْفُ عَلَيْهِ(٢) بِالتَّاءِ، وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالْهَاءِ، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ(٣): (كَيْفَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاهْ؟)(٤)، وقَالُوا: (دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ)(٥)، وَقَدْ نبَّهتُ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ: (رَحْمَةٍ) بِالتَّاءِ، وعَلَى نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ)

= إلا أنه أبدل من ألف (ما) المصدرية هاءً، ثم أبدل من هذه الهاء تاءً في الوقف؛ لتوافق بقية القوافي. **كانت**: كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: تاء التأنيث. **نفوس**: اسم (كان)، ونفوس: مضاف. **القوم**: مضاف إليه. **عند**: ظرف متعلق بمحذوف خبر (كان)، وعند: مضاف. **الغلصمت**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف، و(ما) المصدرية مع (كان) ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة (بعد) إليه، وتقدير الكلام: الله أنجاك بكفي مسلمة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة. **وكادت**: الواو: حرف عطف، كاد: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث. **الحرة**: اسم (كاد) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **أن**: حرف مصدر ونصب واستقبال. **تدعى**: فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي)، وهو المفعول الأول. **أمت**: مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها سكون الوقف، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب خبر (كاد).

الشاهد فيه: قوله: (مسلمت، والغلصمت، وأمت)، حيث وقف الشاعر عليها بالتاء، وهي لغة لبعض العرب، والأكثرون يقفون على مثل ذلك بالهاء، وأما قوله: (مت) فإن الأصل (ما) فأبدل الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

[1] في ط٢: (فالأصح). (٢) (عليه) زيادة من خ.

(٣) حكاه قطرب عن طيئ. «سر صناعة الإعراب» (٢/ ١١٨).

(٤) الإعراب: **كيف**: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. **الإخوة**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **والأخواه**: معطوف على الإخوة مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف.

(٥) هذا اللفظ من غير الوقف بالهاء روي حديثًا مرفوعًا موضوعًا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

ولفظ حديث ابن عباس قال: لَمَّا عُزِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ابْنَتِهِ رُقَيَّةَ امْرَأةِ عُثْمَانَ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلهِ! دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ».

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ» وليس فيه=

بِالْهَاءِ بِقَوْلِي بَعْدُ: (وقدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ).

[الوقف على المنقوص]

ص- وعَلَى نَحْوِ: (قَاضٍ) رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ، ونَحْوِ: (القَاضِيْ) فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ.

ش- إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَنْقُوصِ -وَهُوَ الِاسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا- فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا، أَوْ لَا.

فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَالْأَفْصَحُ الوقفُ عَلَيْهِ رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ[1]، تَقُولُ: (هَذَا قَاضْ)،

= «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وما قبلها.

والحديثان ذكرهما ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» (٣/ ٢٣٥)، والشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» برقم (١٨٥، ١٨٦)، وحكم عليهما بالوضع.

وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٦٦) (١٢٠٣٥)، و«الأوسط» (٢/ ٣٧٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧/ ٢٧) (٤٠/ ١٦٦) (٥٦/ ١٠٤)، والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٦٧)، ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧١) (٦/ ١٩٣).

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٧٨)، والخطيب في «تاريخه» (٧/ ٢٩١). وانظر: «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٣٦٤)، و«المقاصد الحسنة» (١/ ٣٤٦-٣٤٧) رقم (٤٩١)، و«الموضوعات» للصاغاني صـ(٥٧) برقم (٩٢)، و«الفوائد المجموعه في الأحاديث الموضوعه» صـ(٢٦٦)، و«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» صـ(١٤٣) برقم (٦٦٣).

الإعراب: دفن: مبتدأ. البناه: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض؛ للوقف. من المكرماه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و(المكرماه) كسرته مقدرة؛ لأجل سكون الوقف.

(١) إنما كان حذف الياء في المنقوص المنون المرفوع أو المجرور، أولى من إثباتها ساكنة؛ لأنها محذوفة في الوصل، فكان بقاؤها محذوفة في الوقف أولى؛ لأنه محل راحة، وإنما جاز الوقف عليها بالياء على مرجوح؛ لأن الياء إنما حذفت للتنوين، ولا تنوين في الوقف فترجع الياء.

«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢٧٦).

و(مَرَرْتُ بِقَاضٍ)، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ[1] عَلَى (هَادٍ)، وَ(وَالٍ)، وَ(وَاقٍ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ۝﴾[2] [الرعد:٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي﴾[3] [الرعد:١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقِي﴾[4] [الرعد:٣٤].

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفْعًا وَجَرًّا بِالإِثْبَاتِ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا القَاضِي)، و(مَرَرْتُ بِالقَاضِي)، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ الْجُمْهُورُ عَلَى: (المُتعالْ)، (والتَّلاقْ) في قوله تعالى: ﴿وهو ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[5] [الرعد:٩] ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[غافر:١٥][6]، وَوَقَفَ ابْنُ

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢/ ١٥٥، ٣٣٥)، و«البحر المحيط» (٥/ ٣٦٠)، و«الدر المصون» (١٦٤٧)، و«اللباب في علوم الكتاب» (١١/ ٢٥٧).

(٢) الإعراب: ولكل: الواو: استئنافية، لكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل: مضاف. قوم: مضاف إليه. هادي: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة.

ويجوز أن تكون الواو عاطفة، ولكل: جار ومجرور متعلق بـ(هادي)، و(هادي) معطوف على (منذر)، أي: إنما أنت منذر وهادي لكل قوم، وفي هذا الوجه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور، وفيه خلاف، ووجه ثالث: وهو أن (هادي) خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (إنما أنت منذر وهو لكل قوم هادي)، و(لكل قوم) متعلق بـ(هادي).

(٣) الإعراب: وما: الواو: حرف عطف، وما: حرف نفي. لهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. من دونه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (والي). من والي: من: حرف جر زائد، أو صلة وتوكيد، والي: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

(٤) الإعراب: وما: الواو: عاطفة، وما: حرف نفي. لهم: خبر مقدم. من الله: متعلق بـ(واقي) أو حال منه. من واقي: من: حرف جر زائد، واقي: مبتدأ مؤخر مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

(٥) صواب الآية: (الكبير المتعال) من غير (وهو).

الإعراب: الكبير: خبر لقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. المتعال: خبر ثانٍ، ويجوز أن يعرب (عالم الغيب): خبرًا لمبتدإ محذوف، أي: هو عالم الغيب. و(الكبير المتعال) خبرًا ثانيًا وثالثًا.

(٦) الإعراب: لينذر: اللام: حرف تعليل، ينذر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). يوم: منصوب إما على الظرفية، والمنذر=

كَثِيرٍ[(١)] بِالْيَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الأَفْصَحِ.

ص- وقدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش- الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى قَلْبِ تَاءِ (رَحْمَةٍ) هَاءً، وإِثْبَاتِ تَاءِ (مُسْلِمَاتٍ) وحَذْفِ يَاءِ (قَاضٍ)، وإِثْبَاتِ يَاءِ (القَاضِي)، أَيْ: وَقَدْ يُوقَفُ عَلَى (رَحْمَةٍ) بِالتَّاءِ، وَعَلَى (مُسْلِمَاتٍ) بِالْهَاءِ، وَعَلَى (قَاضٍ) بِالْيَاءِ، وَعَلَى (القَاضِي) بِالْحَذْفِ.

[الوقف على المنقوص المنصوب]

ص- ولَيْسَ فِي نَصْبِ (قَاضٍ)، و(القَاضِي) إِلَّا اليَاءُ.

ش- إِذَا كَانَ الْمَنْقُوصِ مَنْصُوبًا وَجَبَ فِي الْوَقْفِ إِثْبَاتُ يَائِهِ، فَإِنْ كَانَ منوَّنًا أُبْدِلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلِفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾[آل عمران:١٩٣][(٢)].

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ وُقِفَ عَلَى الْيَاءِ[(٣)]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ

= به محذوف، تقديره: لينذر العذاب يوم التلاق، وإما مفعول به؛ اتساعًا في الظرف.

(١) "النشر في القراءات العشر" (١/ ٤٠٦) (٢/ ٢١٨، ٣٣٥)، و"الدر المصون" (٢٦٤٧، ٢٦٤٩)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١١/ ٢٥٧، ٢٦١)، و"البحر المحيط" (٥/ ٣٩٢)، و"المحرر الوجيز" (٣/ ٣٠٤).

(٢) الإعراب: ربنا: منادى بحرف نداء محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أي: يا ربنا، ونا: ضمير مضاف إليه. إننا: (إن) مع اسمها. سمعنا: فعل وفاعل. مناديًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٣) وجهًا واحدًا، ويشمل غير المنون لأجل (أل) وغير المنون لأجل منعه من الصرف كـ(جواري). ومقتضى عبارة "التسهيل" جواز الوجهين في الممنوع من الصرف، وأن الإثبات أجود. هذا إذا كان منصوبًا، فإن كان الممنوع من الصرف مرفوعًا أو مجرورًا، ففيه وجهان: الحذف، والإثبات: (هؤلاء جواري وجوار)، و(مررت بجواري وجوار).

قال الشهاب: وانظر هل يحذف التنوين حينئذٍ ويوقف على الراء ساكنة؟ اهـ.

قال ياسين: والظاهر نعم. "حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٧٧).

ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[القيامة:٢٦][1].

[مسائل قلب النون الساكنة ألفًا في الوقف]

ص- ويُوقَفُ عَلَى (إذًا)، ونَحْوِ: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[العلق:١٥]، و(رأيتُ زيدًا) بِالأَلِفِ.

ش- يَجِبُ فِي الْوَقْفِ قَلْبُ النُّونِ السَّاكِنَةِ أَلِفًا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: (إذًا) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ[2]، وجَزَمَ ابنُ عُصْفُورٍ فِي "شَرْح الجُمل"[3] بِأَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تُكْتَبُ بِالنُّونِ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، وَلَا تَخْتَلِفُ الْقُرَّاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ: ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾[الكهف:٢٠][4]، أَنَّهُ بِالْأَلِفِ.

الثَّانِيَةُ: نُونُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةُ[5] الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ[6]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

---

(١) الإعراب: كلا: حرف زجر وردع. إذا: ظرف مستقبل فيه معنى الشرط متعلق بالجواب المقدر، أي: تساق إلى ربها. بلغت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي)، يعود على (النفس). التراقي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، منع من ظهورها سكون الوقف.

(٢) تشبيهًا لنونها بتنوين المنصوب؛ لأن صورتها صورته لفظًا. وهذا مذهب الجمهور.
"الارتشاف" (٢/ ٨٠١)، و"المساعد" (٤/ ٣٠٥)، و"الأشموني" (٤/ ٣٠٦)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٧)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٧٧).

(٣) "شرح الجمل" (٢/ ١٠).

(٤) الإعراب: الواو: عاطفة. لن: حرف نفي ونصب واستقبال. تفلحوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل. إذًا: حرف جواب، أبدًا: ظرف زمان متعلق بـ(تفلحوا).

(٥) لأن صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين.
"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٧٧).

(٦) فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ورد ما حذف في الوصل لأجلها، تقول في الوصل: (اضربُنْ يا قومُ)، و(اضربِنْ يا هندُ)، والأصل: (اضربون)، و(اضربين)، فإذا وقفت عليها حذفت النون؛ لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء؛ لزوال الساكنين، فتقول: (اضربوا)، و(اضربي). =

﴿لَنَسْفَعًا﴾[العلق:١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[يوسف:٣٢]، وَقَفَ الْجَمِيعُ عَلَيْهِمَا بِالْأَلِفِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[وَإِيَّـاكَ وَالمَيْتَـاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَـا][1] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا(٢)

= واعلم أن النون الخفيفة إنما تقلب ألفًا في الوقف عند وجود القرينة، وأما إذا لم توجد قرينة فلا، فلذلك قال الفاكهي في "شرح القطر" (٢/ ٢٧٨): محل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس، أما إذا حصل لبس نحو: (لا تضربنْ زيدًا)، و(اضربنْ عمرًا) فتكتب بالنون على الأصح؛ لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين ونهيهما في الخط. اهـ.

وانظر "الهمع" (٣/ ٥٠١).

[١] صدر البيت زيادة من ط٢.

(٢) التخريج: البيت للأعشى في "ديوانه" ص(٧٠)، و"الكتاب" (٣/ ٥١٠)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ١٦٥، ٦٠٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٩/ ٣٩، ٨٨) (١٠/ ٢٠)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٥١)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٥٧٦-٥٧٧، ٧٩٣)، و"المقاصد النحوية" (٣/ ٣١٢-٣١٣)، و"شرح أبيات المغني" (٦/ ١٦٢)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٢١٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٠٨)، و"المحكم والمحيط الأعظم" (٣/ ٢١٢)، و"المفصل" ص(٣٤٣-٣٤٤)، و"اللمع" ص(١٩٨)، و"لسان العرب" (سبح) (نصب)، و"تاج العروس" (سبح) (نصب)، و"البحر المحيط" (٥/ ٣٠٥)، و"الدر المصون" (١٢٩٦)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٧/ ١٩٢).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٣٧٢)، و"الإنصاف" (٢/ ٦٥٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٠٤)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٢٢٦)، و"البحر المحيط" (١/ ٣٣١).

اللغة: **المَيْتَاتُ** -بفتح الميم وسكون الياء جمع ميتة-: وهي الحيوان المأكول الذي فارق الحياة حتف أنفه من غير تذكية، أو ذُبِحَ من غير تسمية. **لا تقربنها**: أراد لا تطعمها فبالغ في ذلك بالنهي عن القرب منها.

المعنى: ابتعد عن أكل الميتة، ولا تخضع للشيطان ونزغاته بل اخضع لله تعالى واعبده فيما أمرك به ونهاك عنه، فإنه سبحانه المستحق وحده للعبادة.

الإعراب: **إياك**: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا من باب التحذير. **والميتات**: الواو: حرف=

أَصْلُهُ (اعْبُدَنَ).

الثَّالِثَةُ: تنوينُ الاِسْمِ الْمَنْصُوبِ[1]، نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، هَذَا وَقَفَ عَلَيْهِ العَرَبُ

= عطف، الميتات: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا من باب التحذير كالذي قبله، والتقدير: إياك باعد، واتق الميتات. لا: ناهية. تقربنها: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بـ(لا) الناهية، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). ولا: الواو: عاطفة، لا: حرف نهي وجزم. تعبد: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحرك للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **الشيطان**: مفعول به. والله: الواو: عاطفة، الله: لفظ الجلالة مفعول به مقدم لـ(اعبد). **فاعبدا**: الفاء: قيل: زائدة، وقيل: عاطفة على مقدر، أي: تنبه فاعبد الله، فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحًا للفظ؛ كيلا تقع الفاء صدرًا، وقيل: الفاء جواب لـ(إما) مقدرة، اعبدا: فعل أمر مبني على سكون مقدر منع منه الفتح العارض؛ لأجل نون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا في الوقف، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

الشاهد فيه: قوله: (فاعبدا) حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقف.

تنبيه: اعلم أن جمهرة النحاة ينشدون البيت المستشهد به هكذا كإنشاد المصنف إياه، وهو ملفق من أبيات وردت في الديوان في رواية ابن حبيب في النسخة التي وقف عليها البغدادي، وقال: إنها نسخة قديمة يزيد تاريخها على سبعمائة سنة، وهذه الأبيات لفظها:

وَإِيَّـاكَ وَالْمَيْتَـاتِ لَا تَطْعَمَنَّهَـا ... وَلَا تَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيدًا

وَلَا النُّصُبَ الْمَنْصُوبَ لَا تَنْسُكَنَّهُ ... لِعَاقِبَـةٍ وَاللهَ رَبَّـكَ فَاعْبُـدَا

وَصَلِّ عَلَى حِينِ العَشِيَّاتِ وَالضُّحَى ... وَلَا تَحْمَدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاحْمَدَا

(١) يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثًا بالتاء، فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، فتقول: (رأيت فاطمهْ)، وهذا على لغة من يقف بالهاء -وهي الشهيرة-، وأما على لغة من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف، فيبدل التنوين ألفًا، فيقول: (رأيت فطمتا، وقائمتا).

"الأشموني" (٤/ ٢٠٤).

وقوله: (يجريها) أي: يجري الكلمة التي فيها هاء التأنيث مجرى المحذوف منها هاء التأنيث في إبدال التنوين ألفًا نصبًا، وفي بعض النسخ: مجرى باقي الحروف في ذلك الإبدال، وكذا في المرادي. "الصبان" (٤/ ٢٠٤).

بِالأَلِفِ[(١)] إِلَّا رَبِيعَةَ، فَإِنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى نَحْوِ: (رأيتُ زيدًا) بِالحَذْفِ[(٢)]، قَالَ شَاعِرُهُمْ:

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفَ[(٣)]

---

(١) وأما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فبحذف الحركة والتنوين، فتقول: (جاء زيدْ)، و(مررت بزيدْ)، فـ(زيد) في المثال الأول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف، وفي المثال الثاني مجرور بكسرة مقدرة لما ذكر.

(٢) قال ابن عقيل في «المساعد» (٤/ ٣٠٣): والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيرًا جدًّا على المنصوب المنون بالألف، فكأنَّ الذي اختصوا به جواز الإبدال. اهـ.

وانظر «الارتشاف» (٢/ ٧٩٩).

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في «شرح ابن الناظم» صـ(٣١١)، و«المساعد» (٤/ ٣٠٢)، و«المقاصد النحوية» (٣/ ٥٠٣)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٣٢٤)، و«الهمع» (٣/ ٤٢٧)، و«الدرر اللوامع» (٢/ ٥٧٨).

اللغة: غُنْمٌ -بضم الغين المعجمة وسكون النون-: وهو اسم امرأة. هائمًا: من هام على وجهه يهيم هيمًا وهيمانًا من العشق وغيره. دَنِف -بفتح الدال وكسر النون-: صفة مشبهة من الدَّنَف -بفتح النون- وهو المرض الملازم.

المعنى: يمدح الشاعر محبوبته (غنم) ويعجب من حسن حديثها الذي أثر فيه حتى غدا لا يدري إلى أين يتوجه هائمًا بحبها، متعلقًا بها، عليلًا لفراقها وبعدها.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. حبذا: حب: فعل ماضٍ، وذا: اسم إشارة فاعله. غنم: هو المخصوص بالمدح، وقد اختلف في إعرابه، فقيل: غنم: بدل من (ذا)، وقيل: غنم: خبر لمبتدإ محذوف كأنه قيل -لما قيل: حبذا-: من المحبوب؟ فقيل: غنم، أي: هو غنم، وقيل: غنم: مبتدأ وجملة (حبذا) خبر مقدم. وحسن: الواو: حرف عطف، حسن: معطوف على (غنم)، وحسن: مضاف. حديثها: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه. لقد: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، قد: حرف تحقيق. تركت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). قلبي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للمناسبة، وقلب: مضاف، والياء: مضاف إليه. بها: جار ومجرور متعلق بـ(هائمًا)، و(هائمًا، ودنف):=

[كيفية كتابة النون الساكنة في مسائل الباب]

ص- كَمَا (يُكْتَبْنَ).

ش- لَمَّا ذَكَرْتُ الْوَقْفَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ذَكَرْتُ كَيْفِيَّةَ رَسْمِهَا فِي الْخَطِّ؛ اسْتِطْرَادًا[(١)]، فَذَكَرْتُ أَنَّ النُّونَ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ[(٢)] تُصَوَّرُ أَلِفًا عَلَى حَسَبِ الْوَقْفِ[(٣)]، وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ نُونَ التَّوْكِيدِ تُصوَّرُ نُونًا، وَعَنِ الْفَرَّاءِ[(٤)] أَنَّ (إِذًا) إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ، وَإِلَّا كُتِبَتْ بِالنُّونِ؛ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إذا) الشَّرْطِيَّةِ والْفُجَائِيَّةِ.

= حالان من (قلبي)، إما متداخلتان أو مترادفتان،، ودنف: منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض للوقف.

الشاهد فيه: قوله: (دنف) حيث وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(١) والاستطراد: هو ذكر الشيء لا عن قصده بل بتبعية غيره، كأن يكون الشخص في غرض من الأغراض ثم يعرض له غرض آخر يناسبه في الذكر، فيورده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد. قال السيوطي:

وَمِنْــهُ الِاسْــتِطْرَادُ أَنْ يُنْــتَقَلَا ... مِــنْ غَـرَضٍ لِآخَـرٍ قَـدْ شَـاكَلَا

"تشويق الخلان" ص(١٦٨)، و"الكليات" لأبي البقاء ص(١٥١).

(٢) وهي مسألة (إذًا)، ونون التوكيد الخفيفة، وتنوين الاسم المنصوب.

(٣) لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف.

(٤) انظر رأيه في "المغني" (١/ ٢١)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٢٩١).

تنبيه: في "شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ١٠٣)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٢٠٦) النقل عن الفراء يختلف عما ذكر هنا، فهو على عكس ما ذكر هنا، ونصه: فإن ألغيت كتبت بالألف؛ لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون؛ لقوتها. اهـ. فيحرر.

وانظر "الصبان" (٤/ ٢٠٦).

وَقَدْ تَلَخَّصَ فِي كِتَابَةِ (إِذًا) ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: بِالْأَلِفِ مُطْلَقًا[(١)]، وَالنُّونِ مُطْلَقًا[(٢)]، وَالتَّفْصِيلِ[(٣)].

---

(١) أي: سواء كانت عاملة أم لم تكن، وهذا مذهب الجمهور.

(٢) وهذا مذهب المبرد، ونسب إلى المازني وصححه ابن عصفور.

وعن المبرد قال: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل: (أن)، و(لن)، ولا يدخل التنوين في الحروف.

قال سم وأقره عليه غيره: كيف هذا مع رسمها في المصحف بالألف كما تقدم؟!!

قال الصبان (٤/ ٢٠٦): ولك أن تقول: خط المصحف لا يقاس عليه، بل هو طريقة متبعة، وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس.

(٣) وهو مذهب الفراء، وتبعه عليه ابن خروف. «المغني» (١/ ٢١).

وهذه المذاهب والاختلاف في غير القرآن، وأما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعًا. كما في «الإتقان» (١/ ٤٣٨)، وغيره. «الصبان» (٤/ ٢٠٦).

[مسائل تتعلق بالكتابة]

ص- وتُكتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الجَمَاعَةِ كَ(قَالُوا) دُوْنَ الأَصْلِيَّةِ كَ(زيدٌ يَدْعُو)، وتُرسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَ(اسْتَدْعَى)، و(المُصْطَفَى)، أو كَانَ أصلُها الْيَاءَ كَ(رَمَى)، وَ(الفتى)، وأَلِفًا فِي غَيْرِهِ كَ(قَفَا)، و(العَصَا)، ويَنكشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَ(رَمَيْتُ)، وَ(عَفَوْتُ)، والاسمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَ(عَصَوَيْنِ)، وَ(فَتَيَيْنِ).

ش- لَمَّا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَسَائِلِ الْكِتَابَةِ اسْتَطْرَدْتُ بِذِكْرِ مَسْأَلَتَيْنِ مُهِمَّتَيْنِ مِنْ مَسَائِلِهَا.

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ: (زِيدٌ يَدْعُو)، وَبَيْنَهَا فِي قَوْلِكَ (القَومُ لَمْ يَدْعُوا)، فَزَادُوا أَلِفًا بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَجَرَّدُوا الأَصْلِيَّةَ مِنَ الأَلِفِ؛ قَصْدًا للتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا[1].

---

(١) ذكروا في علة زيادة هذه الألف مذاهب:

منها: ما ذكره المصنف، وهو أنها زيدت فرقًا بين الواو الأصلية والواو الزائدة، وهذا المذهب هو المشهور.

ومنها: أنها زيدت فرقًا بين الواو المتحركة، والواو الساكنة، وهذا مذهب الفراء.

ومنها: أنها زيدت فرقًا بين الاسم والفعل، وهذا مذهب الكسائي.

ومنها: أنها زيدت للفرق بين الضمير المتصل والضمير المنفصل، نحو: (ضربوهم) إذا كان الضمير مفعولًا لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيدًا كتبوها، نحو: (ضربوا هم)؛ فرقًا بين الضميرين، ثم اطردت في كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير.

ومنها: أنها زيدت مخافة اللبس بينها وبين واو النسق في مثل: (ردوا)، و(كفروا)، =

الثَّانِيَةُ: أَنَّ مِنَ الأَلِفَاتِ المُتَطَرِّفَةِ مَا يُصَوَّرُ أَلِفًا، وَمِنْهَا مَا يُصَوَّرُ يَاءً(١).

وَضَابِطُ ذَلِكَ: أَنَّ الأَلِفَ إِذَا تَجَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، أَوْ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ صُوِّرَتْ يَاءً، مِثَالُ ذَلِكَ فِي النَّوْعِ الأَوَّلِ: (اسْتَدْعَى)[٢]، و(المُصْطَفَى)(٣)، وَفِي النَّوْعِ الثَّانِي: (رَمَى)، و(هَدَى)، و(الفَتَى)، و(الهُدَى)، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ صُوِّرَتْ أَلِفًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: (دَعَا)، و(عَفَا)، و(العَصَا)، و(القَفَا).

وَلَمَّا ذَكَرْتُ ذَلِكَ احْتَجْتُ إِلَى ذِكْرِ قَانُونٍ(٤) يَتَمَيَّزُ بِهِ ذَوَاتُ الْوَاوِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.

فَذَكَرْتُ أَنَّهُ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُ الْفِعْلِ وَصَلْتَهُ بِتَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ، فَمَهْمَا ظَهَرَ فَهُوَ أَصْلُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي: (رَمَى)، و(هَدَى): (رَمَيْتُ)، و(هَدَيْتُ)، وَفِي (دَعَا)، و(عَفَا): (دَعَوْتُ)، و(عَفَوْتُ).

وَإِذَا أَشْكَلَ أَمْرُ الِاسْمِ نَظَرْتَ إِلَى تَثْنِيَتِهِ، فَمَهْمَا ظَهَرَ فِيهَا فَهُوَ أَصْلُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي: (الفَتَى)، و(الهُدَى): (الفَتَيَانِ)، و(الهُدَيَانِ)، وَفِي (العَصَا)، و(القَفَا):

= و(جاءوا)، ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحروف قبلها، هذا هو الأصل، ثم زادوها في نحو: (أكلوا)، و(شربوا)، و(ضربوا)، ونحوها من الواوات المتصلة بالحرف قبلها، وإن لم يحصل لبس طردًا للباب.

«الهمع» (٣/ ٥١٦)، و«شرح شافية» ابن الحاجب (٢/ ٢٨٥)، و«المساعد» (٤/ ٣٧٧)، و«أدب الكاتب» ص(١٨٩-١٩٠)، و«شرح الفاكهي مع حاشية ياسين» (٢/ ٢٧٨).

(١) وفي الأسماء الأعجمية ترسم ألفًا إلا في أربعة أسماء، وهي: (موسى)، و(عيسى)، و(كسرى)، و(بخارى)، فتكتب ألفها ياء.

[٢] في المخطوطات: (اشترى).

(٣) فإن كان قبلها ياء رسمت ألفًا ك(دنيا)، و(محيا)، و(أحيا)؛ كراهة اجتماع ياءين في الخط، إلا (يحيى)، و(ربى) علمين، فيرسمان ياء؛ فرقًا بينهما علمين وبينهما فعلين.

«شرح الفاكهي» (٢/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٤) أي: ضابط.

(العَصَوانِ) و(القَفَوانِ)، ومَا أَحْسَنَ قَولَ الشَّاطِبِيِّ[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَتَثْنِيَــةُ الأَسْمَــاءِ تَكْشِـفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلَا

وقَالَ الحَرِيرِيُّ[(٢)] رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِذَا الفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ[(٣)] عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَــإِنْ تَــرَهُ بِاليَــاءِ يَوْمــًا كَتَبْتَــهُ بِيَاءٍ، وَإِلَّا فَهْوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفِ[(٤)]

---

(١) انظر "الشاطبية" ص(٢٤)، و"إبراز المعاني من حرز الأماني" شرح الشاطبية لأبي شامة (١/٢٨٧-٢٨٨)، و"فتح الوصيد في شرح القصيد" (٢/٤١٨).

والشاطبي: هُوَ: الْقَاسِمُ بْنُ فِيْرُّهْ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الرُّعَيْنِيُّ، الشَّاطِبِيُّ، الْمُقْرِئُ، النَّحْوِيُّ الضَّرِيرُ، كَانَ إِمَامًا فَاضِلًا فِي النَّحْوِ، وَالْقِرَاءَاتِ، وَالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، شَافِعِيًّا، صَالِحًا صَدُوقًا، صَنَّفَ الْقَصِيدَةَ الْمَشْهُورَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ، والرَّائِيَّةَ فِي الرَّسْمِ، وُلِدَ سَنَةَ (٥٣٨هـ)، وَمَاتَ سَنَة (٥٩٠هـ). "بغية الوعاة" (٢/ ٢٦٠).

(٢) انظر: "مقامات الحريري" المقامة السادسة والأربعين ص(٤٦٦).

والحريري: هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ الإِمَامُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، وُلِدَ سَنَة (٤٤٦هـ)، وَلَهُ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ "دُرَّةُ الْغَوَّاصِ"، و "الْمُلْحَةُ وَشَرْحُهَا"، و "الْمَقَامَاتُ"، و "دِيْوَانُ شِعْرٍ" وَغَيْرُهَا، تُوُفِّيَ سَنَة (٥١٦هـ). بغية الوعاة (٢/٢٥٧).

(٣) أي: خفي.

(٤) هذا البيت صدره في المقامات:

فَإِنْ تَـرَ قَبْـلَ التَّـاءِ يَـاءً فَكَتْبُـهُ

[همزة الوصل]

ص- فَصْلٌ: هَمْزَةُ (اسْمٍ) -بِكَسْرٍ وضَمٍّ-، و(اسْتٍ)[(١)]، و(ابْنٍ)، و(ابْنُمٍ)[(٢)]، و(ابْنَةٍ)، و(امْرِئٍ)، و(امْرَأةٍ) وتَثْنِيَتِهِنَّ، وَ(اثْنَيْنِ) وَ(اثْنَتَيْنِ)، وَ(الْغُلَامِ)،

---

(١) قال الجوهري: الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُراد به حلقة الدبر. وأصلها (سَتَهٌ) على (فَعَلٍ) بالتحريك، يدلُّ على ذلك: أن جمعه (أستاه)، مثل (جمل وأجمال)...، و(رجل أَسْتَهُ بيِّنُ السَّتَهِ)، إذا كان كبير العجز...، [قال] ابن السكيت: رجل أَسْتَهُ وسُتاهِيٌّ: عظيمُ الاسْتِ، وامرأةٌ سَتْهاءُ وسُتْهُمٌ، والميم زائدة. وسَتَهْتُ الرجل سَتْهًا: ضربته على اسْتِهِ. اهـ.

"الصحاح" (١/ ٣٠٣) (سته).

وفيه ثلاث لغات: (سهٌ)، و(ستٌ)، و(استٌ). قاله ابن خالويه.

وانظر "الحاشية على الشافية" (٢/ ٢٥٢).

(٢) بمعنى (ابن)، والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في (زرقم): الأزرق الشديد الزرقة.

"التصريح" (٢/ ٣٦٤)، و"لسان العرب" (زرقم)، و"الصحاح" (زرقم).

قال في "لسان العرب" (بني): وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّهُ قَالَ: (يُقَالُ هَذَا ابْنُكَ)، وَيُزَادُ فِيهِ الْمِيمُ فَيُقَالُ: (هَذَا ابْنُمك)، فَإِذَا زِيدَتِ الْمِيمُ فِيهِ أعرب مِنْ مَكَانَيْنِ فَقِيلَ: (هَذَا ابْنُمُكَ)، فَضُمَّتِ النُّونُ وَالْمِيمُ، وأعرب بِضَمِّ النُّونِ وَضَمِّ الْمِيمِ، وَ(مَرَرْتُ بابْنِمِك)، و(رأيت ابْنَمَك)، تَتْبَعُ النُّونُ الْمِيمَ فِي الإعراب، والألف مَكْسُورَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهُ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ فَيُعْرِبُ الْمِيمَ؛ لأنها صَارَتْ آخِرَ الِاسْمِ، وَيَدَعُ النُّونَ مَفْتُوحَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ فَيَقُولُ: (هَذَا ابْنَمُكَ)، و(مررت بابْنَمِك)، و(رأيت ابْنَمَكَ)، وَ(هَذَا ابْنَمُ زيدٍ)، وَ(مَرَرْتُ بابْنَمِ زيدٍ)، و(رأيت ابْنَمَ زيدٍ)؛ وأنشد لحسان:

وَلَدْنا بَني العَنقاءِ وابنَيْ مُحَرِّقٍ فأَكْرِم بِنَا خَالاً وأَكْرِم بِنَا ابْنَمَا

انتهى.

و(ايمُنِ اللهِ) فِي الْقَسَمِ(١)- بِفَتْحِهِمَا، أَوْ بِكَسْرٍ فِيَ (ايْمُنِ)- هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تُثْبَتُ ابْتِدَاءً، وَتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمزةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، كَ(اسْتَخْرَجَ) وأَمْرِهِ ومَصْدَرِهِ، وأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ، كَ(اقْتُلْ) و(اغزُ)، و(اغزِيْ) بِضَمِّهِنَّ، وَ(اضْرِبْ)، وَ(امْشُوا)، وَ(اذْهَبْ) بِكَسْرٍ[٢] كَالبَوَاقِي.

ش- هَذَا الْفَصْلُ فِي ذِكْرِ هَمَزَاتِ[٣] الوَصْلِ(٤)، وَهِيَ: الَّتِي تُثْبَتُ فِي الِابْتِدَاءِ وَتُحْذَفُ فِي الْوَصْلِ، وَالْكَلَامُ فِيهَا فِي فَصْلَيْنِ:

[مواضع همزة الوصل]

الْأَوَّلُ: فِي ضَبْطِ مَوَاضِعِها[٥]، فَنَقُولُ:

قَدِ اسْتَقَرَّ أَنَّ الْكَلِمَةَ إِمَّا اسْمٌ، أَوْ فِعْلٌ، أَوْ حَرْفٌ.

---

(١) قال في "لسان العرب" (يمن): قال الْجَوْهَرِيُّ: و(ايْمُنُ) اسْمٌ وُضِعَ لِلْقَسَمِ، هَكَذَا بِضَمِّ الْمِيمِ وَالنُّونِ وألفه ألف وَصْلٍ عِنْدَ أَكثر النَّحْوِيِّينَ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الأسماء ألف وَصْلٍ مَفْتُوحَةٌ غَيْرَهَا...، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْمُنُ اللهِ قَسَمِي...، وَرُبَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ النُّونَ قَالُوا: (أَيْمُ اللهِ) و(اِيمُ اللهِ) أيضًا، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَرُبَّمَا حَذَفُوا مِنْهُ الْيَاءَ، قَالُوا: (أَمُ اللهِ)، وَرُبَّمَا أَبْقَوُا الْمِيمَ وَحْدَهَا مَضْمُومَةً، قَالُوا: (مُ اللهِ)، ثُمَّ يكسرونَها؛ لأنها صَارَتْ حَرْفًا وَاحِدًا فَيُشَبِّهُونَهَا بِالْبَاءِ فَيَقُولُونَ: (مِ اللهِ)...، قَالَ ابْنُ الأثير: أَهل الْكُوفَةِ يَقُولُونَ: (أَيْمُن) جمعُ يَمِينِ القَسَمِ. اهـ.

[٢] في ب، ج، ح، ط١: (بكسرهنَّ).

[٣] في ج، خ: (همزة).

(٤) وهمزة الوصل: هي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرْجِ. وسميت بذلك؛ لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن. قاله الشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع: سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها، فيتصل ما بعدها بما قبلها.

"التصريح" (٢/ ٣٦٤)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٨٠)، و"شرح المكودي" (٢/ ٣١٢)، و"حاشية الفيشي" ص(١٧٩).

[٥] في ط٢: (مواقعها).

فَأَمَّا الِاسْمُ فَلَا تَكُونُ هَمْزَتُهُ هَمْزَةَ وَصْلٍ إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ[١]:

أَحَدُهُمَا: أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ، وَهِيَ عَشَرَةٌ مَحْفُوظَةٌ: (اسْمٌ)، وَ(اسْتٌ)، وَ(ابْنٌ)، وَ(ابْنَةٌ)، وَ(ابْنُمٌ)، وَ(امْرُؤٌ)، وَ(امْرَأَةٌ)، وَ(اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ)، وَ(ايْمُنُ اللهِ) فِي الْقَسَمِ، وتَثْنِيَةُ السَّبْعَةِ الأُوَلَى بِمَنْزِلَتِهِنَّ، وهِيَ: (اسْمَانِ)، و(اسْتَانِ)، و(ابْنَانِ)، و(ابْنَتَانِ)، و(ابنُمَانِ)، و(امْرَآنِ)، و(امْرَأَتَانِ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾[البقرة:٢٨٢].

بِخِلَافِ الْجَمْعِ فَإِنَّ هَمْزَتَهُ[٢] هَمْزَةُ قَطْعٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾[النجم:٢٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾[آل عمران:٦١].

النَّوْعُ الثَّانِي: أَسْمَاءٌ هِيَ مَصَادِرُ، وَهِيَ مَصَادِرُ الْأَفْعَالِ الْخُمَاسِيَّةِ كَـ(الانْطِلَاقِ)، وَ(الِاقْتِدَادِ)[٣]، والسُّدَاسِيَّةِ كَـ(الِاسْتِخْرَاجِ).

وَأَمَّا الْفِعْلُ: فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ(٤)، نَحْوُ: (أَعُوذُ باللهِ)، و(أَسْتَغْفِرُ اللهَ)، و(أَحْمَدُ اللهَ)، وإِنْ كَانَ مَاضِيًا فَإِنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا أَوْ رُبَاعِيًّا فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ، فَالثُّلَاثِيُّ، نَحْوُ: (أَخذَ)، و(أَكلَ)، وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ: (أَخْرَجَ)، و(أَعْطَى)، وَإِنْ كَانَ خُمَاسِيًّا أَوْ سُدَاسِيًّا فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ، نَحْوُ: (انْطَلَقَ)، و(اسْتَخْرَجَ)، وَأَمَّا الْأَمْرُ: فَإِنْ كَانَ مِنَ الرُّبَاعِيِّ فَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ قَطْعٍ، كَقَوْلِكَ: (يَا زيدُ، أَكْرِمْ عَمْرًا)، و(يَا فُلَانُ، أَجِبْ فُلَانًا).

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ إِلَّا عَلَى اللَّامِ(٥) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (الْغُلَامُ)

---

[١] في ج، خ: (موضعين). [٢] في ط١، ط٢: (همزاته همزات قطع).

[٣] في ط٢: (الاقتداء).

(٤) ولا تكون همزة الوصل في الفعل المضارع؛ لأن الفعل المضارع مبدوء بأحرف المضارعة، وهي متحركة أبدًا، فلم يحتج لهمزة الوصل. اهـ. «التصريح» (٢/ ٣٦٤).

(٥) أي: عند سيبويه.

و(الفَرَسُ)، وَعَنِ الْخَلِيلِ: أَنَّهَا هَمْزَةُ قَطْعٍ عُومِلَتْ فِي الدَّرْجِ مُعَامَلَةَ هَمْزَةِ[1] الوَصْلِ؛ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ(٢)، كَمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ (خَيرٍ) و(شَرٍّ) فِي الْحَالَتَيْنِ(٣) لِلتَّخْفِيفِ، وبقيةُ الْحُرُوفِ هَمَزَاتُهَا هَمَزَاتُ قَطْعٍ، نَحْوُ: (أَمْ)، وَ(أَوْ)، وَ(أَنْ).

[حركة همزة الوصل]

الْفَصْلُ الثَّانِيْ: فِي حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ.

اعْلَمْ أَنَّ مِنْهَا مَا يُحَرَّكُ بِالْكَسْرِ فِي الْأَكْثَرِ، وبِالضَّمِّ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَهُوَ: (اسْمٌ)، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي: (هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ أَوْ ضَمٍّ)، وَمِنْهَا مَا يُحَرَّكُ بِالْفَتْحِ خَاصَّةً، وَهِيَ هَمْزَةُ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَمِنْهَا مَا يُحَرَّكُ بِالْفَتْحِ فِي الْأَفْصَحِ، وَبِالْكَسْرِ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَهُوَ (ايمُنُ) الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ(٤) فِي قَوْلِهِمْ: (ايمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مُشْتَقٌّ(٥) مِنَ الْيُمْنِ، وَهُوَ الْبَرَكَةُ، لَا جَمْعُ يمِينٍ، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ(٦)، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى هَذَا

---

[1] (همزة) ليس في ط٢.

(٢) وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها. «الأشباه والنظائر» (١/ ٣٠٥).

(٣) أي: في الابتداء والوصل.

(٤) احترازًا عن (أيمن) في نحو قولهم: (بَرَّ القومُ في أيمنهم) فليس فيه الخلاف الآتي، بل هو جمع يمين اتفاقًا.

«الصبان» (٤/ ٢٧٦)، و«حاشية الدسوقي على المغني» (١/ ١٠٨).

(٥) أي: مأخوذ من اليمن.

(٦) وهو مذهب الكوفيين، وهمزته عندهم همزة قطع، إلا أنها وصلت؛ لكثرة الاستعمال.

«الإنصاف» (١/ ٤٠٤، ٤٠٧)، و«الهمع» (٢/ ٤٨١)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، و«المغني» (١/ ١٠٠).

فوائد في (ايمن):

الأصح في (ايمن) أنه لازم الرفع؛ إذ لم يروَ عن العرب إلا بذلك. وقال ابن درستويه: يجوز جره بواو القسم. والأصح على الرفع أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: قسمي. وقال ابن عصفور: هو خبر، والمحذوف مبتدأ. =

الْقِسْمِ وَالَّذِي قَبْلَهُ بِقَوْلِي: (بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرِ هَمْزَةِ ايْمُنِ)، وَمِنْهَا مَا يُحَرَّكُ[1] بِالضَّمِّ فَقَطْ، وَهُوَ أَمْرُ الثُّلَاثِيِّ إِذَا انْضَمَّ ثالثُهُ ضمًّا مُتَأَصِّلًا(٢) نَحْوُ: (اقْتُلْ)، (اكْتُبْ)، (ادْخُلْ)[3]، ودَخَلَ تَحْتَ قَوْلِنَا: (مُتَأَصِّلًا) نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْمَرْأَةِ: (أُغْزِي يَا هِنْدُ)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (اغْزُوِي) -بِضَمِّ الزَّايِ وَكَسْرِ الْوَاوِ-، فَأُسْكِنَتِ الْوَاوُ؛ لِلِاسْتِثْقَالِ، ثُمَّ حُذِفَتْ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وكُسِرَتِ الزَّايُ؛ لِتُنَاسِبَ الْيَاءَ، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى هَذَا بِالتَّمْثِيلِ بِ(اغزِي)، ومثَّلتُ قَبْلهَا بِ(اغزُ)؛ لِأُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ(اغْزُوِي) -بالضَّمِّ-؛ بِدَلِيلِ وُجُودِهِ إِذَا لَمْ تُوجَدْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ(٤)، وَخَرَجَ عَنْهُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (امْشُوا)(٥)، فَإِنَّهُ يُبْتَدَأُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: (امْشِيُوا) -بِكَسْرِ الشِّينِ وَضَمِّ الْيَاءِ- فَأُسْكِنَتِ[6] الْيَاءُ؛ للاسْتِثْقَالِ، ثُمَّ حُذِفَتْ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ ضُمَّتِ الشِّينُ؛ لِتُجَانِسَ الْوَاوَ، ولِتَسْلَمَ مِنَ الْقَلْبِ يَاءً(٧)، وَلِهَذَا مَثَّلْتُ بِهِ فِي الْأَصْلِ، لِمَا يُكْسَرُ مَعَ التَّمْثِيلِ بـ(اضْرِبْ)؛

= والأصح أنه يجوز أن يضاف (لله) و(الكعبة) و(الكاف) و(الذي) والأول هو الغالب، والباقي كقولهم: (ايمن الكعبة)، وهذا قسم وإن كان لا يجوز شرعًا، ولكنه مسموع عن العرب، وليس كل ما سمع لغةً يجوز شرعًا، وقول عروة بن الزبير: (ايمنك لئن ابتليتَ لقد عافيتَ!)، وقوله ﷺ: «وَايْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ!». وقال الفارسي: لا يضاف إلا إلى الله والكعبة. وقال ابن هشام: لا يضاف إلا إلى (الله) فقط. أما إضافته لغير ما ذكر فشاذ.

"الهمع" (٢/ ٤٨٢)، و"المغني" (١/ ١٠١)، و"شرح الدماميني على مغني اللبيب" (١/ ٣٧٣-٣٧٤)، و"حاشية الصبان" (٤/ ٢٧٦).

[1] في الأصل، ج، خ: (حُرِّكَ). (٢) أي: المضموم العين في الأصل.

[3] في ط١، ط٢: (اقتل، واكتب، وادخل) بواو العطف.

(٤) وجوز ابن الناظم في (اغزي) الضم والكسر، وقال: والضم هو المختار. "شرح ابن الناظم" ص(٣٢٤).

(٥) ومثله: (امضوا)، و(اقضوا)، و(ارموا). [6] في ط٢: (فسكنت).

(٧) لأن الواو إذا وقعت طرفًا بعد كسرة تبدل ياء كما في (رَضِيَ)، و(قَوِيَ)، و(عُفِيَ) الأصل: (رَضِوَ)، و(قَوِوَ)، و(عُفِوَ). "التصريح" (٢/ ٣٧٥).

وإن شئت قلت في الإعلال: استثقلت الضمة على الياء. فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب=

لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِـ(اذْهَبْ)؛ دَفْعًا لِوَهَمِ[١] مَنْ يَتَوَهَّمُ، أَنَّهُمْ إِذَا ضَمُّوا فِي مِثْلِ: (اكتُبْ)، وكَسَرُوا فِي مِثْلِ: (اضرِبْ)، فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْتَحُوا فِي مِثْلِ: (اذْهَبْ)؛ لِيَكُونُوا قَدْ رَاعَوا بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ مُجَانَسَةَ حَرَكَةِ الثَّالِثِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ فِي حَالَةِ[٢] الْوَقْفِ، وَمِنْهَا مَا يُكْسَرُ لاغَيْرُ -وَهُوَ الْبَاقِي(٣)- وَذَلِكَ أَصْلُ الْبَابِ(٤).

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا[٥] إملاءَهُ عَلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ،
وَقَدْ جَاءَ بِحَمْدِ اللهِ مُهذَّبَ المَبَانِي(٦)، مُشيَّدَ المَعَانِي(٧)،
مُحْكَمَ الأَحْكَامْ(٨)، مُسْتَوْفِيَ الأَنْوَاعِ(٩) والأَقْسَامْ،
تَقَرُّ بِهِ عَيْنُ(١٠) الوَدُودْ، وتَكْمَدُ(١١) بِهِ نَفْسُ الجَاهِلِ الحَسُودْ

= حركة ما قبلها، وحذفت؛ لالتقاء الساكنين. فالضمة على الإعلال الذي ذكره ابن هشام مجتلبة، وعلى ما ذكرنا منقولة.

[١] في ط٢: (لتوهم). [٢] في ب، خ، ط٢: (حال).

(٣) أي: من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف، ومصدره وبقية الأسماء العشرة. "حاشية الآلوسي"، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٨٢).

(٤) أي: أصل حركة همزة الوصل الكسر. [٥] في الأصل، ب: (أردتُ).

(٦) أي: مُنَقَّح المباني، جمع مبنى، وهو في الأصل مكان البناء، استعير للألفاظ بجامع أن كلًّا يبنى عليه غيره؛ إذ من المعلوم أن الألفاظ تبنى عليها المعاني، أي: يستدل بها عليها بناء على أنها قوالب للمعاني. "السجاعي" صـ(١٢٤).

(٧) أي: مرتفع المعاني. (٨) أي: متقَن الأحكام.

(٩) أي: آخذًا لها بكمالها من قولك: (استوفى فلان حقه): إذا أخذه وافيًا كاملًا. "السجاعي" صـ(١٢٤).

(١٠) يقال: قرت العين، أي: بردت من السرور؛ لأن دمعة السرور باردة، ودمعة الحزن حارة كامدة. "حاشية الآلوسي".

(١١) الكَمَد -بالفتح والتحريك-: تغير اللون وذهاب صفائه، والحزن الشديد المكتوم الذي لا =

إن يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ ... قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلِ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِيْ وَمَا بِهِمْ ... وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِدُ

أَنَا الَّذِيْ يَجِدُوْنِي فِي صُدُورِهِمْ ... لَا أَرْتَقِيْ صَدَرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ(١)

= يستطاع إمضاؤه.

"القاموس"، و"تهذيب اللغة" (٣/٣٤٦)، و"لسان العرب" (كمد)، و"تاج العروس" (كمد).

(١) التخريج: الأبيات لبشار بن برد في "ديوانه" ص(٦٢٨)، والبيت الأخير في "ديوانه" لفظه:

أَنَا الَّذِي وَجَدُونِي فِي حُلُوقِهِمْ ... لَا أَرْتَقِي صَعَدًا مِنْهَا وَلَا ازْدَرِدُ

وللبيد بن عطار بن حاجب التميمي في "بهجة المجالس" ص(٩٠).

وبلا نسبة في "أخبار أبي القاسم الزجاجي" ص(٣٠)، و"أمالي القالي" ص(٢٢٣)، و"خزانة الأدب" (١١٣/١٠)، و"شرح ديوان الحماسة" (١٢٢/٢)، و"روضة العقلاء" ص(١٣٣)، و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" ص(٦٠).

شرح الأبيات:

قوله: (إن يحسدوني... قد حسدوا) أي: إن نافسوني، وحسدوني، ورمقوا النعمة عليَّ بعين التسخط فإني لا ألومهم، ولا أعتب عليهم، إذا كان التنافس والحسد يتبعان الفضل؛ إذ كان من قبلنا اعتاد بعضهم من بعض، مثل ما نراه بسبب الفضل، وقد أحسن من قال:

وَإِذَا سَرَحْتَ الطَّرْفَ حَوْلَ قِبَابِهِ ... لَمْ تَلْقَ إِلَّا نِعْمَةً وَحَسُودَا

قوله: (فدام... بما يجد) هذا الكلام دعاء لنفسه على طريق التسلي وقلة الاحتفال، فيقول: أدام الله لي ما أنا عليه من الفضل، ولهم ما هم عليه من الحسد، ومات أكثرنا لغيظه بما يجد، والأكثر هم الحسدة. وقوله: (بما يجد) حذف المفعول والمعنى بما يجده في نفسه من الحسد، أو بما يجده من النعمة والفضل عند المحسود.

وقوله: (أنا الذي...) إلخ أي: أنا الذي صرت غصة في صدورهم قد نشبت فلا تصدر ولا ترد، أي: صارت لازمة لا تسوغ ولا تَثُوبُ. وقوله: (صدرًا) مصدر في موضع الحال. وقوله: (لا أرتقي) إن جعلت (في صدورهم) لغوًا يكون في موضع المفعول الثاني، وإن جعلت (في صدورهم) مفعولًا ثانيًا كان (لا أرتقي) حالًا.

هذا آخر ما يسر الله لي من التعليقات على شرح "قطر الندى" والمرجو ممن اطلع عليها أن=

وَإِلَى اللهِ الْعَظِيمِ أَرْغَبُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ مَصْرُوفًا، وَعَلَى النَّفْعِ بِهِ مَوْقُوفًا، وَأَنْ يَكْفِيَنَا شَرَّ الْحُسَّادِ، وَأَنْ لَا يَفْضَحَنَا يَوْمَ التَّنَادِ! بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، إِنَّهُ الْكَرِيمُ التَّوَّابُ[١]، الرَّءُوفُ، الرَّحِيمُ، الْوَهَّابُ.

= ينبه على ما وقع فيها من الخطإ، وأن يصلحه بعد التأمل فيه.

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلَلَا ... فَجَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا

فإنه قلَّ أن يخلص مؤلف من الهفوات، أو ينجو من العثرات.

مَنْ ذَا الَّذِي مَا سَاءَ قَطْ ... وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ

والمرجو ممن استفاد من هذه التعليقات أن يدعو لكاتبها -المقصر الفقير إلى عفو ربه الكريم- بظهر الغيب.

مَا دَعْوَةٌ أَنْفَعَ يَا صَاحِبِي ... مِنْ دَعْوَةِ الْغَائِبِ لِلْغَائِبِ

نَاشَدتُكَ الرَّحْمَنَ يَا قَارِئًا ... أَنْ تَسْأَلَ الْغُفْرَانَ لِلْكَاتِبِ

وأسأل الله أن يجعل هذه الحاشية خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها النفع العميم! وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كان الفراغ من كتابة هذه الحاشية

بدار الحديث بدماج

يوم الثلاثاء ٣٠/ جمادى الأولى/ ١٤٣٢هـ.

[١] في الأصل: (إنه هو الجواد الكريم الرءوف الرحيم).

فهرس الآيات

٣-آل عمران

٤-النساء

١٣-الرعد

١٤-إبراهيم

١٥-الحجر

٢١-الأنبياء

٢٢-الحج

٢٣-المؤمنون

٢٤-النور

٢٥-الفرقان

٢٦-الشعراء

٢٧-النمل

٢٨-القصص

٢٩-العنكبوت

٣٠-الروم

٣١-لقمان

٣٣-الأحزاب

٣٤-سبأ

٣٥-فاطر

٣٦-يس

٣٧-الصافات

٣٨-ص

٣٩-الزمر

٨٦-الطارق

٨٧-الأعلى

٨٩-الفجر

٩٠-البلد

٩٥-التِّين

٩٦-العلق

٩٧-القدر

فهرس الأحاديث

فهرس الأبيات

ت

ج

ح

يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرُ العَنْسِ	والرحلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ	١/ ٨٧
يَامَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ	تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ	٢/ ١٠٨

ع

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	١/ ٤٠١
أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	٢/ ٣٩٥
خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ	١/ ٣٤٢
خَلِيْلَي مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إذَا لم تَكُونا لي على منْ أُقَاطِعُ	٢/ ٣٠٠
سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ	فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	٢/ ١٨
لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ	فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي	٢/ ٣٣
يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا	قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا	١/ ٢٠٩
يَا بْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي واهْجَعِي	فَلَيْسَ يَخْلُو عَنكِ يَوْمًا مَضْجَعِي	٢/ ٧٨
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ	مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ	٢/ ٤٦٦

ف

إذَا الفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ	فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلَا تَقِفْ	٢/ ٤٩٧
أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيْثِها	لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفَ	٢/ ٤٩٢
بَنِي غُدانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُو ذَهَبٌ	وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ	١/ ٤١٢
تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هاجرةٍ	نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ	٢/ ٢٨٩
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ	١/ ١٨٢
ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً	فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ	١/ ٥٤

ق

أَلَا يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا	فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ	٢/ ٨٦
عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ	أَمِنْتِ وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ	١/ ٢٩٤

ن

فهرس الموضوعات